

فتح العلام

لشيخ الإسلام ابن تيمية

الجزء الأول

مفتاح السالكين إلى دار السلام

لشيخ الإسلام ابن تيمية

أول من ذكره في كتابه

دار السلام



Bibliotheca Alexandrina



0035939

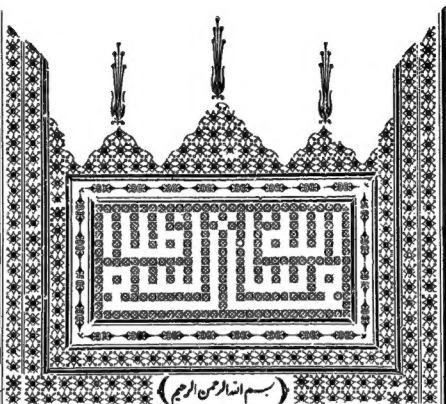
فتح العلام

لشرح ببلوغ المكرام

(الجزء الاول)

من فتح العلام لشرح بلوغ المرام للسيد الامام العلامة نجية بيت الكرامة زينة اهل
الاستقامة أبي الخير نور الحسن خان ابن السيد الكرم ذي الخلق العظيم والمجد
الاثيل القويم حاكم هذه الامة وزعيمها وزعيم تلك الملة وحكيمها
مستند الوقت الحاضر ومستند الاكابر اولى المقامر أبي
الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني البزازي
القنوجي الخياط بتواب أمير الملك عالي
الجاهل بادرسع لله في مدتها
وبارئ في عذتها
آمين

دار صادر
بيروت



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله عز وجل والصلاة والسلام على نبيه المرسل وعلى آله وصحبه وأولي المنهج الأعدل
والمهميع الأول وبعد في هذا شرح لطيف يسمى فتح العلام على كتاب باوغل المرام تأليف
الحافظ شيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر أمله الله دار السلام اقتصرته فيه من سبيل السلام
على حل ألفاظه وبيان معانيه وشرح غرضه ووضبط مبادئه كما اختصره السيد العلامة من
البدر التمام وحذفت منه معذاهب الهدوية والرد عليها وزيّنت فيه بعض الزيادة المناسبة للتمام
وهو إنا بالسيد صاحب السبيل وبالشارح صاحب البدر التمام قاصدا بذلك وجه الله تعالى
تم التقرّب للعالين له والتأطير من نفسه معرضا عن إطالة القول والقبيل إلا ما تضحى به السبيل
وارتبط به الدليل متجنباً للاجتماع بالخجل والأطباب المجل وقد أتى بالقائمة الزائدة على ما في
الأصل ربه للعائنة والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه نافعا لمن توجه إليه وتوسل به قال رضي
الله تعالى عنه (الحمد لله) اقتصر به كلامه امتثالاً لما أخرج ابن حبان والعسكري في الامثال من
حديث أبي هريرة رضي الله عنه من فوعا كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع وأخرج
أبو داود بلفظ كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجزم من حديث أبي هريرة أيضاً أخرج ابن
ماجه والطبراني بلفظ كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع ورى لهركة نال به لأن كل أمر لا يبدأ
بالحمد تنزوع البركة كما وردت تلك الأخبار واقتدأ بكتاب الله وسلكه كمال العلماء المؤلفين
قال المشاوي الحمد اللغوي الوصف بفضلته على فضيلة على جهة التعظيم باللسان والجد العرفي
فعل يشعر بتعظيم المنعم لكونه منعماً والحمد القولى جد اللسان وثناؤه على الحق بما أنعم به على
نفسه على لسان أنبيائه ورسله والحمد الفعلى الآتيان بالأعمال البدنية ابتغاء وجه الله تعالى اهـ

(١) فقال الظاهرة المشاهدة
المذكورة للحواصم والباطنة
العقولة أو الظاهرة ما يعرف
والباطنة ما يعرف
أو النصر على حسن خان

(٢) عطف على قوله لذلك
فهو تعليل الايمان بالصلاة
بأمرين أحدهما مجازاة
لن قاضت على يديه الخيرات
للانعام والثاني أنه لا مثال
لقوله صلوا عليه الآية
أو النصر

والله اسم العبود المستحق لجميع الحمد (على نعمه) جمع نعمة قال الرازي النعمة المنفعة
المقبولة على جهة الاحسان الى الغير وقيل النعم بالكسر المنعم به ونفع النون التمتع ومنه نعمة
كانوا يفتاها كهين ويضعها السرور (الظاهرة والباطنة) أخرج البيهقي في شعب الايمان عن ابن
عباس في قوله تعالى وأسبغ عليكم نعمة ظاهرة وباطنة يرفعها قال أما الظاهرة فمما سوى من خلقك
وأما الباطنة فمما ستر من عورتك ولو أبدأها لخلقك أهلًا فمن سواهم وفي رواية عن موقوفة
الظاهرة الاسلام والباطنة كل ما ستر عليك من الذنوب والعيوب والحدود أخرجها ابن مردويه
وأخرج الديلمي وابن التبرج عنه مرفوعاً أما الظاهرة فالاسلام ومما سوى من خلقك وما أسبغ عليك
من رزقه والباطنة مما ستر من علك وقال مجاهد الظاهرة هي لاله الا الله على اللسان والباطنة
في القلب وفسرهما الشارح معاه معروف (١) ورأى بنا التفسير المرفوع وتفسير السلف وأولى
بالاعتقاد (قديمي وحديثي) حالان من نعمة والقديم ما تقدم زمانه على الزمن الحاضر والحديث
ما حضر منه ونعم الرب قديمة على عبده من حين تفرغ فيه الروح ثم في كل آن أنات زمانه فهي
مسبقة عليه في قديم زمانه وحديثه ومال تكلمه قال تعالى وأسبغ عليكم نعمة ظاهرة وباطنة
أولها بقديم النعم ما أنعم به على الآباء فلها نعيم على الآباء كما أمر بني اسرائيل بذكر نعمة التي أنعم
بها على آبائهم فقال اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم الآيات في وضح من القرآن الكريم
وبالحديث ما أنعم الله على عبده من حين نفع الروح فيه فهي حادثة تنظر الى النعمة على الآباء
(والصلاة والسلام) لما كانت الكالات الدينية والنسب في يومها فيه صلاح المعاش والمعاد فاقضت
من الجنب الاقدس الالهى على العبادوا بسطة هذا الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم ناسب
ارداف الحمد لله بالصلاة عليه والتسليم لذلك وامتثالاً (٢) لاية صلوا عليه وسلوا تسليماً وحديث
كل كلام لا يذكر الله فيه ولا يصل على فيه فهو أقطع كنع محقق البركة والصلوات اقبل رسوله
تشرعوا بزيادته تكميمه وقيل المراد هنا الآية الوسيطة التي طلب صلى الله عليه وآله وسلم من
العبد أن يسألها وقوله والصلاة عطف احجية على اسمية وهل هما خبرتان أو وان شئت كان فيه
خلاف بين المحققين والحق أنهم ما خبرت ان لفظا راديهما الانشاء وقوله السلام قال الرابع
هو السلامة التعري من الآفات الباطنة والظاهرة والسلامة الحقيقية لا تكون الا في الجنة
لان فيها بقاء بلا فناء وغنى بلا فقر وعز بلا ذل وصحة بلا سقم (على نبيه) وهو النبي عن الله بما
تسكن اليه العقول الزاكية وقطعت القلوب السليمة والنسوة سفارة بين الله وبين عباده لازاحة
عقلهم في معاشهم ومعادهم وإزالة ظلمهم في دينهم وديارهم (ورسوله) قال الغوري الرسول من
بعثه الله بشر يبعثه الله يدعو الناس اليه والنبي أعظم منه والاضافة الى خبره تعالى في رسوله وما
قبله عهدية اذ المهدود هو محمد صلى الله عليه وآله وسلم وزاده ما ياقوله (محمد) فله عطف بيان على
نبيه وهو على مستتر من جدأي كثير انحصال التي بمحمد عليهما بلغ من محمود لان هذا ما أخذ
من المزيود الله من الثلاثي وبلغ من أجدلانه لأفعل تفضيل من الجد وفي المسئلة خلاف
وبجدال والتحصار ما ذكرناه مقرر المحققون وأطال فيه ابن القيم في أوائل الهدى النبوي (وآله)
جاء به امتثالاً لحديث التعليم وفيه الدعاء لآل بعد الدعاء صلى الله عليه وآله وسلم (وصحبه) اسم
جميع لأصحاب وفي المراد بهم أقوال اختار الماتن في القصة أن الصحابي من أتى النبي وكان مؤمناً

ومات على الاسلام ووجه الشناء عليهم وعلى الال الدعاء لهم هو الوجه في الشناء عليه صلى الله عليه وآله وسلم بعد انشاء على الرب لانهم الوساطة في ابلاغ الشرائع الى العباد فاستحقوا الاحسان اليهم الدعاء لهم (الذين سادوا في ضرورة دينه) صفة لهم والمراد بالسير هنا الجد والاجتهاد والنصر والنصرة والعون والذين وضع الهى يدعو الى الالباب الى القبول بما جاء به الرسول وفي وصفهم بهذا الاشارة الى انهم استحقوا ذلك كروا الدعاء بذلك (سبياً) مصدر يوقى لوصفه بقوله (حينئذ) فان المصدر اذا اضعف او وصف كان للنوع والحديث السريع كافي للقاموس (وعلى اتباعهم) أى اتباع الال والاصحاب (الذين ورثوا عنهم) وهو علم الكتاب والسنة (والعلماء ورثة الانبياء) اقتباس من قوله صلى الله عليه وآله وسلم العلماء ورثة الانبياء أخرجه أبو داود وقد ضعفه واليه أشار بعض علماء الال فقال

العلم ميراث النبي كذا في • في النصر والعلماء هم ورثته
ما خلفه الخار غير حديثه • فينا فذلك متاعه وأمانته

(أكرمهم) قول تعجب (وارثا) نصب على التمييز وهو ناظر الى اتباع (وموروثا) ناظر الى من تقدمهم ورفيع من البديع اللب والشر مشوا ويحتمل عود المسقين الى الكل من الال والعصب والاتباع فان الال والعصب وروثا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وورثوا للاتباع فهم وارثون وموروثون وكذلك الاتباع وروثوا عنهم من قبلهم وورثوا لها لاتباع الاتباع ولعل هذا أولى لعمومه (أما بعد هذا مختصر) في القاموس اختصر الكلام وأبرز (يشق) يصحى (على أصول) جمع أصل وهو أفضل الشيء كافي القاموس وفي الاصطلاح ما يفي عليه غيره (الأدلة) جمع دليل وهو في عرف الأصوليين ما يمكن التوصل بالنظر الصحيح فيه الى المطلوب خبري وعند الميراثيين ما يثبت من العلم به العلم بشئ آخر وإضافة الأصول الى الأدلة ياتى وهو إثبات الكتاب والسنة فقط وأما الاجماع فيعذر وأما القياس فالجلى منه (الحديثية) صفة للأصول مختصة من غير الحديثية وهي نسبة الى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما أكرم هذه النسبة وأشر فيها (للاحكام) جمع حكم وهو عند أهل الأصول خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلف من حيث أنه مكلف وهي خمسة الوجوب والتحريم والنسب والكراهة والاباحة (الشريعة) وصف للاحكام بخصصها بأبصار العقلية القياسية سابقة للشرع ما شرعه الله لعباده كافي القاموس وفي غيره الشرع النهج الطريق الواضح واستعير للطريقة الالهية من الدين (حرثه) الضهير المختصر وفي القاموس تحرير الكلام وغيره تقويه وفي غيره تهذيب الكلام وتفجيحه (محررا) مصدر يوقى لوصفه بقوله (بالقفا) في القاموس البالغ الجيد (بصير) علمه لحرثته (من يصفه من بين أقرانه) جمع قرن بكسر القاف وسكون الراء هو الكفو والمثل (نافعا) من ينفع قال في القاموس التابعة الرجل العظيم الشأن (ويستعين) عطف على بصير (به الطالب) الأدلة الاحكام الشرعية الحديثية (المتدى) فانه قد قرب له الأدلة وهذبا (ولا يستغنى عنه الرغب) في العلم السنة النبوية (المنتهى) البالغ نهاية مطلوبه لان رغبته منتهى على أن لا يستغنى عن شئ فيه سيما قد غلب وقرب (وقد يستعقب) من عقبه اذا خلفه كافي القاموس أى فى آخر كل حديث من آخر جمعن الاثمة من ذكر استاده وسبق طريقه (لارادة تصح الامه) علمه لذكر من

خرج الحديث لان في ذكر من أخرجه عدة متصالح للامة منها بيان أن الحديث ثابت في دواوين الاسلام ومنها أن قد تداولته الائمة الاعلام ومنها أنه قد تنبج طرقه بين ما قبل من مقال من تصحيح وتحسين واعلال ومنها الرشد المنتهى أن يراجع أصولها التي منها اتقى هذا المختصر وكان يحسن أن يقول المصنف بعد قوله من أخرجه من الائمة وما قبل في الحديث من تصحيح وتحسين وتضعيف فانه يذكر ذلك بعد ذكر من خرج الحديث في غالب الاحاديث (فالمراد أي مرادى بالسبعة) حيث يقول عقب الحديث أخرجه السبعة هم الذين بينهم الابدال من لفظ العدد (أحمد) بن محمد بن حنبل ولحق شهر ربيع الاول سنة ١٦٤ وطلب هذا الشأن صغيرا ورجل لطلبه الى الشام والحجاز واليمن وغيرها حتى أجمع على امامته وتقومه وورعه وزهاده قال أبو زرعة كان يحفظ ألف ألف حديث وألف المسند الكبير أعظم المسند دوا حسنا ووضعا واتقادا فانه لم يدخل فيه الا ما يصح به مع كونه اتقاهم أنا كثر من سبعة مائة ألف حديث وخمسين ألف حديث توفي سنة ٢٤١ على الاصح بغداد وقدمه معا موقوف وقد ألفت في ترجمته كتب مستقلة بسطة قال الشافعي خرجت من بغداد وما خلفت بها أنفي ولا ازهد ولا أروع ولا أعلم منه (والبخاري) هو الامام القدوة في هذا الشأن محمد بن اسمعيل البخاري مولده في شوال سنة ١٩٤ طلب هذا الشأن صغيرا ورجل على بعض مشايخه غلطاً وهو في إحدى عشرة سنة فاصح كاهن من حفظه مع الحديث يلد البخاري ثم رحل الى عدة أماكن وسمع الكثير الطيب وألف الصحيح منه من زهاء ستمائة ألف حديث بحكمة وقال ما أدخلت فيه الا بصحوا أو حفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح وقد أقر السيد محمد بن اسمعيل الامر بترجمته بالنال في ذكر المصنف منها شراصلها في مقدمة فتح الباري وكانت وفاته بقرية حمير فتدفقت العشا عليه السبيل بعد النظر سنة ٢٥٦ عند اثنين وستين سنة الاثلاثة عشر يوما ولم يخلف ولدا (ومسلم) هو الامام الشهير مسلم بن الحجاج القشيري أحد أئمة هذا الشأن ولد سنة ٢٠٤ وطلب علم الحديث صغيرا وسمع من مشايخ البخاري وغيرهم وروى عنه أئمة من كبار عصره وحفاظه وألف المؤلفات النافعة وأنعمها بحجة الذي فاق بحسن تربيته وحسن سياقه وبديع طريقته وحاز نفاس التعقيق وللعلماء في المناضلة بينهم وبين تصحيح البخاري خلاف وأنصف بعض العلماء في قوله

تساجر قوم في البخاري ومسلم * لدى وقالوا أي ذين يقدم

فقلت لقد فاق البخاري حجة * كما فاق في حسن الصناعة مسلم

وكانت وفاته عشية الاحد لاربع بقين من شهر رجب سنة ٢٦١ ودفن يوم الاثنين بنبيناور وقبره بهامش شهر من رور (وأبو داود) هو سليمان بن الأشعث السجستاني مولده سنة ٢٠٢ سجع الحديث من أجدود غيره وعنه خلائق كثر ثم روى والقاسي قال كتب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خمسمائة ألف حديث انتخب منها المصنفه كتاب السنن وأحاديثه أربعة آلاف حديث وشأنه ليس فيها حديث أجمع الناس على تركه روى سننه بغداد وأخذها أهلها عنه وعرضها على أجداد سجدته واستحسنه قال الخطابي هو أحسن وضعاً كثر فقها من الصحيحين وقال ابن الاعراب من عنده كلب الله وسنن أي داود لم يجمع الى شيء معه هاجس العلم ومن ثم صرح الفزاري بأنه يكفي المحدث في احاديث الاحكام وتبعه أئمة على ذلك توفي سنة ٢٢٥ (والترمذي) هو أبو

عيسى بن محمد بن عيسى بن سورة نسبة الى مدينة قديعة على طرف جيون شهر بلخيد كراذهي ولا ابن
 الامير ولا ذمة مع الحديث عن البخاري وشيوخه وكان اماما متابعه آلب كتاب السن وكاب الملل
 وكان ضريرا قال عرضت كتابي هذا على علماء الخزانة والعراق وخراسان فرفضوا به ومن كان في بيته
 فكأنه في بيته حتى يتكلم توفي بترمذ وأخر رجب سنة ٢٦٢ (والنسائي) هو أحمد بن شعيب
 انظر اسانيد كراذهي ان مولده سنة ٢١٥ سمع من أئمة هذا الشأن في عدة أماكن وبرع وتفرد
 بالمعرفة والافتان وعملوا الاسناد واستوطن مصر قال أئمة أنه كان أحفظ من مسلم صاحب الصحيح
 وسنة أقل السن بعد الصحيحين حديثا ضعيفا توفي يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة
 ٣٠٣ بالرملة ودفن ببيت المقدس (وابن ماجه) هو محمد بن يزيد بن عبد الله القزويني مولده
 سنة ٢٠٢ طلب هذا الشأن وطاف البلاد وسمع أصحاب مالك والشافعي عنه خلافا وكان
 أحد الاعلام وألف السن وفيه أحاديث ضعيفة بل منكورة نقل عن الحافظ المزني ان غالبه انقضى
 الضعف وانما جرى كثير من القدماء على اضافة الموطن الى النسبة وأول من أضاف ابن ماجه الى
 النسبة أبو الفضل بن طاهر في الاطراف ثم الحافظ عبد الغني في كتابه أسماء الرجال توفي يوم الثلاثاء
 لثمان بقين من رمضان سنة ثلاث وأربعين وسبعين ومائتين (فائدة) هؤلاء الأئمة السبعة هم من
 أهل القرن الاربع المشهور دولها بالخير بناء على حديث أخرجه مسلم في صحيحه في هذا الشأن وهم
 قد بلغوا فوق ما اشتراطوه للجهت المطلق من شروط الاجتهاد ولا نهوا أسبابه ومعداته والله
 يحسن ربحهم من يشاء وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وأما مؤلفاتهم النافعة للمتعة من أنواع
 الصحاح والسنن فهي من أفضل الكتب الشريفة المولفة في هذه الاسلام بعد كتاب الله تعالى
 وما أجمع للمسلمين الانعاض عن ذلك والاعتكاف على أساطير الرأي ودساتير القياس وما غنالك
 (وبالسنن) اذا قال أخرجه السنن (من عدا أحمد) وهم المعروفون بأصحاب الامهات الست
 (وبالنسبة من عدا البخاري ومسلم) قد أقول عوضا عن قوله النسبة (الاربعة) وهم أهل
 السنن اذا قيل أصحاب السنن (وأحمد) المراد (بالاربعة) عند اطلاقه لهم (من عدا الثلاثة
 الاول) الشيخين وأحمد (و) المراد (بالثلاثة) عند اطلاقه لهم (من عداهم) أي الشيخين
 وأحمد والذين عداهم هم الاربعة أصحاب السنن (وعدا الاخير) وهو ابن ماجه فيراد بالثلاثة
 أبو داود والترمذي والنسائي (و) المراد (بالمحقق) اذا قال متفق عليه (البخاري ومسلم) فانهما
 اذا أخرجا الحديث جميعا من طريقين هما واحد قيل لم يتفق عليه أي بين الشيخين وقد لا تذكر
 معهم أي الشيخين (غيرهما) كان يريد أنه قد يخرج الحديث السبعة وأقل فيكتفي بنسبته
 الى الشيخين (وما عدا ذلك) أي ما أخرجه غير من ذكر كان خزيمة البيهقي والدارقطني (فهو
 ميم) بذكره صريحا (وسميته) أي المختصر (بلوغ المرام) هو من بلغ المكان بالواصل
 اليه كافي القاصوس والمرام الطلب والمغنى الاضافي وصولي الطلب بمعنى المطلوب أي فالمراد وصولي
 المطلوب (من) جمع (أدلة الاحكام) ثم جعلها محصورة ويحتمل أنه أضافها الى منهول المصدر
 أي بلوغ الطالب مطلوبه من أدلة الاحكام (والله) بالنصب مقول (أسأله) قدم عليه لفائدة
 المحصر لا يسأل غيره (أن لا يجعل ما علمنا علينا ولا) بفتح الواو الشدة والنقل كافي القاصوس
 أي لا يجعله شدة في الحساب ونقلا من جعله الاوزار اذا الاعمال الصالحة اذا المتخلص لوجه الله

انقلب أو أزار أو أتاها (وإن يرقنا العمل عارضيه سبحانه وتعالى) أنزعه عن كل قبيح وأنت له العاقل على كل حال في جميع صفاته وكثير ما قرن التسبيح بصفة العاقل كجنان ربى الأعلى وسبح اسمك بكن الأعلى

• (كتاب الطهارة) •

بأبواب الطهارة أسما السنة المصنفين في ذلك وتقديم الامور الدينية على غيرها واحكاما بابها وهي الصلاة ثم لما كان المأخوذ بالامور بالتطهير به أصالة قدمه فقال

• (باب المياه) •

الباب لغة ما يدخل منه ويخرج وهو هنا مجاز والماء جمع ماء أصله موه وهو جنس يقع على القليل والكثير إلا أن جمع لاختلف أو أضع باعتبار حكم الشرع فإن فيه ما ينهى عنه وفيه ما يكره • (عن أبي هريرة) رضي الله عنه اختلف في اسمه واسم أبيه على نحو من ثلاثين قولاً قال ابن عبد البر في الاستيعاب إلا أن عبد الله أو عبد الرحمن هو الذي يسكن إليه القلب في اسمه في الإسلام ثم قال فيه مات في المدينة سنة ٥٩ وهو ابن ثمان وسبعين سنة ودفن بالقصر وقيل بالعقيق (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في البصر) أي في حكمه والبر الماء الكثير والماء فقط جاني القاموس (هو الطهور) بضم الطاء هو المصدر ما تطهر به أو الطاهر المطهر كافي القاموس قال سيبويه انما القبح له ما لم يذكره صاحب القاموس ولا الجوهري بالضم (ما ولو الخلل) مصدر حل الشيء ضد حرم ونظف والدارقطني الحلال (مبته) قال الزخاف في شرح المواهب الحديث أصل من أصول الإسلام نقلته الأمانة بالقبول ونداوته فقهاء الامصار في سائر الاعصار في جميع الاقطار ورواه الأئمة الكبار ثم عد من رواه من صحبه والحديث وقع جوابا عن سؤال كافي الموطان أبا هريرة قال جاء رجل في مسند أحمد بن حنبل وعنده الطبراني اسمه عبد الله الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ان اترك البصر ويحمل معنا القليل من الماء فان توضأ به عطشنا أفنوضأ به في لفظ أبي داود وعنده البصر فقال صلى الله عليه وآله وسلم هو الطهور الحديث فافاد ان ماء البصر طاهر ومطهر لا يخرج عن الطهور به إلا ما سبأ في من تخصيصه بما اذا تغيرت أحد أوصافه وأجاب بهذا ولم يقل نعم ليقرن الحكم بعقله وهي الطهورة المتناهية في باب ما زاد حكمه يسأل عنه وهو حل بمبته قال ابن العربي وذلك من محاسن الفتوى ان يجيب في الجواب بما أكثر ما سأل عنه ثمما للشافعية فاطة تسلم آخر غير المسؤول عنه وربما كذلك عند غلبة الحاجة الى الحكم والمرد لوجبه مامات فمن دوابه عمال يعيش الائمة (أن ترجمه الاربعه وابن أبي شيبة) هو أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة صاحب السنن والمصنف هو من شيوخ الشافعية وأبي داود وابو ماجه قال الذهبي في حقه الحافظ العدم الظهير الثالث التبرير (واللفظه) أي لابن أبي شيبة وغيره عن ذكر آخر حجه بعماد (ابن خزيمة) قال الذهبي الحافظ الكبير امام الأئمة شيخ الإسلام أبو بكر محمد ابن اسحق بن خزيمة انتهت اليه الامامة والحفظ في عصره بغير اسان (والترديد) وقال في عقب سرده هذا حديث حسن صحيح وسألت محمد بن اسمعيل البخاري عن هذا الحديث فقال حديث صحيح هذا اللفظه كافي مختصر السنن لما ظاهري وحقيقه الصحيح عند المحدثين ما نقله عدل تام الضبط عن مثله متصل بالسند غير مطول ولا شاذ هذا وقد ذكر المصنف لهذا الحديث في التخصيص

تسع طرق عن تسع من الصحابة ولم تخل طريق منها عن مقال الأئمة قد جزم به من سمعت
 وصحبه ابن عبد البر وابن منده وابن المنذر وأبو محمد البغوي قال المصنف وقد حكم به جملة من
 الأحاديث لا تبلغ درجة هذا ولا تقاربه (وعن أبي سعيد) اسمه سعد بن مالك بن سنان الخزرجي
 الأنصاري (المنذري) يضم الخاء المجهية وسكون الدال نسبة إلى خذرة من الأنصار كافي
 القلموس عام ٨٦ سنة ومات في أول سنة ٢٤٤ حدث عنه جماعة من الصحابة في أبي العبيد
 أربعة وثلاثون حديثاً (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الماء مطهور ولا ينفسه مني)
 أخرجه الثلاثة (هم أصحاب السنن ماعدا ابن ماجه) (وصحبه أحمد) قال المنذري في مختصر السنن
 أنه تكلم فيه بعضهم وحكي عن أحمد أنه قال حديث بئر بضاعة صحيح وقال الترمذي حسن وقد
 جرد ما أوأسامة ولم يرو حديث أبي سعيد في بئر بضاعة أحسن مما روى أبو أسامة وقد روى عن غير
 وجه عن أبي سعيد وفي الباب عن ابن عباس وعائشة انتهى الحديث له سبب وهو أنه قبل أن يروى
 عنه صلى الله عليه وآله وسلم أتوه من بئر بضاعة وهي بئر طرس فيها الحصى وطعم الكلاب والنتن
 فقال الماء مطهور الحديث هكذا في سنن أبي داود وفي لفظ فيه أن الماء كما ماله المصنف رحمه الله
 تعالى (قائمة) قد رويت أحاديث يؤخذ منها أحكام المياه فورد حديث الباب وحديث القلثن
 وحديث سعد بن أبي وقاص عن أبي هريرة وحديث الاستيقاظ وحديث البول في الماء البائس
 وحديث بلوغ الكلب في الآفة وهي أحاديث فائدة سبقت في كتاب المصنف ثم اختلفت آراء
 العلماء في الماء إذا خالطه نجاسة لم تغترأ حداً واصله فذهب مالك والظاهرية إلى أنه مطهور قل لا كان
 أو كثر عمل به حديث الباب وانما حكموا بعدم طهوية ما غترت النجاسة أحداً واصله لادلة أخرى
 أو إجماع على ذلك ونهت الحنفية والشافعية إلى قسمة الماء إلى قليل تضره النجاسة مطلقاً وكثير
 لا تضره إلا ما غترت بعض أوصافه وتحديد القليل والكثير لم ينض على حدودهما دليل قاطع
 الأقاويل النظر إلى الدليل ما أسلفناه وهو قول جماعة من الصحابة (وعن أبي أمامة) يضم الهمزة
 اسمه صدى (الباهلي) نسبة إلى باهلة قوم كافي القلموس واسم أبي سعيد بلان قال ابن عبد البر لم
 يحتفلوا في ذلك سكن حص ومات بمائة ٨١ سنة ٨٦ قبل هـ آخر من مات من الصحابة بالشام
 (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الماء لا ينفسه مني إلا ما غلب على ريحه وطعمه
 ولونه) المراد أحدها كما يفسره حديث البيهقي (أخرجه ابن ماجه وضعفه أبو حاتم) هو محمد بن
 ادريس بن المنذر المحتل لأحد الأعلام ولحقته ١٩٥ قال النسائي ثقة توفي في شعبان سنة ٢٢٢
 وله اثنتان وعشرون سنة ولما ضعف الحديث لأنه من رواية رشدين بن سعد وهو متروك وحقيقته
 الحديث الضعيف هو ما اختلف فيه أحد شروط الصحيح والحسن وله ستة أسباب معروفة في الأصول
 (والبيهقي) أبي بكر أحمد بن الحسين شيخ خراسان له التصانيف التي لم يسبق إلى مثلها وبيهقي
 بل قد روى بأسوأ رأى روى له بل لفظ (الماء مطهور إلا أن تغتر ريحه أو طعمه أو لونه بنجاسة) أي بسببها
 (تحت فيه) قال الفاروق لا يثبت هذا الحديث وقال الشافعي يروى عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله وقال النووي اتفق المحدثون على تضعيفه والمراد
 تضعيف رواية الاستثناء لأصل الحديث فقد ثبت في حديث بئر بضاعة ولكن هذا لا ينافي
 أجمع العلماء على القول بحكمها قال ابن المنذر أجمع العلماء على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت
 فيه نجاسة تغتريه طعمها أو لونها أو ريحها فنجس فالإجماع هو الدليل لا هذه الزيادة (وعن

عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما كان من أوعية العلم توفي بحكمة سنة ٢٢ ودفن بها في مقبرة المهاجرين قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان المساقطين لم يحسد الميت بفتح المعجمة والموحدة (وفي لفظ لم يحسد) بفتح الجيم وذهبا كما في القاموس (آخره الأربعة وصحبه ابن خزيمة والحاكم) محمد بن عبد الله التستري المعروف بابن السبع ولد سنة ٢٢١ طلب هذا الشأن ورحل إلى العراق وجم ثم جال في خراسان وماوراء النهر وسمع من أبي شيخ أو نحو ذلك حدث عنه الدارقطني وأبو يعلى الخليلي والبيهقي وخلائقه التصانيف الفاضلة مع التقوى والديانة وتاريخه يساوي روعة ذلك توفي في صفر سنة ٤٠٥ (وابن حبان) بكسر الحاء وتشديد الموحدة هو الحافظ العلامة أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي جمع أعمالا لا يحصون من مصر إلى خراسان حدث عنه الحاكم وغيره وكان من حفاظ الآثار وفقها الدين وفنون العلم مصنف المسند الصحيح وكاتب الضعفاء وفقه الناس بسمرقند قال الحاكم كان من أوعية العلم والتقوى والفتوة والوعظ ومن عقلاء الرجال توفي في شوال سنة ٥٥٤ وهو في عشر الثمانين وقد ذهب إلى هذا الحديث الشافعية في جعلهم الكثير ما باع قلتين قال الترمذي وهو قول الشافعي وأحدوا صحق قالوا إذا كان المساقطين لم ينسبه شيء مما لم يتغير به وأطعمه أولاده قالوا يكون نحو من خمس قريب انتهى قال محمد بن إسحق التاهي الجار والقلبة التي يستقي فيها وغيرهم اعتدوا عن العمل بها لاضطراب في شمه ويحبه الله قدر الله وباحتمال معناه وبكونه ليس في الصحيحين وقد أجاب الشافعية عن هذا كما لا ان أريج الأقوال كما هي في هذه المسئلة قول مالك وليلة الإزالة (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم) هو الراكد الساكن ويأتي وصفه بأنه الذي يجري (وهو جنب آخرجه) بهذا اللفظ (مسلم والبخاري) رواية بلفظ (لا يولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه) برفع اللام على أنه خبر لمذوق أي ثم هو وجوز جرمه عطف على موضع يولن ونسبه بقدر أن على الحاق ثم بالواو والذي تقتضيه قواعد العربية أن النفي في الحديث انما هو عن الجمع بين البول ثم الاغتسال فيه سواء رفعت اللام أو نعت ولا يستفاد النفي عن كل واحد على انفراد من رواية البخاري انما تغتسل النفي عن الجمع ورواية مسلم تغتسل النفي عن الاغتسال إذا التقيد برواية البخاري ثم رواية أبي داود بلفظ لا يولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه تغتسل النفي عن كل واحد على انفراده (ولمسلم) في رواية (منه) بلا عن قوله فيه فالأولى تغتسل لا يغتسل فيه بالانفاس ثلاثا الثانية تغتسل لا يتناول منه ويتغسل خارجه (ولأحمد داود) بلفظ (ولا يغتسل فيه) عوض من ثم يغتسل (من الجنابة) عوضا عن قوله وهو جنب وقوله هنا ولا يغتسل بل على النفي عن كل واحد من الآخرين على انفراده قال المالكية النفي عنه للتعبد وهو ظاهر في نفسه ويجوز التطهيرة لأن النفي عندهم للكرامة وعند الظاهرية أنه التحريم وإن كان النفي تعبدا لا لاجل التمسك لكن الأصل في النفي التحريم وفي البول في الماء أقوال وهو أنه لا يحرم في الكثير الجاري كما يقتضيه مفهوم هذا الحديث والأولى اجتنابه إلا أن في مجمع الزوائد عن جابر قال نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبال في الماء الجاري رواه الطبراني ورواه ثقات والنهي يدل على التحريم إذ هو الأصل فيه وأما القليل

الجاري فقبل بكرة وقبل يحرم وهو الاول قال في الشرح ولوقيل بالتحريم أي في الكثير الاكد
 لكان أظهر وأوفق لطاهر النهي وان كان قليلا كما في الصحيح التصريح بالحديث قال أحمد لا يلحق
 به غيره بل يختص الحكم بالبول وقال الجمهور يلحق به غيره كالغائط قالوا اذا بال في اناه وصيب في
 الماء الدائم فالحكم واحد وحكم الوضوء فيه أي في الماء الدائم الذي بال فيه من يريد الوضوء حكمه
 الغسل اذا حكم واحد وقدر في رواية ثمة وضأ منه أخرجهما عبد الرزاق وأحمد بن أبي شيبه
 والترمذي وقال حسن صحيح من حديث أبي هريرة مرفوعا وأمر به الطحاوي وابن حبان
 والبيهقي بزيادته وشربه (وعن رجل صحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نهى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ان تغتسل المرأة بفضل الرجل) أي بالماء الذي بفضل من غسل الرجل
 (أو الرجل بفضل المرأة) مثله (وليفترقا) من الماء عند اغتسالهما منه (جاء أخرجه أبو داود
 والنسائي واسناده صحيح) إشارة الى رد قول البيهقي حيث قال انه في معنى المرسى وقول ابن حزم
 ان أحد رواه ضعیف أما الاول فلان إجماع الصحابي لا يضر لان الصحابة كلهم عدول عند
 المحققين وأما الثاني فلانه أراد ابن حزم الضعيف داود بن عبد الله الاودي وهو ثقة قال المصنف
 في فتح الباري ان رجاله ثقات ولم تنقله على علة فلان هذا هو صحيح ثم هو معارض لما يأتي
 قوله في الحديث التالي (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما حيث أطلق بجرامة وسبها
 عبد الله بن عباس ولقب الهيرة بثلاث سنين وشهر فاعلمته في العلم بركات الدعوة النبوية
 بالحكمة والشفقة في الدين والتأويل يعني عن التعريف به توفي بالطائف سنة ٦٨ في آخر أيام
 ابن الزبير بعد أن كتب بصره (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل بماء ميمونة أخرجه
 مسلم) من رواية عمرو بن دينار يلقب قال علي والذي يخبر على بالي أبا الشعثاء أخبرني وذكر
 الحديث وأعله قوم بهذا التردد ولكنه قد ثبت عند الشافعي بلطف ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وميمونة كانا يغتسلان من اناه واحد ولا تعارض لانه يحفل انهما كانا يغتسلان معانم الممارض قوله
 (ولا صحاب السنن) أي من حديث ابن عباس كما أخرجه الترمذي ونسبه الى أبي داود (اعتدل
 بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جنة نخاء) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 (ليغتسل منها فقالت الى صكت جنباً) أي وقد اغتسلت منها (فقال ان الماء لا يجنب) في
 القاموس جنب أي كسر وجنب أي ككرم فيجوز فتح النون وضما هذا ان جعلته من الثلاثي
 ويصح من أجنب يجنب وأما اجنب فلم يأت بهذا المصنف وهو أصابة الجنابة (وصحبه الترمذي)
 وقال هو قول صفيان الثوري ومالك والشافعي (وابن خزيمة) ومعنى الحديث قد ورد من طرق وقد
 أفادت معارضة الحديث الماضي وانه يجوز غسل الرجل بفضل المرأة ويقاس عليه العكس
 لسواءه وفي الامرين خلاف ولا يظهر جواز الامرين وان النهي محمول على الاستتره (قال
 الترمذي) في حديث ميمونة كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اناه واحد
 من الجنابة هذا حديث حسن صحيح وهو قول عامة الفقهاء ان لا بأس ان يغتسل الرجل من اناه
 واحد قال وعن رجل من غفار قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن فضل طهور المرأة
 قال وكره بعض الفقهاء الوضوء بفضل طهور المرأة وهو قول أحمد وإسحاق كره افضل طهورها
 ولم يربها بفضل سواها بأساً (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم ظهور) الاظهر فيه ضم الطاء يقال يغتصبها الفتان (انما أحكم اذا ولغ فيه الكلب) في القاموس ولغ الكلب في الآماوي الشراب بلغ كيب وبالغ وكورث ودخل شرب ما فيه باطراف لسانه أو أدخل لسانه فيه فكره (ان يغسله) أي الآما (سبع مرات أو لاهن بالتراب أخرجه مسلم وفي لفظه فله فطره) أي الماء الذي ولغ فيه (ولترمذي أخره) أي السبع (أو لاهن) ولفظه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يغسل الآما اذا ولغ فيه الكلب سبع مرات أو لاهن أو أخره بالتراب قال هذا حديث حسن صحيح وهو قول الشافعي وأحمد واسحق انتهى دل الحديث على أحكام أولها نجاسة قدم الكلب والحق به سائر بدنه فاسا عليه والقول بنجاسته قول الجاهل الثاني وجوب سبع غسلات للآما وهو واضح الثالث وجوب الترتيب للآما وقوله انما أحكم الاضافة مفعلة لان حكم الطهارة والنجاسة لا يتوقف على ملك الآما وكذا قوله ان يغسله لا يتوقف ان يكون مالك الآما هو الغاسل وقوله في لفظ فطره هي من ألقاها رواه يغسل وهي أمر بارادة المساء الذي ولغ فيه الكلب أو الطعام وهي أقوى الأدلة على النجاسة اذا المراق أعمن أن يكون ماء أو طعاما فلو كان طاهرا لم يجره باراقته لما عرفت لأن المصنف نقل في القمع عدم صحة هذه المظنة عند الحفاظ قال ابن عبد البر لم يتفقه أحد من الحفاظ من أصحاب الأعمش وقال ابن منده لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بوجوه من الوجوه قلت وأهل المصنف ذكر الفله الثامنة وقد ثبت عند مسلم وغيره والثامنة التراب قال ابن دقيق العبد انه قال به الحسن البصري ولم يقل بها غيره ولعل المراد بذلك من المتقدمين والحديث قوي فيها ومن لم يقل به يحتاج إلى تأويله بوجوه فيه استكرهاته انتهى قلت والوجه في تأويله ذكره النووي والدميري في شرح المنهاج ولا يخفى ان طي المصنف لذكرها وتأويله من أخرجهما إلى الجواز كل ذلك محاماة على المذهب والحق مع الحسن البصري وهو ظاهر الحديث والله أعلم به (وعن أبي قتادة) يقع القاف اسحق في أكثر الأقوال الحرم بن ربيعة بكسر الراء الاصلاري فارس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهد أحد أو ما بعدهما في سنة ٥٤ بالمدينة وقيل بالكوفة في خلافة علي عليه السلام وشهد معه حروبه كلها (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الهرة) والحديث له سبب وهو أن باقتادة سكب له وضوء فحانت هرة فشرب منه فأصغى لها الآما حتى شربت فغسله في ذلك فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (انها ليست بغيث) أي فلا ينجس ما لا يست (انما هي من الطوائف) جمع طواف (عليكم) قال ابن الأثير الطاهات الخادم الذي يخدمكم برفق وعناية والطواف فعال منه شبه ما للخادم الذي يطوف على مولا ويبدو روحه أخذ من قوله تعالى بعدن طوافون عليكم يعني الخدم والمالكة وفي رواية مالك وأحمد وابن حبان والحاكم وغيرهم زيادة لفظ والطواف جمع الاول مذ كرسا لانتظر إلى ذكره والهر والثاني مؤثما لانتظر إلى أنها وفي التعليل إشارة إلى انه تعالى لا يجعلها غيرة الخادم في كثرة اتصالها بأهل المنزل ولا بدسها لهم ولما في منزلهم تخفف على عبادهم يجعلها غير نجس فعلى المخرج (أخرجه الأربعة وصححه الترمذي وابن خزيمة) وصححه أيضا البخاري والعقيلي والدارقطني قال الترمذي هو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم مثل الشافعي وأحمد

واصحق لمروا بسور الهرة بأما وهذا أحسن شيء في هذا الباب وقد جرد مالك هذا الحديث عن
 اصحق بن عبد الله بن أبي طلحة ولم يأت به أحد آتاهن مالك انتهى وبالجمله فالحديث دليل على طهارة
 الهرة وسور رهاوات باشرت فبما وانه لا تقيد لطهارة فها برمان وقيل لا يطهر فيها إلا بعض زمان
 من ليله أو يوم أو ساعة أو شهر المله أو عتيدتها حتى يحصل ظن بذلك أو زواله عن النجاسة من
 فها وهذا لا خسر أوضع الاقوال لان مع بشاه عن النجاسة في فها فالحكم بالنجاسة تلك العين
 لا فها فان زالت العين فقد حكم الشارع بانها ليست بنجس * (وعن أنس بن مالك) رضي الله
 عنه هو أبو جزة أنصاري بخاري خزرجي خادم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منذ قدم المدينة
 الى وفاته صلى الله عليه وآله وسلم وقد مر صلى الله عليه وآله وسلم وهو ابن عشرين وتسعاً وثمانين عاماً قال
 سكن البصر فمن خلافة عمر لبقه الناس وطال عمره الى مائة وثلاث سنين وقيل أقل من ذلك قال
 ابن عبد البر أصبح ما قبل تسعة وتسعين سنة وهو آخر من مات بالبصر فمن النجاسة سنة إحدى
 أو اثنتين أو ثلاث وتسعين (قال جابر بن عبد الله) يفتخ الهرة نسبة الى الاعراب وهم سكان البادية
 سواء كانوا عرباً أو عجماء وقد ورد تسميته بهذا والخو بصره الباني وكان رجلاً حانياً وقيل الاقرع
 ابن جابس وقيل عينة بن حسن (قيل في طائفة المسجدين) ناحيته والطائفة القطعة من الشيء
 (فزيرو الناس) بالزاي وجيم فراء أي سرور وفي لفظ فقام اليه الناس ليقعوا وفي أخرى
 فقالوا يصحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معه (فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وقيل لهم دعوه في لفظ لا تزعموه) فلما قضى بوله أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذيوب
 بضع الذال المجهدة وهي الدلو للملاي ما وقيل العظيمة (من ماء) نأ كيدوا لا فدا فاده لفظ الذنوب
 وفي رواية بصلاب بفتح السين وسكون الجيم وهي بمعنى الذنوب (فأمر بن عليه) أصله فار بن عليه
 ثم أبى بنت الياس بن الهرة فصار فنه ريق عليه وهو رواية ثم زيدت هرة أخرى بعد ابدال الالف
 فقبل فاه ريق (متفق عليه) عند الشيخين كما عرفت ويروي نحوه الترمذي عن أبي هريرة وقال
 هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول أحدواصحق انتهى قلت
 دل الحديث على نجاسة البول الأدمي وهو اجماع وعلى ان الارض اذا انجست طهرت بالماء كسائر
 المتنجسات وحديث ذكرنا الارض يسهأ ذكره ابن أبي شبيب موقوف ليس من كلامه صلى الله
 عليه وآله وسلم كاذر عبد الرزاق حديث أبي غلابة موقوف عليه بلقط جفوف الارض طهورها
 فلا تقوم بها محاجة الحديث فظاهر في أن سب الماء يطهر الارض رخوة كانت أو صلابة وقيل لا بد
 من غسل الصلبة وورق في بعض طرق هذا الحديث انه قال صلى الله عليه وآله وسلم خذوا ما مال
 عليه من التراب فاقوموا به واهر بقوا على مكانه ماء قال المصنف في التلخيص له اسنادان موصولان
 وفيهما ما قال انتهى وفي الحديث فها أي منها احترام المساجد ومنها الرقي بالجاره وعدم التعنيف
 ومنها حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم واطقه في التعليم ومنها ان الابعاد عن قضاء الحاجة
 انما هو لي يريد الغائط لا البول فانه كان عرف العرب عدم ذلك وأقره الشارع صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم وقد دل على الله عليه وآله وسلم وجعل رجلاً عند عتقه يستتره ومنها دفع أعظم المضرتين
 بأخفهما لا يلو قطع عليه بوله لا ضربه وكان يحصل من تقويه من يحمله ما قد حصل من تقيس
 المسجد تقيس بغيره وبما وضع من المسجد غير الذي وقع فيه البول أولاً (وعن ابن عمر)

رضى الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحلت لنا) أى بعد تحررهما الذى
 دلت عليه الآيات (ميتان ودمان فأما الميتان فالمراد) أى ميتته (والخوت) أى ميتته
 وأما الله مات (فالتعال) برثة كالب (والكبدة) أخرجه أحمد وابن ماجه وفيه ضعف (لأنه
 رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر قال أحد حديثه منكرو وصححه هو وقوف كما
 قاله أبو زرعة وأبو حاتم وإذا ثبت أنه موقوف فله حكم الرقيق لأن قول العتاي أحل لنا كذا وحرم
 علينا كذا مثل قوله أمرنا ونهينا فبشره الاحتياج وبطل على حل ميتة الجراد على أى حال وجد
 فلا يعتبر في الجراد سوى إسمائات حقت أنه أو بسبب والحديث حجة على من اشتراط موتها
 بسبب أدى أو يقطع رأسها والاحرم وكذلك يدل على حل ميتة الخوت على أى صفة وجد طافيا
 كان أو غيره هذا الحديث وحديث الحل ميتته وأما حديث وماتت فيه فطنا فلا نأكلوه أخرجه
 أحمد وأبو داود ومن حديث جابر بطوله فضعفه اتفاق أئمة الحديث قال النووي لا يجوز
 الاحتجاج به لو لم يمرضه شيء كيف هو معارض فلا يخص به العمام ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم
 أكل من العنبرة التى قذفها البحر لأصحاب السرية ولم يسأل بأى سبب كان موتها كما هو معروف
 في كتب الحديث والسير والكيد حلال إلا لاجتماع وكذلك مثلها الطحال فإنه حلال (وعن أبى
 هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا وقع الذباب في شراب
 أحدكم وفي لفظ في طعام) فليغمسه (زاد في رواية البخارى كله وفي لفظ أبى داود فامضاه
 وفي لفظ ابن السكيت فليغمه) ثم لينزعه (فيما عن يمين يمينه بعد غمسه) (فان في أحد جناحيه
 داء وفي الآخر داء في لفظها) (أخرجه البخارى وأبو داود وزادوا أنه يبقى بجناحه الذى فيه الداء)
 وعند أحمد وابن ماجه فإنه يقدم السم ويؤخر الشفاء والحديث دليل ظاهر على جواز قتله دفعا
 لضرره وأنه بطرح ولا يترك كل وإن الذباب إذا مات في مائع فإنه لا ينصه لأنه صلى الله عليه وآله
 وسلم أمر بغمسه ومعلوم أنه يموت من ذلك لا سيما إذا كان الطعام حارا ثم عدى هذا الحكم
 إلى كل ما لا نفس له سائمه كالنحلة والزنبور والعنكبوت وأشباه ذلك إذا الحكم به معوم عليه
 ويتفق باتساقه سيذكر بعض العلماء أنه تأمل فوجده يتقى بجناحه الأيسر فعرف أن الأيمن هو
 الذى فيه الشفاء والمناسبة في ذلك ظاهرة وقد ذكر غير واحد من الأطباء أن التسعة القرب والزنبور
 إذا دلت موضعها بالذباب نفع منه فعاينوا ويسكنه ومذاك إلا ما دلت الذى فيمن الشفاء ظاهرا
 ومن عجيب أمره أن راجع جميعه يقع على الثوب الأبيض أسود بالعكس وهو من أكثر الطيور سفادا
 وورعاً يلقى عامة البوم على الإي (وعن أبى واقد) رضى الله عنه اسمع الحارث بن عوف اللبى من
 أقوال قبل أنه شهيداً وقيل أن من سلة الفخ والأول أصح ما أن سنة ثمان أو خمس وسين بمكة
 واللبى نسبة إلى لبث لأنهم في عامين لبث قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى المدينة فمؤم
 يميون أسنة الأبل ويقطعون ألبان الغن فقال ما يقطع الخ هذا لفظ الترمذى ولفظ أحمد والحكم
 قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة فمؤم يميون أسنة الألبان الغن وأسنة الأبل
 (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما قطع من البهجة) في القاموس البهجة كل ذات
 أربع قوائم ولو في المسواكل لا يعزى البهجة أولاد الضأن والمزول المراد هنا الأخيرة والأول

لما يأتي بيانه (وهي حية فهو) أي المقطوع (ميت أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه) أي قال أنه حسن (واللفظ له) أي للترمذي قال والعمل على هذا عند أهل العلم انتهى ورواه أيضاً أحمد والحاكم بلفظ فهو ميتة والحديث قد روي من أربع طرق عن أربعة من الصحابة أي سعد بن أبي وقاد وأبو عمرو بن قحيم والداري والحديث دليل على أنه محرم وسبب الحديث دال على أنه أريد بالهجة ذات الأربع وهو المعنى الأول لفظ كره الأهل فيه لا المعنى الآخر الذي ذكره القاموس لكنه مخصوص بما بين من السحان كانت ذات أربع أو براديه المعنى الأوسط وهو كل شيء لا يميز فيخص منه الجراد والسحك وما بين مما لا دله وقد أفاذ قوله فهو ميتة لأنه لا بد أن تحل المقطوع الحية لأن الميت هو ما من شأنه أن يكون حياً

«باب الآنية»

جميع آثاره ومعرفة وأغابوا به إلا أن الشارع قد نهى عن بعض ما فقد تعلقت بها أحكامه (عن حديثه) بضم الحاء (ابن الحبان) وهما صحابيان جليلان شهدا أحداً وحديثه صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مات بالمدينة بعد قتل عثمان بن عفان ليلة سبعة عشر من ربيع الأول وثلاثين قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما) جمع صحفة قال الكسائي أعظم الفصاح الحقة ثم القصعة قلعة الشيع العشرة ثم القصعة تشيع النخسة ثم النخلة تشيع الرجلين والثلاثة ثم القصعة تشيع الرجل (فإنهما) أي هو وأخوهما (لهم) أي للمشركون وإن لم يذكروا فهم معلومون (في الدنيا) أخبار عظام عليه لانه أخبار لجهنم (ولكن في الآخرة متفق عليه بين الشيعة) دل الحديث على تحريم الشرب والاكل في آنية الذهب والفضة وصحافهما سواء كانا آنية خالصة أو مختلطة بالفضة فهو مما يشبه لانه آنية ذهب وفضة قال النووي انه انعقد الإجماع على تحريم الاكل والشرب فيما اختلف في المطلق بمسماهل يخلق بمسما في التصريم فقبل ان كان يمكن فصله ما حرم إجماعاً ولا لم يحرمه ولا قرب انه اذا أطلق عليه انه ذهب أو فضة ويسمى به يشبه لفظ الحديث والأفلا والعبرة بتسميته في عصر النبوة فإن جهلت فالأصل الحل وأما المصنوع بما فانه يجوز الاكل والشرب فيه إجماعاً وهذا الخلاف فيه في الاكل والشرب وأما غيرهما من سائر الاستعمالات فقبل يحرم قياساً لأنهم يمشرون وطه والحق عدم تحريم غيرهما ودعوى الإجماع غير صحيحة وهذا من شوم تبديل اللفظ السوي بغيره لأنهم ورد بصرم الاككل والشرب بقيد لواعنه الى الاستعمال ويحسروا العبارة النبوية وجاءوا بلفظ عام من تلقا أنفسهم ولها نظر ترفي عباراتهم وكأنه ذكر المصنف هذا الحديث هنا لافاد بقرع الموضوع في آنية الذهب والفضة لانه استعمال لهما على مذهبه في تحريم ذلك والاقاب هذا الحديث باب الأطعمة والأشربة ثم هل يخلق بالذهب والفضة نفائس الإجماع كالسواقت والجواهر عرقه خلاف والظاهر عدم الحاقه وجواز على أصل الإباحة وعدم الدليل الناقل عنهم (وعن أم سلمة) رضي الله عنها هي أم المؤمنين زوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنها هديت أمية كانت تحت أبي سلمة بن عبد الأسد مهاجرة الى أرض الحبشة مع زوجها ووفى عنها في المدينة بعد عودهما من الحبشة وتزوجها النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بالمدينة سنة أربع من الهجرة وقوت سنة ٥٩ أو سنة ٦٢ ودفنت بالقمع وعسرها
 أربع وثلاثون سنة (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي يشرب في آناه القصة)
 هكذا عند الشيخين وانقر مسلم في رواية أخرى بقوله في آناه القصة والذهب (انما يجر)
 بضم التحتية والجر حرة صوت وقوع الماء في الخوف وصوت المصير عند الجرح جعل الشرب
 والجر حرة (في بطنه نار جهنم متفق عليه) بين الشيخين قال الرمثي يروي برفع النار
 على انها فاعل مجاز والاكثر على نصبها وفاعل الجر حرة هو الشارب قال النووي بالنصب هو
 الصحيح المشهور الذي عليه الشارحون وأهل الغريب واللغة ويرحمه الأزهري وجهه جمجمة
 لا تصرف للتأنيث والمجربة اذ هي علم لطيفة من طبقات النار أعادنا الله منها والحديث يدل على
 ما دل عليه حديث حذيفة الأول (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اذ دبغ الاهداب) بزنة كالبطاد وما لم دبغ كافى القاموس ومثله في
 النهاية (فقد طهر) بفتح الطاء والهاء ويجوز ضمهما كما يفيد القاموس (آخر به مسلم)
 بهذا اللفظ (وعند الأربعة) وهم أهل السنن (انما الاهداب دبغ) فلهه فقد طهر فالحدث
 أخرجه الخمسة انما اختلف لفظه وقد روي بالقفا وذكرة سب وهو الله صلى الله عليه وآله وسلم صر
 بشاة لمجوعة منه فقال لا استغتمت باهايم افا ان دباغ الادم طهوره وروي الصاري من حديث
 سورة قالت ماتت لنا شاة قد دبغنا مسكها ثم ما زلتا ندبغها حتى صار شاة والحديث دليل على ان
 الدباغ مطهر لجلد الميتة كل حيوان وانه لا يظهر ظاهره وباطنه وبه قال على وابن مسعود وفي
 المسئلة سبعة أقوال هذا أولاها وأما حديث ابن عكبر رفعه لانتفه وأمن الميتة باهايم ولا يصعب
 أخرجه الترمذي وحسنه فحدث مضطرب في سنده وأيضاً في منته ثم معدل أيضاً بالارسال
 وبالاتضاع ولذا ترك أحمد القول به آخر او كان يذهب اليه أولاً كما قاله عنه الترمذي
 ولا تعارض الامع الاستواء وهو مقفود هنا وانما الاهداب عام في المأكول وغيره (وعن سلمة بن
 الحبحق) بضم الميم وفتح الحاء موقوتة ليد الواحدة المكسورة والقاف رضى الله عنه يحكى بعد في
 البصر بين روى عنه ابنه سنان (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دباغ جلود الميتة
 طهورها يصح ابن حبان) أى أخرجه وصحبه وقد أخرجه غيره بالقفا عند أحمد وأبي داود
 والنسائي والبيهقي وابن حبان بلفظ دباغ الادم ذكره في لفظ دباغها ذكره في آناه القصة في آناه القصة
 طهورها وفي لفظ ذكره الادم دباغها وفي الباب حديث غيره وهو يدل على ما دل عليه حديث
 ابن عباس وفي تشبيهه الدباغ بالذكاة اعلام بان الدباغ في التطهير بمنزلة ذكاة الشاة في الاحلال
 لان الذبح يطهرها ويجعل أكلها (وعن مجوعة) أم المؤمنين بنت الحارث الهلالية كان اسمها
 برة فسمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ميونة تزوجها في شهر ذي القعدة سنة سبع في
 غرة القعدة ووفاتها سنة ٦١ وقيل سنة ٥١ وقيل سنة ٦٦ وقيل غير ذلك وهي خالة ابن
 عباس ولم تزوج صلى الله عليه وآله وسلم بعدها (قالت مرسى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم بشاة يجر ونها فقال لو أخذتم اهاب فقالوا انما ميتة فقال يطهرها الماء وانقرط
 أخرجه أبو داود والنسائي) وفي لفظ عند الدارقطني عن ابن عباس في الماء وانقرط
 ما يطهرها وأما رواية أبي لميس في الشاة والقرط ما يطهرها فقال النووي انه بهذا اللفظ باطل

لا أصل له وقال في شرح مسلم يجوز الدباغ بكل شيء ينشف فضلات الجسد ويطبسه ويعنع
من ورود القصد عليه كالشئ والقراط وتشرق الرمان وغير ذلك من الأدوية الطاهرة (وعن أبي
نعلبة) بفتح التاء وسكون العين وفتح اللام (الخشني) بضم الخاء وفتح الشين نسبة إلى خشني بن
الترس فضاعة واسمه جهم بضم الجيم ابن ناشب بايع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعة الرضوان
وضرب لهم سهم يوم خيبر وأرسله إلى قومه فأسلموا أنزل الشلم ومات بها سنة ٢٥ وقيل غير ذلك
(قال قلت يا رسول الله أبا رضى قوم أهل كلب أقنأ كل بابائهم قال لا تأكلوا فيها إلا أن تتجذوا
غيرها فافعلوها وكلموا فيها متفق عليه) بين الشيخين دل الحديث على نجاسة آتية أهل الكتاب
وهو النجاسة بطوابعهم وأجوازهم وأكلهم فيها الخمرة يوشرب الخمر أولئك الكراهة فذهب إلى الأول
جاعة وذهب بعضهم إلى طهارة أكلهم وعلى طهارة رطوبتهم وهو الحق لقوله تعالى وطعام الذين
أوتوا الكتاب حل لكم ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم نوضأ من مرادة مشركة والحديث جابر عند
أحمد وأبو داود كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذهب من آتية المشركين
وأسمعتهم ولا يعيب ذلك علينا وقد أخرج أحمد بن حنبل حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم دعاه
بهودى إلى خبز شعير وأهال شخنة فبغى السنين والنون فقاممجة مفتوحة أى متغرة وحديث
الابن محمول على الكراهة لئلا كل في بيتهم للاستعداد في رواية لا يداودوا أحد بلفظ أنا جاور
أهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخبز ويوشرون في آيتهم الخمر فقال صلى الله عليه وآله وسلم
إن وجدت غيرها الحديث وحديثه الأول مطلق وهذا مقيد بآية يطبخ فيها ما ذكر وشرب فحصل
المطلق على التقيده (وعن عمران بن حصين) تصغير حصن وعمران هو أبو عبيد تصغير فجد الخراج
الكعبى أسلم عام خيبر وسكن البصرة إلى أن مات بها سنة ٥١ أو سنة ٥٢ وكان من فضلاء
الصحابه وفقهاهم (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نوضأ من مرادة) بفتح الميم فزأى وحى الرواية
لا تكون إلا من جلدتين تقام بثالث بينهما التسع كما في القاموس (أمرأ مشركة متفق عليه) بين
الشيخين (في حديث طويل) أخرجه البخارى بالقاف وهو دليل لما سبق من طهارة آتية المشركين
ويدل أيضا على طهارة رطوبته بالنسبة إلى الدباغ لأن المرادتين من جلود فباع المشركين ويدل على طهارة
رطوبته المشركين فإن المرأة المشركة قد باشرت اللحم وهو دون القلتين فأنهم صرخوا بالله لا يجعل
الجل قدر القلتين ومن يقول إن رطوبتهم نجسة ويقول لا ينضج الماء إلا ما غره فالحديث
دليل على ذلك (وعن أنس بن مالك رضى الله عنه أن قدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنكر
فألقاه في مكان الشعب) بفتح الشين لفظ مشترك بين معان المراد هنا الصدع والشق (سلبه من
فضة) في القاموس السلبه بفتح الألف وسكون اللام اتصال الشئ بالشئ وبكسر الألف واو ثمر
حبيد ونحوه والظاهر المراد الأول خمر بفتح الألف (أخرجه البخارى) وهو دليل على جواز
تصيب الأناجاة الفضة ولا خلاف في جواز الذي جعلها هو أنس بن مالك حكاية البيهقي وجزءه ابن
الصلاح وقال المصنف فيه نظر قال ابن سيرين أنه كان فيه حلقه من حديد فأراد أنس أن يجعل
مكانها حلقه من ذهب أو فضة فقال له أبو طلبة لا تغرب شئ أصنعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم فكره هذا لفظ البخارى قلت السلبه غير الحلقة التي أراد أنس تغييرها فالظاهر أن الضمير في
سلبه في حديث عاصم الأحول رأيت قدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند أنس بن مالك وكان

قد اصدع فلسفه بضعة رواد البخاري للتي صلى الله عليه وآله وسلم وهو محمداً كـ

﴿باب ازالة العجاسة وبيانها﴾

أى بيان العجاسات ومطهراتها (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخمر) أى بعد خمر عيا (تتخذ خلافاً لا آخر جمعها) والترمذى وقال حسن صحيح) فسرا لاتخاذا للعلاج لها وقد صارت خرا ومثله حديث أبى طلحة فأنهم لما حرمت الخمر سأل أبو طلحة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن خمر عده لا يتامهن من يخلها فأنهم ما راقها أخرجه أوداد الترمذى والعمل بالحدث هو رأى الشافعى لدلالة الحديث على ذلك فلو خذها لم يحصل وظاهرها بآى علاج كان ولو يشغلها من الظل الى الشمس أو عكسه وأما ما تخلت بقسم من غير علاج فأنها حلال * وواعلان للعللى فى خل الخمر ثلاثة أقوال الاول اذا تخطل الخمر بقصد حل واذا خللت بالله صدم خلعها الثانى تحريم كل خمر تولد عن خمر فطقا الثالث ان الخمر حلال مع تولده من الخمر سواء قصد أم لا الا ان فاعلها آمن ان تركها بعد ان صارت خمر اعاص الله محجروح العدل لعدم اراقه لها حال خمرتها فانه واجب كادل له حديث أبى طلحة وأما الدليل على أنه يعمل انظر الكثر عن الخمر فلا نه خل لفة وشرا عا قبل فاذا أريد جعل خل لا يتضمم قصير العنب ثم يلحق عليه قبل ان يتخلل مثليه خلاصا فانه يتقبل ولا يصير خرا أصلا (وعنه) أى عن أنس بن مالك رضى الله عنه (قال لما كان يوم خيبر أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأطعمة فإدى ان الله ورسوله يتيانكم) بتثنية الضمير لله ورسوله وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال العنبيب الذى قال فى خطبته ومن بعضهما شئس خطيب القوم أنت وقال قبل ومن بعض الله ورسوله والواقع هنا بما رصفه وقد وقع فى كلامه صلى الله عليه وآله وسلم التثنية أيضا لفظ ان يكون الله ورسوله أحب اليه عما سواهما وأوجب بآنه منى الخطيب لأن مقام الخطابة يقتضى البسط والايضاح فأمره الى انه يأتى بالاسم الظاهر لا بالضمير وانه ليس العنبيب عليه من حيث جمعه بين ضميره تعالى وضمير رسوله والثانى انه صلى الله عليه وآله وسلم له ان يجمع بين الضميرين وليس لغيره لعله ليجلج له وهو عظمته قلت فان صح تأخر الجمع كان ناسخا للاول (عن لحم الجرا الاهلية فأنما جرس، تنفق عليه) بترتامه فى حديث أنس فى البخارى ما كتفت القدور وانتم التفور والعمم هذا الذى ثابت من حديث جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم لهذه الادة والا يفتخص عمومها الاحاديث الصحيحة وحديث ابي داود فى قصة غالب بن ابيجر الدالة على حلها مضطرب مختلف فيه اختلافا كثيرا قال البيهقى فى السنن يصدح كره انه اختلف فى اسناده قال ومثله لا تعارض به الاحاديث الصحيحة انتهى وان صح سجل على الاكل منها عند الضرورة والخمصة وذكر المصنف لهذه من الحديثين فى باب التماسات مبنى على ان التصرم من لازمه التخييس وهو قول الاكثر وفيه خلاف والحق ان الاصل فى الاعيان الطهارة وان التصرم لا يلزمه العجاسة فان الحسنة محجرة طاهرة وكذلك المخدرات والسموم القاتلات لا دليل على تحريمها وأما العجاسة فيلازمها التصرم على نفس محرم ولا عكس لان الحكم فى العجاسة هو التسع عن ملابسها على كل حال فالحكم بنجاسة العين

حكم بغيرهما بخلاف الحكم بالتحريم فإنه يحصر لبس الحرير والذهب وهما طاهران ضرورة
 شرعية واجماعاً فاذا عرفت هذا فحصر الحرير والحرير الذي دلت عليه النصوص لا يلزم منه نجاستهما
 بل لا بد من دليل آخر عليه والابقية على الأصل المتفق عليه من الطهارة تقتضي ادعى خلافه
 فالدليل عليه وكذلك نقول لا حاجة الى اثبات المنصف بحديث عمرو بن خارجة إلا في قرينة
 مستدلة على طهارة ألعاب الراحلة وأما المسئلة فلا أنه ورد خارجاً عن الأديم طهوره وأما ألعاب دغ فقد
 طهرها لقنات طهارتها اذا وارد في القرآن تحريمها كما لا يمكن حكمنا بنجاستها لمقام علمنا دليل غير
 دليل تحريمها (وعن عمرو بن خارجة) رضى الله عنه هو صحابي أنصاري عدا في أهل الشام وهو
 الذي روى عنه عبد الرحمن بن غنم أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في خطبة ان
 الله قد أعلني كل ذي حق حقه فلا وصيق لوارث (قال خطيبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يعني وهو على راحته) بالخاله الملهمة من الأبل الصالحة لأن ترحل (ولعالم) انضم اللام هو ما سال
 من القم (يسئل على كشي أخرجه أحد والترمذي وصححه) والحديث دليل على أن ألعاب ما يؤكل على
 له طاهر قليل وهو أجاج وهو أيضاً الأصل فذكر الحديث بيان للأصل ثم هذا مبني على أنه صلى
 الله عليه وآله وسلم علم سيلان الألعاب عليه ليكون تقريراً (وعن عائشة) رضى الله عنها هي أم
 المؤمنين الصديقة بنت أبي بكر الصديق أمها أم رومان ابنة عامر خطيبها النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم عكة وترجمها في شوال سنة عشر من النبوة هي بنت ست سنين وأعرس بها في المدينة سنة
 اثنتين من الهجرة وقيل غير ذلك وبقيت معه تسع سنين ومات عنها ولها ثمان عشرة سنة ولم
 يتزوج بكراً غيرها وكانت فقيهة عالمة فضيحة فاضلة كثيرة الحديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 عارفة بأيام العرب وأشعارها روى عنها جماعة من الصحابة والتابعين تزات برأتها من السماء في
 سورة النور وفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيتها ودفن فيه وماتت بالمدينة سنة ٥٧ أو
 سنة ٥٨ لله الثلاثة السبع عشرة فخلت من رمضان ودفنت بالبقيع صلى عليها أبو هريرة وكان
 خليفة عمر وابن الجلد بنق في طعن فيها فقد جاحدا القرآن وخالف السنة وسر بها مع على عليه
 السلام له محامل حسنة وقد نص الكتاب على إيمان البغاة أن صحبها ولكن أنى لهم ذلك وأي
 دليل لهم على ما هنالك (قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغسل المني ثم يخرج إلى
 الصلاة في ذلك التوب وأنا أنظر إلى أثر الغسل متفق عليه) وأخرجه البخاري من حديث عائشة
 بالقاط مختلفة وإنما كانت تغسل المني من ثوبه صلى الله عليه وآله وسلم وفي بعضها وأثر الغسل في
 ثوبه يقع الماء في لفظ فيخرج إلى الصلاة وان يقع المني في ثوبه لفظ ثم أراد فيه بقعة وأيضاً وهذا
 الحديث استدلل به من قال بنجاسة المني وهم الخنفية ومالك ورواية عن أحمد قالوا لا الغسل
 لا يكون إلا عن نجس وقياساً على غيره من فضلات البدن المستندة من البول والغائط لا نصيبها
 الجميع إلى مقتر والمخلوها عن القذا مولان الأحداث الموجبة للطهارة نجاسة المني منها ولا نه يجزى
 من جرى البول ثنتين غسله بالماء كغيره من النجاسات وتوألوها ما يأتى بما يشبهه قوله (وسلم) أي
 عن عائشة روايتها انفراد بلفظها عن البخاري وهي قولها (لقد كنت أفرقه من ثوب رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم فركا) مصدر كد يفرقه كانت تفرقه وتحكه والفرل الدليل يقال فرل
 الثوب اذا دلكه (فصل في لفظه) أي سلم عن عائشة (لقد كنت أحكه) أي المني حال كونه

(بابسا نظري من ثوبه) اختص مسلم باخراج رواية الثوري ولم يخرجهما البخاري وقدرى الحث
والثوري أيضا البيهقي والدارقطني وابن خزيمة وابن الجوزي من حديث عائشة ولفظ البيهقي رجا
حسنة من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي ولفظ الدارقطني وابن خزيمة أنها
كانت تحت المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي ولفظ ابن حبان لقد رايتني
أقول المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي ورجاله رجال الصبيح ورجلهم
هذا حديث ابن عباس عند الدارقطني والبيهقي مثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النبي
يصبب الثوب فقال انما هو بمنزلة الخياط والبراق والباق وقال انما يكشف ان ثوبه بخرقة أو
اذخره قال البيهقي بعد اخر احمره واه وكسع عن ابن أبي ليلى موقوف على ابن عباس وهو الصبيح
انتهى قالنا ثلاثين نجاسة المني ناولوا أحاديث الثوري هذه بان المراد ذكره مع غسله بالماء وهو
بعيد وقالت الشافعية المني طاهر واستدلوا على طهارته المني بهذه الأحاديث قالوا وأما حديث
عنه له محمولة على التدب وليس الغسل دليل النجاسة فقد يكون لاجل النظافة وازالة الدرن ونحوه
وتشبيهه بالخياط والبراق دليل على طهارته أيضا والأمر بحصه بخرقة أو اذخره لاجل إزالة الدرن
المستكره بقاؤه في ثوب المصلي ولو كان نجسا لم يجزئ مسحه وأما تشبيهه بالفضلات المستقرة
فلا قياس مع النص قال الأولون انما هي في منتهى صلى الله عليه وآله وسلم وفضلاته طاهرة فلا
يلحق به غيره وأوجب عنه ابن عائشة أخرت عن ثوبه والظاهر انه عن جامع وقد خالفه
منى المرأة والأحلام على الانبياء غير جازم ولعل قيل انه لم يخالفه غيره فهو محتمل وللدليل مع
الاحتمال وذهب الحنفية الى نجاسة المني كغيرهم ولكن قالوا بظهور الغسل والقرن أو
الازالة بالأذخر أو الخرقه علا بالحدثين وقد يقال هذا الاحتمال مستتر فلا يتم به الاستدلال
على طهارة المني والحق ان الأصل الطهارة والدليل على القائل بالنجاسة قصص ياقون على الأصل
قوله السدرة ه الله و بين الفريقين محاذلات ومناظرات واستدلالات طويلة لا تثنى بمائدة كثيرة
والذي ظهر لي ان هذه المسئلة من المشتبهات لعارض الأدلة ولكل وجه فهو مولىا ويحصل
العمل بالحديث بازالته بأي نوع كان سواء كان المني طاهرا أو نجسا ولا ينبغي ان يقولوا انما
لعدم الدليل على ذلك والله أعلم بالصواب (عن أبي السمع) بفتح السين اسمع اياك يسر الهمز فترضى
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغسل من بول الجارية في القاموس ان
الجارية قتيبة النساء قال في جميع البحار الجارية يغتن النساء من لم تلغ الحلم انتهى وهي المرافعة
(ويرش من بول الغلام أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) وأخرجه أيضا البزار وابن
ماجه وابن خزيمة من حديث أبي السمع قال كنت اخدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاني
بجس من اوحسن قال علي صدره فثقت اغسله فقال يغسل من بول الجارية الحديث وقدرناه
ايضا احمد داود وادوان ابن خزيمة وابن ماجه والحاكم من حديث ليبة بنت الحارث قالت كان
الحسين الحديشي يغسل من بول الاتني وينضغ من بول الذكر وروى ابن حبان من حديث
علي عليه السلام يرفعه ينضغ بول الغلام ويغسل بول الجارية قال قتادة ربه هذا ما يطعمها
فاذا اطعمنا غسلا وفي التقييد الطعم لهما أحاديث مرفوعة وموقوفة وهي كما قال البيهقي اذا
ضم بعضها الى بعض قويست الحديث دل على الفرق بين البولتين في الحكم والعلما في ذلك ثلاثة

مذاهب أئمتنا ما دل عليه الحديث وبه قال الشافعية وهو قول علي وعطاء والحسن وأجدوا سبق
وعندهم وأما وجه التفرقة بين قولهما فقال في شرح المصابيح أن أحسن فرق في ذلك أن النفوس
أعلق بالذكري فكثر جهلهم فتأشبأوا بالتصنيف إلا كتبوا بالتصنيف السراج انتهى وأما هل يول الصبي
ظاهراً أو يخفى قال أكثر على أنه يخفى وإنما خفف الشارع في تطهيره وهو أعلم أن التضعيف كإفائه التورق
في شرح مسلم هو أن الشيء الذي أصابه البول يغفر ويكاتب بالماء مائة لا تبلغ برهان الماء وزدده
ونقاطره بخلاف المكاثر في غيره فإنه يشترط بحيث يجري بعض الماء ويتقاطر من المجرى وإن
لم يشترط عصره وهذا هو الصحيح المختار وهو قول إمام الحرمين والمحققين (عن أسماء) بفتح الهمة
(بنت أبي بكر) هي أم عبدالله بن الزبير أسلمت بحكة قد عياها بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وهي كبر من ثلثة عشر سنين وماتت بحكة بعد أن قتل ابنها لعل من شهر ولها من العمر مائة
سنة وذلك سنة ٧٢ ولم تسقط لها سن ولا تغفر لها عقل وكانت قد عبت (أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال قدم الحوض يصيب الثوب تحته) بفتح التاء وضم الماء وتشديد التاء أي تصدك
والمراد بشاة الله عنه (ثم قرصه بالماء) أي الثوب وهو بفتح التاء واسكان القاف وضم الراء
أي تدلك بالدم اطراف أصابعها لتحلل بذلك ويخرج ما شربه الثوب عنه (ثم تنفضه) بفتح الصاد أي
تغسله بالماء أو تنفضه بها باللفظ لوروده باللفظ الفصل في أحاديث كثيرة كآثره فلا يقال
يعكس ذلك (ثم تصلي فيه متقى عليه) ورواه ابن ماجه بلفظ آخر صلي وأغسله وصلي فيه ولا يأتى
شبهة باللفظ آخر صلي بالماء وأغسله وصلي فيه وروى أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن
خزيمه وابن حبان من حديث أم قيس بنت محسن أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عن دم الحوض يصيب الثوب فقال حكبه بصلع وأغسله بجاه وسدر قال ابن القطان أسنده في غاية
الصحة ولا أعلم له غيره وقوله بصلع بصلع بصلع وصاحبه ماله ما كتبه عن ماله ما كتبه والحديث
دليل على نجاسة دم الحوض وعلى وجوب غسله والمبالغة في إزالته بما ذكر من الحث والقرص
والنفض لانتهاب أثره وظاهره أنه لا يجب غير ذلك وإن بقي من العين بقية فلا يجب الحاذق إزالتها
لعدم ذكره في الحديث أي حديث أسماء وهو محل البيان ولأنه قد ورد في غيره ولا يضر كآثره
كما يأتي (عن أبي هريرة) قال قالت خولة (بفتح الخاء وسكون الواو) بنت يسار كما أفاده ابن عبيد
البر في الاستيعاب (بارسول الله فإن لم يذهب الدم قال بصبغ الماء ولا يضر لك أثر ما أخرجه
الترمذي وسنده ضعيف) وكذلك أخرجه البيهقي لأن فيه ابن لهيعة قال إبراهيم الحارثي لم يسمع
بخولة بنت يسار إلا في هذا الحديث ورواه الطبراني في الكبير من حديث خولة بنت حكيم باسناد
أضعف من الأول وأخرج الدارمي من حديث عائشة موقوفاً عليها إذا غسلت المرأة فلم يذهب
فلتغيره بصفرة أو زعفران ورؤاها أو دوداً أو عتاً موقوفاً بياضاً وتغيره بمسحاً ليس لقطع عينه بل
لنظيفة لونه تغيره عنه والحديث دليل على أنه لا يجب استعمال الحاذق لقطع أثر النجاسة وإزالته عنها
وبه أخذ جماعة من المتنفذين والشافعية وقد يقال قد ورد الأمر بالفصل لدم الحوض بالماء السدر
والسدر من الحوات والحديث الوارد في غاية الصحة في نفسه ما أطلق من غيره ويختص استعمال
الحاذق بدم الحوض ولا يقاس عليه غيره من النجاسات في ذلك لعدم تحقق شرط القياس ويحمل
حديث الباب وحديث عائشة موقوفاً لها فلم يذهب أي بعد الحاذق ولذا اختاره السيد في حجة الفهار

فهذه الاحاديث في هذا الباب اشتملت من التماسات على التجرول والمجر الالهية والمثوبول
الجارية والقلام ودم الحيز ولو ادخل المصنف في الاعرابي في المسجد وداغ الاديم ونحوه
في هذا الباب لكان واجه

«باب الوضوء»

في القاموس الوضوء بالضم الفعل وبالفتح مأوّه ومصدراً ايّاً ولتقاء ويعني بهما المصدر وقد يعني
بهما الماؤهات للصلاة توضع لغة أو ثلاثة قالوا الوضوء من أعظم شروط الصلاة وقد ثبت عند
التحسين من حديث أبي هريرة عن عاتق بن عبد الله لا يقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ
وثبت حديث الوضوء مطراً لايمان وانزل الله فرضه من السماء في قوله سبحانه اقم الى
الصلاة اغسلوا الابه وهي مدينة والمحققون على انه فرض بالبدنية لعدم النص الناهض على
خلافه وورد في الوضوء فضائل كثيرة منها حديث أبي هريرة عن عبد الله بن عمرو عن ابي
العبد المسم أو المؤمن فغسل وجهه خرجت من وجهه كل خطيئة نظر اليها بعينه مع الماء ومع
آخر قطر الماء فاذا غسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة بطشت بها يد امع الماء ومع آخر قطر الماء
فاذا غسل رجله خرجت كل خطيئة مشتمت بها رجله مع الماء ومع آخر قطر الماء حتى يخرج نقياً
من الذنوب واشمل منه ما أخرجه مالك أيضاً من حديث عبد الله بن مسعود عن الصادق عليه السلام
وكسر اليافسبة الى صنائع بطن من مراد هو صهيبي قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال اذا توضأ العبد المؤمن فتمضمض خرجت الخطايا من فيه واذا استنثر خرجت الخطايا من
انفه فاذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى يخرج من تحت اشفاه وعينه فاذا غسل يديه
خرجت الخطايا من يديه حتى يخرج من تحت اظفار يديه فاذا مسح برأسه خرجت الخطايا من
رأسه حتى يخرج من اذنيه فاذا غسل رجله خرجت الخطايا من رجله حتى يخرج من تحت
اظفار رجله ثم كان مثبه الى المسجد وصلاته نافذة وفي معناها عدة احاديث والمحققون على ان
الوضوء ليس من خصائص هذه الامة انما الذي من خصائصها الفترة والتجمل (عن أبي هريرة)
رضي الله عنه (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا ان أشق على امي لأمرتهم بالسواك مع
كل وضوء أخرجه مالك وأحمد والنسائي ومعه ابن خزيمة) قال في الشرح الحديث متفق عليه
عند التحسين من حديث أبي هريرة وهذا لفظه قال ابن منده اسناده صحيح على محتمه قال النووي
غلط بعض الكافرين عم ان البخاري لم يخرجه قلت ظاهر صنيع المصنف هنا بقضي بانه لم يخرجه
واحد من التحسين حيث لم ينسبه الى أحد منهما ونسبه الى غيره ما كان المعروف من قاعدة
المحدثين انه اذا خرج الشيطان الحديث نسبوه اليهما ولا يكتفون برؤايتهم فهما الا لعدم
اتراجهما وهومن احاديث عمدة الاحكام التي لا يذكر فيها الا ما أخرجه الشيطان الا الله بلفظ
عند كل صلاة في شرح العمري على المتأخر انه أخرجه البخاري لعل في كتاب الصيام لا مسنداً
كما هو فيه عبيد الحق في الجمع بين الصحيحين وقال المصنف في فتح الباري والحدِيث في الصحيحين
عن أبي هريرة بلفظ هذا اللفظ من غير هذا الوجه انتهى وفي معناه عدة احاديث عن عدي بن
الحباب منها عن علي بن عبد الله بن زيد بن خالد الترمذي وعن ام حبيبة عند جلعون بن

عمرو وسهل بن سعد جابر وأُس عند أبي نعيم وعن أبي أيوب عند أحمد والترمذي ومن حديث ابن عباس عند مسلم وأبي داود وورد الأمر به في حديث تسوكوا فان السؤال مطهره لقم من مضاة للرب أخرجه ابن ماجه وقصه ضعف ولكن له شواهد عديدة تدل على ان ذلك أمر به أصلاً وورد في الأحاديث ان السؤال من سنن المرسلين وأنه من خصال القطرة وأنه من الطهارات وإن فضل الصلاة التي يستأكل لها على الصلاة التي لا يستأكل لها سبعون ضعفاً أخرجه أحمد وابن خزيمة والحاكم والدارقطني وغيرهم قال في البدائر وقد ذكر في السؤال زيادة على مائة حديث فوجب التسليم في الأحاديث الكثيرة ثم جعلها كثير من الناس بل كثير من الفقهاء هذه خبيثة عظيمة هذا ولفظ السؤال بكسر السين في اللغة بطلق على الفعل وعلى الآلة وبذلك وثبت وجعله سؤلاً كتاب وكتب ويراد به في اصطلاح العلماء استعمال عودا وقطره في الإنسان لتذهب الصفرة وغيرها قلت وعند ذهب الاستبان بشرح أيضاً الحديث عائشة قلت يا رسول الله الرجل يذهب فوءاً يستأكل قال نعم قلت كيف يصنع قال يدخل أصبعه في فيه أخرجه الطبراني في الأوسط وفيه ضعف وما حكمه فهو سنة عند جابر العلماء وقبل بوجوه وحديث الباب دال على علم وجوبه لقوله في الحديث لا أمر بهم أي أمر بإيجاب فانه الذي ترك الأمر به لأجل المسئلة لا أمر التذبح فانه قد ثبت بالأمر به بالحديث دل على تعيين وقصه وهو عند كل وضوء ويشهد استحبابه في خمسة أوقات عند الصلاة وعند الوضوء وعند قراءة القرآن وعند الاستيقاظ من النوم وعند تغير القم ثم ظهر الحديث أنها لا تخص صلاة عن استحباب السؤال لها في أقطار ولا صيام وبين ذلك للمصلي وإن كان متوضئاً كما يدل عليه حديث عند كل صلاة وقبل عند الوضوء بالحديث الباب والاحسن أن يكون عوداً أو متوسطاً لا شديد اليس فيصيرح للثقة لا شديد الرطوبة فلا يزال بارداً إذا زاته (عن جرير) يضم الحاء هو ابن أبيان بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة وهو مولى عثمان بن عفان أرسله خالد بن الوليد من بعض من ساء في معارفه فاعفاه عثمان رضي الله عنه (ان عثمان بن عفان رضي الله عنه) دعا بوضوء أي دعا بتوضؤه (فصل كفيه ثلاث مرات) هذا من سنن الوضوء اتفاق العلماء وليس هو غسلهما عند الاستيقاظ الذي سبأني حديثه بل هذا سنة الوضوء فأما استيقظ وأراد الوضوء فظاهر الحديث أنه يغسلهما للاستيقاظ ثلاث مرات ثم للوضوء كذلك ويحفل بتدخلهما (ثم تمضمض) المضمضة أن يجعل الماء في الفم ثم يعمد كإلهان يجعل الماء في فيه ثم يديره ثم يعمد في القاموس المضمضة تحريك الماء في الفم فيجعل من مسحاها التبريك ولم يحصل منه المخرج ولما ذكر في حديث عثمان هل فعل ذلك مرة أو ثلاثاً لكن في حديث علي أنه تمضمض واستنشق وثلاثاً لم يسري ففعل هذا ثلاثاً ثم قال هذا طهورني الله صلى الله عليه وآله وسلم (واستنشق) الاستنشاق إيصال الماء إلى داخل الأنف وحديثه بالنفس إلى أقصاه (واستنشق) الاستنشاق عند جهره وراهل اللغة والمحدثين والفقهاء أخرج المصنف من الآثار بعد الاستنشاق (ثم غسل وجهه ثلاث مرات ثم غسل يده اليمنى) فيه بيان لما أجل في الآية من قوله وأيديكم الآية وأنه يقدم اليمنى (إلى المرفق) بكسر الميم وفتح فانه يفتحهما وقلته إلى في الأصل للانهاء وقد تستعمل بمعنى مع وينت الأحاديث أنه المراد كما في حديث جابر كان يدير الماء على يديه فقيه أي التي غسل الله عليه وآله وسلم أخرجه الدارقطني بسند ضعيف

وأخرج بسند حسن في صفة وضوء عثمان أنه غسل يده إلى المرفقين حتى مسح أطراف
العضدين وهو عند البزار والطبراني من حديث وثائل بن حجر في صفة الوضوء وغسل ذراعيه حتى
جاء المرافق وفي الطحاوي والطبراني من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه ثم غسل ذراعيه حتى سال
الماء على مرفقيه فهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضاً قال انصحن بن داود هو إلى أن لا يتجمل أن
يكون بمعنى الغاية ويجوز أن يكون بمعنى مع قبيل السنة التي بمعنى مع قال الشافعي لا أعلم
خلافاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء بهذا عرفت أن الدليل قد قام على دخول المرافق قال
الزمخشري لفظ إلى يقدم معنى الغاية مطلقاً فاماد دخولها في الحكم ونحو وجهها فامر بدور مع الدليل
ثم ذكر أمثلة لذلك وقد عرفت أنه قد قام هذا الدليل على دخولها (ثلاث مرات ثم السري مثل
ذلك) أي إلى المرافق ثلاث مرات (ثم مسح رأسه) هو موافق الآية في الإتيان باليا ومسح
بتعدى بها ويقفه قال القطري أن الباء هنا لا حدة ويجوز حذفها وإتباعها والآن لا يتجمل جمع
الرأس وبعضه ولا دلالة في الآية على استيعابه لكن من قال يجزئ مسح بعضه قال أن السنة
وردت مذنة لاحتمال الآية وهو ما رواه الشافعي من حديث عطاء بن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فوضأ خسر العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه وهو وإن كان مرسلاً فقد اعتضد
بجسمه من فوقه من حديث انس وهو وإن كان في سنده مجهول فقد عضده ما أخرجه سعيد بن
منصور من حديث عثمان في صفة الوضوء أنه مسح مقدم رأسه وفيه راو مختلف فيمن وثبت عن ابن
عمر الاكتفاء بجمع بعض الرأس قال ابن المنذر وغيره ولم يشكروا عليه أحداً من الصحابة ومن العلماء
من يقول لا بد مع مسح البعض من التكميل على العمامة لحديث المغيرة وجابر عن مسلم وإيذ كر
في هذه الرواية تكرار مسح الرأس كما ذكر في غيرهما وإن كان قد طوى ذكر التكرار أيضاً في
المختصة كما عرفت وعدم ذلك كالدليل فيه (ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاث مرات)
الكلام في ذلك كما تقدم في السيل اللين إلى المرافق إلا أن المرافق قد اتفق على مسماها بخلاف
الكعبين فوقع في المراجع ما هنا خلاف فالمشهور أنها العظم التاشر عند ملتقى الساق وهو قول
الأكثر وحكي عن أبي حنيفة أنه العظم الذي في ظهر القدم عند عقد الشراك وفي المسئلة
من لطرات ومقالات طويلة ومن أوضح الأدلة على ما قاله الجمهور حديث النعمان بن بشير في
صفة الصلوة في الصلاة فرأيت الرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه وقد أبد السيد في نسخة الغفار
مذهب الجمهور بأنه ثلاث (ثم السري مثل ذلك) أي إلى الكعبين ثلاث مرات (ثم قال) أي
عثمان رضي الله عنه (رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوضأ وضوءي هذا ثم اتفق
عليه) وتام الحديث فقال أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوضأ وضوءي هذا ثم
صلى ركعتين لا يتحدث فيهما نفسه أي بما هو الدنيا وما لا تعلق له بالصلاة تغفر له ما تقدم من ذنبه ولو
عرض له حديث فاعرض عنه مجرى عرضة عن غيره ولا يعتد بحد ثابته عليه «واعلم أن الحديث قد
أفاد الترتيب بين الأعضاء المعطوفة ثم وأفاد التثنية ولم يدل على الوجوب لأنه إنما هو صفة فعل
ترتب عليه فضله ولم ترتب عليه عدم اجراء الصلاة إلا إذا كان بصفته ولا يرد بلفظ يدل على إيجاب
صفاته ويدل له حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم وضأ مرتين ثم صلى مرة ثم وضأ مرة ثم صلى
لأنها وبعض يتخلف ذلك وضوء مرة ثم لا يقبل الله الصلاة إلا به وأما المختصة

والاستنشق فقصص بيان الثبوت الامر بهما في حديث أبي داود باسناد صحيح وفيه بالغ في الاستنشق الا ان تكون صاعاً ولا تصلى الله عليه وآله وسلم وأنب عليه ما في جميع وضوءه وقيل انهم ماسنة والا ولأولى قال الترمذي واختلف أهل العلم فمن ترك المضمضة والاستنشق فقال طائفة منهم اذا تر كهمافي الوضوء حتى صلى أعادوا واذل في الوضوء والحناية و به يقول ابن أبي ليلى وبعده الله بن المبارك وأجدوا صحيح وقال أحد الاستنشق أو كدمن المضمضة (وعن علي رضي الله عنه) هو أمر المؤمنين أبو الحسن علي بن أبي طالب ابن عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهد المشاهد كلها الا تبوء فاقامه صلى الله عليه وآله وسلم في المدينة خليفته عنه وقال اما ترى ان تكون مني غيرة هرون من موسى استخلف يوم قتل عثمان يوم الجمعة لثمان عشرة خلت من شهر ربيع الحقة سنة ٣٥ واستشهد يوم الجمعة بالكوفة لبيع عشرة خلت من شهر رمضان سنة ٤٠ ومات بعد ثلاث من شربة الشق ابن المقيم وقيل غير ذلك وخلفته أربع سنين وسبعة أشهر وأيام (في مفعو وضوء النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ومسيح برأسه واحدة أخرجه أبو داود) هو قطع من حديث طويل استوفى فيه صفة الوضوء من أوله إلى آخره وهو يفيد ما أفاه حديث عثمان رضي الله عنه وانما في المصنف بما فيه التصريح بالصريح في حديث عثمان وهو مسيح الرأس مرة فانه نص أنه واحد مع قصر محبة بثلاث مائة من الاعضاء وحديث الباب أخرجه أيضاً النسائي والترمذي باسناد صحيح بل قال الترمذي انه اصح من في الباب وأحسن ويه يقول الشافعي وأجدوا صحيح انتهى وأخرجه أبو داود من ست طرق وفي بعض طرقه يذكر المضمضة والاستنشق وفي بعض ومسيح على رأسه حتى يقطر وروي الترمذي عن الربيع بنت معوذلة انهارأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ قالت مسح برأسه ومسيح ما أقبل منه وما أذرب وهدغبه وأذنه مرة واحدة قال حديث الربيع حديث حسن وقد روي من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه مسح برأسه مرة واحدة على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعدهم وبه يقول جعفر بن محمد يعني الصادق وسفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأجدوا صحيحاً وأومسح الرأس مرة واحدة وقد اختلف العلماء في ذلك فقال قوم بثلاث مسحه كما بثلاث غير من الاعضاء اذ هو من جملتها وقد ثبت في الحديث بثلاثه وان لم يذكر في كل حديث كرفيه بثلاث الاعضاء فانه قد أخرجه أبو داود من حديث عثمان في ثلث المسح أخرجه من وجهين جميعاً أحدهما ابن خزيمة ذلك كافي في ثبوت هذه السنة وقيل لا يثبت عن ثلثه لان أحاديث عثمان الصحاح كلها كما قال أبو داود تدل على مسح الرأس مرة واحدة وبان المسح مبيح على التحفيف فلا يقاس على الغسل بان العدد لو اعتبر في المسح لصار في صورة الغسل واجباً بان كلام أبي داود يتقضى ما روي وهو صحيح ابن خزيمة كما ذكرناه والقول بان المسح مبيح على الخفة قياس في محابلة النص فلا يبعد والقول بأنه يصح في صورة الغسل لا يبالى به بعد ثبوته عن الشارع ثم رواية الترمذي لا تعارض رواية الفعل وان كثرت رواية الترمذي اذ الكلام انه غير واجب بل سنة من شأنها ان تفعل أحياناً وتترك أحياناً (وعن عبد الله بن زيد بن عاصم) هو الانصاري المازني من بني مازن بن التمار شهد أحداه وهو الذي قتل مسيلة الكذاب وشاركه وحشي وقتل عبد الله يوم الحرة سنة ٦٣ وهو غير عبد الله

(١) هوشيان بن عينة

٥١

ابن يزيد بن عبد ربه الذي حديثه في الاذان وقد غلط فيه بعض (١) آفة الحديث فلذا انبأ عليه
 (في حصة الوضوء) قال وسبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برأسه فاقبل بيديه وأدير متوق
 عليه) فسرا الاقبال بمابانه بدأ من مؤخر رأسه فان الاقبال اذا كان مقديما يكون من مؤخر
 الرأس الا انه ورد في البخاري بلفظ وأدير بيديه وأقبل واللفظ الآخر قوله (وفي لفظ لم يابا
 بيقدم رأسه حتى ذهب بهما) أي اليدين (الى قضاء ثم ردهما الى المكان الذي بدأ منه) الحديث
 يقيد صفة المسح للرأس وهو ان يأخذ الماء بيديه فيقبل بهما ويدبر ولعلنا ثلاثة أقوال أحدها
 الذي يعطيه ظاهر هذا الحديث وهو ان يبدأ بيقدم رأسه الذي يلي الوجه فيذهب الى التقاء
 يردهما الى المكان الذي بدأ منه وهو مبتدأ الشعر من حد الوجه لا يقال انه أدبر بهما وأقبل لان
 الواو لا تقتضي الترتيب فالتقدير أدبر وأقبل والثاني انه يبدأ بمؤخر رأسه ويمر الى جهة الوجه ثم
 يرجع الى المؤخر محافظة على ظاهر لفظ أقبل وأدير فالاقبال الى المقدم الوجه والادبار الى ناحية
 المؤخر وقد وردت هذه الصفة في الحديث الصحيح بدأ بمؤخر رأسه ويحمل الاختلاف في لفظ
 الاحاديث على تعدد الحالات والثالث انه يبدأ بالناسية وذهب الى ناحية الوجه ثم يذهب الى
 جهة مؤخر الرأس ثم يعود الى مابداً منه وهو الناسية ولعل قائل هذا قصد المحافظة على قوله بدأ
 بيقدم رأسه مع المحافظة على ظاهر لفظ أقبل وأدير لانه اذا بدأ بالناسية صدق انه بدأ بيقدم رأسه
 وصدق انه أقبل ايضا فانه ذهب الى ناحية الوجه وهو القبل وقد أخرج أبو داود عن حديث
 المقدم انه صلى الله عليه وآله وسلم لما بلغ مسبح رأسه وضع كفيه على مقدم رأسه فأمرهما حتى
 بلغ التقاء ثم ردهما الى المكان الذي بدأ منه وهي عبارة واضحة في المراتب الظاهران هذا من العمل
 الخفي فيه وانما المقصود من ذلك تعمير الرأس بالمسح (وعن عبد الله بن عمرو) بفتح العين ابن
 العاص بن وائل السهمي القرظي يلتقي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كعب بن لؤي أسلم
 عبد الله قبل أيامه وكان أبوه أكبر منه بثلاث عشرة سنة وكان عبد الله عالما حافظا عابدا وكانت
 وفاته سنة ٦٣ وقيل سنة ٧٠ بحكة أو الطائفة ومصر أو غير ذلك (في حصة الوضوء) قال ثم
 مسح أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (برأسه وأدخل أصبعيه السابحين) تنبيه
 سياحة وأراد بهما مسح اليد اليمنى واليسرى ومسحت سياحة لانه يشار به عند التسليم غلب
 اليمنى على اليسرى والأفتحني عن التسليم باليسرى معها (في أدنيه ومسح بهما) أي
 اليه أي بيده (ظاهر أدنيه أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة) والحديث كالأحاديث
 الاولى في صفة الوضوء الا انه اتي به المصنف لما ذكر من آفة مسح الاذنين التي لم تقه الاحاديث
 التي سلفت ولذا اقتصر على ذلك من الحديث ومسح الاذنين قد ورد في عدته من الاحاديث من
 حديث المقدام بن معديكرب عند أبي داود والطحاوي باستاد حسن ومن حديث الربيع
 أخرجه أبو داود أيضا ومن حديثه أنس عند البخاري والحاكم ومن حديث عبد الله بن زيد
 وفيه انه صلى الله عليه وآله وسلم مسح أدنيه بماء غير الماء الذي مسح به رأسه مسحا في وقال فيه
 البيهقي هذا اسناد صحيح وان كان قد تعقبه ابن دقيق العيد وقال الذي في الحديث ومسح رأسه
 بماء غير فضل يديه ولم يذكر الاذنين وأيداه المصنفان عند ابن حبان والترمذي كذلك قال الترمذي
 والعمل على هذا اعتدأ كثرة أهل العلم وأن يأخذ رأسه بماء جديد انتهى قلت الاحاديث قد

وردت به ذاك أي عجمان بقصة ما مسح به الرأس وبأق الكلام عليه قريسا وفي حديث ابن عباس عند الترمذي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما قال الترمذي حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم برون مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما ﴿وعن أبي هريرة﴾ رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا استنقظ أحدكم من منامه) (ظاهره لا وأنها را) (فليستنثر ثلاثا) في القاموس استنثر استنشق الماء ثم استخرج ذلك نفس الأنف انتهى وقد جمع بينهما في بعض الأحاديث فجمع الجمع براد من الاستنثار دفع الماس من الأنف ومن الاستنشق جلبه إلى الأنف (فإن الشيطان يبيت على خشومه) هو أعلى الأنف وقيل الأنف كله وقيل عظامه فاق لينه في أقصى الأنف بينه وبين الدماغ وقيل غير ذلك (متفق عليه) دل الحديث على وجوب الاستنثار عند القيام من النوم مطلقا الآن في رواية للبخاري إذا استنقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستنثر ثلاثا فإن الشيطان الحديث الحديث فيقيد الأمر المطلق به هنا بإضافة الوضوء ويقيد التوضؤ بعمام الليل كما يفيد لفظ يبيت إذ التوضؤ فيه وقد يقال أنه خرج على القلب فلا فرق بين يوم الليل ويوم النهار وهذا الحديث من أئمة السالكين وجوب الاستنثار دون الضميمة وهو مذهب أحمد وجماعة وقال الجوهري لا يجب بل الأمر للندب واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم للأعرابي توضأ كما أمر الله وعبى له ذلك في قوله لا يتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين كما أخرجهما داود ومن حديثه فاعلة ولأنه قد ثبت من روایات وضوءه صلى الله عليه وآله وسلم من حديث عبد الله بن زيد وعثمان بن عروة ابن العاص عدم ذكرهما مع استنساخه وضوءه صلى الله عليه وآله وسلم ثبت ذكرهما أيضا وذلك من أئمة النطب وقوله يبيت الشيطان قال القاضي عياض يحتمل أن يكون بمعنى قوله يبيت على حقيقة فإن الأنف أحد منافذ الجسم التي يتوصل إلى القلب منها بالاشماع وليس من منافذ الجسم ما ليس عليه غلق سواء وسوى الأذنين وفي الحديث أن الشيطان لا يفتح غلقا وجاء في المتناوب الأمر بكلمة من أجل دخول الشيطان حينئذ في القم ويحتمل الاستعارة فإن الذي يتقدم من القمار من رطوبة الخياشيم فذرة توافق الشيطان قلبه والاول أظهر وبه قال السد في الشرح ﴿وعنه﴾ أي عن أبي هريرة عند الشيخين أيضا (إذا استنقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده) خرج ما إذا أدخل يده بالمفرقة ليستخرج الماء فانهما ترادف غس في يده وقد ورد بلفظ لا يدخل لكن براد به ادخالها للغمس لا لاخذ (في الأناة) يخرج البرك والخياض (حي يغسلها ثلاثا فانه لا يدري أين يأت يدمتعق عليه وهذا لفظ مسلم) دل الحديث على استحباب غسل اليد من قام من نوم ليل أو نهارا وقال بذلك من نوم الليل أحدهما بآت فانه قريب من إرادة نوم الليل كما سلف ولا تعدد بلفظ إذا قام أحدكم من الليل عند أبي داود والترمذي من وجه آخر صحيح لكن برده على أن التعليل يقتضي الحاق نوم النهار بنوم الليل وذهب غيره وهو الشافعي ومالك وغيرهما إلى أن الأمر في رواية تغسل للندب والنهي في هذه الرواية للكره وهو القري بتعليمه كرا للعدا فأن ذكره في غير النجاسة العينة دليل للندب ولأنه على ما مر يقتضي الشك والشك لا يقتضي الوجوب في هذا الحكم استحبابا لأصل الطهارة ولا نزول

الكراهة الا الثلاث الفسلات وهذا في المستنطق من النوم وأما من رد الوضوء من غير نوم
فستحب له الماص في صفة الوضوء ولا يكره الترك لعدم ورود النهي فيه والجوهر على ان النهي
والامر لاحتمال النجاسة في البداهة لودري أين يأتي بعده كمن فعلها مرة فاستنطق وهي على
حالتها فلا يكره له خمس بدوان كان غسبها مستحبا كافي المستنطق والمراد المستنطق غير التائم
لا القائم من نومه وغيرهم يقولون الامر بالتسليم بعد فلا فرق بين الثالث والمتيقن وقولهم أظهر كما
سلف (وعن لقط) يفتح اللام ويكسر القاف ابن عامر (ابن صبرة) يفتح الصاد وكسر الواحدة
كثيرة أو رزين كما قاله ابن عبد البر يخفى مشهور عند أهل الطائفة قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أسبغ الوضوء) الأسبغ بالاعتمام واستكمال الاعضاء قال في القاموس
أسبغ الوضوء أو بلغه وأضعه ووفى كل عضو حقه وفي غيره مثله (وخلل بين الأصابع) ظاهره في
ارادة أصابع اليدين والرجلين وقد شرح بهما في حديث ابن عباس اذا وضأت خال أصابع يديك
ورجليك (١) (وبالتف في الاستنشاق الا ان تكون صائما) أخرجه (الاربعة) وصححه ابن خزيمة
ولابن داود في رواية اذا وضأت فخصض) وأخرجه أجدوا الشافعي وابن الجوزي وابن حبان
والبيهقي وصححه الترمذي والبخاري وابن القطان والحديث دليل على وجوب أسبغ الوضوء وهو
اعتمام واستكمال الاعضاء قلبي الثلث للأعضاء من معاهه ولكن التثنية مندوب ولا يندعي
الثلث فان شئت هل غسل العضو مرتين أو ثلاثا جعلها مرتين وقال الجوزي يجعل ذلك ثلاثا
ولا يندعي عليه مخالفة من ارتكب البدعة أو ما ماري عن ابن عمر أنه كان يغسل رجله سبعاً يفعل
بها في الراجعة فبها وصحبه ومحمول على أنه كان يغسل الاربع من نجاسة الاتزول الا بذلك دليل على إيجاب
تخليل الأصابع وقد ثبت من حديث ابن عباس أيضاً الذي أخرجه الترمذي وأجدوا ابن ماجه
والحاكم وحسنه البخاري وكيفية ان يغسل بيده اليسرى بالخصر منها أو ما كونه التخليل باليد
اليسرى فلاس في النص وقد روي أبو داود والترمذي من حديث المستورد بن شداد بن بتر رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا وضأت يديك فخصصه ما بين أصابع رجله وفي لفظ لابن ماجه يحفل
بدل بذلك قال الترمذي هذا حديث غريب لا نعرفه الا من حديث ابن لهيعة انتهى قال المنذري
في مختصر السنن وابن لهيعة يضعف في الحديث انتهى قال الترمذي في حديث لقط اذا وضأت
تخلل الأصابع هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم أنه يحفل أصابع رجله في
الوضوء به يقول أجدوا سحق وقال اسحق يحفل أصابع يديه ورجليه ودليل على وجوب المبالغة
في الاستنشاق لغير الصائم وانما التكرار في حقه المبالغة لئلا ينزل الى حلقه ما يفسده ويدل ذلك على
ان المبالغة ليست بواجبة اذ لو كانت واجبة لوجب عليه التحري ولم يجز له تركها ودليل على
وجوب المضمضة وهو ظاهر ومن قال لا تجب جعل الامر للتدب بقربة حديثه فاعترضه رافع
في أمره صلى الله عليه وآله وسلم للاعرابي بصفة الوضوء التي لا تجزئ الصلاة الا به وليد كرهه
المضمضة والاستنشاق قلت المطابق محمول على التقيد بما واجبان (عن عثمان بن عفان) الله
عنه) ابن عفان الاموي القرشي ثالث الخلفاء وأحد العشرة أسلم في أول الاسلام وما جاز الى
الحبشة الهجرتين وتزوج بنتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رقية ولا ثم لما وفيت تزوجه
صلى الله عليه وآله وسلم بأم كلثوم استخلف أول يوم من المحرم سنة ٢٤ وقتل يوم الجمعة بمأ

(١) يوفى قريمان أخرجه

عشر مقلت من ذى الحجة سنة ٣٥٠ ودفن ليلة السبت في القبر وعمره اثنتان وثمانون سنة
وقبل غزناك (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحلل لحية) (اللبية بالكسر شعر العين
والفتح كذا في القاموس) (في الوضوء آخره الترمذي وصححه ابن خزيمة) قال الترمذي هذا
حديث حسن صحيح وقال محمد بن اسماعيل أصبح شئ في هذا الباب حديث عامر بن شقيق عن
أبي وائل عن عثمان وقال بهذا أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن
بعدهم رأوا وتحليل اللحية وبه يقول الشافعي وقال أحدان سباعن التخليل فهو جائز وقال الحسن
ان تركه ناسيا أو متأولا أجزأه وان تركه عامدا أعادنا من روى ابو داود عن زوابة أنس وكانت
لحيته الشريفة غزيرت في سنن أبي داود باسناد حسن صحيح كافي المجموع أنه صلى الله عليه وآله
وسلم كان اذا توضأ أخذ كفاه ماء فادخله تحت حنكه يحلل به وقال هكذا أمرني ربي والمراد
باللحية هنا ما يشمل العارضين وحديث الباب آخر جه أيضا الحاكم والدارقطني وابن حبان من
رواية عامر بن شقيق قال البصري حديثه حسن وقال الحاكم لا نعلم فيه طعنوا به من الوجوه
هذا كلامه وقد ضعفه ابن معين وقد روى الحاكم الحديث شواهد عن أنس وعائشة وعلى وعمر
قال المصنف وانه أم باع عن أم سلمة وأبي أيوب وأبي أمامة وابن عمر وجابر وابن عباس وأبي الدرداء
وقد تكلم على جمعها بالتضعف الأحديث عائشة وقال عبد الله بن جعفر أنه ليس في تحليل
اللحية شئ صحيح كافي التلخيص وقال ابن أبي حاتم عن أبيه لا ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في تحليل اللحية شئ وحديث عثمان هذا دل على مشروعية تحليل اللحية لآل بيته وجوبه له لأن
أحاديث ما لم تنس الاعلال والتضعف فلم يمتنع في الإيجاب (وعن عبد الله بن زيد) رضى
الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بثلثي مد) بضم الميم وتشديد الدال في القاموس
مكيل وهو رطلان أو رطل وثلاث أوتل كلف الإنسان المعتدل اذا ملاهما ومديدهم ما ومنه
هي مدا وقد جرت ذك فوجدته صحيحا انتهى هكذا عبارة القاموس بافرا الكف والسيد
ونتيجة الضمير كأنه أراد جنس الكف واليد والمراد كنى الإنسان وبديه (فجعل يده ذراعيه
آخر جهه أجود وصححه ابن خزيمة) وقد أخرجه أبو داود من حديث أم عمارة الانصار بعباسناد
حسن انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ باناميه فدر ثلثي مد ورواه البيهقي من حديث عبد الله بن
زيد فقلنا المد أقل ما روى عنه أنه توضأ به صلى الله عليه وآله وسلم وأما حديث أنه توضأ بثلث مد
فلا أصل له وقد صححه أبو زرعة من حديث عائشة وجابر انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغسل
بالصاع وتوضأ بالمد وأخرج مسلم نحوه من حديث سقينة وأبو داود من حديث أنس توضأ من أتاه
بعرطلين والتزمى بلفظ يجوز في الوضوء رطلان وهي كلها فاضة بالتخفيف في ماء الوضوء وقد
علم منه صلى الله عليه وآله وسلم عن الاسراف في الماء واخباره أنه سأل قوم يعتدون في الوضوء
فإن جاوز ما قال الشارع أنه يجزئ فقد أسرف فجزم وقول من قال إن هذا اقرب لتحديد ما هو
يبعد لكن الأحسن بالمشروع محضا كأنه أخلاقه صلى الله عليه وآله وسلم والاقتداء به في كمية ذلك
وفه دليل على شرعية الدليل لا أعضاء الوضوء وفيه خلاف فن قال وجوبه استدله بما روى من قال
لا يجب قال لأن المأمور به في الآية الغسل وليس الغسل من معناه وله باق ذكر ذلك والاول أولى
(وغنه) أي عن عبد الله بن زيد (انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأخذ لحيته ما غير

المة التي أخذها رأسه أخرجه السبق وهو أي هذا الحديث (عند مسلم من هذا الوجه بلقظ
 ومسلم برأسه بغير فضل يديه وهو المحفوظ) وذلك أنه ذكر المصنف في التلخيص عن ابن ذريق
 العبدان الذي رآه في الرواية هو بهذا اللفظ الذي قال المصنف أنه المحفوظ قال المصنف أيضاً
 الذي في صحيح ابن حبان وفي رواية الترمذي ولهذا ذكر في التلخيص أنه أخرجه مسلماً ولا ينافيه في مسلم
 وإذا كان كذلك فآخذنا ما جدد بل رأسه هو أمر لا بد منه وهو الذي ثبت عليه الأحاديث قال
 الترمذي في حديث ابن زيد بلقظ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نوضاً وأتمه مسر رأسه بما
 غفر فضل يديه هذا حديث حسن صحيح وقد روى عن غيره عنه وعن غيره أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم أخذ رأسه ما جديداً والعمل على هذا عندنا كثيراً أهل العلم وإن يأخذوا رأسه ما
 جديداً انتهى وحديث البيهقي هذا دليل أجود الشافعي في أنه يؤخذ للأذنين ما جديداً وهو دليل
 ظاهر في تلك الأحاديث التي سلفت غاية ما فيها أنه لم يذكر أحد أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخذها
 جديداً وعدم ذلك كبر ليس دليلاً على عدم القبول إلا أن قول الرواة من الصحابة ومسلم رأسه وأذنيه
 مرة واحدة ظاهر أنه بما واحد وحديث الأذنان من الرأس وإن كان في أصله مفعول إلا أن
 كثرة طرقه بشد بعضها بعضها يشهد لها أحاديث بعضها مع الرأس مرة واحدة وهي أحاديث
 كثيرة عن علي وابن عباس والربيع وعثمان كلهم متفقون على أنه معها مع الرأس مرة واحدة
 أي بما واحد كما هو ظاهر لفظ مرة أذلو كان يأخذ للأذنين ما جديداً ما صدق أنه مسر رأسه
 وأذنيه مرة واحدة وإن احتل أن المراد أنه لم يذكر معها ما أخذها ما جديداً فهو وأخذها
 بعيد وثاوي بل حديث أنه أخذها ما مختلف الذي مسر رأسه أقرب ما يقال فيه أنه لم ينفى
 يديه بل تنكفى لمسح الأذنين فأخذها ما جديداً (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن أمي يا نون يوم القيامة غرا) يضم الغين وتشديد الراء
 جمع أغرا أي ذو غرة وأصلها المعية أيضاً تكون في جهة القرس وفي النهاية يريدياض ووجههم
 بنور الوضوء يوم القيامة ونصه على أنه سال من فاعل يا نون وعلى روايته يدعون بمفعول
 (مجعلين) بالمهمل والجيم من التعجيل في النهاية أي يضي مواضع الوضوء من الأيدي والأقدام
 استعاراً لأثر الوضوء في الوجه واليدين والرجلين لأنسان من البياض الذي يكون في وجه القرس
 ويديه ورجليه (من أثر الوضوء) بفتح الواو لأنه الماء ويجوز الضم عند البعض (فمن استطاع
 منك بها أن يطيل غرته) أي ويحجبه وأما اقتصر على أحدهما لئلا يسهل على الآخر وأثر الغرة
 وهي مؤنثة على التعجيل وهو مذكور لشرع موضعها وفي رواية لمسلم فليطيل غرته ويحجبه
 (فليطيل متفق عليه واللفظ لمسلم) ظاهر السياق أن قوله فمن استطاع إلى آخره من الحديث
 وهو يدل على عدم ألوجوب اذهوق قوتين شمسكم ولو كان واجبا مقدمها إذا استطاعة
 بذلك حقيقة قطعاً وقال نعيم أحد رواة أنه لا يدرى قوله فمن استطاع إلى آخره من قول النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم أو من قول أبي هريرة في الفتح لما ردهما الجملة في رواية أحد من روى هذا الحديث
 من الصحابة وهم عشرون لا من رواه عن أبي هريرة غيره رواية نعيم هذا الحديث دليل على
 مشروعية طالهما واختلاف في القدر المستحب من ذلك فقليل في اليدين إلى المنكب وفي الرجلين
 إلى الركبة وقد ثبت هنا عن أبي هريرة رواه أبو داود وأبو ثوبان من فعل ابن عمر آخره أبو عبيد وابن أبي

شبهة ما سناد حسن وقيل الى نصف العضد والساق والفرقة في الوجه ان يغسل الى سفعي العنق
والقول بعدم مشروعيتهما قال ابن بطال ويطايعه من المالكية وتاويل حديث أبي هريرة خلاف
الظاهر ولا وجه لثبته وقد ثبت الوضوء من قبل هذه الامة قبل فالتى اختصت به هذا الامه هو
الفرق والتجديد ويدل له حديث مسلم من قول عاصم البستي لا تغتسل من غير ما يغتسل به هذا الامه هو
العلامة عليه السلام (وعن عائشة) رضى الله عنها (قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجمع
اليمين أي تقدم اليمين واليمين بلا أقصا التيمم بالانقباض على جهة اليمين (في شمله)
ليس فعله (وترجله) باليمين أي مشط شعره (وطه وره في شأنه كله) تعميم بعد التخصيص (متفق
عليه) قال ابن دقيق العيد هو عام مخصوص بدخول الخلاء وانغروج من المسحود ونحوه
قوله سد أقسام السار والتأ كيد بكه يدل على إتمام التعميم ورفع التجوز عن البعض فيحصل أن
يقال حقيقة الشأن ما كان فعلا مقصودا وما يستحب فيه التيسر ليس من الأفعال المقصودة بل
هي أمارتة وما غير مقصودة والحدوث دليل على استحباب البداءة يشق الرأس الأيمن في
الرجل والغسل والخلط وبالماء في الوضوء والغسل والاكل والشرب وغير ذلك قال النووي
قاعدة الشرع المستقرة البداءة العينية في كل ما كان من باب التكريم والتزيين وما كان بضدها
استحب فيه التيسر انتهى وهذه الدلالة للحدث مبنية على ان لفظ يجمع يدل على استحباب ذلك
شرعا عليه السلام (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا
توضأتم فابدأ بيمينكم ثم أخرجه الأربعة وصحبه ابن خزيمة) وأخرجه أحد وابن حبان والبيهقي
ورأفته وإذا باليسم قال ابن دقيق العيد وهو حقيق بأن يصح والحدوث دليل على البداءة بالماء
عند الوضوء في غسل اليدين والرجلين وأما غيره مما كوجه الرأس فظاهر ما يشاء ولهما الإلهام
لم يقل أحديه فيهما ولا ورد في أحاديث التعليم بخلاف اليدين والرجلين فاحاديث التعليم وردت
بتقديم اليمين على اليسرى في حديث عثمان الذي مضى وغيره والآية محتملة بينهما الشبهة وظاهر
الحديث وجوب ذلك لانه بلفظ الآخر وهو الوجوب في أصله واستمر ارتفاعه صلى الله عليه وآله
وسلم فانه ما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ مرة واحدة بخلافه الاما يأتي من حديث ابن
عباس ولا نه فعله صلى الله عليه وآله وسلم بيان الواجب فيجب وحديث ابن عمر وزيد بن ثابت وأبي
هريرة انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ على الولايم يد واليمين الأعضاء فقدم اليمين من اليدين
والرجلين ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به طريق يشد بعضها بعضها وقالت المنقصة
وجاعة لا يجب الترتيب بين أعضاء الوضوء ولا بين اليمين واليسرى من اليدين والرجلين قالوا الواو
لا تقتضي الترتيب بانه قد روي عن علي عليه السلام انه بدأ بيمينه ثم باليسرى ثم بالرجلين ثم باليسرى
بدأت ثم يميني اذا أتممت الوضوء أخرجه الدارقطني والبيهقي وقال انه منقطع وكذا رواية الفعل
أخرجه البيهقي وأجيب عنه فانهم ما أرادوا غير ثابتين فلا تقوم بهم حاجة ولا بقاومان ما حلف وان
كان الدارقطني قد أخرج حديثه على انه يضعفه وأخرجه من طرق بالفاظ ولكنها موقوفة كلها
عليه السلام (وعن المغيرة) بنهم الميم وكسر الفين أسلم عام الخندق وقدمها برا وأول مشاهدته الحديثة
وقامه ثمانية خسين من الهجرة بالكوفة وكان عاملا عليها من قبل معاوية وهو (ابن شعبة) بنهم
السين (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ بيمينه ثم بيسارته) في القاموس الناصيغ الناصاة

قصاص الشعر (وعلى العمامة والخفين) أى مسح عليهما (آخر جه مسلم) ولم يخرج به
 البخارى وهوهم من نسبة اليهما والحديث دليل على عدم جواز الاقتصار على مسح الناصب وقيل
 زيد بن علي وأبو حنيفة يجوز الاقتصار قال ابن القيم رحمه الله ولم يصح عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 في حديث واحد أنه أقصر على مسح رأسه البتة لكن كان إذا مسح ناصبته كل على العمامة
 كما في حديث المغيرة وهذا وقد ذكر الدارقطني انه رواه عن سبعة رجال حكاهما الشارح عن المصنف
 ولم أجده في التلخيص ولا في سنن الدارقطني وأما الاقتصار على العمامة بالمسح فلم يقل به الجمهور
 وقال ابن القيم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يمسح على رأسه تارة وعلى العمامة تارة وعلى الناصب
 والعمامة تارة والمسح على الخفين يأتى له باب مستقل ويأتى حديث المسح على العصابة (وعن
 جابر رضى الله عنه) هو ابن عبد الله بن عمرو بن حرام الانصارى السلي من مشاهير الصحابة ذكر
 البخارى انه شهد بدرا وكان ينقل الماء يومئذ ثم شهد بعد هاجم النصارى صلى الله عليه وآله وسلم غزاه
 عشرة غزوات وشهد صفين مع علي وكان من المكثرين الحفاظ كعبصره في آخر عمره وفي سنة أربع
 أو سبع ومسعين بالمدينة وعمره أربع وتسعون سنة وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة
 (في نسخة صحيح النسخ صلى الله عليه وآله وسلم) بشير الى حديث جليل شريف ساقى ان شاء الله
 تعالى في الحج (قال) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ابن ماجه) الله به آخر جه النساى هكذا
 باقظ الامر وهو عند مسلم بلفظ الخبر) أى بلفظاً بدأ فعلا مضارعاً ذكر المصنف هذه القطعة
 هنا لانه اذا كان ما بدأ الله به ذكر ابدأ به فعلا فان كلامه كلام حكيم لا يبدأ ذكر الاجماع استحق
 البداية به فعلا فانه مقتضى البلاغة قال سيبويه انهم أى العرب يقدمون ما هم بشائه أو هم به
 أعنى فان اللفظ عام والعام لا يقصر على سببه أعنى عماد الله به لان كلمة ماموصلة والموصولات
 من الفاظ العموم وأية الوضوء هي قوله فاغسلوا الوجوه الخ تحت الامر بقوله ابدأوا ببدأ الله به
 فتجب البداية بتفصيل الوجه ثم بعده على الترتيب وان كانت الآية لم تقدم تقديم اليه على
 اليسرى من اليدين والرجلين وتقدم القول فيه قريسا وذهب الحنفية وأخرون الى ان الترتيب
 بين أعضاء الوضوء غير واجب واستدل لهم بحديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم نوحاً
 فغسل وجهه ويديه ثم رجليه ثم مسح رأسه بتفصيل وضوئه وأوجب بأنه لا تعرف له طريق صحيحة
 حتى يتم به الاستدلال ثم لا يخفى له كان الاولى تقديم حديث جابر هذا على حديث المغيرة وجعله
 متصلاً بحديث أبي هريرة لتقاربه في الدلالة (وعنه) أى جابر بن عبد الله (قال) كان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم اذا نوحاً أدار الماء على مرفقيه أخرجه الدارقطني) هو الحافظ الكبير
 الامام العديم المتوفى في حفظه ابو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي صاحب السنن مولده
 سنة ٣٠٦ قال الحافظ كما شهد انه لم يخلق على آدم الارض مثله قال الخطيب انتهى اليه علم الاثر
 والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال مع الصدق والنقوصة الاعتقاد وقد أطل أئمة الحديث النناهي
 هذا الرجل كانت وفاته في ثامن ذي القعدة سنة ٣٨٥ (باسناد ضعيف) وأخرجه البيهقي أيضاً
 باسناد الدارقطني وفي الاسنادين معاً القس من محمد بن عقيل وهو متروك وضعفه أحدوا بن معين
 وغيرهما وعدم ابن حبان في الثقات لكن الجارح أولى وان كثر المدلل وهذا الجارح أكثر موصري
 بنصف الحديث جامعاً من الحفاظ كلندري وابن الصلاح والنووي وغيرهم قال المصنف وبقي

عنه حديث أبي هريرة عنده سلم انه توضأ حتى شرع في العنود وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ الحديث قلت ولوأى به هذا كان أولى (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه) أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه بأسانيد ضعيف (هذا قطعة من الحديث الذي أخرجه المذكورون فانهم أخرجه بلفظ لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه والحديث مروى من طريق يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة وهو يعقوب بن أبي هريرة) هذا في التقريب المصنف ومثله في سنن البيهقي ووقع في التلخيص ابن أبي سلمة ولعله غلط قال البخاري لا يعرف له سماع من أبيه ولا من يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة وله طريق أخرى عند الدارقطني والبيهقي ولكنها كلها ضعيفة وعند الطبراني من حديث أبي هريرة بلفظ الامر اذا وضأت فقل بسم الله والحمد لله فان حفظك لا تزال تكتب لك الحسنات حتى يحدث من ذلك الوضوء ولكن سنده واه (وللترمذى) لم يقل والترمذى (عن سعد ابن زيد) هو ابن عمرو بن فضال أحد العشرة المشهود لهم بالجنة صحابي جليل القدر له لم يروه في السنن بل رواته في العلل فغير المصنف في العبارة لهذه الاشارة قاله السدي في الشرح لكن سنده واه الترمذى في السنن قال ولا له لم يروه عن أبي هريرة (وأبي سعيد نحوه قال أحمد لا يثبت فيه شيء) وأخرج حديث سعد بن زيد أيضا التراز وأحمد وابن ماجه والدارقطني وغيرهم قال الترمذى انه قال محمد بن يعقوب البخاري انه أحسن شيء في هذا الباب لكنه ضعيف لان في روايته محمد بن ورواية أبي سعيد الخدري أخرجه الترمذى في العلل وغيره من رواية كثير بن زيد عن ربيع بن عبد الرحمن ابن أبي سعيد ولكنه قدح في كثير وفي ربيع أيضا قد روى الحديث في التسمية من حديث عائشة وسهل بن سعد وأبي سبرة وأم سبرة وعلى وأنس وفي الجميع مقال الا ان هذه الروايات يقوى بعضها بعضها فلا تخلو عن قوة ولذا قال ابن أبي شيبة ثبت لانا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله واذا عرفت هذا فالحديث قد دل على مشروعية التسمية في الوضوء وظاهر قوله لا وضوء له لا يصح ولا يوجد من دونها اذا اصل في النفي الحقيقة وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب الحنفية والشافعية الى انها سنة والحديث أبي هريرة من ذكر الله في أول وضوئه طهر جسده واذا لم يذكر اسم الله لم يطهر منه الاموضع الوضوء أخرجه الدارقطني وغيره وهو ضعيف قال البيهقي في السنن بعد اخرجه وهذا أيضا ضعيف أبو بكر الداهري يريد أحذر وانما غير ثقة عند أهل العلم بالحديث وبه استدمل من فرق بين الذكرك والناسي قائلا ان الاول في حق العامد وهذا في حق الناسي وحديث أبي هريرة بهذا الاخير وان كان ضعيفا فقد عساه في الدلالة على عدم الفرضية حديث توضأ كما أمر الله انهم قد تقدم وهو الدليل على تأويل النبي في حديث الباب ان المراد لا وضوء كمل على انه قد روى هذا الحديث بلفظ لا وضوء كمل الا انه قال المصنف لم يرويه في اللفظ واما القول بان هذا مشتمل ودال على الإيجاب فبرجح فيه انه لم يثبت بثبوت ما يقتضي الإيجاب بل بطرقه كما عرفت وقد دل على السنية حديث كل أمر ذي مال فيبتاعه وهو وحديث الباب على مطلق الشرع واقلها التسمية وقال أحمد والظاهرية انها فرض على الذكرك بل وعلى الناسي وفي نيل المطالب من فروع الحنابلة انها واجبة على الذكرك وتسقط سهوا فان ذكر في أثناءه ابتداء انتهى ولم بعدها فرضا قال الترمذى قال اصح ان ترك التسمية عامدا أعاد الوضوء وان كان ناسيا أو متأذرا (وعن طلحة بن

(مصرف عن أبيه) مصرف (عن جده) كعب بن عمرو الهذلي ومنهم من يقول ابن عمر بن
 العيينة قال ابن عبد البر والاشهر ابن عمرو له حصبة ومنهم من يكرها ولا وجه له (قال رأيت رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل بين المصضة والاستنشق) أخرجه أبو داود بإسناد ضعيف (لأنه
 من رواه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف قال النووي) تنقّى العلماء على ضعفه ولأن مصرفاً والقد طه
 مجهول الحال قال أبو داود وصحّت أجد يقول ابن عينة عن عوا كان يكره ويقول أبش هذا طه
 ابن مصرف عن أبيه عن جده والحديث دليل على الفصل بين ما بان يؤخذ لكل واحد ما جدد
 وقدر له أيضاً حديث علي وعثمان أنهما أفردا المصضة والاستنشق ثم قاله كذا رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم توضأ أخرجه أبو علي بن السكن في صحاحه وذهب إلى هذا جماعة ووردت
 أحاديث دلّت على الجمع بينهما بفرفة وكف واحدة وفي اللفظ للخيار ثلاث مرات من غرفة واحدة
 ومع ورودها واثنين الجمع وعدمه فالأقرب التخيير وإن السكك سنة وإن كان رواية الجمع أكثر وأصح
 وأعلم أن الجمع قد يكون بفرفة واحدة وثلاث منها كما أرسله إليه ظاهر قوله في الحديث من كف
 واحدة ومن غرفة واحدة وقد يكون الجمع ثلاث غرفات لكل واحدة من الثلاث المرات غرفة كما هو
 صحيح حديث عثمان بن عفان ابن عفان ثلاث مرات من ثلاث غرفات قال الترمذي قال بعض أهل
 العلم المصضة والاستنشق من كف واحد يجزئ وقال بعضهم بفرفة ما أحب البينا قال الشافعي أن
 جمعهما في كف واحد فهو جائز وإن فرقهما فهو أحب البينا انتهى قال البيهقي في السنن بعد ذكره
 الحديث يعني والله أعلم أنه مضمّن واستنثر كل مرّة من غرفة واحدة ثم فعل ذلك ثلاثاً ثلاث
 غرفات قال وبذلك حديث عبد الله بن زيد ثم ساق به سند فيه ثم أدخل يده في الألف مضمّن
 واستنشق واستنثر ثلاث مرات من ثلاث غرفات من ماء ثم قال رواه البخاري في الصحيح وبه تضع
 أنه يمين هذا الاحتمال (وعن علي) عليه السلام (في صفة الوضوء ثم تضع
 وآله وسلم) واستنثر ثلاثاً مضمّن ويستر من الكف الذي يأخذ منه الماء أخرجه أبو داود والنسائي
 هذا من أدلة الجمع ويحتمل أنه من غرفة واحدة أو من ثلاث غرفات (وعن عبد الله بن زيد في صفة
 الوضوء) أي وضوءه صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أدخل) صلى الله عليه وآله وسلم (يده) أي في الماء
 (فمضمّن واستنشق) لم يذكر الاستنثار لأن المراد بما هو الاكتفاء بكف واحد من الماء
 بیده القم والائف وأما دفع الماء فليس من مقصود الحديث (من كف واحد) الكف بذكر
 وبوئث (يقول ذلك فلا يمتنع عليه) هو ظاهر في أنه كفي وكف واحد للثلاث المرات وإن كان
 يحتمل أنه أراد به فعل كلامهما من كف واحد بفرفة في كل مرة واحدة من الثلاث والحديث
 كالآل من أدلة الجمع وهذا الحديث والأول مقتطعان من الحديثين الطويلين في صفة الوضوء وقد
 تقدم مثل هذا لأن المصنف إنما يقتصر على موضوع الحجة الذي يريد به كالمع هنا (وعن أنس
 رضي الله عنه قال رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً في قديمه مثل الفطر) بضم الفاء والماء
 وفيه لغات أخر أجودها ما ذكر وجهه انظاراً وجمع الجمع انظاراً (لم يصبه الماء) أي ماء وضوءه
 (فقال) له (ارجع فأحسن وضوءك) أخرجه أبو داود والنسائي وقد أخرج مثله سلم بن حديث
 جابر عن عمه لا قبل لعمه قوف على عمر وقد أخرج أبو داود عن طريق خالد بن معدان عن بعض
 أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يصلي وفي ظهره

قد علمه قدر الدرهم بصبها إليه فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يعيد الوضوء والصلاة
 قال اجدن خبيل لماسئل عن استاده جديتم وهو دليل على وجوب استيعاب أعضاء الوضوء
 بالية تصافي الرجل وقاسا في غيرها وقد ثبت حديث ويل للأعقاب من النار قال صلى الله عليه
 وآله وسلم في جماعة لم يس اعقابهم إليه وإلى هذا ذهب الجمهور وروى عن أبي حنيفة أنه يعني عن
 نصف العضو أو ربعه أو أقل من الدرهم وإيات حكمت عنه هكذا في كتب المقالات وأنكرها
 أصحابه الموجودون في هذه الأعصار وقالوا أنه ليس بقول أبي حنيفة ولا أحسن أنابعه والله أعلم
 وقد استدل بالحديث أيضا على وجوب الموالاة حيث أمره أن يعيد الوضوء ولم يقتصر على أمره
 بفعل ما تركه قبل ولا دليل فيه لأنه أراد التشديد عليه في الإنكار والأشارة إلى أن من ترك شيئا فكانه
 ترك الكل ولا يخفى ضعف هذا القول فالأحسن أن يقال إن قول الراوي أمره أن يعيد الوضوء
 أي غل ما تركه وسماه عادة باعتبار غن التوضي فإنه صلى الله عليه وآله وسلم نطأ باله قد وضوا وضوا
 وضوا في قوله يعيد الوضوء لأنه وضوءة وفي الحديث دليل على أن الجاهل والناسي حكمهما في
 الترك حكم العايد (وعنه) أي عن أنس بن مالك رضي الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يتروضا بالماء يقتبل بالصاع) وهو أربعة أمداد أو أقل (إلى خمسة أمداد) وتقدم
 بتحقيق قدر الماء (تفق عليه) قال ابن حجر رحمه الله بنده حسن أنه صلى الله عليه وآله وسلم يتروضا بالماء
 فيه قدر ثلثي مد وهو أقل ما قدر به ما وضوه روى الطبراني بإسناده نصف مد فيجعل الحديث
 المتفق عليه على أن غالب أحواله صلى الله عليه وآله وسلم ولو أخر المصنف ذلك الحديث إلى هنا
 أقدم هذا المكان أو وفق لحسن الترتيب وظاهر هذا الحديث أن هذا غاية ما كان ينبغي إليه وضوءه
 صلى الله عليه وآله وسلم وغلبه ولا ينافي حديث عائشة الذي أخرجه البخاري أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم يتروضا من الماء واحد يتأله الفرق يفتح الفاء والراء هو أن يبع تسعة عشر رطلا لأنه
 ليس في حديثه أنه كان ملائمة بل قولها من أن يبدل على بعض ما وضاه حديث أنس هذا
 والحديث الذي سلف عن عبد الله بن زيد يرد أن إلى تقليل ماء الوضوء إلا كفايا يسيرة منه وقد
 قال البخاري وكره أهل العلم به أي في ماء الوضوء أن يتجاوز فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 (عن عمر رضي الله عنه) ابن الخطاب القرشي نأى الخلفاء يجتمع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم في كعب بن لوى أسلمت من النبوة قبل سنة خمس بعد أربعين رجلا وشهد المشاهد
 كلها مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وله مشاهد في الإسلام وقتوحات في العراق والشام توفي في
 غرة المحرم سنة ٢١ طبعه أبو الوليد غلام المغيرة بن شعبة وخلفه عشرين سنين ونصف (قال قال
 ر. ول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يتكلم من أحد يتروضا فيسبغ الوضوء) تقدم أنه اتماه
 (ثم يقول) بعد اتماعه (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله
 لا أقف لأبواب الجنة) هو من باب تفتح في الصور غير عن الأتي بالماضي لتحقيق وقوعه والمراد
 تفتح له يوم القيامة (يدخل من أبوابه) فخرى فقد خففه والتشديد للتكثير وتكرار الفعل لتعدد
 الأبواب قال ابن علان قال ابن زيد أناس فتحوا الأبواب نهائشهم فبوتوا به كرم حصل
 لذلك على رؤس الشاهدين وتظهر من تلقى من أبواب متعددة وكل يطلبه للدخول ويدخل هو
 من حيث شاء انتهى (أخرجه مسلم) وأبو داود وابن حبان (والترمذي وزاد اللهم اجعلني من

التوازين واجلاني من المتطهرين) وهذه الرواية وان قال الترمذي بعد ارجاع الحديث في استناد اضطراب فصد الحديث ثابت في مسام وهذا الزيادة قد رواها الزائر والطبراني في الاوسط من طريق ثوبان باللفظ من دعا وضوء فتوضأ فاسعاه فرغ من وضوئه يقول أشهد اني قوله المتطهرين ور واده ابن ماجه من حديث أنس وابن السني في عمل اليوم والليلة والحا كفي المستدرک من حديث أبي سعيد باللفظ من توضأ فقال سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرک وأتوب اليك كتب في رق ثم طبع بطابع فلا يكسر الى يوم القيامة وسمع الساق انه موقوف وهذا الذي كعب الوضوء قال النووي ويوجب أيضا غيب الغسل انتهى يعني قبل ما والى هنا انتهى باب الوضوء ولم يذكر المصنف من الاذكار الاحديث التسمية في قوله وهذا الذي كفي آخره وأما حديث الذي كعب غسل كل عضو فلم يذكره لاتفق على ضعفه قال النووي الادعية في أثناء الوضوء لا أصل لها ولم يذكرها المتقدمون وقال ابن الصلاح لم يصح فيه حديث هذا ولا ينبغي حسن ختم المصنف باب الوضوء بهذا الدعاء الذي يقال عند تمام الوضوء قوله لا نقاله عند تمام أدلته نالينا وعقب الوضوء بالمسح على الخفين لانه من أحكام الوضوء فقال

• (باب المسح على الخفين) •

أي بابتدأ كراهة شريعة ذلك والخلف بالضم فعل من أهدى فطى الكميين (عن المغيرة بن شعبه) رضى الله عنه (قال كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي في سفر بكاصر حبه البخاري وعنده مالك وأبو داود وعين السفراته في غزوة تبوك وقسم الصلاة ثمانية أصلا الفجر (فتوضأ) أي أخذ في الوضوء بكاصر حبه الاحديث في لفظ تخفض واستنشق ثلاث مرات وفي أخرى رفع برأسه فالمراد بقوله توضأ أخذ فيه لأنه استكمل كما هو ظاهر اللفظ (فأهويت) أي مسدت يدي وأقصدت الهوى من القيام الى القعود (لا ترع خفيه) كله لم يكن قد علم برخصة المسح أو علم بها وظن أنه صلى الله عليه وآله وسلم سئل الأفضل بناء على ان الغسل أفضل ويأتي فيه الخلاف أوجوزانه لم يحصل شرط المسح وهذا الاخير أقرب لله (تقال دعهما) أي الخفين (فأني أدخلتهما طاهرتين) حال من القدمين كما تبين من رواية أبي داود فأني أدخلت القدمين الخفين وهما طاهرتان (فسمع عليا حاتمق عليه) ونظفه هذا البخاري وذكر الزائر أنه روى عن المغيرة من سبعة من طريقها ودكر منها ابن مندوخسة وأربعين طريقا والحديث دليل على جواز المسح على الخفين في السفر لأن هذا الحديث يظهر فيه وأما في الحضر فأني الكلام عليه في الحديث الثالث وقد اختلف العلماء في ذلك فلا أثر على جواز سفرنا لهذا الحديث وحضرنا لغيره من الاحديث قال أحمد بن حنبل فيه أربعون حديثا عن الصحابة مرفوعة وقال ابن أبي حاتم فيه من أحد وأربعين صحابيا وقال ابن عبد البر في الاستذكار روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسح على الخفين نحو من أربعين من الصحابة ونقل ابن المنذر عن الحسن البصري قال حدثني سبعون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يمسح على الخفين وذكر أبو القاسم بن منة اسمه من رواة في ذكره فيبلغوا ثمانين صحابيا والقول بالمسح قول أمه المؤمنين علي عليه السلام وسعد بن أبي وقاص وبلال وحذيفة وبريد وخزيم بن ثابت وسلمان وغير الجيلي وغيرهم رضى

الله عنهم قال ابن المبارك ليس في المسيح على الخلقين بين الصحابة اختلاف لأن كل من روى عنه
 انكاره فقد روى عنه اثباته قال ابن عبد البر لا أعلم روى عن أحد من السلف انكاره الا عن
 ما لم يسمع ان الرواية الصحيحة عنه مصرح بانباته قال المصنف صرح جمع من الحفاظ بان
 المسيح متواتر وقال به أبو خنيفة والثاقبي وغيرهما مستدلين بما سمعت واذا عرفت هذا فليسمع
 عند القائلين به شرطان الاول ما أشار اليه الحديث وهو ليس الخلقين مع كل طهارة القديمين
 وذلك بان يلبسهما وهو على طهارة تامة بان يتوضأ حتى يكمل وضوءه ثم يلبسهما فإذا أحدث بعد
 ذلك حدثنا أصغر جاز المسح عليهما ما على أنه أريد بطهرتين الطهارة الكاملة وقد قيل بل
 يحتل فيهما طاهرتان عن العجاسة ترى عن داود وباقين من الأحاديث ما يقوى القول الاول
 والثاني مستدام من معنى الخلق فان المراد به الكامل لانه المتبادر عند الإطلاق وذلك بان يكون
 سائر اقواما ما نهوا عنه غير محرق فلا يمسح على ما لا يستر العقبين ولا يحرق يدونه محمل
 القرض ولا على منسوج لا يمنع نفوذ الماء ولا مقصوب لوجوب نزعه هذا وحديث المغيرة لم يبين
 كيفية المسح ولا كيفية ولا يحمله ولكن أقاده قول المصنف (والاربعة الا انما ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم مسح على الخلف وأسفله وفي اسناده ضعيف) بين أن محل المسح أعلى الخلف
 وأسفله وباقين من ذهب اليه ولكن قد أشار إلى ضعفه وقد بين وجه ضعفه في التلخيص وأن أئمة
 الحديث ضعفوه بكتاب المغيرة وكذلك بين محل المسح وعارض حديث المغيرة هذا قوله (ومن
 على) عليه السلام (أنه قال لو كان الذين يراى) أي بالقاس وملاحظة المعاني (لكان أسفل
 الخلف أو نبي المسح من أعلاه) أي ما تحت القدمين أحق بالمسح من الذي هو أعلاه لانه الذي
 يباشر المشى ويقع على ما ينبغي ازالته بخلاف أعلاه وهو ما على ظهر القدم (وقد رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم مسح على ظاهر خفيه أخرجه أبو داود باسناد حسن) قال المصنف في
 التلخيص انه حديث صحيح والحديث فيه اثنان محل المسح على الخلقين وانه ظاهرهما لا غير ولا يمسح
 أسفلهما ولعل في ذلك قولان أحدهما انه يمسح يديه في الماء ثم يضع باطن كفه اليسرى تحت
 عقب الخلف وكفه اليمنى على اطراف أصابعه ثم يراى النبي إلى ساقيه واليسرى إلى اطراف أصابعه
 وهذا للشافعي واستدل لهذه الكيفية بما ورد في حديث المغيرة انه صلى الله عليه وآله وسلم مسح
 على خفيه ووضع يده اليمنى على خفيه الايمن ويده اليسرى على خفيه الايسر ثم مسح أعلاه
 مسحة واحدة كافي أنظر أصابعه على الخلقين رواه البيهقي وهو منقطع على انه لا يفي بذلك الصفة
 وثانها مسح أعلى الخلف دون أسفله وهي التي أقاده حديث على هذا وأما القدر الجزئي من ذلك
 فقيل لا يجرى الا قدر ثلاث أصابع ثلاث أصابع وقيل ثلاث ولو باصبع وقيل لا يجرى الا اذا
 مسح أكثره وحديث على وحديث المغيرة المذكوران في الاصل ليس فيهما ما عارض لذلك نعم قد
 روى عن علي أيضا انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح على ظهر الخلف خطوطا لاصابع
 قال التورى انه حديث ضعيف وروى عن جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى بعض من علمه
 المسيح أن يمسح يده من مقدم الخلقين إلى أصل الساق مرة فخرج بين أصابعه قال المصنف اسناده
 ضعيف جدا فعرفت أنه لم يرد في الكيفية ولا الكمية حديث يعتمد عليه الاحديث على في بيان
 محل المسح والظاهر انه اذا فعل المكافئ يسمى مسحاً على الخلف لغة أجزأه قال الترمذي تحت

حديث المغيرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح على الخف وأسفله هذا قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ويهيقول مالك والشافعي وأصحق وهذا حديث معول ومسانأ بازربعة ومحمد اعي هذا الحديث فقال ليس بصحيح لانه روى عن كاتب المغيرة ولم يذكرك فيه المغيرة مرسل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى وأما مدة ارضان جواز المسح فقد أقاده قوله ﴿ وعن صفوان ﴾ يفتح الصاد وسكون الفاء (ابن عسال) يفتح العين وتشديد السين المرادى سكن الكوفة (قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يامر ناذا كاسقرا) جمع سافر كثير جمع تاجر (ان لا تفرغ خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن الا من جنابة) اى فتنزعها ولوقبل مر والثلث (ولكن) اى لا تفرغهن (من غائط وولوىوم) لفظه بعد رواية الحديث هذا حديث حسن صحيح قال (اخرجه التستافى والترمذى والفظلة) ولقظه بعد رواية الحديث هذا حديث حسن صحيح قال محمد أحسن شئ فى هذا الباب حديث صفوان بن عسال قال أبو عيسى وهو قول العلمائى أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء مثل سفيان الثورى وابن المبارك والشافعي وأحمد وأصحق قالوا مسح القدمين يوم ما وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن الى قوله والتوقيت أصح انتهى (وابن خزيمة وصحاه) أى الترمذى وابن خزيمة وزوا والشافعي وأبو داود ابن ماجه وابن حبان والدارقطنى والبيهقى وصححه الخطايب والحديث دليل على توقيت اباحة المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وفيه دلالة على اختصاصه بالوضوء دون الغسل وهو مجمع على ذلك وظاهر قوله يامر ناالو سوب ولكن الاجماع صرحه عن ظاهره فبقي للاباحة أو التنب وقد اختلف العلماء هل الافضل المسح على الخفين أو غسلهما وغسل القدمين قال المصنف عن ابن المنذر والذى أختار من المسح افضل وقالت الشافعية الغسل افضل بشرط أن لا يترك المسح رغبة من السنة كما قالوا فى فضيل القصير على الاعمال ﴿ وعن علي بن اى طالب رضى الله عنه قال جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر وما وليلة للقيم يعنى فى المسح على الخفين ﴾ هذا مدرج من كلام علي عليه السلام أو من غيره من الرواة (اخرجه مسلم) وكذلك أخرجه أبو داود والترمذى وابن حبان والحديث دليل على توقيت المسح على الخفين للمسافر كما سلف فى الحديث الذى قبله ودليل على مشروعية المسح للقيم أيضا وعلى تقدير زمان اباحته يوم وليلة وانما زاد صلى الله عليه وآله وسلم فى المدة للمسافر لانه احق بالخصة من القيم لمسقة الشريعة وهذا التوقيت قال الجمهور من العلمائى العناية ومن بعدهم واي حنفية والشافعي واحمد وجهه الله تعالى ﴿ وعن يوان ﴾ تثنية توب هو أبو عبد الله أو أبو عبد الرحمن قال ابن عبد البر الاول أصح ابن مجيد يضم الباء وسكون الجيم ونشم النبال وقيل ابن جندب يفتح الجيم وسكون الهاء وهو من أهل السراة موضع بين مكة والمدينة وقيل من جيرا أصحابه سبى فاشتره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعتقه ولم يزل يعلزما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سفره وحضر الى ان توفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقل الشام ثم انتقل الى حصن فتوفى بها سنة ٥٤ ﴿ قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سرية فامرهم أن يسجدوا على العصائب يعنى العمام ﴾ سببت عصائب لانه يعصبها الرأس (والتساخين) يفتح التاء جمع تحضن قال فى القاموس هى المراحل الخفاف وفسرها الراوى بقوله (يعنى الخفاف) جمع خف والظاهر انه وما قبله يعنى العمام

مدرج في الحديث من كلام الراوى (رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم) والحديث ظاهر في أنه يجوز المسح على العمامة للمسح على الخفين وهل يشترط فيها الطهارة للرأس والتوقيت كالخفين لم يتجدد كلاما للعلامة ثم رأيت في حواشي القاضى عبد الرحمن الحلي على بلوغ المرام أنه يشترط فيه أن يسم المسح بعد كمال الطهارة كما يشفع المسح على الخفين قل وذهب إلى المسح على العمامة بعض العلماء ولم يذ كر له ادعاء دلالة انتهى وظاهراً أيضاً أنه لا يشترط للمسح عليها عذر وأنه يجوز مسحها وإن لم يمس الرأس ماصلاً قال ابن القيم أنه صلى الله عليه وآله وسلم مسح على العمامة فقط ومسح على الناصية وكل على العمامة انتهى وقيل لا يكون ذلك إلا للعلزولان في الحديث عندنا في داود أنه صلى الله عليه وآله وسلم بعث سريته فاصابهم البرد فلما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم أن يمسحوا على العمامة والتساخت فيصلى ذلك على العذرو في هذا الجدل بعد أنه قد ثبت المسح على العمامة وعلى الخفين من غير عذر في غيره هذا الحديث (وعن عمر بنى رضي الله عنه موقوفاً) الموقوف هو ما كان من كلام الصحابة ولم ينسبه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وعن أنس مرفوعاً) إليه صلى الله عليه وآله وسلم (إذا وضأ أحدكم فليس خفيه فليمسح عليهما) تشديد المسح والتسبيل بعد الوضوء دليل على أنه لا يريد بطاهرتين في حديث المغيرة وما في معناه الطهارة المحققة من الحدث الأصغر (وليسل فيهما ولا يتخلعهما إن شاء) قبلهما بالمشقة دفعا لما يشبهه ظاهر الأمر من الوجوب وظاهر النهي من التحريم (الأم من جنابه) فقد عرف أنه يجب خلعهما (أخرجه الدارقطني والحاكم وصححه) والحديث قلداً شرطية الطهارة وأطلقه عن التوقيت وهو يقيد به كما يفيد حديث صفوان بن عسال وحديث علي رضي الله عنهما (وعن أبي بكر) بفتح الموحدة وسكون الكاف اسمه فتح بضم التون ابن مسروق وقيل ابن الحرث (رضي الله عنه) وكان يقول أنا مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبأنى إن يتسبب وكان نزل من حصن الطائف عند حصاره صلى الله عليه وآله وسلم له في جماعة من غلمان أهل الطائف وأسلم وأعتقه صلى الله عليه وآله وسلم وكان من فضلاء الصحابة مات بالبصرة سنة ٥١ أو سنة ٥٢ وكان أولاده أشرفاً بالبصرة ثانياً للعالم والولايات وله عقب كثير (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه رخص للمسافر ثلاثة أيام وليالهن) أى في المسح على الخفين (ولامسح يوماً وليلة إذا ظهر) أى كل من المقيم والمسافر من الحدث الأصغر (فليس خفيه) ليس المراد من الفاء التعقيب بل مجرد العطف لأنه معلوم أنه ليس شرطاً للمسح (أن يمسح عليهما) أخرجه الدارقطني وصححه ابن خزيمة (وصححه الخطابي أيضاً ونقل البيهقي أن الشافعي صححه وأخرجه ابن حبان وابن المبارك وابن أبي شيبة والبيهقي والترمذي في العلل) والحديث مثل حديث علي رضي الله عنه في أفاده فقد أرا المدة للمسافر والمقيم ومثل حديث عمر وأنس في شرطية الطهارة وفيه إبانة أن المسح رخصة لتسمية الصحابة بذلك (وعن أبي) بضم الهمزة وتشديد الباء (ابن عمار) بكسر العين وهو المشهور وقد بضم قال المصنف في التقریب مدني سكن مصر له حجة وفي إسناده حديثه اضطراب انتهى يريد هذا الحديث ومثله قال ابن عبد البر في الاستيعاب (أنه قال يارسول الله أسمع على الخفين قال نعم قال يوماً قال نعم قال يومين قال نعم قال وثلاثة أيام قال نعم وما شئت أخرجه أبو داود وقال ليس بالقوى) قال الحافظ المنذرى في مختصر السنن وبعنه قال البزارى

وقال الامام أحمد رحمه الله لا يعرفون وقال الدارقطني هذا السناد لا يثبت انتهى وقال ابن حبان
 لم يثبت على اسناد خيره وقال ابن عبد البر لا يثبت وليس له اسناد قائم وبالحق ابن الجوزي فعده
 في الموضوعات وهو دليل على عدم وثوقه في ضرب ولا سفر وهو مروي عن مالك وقدم
 قول الشافعي ولكن الحديث لا يقاوم مناهم الاحاديث التي سلفت ولا يثبتها ولو ثبت لكان
 اسناده مقيدا بتلك الاحاديث كما يقيد هذا بشرطية الطهارة التي افادته

• (باب نواقض الوضوء) •

جمع ناقض والنقض في الاصل حل المبرم ثم استعمل في ابطال الوضوء جماعته الشارع مبطلا مجازا
 ثم صار حقيقة عرفية وناقض الوضوء ناقض للنجس فانه بدل عنه ﴿عن أنس بن مالك﴾ رضي الله
 عنه (قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على عهد عثمان بن عفان العشاء حتى تخفق
 رؤوسهم) من باب ضرب اي قبل من النوم (ثم يصلون ولا يتوضئون) أخرجه أبو داود وصححه
 الدارقطني وأصله في مسلم) وأخرجه الترمذي وفيه بوقطون للصلاة وفيه حتى اني لا سمع لاحدهم
 غطيظا ثم يقومون فيصلون ولا يتوضئون وحل ذلك على نوم الجالس مدقوع بان في رواية عن أنس
 يصنعون جنوبهم رواه ابني النطن ^١ قال ابن دقيق العيد يجعل على النوم الخفيف وروايه
 لا يناسب ذكر الغبط والابقاط فانهما لا يكونان الا في نوم مستغرق واذا عرفت هذا فالاحاديث
 قد اشتملت على خففة الرأس وعلى الغبط وعلى الاقباط وعلى وضع الجنب وكما اوصفت انهم
 كانوا لا يتوضئون من ذلك فاختلف العلم في ذلك على أقوال غريبة لا يأتى ذكرها بكثرة فائدة ولا
 تخلا عن قدح وأقرب أن النوم ناقض لمديت صفوان ولكن لفظ النوم في حديثه مطلق ودلالة
 الاقتراض ضعيفة فيقيد بالنوم المستغرق الذي لا يبقى معه ادراك أو يقول حديث انس بعدم
 الاستغراق فقد يقط من هو في مبادئ نومه من استغراقه ووضع الجنب لا يستلزم الاستغراق
 والابقاط قد يكون لمن هو في مبادئ النوم فينتبه للاستغراق النوم هذا وقد ألحق بالنوم الانحاء
 والجنون والسكر بأي سكر يجمع زوال العقل قبل هذه الامور ناقضة فان صح كان الدليل الاجماع
 قال الترمذي اختلف العلم في الوضوء من النوم فرأى اكثرهم انه لا يجب عليه الوضوء اذا نام فاعدا
 أو قائما حتى ينام فطبعوا به بقول الثوري وابن المبارك واجدوا قول بعضهم اذا نام حتى غلب على
 عقله وجب عليه الوضوء مو به بقول الحق وقال الشافعي من نام فاعدا فرأى رؤيا أو زالت مقعده
 لوس النوم فعليه الوضوء انتهى ﴿وعن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت فاطمة بنت أبي حديش
 بضم الحاء وفتح الباء وسكون اليمامة أسد بنه وهي زوج عبد الله بن جحش﴾ (الى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فقالت ما رسول الله اني امرأة أستحيض) من الاستحاضة وهي جريان الدم من فرج
 المرأة في غير أوانه (فلا طهر فأدع الصلاة قال لا تأمنا ذلك) بكسر الكاف خطاب لمؤث (عز)
 بكسر العين وسكون الراء وفي فتح الباري ان هذا المرق يعنى العاذل يعين مهملة وقال بجبهة
 وبقال عاذر بالراء مد لاجل اللام كما في القاء وس (وليس يجحش) فان الحيض يخرج من فرج رحم
 المرأة فهو اخبار باختلاف المتخرجين وبانه ليس يجحش وانها طاهرة قلزم الصلاة (فاذا أقبلت
 حبيضك) بفتح الحاء ويحور كسر ها والمرا اقبالا قبل ابتداء دم الحيض (فدعي الصلاة) بضم
 نهي الحائض عن الصلاة ويحرم ذلك عليه اوفساد صلاتها وهو اجماع (واذا أدبرت) هو ابتداء

انقطاعها (فاغسل عنك الدم) أي واغتسل وهو مستقادم من أدلة أخرى (ثم صلى متفق عليه)
الحديث يدل على وقوع الاستحاضة وعلى ان لها حكما يخالف حكم الحيض وقد بينه صلى الله
عليه وآله وسلم لكل شأن فانه اقتضاها بانها لا تدع الصلاة مع بران الدم وانها تنتظر وقت اقبال
حيضها فتترك الصلاة فيها واذا أدبرت غسلت الدم واغتسلت كما ورد في بعض طرق البخاري
واغتسل في بعضها كرواية المصنف هنا الاقتصار على غسل الدم والحاصل انه قد ذكر الامران
في الاحاديث الصحيحة غسل الدم والاعتسال ثم أمرها بالصلاة بعد ذلك وللعلماء قولان أحدهما
انه تميز ذلك بالرجوع الى عادتها وورد الى ان ايام العادة في حديث فاطمة في بعض الروايات بلفظ
دعي الصلاة قدر الايام التي كنت تحضن فيها الثاني ترجع الى صفة الدم كما في حديث عائشة في
قصة فاطمة عنه بلفظ ان دم الحيض أسود يعرف فاذا كان ذلك فأمسى عن الصلاة واذا كان
الاخر فتوضى وصلى فيكون اقبال الحيضة اقبال الصفة وادبارها ادبارها (والبخاري) أي من
حديث عائشة هذا يانق (ثم توضى لكل صلاة) أشار مسلم الى انه حذفها عدا (فانه قال في صحيحه
بعد سابق الحديث وفي حديث جابر عن ثور كاذر قال البيهقي هو قوله توضى لكل صلاة لانها
زيادة غير ملحوظة وانه قد روي بعض الرواة عن غيره من روى الحديث ولكنه قرر المصنف في الفتح
انه ثابتة من طرق يثني معها أفراد من قاله مسلم وواعلم ان المصنف ساق حديث الاستحاضة في
باب التواضع وليس المناسب للباب الا هذه الزيادة لأصل الحديث فانه من أحكام باب
الاستحاضة والحيض وسبب هذه الزيادة هي الحاجة على ان دم الاستحاضة حدث من
جبل الاحداث ناقض للوضوء ولذا أمر الشارع بالوضوء لكل صلاة لانه انما رفع الوضوء محكمه
لاجل الصلاة فاذا فرغت من الصلاة تقض وضوءها وهذا قول الجمهور انما توضأ لكل صلاة
وذهبت الحنفية الى انها تؤضي لوقت كل صلاة وان الوضوء متعلق بالوقت وانما اتصل به القرينة
الحاضرة وما شامت من النوافل وتجمع بين القرينتين على وجه الجواز عند من يجب بذلك
أو لعذر قالوا والحديث فيه مضاعف مقدر وهو لوقت كل صلاة فهو من مجاز الحذف ولكن لا بد
من قرينة وقد تكلف في الشرح الذي ذكره المصنف يقال انه قرينة الحذف وذهب المالكية
الى انه يستحب الوضوء ولا يجب الا بعدت آخر رواية بتحقيق ذلك في حديث جنة في باب الحيض
وناقى احكام الاستحاضة التي تجوز لها وتعارضها الخائض هناك فهو يحل الكلام عليها وفي
الشرح سرد هاهنا واما هنا فاذا ذكر حديثها لا باعتبار نقض الاستحاضة للوضوء (وعن علي بن أبي
طالب رضي الله عنه قال كنت رجلا مذاه) برتبة ضربا صيغة مبالغة من الذي يفتح الميم وسكون
الذال المجهول وتخفيف اليا موفيه لغات وهو ما يضيح برقة يخرج عند الملاعبة أو تدرك الجاه
أو ارادته يقال مذي زيد عذى مثل مضى يخشى وأمذى عذى مثل أعطى يعطى (فأمرت المقداد)
وهو ابن الأسود الكندي (ان يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي عما يجب على من أمذى
(فسأله فقال خه الوضوء متفق عليه واللفظ البخاري) وفي بعض ألفاظه عند البخاري بعد هذا
فأسعيت ان أسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي لفظه لكان انبتمني وفي لفظه لكان فاطمة
ووقع عند أبي داود والنسائي وابن خزيمة على لفظه كنت رجلا مذاه فحلفت أغتسل منه في
الستامتي تشقق ظهري وزاد في لفظ البخاري فقال توضأ واغسل ذكرك وفي مسلم اغسل

ذكر لئلا يتوهم وقوع اختلاف في السائل هل هو المقداد كما في هذه الرواية أو عمار كما في رواية أخرى
وفي رواية أخرى أن علياً هو السائل وجمع ابن حبان بين ذلك بأن علياً هو المقداد أن يسأل ثم سأل
نفسه ألا أنه تعقب بأن قوله فاستحييت ذال على أنه لم يباشر السؤال فتنسب السؤال إليه في رواية
من قال أن علياً سأل بجواز لكونه الأمر بالسؤال والحديث دليل على أن الذي ينقض الوضوء
ولا جله ذكره المصنف في هذا الباب وروى الترمذي عن علي قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عن المذي فقال من المذي الوضوء ومن المذي القبل قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وقد
روى عن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير وجه وهو قول عامة أهل العلم من أصحاب
النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين وبه يقول الشافعي وأجدوا صحق انتهى ودليل على أنه
لا يوجب غسل وهو جامع ورواية وضوء غسل ذكر لا يقتضي تقديم الوضوء لأن الواو لا تقتضي
الترتيب ولأن رواية مسلم بين المراد أو ما اطلاق انطاد كلفه وظاهر في غسل الذكر كله وليس
كذلك إلا الواجب غسل محل الخارج وانما هو من اطلاق لفظ الكل على البعض والقرينة عام
من قواعد الشرع وذهب البعض إلى أنه يغسل كله عملاً بلفظ الحديث وأيد رواية أبي داود بغسل
ذكره وأنشبهه وضوءاً عنده أيضاً فتغسل من ذلك فريحك وأنشبهك وضوءاً للصلاة إلا أن زيادة
غسل الأنثيين قد طعن فيها وذلك أنهم من رواية عروة عن علي وعروة لم يسمع من علي إلا أنه رآه
أبو عوانة في صحيحه من طريق عبيدة عن علي بالزيادة قال المصنف في التلخيص واستانده لما طعن
فيه مع صحة ما اعترضه القول بها قبل والحكمة فيه أنه إذا غسله كله تنقص فبطل خروج
المذي واستدل بالحديث على نجاسة المذي ﴿عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة لم يشؤاً أخرجه أحد وضعفه البخاري﴾ وأخرجه
أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه قال الترمذي وقد روى نحوه عن غير واحد من أهل
العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين وهو قول شيبان التوري وأهل الكوفة
قالوا ليس في القبلة وضوء قال وسعت محمد بن اسمعيل يضعف هذا الحديث وأبو داود أخرجه
من طريق إبراهيم عن عائشة قول يسمع منها شيئاً فهو مرسى وقال النسائي ليس في هذا الباب
حديث أحسن منه ولكنه مرسل قال المصنف روى من عشرة أوجه عن عائشة وأوردتها البيهقي
في الخلافيات وضعفها وقال الترمذي وابن حزم لا يصح في هذا الباب شيء وإن صح فهو مجمل على
ما كان عليه الأمر قبل نزول الوضوء من اللبس إذا عرفت هذا فالحديث دليل على أن لبس المرأة
وتقبيله لا ينقض الوضوء وهذا الأصل فالحديث مقرر للأصل وذهب الشافعية إلى أن
لمس من لا يحرم نكاحها ناقض للوضوء مستبدلين بقوله تعالى وألا تستم النساء ولمس الوضوء من
اللبس قالوا واللبس حقيقة في اللبؤ يؤيد بقاءه على معناه هذا اقترانه وألستم طائفة ظاهرة في مجرد
لمس الرجل من دون أن يكون من المرأة فعل وهذا لا يحق بقاء اللفظ على معناه الحقيقي لقراءة
أولاً لمستم كذلك إذا الأصل اتفاق معنى القرائين وأوجب عن ذلك بصر في اللفظ عن معناه
الحقيقي للقرينة فيجمل على المجاز وهو ناجل الملازمة على الجماع واللبس كذلك والقرينة
حديث عائشة المذكور وهو وإن قدح فيه لما جمعت فطرته بقوى بعضها بعضاً وحديث عائشة في
الجناري في أنها كانت تعترض في قبلته فإذا قام بصلى غمزها فقبضت رجلها أي عند مجوده بؤيد

حدث الباب ويؤيد بقائه الأصل ويدل على انه ليس اللبس شاقص وأما اعتذار المصنف في فتح
 الباري عن حديثها هذا بأنه يحتمل أنه كان يحائل أو أنه خاص به فهو بعيد مخالف للظاهر وقد فسر
 على عليه السلام الملامسة بالجماع وفسرها ابن عباس بذلك فأخرج عنه عديد حديثاً ففسر
 الملامسة بعد أن وضع أصبعيه في أذنيه ألا وهو أنك وأخرج عنه الطستي أنه سأله نافع بن
 الأزرق عن الملامسة ففسرها بالجماع مع أن تركيب الآية الشر بفة وأسلمهم يقتضي أن يراد
 باللامسة الجماع فإنه تعالى عد من مقتضيات التيمم النجى من الغائط تنبيه على الحدث الأصغر
 وعند الملامسة تنبيه على الحدث الأكبر وهو مقابل لقوله تعالى في الأمر بالقيل بالماء وإن كنتم
 جنباً فاطهروا ولو جلت الملامسة على اللبس الناقص للوضوء فثبت التنبيه على أن القرب يقوم
 مقام الماء في رفعه الحدث الأكبر وخالف صدور الآية والتمتعة تفاصيل لا ينتض عنها دليل
 (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا وجد أحدكم في
 بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرجن من المسجد) إذا كان فيه إعادة الوضوء
 (حتى يسمع صوتاً) للخارج (أو يجدر بها أخرجه مسلم) وليس السمع أو وجدان الرخص شرطاً في
 ذلك بل المراد حصول اليقين وهذا الحديث الجليل أصل من أصول الإسلام وقاعدة جليلة من
 قواعد الفقه وهو أنه دل على أن الأشياء يحكم بقاها على أصولها حتى يتبين خلاف ذلك وأنه
 لا أثر للشك الطارئ عقبه إن حصل له شك أو ظن بأنه أحدث وهو على يقين من طهارته لم يضره
 ذلك حتى يحصل له اليقين كما أفاده قوله حتى يسمع صوتاً أو يجدر بها فإنه علقه بحصول ما يحسمه
 وذكرهما مثلاً لا وكذا ما تراءوا في النواقص كلن في الوادي وبأن حديث ابن عباس أن الشيطان
 يأتي أحدكم فينقح في مقعدته فيخيل إليه أنه أحدث ولم يحدث فلا يضره حتى يسمع صوتاً أو
 يجدر بها والمحدث عام لمن كان في الصلاة وأخارجها وهو قول الجماهير ولما ألكية تفاصيل وفروق
 بين من كان داخل الصلاة وأخارجها الاختصاص عليه دليل في (وعن طلق) بفتح الطاء وسكون اللام
 (ابن علي) الحنفى الباهى قال ابن عبد البر أن من أهل اليمامة (قال قال رجل مسست ذكراً أو
 قال الرجل يس ذكر في الصلاة عليه الوضوء فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا) أى لا وضوء
 عليه (انما هو) أى الذكراً (بضعة) بفتح الباء وسكون الضاد (منك) أى كاليد والرجل ونحوها
 وقد علم أنه لا وضوء من مس البضعة منك (أخرجه الجسعة وصححه ابن حبان وقال ابن المدينى)
 بفتح الميم نسبة إلى جلد الوضوء على بن عبد الله قال الذهبي هو حافظ العصر قدوة أهل هذا الشأن
 ولحسنه ١٦١ ومن تلاميذه البخاري وأبو داود قال ابن مهدي هو أعلم الناس بحديث رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال النسائي كان خلقي لهذا الشأن قال النووي له نحو من مائة مصنف
 (هو أحسن من حديثه) يضم الباء وسكون السين ويأتى حديثه بقرينيهما هذا الحديث رواه
 أيضاً أحمد والدارقطني قال الطحاوى اسنادهم مستقيم غير مضطرب وصححه الطبراني وابن حزم
 وضعفه الشافعى وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني والبيهقى وابن الجوزى والحديث جليل على ما هو
 الأصل من عدم نقض ليس المذكور للوضوء وهو مروى عن علي والحنفية قال الترمذى وقد روى
 عن غيره واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبعض التابعين أنهم لم يروا الوضوء من مس
 الذكراً وهو قول أهل الكوفة وابن المبارك وهذا الحديث أحسن شئ روى في هذا الباب انتهى

وذهب الى ان مسه ينقض الوضوء جماعة من الصحابة والتابعين ومن أئمة المذاهب أجدوا الشافعي
 مستدلين بحديث يسره وهو قوله **(١)** (وعن يسره بنت صفوان) بن نوفل القرشي الاسدي كاتبة من
 المياعين لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم روى عنها ابن عمرو وغيره (أن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم قال من مس ذكره فليتوضأ آخر جملة الحديث وصححه الترمذي وابن حبان وقال البخاري
 هو أصح شيء في هذا الباب) وأخرجه ايضا الشافعي وأجدوا ابن خزيمة والحاكم وابن الجارود
 وقال القزويني صحيح صحيح ثابت وصححه يحيى بن معين (١) والبيهقي والبخاري والقدح فيه بأنه رواه
 عروة عن مروان وعن رجل مجهول غير صحيح فقد ثبت ان عروة سمعه من يسره من غير واسطة كما
 بنه ابن خزيمة وغيره من أئمة الحديث وكذلك القدح فيه بأن هشام بن عروة الراوي عنه عن أبيه
 لم يسمعه من أبيه غير صحيح فقد ثبت أنه سمعه من أبيه فاندفع القدح وصح الحديث وبه استدلين
 سمعت من الصحابة والتابعين وأجدوا الشافعي على نقض مس الذكر للوضوء والمراسم من غير
 حائل لأنه أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة إذا قضى أحدكم ماله إلى فرجه ليس
 دونها حجاب ولا سترة فقد وجب عليه الوضوء وصححه الحاكم وابن عبد البر قال ابن السكن هو أجد
 ما روى في هذا الباب قال ابن حبان وغيره وخبر طلق في عدم النقض منسوخ قال ابن التقي في
 أدلة المنهاج وزعمت الشافعية ان الانصاف لا يكون الا بسلطان الكفو له لا نقض إذا مس الذكر
 بظاهر كفه ورد عليهم الحق قون بان الانصاف لغة الوصول أعم من أن يكون ياطن الكف وأظاها
 قال ابن حزم لا دليل على ما قالوه لا من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى
 صحيح وأيد حديث يسره وأحدث آخر عن سبعة عشر رجلاً بائعاً في كتب الحديث ونسبهم طلق
 ابن علي راوي عدم النقض روى عنه النقض أيضاً وأول من ذكر حديثه في عدم النقض بأنه كان
 في أول الأمر فانه قدم في أول الهجرة قبل عارنه صلى الله عليه وآله وسلم مسجده فحدثه منسوخ
 بحديث يسره فقام امتناعه الاسلام وأحسن من القول بالنسخ القول بالترجيح فان حديث يسره
 أرجح لكثرة من صححه من الأئمة وكثرة مشواهله لأن يسره حدثت به في دار المهاجرين والانصار
 وهم متوافرون ولم يرفعه أحد بل علمنا ان بعضهم صار إليه وصار إليه عروة عن روايتها فانه رجع
 الى قولها وكان قبل ذلك يرفعه ولكن ابن عمر يحدث عنها به ولم يزل يتوضأ من مس ذكره حتى مات
 قال البيهقي في ترجيح حديث يسره على حديث طلق بن علي انه لم يخرج صاحب الصحيح ولم يصبها
 بأحد من رواه وقد احتجنا بجميع رواة حديث يسره ثم ان حديث طلق من رواية قيس بن طلق
 قال الشافعي **(٢)** قيسانان قيس بن طلق فلم يحن يعرفه فأيكون لنا قبول خبره وقال أبو حاتم
 وأبو زرعة قيس بن طلق ليس ممن يقوم به حججه ورواه وأما مالك فلم يعارض الحديث عند قال
 بالوضوء من مس الذكر ندلاً ولا جوازاً (وعن غانث غرضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال من أه به في روعاً أو قلس) بفتح القاف ويكون اللام وفتحها (أو مذى) أي من
 أهابه ذلك في صلاته (فليتم صرف) أي منها (فليتوضأ) أي على صلاته وهو في ذلك (أي في
 حال انصرافه ووضوئه) لا يتكلم أخرجه ابن ماجه وضعفه أجد وغيره) ورواه الترمذي من
 حديث أبي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال متوضأ قال أبو عيسى وقد رأى غير
 واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم من التابعين الوضوء من

(١) هذا هو الحق وان كان

المسدي في البصر ذكر أن

ابن معين ضعف أحاديث

نقض مس الذكر والحق

ما هنا انه صححه أوقداً ونسخه

السدي حواشي البصر ٨١

أبو النصر على حسن خان

(٢) عبارة الشافعي كأنه

عنه الزركشي لم يلقها معهما

ابن عمر لم يزل يتوضأ منه

حتى مات ٨١ على حسن خان

التي قال راعا وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وأجدوا صحق وقد جرد حسب العلم هذا الحديث وحديث حسين أصح مني في هذا الباب انتهى وحاصل ما ضعفوا حديث الباب بهان وصلة غلط والصحيح أنه مرسل قال أجدوا البيهقي الرمل الصواب فن يقول إن المرسل بحجة قال ينقض ما ذكر فيه والتقضي بالقي من مذهب الحنفية وشرطوا أن يكون من المعدة اذ لا يسمى قبا الا ما كان منها وان يكون مل القم دفعه لورود ما يقصد المطلق هنا وهو في ذار ع علا القم كافي حديث عمار وان كان قد ضعف وذهب الشافعي ومالك الى أن التي غير ناقص لعدم ثبوت حديث عائشة هذا من نوعا والاصل عدم النقص فلا يخرج عنه الا بدليل قوي وأما الراعي في نقضه الخلاف أبا عن قال ينقضه فهو عمل بهذا الحديث ومن قال بعدم نقضه فانه عمل بالاصل ولم يرفع هذا الحديث لضعفه وأما الدم الخارج من أي موضع من البدن غير السيلين فيأتي الكلام عليه في حديث أنس صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وصلى ولم يوضأ وأما القلس وهو ما يخرج من الحلق مثل القم أو دونه وليس يقي فان عاذفه والقي قاله الجوهري في الصحاح والاثني في النهاية قال أكثر على أنه غير ناقص لعدم نهوض الدليل فلا يخرج عن الاصل وأما المقتى فقد تقدم الكلام فيه وانه ناقص اجما وأما أفاة الحديث من البناء على الصلاة بعد الخروج منه واعداده الوضوء حيث لم يتكلم ففيه خلاف فروى عن الحنفية والمالكية وقديم قولي الشافعي أنه ينبغي ولا تفسد صلاته بشرط أن لا يفعل مقصدا كما أشار إليه الحديث بقوله لا يشكلم وقال الشافعي في آخر قوله إن الحدث ينقض الصلاة للمساقي من حديث طلحة بن علي إذا فسا أحدكم في الصلاة فليستصرف وليستوضأ وليعد الصلاة وأما أبو داود وباقي الكلام عليه ان شاء الله تعالى ﴿وعن جابر بن مرة﴾ يفتح السين وضم الميم العامري نزل الكوفة ومات بم سنة ٢٤ وقيل سنة ٦٦ (ان رجلا سال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أ توضأ من لحوم الغنم) أي من أكلها قال ان شئت قال أ توضأ من لحوم الابل قال نعم (١) أخرجه مسلم وروى نحوه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم من حديث البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ من لحوم الابل ولا توضأ من لحوم الغنم قال ابن خزيمة لم أر خلافا بين علماء الحديث ان هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدالة ناقله والحديثان دليلان على نقص الوضوء من لحوم الابل وان من أكلها انتقص وضوءه وقال بهذا أجدوا صحق وابن المنذر وابن خزيمة واختاره البيهقي وحكاها عن أصحاب الحديث بطلقا وسكن عن الثاني انه قال ان صح الحديث في لحوم الابل قلت به قال البيهقي قد صح فيه حديثان حديث جابر وحديث البراء وذهب الى خلافه جماعة من الصحابة والتابعين ويروي عن الشافعي وأبي حنيفة قالوا والحديثان اما عن سوان مجيد حديث انه كان آخر الامر ين منه صلى الله عليه وآله وسلم عدم الوضوء محتمست النار أخرجه الأربعة وابن حبان من حديث جابر قال الثوري دعوى النسخ باطل لان هذا الاخير عام وذلك خاص والخاص يقدم على العام وكلامه هذا مبني على تقديم الخاص على العام بطلقا تقدم الخاص أو تأخر وهي مستلة خلافية في الاصول أو أن المراد بالوضوء التطفيف وهو بفعل البدل لاجل الزهومة كما جاء في الوضوء من اللبن وان له دسما والوارد في اللبن المضعف من شر به وذهب البعض الى أن الامر بالوضوء من لحوم الابل للاستحباب لا للاجباب وهو خلاف ظاهر الامر وأما لحوم الغنم فلا تنقض

(١) قال الرزكسي وإنما امر الشارع بالوضوء من لحوم الابل لانها خلقت من الجبان ولذا أمر بالسجدة عند ركوعها فأمر بالوضوء من أكلها كما أمر بالوضوء عند الغضب اه لزيل استيلاء الغضب اه قلت وقد ورد بانها خلقت من الشياطين وان على ذروة كل غير سلطان اه على حسن خان

بأكلها بالاتفاق كذا قيل ولكن حكى في شرح السنة وجوب الوضوء مما مست النار عن عمر بن عبد العزيز فإنه كان يوضأ من السكر قلت وفي الحديث ما أخذت بعد الوضوء على الوضوء فإنه حكم بعقد نقض الأكل من لحوم الغنم وأجاز له الوضوء وهذا يتجدد الوضوء على الوضوء والله أعلم **﴿١٠﴾** وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غسل ميتاً فليقتل ومن حمله فليوضأ أخرجه أحد والسنائي والترمذي وحسنه وقال أحد لا يصح في هذا الباب شيء وذلك أنه أخرجه أحد من طريق فيها ضعيف ولكن قد حسنه الترمذي وصححه ابن حبان يورده من طريق ليس فيها ضعيف وذكر الماوردي أن بعض أصحاب الحديث خرج له مائة وعشرين طراً وقال أنه أحد أنه منسوخ عارواه البيهقي عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسأه وإن ميتكم يموت طاهراً وليس بجنس نجسكم أن تغسلوا أيديكم ولكن ضعفه البيهقي ونقصه المصنف لأنه قال البيهقي هذا ضعيف والحل فيه على أي شية فقال المصنف أيوشية هو إبراهيم بن أبي بكر بن شبة احتج به السنائي ووثقه الناس ومن فوقه احتج بهم البخاري إلى أن قال فالحديث حسن ثم قال فالجمع بينهما وبين الأمر في حديث أبي هريرة أن الأمر للندب انتهى قلت وقرئ حديث ابن عباس هذا وحديث ابن عمر عند عبد الله بن أحمد كأن فصل الميت فقامن لا يقتل وسنام لا يقتل قال المصنف أسنده صحيح وهو أحسن ما جمعه بين هذه الأحاديث وأما قوله من حمله فليوضأ فلا أعلم قالاً بأنه يجب الوضوء من حملها ولا يشدب انتهى قلت ولكنه مع نضوض الحديث لا دعر عن العمل به وبفسر الوضوء بغسل اليدين كما أفاده حديث ابن عباس ويكون للندب كما يفيد التعليل بقوله إن ميتكم يموت طاهراً فإن لم يمس الطاهر لا يوجب غسل اليدين منه فيكون في حل الميت غسل اليدين ندبا والمراد إذا حمله مباشر اليدين بقرينة السياق وقوله يموت طاهراً فإنه لا يناسب ذلك الأمن بشيء منه بالحمل **﴿١١﴾** وعن عبد الله بن أبي بكر رضي الله عنهما أمه وأم أسماء واحدة أسلم قد عاوا شهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الطائف وأصابهم انتقض بعد سنتين فأتى منه في سنة ١١ وصلى عليه أبو داود أبو بكر الصديق رضي الله عنه (أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن حزم) بن زيد الخزرجي التصاري يكتفي بأب التصلية أول مشاهدنا فلتندق واستعمله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على غير أن وهو ابن سبع عشرة سنة لفقتهم في الدين ويعلمهم القرآن أنكرهم وباخذ صدقاتهم وكتب له كتاباته الفرائض والسنن والصدقات والديات وفي عمرو بن حزم في خلافة عمر بالمدينة ذكر هذا ابن عبد البر في الاعتبار (أن لا يصح القرآن الاطاهر رواه مالك رحمه الله وسلا واصله السنائي وابن حبان وهو معاول) حقيقة المعاول الحديث الذي يطلع على الوهم فيه بالقرائن وجمع الطرق فيقال له معاول ومعاول والاجود أن يقال معاول من أعلاه وألغاه عبارة عن أسباب خفية عامضة تطرأ على الحديث فأثرت فيه وقد حثت وهومن أغض أنواع علوم الحديث وأدقها ولا يقوم بذلك الأمن رزقه الله فهما تأقوا وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الروايات ومكة قوي بالأسانيد والمتون واتما قال المصنف أن هذا الحديث معاول لأنه من رواية سليمان بن داود وهو متفق على تركه كما قاله ابن حزم وهو في ذلك فإنه ظن أنه سليمان بن داود الباني وأيس كذلك بل هو سليمان بن داود الخولاني وهو ثقة أثني عليه أبو زرعة وأبو حاتم وعثمان بن

سعدو جماعة من الحفاظ واليهائي هو المتفق على ضعفه وكذب عمرو بن حزم تلقاها الناس بالقبول
قال ابن عبد البر انه أشبه المتواتر لما تلقى الناس له بالقبول وقال يعقوب بن سفيان لا أعلم كتاباً أصح
من هذا الكتاب فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين يرجعون اليه ويدعون
رأيهم وقال الحارث بن عمار بن عبد العزيز وإمام عصره الزهري بالصحته لهذا الكتاب وفي الباب
من حديث حكيم بن حزام لا يمس القرآن الا طاهر وان كان في اسناد مقال الا انه ذكر الهيثمي في
مجمع الزوائد من حديث عبد الله بن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمس
القرآن الا طاهر قال الهيثمي رجاله موثقون وذكره شاهد بن ولكنة في النظر في المرام من الطاهر
قاله لفظ مشهور يطلق على الطاهر من الحديث الا كبر والطاهر من الاصغر ويطلق على المؤمن
وعلى من ليس على بدنية فحاسة ولا بدنية على معين من قسرة وأما قوله سبحانه لا يمس الا الطهرون
فالا وضح ان التعبير الكتاب المكتون الذي سبق ذكره في صدر الآية وان الطهرون هم الملائكة
فالمراد به الوح المحفوظ مثل قوله تعالى في صحف مطهرة بأيدي كرام بررة ﴿ وعن عائشة
رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يذكر الله على كل أحيائه رواه مسند ولفظه
الضاري) والحديث مقرر للاصل وهو ذكر الله على كل حال من الاحوال وهو ظاهر في عموم الذكرك
فبدخل ثلاثة القرآن ولو كان جنباً الا انه قد خصه حديث على عليه السلام الا في باب
القبول كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرئ القرآن ما لم يكن جنباً وأحاديث أخرى في معناه
تأتي وكذلك هو مخصص بحالة الغائط والبول والجماع هذا اذا جاز الذكرك في هذا الحديث على ذكر
اللسان وما اذا أتى به الذكرك في الجنان فلا مانع من ذلك قال العارفي ابن عربي صاحب الفتوحات
لكن يكون الذكرك في حال الجنابة مختصاً بالباطن الذي هو ذكر السر فهو في سائر حالاته مختص بالمقام
والمواقع الدنسى على من لا معرفته بأحوال أهل الكمال فتفرقوا واختلفوا قال ولنا منه ميراث
وافرقتني في المحافظة على ذلك انتهى والمراد بكل أحيائه معظمها كما قال تعالى يذكرنا أحياءاً
وقعوداً وعلى جنوبهم والمنصف ذكر الحديث ثلاثاً ثم هو ان نواقض الوضوء مائة من ذكر الله تعالى
﴿ وعن أنس بن مالك رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وصلى ولم يتوضأ
أخرجه الدارقطني ولبنه) أي قال هولين وذلك ان في اسناد صالح بن مقاتل وادس بالقوى وذكره
النووي في فضل التيمم والحديث دليل (١) ومقرر للاصل على ان خروج الدم من البدن غير
الفرجين لا ينقض الوضوء وفي الباب أحاديث تنفي عدم نقضه عن ابن عمرو بن عباس وابن أبي
أوفى وقد اختلف العلماء في ذلك حال الشافعي ومالك وجماعة من الصحابة والتابعين ان خروج الدم
من البدن من غير السيلين ليس يناقض الحديث أنس هذا وما أيدهم الا ثار عن ذكره وقوله
صلى الله عليه وآله وسلم لا وضوء الا من صوت أريج أخرجه أحمد والترمذي وصححه وأحمد
والطبراني بلفظ لا وضوء الا من ربح أو صاع ولان الأصل عدم النقض حتى يقوم ما ربح الأصل
ولم يتم دليل على ذلك ﴿ (وعن معاوية) هو ابن أبي سفيان صخر بن حرب جواد أبو من مسلمة الفخ
ومن المؤلفة قلوبهم لاه عمر الشمام بعد موت يزيد بن أبي سفيان ولم يزل يباهم تولي أربعين سنة قال
ان مات سنة ستين في شهر رجب بمشقة وله ثمان وسبعون سنة رحمه الله تعالى فقه شجاعاً والحد

(١) قال النووي لم يصح
بأنى مواليد والنقص في
الصلوات ولا في عدم ذلك
حديث صحيح اه أبو النصر

في حربه مع علي رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العين) أراد الجحش
والمراد العنان من كل انسان (وكا) بكسر الواو والمد (السه) بفتح السين وبكسر الهاء هي الذر
والوكا ما ترط به الشربة ونحوها (فأذا نامت العينان استطلق الوكا) أي انحل (رواه
احمد والطبراني وزاد) أي الطبراني (ومن نام فليتوضأ وهذه الزيادة في هذا الحديث) وهو قوله
ومن نام فليتوضأ (عند أبي داود ومن حديث علي) عليه السلام ولقطعه العين وكا السه في نام
فليتوضأ (دون قوله استطلق الوكا في كلا الاسنادين ضعف) اسناد حديث معاوية بن وهب
عنه رضي الله عنه ما كان في اسناد حديث معاوية بن وهب عن أبي بكر بن أبي مرزوق وهو ضعيف وفي
حديث علي أيضا بضعه عن الوضين بن عطاء قال ابن أبي حاتم سألت أبي عن هذا الحديث فقال
لسابطين وقال أحمد حديث علي أثبت من حديث معاوية وحسن المنذري والنووي وابن
الصلاح حديث علي والحديثان يدلان على أن النوم ليس يناقض نفسه وانما هو مظنة النقص
فهي ما من أدلة القائلين بذلك ودليل على أنه لا ينقض الا النوم المستغرق وكان الاول يحسن
الترتيب ان يذكر المصنف هذا الحديث عقب حديث أنس في أول باب النواقض كما لا يخفى (ولاي
داود أيضا عن ابن عباس من فروعا انما الوضوء على من نام مضطجعا وفي اسناده ضعف أيضا) لأنه
قال ابو داود والله حديث منكره بن وجه منكره في السنن وفيه الحصر على أنه لا ينقض الا النوم
المضطجع لا غير ولو استغرقه النوم فالجواب عنه وبين ماضى من الاحاديث انه يرجع الى الاغلب
فان الغلب على من أراد النوم الاضطجاع فلا عارضة (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال باقأ حدكم الشيطان في صلانه) أي حال كونه فيها (فنبثق
في مقعدته فيضيل اليه) يحتمل انه مسمى القاعل وفيه ضمير للشيطان وأنه الذي يخيل أي يقع في خيال
المصلح ويحتمل انه مسمى للمفعول وبآيه (الله أحدث ولم يحدث قلنا وجد ذلك فلا ينصرف حتى
يسمع صوتا) ويجدر بها أخرجه البزار (بفتح الباء) وشديد الزاوي وبعد الافتراء هو الحافظ
السلامة أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الله النخعي البصري صاحب المسند الكبير الملقب بأخذ من
الطبراني وغيره وذكره الدارقطني وأثنى عليه ولم يذكر الذهبي ولادته ولا وفاته والحديث تقدم
ما يفسد معناه وهو اعلام من الشارع بتسلط الشيطان على العباد حتى في أشرف العبادات
ليقتصدوا عليهم وأنه لا يضرهم ذلك ولا يجزحون عن الطهارة الايقين (وأصله في الصحيحين من
حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه) تقدم حديث أبي هريرة في هذا الباب (والأحكام
عن أبي سعيد) هو الخديري رضي الله عنه (من فروعا اذا جاء حدكم الشيطان فقال) أي وسوس له
قالا (أنك أحدث فقل كل كذبت) يحتمل ان بقوله لفظا أو في نفسه ولكن قوله (وأخرجه ابن
حبان بلفظ قليل في نفسه) يثبت ان المراد الآخر منه وقد روى حديث الحاكم زيادة بعد قوله
ككذبت الاموال جديحا وسمع صوتا فإنه تقدم ما تقدمه هذه الاحاديث ولو ضم المصنف هذه
الروايات الى حديث أبي هريرة الذي قدمه وأشار اليه هناك كان أولى بحسن الترتيب لما عرفت
وهذه الاحاديث دالة على حرص الشيطان على افساد عبادة في آدم خصوصا الصلوات وما يتعلق
بها وأنه لا ياتهم غالب الامن باب التشكك في الطهارة تارة بالقول وتارة بالفعل ومن هنا تفرق ان
أهل الوسواس في الطهارات امتثلوا ما فعله وقاله

• (باب آداب قضاء الحاجة) •

الحاجة كتابه عن خروج البول والغائط وهو مأخوذ من قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قعد
أحدكم لحاجته وبغيره التقها، باب الاستطابة للحديث ولا يستطيب بيمنه ولا يحدون باب
التخلى مأخوذ من قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل أحدكم الخلاء والتبرز من قوله البراز في
الموارد لكل من العبارات صحيح ولو عرّس باب المذهب لكان له وجه أيضاً لقوله في الحديث كان
إذا ذهب المذهب أبعد عنه (عن أنس بن مالك) رضي الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله عليه
وآله وسلم إذا دخل الخلاء) محمود المكان الخالي كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة (وضع خاتمه أخرجه
الأربعة وهو معلول) وذلك لأنه من رواية همام عن ابن جريج عن الزهري عن أنس ورواه
ثقات الحسن ابن جريج بسبعين الزهري بل سمعه من زياد بن سعد عن الزهري عن أنس
ولكن بلفظ آخر وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه والوهم فيه من
همام كما قاله أبو داود وهمام ثقة كما قاله ابن معين وقال أحمد ثبت في كل المشايخ وقدرى
الحديث مرفوعاً وموقفاً على أنس من غير طريق همام وأورده البيهقي شاهد الآلة قال بعد
سأله هذا شاهد ضعيف ورواه الحاکم أيضاً بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لبس
خاتماً نقشه محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان إذا دخل الخلاء وضعه والحديث دليل
على الإبعاد عند قضاء الحاجة كما يشهد إليه لفظ الخلاء فإنه يطلق على المكان الخالي وعلى المكان
المعد للقضاء الحاجة وبأن في حديث المغيرة ما هو أصح من هذا بلفظ فأنطلق حتى توارى
وعند أبي داود كان إذا أراد البراز أنطلق حتى لا يراه أحد ودليل على عدم ما فيه ذكر الله عند
قضاء الحاجة قال بهضم يحرم إدخال المصنف الخلاء لغير ضرورة فلو انفصل عن تسمية ما فيه
ذكر الله حتى اشتغل بقضاء حاجته غيبه في فيه أو بعمامة أو نحوها وهذا فعل منه صلى الله
عليه وآله وسلم وقد عرف وجهه وهو صيانة ما فيه ذكر الله عن الحلات المستحقة فدل على شبه
وليس خاصاً بالخاتم بل في كل ملبوس فيه ذكر الله عنه (أي عن أنس بن مالك رضي الله عنه
(قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل الخلاء) أي أراد دخوله (قال اللهم انى
أعوذ بك من الخبث) بصمتين ويجوز إسكان الباء جمع خبث (والخبائث) جمع خبيثة يريد
بالأولى ذكر الشياطين والثانية آتاهم قال الشيخ زكريا في فتح العلام استعاذه النبي صلى الله
عليه وآله وسلم من ذلك الخبث اظهرا لعل عبوده وتعلم للامة والافهم معصوم منه وتسبب التسمية
قبله وقد حاق في روايته من حديث أنس بسم الله اللهم الخاتمي (أخرجه السبعة) واسعد بن
منصور كان يقول بسم الله اللهم الحديث قال المصنف في نسخ ورواه المعمرى واسناد على
شرط مسلم وفيه زيادة التسمية ولم أرها في غيره وإنما قلنا إذا أراد دخوله لقوله دخل لانه بعد
دخول الخلاء لا يقول ذلك وقد صرح بما قرأناه البخاري في الأدب المفرد من حديث أنس قال
كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن يدخل الخلاء حديث وهذا في الامكنة المعدة
لذلك بقرينة الدخول وإذا قال ابن بطال رواية إذا أتى أعم شملها ويشرع هذا إذا كفي غير
الماكن المعدة لقضاء الحاجة وإن كان الحديث ورد في الخشوش وإنما تحضرها الشياطين

أخرج البيهقي في السنن باسمه الذي روى عن أبيه صلى الله عليه وآله وسلم قال إن هذه الحشوش
تحتضرة فإذا أتى أحدكم الخلاء فليقل أعوذ بالله الخ والحشوش الكف ومواضع قضاء الحاجة
الواحد حش بالفتح وأصله من حش البستان لأنهم كانوا يتقوطنون في البساتين أقادته في النهاية
ويشرح القول بهذا في غير الأماكن المعتبرة عند إرادة رفع ثيابه وفيها قبل دخولها وظاهر
حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يجهر بهذا الذكر فيصنع الجهر به (وعن أنس)
رضي الله عنه وكأله ترك الأضطرار لم يقل وعنه بعد الاسم الظاهر بخلافه في الثاني وفي بعض
النسخ من بلوغ المرام وعنه بالاضطرار أيضا وهو كذلك في نسخة مرفوعة على الشيخ زكريا الأنصاري
رحمه الله (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخل الخلاء فاجل أو غلام) الغلام
هو المترك عن قبل إلى حد السبع السنين وقيل إلى الالتصاق يطلق على غيره مجازا (نحو
أداة) بكسر الهمزة والمصغر من جلد يتخذ الملاء (من ماء وعصرة) بفتح العين وفتح النون هي
عصا طويلة في أسفلها نحر ويقال ربح قصير (فيستحي بالماء متقى عليه) المراد بالخلاء قضاء
بقربة العزة لأنه كان إذا توضأ صلى إليها في القضاء أو يستتر بها بان يضع عليها يداً ولغير ذلك
من قضاء الحاجات التي تعرض له ولأن حديثه في السبوت يختص بأهله والغلام الآخر اخذت
فيه قيل ابن مسعود وأطلق عليه ذلك مجازاً أو بعده قوله نحوى فإن ابن مسعود كان كبيراً فإفس
نحو أنس في سننه ويحتمل أنه أراد نحوى في كونه يستخدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فليصم فإن
ابن مسعود كان صاحب سواد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحمل نعله وسواك أو لأنه
مجاز قيل أو هو رقيق قيل جابر بن عبد الله والحديث دليل على جواز الاستخدام بالصغير وعلى
الاستخدام بالماء وقد ثبت الأحاديث ذلك فلا ممانع لانكار ما قيل وعلى التعارض من الاستثناء
بالجواز فإنه أخس منه من زيادة التكليف بماء الماء ولو كان يساوى الجارة أو هي أرجح منه لما
احتجج بالذي ذلك والمجهول من العلماء أن الأفضل الجمع بين الجارة والماء فإن اقتصر على
أحدهما فالماء أفضل حيث لم يرد أصلاً فإن أرادها تخلفاً فنقول تجزئ الجارة لا يوجب
ومن يقول لا تجزئ يوجب ومن آداب الاستجماء ما لم يسمح اليد بالتراب بعده كما أخرج أبو داود
من حديث أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتى الخلاء أتته بهاء في تور
أو ركوة فاستغنى منه ثم مسح يده على الأرض وأخرج الساقى من حديث جرير قال كنت مع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأق الخلاء ففضي حاجته ثم قال يا جرير هل تطهروا فأتيت بهاء
فاستغنى ثم قال يده فذلك بها الأرض وبأن مثله في الغسل (وعن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذ الأدوات فاطلق) أي النبي صلى الله عليه وآله
وسلم (حتى تروى عن فضي حاجته متفق عليه) الحديث دليل على التوازي عند قضاء الحاجة
ولا يجب إذا دلل فصل ولا يقتضي الرجوع لكنه يجب من أدلة ستر العورات عن الأعراف وقد
ورد الأمر بالاستئمان من حدث بأى هريرة عن أحمد بن داود وابن ماجه أنه صلى الله عليه وآله
وسلم قال من أتى الغائط فليستتر فإن لم يجد إلا أن يجمع كتيبا من رمل فليستدره فإن الشيطان
يلعب بمقاعدي آدم من فعل فقد أحسن ومن لا فلا يخرج فدل على استحباب الاستئمان كما رفع
الحرج ولكن هذا غير التوازي عن الناس بل هذا (٣) خاص بقربة فإن الشيطان فلو كان في

(٣) قوله خاص أى بالخلاء
وبدله أنه ترجمه أبو داود
باب الاستئمان في الخلاء
وذكر هذا الحديث الخ
أه أو النصير

فخسه ليس فيه انسان استجب ان يستتر بشئ ولو يجتمع كتيب من رمل قال الخطابي معناه ان
 الشيطان يحضر تلك الامكنة ويرصد بالاذى والفساد لانهم اوضح بهم جرمها ذكرا لله
 وتكشف فيها العورات وهو معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان هذه الخشوش محضه قفام
 صلى الله عليه وآله وسلم بالستر كما يمكن وان لا يكون قعود الانسان في براجم الارض يقع
 عليه اضرار النار بن فتعرض لانهما الستر وتجب عليه الرمح فيصيه البول والخلاء فيلتوث
 به دنه أو شباه وكل ذلك من لعب الشيطان بجهده وقصده اذاه بالاذى والفساد (وعن أبي
 هريرة رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتقوا اللاتنين بصيغة التثنية
 اذ فيروا بقلهم قالوا وما اللاتنين يا رسول الله قال (الذي يقبض في طريق الناس وظلمهم
 رواه مسلم) قال الخطابي يريد اللاتنين الاخرين الجالين للعين الجاملين الناس عليه والداعين
 اليه وذلك لان من فعلهم ما لعن وشتم يعني ان عادة الناس لعنه فوسب فانتساب اللعن اليهما
 من الجواز العقلي قال وقد يكون اللاتنين بمعنى الملعون فهو كذلك من الجواز والمراد بتغوط فماتت به
 الناس فانه يؤذهم بقتله واستنذاره ويؤذي الى لعنه فان كان لعنه جائزا فقد تسبب الى الدعاء
 عليه بانه مدعو عن الرحمة وان كان غير جائز فقد تسبب الى تأنيب غيره بعنه فان قلت فاي الاخرين
 أثر فيها قلت أخرج الطبراني في الكبير باسناد حسنه الحافظ المنذرى عن حذيفة بن اسيد بن
 النخعي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اذى المسلمين في طرقهم وجبت عليه لعنتهم وأخرج في
 في الاوسط والبيهي وقهرهما برجال ثقات الامجد بن عمرو الانصاري وقد وثقه ابن معين من
 حديث أبي هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من سل مضيقه على طريق
 من طرق المسلمين فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين والبصيصه شيخ السنن العذرة فلهذه
 الاحاديث دلالة على استحقاقه العنة والمراد بالظلم هنا استغلال الناس الذي اتخذه مقيلا ومناخا
 بنزولهم في سعدون فيه اذ ليس كل ظلم يحرم القعود لقضاء الحاجة تحته فقد قعد النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم تحت حائش النخل الحاجة وله ظلم بلا شك قلت يدل له حديث آخر جذا وظل يستظل
 به وحائش النخل هو التل الملبس المحقق كله لان قافه يحوش بعضه الى بعض قال الخطابي
 والحائش بالجملة له ظلم وانما ورد النبي عن ذلك في ظلم يكون مقيلا للناس ومبرزا لهم يا ورون
 اليه انتهى (وزاد أبو داود عن معاذ الوارد لفظه اتقوا الملاعن الثلاثة البراز) بفتح الموحدة
 وهو المتسع من الارض يكن به عن القاذو والكسر المبرزة في الحرب (في الموارد) جمع مورد
 وهو الموضع الذي ياتيه الناس من رأس عين أو نهر لشرب الماء والتوضي (وقارعة الطريق)
 المراد الطريق الواسع الذي يقرعه الناس بأرجلهم أي يذوقونه ويعزون عليه (والظلم) تقديم
 المراد به (ولاجد عن ابن عباس أوقع ماء) بفتح التون وسكون القاف ولقظه بعد قوله اتقوا
 الملاعن الثلاثة ان يقعد أحدكم في ظلم يستظل به أو في طريق أو وقع ماء وقع الماء المراد به
 الجمع كافي النهاية (وفي معاصي) أي في حديث أبي داود أو جذا ما حدثت أبي داود فله قال
 أبو داود وعقبه وهو مرسل وذلك لأنه من روايات أبي سعيد الجري ولم يدرك معاذ فكون منقطعا
 وقد أخرجه ابن ماجه من هذه الطريق وأما حديث أحمد فلا في ابن لهجة والراوى عن
 ابن عباس منهم (وأخرج الطبراني) قال الذهبي هو الامام الحجة أبو القاسم سليمان بن أحمد

مسند الدنيا والسنة ٢٦٠ وسمع سنة ٧٣ وهلم جرا بعد ان الشام والحرمين واليمن ومصر
وبغداد والبصرة واسهبان والجزيرة وغير ذلك وحديث عنه ألف شيخ أو يزيدون وكان من
فرسان هذا الشأن مع الصدق والامانة وأتقى عليه الائمة (الهي) عن قضاء الحاجة (تحت
الاشجار الخمرة) وإن لم تكن خلا لحد (وضفة) بفتح الصاد وكسر هاء جاب (النهر الجاري
من حديث ابن عمر بسند ضعيف) لأن في رواية متروكا وهو فرات بن السائب ذكره المصنف
في التلخيص إذا عرفت هذا فالذي تحصل من الاحاديث ستة مواضع مني عن التبرز فيها قارعة
الطريق وبقيده مطلق الطريق بالقارعة والظل والموارد ونقع الماء والاشجار الخمرة
وجانب النهر وزاد أبو داود في هر اسلمه من حديث مكحول بن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم عن ابن مال بالواب المساجد (وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم إذا تقوط الرجلان فليستوا) أي يستتروا وهو من المهموز جزم بحذف هـ وزنه
(كل واحد منهما مع صاحبه) والامر للايجاب (ولا يحدنا) حال تقوطهما (فإن الله
يعت على ذلك) والمقت أشد البغض (رواه وصححه ابن السكن) بفتح السين وفتح الكاف هو
الحافظ الخياط أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي زيل مصر والسنة ٢٩٤
وعني بهذا الشأن وجع وصنف بعد صيته وروى عنه أئمة من أهل الحديث وفي سنة ٢٥٣
(وابن القطان) بفتح القاف وتشديد الطاء هو الحافظ العلامة أبو الحسن علي بن محمد بن
عبد الملك القاسمي كان من أبصر الناس بصناعة الحديث وأحفظهم لاسماء الرجال وأشداهم
عناية بالرواية له كتاب الوهم والايهام وضعه على الاحكام الكبرى ليعبد الحق يدل على حفظه
وقوته فهمه لكنه تفتت في أحوال الرجال وفي سنة ٦٣٨ (وهو مملول) لم يذكر في الشرح
العله وهي ما قاله أبو داود لم يسنده الا عكرمة بن عمار الجهلي البجلي وقد احتج به مسلم في صحيحه
وضعب بعض الحفاظ حديث عكرمة هذا عن يحيى بن كسبر وقد أخرجه مسلم حديثه عن
يحيى بن كسبر واستشهد البخاري بحديثه عنه وقد روى حديث النبي عن الكلام حال قضاء
الحاجة أبو داود وابن ماجه من حديث أبي سعيد وابن خزيمة في صحيحه الا أنهم يرووه كاهم من
رواية عياض بن هلال أو هلال بن عياض قال الحفاظ للتدري لا عرفة يخرج ولا عدالة وهو
من أعداد الجهولين والحديث دليل على وجوب ستر العورة والنهي عن التحدث حال قضاء
الحاجة اصله في التصريم وتعليقه بفتح الله عليه أي شدة بغضه للفاعل ذلك زيادة في بيان
التصريم وادعى في البصرة لا يعزم اجلاء وان النبي للكرهية فان صح الاجماع والا فالاصل
التصريم وقد تراءى صلى الله عليه وآله وسلم رد السلام الذي هو واجب عند ذلك فأخرج الجماعة
الا البخاري عن ابن عمر ان رجلا رمى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو رسول فسلم عليه فلم
يرد عليه (وعن أبي قتادة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمسك
وفي نسخة ولا يمسك (أحدكم) كره يمينه وهو يول ولا يمسك من ان يمسك يمينه) كناية عن
الغائط كما عرفت أنه أحد ما يطلق عليه (ولا يتنفس) يخرج نفسه (في الابه) عند شرب منه
(مستقر عليه واللفظ مسلم) في دليل على تحريم مس الذكرا باليمين حال البول لانه الاصل في النبي
وتحريم المسح به من الغائط وكذلك من البول لما يأتي من حديث سلمان وتحریم النفس

قوله فليستوا يروى وقوله بعلمه
وهو من المهموز الخ كذا بابه
والاول ان يقول وهو من
المعتل جزم بحذف الحرك جمع
اشباح العلة أو الالف
للأشباع اه

الى انه مخبر بين الماء والحجارة أيهما فعل أجراه وإذا اكتفى بالحجارة فلا بد عندهم من الثلاث
المسحات ولو زالت العين دونها وقيل إذا حصل الاتقاء بدون الثلاث أجراه وإذا لم يحصل
بالتلاث فلا بد من الزيادة وينبذ الأسرار ويجب التثليث في القبل والدير فتكون سنة أفعال
ورود ذلك في حديث قلت الآن الأحاديث ثلث في طلبه صلى الله عليه وآله وسلم لأن مسعود
وأبي هريرة وغيرهما الأشلاة أفعال وأخبار وجاءت بكيفية استعما لها في الدير ولم يأت في القبل
ولو كانت الست مرادة لطلبها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند إرادته التبرز ولو في بعض
الحالات فلو كان بحجره سنة أحر ف أجراه المسيح هو يقوم غير الحجارة بما يتقيا مقامها خلافا
للتظاهره فقيل أبو جوب الإخبار عسا كان ظاهر الحديث وأجيب بأنه خرج على الصواب لأنه
التيسر ويدل على ذلك نهيه صلى الله عليه وآله وسلم أن يستنبح بزجيج وأعظم ولو عينت الحجارة
نهى عما سواها وكذا نهى عن الجمع فعند أبي داود مر أمثلك أن لا يستنبح برؤيته أوجهة فان الله
جعل لنا فيها رزقا فهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وكذلك ورد في العظماء من
طعام الجن كما أخرجه مسلم من حديث ابن مسعود وفيه أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم الجن
المساواة لنا إذا كنتم كل عظم ذكرا من الله عليه وأفرما يكون لجوار كل بعرة عيانا ولا يكون لآفائه
لعل الروثة بأنهم ركس في حديث ابن مسعود لما طلب عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن
يأتيه ثلاثه أفعال فأتاه بحجرين وروثة فأتى الروثة وقال أنها ركس فقد يعمل الأمر الواحد
يعمل كثره ولما منع إيمان أن تكون رجسا وتحمل لدواب الجن أ كلا ومما يدل على عدم النهي
عن استقبال القمور في قوله (وللسبعة عن أبي أيوب) اسمه خالد بن زيد بن كلب الأنصاري من
أكابر أصحابه شهيد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم المدينة عليه مائة غزاة
بالرم سنة ٥٠ وقيل بعدهما والحديث مرفوع أوله قال صلى الله عليه وآله وسلم أنا أنتم
الغائط الخ وفي آخره من كلام أبي أيوب قال فقد سئنا الشام فوجدناه را حياض قد نبئت نحو
الكعبة الحديث (فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائط أو بول ولكن شرقوا أو غرروا)
صريح في جواز استقبال القمور واستدبارها إذا لم يكن في الشرق والغرب غالب (وعن
عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أتى الغائط فليستبرأ رواء أبو داود) هذا
الحديث في السنن نسبة إلى أبي هريرة كذلك في التلخيص (١) وقال مداره على أبي سعيد الخدري
الحجوى وفيه اختلاف قيل أنه معناه ولا يصح والروى عنه مختلف فيه والحديث كذا في سابق
دال على وجوب الاستتار ولفظه في السنن عن أبي هريرة في حديث طويل من أتى الغائط فليستبرأ
فإن لم يجد إلا أن يجتمع كنياس رمل فليستبرأ فإن الشيطان يلعب بمقاعدي آدم من فعل
فقد أحسن ومن لا فلا يرجع وليس له معناه عائشة رواه فهو مضطرب سمعت فكان على
الصف أن يعزوه إلى أبي هريرة ونسبه إلى ما فيه على عادته في الإشارة إلى ما قبل في الحديث
وكلمته ذلك لأنه قال في الفتح أن أسناده حسن وفي البدل المتر أنه حديث صحيح صححه جماعة
منهم ابن حبان والحاكم والنووي ولا ينبغي أن هذا أعذر في عدم الإشارة إلى ما فيه ولا عذر له
الاول (وعنه) أي عن عائشة رضي الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا خرج من
الغائط قال غفر الله لي والنسب) أي أطلب غفرانك (أخرجنا الخمسة ومصححه أبو حاتم والحاكم)

(١) كذا في الشرح نقلا
عن التلخيص والذي في
سنن أبي داود وسنن البيهقي
عن حصين الخدري عن
أبي سعيد الخدري قال أبو داود
رواه أبو عاصم عن ثور قال
حصين الخدري ورواه
عبد الملك بن الصباح عن
ثور قال أبو سعيد الخدري
فحصل أنه يقال أبو سعيد
وأبو سعيد الخدري قيل اسمه
عاصم وقيل غير وقال ابن
السكن اسمه زياد وقال
أبو داود وأبو سعيد الخدري هو
من أصحاب النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قاله في غير
السنن اه أبو النصر على
حسن ثان

وحديث سلمان بلفظ آخرنا ان لا تكتفى بأقل من ثلاثة أحجار أخرجه مسلم وهو مطلق في الخبرين
ومن اشترط البت فلحديث أخرجه أحمد قال السيد لا أدري ما صحته فيبحث عنه ثم تبع
الاحاديث الواردة في الأمر بثلاثة أحجار والنهي عن أقل منها فاذا هي كلها في خارج الدبر فانما
بلفظ النهي عن الاستجماء بأقل من ثلاثة أحجار ولفظ الاستطابة بثلاثة أحجار ولفظ الاستجماء
اذا استجمأ أحدكم فليجمر ثلاثاً ولفظ التمسح نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان
يتمسح بعظم قلت ومن أنه اشترط الست حديث سلمان عند ابن أبي شيبة والفضاء المقدسي
في آخر حديثه مرفوع ولا يكتفى ولا يستنحي من بول أو غائط بأقل من ثلاثة أحجار وتظاهر هذا
لزوم ثلاثة لكل من المخربين اجتماعاً واقتراً قابل هو تظاهر سائر الاحاديث وتظاهر كلام الفقهاء
ان الاستجماء صادق على كل من القرحين وهم متفقون على الثلاثة الاجمار مع الاعتقاد انما
أو وجوبها فيلزم مع الاجتماع ستة أو مافي معناها ولا وجه للزوم التعرض لحالة الاجتماع في
الاحاديث وفي كلام الفقهاء مفصل انه لا بد من ثلاثة أحجار لكل من القرحين كذا في المنار اذا
عرفت هذا فالاستجماء لفظة ازالة التنجس وهو الغائط والغائط كناية عن العذرة خارج البر في
القاموس التنجس ما يخرج من البطن من ريح أو غائط واستنحي اغتسل بالماء وتسميع الحجر وفيه
استطاب استنحي واستجمأ استنحي وفيه التمسح امر بالبدالة السائل أو المطلخ انتهى وبهذا
يعرف ان الثلاثة الاجمار ليرد الأمر بها والنهي عن أقل منها الا في ازالة خارج الدبر لا غيره ولم
يات دليل على خارج القبيل والاصل عدم التقدير بعد دليل المطلوب ازالة الاثر البول من الذكر
فكفي فيه واحدة مع انه قد ورد بان استعمال الثلاث بان واحدة في المسربة أو اثنين لتصفيتين
وما ذاك الا لاختصاصها بها والله أعلم (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم نهى ان يستنحي بعظم أو روث قال انهم ما لا يطهران رواه الدارقطني وصححه)
وأخرجه ابن خزيمة بلفظه هذا أو البخاري يقر بسنه وزاد فيه انه قال له أبو هريرة ما فعلت غمالم
العظم والروث قال هي من طعام الجن وأخرجه البيهقي مطولاً وفي الباب عن الزبير وجابر وسهل
ابن حنيفة وغيرهم بأسانيد فيها مقال والنجوع عرشه ببعضها البعض وعلى بأنهم ما لا يطهران
وبأنهم ما طعام الجن وعلات الروثة بأنهم اركس والتعليل بعدم التطهير فيها عائد الى كونها رثسا
وأما عدم تطهير العظم فانه لا يكاد يتساك فلا ينشف الخاصة ويقطع البله وفيه دليل على
ان الاستجماء بالاجحار طهارة لا يلزم معها الماء وان استحب لانه على بأنهم ما لا يطهران فاذا كان
غيره ما يطهر (وعن أبي هريرة رضي الله عنه) وكان الاحسن ان يقول بعنه (قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استنحوا) من التزوي هو البعد جعي تنزهوا بمعنى اطهروا
التزاهة (من البول فان عامة عذاب القبر) أي أكثر من يعذب فيه (منه) أي بسبب ملاسته
فهو عدم التزاهة (رواه الدارقطني) والحديث آخره بالبعد عن البول وان عقوبة عدم التز
منه فيعمل في القبر وقد ثبت حديث الصحيحين انه صلى الله عليه وآله وسلم مر بثرين يعضدان ثم
أخبر ان عذاب أحدهما انه كان لا يستنزه من البول وأنه لا يستنزه من بوله وأنه لا يستنحي
أولاه لا شوقاً موكها لا شوقاً واردة في الروايات والكل مقصد لتجريم ملاسة البول وعدم التعرض
منه وقد اختلف الفقهاء هل ازالة الصبغة فرض أو لا قال مالك ازالها ليست بفرض وقال

الشافعي ازالها فرض ما عدا ما يعنى عنهما واستدل على القرينة بحديث التعذيب على عدم التترن من البول وهو وعيد لا يكون الا على ترك فرض واعتذر لما لك عن الحديث بأنه يحتمل انه عذب لانه كان ترك البول بسبيل عليه فيصلى بغير طهور لان الوضوء لا يصح مع وجوده ولا يخفى ان احاديث الامر بالذهاب الى الخرج بالاجبار والامر بالاستطابة دال على وجوب ازالة التعاسة وفيه دلالة على نجاسة البول والحديث نص في بول الانسان لان الاصل واللام في حديث الباب عوض عن المضاف اليه أى عن بوله بدليل حديث البخاري في صاحب القبرين بلطف سكان لا يستتر عن بوله ومن جملة على جميع الاول وأدخل فيه أوال الابل كالمصنف في فتح الباري فقد تصغر قد بين السدوجه تصغره في هوامش فتح الباري * (ولما كم) أى من حديث أى هرة؟ أكثر عذاب القبر من البول وهو صحيح الاستناد هذا كلامه هنا وفي التخصيص ما قلناه ولما كم أو جد وان ما جاء أكثر عذاب القبر من البول وأعلمنا حاتم وقال ان رفعه باطل انتهى ولم يتعنه بحرف وهذا جزم بعينه فاختلف كلامه كما ترى ولم يتبه الشارح رحمه الله لذلك فاقتر كلامه هنا والحديث بعيد ما أفاده الاول واختلف في عدم الاستتراء هل هو من الكبار أو من الصغار وبسبب الاختلاف حديث صاحب القبر فان فيه ما يعذنان في كبير إلى انه كبير بعد ان ذكر ان أحدهما عذب بسبب عدم الاستتراء من البول فقبل ان يقيه صلى الله عليه وآله وسلم كبير ما يعذنان فيه يدل الثمن الصغار وورد هذا بأن قوله إلى انه كبير يرتد هذا وقيل بل أراد الله ليس بكبير في اعتقادهما وفي اعتقاد الخطابين وهو عند الله كبير وقيل بل أراد الله ليس بكبير في مشقة الاحراز وجزمهم هذا بغوى ورجعنا بن دقيق العيد وقيل غير ذلك وعلى هذا فهو من الكبار * (وعن سراقه) بضم السين هو أبو سفيان سراقه (بن مالك) بن جهم بن بضم الجيم وسكون العين وضم الشين وهو الذي ساخت قوائمه فرسله الخبيث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين خرج فاراً من مكة والقصة مشهورة قال سراقه في ذلك مخاطباً بأجهل

أما حكمكم لو كنت والله شاهداً * لامر جوادى حين ساخت قوائمه

علمت ولم تشكك بأن محمداً * رسول بغير هاتن ذابقا ومسه

من أبيات توفي سراقه سنة ٢١ في صدر خلافة عثمان (رضي الله عنه قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الخلافة ان تقع على البسري) من الرجلين (وتصحب النبي رواء البقي بسند ضعيف) وأخرجه الطبراني قال الخازمي في سنده من لا يعرف ولا يطمع في الباب غيره قبل والحكمة في ذلك أنه يكون أعون على خروج الخراج لأن العسدة في الجانب الأيسر وقيل ليكون معقدا على البسري وقيل مع ذلك استعمال النبي لشرفها * (وعن عيسى بن برداد) قبل الملوحة وضبط بخصيصة التي في التقريب عن عتبة فخرى فغداً ويقال ابن أزداد بالهمزة عوضا عن الباء (عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا مال أحدكم فلم يتركه ثلاث مرات رواء ابن ملجم بسند ضعيف) ورواه أحمد بن حنبل في مسنده والبيهقي وابن قانع وأبو نعيم في المعرفة وأبو داود في المراسيل والعقيلي في المضعفاء كلهم من رواية عيسى المذكور قال ابن معين لا يعرف عيسى ولا أبوه وقال العقيلي لا يتابع عليه ولا يعرف الابن وقال الثوري في شرح المهندب اتفقوا على الله ضعيف الآن معناه في الصحيحين في رواية صاحب

القبر من على رواية ابن عسار كان لا يستبرئ من بوله بمحدثه كما أنه لا يستبرئ البول
 جهده بعد فراغه منه فيخرج منه بعد وضوئه والحكمة في ذلك حصول الطين بأنه لم يبق في الخرج
 ما يخاف من خروجه وقد أوجب بعضهم الاستبراء لحديث أحمد صاحب القبر من هذا وهو شاهد
 لحديث الباب **(وعن ابن عباس)** رضي الله عنه **(أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأل أهل**
قباة) بضم القاف مدود مذ كرم صرف وفيه لغة بالقصر وعدم الصرف **(فقالوا أنت تبع**
الحجارة الماء واه البزار بسند ضعيف) قال البزار لا تفعل أحدارواه عن الزهري الامجد بن عبد
 العزيز ولا عنه الا انه ومحمد ضعيف ورواه عن ابنه عبد الله بن شبيب ضعيف **(وأصله في أي**
دارد) والذي في السنن عن أي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال **(نزلت هذه الآية في**
أهل قباة فيه رجال يحجون أن يطهروا قال كثر يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية قال
المسندى زاد الترمذي غريب وأخرجه ابن ماجه) وصححه ابن خزيمة من حديث أي هريرة
 بدون ذكر الحجارة **(قال الترمذي في شرح المذهب المعروف في طرق الحديث أنهم كانوا**
يستنجون بالماء وليس فيه أنهم كانوا يحجمون بين الماء والحجارة وسبع ابن الرفعة وقال لا يوجد
هذان في كتب الحديث وكذا قال المحب الطبري ونحوه) قال المصنف ورواية البزار واردة عليهم
 وان كانت ضعيفة قلت أنهم يريدون لا توجد في كتب الحديث بسند صحيح ولكن الأولى الرديئة
 في الامام **(١)** لا بد من الصدقانه صحيح ذلك قال في البدن المتي والنووي معذور فان رواية ذلك
 غريبة في زوايا وخبايا وقطعت اليها أجاد الا بل لكان قليلا قلت يتحصل من هذا كله ان
 الاستبراء بالماء أفضل من الحجارة والجمع بينهما أفضل من الكل بعد صحة ما في الامام ولم نجد عنه
 صلى الله عليه وآله وسلم انه جمع بينهما قاله السيد محمد بن اسمعيل قال ابنه عبد الله رحمه الله وهم
 والذي في قوله انه صحيح ذلك فلم يصحبه بل ضعفه كأهنا وانما الرد على النووي لما قال انه لم يرد في كتب
 الحديث جمع أهل قباة بين الماء والحجارة فردعه بأنه قد ورد وقوله لم نجد انه صلى الله عليه وآله
 وسلم جمع بينهما كان والذي أراد الاعتراض على ابن القيم فانه قال في الهدى وكان يعني النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم يستنجي بالماء تارة ويستجم بالحجارة تارة ويجمع بينهما تارة انتهى فاما الأولان
 فذاتان وأما الجمع من فعله فلم يثبت ولو ثبت لما احتاج من قال ان الافضل الجمع بينهما الى
 الاستدلال بحديث أهل قباة الذي أخرجه البزار مع ضعفه ولكن الدليل على الافضلية لو ثبت
 والله أعلم انتهى

(باب الغسل)

بضم الغين اسم للاغتسال وقيل اذا اراد به الماء فهو مضوم وأما المصدر فيجوز بالضم والنفتح
 وقيل المصدر بالنفتح والاعتسال بالضم وقيل انه بالنفتح فعل الغتسل وبالضم الذي يغتسل به
 والكسر ما يجعل مع الماء كالاشنان **(وحكم الجنب)** أي الاحكام المتعلقة بمن أصابه جنابة
(عن أي سعيد الخدري) رضي الله عنه **(قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للمسلمين**
الماء واه وسلم وأصله في البخاري) أي الاغتسال من الاثر قاله الماء الاول المعروف والثاني المني
 وفيه من البديع الحسنات التام وحقيقة الاغتسال افاضة الماء على الاعضاء واختلف في وجوب
 ذلك فقليل يجب وقيل لا يجب والتحقيق ان المسئلة لغوية فان الوارد في القرآن الغسل في أعضاء

(١) قال في البدر المنير
 والشيخ تقي الدين بن دقيق
 العيد هو أول من بدلت ذلك
 يعني لجمع أهل قباة بالحجارة
 والماء فانه ذكره كذلك يعني
 حديث ابن عباس في كتاب
 الامام الذي ليس له نظير في
 باب أه أبو النصر

الوضوء فتوقف اثبات الدلك فيه على انه من مسماه وأما الغسل فورد بلفظ ان كنتم جنباً فاطهروا
 وهذا اللفظ يادعى مسمى الغسل وأقله الدلك وما عدل عز وجل في العبارة الا فائدة التفرقة
 بين الامرين فاما الغسل فالتطاهره ليس من مسماه الدلك اذ يقال يغسله العرق وغسله المطر
 فلا يدين دليل خارجي على شرطية الدلك في غسل اعضاء الوضوء بخلاف غسل الجنابة والحيض
 فقد ورد فيه بلفظ التطهر كما جمعت وفي الحيض فاذا تطهرن الا انه سيأتي في حديث عائشة
 ومروية ما يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم كفى في ازالة الجنابة بمجرد افاضة الماء من دون
 ذلك فانه اعلم بالنكته التي لاجلها عبر في التنزيل عن غسل اعضاء الوضوء بالغسل وعن ازالة
 الجنابة بالتطهر مع الاتحاد في الكيفية وأما المسح فانه الامر ارعى الشيء باليد يصيب ما اصاب
 ويخطى ما خطا فلا يقال لاي فرق بين الغسل والمسح اذ لم يشترط الدلك وحديث الكتاب ذكره
 مسلم كانه من المصنف اليه في قصة عتيان بن مالك ورواه أبو داود وابن خزيمة وابن حبان باللفظ
 الكتاب وروى البخاري القصة ولم يذكر الحديث ولذا قال المصنف اصله في البخاري وهو انه صلى
 الله عليه وآله وسلم قال لعتبان بن مالك اذا اغسلت أو أخطت فغسلك الوضوء والحديث له طرق
 عن جماعة من الصحابة عن أيوب وعن رافع بن خديج وعن عتيان بن مالك وعن أبي هريرة وعن
 أنس والحديث دال بجهده ومه الحصر المستفاد من تعريف المسند اليه وقد ورد عنه مسلم بلفظ
 اغتسل من الماء ان الله لا يغسل الا من الازال ولا يغسل من التقاء الختانين والله ذهب داود
 وتدل من الصحابة والتابعين وفي البخاري انه سئل عثمان عن مجامع امرأته فلم يجز فقال يتوضأ
 كما يتوضأ الصلاة ويغسل ذكره وقال عثمان سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبالله
 قال علي والزبير وطه وعائذ بن كعب وأبو أيوب ورفعوه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم
 قال البخاري والغسل أحوط وقال الجوهري هذا المفهوم منسوخ بحديث أبي هريرة وهو قوله
 (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جلس) أي
 الرجل المأهول من السابق وفي نسخة أحدكم (بين شهما) أي المرأة بضم الشين وفتح العين جمع
 شعبة (الاربع ثم جهدها) بفتح الجهم والهامة معناه كدها بجر كدها وبلغ جهده في العمل
 (فقد وجب الغسل) وفي مسلم ثم اجتمعوا عند أبي داود وأزرق الختان بالختان بدل ثم جهدها قال
 المصنف في الفتح وهذا يدل ان الجهد هنا كتابة عن الحاجة الى البلاج (منفق عليه وزاد مسلم وان لم
 ينزل) والشعب الاربع قبل بداها ورجلاها وقيل لرجلاها ونخذاها وقيل ساقاها ونخذاها وقيل
 غير ذلك قال ابن دقيق العيد والاقرب عندى الاولان لانهما اقرب الى الحقيقة اذ هما حقيقة في
 الجلو بين الاربع بخلاف اعمادها وقال غيره الاولى الاربع وهو نواحي الفرج الاربع قلت
 الكل كتابة عن الجاه فلهذا الحديث استدل به الجوهري على نسخ مفهوم حديث الماء من الماء
 واستدلوا على ان هذا آخر الامر بن عبار رواه احمد وغيره من طريق الزهري عن أبي بن كعب انه
 قال ان القنبا التي كانوا يقولون الماس من الماء رخصة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص
 بها في أول الاسلام ثم أمر بالاعتدال بعد صحبه ابن خزيمة وابن حبان وقال الاسماعيلي انه
 صحيح على شرط البخاري وهو صحيح في النسخ على ان حديث الغسل وان لم ينزل أرجح لم يثبت
 النسخ لان مقتضى في ايجاب الغسل وذلك مفهوم والمنطوق مقدم على العمل بالمفهوم وان كان

الله يوم واما الله بالامانة الاصلية والاية الشريفة فعضد المنطوق في ايجاب الغسل فانه تعالى قال
 وان كنتم جنبا فاطهروا وقال الشافعي كلام العرب يقتضي ان الجنابة تطلق بالحقيقة على الجماع
 وان لم يكن فيه انزال قال فان كل من خطوبيان فلا نا اجنب عن قلانة عقل انها صاحبها وان لم
 ينزل قال ولم يحتجنا ان الزنا الذي يجب به الجلهو الجماع ولو لم يكن منه انزال انتهى فمقاعد
 الذكاب والسنة على ايجاب الغسل من الايلاج (وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل قال تغسل متفق عليه زاد مسلم
 قالت أم سلمة رضي الله عنها ان أم سلمة وهي امرأة أبي طلحة قالت يا رسول الله ان الله لا يفتي
 من الحق فهل على المرأة الغسل اذا احتلمت قال نعم اذا رأت الماء الحديث متفق عليه) لم يذكر
 السيد ولا الشارح هذا الحديث ولم يتكلموا عليه هو بنسره الحديث الا في وهو قوله (وعن
 أم سلمة وهي لم يكون هذا قال نعم فمن أين يكون الشبه) بكسر الشين وسكون الياو يفهمه للفتان
 اتفق الشنخان على اخر اجه من طرق عن أم سلمة وعائشة وأنس ووقعت هذه المسئلة لتسامن
 الصحابييات لقوله بنت حكيم عن جدوا النساء وابن ماجه ونظ حديثهم انما سألت النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل فقال ليس عليها غسل حتى تنزل كان
 الرجل ليس عليه غسل حتى ينزل ولمسلمه بنت سهيل عند الطبراني ولسيرة بنت صدوان عند ابن
 أبي شيبه والحديث دليل على ان المرأة ترى ما يراه الرجل في منامه والمرا اذا ارثت الماء كان في
 البخاري قال نعم اذا رأت الماء أي المني بعد الاستمقاط وفي رواية بن شسائق الرجال أخرجه
 النسبة الا لا نسائي من حديث عائشة وفيه قالت أم سلمة المرأة ترى ذلك عليها غسل قال صلى الله
 عليه وآله وسلم نعم انما النساء شقائق الرجال وفيه ما يدل على ان ذلك غالب من حال النساء كازجال
 ورد على من زعم ان منى المرأة لا يبرز وقوله فمن أين يكون الشبه استفهام انكار وتقرير ان الولد
 تارة يشبه أبا وتارة يشبه أمه وأخواله فاي الماء من غلب كان الشبه للغالب (وعن عائشة
 رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل من أربع من الجنابة ويوم
 الجمعة ومن الحجامة ومن غسل الميت رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة) ورواه أحمد والبيهقي وفي
 اسناده مصعب بن شيبة وفيه مقال والحديث دليل على مشروعية الغسل في هذه الاربعة فاما
 الجنابة فالوجوب ظاهر وأما الجمعة ففي حكمه ووقته خلاف لها حكمه فالجهود على انه مسنون
 لحديث حمزة بن قيس يوم الجمعة فغسل يديه وأفضل ما في قريش وقال داود
 وجاءه أنه واجب لحديث غسل الجمعة واجب على كل محتلم باق في قريش أخرجه السبعة من حديث
 أبي سعيد وأوجب بانه يجعل الوجوب على نأ كذا السنة قلت الراجح الوجوب والتأويل يخرج
 لفظ النص عن منطوقه الظاهر وحديث من أتى الجمعة فليغتسل دليل الثاني وحديث عائشة هذا
 يناسب الاول وأما وقته ففيه خلاف أيضا قالوا انه للصلاة فلا يشرع بعدها وعند داود ينسب
 الى غروب الشمس وانصره ابن خزم وحقق ضعفه السليمرجه الله في حواشي شرح العدة وأما
 الغسل من الحجامة فقبل سنة وتقدم حديث أنس انه صلى الله عليه وآله وسلم احبهم وصلى ولم
 يوضأ قبل على انه سنة فيعمل تارة كما قاله حديث عائشة وهذا ويزك أخرى كما في حديث أنس
 وروى عن علي عليه السلام الغسل من الحجامة سنة وان تطهرت أجزأك وأما الغسل من الميت

فتقدم الكلام فيه وفيه ثلاثة أقوال أنه سنة وهو أقربها وأنه واجب وأنه لا يستحب (وعن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه قال (في قصة عاتكة) بضم التاء وتخفيف الميم (ابن مالك) بضم الهيمز وفتح اللامثة وهو الحنفى سداً لخل العامة (عندما سلم) أي عند إسلامه (وأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقتل رواده عبد الرزاق) هو الحافظ الكبير ابن همام الصنعاني صاحب التصانيف روى عنه أحمد وأحمد بن حنبل وابن معين والذهلي قال الذهبي وثقه غيره واحد وحديثه يخرج في الصحاح كان من أوعية العلم مات في شوال سنة ٢١١ (وأصله متفق عليه) بين الشيخين والحديث دليل على شرعية الغسل بعد الإسلام وقوله أمر به يدل على الإيجاب وقد اختلف العلماء في ذلك أنه إذا كان قد أجنب فعند الحنفية إن كان قد اغتسل حال كفره فلا غسل عليه وعند الشافعية وغيرهم لا يجب عليه الغسل بعد إسلامه الجنابة للعديت المذكور وهو أن الإسلام يجب ما قبله وأما إذا لم يكن جنباً حال كفره فإنه يستحب له الاغتسال لأغريه وأما أحمد فقال عليه سلقاً فظاهر حديث الكتاب ولما أخرجه أبو داود من حديث قيس بن عاصم قال أثبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أريد الإسلام فأمرني أن أغتسل عما وسدروا أخرجه الترمذي والنسائي بصحة (وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال غسل الجمعة واجب) وفي نسخة غسل يوم الجمعة واجب (على كل محتلم أخرجه السبعة) هذا دليل داود في إيجابه غسل الجمعة والجهوز تأويله بما عرفت قريباً وقد قيل أنه كان الإيجاب أول الأمر بالغسل لما كانوا من ضيق الحال وغالب لباسهم الصوف وهم في أرض حارة الهواء فكانوا يبرقون عند الاجتماع لصلاة الجمعة فأمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بالغسل فلبسوا غسل الله عليهم وليسوا القطن رخص لهم في ذلك والمحتلم البالغ وقال بعضهم الوجوب وجوب احتياط لا لزوم (وعن حمزة بن حنبل) بضم الحيم وسكون التون وفتح الهمزة هو أبو سعيد في أكثر الأقوال الفزارى حليف الانصار زيل الكوفة وولي البصرة كان من الحفاظ المكثرين مات بالبصرة آخر سنة ٥٩ (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من توضأ يوم الجمعة فيها) أي بالسنة أخذ (ونعمت) السنة وأبلى رخصة أخذ ونعمت الرخصة لأن السنة الغسل أو بالترضة أخذ ونعمت التريضة فإن الوضوء هو التريضة (ومن اغتسل فانه غسل أفضل رواء الخمسة وحسنه الترمذي) ومن صحح سماع الحسن من حمزة قال الحديث صحيح وفي جماعه خلاف وللعلماء في ذلك ثلاثة أقوال ثالثها أنه مع منه حديث العقيقة فقط والحديث دليل على عدم وجوب الغسل وهو دليل للجهوز على ذلك وعلى تأويل حديث الإيجاب إلا أنه في سؤالاته الأولى أنه كيف يفضل الغسل وهو سنة على الوضوء وهو فريضة والفرضة أفضل إجمالاً والجواب أنه ليس التفصيل على الوضوء نفسه بل على الوضوء الذي لا غسل معه كأنه قال من توضأ وغتسل فو أفضل ممن توضأ فقط ودل لعدم الفريضة أيضاً حديث مسلم من توضأ فاحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنت غنمته ما بين الجمعة إلى الجمعة زيادة ثلاثة أيام ولأود أن يقول هو مقيد بحديث الإيجاب فالليليل النادى حديث حمزة وإن كان حديث الإيجاب أصح فإنه أخرجه السبعة بخلاف حديث حمزة فلم يخرجوه الشيخان فالأحوط للمؤمن أن لا يتزلف غسل الجمعة وفي الهدى النبوى الأمر بالغسل يوم الجمعة كجداد وجوبه أقوى من وجوب الوتر وقراءة

البجالة في الصلاة وجوب الوضوء من السامو وجوبه من مس الذر ووجوب الوضوء
 من القهقهة في الصلاة ومن الرعاف والجمامة والقيء (وعن علي) عليه السلام (قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ القرآن ما لم يكن جنباً وراه جدواً والخمسة) هكذا في
 نسخ يابغ المرام والاولى الاربعه وقد وجد في بعضها كذلك (وهذا اللفظ الترمذي وحسنه
 وصححه ابن حبان) ذكر المصنف في التلخيص انه حكم بصحة الترمذي وابن السكن وعبد الحق
 والبقوي وروى ابن خزيمة باسناده عن شعبه انه قال هذا الحديث ثلثه من مائة وما حدث
 بجدياً أحسن منه وما قول النووي خالف الترمذي الا كثرون فضعموا هذا الحديث فقد قال
 المصنف ان تخصصه للترمذي بانه صحيحه دليل على انه لم يصرح بصحة لغیره وقد قدمنا من صححه غير
 الترمذي وروى الدارقطني عن علي رضي الله عنه موقفاً قرأوا القرآن ما لم يصب أحدكم جنباً
 فان أصابته جنباً فلا ولا حر فاهذا بعض حديث الباب الا انه قال ابن خزيمة لا يجزى في الحديث
 لمن منع الجنب من القراءة لانه ليس فيه نهي وانما هي حكاية فعل ولم يبين التي صلى الله عليه وآله
 وسلم انه اغماصه من ذلك لاجل الجنابة وروى البخاري عن ابن عباس انه لم يقرأ بالقرآن
 للجنب باسما والقول بان رواية لم يكن يجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو يجوز من القرآن شيء
 سوى الجنابة أخرجه أحدواً أصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبرار والدارقطني
 والبيهقي أصرح في الدليل على تحريم القراءة على الجنب من حديث السكب غير طاهران الا انما
 كلها اخبار عن تركه صلى الله عليه وآله وسلم القرآن حال الجنابة ولا دليل في التلخيص على حكم معين
 وتقدم حديث عائشة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يذكر الله على كل أحله وقدمنا انه
 مخصوص بحديث على هذا ولكن الحق انه لا يفيض على التصريم بل يحتمل انه ترك ذلك حال الجنابة
 للكرهاته وأخبرها الا انه أخرجه أبو يعلى من حديث علي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يقرأ في شام من القرآن قال هكذا المن ليس يجنب فاما الجنب فلا ولا آية قال الهيثمي رجاله
 موثقون وهو يدل على التصريم لانه نهي وأصله ذلك ويعاضده ما صنف وأما حديث ابن عباس
 مرفوعاً لو ان أحدكم اذا أتى أهله قال بسم الله الحديث أخرجه الشيخان والترمذي وأبو داود فلا
 دلالة فيه على جواز القراءة للجنب لانه يأتي بهذا اللفظ غير فاصد للتلاوة ولانه قبل غسسه أهله
 وصبر وزنه جنباً وحديث ابن أبي شيبه انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا غشى أهله فارتل قال
 اللهم لا تجعل للشيطان فيما رقتني نصيباً فليس فيه تسجعة فلا يرد به اشكال (وعن أبي سعيد
 الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتى أحدكم أهله ثم أراد ان
 يعود الى اتيانها (فليتوضأ بينهما وضوءاً) كانه كانه لا يقد يطق على غسل بعض الاعضاء
 فابان بالآ كيداً انه أراد به الشرع وقد ورد في رواية ابن خزيمة والبيهقي وضوء للصلاة (رواه
 مسلم زاد الحاكم) عن أبي سعيد (فانه أنشط للعود) فيه دلالة على شرعية الوضوء ان أراد معاودة
 أهله وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم غشى نساءه لم يحد وضوءاً بين الغسلين وثبت انه
 اغتسل بعد غسسه عند كل واحدة فكل جائز وان كان اقضوا منه وضوءاً او اغتسلوا بالامر عن
 الوجوب التعليل وفعله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه دليل على جواز المعالجاة زيادة الباء
 (والاربعة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينام وهو جنب

من غير ان يس ما هو معلول) بين المصنف اعلاه بانهم من رواية أبي اسحق عن الاسود عن عائشة
قالوا جئناه ليس بصحيح وقال ابو داود وهم ووجهه ان ابا اسحق لم يسمع من الاسود وقد صححه
البيهقي وقال ان ابا اسحق سمعه من الاسود فبطل القول بانه اجمع المحدثون انه خطأ من ابي اسحق
قال الترمذى وعلى تقدير صحته فيجوز ان المراد به لا يمس ماء للفصل قلت فيوافق حديث
الصحيحين فانه مصرح بانه يتوضأ ويفسل فرجه لاجل النوم والاكل والشرب والجماع وقد
اختلف العلماء هل هو واجب او غير واجب قال الجمهور قالوا بالثاني لحديث الباب هذا فانه
مصرح بانه لا يمس ماء وحديث طوافه على ثيابه يفسل واحد كذا قيل ولا يخفى انه ليس على
المدعى هذا دليل وذهب داود وجماعة الى وجوبه لو روي الاخر بالوضوء عند مسلم لتوضأ ثم لم
وفي البخارى اغسل فرجك ثم توضأ وأصله الايجاب وتأوله الجمهور بانه للاستحباب جمعاً بين الأدلة
ولما رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم ما من حديث ابن عمر انه مثل النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أياماً ثم ذكرنا وهو جنب قال نعم وتوضأ ان شاء وأصله في الصحيحين دون قوله ان شاء الا ان
تصح من ذكرها واخر اجها في الصحيحين من كآبه كلف في العمل ويؤيد حديث ولا تمس ما ولا يحتاج
الى تأويل الترمذى وبعضه الاصل وهو عدم وجوب الوضوء على من اراد النوم جنباً كما قاله
الجمهور وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اغتسل من الجنابة
(أي أراد ذلك) يبدأ بفعل يديه في حديث ميمونة هي تيناً وثلاثاً (ثم يفرغ) أي الماء (يمسح)
على شقه فيفسل فرجه ثم يتوضأ في حديث ميمونة وضوءه للصلاة (ثم يأخذ الماء فيسحقه
أصابعه في أصول الشعر) أي شعر رأسه وفي رواية البيهقي يحلل بها شق رأسه الايمن فيتبع بها
أصول الشعر ثم يفعل بشق الرأس الايسر كذلك (ثم يحقن على رأسه ثلاث حفنات) الحفنة
مل الكف كافي النهاية و بكسر الحاء فتحها كافي القاموس وفي حديث ميمونة ثم أفرغ على
رأسه ثلاث حفنات مله كفيه الا ان أكثر روايات مسلم مله كنهه بالانفراد (ثم أقفاض) أي الماء
(على ما رجعده) أي بقية ولفظ حديث ميمونة ثم غسل بقل أقفاض (ثم غسل رجله متفق
عليه والنظر لمسلم وإلهما) أي الشخص (من حديث ميمونة) في صفة الغسل من ابتدائه الى
انتهائه الا ان المصنف اقتصر على ما لم يذكر في حديث عائشة فقط (ثم أفرغ على فرجه وغسله
بشماله ثم ضرب به الارض وفي رواية فمسحها بالتراب وفي آخره ثم أتته بالمنديل) بكسر الميم
وهو معروف (فرتعوفه فجعل ينفض الماء يديه) وقيل هذا النفض في حديثها ثم نضح عن
مقامه ذلك فغسل رجله ثم أتته الى آخره وهذا الحديثان مشعلان على كيفية الغسل من
ابتدائه الى انتهائه فابتدأ وغسل اليدين قبل ادخالهما في الاناء اذا كان مستيقظاً من النوم
ورصد رجا وكان الغسل من الاناء وقد قيده في حديث ميمونة بغير تيناً وثلاثاً ثم غسل الفرج
والحديثان ظاهران في كتابة غسل اعضاء وضوءه واحدة عن الجنابة والوضوء وان لا يشرط
في صحة الوضوء رفع الحدث الاكبر ومن قال انه يتوضأ بعد كمال الغسل لم ينض له على ذلك دليل
وقد ثبت في سنن ابى داود انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل ويصلي الركعتين وصلاته الغداة
ولا يمس ماء فبطل القول بانه ليس في حديث ميمونة وعائشة انه صلى بعد ذلك الغسل وقد ثبت في
حديث السنن صلاته ثم لم يذكر في وضوء الغسل انه مسح رأسه الا ان يقال انه قد شمله قول

معمونة وضوءه للصلاة وقولها ثم أقام الماء الأفاضة إلا أنه قد استدلل به على عدم وجوب ذلك قال الماوردي لا يتم الاستدلال بذلك لأن عائشة عبرت بالأفاضة وأفاض بمعنى غسل وعبرت بمعونة فالمسح والخلاف في الغسل قائم وأما هل تكرر غسل الأعضاء ثلاثاً عند وضوءه الفصل فلهذا كذا في حديث عائشة ومعونة قال القاضي عياض أنه لم يأت في شيء من الروايات ذلك قال المصنف بل قد ورد ذلك في رواية صحيحة عن عائشة وفي قول معمونة أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر غسل الرجلين ولم يرد في روايات عائشة قبل بحتمل أنه أعاد غسل رجله بعد أن غسلها أولاً والوضوء لتطهر قوله بالوضوء للصلاة فإنه ظاهر في دخول الرجلين في ذلك فنهى من اختار غسلها أولاً ومنهم من اختار تأخير ذلك وقد أخذ منه جواز فريقي أعضاء الوضوء وفي رد المحتار دليل على عدم شربة التنشيف للأعضاء وفيه أقوال الأشهر أنه يستحب تركه وفيه دلالة على أن نقض البدن ماء الوضوء لا يأم به وقد عارضه حديث لا تنقضوا أيديكم فأنها مرواه الشيطان إلا أنه حديث ضعيف لا يقيم حديث الباب (وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله إنني امرأة أشد شرباً مني أفأتقضه لمسح الجنابة وفي رواية والخبيصة قال لا نعم يا كفيك إن تحشي على رأسك ثلاث حشيات رواه مسلم) لكن لفظه أشد شرباً مني يدل شعروا كانه رواء المستحب المعنى وضرب يفتح الضاد وسكون الفاء وهو المشهور وقال ابن العربي صوابه فتح الفاء وهو الشئ المضمهر وقال ابن بري هو له ضم الضاد والقامع ضعية كسفن جمع سفينة والحديث دليل على أنه لا يجب نقض الشعر على المرأة في غسلها من جنابة أو حيض وأنه لا يشترط وصول الماء إلى أصوله وهي مسئلة خلاف فيها حديث واضح فإنه أخرج المارقي في الأفراد والطرائق والخطيب في التلخيص والشمس المقيس من حديث أنس مرفوعاً إذا اغتسلت المرأة من خضها انقصت شعرها فتضا وغسلت تحتها وشانها وإن اغتسلت من جنابة صب الماء على رأسها صبوا عصره فهذا الحديث يمنع إخراج الشياطة وهو يشترط العجمة فيما يخرج به ثم انظر بالعمل به ويجوز أن يدعى الذنب لأنه كرا الخطم والاشنان إذا قاتل وجوهه فما هو قرة شدة على الذنب وحديث أم سلمة مجمل على الإيجاب كما قال النخعي يكتفي فإذا زادت نقض الشعر كان شياً يدل على عدم وجوب النقض ما أخرجه مسلم وأحمد أنه بلغ أن عائشة ابن عمرو كان يأمر النساء إذا اغتسلن أن يقضن رؤسهن فقالت يا عبد الله ابن عمرو كف هو يأمر النساء أن يقضن شعرهن أفلا يأمرن أن يحلقن رؤسهن لقد كنت أغتسل أنا وأولادنا صلى الله عليه وآله وسلم من الماء واحلقاً إذ يذبح أقرع على رأسي ثلاث أفرعات وإن كان حديثها في غسلها من الجنابة وظاهر ما نقل عن ابن عمر أنه كان يأمر النساء أن يقض الشعر مطلقاً في حيض وجنابة (وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنني لأبلى المسجد أي دخوله والباقية (لخائض ولا حبر ولا دأوداد وصحمة ابن خزيمة) ولا يسمع لقول ابن الرفعة أن في روايته متروكاً لأنه قد رقبه بعض الأئمة وفي الحديث دليل على أنه لا يجوز للعائض والجنب دخول المسجد وهو قول الجمهور وقال داود وغيره يجوز وكأنه يبي على البراءة الأصلية وإن هذا الحديث لا يرفعها وأما عبورهما المسجد فقبل يجوز لقوله تعالى لا تعبدوا ما لا يعبد الله في الجنب ويقاس الحائض عليه والمراد به موضع الصلاة

وأجيبان الآية فمن أجنب في المسجد فإنه يخرج منه للغسل وهو خلاف الظاهر وفيها
 تأويل آخر (وعنها) أي عائشة (قالت كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
 أنا واحد فتصلي أي تاقية) أي في الاعتراف منه (من الجنبانية) بيان لا تغتسل (منق)
 عليه زاد بن جبان وتلقى) أي تاقية أي تاقية وهو دليل على جواز اغتسال الرجل والمرأة من
 ماء واحد في أنا واحد والجواز هو الأصل (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تحت كل شجرة جنبه فأغسلوا الشعر) لأنه إذا كان تحت
 جنبه فغسلوا رأسه فغسل الشعر على الحكيم بان تحت كل شجرة جنبه (وأما
 البشر) وأما أود أود الترمذي وضعفاه لأنه عندهما من رواية الحرث بن زبيبة وهو حديث
 شريك في ذلك وقال الشافعي هذا الحديث ليس بثابت وقال البيهقي أنكره أهل العلم بالحديث
 الجاني وأود أود وغيرهما ولكن في الباب من حديث علي بن مرفوع عن ترك موضع شعرة من
 جنبه لم يغسله ففعل به كذا وكذا في غة عادت رأسي فغن غة عادت رأسي ثلاثا وكان يحزنه وسانده
 صحيح كما قال المصنف ولكن قال ابن كثير في الإرشاد أن حديث علي هذا من رواية عطية بن
 السائب وهو سيء الحفظ قال النووي أنه حديث ضعيف قلت وسبب اختلاف الأئمة في تضعيفه
 وتضعيفه إن عطية بن السائب اختلط في آخر عمره فمن روى عنه قبل اختلاطه فروا به عنه
 صحيح ومن روى عنه بعد اختلاطه فروا به عنه ضعيفه وحديث علي هذا اختلقه أهل رواه
 قبل اختلاطه أو بعده فلذا اختلفوا في تضعيفه وتضعيفه والحق الوقف عن تضعيفه وتضعيفه
 حتى يتبين الحال فيه وقيل الصواب وقفه على علي عليه السلام والحديث دليل على أنه يجب غسل
 جميع البدن في الجنبانية ولا يعني عن شيء منه قبل وهو إجماع الأئمة والاستشاق ففهم
 خلاف قبل بيان لهذا الحديث وقيل لا يجب أن يغتسل عاتقه وميمونه وحديث إجماع ما هذا
 غير صحيح لا يقرم ذلك وأما أنه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ وضوءه للصلاة ففعل لا ينقض على
 الإيجاب إلا أن يقال لا يمان لجمل فإن الغسل مجمل في القرآن منه الفعل (ولاحد عن عائشة
 رضي الله عنها نحوه وفيه راوي مجهول) لم يذكر المصنف في التلخيص ولا عين من فيه وإذا كان
 فيه مجهول فلا تقوم به حجة

باب التيمم

هو في اللغة القصد وفي الشرع القصد إلى الصعد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة
 ونحوها قالوا لم يدم الماء عزية وللعذر رخصة (عن جابر رضي الله عنه) هو إذا أطلق جابر بن
 عبدالله (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) متحدثا بنعمة الله ومشتتلا بحكام شرعته
 (أعطيت) حذف الفاعل له (خمس) أي خمس خصال أو فضائل أو خصائص والأخير
 مناسبه قوله (لم يعطهن أحد قبل) ومعلوم أنه لا يعطاهن أحد بعده فتكون خصائصه إذا الخاصة
 ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره ومفهوم العذر غير مراد لأنه قد ثبت أنه أعطى أكثر من الخمس
 وقد عدا السموطي في الخصائص فبلغت زيادة على المائتين وهذا الجمال فصله بقوله (نصرت
 بالعب) وهو الخوف (مسيرة مشر) أي بيني وبين العدو ومسافة شهر وأخرج الطبراني
 فقصت بالعب على عدوي مسيرة شهرين وأخرج أيضا تفسير ذلك عن السائب بن يزيد بلفظ شهر

خلفي وشهر أمانى قبل وانما جعل مسافة شهر لانه لم يكن بينه صلى الله عليه وآله وسلم وبين أحد من أعدائه أكثر من هذه المسافة وهي حاصلة له وان كان وحده وفي كونه حاصلة لانه خلاف (وجعلت في الأرض مسجدا) أي موضع سجود فلا يختص به موضع دون غيره وهذا لم تكن لغیره صلى الله عليه وآله وسلم كما صرح به في رواية وكان من قبل انما كانوا يصلون في كل موضع وفي أخرى ولم يكن أحد من الأنبياء صلى الله عليه وآله وسلم يخلع حماره وهو نص انها لم تكن بهذه الخاصة لا أحد من الأنبياء قبله (وطهورا) بفتح الطاء أي مطهرة تستباح بها الصلاة وفيه دليل ان التراب يرفع الحدث كالماء لا شتر كما في الطهورة وقد تنوع ذلك ويقال الذي له من الطهورة استباحة الصلاة كالماء يدل على جواز التيمم بجميع اجزاء الأرض وفي رواية وجعلت في الأرض كلها ولا حتى مسجدا وطهورا وهو من حديث أبي امامة عن جندب وغيره وأما من منع من ذلك فمستدلا بقوله في بعض روايات الصحيح وجعلت ترابها طهورا أخرجه مسلم فلا دليل فيه على اشتراط التراب لما عرفت في الاصول من ان ذكر بعض افراد العالم لا يختص به ثم هو مفهوم لقب لا يعمل به عند المحققين نعم في قوله تعالى في آية التيمم في المائدة من دليل على ان المراد التراب وذلك ان كلمة من التبعيض كما قال الكشاف انه لا يشهد بها أحد من العرب من قول القائل مسحت برأسي من الدهن والتراب الامعنى التبعيض انتهى والتبعيض لا يتحقق الا في المسح من التراب لامن الخجارة ونحوها (فما يجربجل) هو للعموم في قوة كل رجل (أدركته الصلاة فليصل) أي على كل حال وان لم يجد مسجدا ولا ماء أي بالتيمم كما ينهرواية أبي امامة فليجربجل من أمي أدركته الصلاة فليجربجل ما وجد الأرض طهورا ومسجدا وفي لفظ فعدده طهورا ومسجدا وفيه انه لا يجب على فاقدم الما يطلبه (وذكر الحديث) أي ذكر جابر بقصة الحديث ولذا كوفي الاصل اثنتان ولذا كرقصة الجلس فالثالثة قوله وأحلت في الغنائم وفي رواية الغنائم قال الطحطاي كان من تقدم على ضربين منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم تكن لهم غنائم ومنهم من أذن لهم فيه ولكن اذا غنموا شيئا لم يجعل لهم أن يأكلوه وجاءت نوافر حقه وقيل أجزى التصرف فيها بالتفصيل والاصطفا والصرف في الغنائم كما قال تعالى قل الا نزال الله والرسول والابوة قوله وأعطي الشفاعة فقد عد في البدن الغنائم الشفاعات اثنتي عشرة شفاععة واختار ان الكل من حيث هو مختص به وان كان بعض أنواعها يكون لغیره ويحتمل انه صلى الله عليه وآله وسلم أراد بها الشفاعة العظمى في اراحة الناس من الموقف لانها التمدد الكامل وهي التي يظهر شرها لكل من في الموقف الخامسة وكان النبي يبحث في قومه خاصة وبعث الى الناس كافة فعموم الرسالة خاصة به صلى الله عليه وآله وسلم وأما نوح عليه السلام فانه بعث الى قومه خاصة ثم صار بعد اغراق من كذب بمبعوثنا الى أهل الأرض لانه لم يبق الا من كان مؤمنا ولكن ليس العموم في أصل البعثة وقيل غير ذلك قال ابن دقيق العيد يجوز ان تكون شريعة عامة بمعنى بالاشارة الى التوحيد وان كانت خاصة بالنسبة الى قرون الدين ولذلك عم الهلاك وهذا عرفت أنه صلى الله عليه وآله وسلم مختص بكل واحد من هذه الناحية لانه مختص بالجنوع وأما الافراد فقد شاركه فيها غيره كما قيل فانه قول من روى في الحديث فوالله جليلة مينة في الكتب الطويلة وكان ينبغي للمصنف أن يقول بعد قوله وذكر الحديث متفق عليه ثم يعطف عليه قوله وفي حديث حديثه

الحلالة في حديث جابر غير منسوب الى مخرج وان كان قد فهم انه متفق عليه يعطف ﴿وفي
حديث حذيفة عنده مسلم وجعلت ترينها لنا طهورا اذ لم نجد الماء﴾ هذا التقدير آتى معتبر في
الحديث الاول كما بيناه (وعن علي) عليه السلام (عندما جد وجعل التراب في طهورا) هذا
وما قبله دليل من قال انه لا يجزئ الا التراب (وعن علي) عليه السلام (عندما جد وجعل التراب في طهورا) هذا
أفراد العام لا يكون مخصوصا مع انه من العمل عنهم لا نقول لا يقول به جمهور الاثمة من أهل
الاصول ولكن الدليل على تعين التراب ما قدمناه ﴿(وعن عمار) يفتح العين وتشديد الميم هو
أبو القظان عمار (بن ياسر) بالله اسم عمار قديما وعذب في حكمة من الكفارة على الاسلام
وهاجر الى الحبشة ثم الى المدينة وسماه صلى الله عليه وآله وسلم الطيب والمطيب وهو من
المهاجرين الاولين شهيدنا والمجاهد كما هو قتل بصعين مع علي عليه السلام وهو ابن ثلاث
وتسعين سنة وهو الذي قال صلى الله عليه وآله وسلم تقتل أمة الفسقة الباغية﴾ (قال بعضي رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم في حاحه فأجبت) أي صرت حنيا يقال أجنب الرجل صار حنيا
ولا يقال اجنب وان كثرت لسان الفقهاء (فلأجد الماء فتزغ) تشديد الزاء وفي اللفظ ففقت
ومعناه تقبلت في الصعيد (كأن غرابا) ثم أتيت التي صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت ذلك
له فقال إنما يكفك ان تقول (أي تفعل والقول يطلق على الفعل كقولهم قال يده هكذا
(يبدل هكذا) بينه بقوله (ثم ضرب يديه ارضه ضربا واحدة ثم مسح الشمال على اليمين
وظاهر كفيه ووجهه متفق عليه) بين الشيخين (واللفظ مسلم) استعمل عمار القيس فرأى
انما كان التراب تابعا عن الفصل فلا بد من عمومه للبدن فانما صلى الله عليه وآله وسلم
الكففة التي تجزئه وأراد الصفة المشرقة وعقوله انها التي فرضت عليه ودل انه يكفي ضربة
واحدة ويكفي في اليد مسح الكفين وان الآية مجمله ينهض صلى الله عليه وآله وسلم والاقتصار على
الكفين وأما ان الترتيب بين الوجه والكفين غير واجب وان كانت الواو لا تفقد الترتيب الا أنه قد
ورد العطف في رواية في البخاري الوجه على الكفين ثم وفي لفظ لابي داود وضرب بشماله على يمينه
وبمينه على شماله على الكفين ثم مسح وجهه وفي لفظ للاسمعيلي ما هو أوضح من هذا انما يكفك
ان تضرب يديك على الارض ثم تنفضهما ثم تعمس يمينك على شمالك وشمالك على يمينك
ثم تعمس على وجهك ودل ان التيم فرض من أجنب ولم يجد الماء وقد اختلف في كمية الضربات
وقدر التيم في البدن فذهب جماعة من السلفين بعدهم الى انها تسكن في الضربة الواحدة
وذهب الى أنها لا تسكن في الضربة الواحدة جماعة من الصحابة ومن بعدهم وقالوا لا بد من ضربتين
لحديث الآتي قرأوا والذاهبون الى كفاية الضربة جمهور العلماء وأهل الحديث عملا بحديث
عمار فإنه أصح حديث في الباب وحديث الضربتين لا يقي على معارضته قالوا وكل ما عدا
حديث عمار فهو أضعف أو موقوف كما يأتي وأما قدر ذلك في البدن فقال جماعة من العلماء
وأهل الحديث انه يكفي في البدن اثنان وظاهر الكفين لحديث عمار هذا وقدرت عن عمار
روايات بخلاف هذا لكن الأصح ما في الصحيحين وقد كان يفتي به عمار بعد موت النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وقال آخرون انها تجب ضربتان ومسح اليدين مع المرفقين لحديث ابن عمر
الآتي وبأن ان الأصح فيه أنه موقوف فلا يقاوم حديث عمار المرفوع الوارد للتعليم ومن ذلك

اختلفا في الترتيب بين الوجه والميدن وحديث عمار كما عرفت قاضيه لا يجب واليه ذهب من قال انها تنكثي ضربة واحدة قالوا لعنطين الا يتوالوا لاني في ذلك وذهب من قال بالاضربتين الى انه لا بد من الترتيب بتقديم الوجه على الميدن واليحيى على السري وفي حديث عمار دلالة على ان المشروع هو ضرب التراب وقال بعدم ابراء غيره جماعة لحديث عمار هذا وحديث ابن عمر الا في ذكره وقال الشافعي يميز وضع يده في التراب لان في احدي روايتي تيممه صلى الله عليه وآله وسلم من الحداراته وضم يده **﴿** وفي رواية **﴾** أي من حديث عمار (البخاري وضرب بكفه الارض ونفع فيه ما ثم مسح بها وجهه وكفه أي نظاهرهما كاسلف وهو كاللفظ الاول الا أنه خالفه بالترتيب وزيادة التفتيح فاما نفع التراب فهو مندوب وقيل لا ينسب وسلف الكلام في الترتيب وهذا التيمم وادق لقاية التراب للجنب الفقائله وقد قاسوا عليه الحائض والنفساء وخالف فيه ابن عمر وابن مسعود وأما كون التراب يرفع الحدث فسأ في حديث أبي هريرة **﴿** وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين رواه الدارقطني **﴾** وقال في سننه عسبر وايته ووقفه يحيى القطان وهشيم وغيرهما وهو الصواب انتهى ولذا قال المصنف (ويصح الاعتناء بوقفه) على ابن عمر فالاولاه من كلامه ولا جته انمى شرح في ذلك وفي معناه عدة روايات كلها غير صحيحة بل امام موقوفة وأضعفة فالحكمة حديث عمار وبه يثبت البخاري في صحيحه فقال باب التيمم للوجه والكفين قال المصنف في الفتوح أي هو الواجب الجزئي وأي بصيغة الجزم في ذلك مع شهرته الخلاف فيه لقوله ليه فان الاحاديث الواردة في قصة التيمم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار وما عداهما فضعفاً ويختلف في رفعه ووقفه والراجح عدم رفعه فاما حديث أبي جهيم فهو ريب ذكره البدين مجملواً وأما حديث عمار فهو بلفظ الكفين في العيصين ولفظ المرفقين في السنن وفي رواية الى نصف الذراع وفي رواية الى الأباط فاما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيهما مقال وأما رواية الأباط فقال الشافعي وغيره ان كان ذلك وقع بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكل تيمم صحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعده فهو ناسخه وان كان وقع بغير أمره فالخفة فيما أمر به ويؤيد رواية العيصين في الاقتصار على الوجه والكفين أن عماراً كان يفتي بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وراوى الحديث اعرف عالم ادين غيره لاسيما الصحابي المجتهد انتهى **﴿** وعن أبي هريرة **﴾** رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصعيد) هو عند الأكثرين التراب وعن بعض أئمة اللغة انه وجه الارض تراباً كلنا وغيره وان كان صغر الاتراب عليه وتقدم الكلام في ذلك (وضوء المسلم وان لم يجد الماء عشرين) فيه دليل على تسمية التيمم وضوءاً (فاذا وجد أي المسلم) المخلط في التيمم عليه بشرته رواه البراء وصححه ابن القطان ولكن صواب الدارقطني ارساله (قال الدارقطني في كتاب العلل ارساله أصح وفي قوله فاذا وجد الماء دليل على انه اذا وجد الماء وجب عليه اسماسه بشرته وتيمسه بمن قال ان التراب لا يرفع الحدث وان المراد الله به بشرته لم يسلط من جنابة فأنما باقية عليه وانما بأحله التراب الصلاة وغيره فاذا غفر منها عاد عليه حكم الجنابة ولذا قالوا لا بد لكل صلات من تيمم واستدلوا بحديث عمر وقوله صلى الله عليه وآله وسلم صليت بأصحابك

وأنت جنب وقول الصحابة صلى الله عليه وآله وسلم إن عمرا صلى بهم وهو جنب فأقرهم على
تسميته جنباً ومنهم من قال بل التراب حكمه حكم الماء يرفع الجنابة ويصلى به ماشياً وإذا وجد
الماء يجب عليه أن يجسه المستقبل من الصلاة واستدلوا بأنه تعالى جعله بدلاً من الماء فحكمه
حكمه وأنه صلى الله عليه وآله وسلم جعله ظهوراً وحماً وضواً كما سلف قريشاً والحق أن التسميم
يقوم مقام الماء ويرفع الجنابة رفعا موقتا إلى حال وجدان الماء أم أنه قائم مقام الماء فلا تعالى
جعله عوضا عنه ولعله الأصل أنه قائم مقامه في جميع أحكامه فلا يخرج عن ذلك إلا بدليل وأما
أنه إذا وجد الماء اغتسل فتسميته صلى الله عليه وآله وسلم له جنباً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم
فإذا وجد الماء فليستق الله فاطهرا أنه أمر بإسماه الماء السبب تقدم على وجدان الماء إذا مساه
من أسباب وجوب الغسل أو الوضوء معلوم من الكتاب والسنة والتأسيس خير من التاكيد
﴿ولترمذى عن أبي ذر﴾ بذلك صحة مفتوحة فراهجه جنب بن جنابة بضم الجيم وتخصيف
الزوائد وأبو ذر من أعيان الصحابة وزهادهم والمهاجرين وهو أول من حيا النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بتسمية الإسلام وأسلم قدما بحكمة يقال كان خامسا في الإسلام ثم سكن بعد وفاته صلى الله عليه
وآله وسلم الرتبة إلى أن مات بها سنة ٣٢ في خلافة عثمان وصلى عليه ابن مسعود و يقال أنه
مات بعد بعثته أيام (نحوه) أي نحو حديث أبي هريرة بلفظه قال أبو ذر أجتوب المدينة
فأمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بابل فكتفت فيها فأنبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم فقلت هلك أبو ذر فقال ما حاله قلت كنت أعرض للبتانة وليس قري بها قال الصعدا ظهور
لن يبعد الماء ولو عشرين (ومعجمه) أي حديث أبي هريرة (الترمذي) والحاكم أيضا قال
المصنف في الفقه أنه سمعه ابن حبان والدارقطني ﴿وعن أبي سعيد الخدري﴾ رضي الله عنه
قال خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة (أي وقتها) وليس معهما ماء فتمسحا بعدا طبيبا
هو الطاهر الحلال وقد قبله الله الصعيدي في الآيتين في القرآن فأطلقه في حديث أبي هريرة
مقبدا بالآيتين والأحاديث (فصل في وجوب الماء في الوقت) أي وقت الصلاة التي صليها (فأعاد
أحدهما الصلاة والوضوء) سمعا لحاجة تغليب الألف يمكن قد وضعا أو سجي التيم وضوا كما تقدم
تسميته به (ولم يعد الآخر ثم أنبا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر له ذلك فقال للذي لم يعد
أصبت السنة) أي الطريقة الشرعية (وأجزأتك صلاتك) لأنهم وقعت في وقتها والماء مفقود
فأوجب التراب (وقال للآخر) أي للذي أعادها (لأنك لا جرمين) أجز الصلاة بالتراب
وأجز الصلاة بالماء (رواه أبو داود والنسائي) وفي مختصر السنن للمندري أنه أخرجه النسائي
مسندا ورواه مسندا وقال أبو داود أنه مرسل عن عطاء بن يسار لكن قال المصنف هذا رواه
رواه ابن السكن في صحيحه وله شاهد من حديث ابن عباس رواه أحمد في مسنده أنه صلى الله
عليه وآله وسلم قال لم تيمم فقل له إن الماء قريب منك قال قلعي لا أبغاه والحديث دليل على جواز
الاجتماع في عصره صلى الله عليه وآله وسلم وعلى أنه لا يجب الطلب والتلوم له أي الانتظار ودل
على أنه لا يجب الإعادة على من صلى بالتراب ثم وجد الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة
وقبل أن يعيد الواجد في الوقت لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فإذا وجد الماء فليستق الله وليسمه
بشره وهذا أقود وجد الماء وأوجب بانه مطلق في وجدان الماء بعد الوقت وقبل خروجه وحال

الصلاة بعدها وحديث أبي سعيد هذا فمن لم يجد الماء في الوقت حال صلاته فهو ومقد فعل
 عليه المطلق فيكون معناه فإذا وجدت الماء قبل الصلاة في الوقت فامسه بشرتك أي إذا وجدته
 وطيل جنباً متقلبة فيصديه كما تقدمناه واستدل القائل بالأعادة في الوقت بقوله تعالى إذا قمتم إلى
 الصلاة فاغسلوا أو الخطأ بمتوهم مع بقاء الوقت واجب به بعد فعل الصلاة لم يبق الخطأ توجه
 إلى فاعلهما وكفى وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم وأبى أنك صلاتك للذي لم يجد الماء إلا بعبارة
 عن كون الفعل مسقطاً لوجوب إعادة العبادة والحق أنه قد جازأه (وعن ابن عباس رضي
الله عنهما في قوله عز وجل وإن كنتم مرضى أو على سفر قال إذا كانت حال رجل الجراحة في حبل
الله أي الجهاد والقروح) جمع قرح وهي البثور التي تخرج في الأبدان كطليدي ويحموه
(فيجنب) نصيبه الجنبانة (فيضاف) يظن (أن يموت) أن اغتسل ثم رماه الله أرقطى موقوفاً
على ابن عباس (ورفعه) إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (البرار) وصحبه ابن خزيمة
والخاتم) وقال أبو زرعة وأبو سالم أخطأه على بن عاصم وقال الزائر لا نعلم رفعه من عظام
الثقات الأبرار وقد قال ابن معين أسمع من عطاء بعد الاختلاط وحديث فلا يتم رفعه ما حدث
فيه دليل على شرعية التيمم في حق الجنب إن خاف الموت فإن لم يحق الاضطرار الآية وهي قوله
وإن كنتم مرضى أو على إباحة المرض التيمم سواء خاف نطقاً أو دونه والتنصيص في كلام ابن
عباس على الجراحة والقروح إنما هو مجرد مثال لا الأقل مرض كذلك ويحتمل أن ابن عباس
يخص هذين من بين الأمراض وكذلك كونها في سبيل إتيان المثال والأقل كانت الجراحة من
سقطه فالحكم واحد إذا كان مثلاً فلا يخفى جواز التيمم خشية الضرر الآن قوله أن يموت بدل
أنه لا يجوز التيمم بالخشية الموت وهو قول أحدوا أحد قولي الشافعي وأما مالك وأحد قولي الشافعي
والحنفية فجازوا التيمم خشية الضرر فالإطلاق الآية وذهب داود إلى إباحته للمرض وإن لم
يخش ضرراً وهو ظاهر الآية (وعن علي) عليه السلام (قال أنكرت إحدى منى)
تشديد الباء ثنية زنده وهو موصل طرف الذراع في الكف (ف سألت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم) أي عن الواجب من الوضوء في ذلك فأمرني أن أمسح على الجبار) هي ما يجبره العظم
المكسور ويقلب عليه (رواه ابن ماجه بسند واحد) بكسر الجيم وتشديد الدال هو منصوب على
المصدر أي أجد ضعفه جداً والجد التحقيق كأي القاموس فالمراد حق ضعفه تحقيقاً والحديث
أنكره يحيى بن معين وأحد وغيرهما قالوا ونكلاً ممن رواية عمرو بن خالد الواسطي وهو كذاب
ورواه الأرقطى والبيهقي من طريقين أو هي منه قال النووي اتفق الحفاظ على ضعف هذا
الحديث وقال الشافعي لو عرفت أسناداً لمصلحة لقلت به وهذا مما استخبر الله وفي معناه
أحاديث أخر قال البيهقي أنه لا يصح نهائي إلا أن الحديث لا يثق به وهو قوله (وعن
جابر رضي الله عنه في الرجل الذي شجع) بضم الشين من شجعه يشجبه بكسر الشين وضما كسره
كأي القاموس (فاغتسل فأتى بها) كان يكفيه ما نيمه ويعصب على جرحه خرقه ثم يمسح عليها
ويغسل ساير جسده) قال في القاموس السائر الباقي للجميع كما وهم جماعات (رواه أبو داود
بسند فيه ضعف) لاه تفريده إلى بر بن خنق بضم الخاء المعجمة قال الدارقطني ليس يقوى

قلت قال الذهبي انه صدوق (وفيه اختلاف على روايته) وهو عطاء فانه رواه عن ابن بربن
 خربق عن جابر ورواه الاوزاعي بلا غعن عطاء عن ابن عباس فالأختلاف وقع في رواية عطاء
 هل عن جابر أو عن ابن عباس وفي إحدى الروايتين ما ليس في الأخرى وهذا الحديث وحديث علي
 الأول قدته اضداعا وجوب المسح على الجائر بالماء وفيه خلاف بين العلماء فهم من قال يمسح
 ليهذين الحديثين وإن كان فيه ما ضعف فقد تعاضدا ولانه عضو تغدرغ له الماء مضم ما فوقه كشمع
 الرأس وقياسا على المسح على الخنسين وعلى العمامة وهذا القياس بقوى النص قلت من قال
 بالمسح قوى عنده المسح على الجائر وهو الظاهر ثم في حديث جابر دليل على انه يجمع بين التيمم
 والمسح والقيل والقيل وهو مشكل حيث جمع بين التيمم والغسل قيل فيجعل على ان أعضائهم كانت
 جرحية فتعذر ما ساء بالماء فعدل إلى التيمم ثم أقاض المله على بقية جسده واما الشبهة فقد
 كانت في الرأس والواجب فيه الغسل لكن تعذر لاجل الشبهة فكان الواجب عليه عصا
 والمسح عليها الا انه قد قال المصنف في التلخيص انه يقع في رواية عطاء عن ابن عباس ذكر التيمم
 فثبت ان ابن بربن خربق قد ربه به على ذلك ابن القطان ثم قال ولم يقع في رواية عطاء من المسح
 على الجيرة فهو من أفراد الزيادة ايضا انتهى ثم في سياق المصنف الحديث جابر ما يدل على أن قوله انما
 كان يكفيه غير مرفوع وانما الاختصار للمصنف آتية العبارة الدالة على عدم رفعه وهو حديث
 فيه قصة ولقطه اعتمد أي داود عن جابر قال خر ساقا في سفر فأصاب رجلا مناخجر فشهجه في رأسه
 ثم احتم فسال اصحابه هل تجدون لي رخصة في التيمم فقالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء
 فأخذت فمغت فلما قمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بذلك فقال قتالوه قتله الله
 ألا سألوا انما يعلموا فافهمنا انما السؤل انما كان يكتبه الخ (وعن ابن عباس رضي
 الله عنهما قال من السنة) أي سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمراد بطريقه وشرعه (أن
 لا يصلي الرجل) والمرأة أيضا بالتيمم (الاصلاة واحدة ثم تيمم للصلاة الأخرى رواه الدارقطني
 بإسناد ضعيف) لان من رواية الحسن بن عماره وهو ضعيف (جدا) نصب على المصدر كما
 عرفت وفي الباب عن علي وابن عمر وحديثان ضعيفان وإن قيل ان ابن عباس في موضع موقوف
 فلا تقوم بالمسح بحجة والاصل انه تعالى جعل التراب قائما لمقام الماء وقد علم انه لا يجب الوضوء
 بالماء الا من الحسنة فالتيمم مثله والى هذا ذهب جماعة من أئمة الحديث وغيرهم وهو الاقوم
 دليلا

﴿باب الحيض﴾

هو مصدر حاضت المرأة تحيض حيضا ومحيضاً فهي حائض ولما كانت له احكام شرعية من افعال
 وتروك عقدها باساق ما ورد فيه من احكامه ﴿عن عائشة﴾ رضي الله عنها (أن فاطمة بنت أبي
 حبيش) تقدم ضبطه في أول باب النواقض (كانت تستحاض) تقدم ان الاستحاضه جريان
 الدم من فرج المرأة في غير آوانه وتقدم فيها أن فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالت
 اتى امرأته أستحاض فلا أطهر فأدع الصلاة (فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان دم
 الحيض دم أسود يعرف) بضم حرف المضارعة وكسر الراء أي له عرف وورائحة وقيل فيفتح الراء

أي يعرفه النساء (فإذا كان ذلك) بكسر الكاف (فأمسك عن الصلاة فإذا كان الأسحر)
 أي الذي ليس بتلك الصفة (فتوضئ وصلي) وفي قوله دم أسود دلالة على اعتبار التيميم بهذه
 الصفة وقد ذهب إلى ذلك الشافعي في حق المتدأة (رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان
 والحاكم) وقال صحيح على شرط مسلم (واستكروا أو حاتم) لأنه من حديث علي بن ثابت عن
 أبيه عن جده وحده لا يعرف وقد ضعف الحديث أبو داود وقال ابن حزم حديث صحيح وقال
 ابن الصلاح حديث صحيح به وقال ابن دقيق العيد في الإمام بعد أن عزاه إلى رواية النسائي رجاله
 رجال مسلم وهذا الحديث في نفسه رداً لمستحاضة إلى صفة الدم بأنه إذا كان بتلك الصفة فهو حاض ولا
 فهو استحاضة وقد قال به الشافعي في حق المتدأة وتقدم في التواضع أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 قال لها انما ذلك عرق فإذا أقبلت حضت فدمي الصلاة وإذا أدبرت فاعسلي عنك الدم ولا شافيه
 هذا الحديث فإنه يكون قوله ان دم الحيض أسود يعرف بالوقت أقبال الحضة وأدبرها
 فالمستحاضة إذا منرت أيام حضاها فاما بصفة الدم أو بآثاره في وقت عادت بها أن كانت معتادة وعملت
 عاداتها فاطمعة هذه يحتمل أنها كانت معتادة فيكون قوله فإذا أقبلت حضت أي بالعادة وأغير
 معتادة فإدخال أقبال حضاها بآثاره ولا مانع من اجتماع المرفقين في حقها وحق غيرها هذا
 وللمستحاضة أحكام منها جواز وطئها في حال جريان الدم أي دم الاستحاضة عند جوارها العلماء
 لأنها كالطاهر في الصلاة والصوم وغيرهما فكذلك في الجماع ولأنه لا يحرم إلا عن دليل أو
 بقصر جوارها قال ابن عباس المستحاضة بآثارها زوجها إذا ضلت الصلاة أعظم يريد إذا جازت
 لها الصلاة قودمها جاز وهي أعظم ما يشترط لها الطهارة جاز جاعها ومنها أنها تؤمر بالاحتياط
 في طهارة الحلت والتبس فتغسل فرجها قبل الوضوء والتيميم قبل وتحشف فرجها بخرقة أو قطعة
 دهن أو اللصاة وتقبل لها فإذا لم تدفع الدم بذلك شئت مع ذلك على فرجها وتلبست واستغثرت بما
 هو معروف في الكتب المطولة وليس بواجب عليها وانما هو الأولى بتقليل اللصاة بحسب
 القدرة ثم نواها بعد ذلك ومنها أنه ليس لها الوضوء قبل دخول وقت الصلاة عند الجمهور وإذا
 طهرت بضرورية فليس لها تقديمها قبل وقت الحباطة (وفي حديث أسامة بن جبر) يضم
 المهلة وفتح الميم وسكون الاء هي امرأته جعفر بن أي طالب هاجرت معه إلى الحبشة وولدت له
 هنالك ولاداً منهم عبداً الله ثم لما قتل جعفر تزوجها أبو بكر الصديق فولدت له حمداً فلما مات أبو
 بكر تزوجت على بن أي طالب فولدت له يحيى (عند أبي داود وليس) هو عطف على
 ما قبله في الحديث لأن المصنف انما ساق شرط حديث أسامة لكن لفظ أي داود عنها هكذا ساقها
 الله هذا من الشيطان لتعلم إلى آخره بدون ولو هي نسخة في بلوغ المرام (في حركن) بكسر
 الميم الإجابة التي تغسل فيها الثياب (فإذا رأيت صفرة فوق الماء) التي تقع دفيء فيصب عليها
 الماء فأنما تظهر الصفرة فوق الماء (فتغسل للظهور والعصر علاً واحداً وتغسل للمغرب
 والعشاء علاً واحداً وتغسل للغير علاً وتوضئ فيميناين ذلك) هذا الحديث وحديث
 حجة الآتي فيه الأهرم بالاعتسالة في اليوم واللة ثلاث مرات وقد بين في حديث حجة المراد
 إذا أخرت الظهور والمغرب ومقهومها أنها إذا وقت اعتسلت لكل فرضة وإلى هذا ذهب
 جماعة من الصحابة والتابعين قالوا لا يجب عليها الاعتسالة لكل صلاة وذهب الجمهور أنه

لا يجب عليها ذلك وقالوا راية الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرها بالفضل لكل صلاة ضعيفة
وبين البيهقي ضعفها وقيل بل هو حديث منسوخ بحديث فاطمة بنت أبي حبيش أنها توارثت
لكل صلاة قلت الآن التمسح يحتاج إلى معرفة المتأخر ثم أنه قال المنذري أن حديث أسماء بنت
عيسى حسن فالجزم بين حديثها وحديث فاطمة بنت أبي حبيش أن يقال إن الفضل مندوب
بغير سنة عدم أمر فاطمة به واقتضاه على أمرها بالوضوء فالوضوء هو الواجب وقد جرح الشافعي
إلى هذا (وعن جنة) يفتح الحاء وسكون الميم (بفتح الجيم) يفتح الجيم وسكون الحاء فشين
مجهة هي أخذت بنبأ المؤمنين وأمرأة طلحة بن عبيد الله (قالت كنت استخاص حصنة
كثيرة شديدة) في سنن أبي داود بيان كثرتها قالت إنما أتيت بها (فأثبت النبي صلى الله عليه
وآله وسلم استفسه فقال إنما هي ركضة من الشيطان) معناه إن الشيطان قدر وجد سبيل إلى
التلبس عليها في أمر دينها أو طهرها أو صلاتها حتى أنساها عاداتها وصارت في التقدير كأنها ركضة
منه ولا ينافي ما تقدم من أنه عرق يقال له العادل لأنه يحمل على أن الشيطان ركضة حتى اقتصر
والأظهر أن ركضة منه حقيقة إذ لا مانع من جعلها عليه (قصص ستة أيام أو سبعة أيام ثم
اعتسلى فإذا استقيمت فصلتي أربعة وعشرين) إن كانت أيام الحيض ستا (أو ثلاثة
وعشرين) إن كانت سبعا (ومروى ومروى) أي ما شئت من فريضة وتطوع (فإن ذلك يجزئك
وكذلك فافعلي) فيما يستقبل من الشهر ولقد أتى داود فافعلي كل شهر (كما تحيض النساء)
في سنن أبي داود زيادة كما يطهرن ميقات حوضن وطهرن فيه الرداء غالب أحوال النساء
(فانقوت) أي قدرت (على أن تؤخرى الظهر وتجيلى العصر) هذا لفظ أبي داود يريد أن
تؤخر الظهر أي تخلفي بها في آخر وقتها قبل غروب وجه العصر أي فتأخري بها في أول وقتها فتكون
قد أتيت بكل صلاة في وقتها ووجعت بينهما جماعوريا (ثم تقسلي حتى تطهرن) هذا اللفظ ليس
في سنن أبي داود بل لفظه هكذا فتقسلين فتصعين بين الصلاتين الظهر والعصر أي جماعوريا كما
عرفت (وتصلين الظهر والعصر جميعا) هذا غير لفظ أبي داود كما عرفت (ثم تؤخرين المغرب
والعشاء) لفظ أبي داود وتؤخرين المغرب وتجيلى العشاء وما كان يحسن من المصنف حذف
ذلك كما عرفت (ثم تقسلي وتجميعين بين الصلاتين فافعلي وتقتسلين مع الصبح وتصلين قال) أي
النبي (صلى الله عليه وآله وسلم وهو أحب الأحرار إلى) ظاهره أنهم كلامه صلى الله عليه وآله
وسلم لأنه قال أبو داود ودواء عمرو بن ثابت عن ابن عقيل فقال فقالت جنة هذا أحب الأحرار إلى
لم يجعلهم قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (رواه النسائي وصححه الترمذي وحسنه
بخاري) قال المنذري في مختصر السنن قال الخطابي قد تكرر لبعض العلماء القول بهذا الحديث
لأن ابن عقيل راويه ليس بذلك وقال البيهقي تفرد به عبد الله بن محمد بن عقيل وهو محتلف في
الاحتجاج به هذا آخر كلامه وقد أخرجه الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي هذا حديث حسن
صحيح وقال أيضا وسألت محمد بن يحيى عن أبي حنيفة فقال هو حديث حسن وقال أحمد
هو حديث حسن صحيح انتهى فعرفت أن القول بأنه حديث غير صحيح غير صحيح بل قد جمعه الأئمة
وقد عرفت لما سقنا من لفظ رواه أبي داود أن المصنف نقل غير لفظ أبي داود من ألقاها أحدنا خمسة
ولكن لابد من تقييد ما أطلقته الروايات بقوله وتجيلى العشاء كما قال وتجيلى العصر لأنها ردها

صلى الله عليه وآله وسلم الى ذلك الملاحظة الاتيان بكل صلاة في وقتها هتفي آخر وقتها وهذه في أول
 وقتها وقوله في الحديث ستة أيام أو سبعة ليست كلها وشككن الراوي ولا لاخصير بل للاعلام بان
 للثناء أحد العددين فحين من تحيض ستاومهن من تحيض سبعة ترجع الى من هي في منها وأقرب
 الى حرجها ثم قوله فان قويت يشعربانه ليس بواجب عليها وانما هو مندوب لها والا فان الواجب انما
 هو الوضوء بكل صلاة بعد الاغتسال عن الحيض عرور الستة والسبعة الايام وهو الامر الاول
 الذي أرشد هاصلى الله عليه وآله وسلم اليه فان في صدر الحديث أمر لا يامر من أهم ما فعلت أجزأ
 عنك من الآخر وان قويت علم ما كانت أعلم ثم ذكر لها الامر الاول انما تحيض ستا وسبعاً ثم
 تغتسل وتصلى كما ذكره للصف وقد علم انها رخصاً لكل صلاة لان استمرار الدم ناقض فليز كره في
 هذه الرواية وقد ذكره في غيرها ثم ذكر الامر الثاني من جمع الصلاتين والاعتزال كما عرفت وفي
 الحديث دليل على انه لا يباح جمع الصلاتين في وقت أحدهما للعدا فلا يجمع لعدا كانت
 المستحاضة أولى من يباح لها ذلك ولم يباح لها ذلك بل أمرها بالتوقيت كما عرفت الا للعدا للفرقا
 قوله السيد في رسالة البواقيت في المواقيت تقرراً شافياً **في** وعن عائشة رضي الله عنها بان
 أم حبيبة **بفتح الحاء المهملة** (بفتح الجيم) قيل الا صرح ان اسمها حبيبة وكنيتها أم حبيب فغيرها
 هي أخت حجة التي تقدم حديثها (شكت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يقل فقال
 أمي قد رما كانت تحبسك حبسك) اي قبل استمرار حريان الدم (ثم اغتسلي) اي غسل الخروج
 من الحيض (فكانت تغتسل لكل صلاة) من غير أمر منه صلى الله عليه وآله وسلم لها بذلك (رواه
 مسلم وفي رواية البخاري ونوشى لكل صلاة وهي) اي هذه الرواية (لاي داود وغيره من وجه آخر)
 أم حبيبة كانت تحت عبد الرحمن بن عوف وبنات جشم ثلاث زينب أم المؤمنين وحجة وأم حبيبة
 قيل انهن كن مستحاضات كلهن وقد ذكر البخاري ما يدل على ان بعض أمهات المؤمنين كانت
 مستحاضة فان صرح ان الثلاث مستحاضات فهي زينب وقد عد العلماء المستحاضات في عصره صلى
 الله عليه وآله وسلم فلقن عشر نسوة فحدثت دليل على ارجاع المستحاضة الى أحد المعارف
 وهي أيام عاداتها وعرفت ان المعارف اما العادة التي كانت لها قبل الاستحاضة أو معة الدم بكونه
 أسود يعرف والعادة التي للانس من الستة الايام أو السبعة أو اقبال الحيضة واديارها كل هذه قد
 تقدمت في أحاديث المستحاضة فبأيهما وقع معرفة الحيض والمراد حصول الظن لا اليقين علمت به
 سواء كانت ذات عادة أو لا كما يفيد إطلاق الأحاديث بل ليس المراد الا ما يحصل لها ظن الله حيض
 وان تعددت الامارات كان أقوى في حقها ثم حصل ظن زوال الحيض وجب عليها الغسل ثم
 نوضاً لكل صلاة وتجمع جعاصور يبالغ في غسل وهل لها ان تجمع الجميع الصوري بالوضوء هو المرد
 به التصر في حقها الا انه معلوم جواز لكل أحد من غيره وأما هل لها ان تصلى الاوقات بوضوء
 الفريضة فهذا سكوت عنه أيضاً والعلماء يختلفون في ذلك كله فعند الشافعي انما لا تصلى
 بطهارة واحدة أكثر من فريضة واحدة وما شامت من التوافل وحكي عن عروة بن الزبير وسفيان
 وأحمد وأبي ثور وقد تقدم في رواية البخاري ونوشى لكل صلاة والله أعلم **في** (وعن أم عطية) اسمها
 فسمية بضم النون وفتح السين بنت كعب وقيل بنت الحارث الانصارية بابعت رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم وكانت من كبار العجائبات وكانت تفرز مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

تعرض المرضي وتداوى الجرحى رضى الله عنها (قالت كالأند الكدرة) أى ما هو يلون الماء
 الكدرة الوح (والصفة) هو الماء الذى تراه المرأة كالصديد تعالوه صفر (بعد الطهر) أى بعد
 رؤية القصة البيضاء والخفوف (شأ) أى لا نعهدها (رواه البخاري وأبو داود واللفظ له)
 وقوله كأذا اختلف العلماء فيه فقل له حكم الله فىه صلى الله عليه وآله وسلم لأن المراد كآلى
 زمانه صلى الله عليه وآله وسلم مع علمه فكيف يكون تقرير أمته وهذا رأى البخاري وغيره من علماء
 الحديث فكيف يكون وهو دليل على أنه لا حكم لها ليس يمد غلط أسود يعرف فلا يبعد حبسا بعد
 أن ترى القصة بفتح القاف وتشديد الصاد قبل أنه شئ كلفظ الأبيص يخرج بعد انقطاع الدم أو
 بعد الخفوف وهو أن يخرج ما يحشى به الرحم جافا فإذا انقطع الدم عنها وقت عادت بها عادت
 نفسها لمعاملة الطاهر وإن لم تر القصة ومفهوم قولها بعد الطهر أى بأحد الأمرين أن قبله تعد
 الكدرة والصفر شأ أى حبسا وفيه خلاف بين العلماء معروف في الشروع (وعن أنس رضى الله
 عنه أن اليهود كانوا إذا حاضت للمرأة لم يربوا كلوها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اصنعوا كل
 شئ إلا السكاح ورواه مسلم) الحديث قدين المراد من قوله تعالى قل هو أنى فاعترفوا التسامح
 الخض ولا تقر بوهن أن المأمور به الاعتزال والمنهى عنهم القربان هو السكاح أى اعتزلوا
 نسكاحهم ولا تقر بوهن له وما عدا ذلك من المؤاكلة والمجانسة والمضاجعة وغير ذلك جائز وقد
 كان اليهود لا يسألون الحائض في بيت واحد ولا يجامعونها ولا يربوا كلونها كما صرح به رواية
 مسلم وأما الاستمتاع بمن فقدت أحبه صلى الله عليه وآله وسلم كما يشهد الحديث الآخر (وعن
 عائشة رضى الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرني فأتز فيبأس ثم يأتني
 سائض متفق عليه) أى يلصق بشرة بشرتي فيمادون الأزار وليس يصح بانه يستمتع منها إنما
 فيه الصاق البشرة بالبشرة والاستمتاع فيما بين الركبة والسرقة في غير الفرج أجاز به البعض وبختمه
 اصنعوا كل شئ إلا السكاح ومنهوم هذا الحديث هو الأول بالدليل فالأول جامع وهى حائض فانه
 ياتم إجماعا ولا يجب عليه شئ وقبل يجب عليه الصدقة لما يشهد الحديث الآخر (وعن ابن عباس
 رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الذي يأتي امرأته وهى حائض قال تصدق
 بدينار أو نصف دينار ورواه النسابة وصححه الحاكم وابن القطان وروى غيره ما وقفه) على ابن عباس
 الحديث فيه روايات هذه أحدها وهى التي خرج لرجاله في الصحيح وروايتهم ذلك مضطربة
 قال الشافعي لو كان هذا الحديث نائلا لاختذناه قال المصنف الاضطراب في إسناد هذا الحديث
 ومثله كثير جدا وقد ذهب إلى إيجاب الكفارة الحسن وسعيد لكن لا يعتد بقصة فاساعلى من
 جامع في رمضان وقال غيره ما يل تصدق بدينار أو نصف دينار قال الخطابي قال أكثر أهل العلم
 لا شئ عليه وزعموا أن هذا أمر سهل أو موقوف وقال ابن عبد البر حجة من في وجوب اضطراب هذا
 الحديث وإن الذمة على البراءة ولا يجب أن ينبت فيها شئ لمسكين ولا غيره إلا بدليل لا مدفع فيه ولا
 مطعن عليه وذلك معدوم في هذه المسئلة قلنا ما من صرح به ابن القطان فانه أعمى المتطرف
 تصحيحه وأجاب عن طرق الطعن فيه وأقر ابن دقيق العيد قواه في كتابه الامام فلا عذر له عن
 العمل به وأما من لم يصح عنه كالشافعي وابن عبد البر فالأصل براءة الذمة فلا تقوم به الحجة على
 رفعها (وعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس

إذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم متفق عليه في حديث) غلظه فذلك من نقصان دينها ورواه مسلم
من حديث ابن عمر بلغتكك الليالي ما تسلي وتقطر في شهر رمضان فهذا نقصان دينها وهو
أخبار يفيد تقريرها على ترك الصوم والصلاة أو كونها لا يجبان عليها وهو إجماع في أنها
لا يجبان حال الحيض ويجب قضاء الصوم لانه أخرى وأما كونها لا تدخل المسجد فحديث
لا أحل المسجد الحائض ولا جنب وتقدم وأما أنها لا تقرأ القرآن فحديث ابن عمر مرفوعاً لا تقرأ
الحائض ولا جنب شيأ من القرآن وإن كان فيه مقال وكذلك لا تمس المصحف لحديث عمرو بن
حزم تقدم وتقدمت شواهد والاحاديث لا تقصر عن الكراهة لكل ما ذكر وإن لم تبلغ درجة
التحريم إلا تخالو عن مقال في طرقها ولا ألقاها غيرها صريحاً في التحريم (وعن عائشة رضي
الله عنها قالت لم يجزنا) أي عام حجة الوداع وكانت قد أحرمت معه صلى الله عليه وآله وسلم
(سرف) بفتح السين وكسر الراء فتأمل محل منع عن الصرف للعلية والتأنيب وهو محل بين مكة
والمدينة (حضت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفعلى ما يهول الخاضع غير أن لا تطوف بالبيت
حتى تطهرى متفق عليه في حديث طويل) فيه صفة حجه صلى الله عليه وآله وسلم فيه دليل على أن
الحائض يصح منها جميع أفعال الحج غير الطواف بالبيت وهو مجمع عليه واختلف في علته فقيل
أن من شرط الطواف الطهارة وقيل لكونها ممنوعة من المسجد أو ماركتها الطواف فقد علم أنها
لا يصح منها إلا هاتين شيأين على الطواف والطهارة (وعن معاذ رضي الله عنه) بضم الميم وهو
ابن جبل الأنصاري الخزرجي أحد من شهد العقبة من الأنصار شهيداً وغيره هاتين المشاهد
وبعنه صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن فاضى ومعلماً وجعل البه قبض الصدقات من العمال
باليمن وكان من أجداد العصاة وعلم أنهم استعمله عمر على الشام بعد أن عيده فأتى طاعون
عمر في سنة ١٨ وقيل سنة ١٧ وله ثمان وثلاثون سنة (أنسأل رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض قال ما فوق الأزار واء أبو داود وضعفه) وقال
ليس بالقوى والحديث دليل على تحریم مباشرة محل الأزار وهو ما بين السرة والركبة والحديث
قنارضة حديثاً ممنوعاً كل شيء إلا التكاثر تقدم وهو أصح من هذا فهو أرجم منه ولو وضعه
المصنف إليه لكان أولى وتقيم الكلام فيه وفي حديث عائشة كان يأمر في فائز (وعن أم سلمة
رضي الله عنها) كانت النساء تقعد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد نقاشها
أربعين يوماً واما الخمسة إلا النساء واللفظ لأبي داود وفي لفظه لم يأمرها النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بقضاء صلاة النفاس وحجمه الحاكم) وضعفه جماعة لكن قال النووي قول جماعة من
صنفى الفقهاء أن هذا الحديث ضعيف مردود عليهم وشاهد عندنا ما جهم من حديث أنس أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقت للنساء أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك ولما كن
حديث عثمان بن أبي العاص وقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للنساء في نفاسهن أربعين
يوماً فذه الحاديث بعضها بعضاً ونزل على أن البه الحائض عقيب الولادة حكمه يمتد
أربعين يوماً تقعد فيه المرأة عن الصلاة وعن الصوم وإن لم يصرح به الحديث فقد أنبئ من غيره
وأما حديث أنس أنها أذارت الطهر قبل ذلك طهرت وإنه لا حد لاقله

هي لغة الدعاء سميت هذه العبادة الشرع بماسم الدعاء لاشتغالها عليه

* (باب المواقيت) *

جمع مقيات والمراد منه الوقت الذي عبده الله لاداء هذه العبادة وهو المقدار المحدود للفعل من الزمان (عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وقت الظهر اذا زالت الشمس) أي مالت الى جهة الغرب وهي الدلوك الذي اراده تعالى بقوله أقم الصلاة لدلوك الشمس (وكان ظل الرجل كطوله) أي ويستمر وقت حتى يبرئ كل شيء مثله فهذا تعريف أول وقت الظهر وآخره فقوله وكان عطف على زالت كما قدرنا أي ويستمر وقت الظهر الى صيرورة ظل الرجل مثله (مالم يحضر وقت العصر) وحضره مصر ظل كل شيء مثله كما يفهم مفهوم هذا وصريح غيره (ووقت العصر يستمر مالم تنصرف الشمس) وقد عين آخره في غيره بمصر ظل النبي ﷺ (ووقت صلاة المغرب) من عند سقوط قرص الشمس ويستمر الى (مالم يغيب الشفق) الآخر وتفسيره بالحرارة سيأتي نصاً (ووقت صلاة العشاء) من غيبوبة الشفق ويستمر الى نصف الليل الاوسط (المراد به الاول) (ووقت صلاة الصبح) أوله (من طلوع الفجر) ويستمر (مالم تطلع الشمس رواه مسلم) تمامه فاذا طلعت الشمس فاستكمل عن الصلاة قائماً تطلع بين يدي في وقت الشيطان الحديث فأدغمين كثر الاوقات الخمسة أو لا وآخرها أول وقت الظهر وزال الشمس وآخره مصر ظل الشيء مثله وذکر الرجل في الحديث تخميلاً واذا صار كذلك فهو أول العصر ولكنه يشترك الظهر في قدر ما تسع لاربع ركعات فإنه يكون قتالهما كما يفهم حديث جبريل فإنه صلى بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم الظهر في اليوم الاول بعد الزوال وصلى به العصر عندهم مصر ظل الشيء مثله وفي اليوم الثاني صلى به الظهر عندهم مصر ظل الشيء مثله في الوقت الذي صلى فيه العصر في اليوم الاول فدل على ان ذلك وقت يشترك فيه الظهر والعصر وهذا هو الوقت المشترك وفيه خلاف فمن أثبتته فحجته ما سمعته ومن نفاه تأول قوله صلى به الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل الشيء مثله بان معناه فرغ من صلاة الظهر في ذلك الوقت وهو بعد ثم يستمر وقت العصر الى اصفر ارا الشمس وبعد الاصفر ارا ليس بوقت الاداء بل وقت قضاء كما قاله أبو حنيفة رحمه الله وغيره وفي عيون المذاهب للطحاوي وأول العصر آخر الظهر على الاقوال وآخره الى الغروب انتهى وقيل بل اداه الى بقية تسع ركعات حديث من ادرك ركعتين العصر قبل ان تغيب الشمس فقد ادرك العصر وأول وقت المغرب اذا وجبت الشمس أي غربت كما ورد عند الشيخين وغيرهما وفي لفظ اذا غربت وآخره مالم يغيب الشفق وفيه دليل على اتساع وقت المغرب وعارضه حديث جبريل فإنه صلى به صلى الله عليه وآله وسلم المغرب في وقت واحد في اليومين وذلك بعد غروب الشمس والجمع بينهما أنه ليس في حديث جبريل حصر لوقتها في ذلك ولأن احاديث تأخير المغرب الى غروب الشمس متأخرة فانها في الحديث ولما مضى جبريل في حكمة فهي زيادة فضل الله سبحانه ان حديث جبريل دل على أنه لا وقت لها الا الذي صلى فيه وأول العشاء غيبوبة الشفق ويستمر الى نصف الليل وقد ثبت في الحديث التعدي لا آخره بثلاث الليال. لكن احاديث النصف صححة فيجب العمل بها وأول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر ويستمر الى طلوع الشمس فهذا الحديث الذي

في سلم قد أفاداً كثيراً أول من وقت من الجمعة وآخره وفيه دليل ان وقت كل صلاة ولا وآخر اوله
 يكون بعد الاصفر او بعد نصف الليل وقت لاداء العصر والعشاء ولا بعد الحدت بدل على انه
 ليس بوقت له ما ولكن حديث من ادرك ركعة من العصر قبل غروب الشمس فقد ادرك العصر
 بدل على ان بعد الاصفر وقتا للعصر وان كان في لفظ أدرك ما يشعربه اذا كان تراخيه عن
 الوقت المعروف لعذر أو نحو مو ورد في الخبر مثله وسأقي ولم ير مثله في العشاء ولكنه ورد في سلم
 ليس في الزوم تفريط انما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يحى وقت الصلاة الاخرى فانه
 دليل على امتداد وقت كل صلاة الى دخول وقت الاخرى الا انه مخصوص بالخبر فان آخر وقتها
 طلوع الشمس وليس بوقت للتي بعدها وبصلاة العشاء فان آخره نصف الليل وليس وقتا للتي
 بعدها وقد قسم الوقت الى اختيارى واضطراوى ولم يقم دليل ناهض على غير ما جعت وقد استوفى
 السيد للكلام على المواقيت في رساله بسيطة سماها المواقيت (وله) أى سلم (من حديث
 بريدة) بضم الباء هو ابن الحبيب بضم الحاء الاسلمى سلم قبل بدو ولم يشهدوا بايع بيعة الرضوان
 سكن المدينة ثم تحول الى البصرة ثم خرج الى خراسان غازيا مات بمرض يزيد بن معاوية سنة
 ٦٢ أو سنة ٦٣ (في العصر) أى في بيان وقتها (والشمس ايضا نقية) بالنون والقاف أى لم
 يدخلها شئ من الصقرة (ومن حديث أى موسى) أى وسلم من حديثه وهو عبد الله بن قيس
 الاشمرى اسلم قد عياجه وهاجر الى الحبشة وقيل رجع الى أرضه ثم وصل الى المدنة ثم وصل
 مهاجرة الحبشة ولاء عمر بن الخطاب البصرة بعد عزل المغيرة سنة هجرين فافتتح أوموسى الاهواز
 ولم يزل على البصرة الى صدر خلافة عثمان فزعم انه فانتقل الى الكوفة فقام بهم أو أقره عثمان عاملا
 على الكوفة الى ان قتل عثمان ثم انتقل بعدها الى التكيم الحكة ولم يزل بها حتى مات سنة خمسين
 وقيل بعدها وله ينفوسون سنة (والشمس من نقية) أى وصلى العصر وحى من نقية غل الى
 الغروب وفي الاحاديث ما يدل على المسارعة بالعصر واصرح الاحاديث في تحديدا أول وقتها
 حديث جابر بن انه صلاها بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ونظر الرجل مثله وغيره من الاحاديث
 كحديث بريدة وحديث أى موسى محمله عليه (وعن أبى برة) بفتح الباء وسكون الراء اسمه فضله
 بفتح النون ابن عبيد وقيل ابن عبد الله سلم قد عيا وشهد الفتح ولم يزل يغزو مع رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم حتى توفي صلى الله عليه وآله وسلم فقتل بالبصرة ثم غزا خراسان وتوفي بمرور وقيل
 بغيرها سنة ستين (الاسلمى) رضى الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى
 العصر ثم يرجع أحنبا) أى بعد صلاته (الى رحله) بفتح الراء وسكون الحاء وهو مسكنه (في
 أقصى المدينة) حال من رحله وقيل صفته (والشمس حية) أى يصل الى رحله حال كونها حية
 أى يضامقة بالاثري رارة ولونا وناارة (وكان يستحب ان يؤخر العشاء) لمين الى متى وكان يمتد
 مطلق التأخير وقد بينه غير من الاحاديث (وكان يكره النوم قبلها) لئلا يستغرق التأثم فيمتحن
 يخرج احسان وقتها (والحديث) أى التعادد مع الناس (بعدها) فبما عقب تكفي الخطيئة
 بالصلاة ويكون خاتمة عمله ولئلا يشتغل بالحديث عن قيام آخر الليل الا انه قد ثبت انه صلى الله عليه
 وآله وسلم كان يدرج مع أى يكر فى أمر المسلمين (وكان يقتل بالقاء والتاء أى يلتفت الى من خلفه
 أو ينصرف (من صلاة الغداة) أى القبر (حين يعرف الرجل جلسه) أى بضوء القبر لانه كان

مسجد صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيه مصابيح وهو يدل على أنه كان يدخل فيها والرجل لا يعرف
 جلسته وهو دليل التكبر بها (وكان يقرأ بالسنة إلى المائة) يريد أنه إذا اختصر قرا بالسنة في
 صلاته في القبر وإذا طول قالي المائة من الآيات (متفق عليه) فبهذا كرسلا العصر والعشاء
 والقبر من دون تحديدا لوقت وقد سبق في الذي مضى ما هو أوضح وأتميل (وعندهما) أي
 الخبيث المدلول عليه ما هو متفق عليه (من حديث جابر والعشاء أحيانا بقدمها) أول وقتها
 (وأحيانا بآخرها) كإفصله قوله (إذا رآهم) أي العجاجة (اجتمعوا) في أول وقتها (بجمل) رفا
 بهم (وإذا رآهم أبطلوا) عن أوله (آخر) مراعاة لما هو الأرفق بهم وقد ثبت عنه أنه لا خوف
 المشقة عليهم في آخرهم (والصحيح كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلها بغلس) في القاموس
 الغلس محركة نظلة آخر الليل وهو أول القبرين ينشق القبر والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضا
 وحده (من حديث أبي موسى) فقام القبرين ينشق القبر والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضا
 هو كإفاد الحديث الأول (وعن رافع بن خديج) الخزرجي الأنصاري من أهل المدينة تأخر
 عن بدر لصغر سنه وممدا أحدا وما بعدها أصابه سهم يوم أحد فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنا
 أشهدك يوم القيامة وعاش إلى زمن عبد الملك بن مروان ثم انتقضت جراحته فمات سنة ٧٣
 أوسنة ٧٤ وقامت سنة وقيل وفاته من يزيد بن معاوية (قال كفاف في المغرب مع
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف أحدنا وأنه يصبر ما وقع فيه) بفتح التون وسكون الباء
 وهي الهام العربية لا واحد لها من لفظها وقبل واحد لها كقرفة وغير (متفق عليه) والحديث
 دليل على المبادرة بصلاة المغرب بحيث ينصرف عنها والضموناني وقد كثر الخلل على المسارعة بها
 (وعن عائشة رضي الله عنها قالت أعم) بفتح الهمزة وسكون العين يقال أعم إذا دخل في العمدة
 والعمدة محركة ثلث الليل الأول بعد غيوبة الشفق كافي القاموس (رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ذات ليلة بالعشاء) أي آخرها (حتى ذهب عامة الليل) كثره لآ كثره حال في البدو ولابد
 من هذا التأويل لقوله وانلوقتها فلا يجوز أن يراد به ما زاد على النصف لأنه لا يقل أحد من العلماء
 أن تأخيرها إلى بعد نصف الليل أفضل (تمخرج فصلي وقال أنه لوقتها) أي المختار الأفضل (لولا
 أن أشق على امتي) أي لاخرتها إليه (رواه مسلم) وهو دليل على أن وقت العشاء ممتد وأن آخره
 أفضل وانصلى الله عليه وآله وسلم كان يراعي ألا تخف على الامتوان تركه الأفضل وقتا وهي
 بخلاف المغرب فافضله أولة وكذلك غيره الا الظهر أيام شدة الحر كما يشهد الحديث الآخر (وعن
 أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا اشتد الحر فأبردوا
 بهمة مفتوحة مقطوعة وكسر الراء (بالصلاة) أي صلاة الظهر (فإن شدة الحر من فيح
 جهنم) بفتح الفاء وسكون الاء أي سعة انتشارها ونفسها (متفق عليه) يقال أبرد إذا دخل
 في وقت البرد كإظهاره إذا دخل في وقت الظهر كما يقال أنجدوا أنفسهم إذا بلغ نجداتهم ذلك في
 الزمان وهذا في المكان والحديث دليل على وجوب الأبراد بالظهر وعند شدة الحر لأنه الأصل
 في الأمر وقيل أنه لا لا مقتضا وبالله ذهب الجمهور وظاهره عام للمفتري والجماعة والبلدان والحر وغيره
 وفيه أحوال غيره وهو قبل الأبرادسة والتجمل أفضل لمعوم أنه فضله أول الوقت واجتنب
 بانها عامة مخصوصة بأحاديث الأبراد وعرض حديث الأبراد حديث شباب شكونا إلى

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حر الرضا في جباهنا وكفنا فلم يشكنا أي لم يزل شكوانا وهو
 حديث صحيح رواه مسلم وأجيب عنه بما جوبه أحسنه أن الذي شكوه شدة الرضا في الاكت
 والجلاء وهذا لا يذهب عن الأرض الآخر الوقت أو بعد آخره وإنما قال لهم صلى الله عليه وآله
 وسلم صلوا الصلاة توفتها كما ذلك ثابت في رواية خباب رواها ابن المنذر فإنه قال إنهم طلبوا تأخيرها
 زائدا عن وقت الإبراد فلا يعارض حديث الأمر بالإبراد بشدة الحر من فيجهم يعني وعند
 شدته يذهب الخشوع الذي هو روح الصلاة وأعظم المطلوب منها قيل وإذا كانت العلة
 ذلك فلا يسرع الإبراد في البلاد الباردة قال ابن العسر في في القبس ليس في الإبراد تحديد
 الأعمار وفي حديث ابن مسعود يعني الذي أخرجه أبو داود والسنائي والحاكم من طريق
 الأسود عنه كان قدر صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصيف ثلاثة أقدام إلى
 خمسة أقدام وفي الشتاء خمسة أقدام إلى سبعة أقدام ذكره المصنف في التلخيص وقدين عافه
 السيد في اليواقيت وأنه لا يتم الاستدلال وقد عرفت أن حديث الإبراد يخص فصيلة صلاة
 الظهر في أول وقتها بزمان شدة الحر كما قيل إنه يخص في القبر أيضا (وعن رافع بن خديج رضي
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصعب الصلح وفي رواية أسفر) فإنه أعظم
 لأجوركم رواه النسبة وصححه الترمذي وابن حبان (وهذا القبط أي داود به احتج المنقبة
 على تأخير القبر إلى الأسفار وأجيب عنه بأن استمرار صلاته صلى الله عليه وآله وسلم بغلس ثابت
 دائما أخرجه أبو داود من حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم أسفر بالصبح مرة ثم كانت صلاته
 بعد الغلس وفي رواية أخرى لابي داود عن أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الصبح مرة بغلس
 ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها ثم كانت صلاته بعد ذلك الغلس حتى مات ولم يعد إلى أن يفر كذا
 في القم. وهذا يشعر بأن المراد بالصبح غير ظاهر فقيل المراد به تحقق طلوع الصبح وإن أعظم ليس
 للتفضل وقيل المراد به الطالة القراءة في صلاة الصبح حتى يخرج منها أسفر أو قيل المراد به البالي
 المقرة فإنه لا يتضح أول القبر معها الغلبة نور القبر لنوره أو أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعل
 مرة واحدة لعدم ثم أحسنه على خلافه كما أفاده حديث أنس وأما الردي حديث الأسفار بحديث
 عائشة عند ابن أبي شيبة وغيره بلفظ ما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة فلو تفتت إلا تخرج
 قبضه الله فليس بنام لأن الأسفار ليس آخر وقت صلاة القبر بل آخر ما يقبضه الحديث الاتي وهو
 قوله (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أدرك من
 الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس) أي وأضاف إليها أخرى بعد طلوعها (فقد أدرك الصبح ومن
 أدرك ركعة من العصر) فقلها (قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر) وإن فعل الثلاث
 بعد الغروب (متفق عليه) واتحاجنا الحديث على ما ذكرناه من أن المراد الأتيان بالركعة بعد
 الطلوع وبالثلاث بعد الغروب للأجاء على أنه ليس المراد من أي ركعة فقط من الصلاتين
 صار مدركالهما وقد ورد في القبر صريح في رواية البيهقي بلفظ من أدرك من الصبح ركعة قبل أن
 تطلع الشمس وركعة بعد أن تطلع فقد أدرك الصلاة وفي رواية لمن أدرك من الصبح ركعة قبل
 أن تطلع الشمس فليس إليها أخرى وفي المتن من حديث أبي هريرة بلفظ من صلى من العصر
 ركعة قبل أن تغرب الشمس ثم صلى ما بقي بعد غروب الشمس لم يقضه العصر والمراد بالركعة

الايمان بها بواجباتها من قراءة الفاتحة واستكمال الركوع والسجود وظاهر الاساميت أن
 الكل أداء وأن الايمان بعضها قبل خروج الوقت انسحب بحكمه على ما بعد خروجه فضلا من
 الله تعالى ثم مفهوم ما ذكرنا من أن أدركت دون ركعة لا يكون مدركا للصلاة لأن قوله **﴿والمسلم عن**
عائشة رضي الله عنها قال سجدت ركعة﴾ في أن من أدرك سجدة صار مدركا للصلاة لأن قوله **﴿ثم**
قال﴾ أي الراوي ويحتمل احتمال الامتداد أنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم **﴿والسجدة انما هي**
الركعة﴾ يدفع أن ادراك السجدة نفسها لأن هذا التفسيران كان من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم
 فلا اشكال وإن كان من كلام الراوي فهو أعرف بما روى قال الخطابي المراد بالسجدة الركعة
 بصيغته وادركوها والركعة انما تكون تامة بصيغتها فسميت على هذا المعنى سجدة اه ولو
 بقيت السجدة على بابها لا فادت أن من أدرك ركعة واحدة سجدة صار مدركا وليس مما روى
 سائر الاحاديث بل يلفظ الركعة فحمل رواية السجدة عليها فسبق مفهوم من أدرك ركعة سالما
 يعارضه ويحتمل أن من أدرك سجدة فقط صار مدركا للصلاة كمن أدرك ركعة ولا ينافي ذلك ورود
 من أدرك ركعة لأن مفهومه غير مراد بل من أدرك سجدة ويكون تعالى قد تفضل بجعل
 من أدرك سجدة مدركا **﴿كمن أدرك ركعة﴾** ويكون اخباره صلى الله عليه وآله وسلم بأدراك
 الركعة قبل أن يعلم الله تعالى بجعل من أدرك السجدة مدركا للصلاة فلا يراد به قد علم أن من أدرك
 الركعة فقد أدرك الصلاة بطريق الاولى وما قوله والسجدة هي الركعة فهو محتمل أنه من كلام
 الراوي وليس بسجدة وقوله ثم نفسه الراوي مقدم كلام أعظمي والاخذ بثواب مبلغ أو على من
 صامح وفي لفظ الله عليه وآله أنه يأتي بعد السجدة هو أفقه منهم ثم ظاهر الحديث أن من أدرك
 الركعة من صلاة الفجر أو العصر لا تكره الصلاة في حقه عند طلوع الشمس وعند غروبها وإن
 كان وقت ركعة ولكن في حق المنقل فقط الذي أفاده قوله **﴿وعن أي سعيد الحدري رضي**
الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا صلاة﴾ أي نافله **﴿بعد الصبح**
أي صلاته وأزماته﴾ حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر **﴿أي صلاته أو وقته﴾** حتى تغيب
 الشمس متفق عليه ولفظ مسلم لا صلاة بعد صلاة الفجر **﴿فعميت للرايين قوله بعد الفجر**
فانه يحتمل ما ذكرناه كما ورد في رواية لا صلاة بعد صلاة العصر﴾ أي انما لا صلاة في وقتي
 رواية لا صلاة بعد طلوع الفجر أو الركعة الفجر فالتنقي قد توجه الى بعد فصل صلاة الفجر وفصل
 صلاة العصر ولكنه بعد طلوع الفجر لا صلاة الا أنه فقط وأما بعد دخول العصر فالظاهر اباحة
 النافلة مطلقا ما لم يصل العصر وهذا في الصلاة الشرعية لا الحسية وهو في معنى النهي والاصل
 فيه التصريم فدل على تحريم النفس في هذين الوقتين والقول بان ذات السبب يجوز ركعة السجدة
 من الوضوء لا سبب لها لا يجوز قد بين السيدانه لادليل عليه في حواشي شرح العمدة وأما صلاته صلى
 الله عليه وآله وسلم ركعتين بعد صلاة العصر في منزله كما أخبر به البخاري من حديث عائشة ما ترك
 السجدين بعد العصر عند قط وفي لفظ لم يكن يدعهما سرا ولا علانية فقد أجيب عنه بأنه صلى
 الله عليه وآله وسلم صلاهما قضاء لما قاله الطهر لم يأتته ثم استتر عليه لانه كان اذا عمل علانية
 فدل على جواز قضاء الفائتة في وقت الكراهة فبأنه من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم جواز
 النقل في ذلك الوقت كإدراكه عليه حديث أبي داود عن عائشة أنه كان يصلي بعد العصر وينهى عنها

وكان يواصل وينهى عن الوصال فالصواب أن هذين الوقتين يحرم فيهما أداء النوافل كما يحرم في
الرفقات الثلاثة التي أفادها قوله (وله) أي سلم (عن عقبه) بضم العين وسكون القاف
(ابن عامر) هو ابن جاد أو أبو عامر عقبته بن عامر الجهني كان عاملاً لمعاوية على مصر ووفى بها
سنة ٥٨ و ذكر خليفة أنه قتل يوم النهر وان مع على عليه السلام وغلظه ابن عبد البر (ثلاث
ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها أن أن صلى فيه من وأن شبر) بضم الباء وكسر
(فيه من) وناحين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع (بين قدر ارتفاعها الذي عنده زول الكراهة
حديث عمرو بن عبسة يلقط وترتفع قدس ربح أو يحسين وقيل يكسر القاف أي قدر أخرجه
أبو داود والسنائي (وحيث يقوم قائم الظهيرة) في حديث ابن عبسة حتى يعدل الرمح ظله (حتى
تزول الشمس) أي غيل عن كبد السماء (وحيث تنضيف) أي يغسل (الشمس للغروب) فهذه
ثلاثة أوقات ان انضافت الى الاولين كانت تسماً الآن الثلاثة تختص بكرامة أمر بن خفي الموقر
والصلاة والوقت ان الاولان يختصان بالنهي عن الثاني منه ما وقد ورد تعليل النهي عن هذه
الثلاثة في حديث ابن عبسة عنده من ذكر بان الشمس عند طلوعها تطلع بين قرني شيطان فيصلي لها
الكفار وروايه عند قيام قائم الظهيرة تنصبر جهنم وفتح أبوابها ويايتها اقرب بين قرني شيطان فيصلي
له الكفار ومعنى قوله قائم الظهيرة قيام الشمس وقت الزوال من قولهم قامت دابته وقت
والشمس اذا بلغت وسط السماء أبطأت حركة الظل الى أن تزول فيتحيل الناظر المتأمل أنها واقفت
وهي سائرة والنهي عن هذه الاوقات عام بلفظه لقرض الصلاة وتقلها والنهي التحريم كما عرفت
من أنه أصله وكذا يحرم قبر الموقر فيها ولكن فرض الصلاة أخرجه حديث من نام عن صلاته الخ
وفيه وقتها حين يذكرها أي في أي وقت ذكرها أو امتنع من نومها في بها وكذا من أدرك ركعة
قبل غروب الشمس وقبل طلوعها لا يحرم عليه بل يجب عليه أدائها في ذلك الوقت فيصص النهي
بالنوافل دون الفرائض وقيل بل يعمها ما بدليل انه صلى الله عليه وآله وسلم لما نام في الوادي
عن صلاة الغيرة ثم استيقظ لم يأت بالصلاة في ذلك الوقت بل أخرها الى أن خرج الوقت المكروه
وأجيب عنه باجوبة ذكرها السيد فراجعوه يدل على تخصيص وقت الزوال يوم الجمعة من هذه
الاوراق يجوز النقل فيه قوله (والحكم الثاني) وهو النهي عن الصلاة وقت الزوال والحكم
الاول النهي عنها عند طلوع الشمس الا انه تسامح المصنف في تسميته حكماً فان الحكم في الاوقات
الثلاثة واحد وهو النهي عن الصلاة فيها وانما هذا الثاني أحد تحصيلات الحكم لأنه حكم ثان
(عند الشافعي من حديث أبي هريرة رضى الله عنه بسند ضعيف وزاد الا يوم الجمعة) وانما كان
ضعيفاً لأن فيه إبراهيم بن أبي يحيى واسحق بن عبد الله بن أبي فروة وهما ضعيفان والحديث
المشار اليه أخرجه البيهقي في المعرفة من حديث عثمان بن محمّلان عن أبي نضرة عن أبي سعيد
وأبي هريرة قالاً كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن الصلاة نصف النهار الا يوم
الجمعة ٥١ ولكن يشهد له قوله (وكذا الاي داود عن أبي قتادة نحوه) ولقظه وكذا النبي صلى
الله عليه وآله وسلم الصلاة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال ان جهنم تسير الا يوم الجمعة وقال أبو
داود انه من صل وقبسه ليت بن أي سليم وهو ضعيف الا أنه أبده فعل اصحاب النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فانهم كانوا يصلون نصف النهار يوم الجمعة ولانه صلى الله عليه وآله وسلم حث على التكبير

إليها ثم غلبت الصلاة إلى خروج الإمام من غير تخصص ولا استثناء ثم أحاديث النهي عامة
 لكل محل يصلح فيه إلا أنه قد خصه بحكمة (وعن جبير) بضم الجيم وقع الموحدة (ابن مظم)
 بضم الميم وسكون الطاء ابن عدي بن نوفل القريشي أسلم قبل التميمي ونزل المدة سنة ومات سنة ٥٤
 أو سنة ٥٧ أو سنة ٥٩ وكان جبير عالماً بالانساب قيل أنه أخذ ذلك من أبي بكر رضي الله عنه
 (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بني عبد مناف لا تغتروا أحدًا طاف به هذا البيت
 وصلى أية ساعة شام من ليل أو نهار رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان) وأخرجه الشافعي
 وأحمد والدارقطني وابن خزيمة والحاكم من حديث جبير أيضاً وأخرجه الدارقطني من حديث
 ابن عباس وأخرجه غيرهم وهو دال على أنه لا يكره الطواف بالبيت ولا الصلاة فيه في أي ساعة
 من ساعات الليل والنهار وقد عارض ما سلفه فاجله وروى عن أبيه أحاديث النهي ترجيحاً الجانب
 الكراهة وإن أحاديث النهي ثابتة في الصحابين وغيرهما فهي أربع من غيرها وذهب الشافعي
 وقهره إلى العمل بهذا الحديث قالوا لأن أحاديث النهي قد سفلها القصص بالقائمة والتميم عنها
 والناقله التي تقضي فضمت جانب عموها فتخصص أيضاً بهذا الحديث فلا تكرر السابقة بحكمة
 في أي ساعة من الساعات وليس هذا الحديث خاصاً بركعتي الطواف بل يعم كل نافذة لرواية ابن
 حبان في صحيحه باب عبد المطلب إن كان لكم من الأرض شيء فلا تعرفن أحدكم منكم أن يمنع من
 يصل عند البيت أية ساعة شام من ليل أو نهار قال في التخصم الوهاج وإذا قلنا يجوز الانفصال بين
 في المسجد الحرام في أوقات الكراهة فهل يختص ذلك بالمسجد الحرام أو يجوز في جميع بيوت
 حرم مكة فيه وجهان والصواب أنه يعم جميع الحرم اهـ (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الشفق الحرة رواه الدارقطني وصححه ابن خزيمة وغيره ووقفه
 على ابن عمر) وتعلم الحديث فإذا غاب الشفق وجبت الصلاة وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه
 من حديث ابن عمر مرفوعاً وقال البيهقي روى هذا الحديث عن عمرو على وابن عباس وعبادة بن
 الصامت وشاذ بن أوس وأبي هريرة ولا يصح منها شيء قلت البحث لغوي فالمرجع فيه إلى أهل
 اللغة وابن عمر من أهل اللغة وقع العرب فكلامه محجة وإن كان موقوفاً عليه وفي القاموس الشفق
 محركة الحرة في الالف من الترويب إلى العشاء أو إلى قريبه أو إلى قريب العمة اهـ والشافعي يرى أن
 وقت المغرب عقب غروب الشمس ما يتسع لخمس ركعات ومضى قدر الطهارة وستر العورة وأذان
 وأقامته وجبته حديث جبير بل أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى المغرب في اليومين معاً في وقت
 واحد عقب غروب الشمس قالوا فلو كان المغرب وقتاً متديلاً أخره إليه كآخر الظهور إلى مصير ظل
 الشيء مثله في اليوم الثاني وأجيب عنه بأن حديث جبير بل مقدم في أول فرض الصلاة بحكمة
 اتفاقاً وأحاديث أن آخر وقت المغرب الشفق متأخرة واقعة في المدة أقوالاً أو فعلاً فالحكم لها
 وبأنها أصح استناداً من حديث فوقيت جبير بل فهي مقدمة عند التعارض وأما الجواب بأنها
 أثول من خبر جبير بل فعل فغير ناهض فإن خبر جبير بل فعل وقول فانه قاله صلى الله عليه وآله وسلم
 بعد أن صلى به في الأوقات الخمسة ما بين هذين الوقتين وقتاً للامتنان وهذا القول هو قول
 الشافعي في الجديد وقوله القديم إن له أوقاتين أحدهما هذا والثاني عند ما يغيب الشفق
 وصححه أئمتنا من أصحابه كابن خزيمة والخطابي والبيهقي وغيرهم وقد ساق التووي في شرح المذهب

الدالة على امتداده الى الشفق فاذا عرفت الاحاديث الصحيحة فعين القول بما ينز لان الشافعي
نص عليه في القديم وعلق القول به في الاملاء على ثبوته وقد ثبت الحديث في ذلك بل احاديث
ولا يخفى انه كان الاولى للمصنف تقديم هذا الحديث في اول باب الاوقات عقب اول حديث
منه وهو حديث ابن عمر رضي الله عنه (وعن ابن عباس) رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم الفجر أي لغة (فجران فجر يومئذ) يريد على الصائم (وتحمل فيه الصلاة)
أي يدخل وقت وجوب صلاة الفجر (وتجوز فيه الصلاة أي صلاة الصبح) فسرهما مثلاً
يتوهم انهما تحريم فيهما مطلق الصلاة والتفريق يحتمل انه منتهى صلى الله عليه وآله وسلم وهو الاصل
ويحتمل انه من الراوى (ويحمل فيه الطعام) أي للصائم (رواه ابن خزيمة والحاكم ومصنفاهما)
لما كان الفجر لغة مشتركة بين الوقتين وقد أطلق في بعض احاديث الاوقات ان اول صلاة الصبح
الفجر بين صلى الله عليه وآله وسلم المراد به وأنه الذي له علامة ظاهرة واضحة وهي التي اخبرها قوله
(ولما كنتم من حديث جابر نحوه) أي نحو حديث ابن عباس ولفظه في المستدرک الفجر فجران أما
الفجر الذي يكون كذنب السرطان فلا يحمل الصلاة ولا يحرم الطعام وأما الذي يذهب مستطلاً
في الاطلاق فانه يحمل الصلاة ويحرم الطعام اهـ وقد عرفت معنى قول المصنف (وزاد في الذي
يحرم الطعام انه يذهب مستطلاً) أي عندنا (في الاطلاق) وفي رواية (١) البخاري ان صلى الله
عليه وآله وسلم مديد من عينه وبسائه (وفي الاخر) وهو الذي لا تحمل فيه الصلاة ولا يحرم
فيه الطعام أي وقال في الاخر (انه) في مقته (كذنب السرطان) بكسر السين وسكون
الراء وهو الذنب والمراد انه لا يذهب مستطلاً بمقتضى ما يرفع في السماء كالمعدودين فيها ما عاقه
يظهر الاول وبعد ظهوره يظهر الثاني ظهوراً ينافي هذا فيه بيان وقت الفجر وهو اول وقتها وآخره
ما يتسمع له كمة كما عرفت ولما كان لكل وقت اول وآخر بين صلى الله عليه وآله وسلم الافضل
منهما في الحديث فقال ﷺ (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أفضل الاعمال الصلاة في اول وقتها رواه الترمذي والحاكم ومصنفاهما وأصله في الصحيحين)
اخرجه البخاري عنه بافظ ما سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي العمل أحب الى الله تعالى
قال الصلاة لوقتها وليس فيه لفظ اول ولكن اخرجه المذکورون وأبو داود ومن رواه أم فروة لفظه
أفضل الاعمال الصلاة لاول وقتها والحديث دليل على فضلة الصلاة في اول وقتها على كل عمل
من الاعمال كما هو ظاهر التعريف للاعمال باللام وقد عرّض بمحدث أفضل الاعمال ايمان بالله
اخرجه الطبراني عن مازع ولا يخفى أنه معلوم ان المراد من الاعمال في حديث ابن مسعود ما عدا
الايمان فانه اهتمامه عن أفضل أعمال اهل الايمان فراده غير الايمان قال ابن دقيق العيد
الاعمال هنا أي في حديث ابن مسعود محمولة على البدنية فلا تتناول أعمال القلوب فلا يعارض
حديث أبي هريرة أفضل الاعمال ايمان بالله عز وجل ولكنها قد وردت احاديث أخرى في أنواع من
أعمال الربانية افضل الاعمال التي تعارض حديث الباب بظاهرها وقد أجاب به صلى الله عليه
 وآله وسلم أخبر كل مخاطب بما عاين في نفسه وهو به أقوم واليسما وأرغب ونفعه في نفسه أكثر فالشجاع
أفضل الاعمال في حقه الجهاد فانه افضل من تحمله للعبادة والتقوى افضل الاعمال في حقه الصدقة
وغیر ذلك أو ان كلمة من مقدرة والمراد من أفضل الاعمال وكلمة افضل لم يرد بها الزيادة بل الفضل

(١) لفظه قال بعد وصف
الفجر الاول وقال يابسه
ورفعها الى فوق وطأ طأ الى
أسفل حتى يقول هكذا فقال
زهري بسبب بنيه احداهما
فوق الاخرى ثم مدها عن
يمينه وشماله هذا لفظ
البخاري فاذا في الشرح
مختصر منه اهـ أبو النصر
على حسن خان

المطلق وعرض تفضيل الصلاة في أول وقتها على ما كانت في غيره بحديث العشاء وأنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لو لأن أشق على امتي لأخرتها يعني إلى النصف أو قرب منه ويحدث الأصباح أو الأسفار بالتعب وإحدى الإبراد في الظهر والجواب أن ذلك تخصيص لمعوم أول الوقت ولا معارضة بين عام وخاص وأما القول بأن ذكر أول وقتها تفرده على بن حنبل من بين أصحاب شعبة وأخبرهم كلهم برواه بلقط على وقتها من حديث ابن ذرارة في حديثه عن حنبل الرواية بأن تفرده لا يضر فانه شيخ صدوق من رجال مسلم ثم قد صحح هذه الرواية الترمذي والحاكم وأخرجهما ابن خزيمة في صحيحه ومن حديث الدراية ابن روايه لفظ على وقتها تشد مع لفظ أول لأن كلمة على تقتضي الاستعلاء على جميع الوقت ورواية لوقتها باللام نفسها ذلك لأن المراد الاستقبال وقتها ومعالم ضرورة شرعية أنها لا تصح قبل دخوله فتعين أن المراد الاستقبال لكم إلا كثر من وقتها (١) وذلك بالاتيان بها في أول وقتها ولقوله تعالى أنهم كانوا يسارعون في الخير ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان دأبه دائماً الاتيان بالصلاة في أول وقتها إلا ما ذكرناه أي من الأسفار ونحوه كالعشاء ولا يفعل إلا الأفضل والحديث على عندنا في ذلك لا يؤخر ثم ذكره الصليبي إذا حضر وقتها والمراد أن ذلك الأفضل والأفان تأخيرها بعد حضور وقتها جائز ويذكر له أيضاً قوله (وعن أبي محمد ذروة) يفتح الميم اختصاراً في اسمه على أقوال أصحابه المسموعة من معين بكسر الميم وضع الياء وقال ابن عبد البر اتفق العالمون بطريق أنساب قريش أن اسمه أوس وهو مؤذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسلم عام الفتح وأطام عكة إلى أن مات يؤذن به الصلوات مائة سنة ٥٧ رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أول الوقت) أي للصلاة وأقرضه (رضوان الله) أي يحصل بإدائها فيه رضوان الله تعالى عن فاعلها (وأوسطه رجاء الله) أي يحصل لتفاعل الصلاة بجمته ومعالم أن ترتبة الرضوان أبلغ (وأخوه عفو الله) ولا عفو إلا عن ذنب (أخرجه الدارقطني بسند ضعيف) لأنه من رواية يعقوب بن الوليد المدني قال أجد مكان من الكذابين الكبار وكذبه ابن معين وتر كذا في النسائي ونسبه ابن حبان إلى الوضع كذا في حواشي القاضى وفي البسدر التمام أن في أسناده ما رآه من زكريا البجلي وهو منهم وإنما قال المصنف (جدا) مؤ كذا الضعفة ولا يقال أنه يشبهه قوله (ولترمذي من حديث ابن عمر نحوه) في ذكر أول الوقت وآخره (دون الاوسط وهو ضعيف أيضاً) لأن فيه يعقوب بن الوليد أيضاً وفيه ما سمعت وإنما قلنا لا يصح شاهد إلا أن الشاهد والمشهود فيه معلمان قال الأئمة فيه أنه كذاب فكيف يكون شاهداً أو مشهوداً له وفي الباب عن جابر وابن عباس وأنس وكلها ضعيفة وفيه عن علي عليه السلام من رواه موسى بن محمد بن علي ابن الحسين عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام قال البيهقي أسناده فيما نزل أصح ما روي في هذا الباب مع أنه معلول فإن المحفوظ رواه عن جعفر بن محمد عن أبيه موقوفاً قال الحسبك لا أعرف فيه حديثاً يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من الصحابة وإنما الرواية فيه عن جعفر بن محمد عن أبيه موقوفاً قلت إذا صح هذا الموقف فله حكم الرفع لأنه لا يقال في القضاء بالبرأى وفيه احتمال ولكن هذا الحديث وإن لم تصح فالحاظه منتهى صلى الله عليه وآله وسلم على الصلاة أول الوقت دالة على فضيلته وغير ذلك من الشواهد التي قدمناها

(١) كذا قيل ولا يلزم من الاتيان بها مستقبلًا لكثرة من وقتها الاتيان بها في أول وقتها

﴿وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلاة بعد النجس
 الأمجدتين﴾ أي ركعتي النجس كما يفسرهما بعده (أخرجه النسبة إلا للنسائي) وأخرجه أحمد
 والدارقطني قال الترمذي غريب لا يعرف إلا من حديث قدامة بن موسى انتهى قال المصنف
 وقد اختلف في اسم شيخه قيل أي بن حصين وقيل محمد بن حصين وهو مجهول انتهى هذا وقد ثبت
 في البخاري عن حفصة بلفظ بعد صلاة الصبح ورواه أحمد وأبو داود والحديث دليل على تحريم
 النافله بعد طلوع النجس قبل صلاته إلا سنة النجس وذلك أنه وإن كان لفظه تضافاً ومعنى انتهى
 وأصل انتهى التحريم قال الترمذي أجمع أهل العلم على كراهة أن يصلي الرجل بعد النجس إلا ركعتي
 النجس قال المصنف دعوى الترمذي الإجماع بحسب ما اختلف فيه مشهور وحكاية ابن المنذر وغيره
 وقال الحسن البصري لا بأس بها وكان مالك يرى أن يفعله من فاتته الصلاة في الليل والمراد بعد
 النجس بعد طلوعه كما دل له قوله ﴿وفي رواية عبد الرزاق﴾ أي عن ابن عمر (لا صلاة بعد طلوع
 النجس إلا ركعتي النجس) وكما يدل له قوله (ومثله للدارقطني عن ابن عمر بن العاص) فانهما
 فسر المراد بعد النجس وهذا وقت سادس من الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها وقد عرفت الخمسة
 الأوقات مما مضى إلا أنه قد عرض انتهى عن الصلاة بعد العصر الذي هو أحد السنة الأوقات
 ﴿وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العصر ثم دخل بيتي
 فبصلي ركعتين فسألته﴾ فسألها ما يدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصليها قبل ذلك عندها
 أو أمّا قد كانت علت بالنبي فاستكرت مخافة الفعل له (فقال شغل عن ركعتين بعد الظهر)
 قد بين السائل له صلى الله عليه وآله وسلم أنه أتاه ناس من عبد القيس وفي رواية عن ابن عباس عند
 الترمذي أنه صلى الله عليه وآله وسلم أتاهم لافشغله عن الركعتين بعد الظهر (فصلتها إلا أن)
 أي قضاء عن ذلك وقد فهمت أم سلمة أنهم ما قضاه فلذا قالت (قلت أنقضهما إذا فاتتا) أي كما
 قضيتما أي في ذلك الوقت (قال لا) أي لا تقضوهما في هذا الوقت بقراءة السجدة وإن كان التي
 غير مقيدة (أخرجه أحمد) إلا أنه سكت عليه المصنف هنا وقال بعد مسابقته في فتح الباري أنها
 رواية ضعيفة لا تقوم بها حجة ولم يسن هذا لوجه ضعفها وما كان يحسن منه أن يسكت هذا عما
 قبل فيه والحديث دليل على ما سبق من أن القضاء في ذلك الوقت كان من خصائصه صلى الله عليه
 وآله وسلم وقد دل على هذا حديث عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد العصر وينتهي
 عنها أو يصل وينتهي عن الوصال أخرجه أبو داود ولكن قال البيهقي الذي اختص به صلى الله
 عليه وآله وسلم المداومة على الركعتين بعد العصر لأصل القضاء انتهى ولا يخفى أن حديث أم
 سلمة المذکور بهذا القول ويدل على أن القضاء خاص به أيضاً هذا الذي أخرجه أبو داود وهو
 الذي أشار إليه المصنف بقوله (ولأن داود عن عائشة رضي الله عنها بمجمعه) تقدم الكلام فيه

• (باب الأذان) •

هولة الأعلام قال تعالى وأذان من الله ورسوله وشرع الأعلام بوقت الصلاة فالفاظ مخصوصة
 وكان فرضه بالمدينة في السنة الأولى من الهجرة ووردت أحاديث تدل على أنه شرع بمكة والصحيح
 الأول ﴿عن عبد الله بن زيد﴾ هو أبو محمد (بن عبدربه) الأنصاري الخزرجي شهد عبد الله
 العقبه ويدروا المشاهد بعد هامة بالمدينة سنة ٣٢ (قال طاف بي وأنا نائم رجل) وللحديث

حسب وهو ما في الروايات أنه لما ذكر الناس ذلك أو لم يعلموا وقت الصلاة بشئ يجمعهم لها فقالوا
لو اتخذنا قوسا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك المنصاري فقلوا لو اتخذنا قوسا قال
ذلك اليهودي قالوا لورفعنا نارا قال ذلك للمجوس فآفة قوا فرأى عبد الله بن زيد جاءه إلى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فقال طاف في الحديث وفي سنن أي داود وطاف في وأنا تأخر رجل يحمل ناقوسا
في يده فقلت يا عبد الله اتبعه قال اتبعه فقلت ندعوه إلى الصلاة قال أفلا أدلك على
ما هو خير من ذلك قلت بلى (فقال تقول الله اكبر الله اكبر فذكر الأذان) أي إلى آخره (تري سيع
التكبير) تكرر بهار بها وبأني ما عاضده وما عارضه (بغير ترجيع) أي في الشهادتين
قال في شرح مسلم هو العداء إلى الشهادتين برفع الصوت بعد قولهما من يخفض الصوت
وبأني قريبا (والأقامة فردى) لا تكرر في شئ من ألقاظها (الأقدمات انصلا) فانها تكرر
(قال فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال انهن لم يوافق الحديث أخرجه
أحمد وأبو داود وصححه الترمذي وابن خزيمة) الحديث دليل على مشروعية الأذان للصلاة دعاه
للقائمين ليحضروا إليهم ولها هذا أهم صلى الله عليه وآله وسلم في النظر في أمر يجمعهم فهو دعاء إلى
الصلاة وهو إعلام بدخول وقتها أيضا واختلف العلماء في وجوبه ولا شك أنه من شعائر أهل
الاسلام ومن محاسن ما شرعه الله وأما وجوبه فالادلة فيه محتملة وكيفية ألقاظه قد اختلف فيها
وهذا الحديث دل على أنه يكفى في أوله أربع مرات وقد اختلفت الرواية في عدد التثنية في حديث
أبي مخنف وفي بعض رواياتنا في بعضها بالترجيع أيضا فذهب الأكثر إلى العمل بالترجيع لثبوت
روايته ولا يهازيادة عدل فهي مقبولة ودل الحديث على عدم مشروعية الترجيع وقد اختلف في
ذلك فمن قال أنه غير مشروع عمل بهذه الرواية ومن قال أنه مشروع عمل بحديث أبي مخنف
الآخر يدل على أن الأقامة تنفرد ألقاظها باللفظ الأقامة فاته يكررها وتظاهر الحديث أنه يفرد
التكبير في أولها ولكن الجمهور على أن التكبير في أولها مكرر مرتين قالوا ولكن ما بالنظر إلى
تكريره في الأذان أنه كان غير مكرر فيها وكذلك يكرر في آخرها ويكرر لفظ الأقامة وتنفرد
بقية الألقاظ وقد أخرج البخاري حديثا أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الأقامة إلا الأقامة
وبأني وقد استدلل به من قال أن الأذان في كل كلمة منى منى وإن الأقامة مفردة ألقاظها الا قد
قامت الصلاة وقد أجاب أهل الترييع بأن هذه الرواية صحيحة لا على ما ذكر لكن رواية
الترييع قد صححت بالأمرية وهي زيادة من عدل مقبولة فالقائل بترييع التكبير أول الأذان قد
عمل بالحديثين وبأني أن رواية يشفع الأذان لا تدل على عدم الترييع للتكبير وهذا ولا يخفى أن
لفظ كلمة التوحيد في آخر الأذان والأقامة مفردة لا تنافي فهو خارج عن الحكمين الأمرين يشفع
الأذان قال أهل العلم والحكمة في تكرير الأذان وإفراة ألقاظ الأقامة هي أن الأذان لا إعلام
القائمين فاحتج إلى التكرير ولذا شرع في رفع الصوت وإن يكون على محل مرتفع بخلاف
الأقامة فانها إعلام لحاضر من فلا حاجة إلى تكرير ألقاظها ولذا شرع فيها خفض الصوت
والخبر وإنما كررت بجهل وقد قامت الصلاة لا نهام مقصود الأقامة (وزاد حديث آخره) أي
آخر حديث ابن زيد هذا وهو قوله (قصة قول بلال في أذان الفجر الصلاة خير من النوم) روى
الترمذي وابن ماجه وأحمد حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال قال قال رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم لا تثوبن في شيء من الصلاة إلا في صلاة الصبح إلا أن فيه ضعيفا وفيه انقطاع
أيضا وكان على المصنف أن يذكر ذلك على عادته ويقال التشويح مرتين كما في سنن أبي داود ولس
الصلاة خير من النوم في حديث عبد الله بن زيد كما روى عنه عماره المصنف حدث قال في آخره
وأما غير ذلك أن أحد ساقروا به عبد الله بن زيد ثم وصل به مائة بلال (ولان خزيمه عن أنس
رضي الله عنه قال من السنة) أي طريقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إذا قال المؤذن في الصبح
حي على الفلاح) هو الفوز والبقاء أي هلا إلى سبب ذلك (قال الصلاة خير من النوم) ويصححه ابن
السكن وفي رواية النسائي الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم في الأذان الأول من الصبح
وفي هذا اتفقوا ما أطلقه الروايات قال ابن رسلان ويصح هذه الرواية ابن خزيمة قال فشرعية
التشويح إنما هي في الأذان الأول للغير لأنه لا يقرأه التام وأما الأذان الثاني فإنه إعلام بدخول
الوقت ودعاء إلى الصلاة وإفظت النسائي في منته الكبري من جهة سفيان عن أبي جعفر عن أبي
سلمة عن أبي محمد أنه قال كنت أؤذن فكتبت أقول في أذان الصبح الأول صلى على الصلاة
على الفلاح الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم قال ابن حزم أسنده صحيح هكذا في غير
الزكريا لأحد من الرافعي ومثل ذلك في سنن البيهقي من حديث أبي محمد أنه كان يثوب في
الأذان الأول من الصبح بأمره صلى الله عليه وآله وسلم قلت وعلي هذا فليس من ألقا الأذان
المشروع للدعاء إلى الصلاة والآخر بدخول وقتها بل هو من اللفاظ التي شرعت ليقاها التام
فهو كاللفاظ التسبيح الأخير الذي اعتاده الناس في هذه الأعمار المتأخرة عوضا عن الأذان الأول
وأما عرف هذا أهان عليك ما اعتاده الفقهاء من الجدل في التشويح هل هو من ألقا الأذان
أولا وهل هو بدعة أولا ثم المأخذ من معناه القطعة للصلاة خير من النوم أي الراحة التي يعتاضونها
في الأجل خير من النوم وليس بدعة في هذه الكلمة كلاما ودعه في رسالة لطيفة ﴿وعن أبي
محمد (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم الأذان) أي ألقاه صلى الله عليه
وآله وسلم عليه بنفسه في قصة حاصلها أنه خرج أبو محمد فوجد الفتح إلى حنين وهو وتسعة من أهل
مكة فلقاهم وأذن أذنوا استنوا ما المؤمن فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد سمعت في
هو ولا تأذين أناس حسن الصوت فأرسل إلينا فأذن رجل رجل وكنت آخرهم فقال حين أذنت
تعال فأجسني بين يديه فسمع على ناصبي وركب ثم قال أذهب فأذن عند المسجد الحرام
فقلت يا رسول الله فلعلي الحديث (فذكره الترجيع) أي في الشهادتين ولفظه عند أبي
داود ثم يقول أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا
رسول الله تحقيق بها صوت قبل المراد أن يسمع من يقره قبل والحكمة في ذلك أن يأتي بها أولا
شديدا وإخلاصا ولا يأتي كالذلك الأضعف الصوت قال ثم رفع صوتا بالشهادة أشهد
أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله فهذا هو
الترجيع الذي ذهب جمهور العلماء إلى أنه مشروع لهذا الحديث الصحيح وهو زيادة على حديث
عبد الله بن زيد زيادة العدل مقبولة والى عدم القول بذهب أبو حنيفة وأخرون علامتهم
بحديث عبد الله بن زيد الذي تقدم (آخر جملة مسلم ولكن ذكر التكبير في أولهم مرتين فقط) لا كما
ذكره عبد الله بن زيد وأما هذه الرواية عمل مالك وغيره (ورواه) أي حديث أبي محمد

هذا (الخمس) أهل السنن الأربع وأجد (فذكره) أي التكبير في أول الأذان (مر بها)
 كروايان حديث عبد الله بن زيد قال ابن عبد البر في الاستدلال بالتكبير أربع مرات في أول
 الأذان محفوظ من رواية الثقات من حديث أبي مخزوم عن حديث عبد الله بن زيد وهي زيادة
 يجب قبولها انتهى ونسب ابن تيمية في التبيين في حديث أبي مخزوم إلى رواية مسلم
 والمصنف لم ينسبه إليها بل نسبها إلى رواية الخمسة فراجعت صحيح مسلم وشرحه فقال النوراني
 أكثر أصولها التكبير مرتين في أوله وقال القاضي عياض إن في بعض طرق القاري الصحيح
 مسلم ذكر التكبير أربع مرات في أوله وبه يعرف أن المصنف اعتبر أكثر الروايات وابن تيمية اعتقد
 بعض طرقه فلا يتوهم المناقاة بين كلام المصنف وكلام ابن تيمية وقال ابن الأثيري الجامع بعد ساقه
 للروايات وذكر رواية التبريع في أوله وقال أخرج مسلم من هذه الروايات جميعها هذه الرواية
 الأخيرة انتهى وليس بصحيح فقد أخرج مسلم الرواية التي ليس فيها التبريع في أوله كما قرناه
 (وعن أنس) رضي الله عنه (قال أمر) مبني لمسلم بسم قاعه مبني كذلك للعلم بالفاعل فإنه
 لا يأتي في الأمور الشرعية إلا التي صلى الله عليها أو سلم وبذلك الحديث إلا في قريب (بال)
 نائب عن الناعل (إن شفع) بفتح أوله (الأذان) يأتي بكلامه (شفعا) أي شئ من شئ أو أربع
 أو بعافا لكل يصدق عليه أنه شفع وهذا أجال بينه حديث عبد الله بن زيد أي في محذورة أن شفع
 التكبير يأتي بها أربعاً أو أربعاً وشفع غيره يأتي به مرتين من هذه بالنظر إلى الأكثر والأقل
 كلمة التهليل في آخر مرة واحدة اتفاقاً (ويزول الأقامة) بقدر ألقاها (متفق عليه) ولابد من مسلم
 الاستئذان أعني قوله إلا الأقامة فاختلف العلماء في هذا على ثلاثة أقوال الأول تسرع تنبيه
 الفاظ الأقامة كلها الحديث أن بلالاً كان يثني الأذان والأقامة وأد عبد الرزاق والدارقطني
 والعمالي والأهـم قد ادعى فيه الحاكم الانقطاع وله طرق فيها ضعف والجمله لا به ارض رواية
 التبريع في التكبير ورواية الأفراد في الأقامة لبعضهم فلا يقال إن التنبيه في ألقاظ كلمات الأقامة
 زيادة عدل فيجب قبولها لذلك قد عرفت أنها لم تنقص الثاني لما لفت فقال تفرد الفاظ الأقامة حتى
 قد قامت الصلاة والثالث أنها تفرد الفاظ الأقامة لا قد قامت الصلاة فذكره عللاً بالأحاديث
 الثابتة لذلك وبه قال الجمهور (وللسائي) أي عن أنس (أمر) بالبناء للفاعل وهو (الذي صلى)
 الله عليه وآله وسلم بلالاً) وإنما أتى به المصنف ليفيد أن الحديث الأول المتفق عليه من فروع وان
 ورد بصفة البناء للجمهور قال الخطابي استند تنبيه الأذان وأفراد الأقامة أصح أي الروايات
 وعليها أكثر علماء الامصار وجرى العمل به في الحرمين والحجاز والشام والعين وديار مصر ونواحي
 العرب إلى أقصى حصر من بلاد الإسلام ثم عمن قاله من الأئمة قلت وكلمة إرداين من كان فيها
 شافعي المذهب والأئمة ذهب الهدوية إلى القول الأول الذي دليله الحديث المنقطع وهم سكان
 غاب اليمن وما أحسن ما قاله المحقق صالح بن مهدي المصلي رحمه الله وقد ذكر الخلاف في الفاظ
 الأذان هل هو مبني أو أربع أي التكبير في أوله وهل فيه ترجيح الشهادتين أولاً والخلاف
 في الأقامة ما ألقظه هذه المسئلة من غرائب الوقائع بقل نظره في الشريعة بل وفي العادات
 وذلك أن هذه الألقاظ في الأذان والأقامة قليلة محصورة معينة يصاح بها في كل يوم وله خمس
 مرات في أعلى مكان وقد أمر كل سامع أن يقول كما يقول المؤمنون وهم خير القرون في غرة الإسلام

شديد والحاجة على الفضائل ومع هذا كله يذكر خوض الصحابة ولا التابعين واختلافهم فيها
 جاء الخلاف الشديد المتأخرين ثم كل من التفرق أدلى بشئ صالح في الجلة وان تفاوتت وليس
 بين الروايات تناف لعدم المنافع من ان يكون كل سنة كما توفيه وقد قيل في أمثاله كالناظر لثمة
 وصورة صلاة الخوف انتهى (وعن أبي بصير) بضم الباء وقع الخاء المهملة وهو برب
 عبد الله وقبل ابن مسلم الروايات العاصري زل الكوفة ثم كل من صغار الصحابة توفي رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ولم يبلغ الحلم ولكنه مع منعه عنه عني عليه السلام على يد المال وشهد
 معه المشاهد كلها توفي بالكوفة سنة ٧٤ (قال رأيت بلالا يؤذن وأتبع) أي أبا قحافة أي
 أنظر إلى فيه متبها (ههنا) أي عينة (وههنا) أي يسرة (وأصبعاه) أي إبهاميهما ولم يرتدعين
 الأصبعين قال النووي هما الأصبعان (في أذنه رواء) جد والتمذى وصحبه ولان ماجه) أي
 من حديث أبي بصير أيضا (وجعل أصبعيه أذنيه ولا يداد) أي من حديثه أيضا (لوي)
 عنقه لما بلغ في على الصلاة عينا وشمالا هو بيان قوله ههنا وههنا (ولم يرد) بجبهته
 (وأصله في الصحيحين) الحديث يدل على آداب المؤذن في الالتفات إلى جهة اليمين وإلى جهة
 الشمال وقد بين محل ذلك لفظ أبي داود حيث قال لوي عنقه لما بلغ في على الصلاة وأسر حنة
 حديثه مسلم بلفظ فجاءت أمتبع فأهنا وههنا عينا وشمالا يقول في على الصلاة حتى على
 الفلاح فبين الالتفات عند التحية لتبين وجوبه من خزعة بقوله انحراف المؤذن عند قوله
 في على الصلاة حتى على الفلاح فبينه لا يذنه كله قالوا إنما يكون الانحراف بالتميز في الوجه
 ثم ساق من طريق وكيع فجعل يقول في أذنه هكذا وحرف رأسه عينا وشمالا وأما رواية بلالا
 استدل أني أذنه فليست صحيحة وكذلك رواية أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر به لم يصحبه
 في أذنه رواية ضعيفة وعن أحمد بن حنبل لا يدور لأذنه على منارة قصد الاسماع أهل الجاهلية
 وذكر العلماء ان فائدة اتفاته أمران أحدهما أنه أرفع لصوته وثانيها أنه علامة له وقد يعرف
 من يراه صلى الله عليه وآله وسلم كان به صم أنه يؤذن وهذا في الأذان وأما الأقامة فقال القزويني أنه
 استحسنه الأوزاعي (وعن أبي حمزة ورزقي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعجبه
 صوته فله الأذان رواه ابن خزيمة) وصحبه وقد قدمننا القصص واستحسنه صلى الله عليه وآله وسلم
 صوته وأمره بالأذان بمكة وفيه دلالة على أنه يستحب ان يكون صوت المؤذن حسنا (وعن
 جابر بن عمر رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العبد غير مر ولا
 مرتين) أي بل مرارا كثيرة (بلا أذان ولا إقامة) أي لا يكون الصلاة غير مصحوبة بأذان
 ولا إقامة (رواه مسلم) هو دليل على أنه لا يشرع الصلاة العبد بآذان ولا إقامة وهو كالأجانب وقد
 روي خلاف هذا عن ابن الزبير ومعاوية وعمر بن عبد العزيز قدامهم للعبد في الجمعة وهو
 قياس غير صحيح بل فعل ذلك بدعوة أذلم يؤر عن الشارع ولا عن خلفائه الراشدين يزيدنا كذا
 قوله (وتنوه) أي نحو حديث جابر (في المتنق) أي الذي اتفق على إخراج الشيوخ (عن ابن
 عباس وغيره) من الصحابة وأما القول بأنه يقال في العبد عوضا عن الأقامة الصلاة جامعة
 فلم ترد به سنة في صلاة العبد في حال الهدى النبوي وكان صلى الله عليه وآله وسلم اذنا
 إلى الصلوات أخذ في الصلاة أي في صلاة العبد من غير أذان ولا إقامة ولا قول الصلاة جامعة والسنة

ان لا يفعل شي من ذلك انتهى فثبت ذلك في صلاة الكسوف لا غير ولا يصح فيه القياس لان ما وجد منه في عصره صلى الله عليه وآله وسلم ولم يفعل فيه بعد عصره بعدة فلا يصح اثباته بقياس ولا غيره (وفي وعن أبي قتادة) رضي الله عنه (في الحديث الطويل في فهمه عن الصلاة) أي عن صلاة القبر وكان عند قفولهم من غزوة خيبر قال ابن عبد البر هو الصحيح (ثم أذن بلال) أي بأمره صلى الله عليه وآله وسلم له كافي سنن أبي داود ثم أمر بلال لأن ينادي بالصلاة فنادى بها (فصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما كان يصنع كل يوم ربه لمسلم) فيه دلالة على شرعية السائرين للصلاة لقائمة بنوم ويلحق بها التسمية لأنه على الله عليه وآله وسلم جمعهم في الحكم حيث قال من نام عن صلاته أو نسى الحديث وتروى مسلم من حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بلال بالاقامة ثم لم يذكر الاذان وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما فاتته الصلاة يوم الاثنين أمر بلال بالاقامة ولم يذكر الاذان كما في حديث أبي سعيد عند الشافعي وهذه لا تعارض رواية أبي قتادة لأنه مثبت بخبر أبي هريرة وأبي سعيد ليس فيه ما ذكر الاذان في ولايات فلا عارضة ادعاهم الا ان لا يعارض ذلك (وله) أي لمسلم (عن يارث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى المزدنية) أي منصرفا من عرفة (فصلى بها المغرب والعشاء) جمع بينهما (بأذان واحد أو قاتنين) وقدرى البخاري من حديث ابن مسعود أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالمزدنية المغرب بأذان واحد والعشاء بآذان واحد ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب بأذان واحد والعشاء بآذان واحد ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب بأذان واحد والعشاء بآذان واحد (وله) أي لمسلم (عن ابن عمر رضي الله عنه جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين المغرب والعشاء بأقامة واحدة) وظاهره أنه لا أذان فيها وهو صحيح في مسلم ثم في ذلك بالمزدنية فإنه قال سعيد بن جبلة أفضنا مع ابن عمر حتى أتونا جاعا أي المزدنية فإنه اسم لها وهو يفتح الجيم وسكون الميم فصل في بها المغرب والعشاء بأقامة واحدة ثم انصرف وقال هكذا صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا المكان وقد دل على أنه لا أذان فيها وأنه لا أقامة الواحدة للصلاة وقد دل قوله (زاد أبو داود) أي من حديث ابن عمر (لكل صلاة) أي أقامة لكل صلاة لأنه زاد في قوله بأقامة واحدة لكل صلاة قد دل على أن لكل صلاة أقامة رواية مسلم في رواية أبي داود (وفي رواية له) أي لابي داود عن ابن عمر (ولم يناد في واحدة منهما) وهو صحيح في أبي قتادة وقد تعارضت هذه الروايات جازأ ثبت أذاناً واحداً أو قاتنين وابن عمر في الأذان وأثبت الأقامة وحديث ابن مسعود الذي ذكرناه أثبت الأذان والاقامة قاتنين فإن قلتما ثبت تقدم على الثاني علمنا بخبر ابن مسعود والشارح رحمه الله تعالى قال يقدم خبر جرير لأنه مثبت للأذان على خبر ابن عمر لأنه نافله ولكن يقول يقدم خبر ابن مسعود لأنه أكثر اثباتاً (وعن ابن عمر وعائشة) قالوا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له ولم بلال يؤذن بليل (قد ثبت رواية البخاري أن المراد به قيل القبر فإن فيها لم يكن بينهما إلا أن يرقى ذابنزل ذابعد الطحاوي بسقط الآن يصعد هذا وينزل هذا) فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم (واسمه عمرو وكان) أي ابن أم مكتوم (رجلاً أعشى لا ينادي حتى يقال له أصعبت أصعبت) أي دخلت في الصباح (ستفق عليه وفي آخره ادراج) أي كلام ليس من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم بل يقول وكان رجلاً أعشى إلى آخره مولف البخاري هكذا قال وكان رجلاً أعشى

بزيادة تلفظ قال وبين الشراح فاعل قال انه ابن عمرو قيل الزعري فهو مدرج من كلام أحد
 الربان وفي الحديث شرعية الاذان قبل رقت التبر لما شرع له الاذان فان الاذان شرع كما
 سلف للاعلام بدخول الوقت ولدعاء السامعين لحضور الصلاة وهذا الاذان الذي قبل التبر قد
 أخبر صلى الله عليه وآله وسلم بوجه شرعيته بقوله ليوقفناكم ويرجع فانكم هم رواه الجماعة الا
 الترمذي والقائم هو الذي يصل صلاة الليل ورجوعه عوده الى نومه أو قعوده عن صلاته اذا جمع
 الاذان فليس للاعلام بدخول وقت ولا حضور الصلاة وانما هو كالتيبعية لآخرة التي تفعل في
 هذه الاعصار غايته ان كان بانفاذ الاذان وهو مثل النداء الذي أحده عثمان يوم الجمعة لصلاتها
 فانه كان بأمر بالنداء اليها في محل يقال له الزوراء فيجتمع الناس للصلاة وكان شادي لها بانفاذ
 الاذان الم شروع ثم جعله الناس (١) بعد ذلك تسديحاً بالآية والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فقد اختلف في المسئلة والاستدلال للمانع وأجبرنا بكتبت اليه من همه العمل بما ثبت
 وفي قوله كما واثروا أي أتم المريدون للصباح حتى يؤذن ابن أم مكتوم ما يدل على اباحة ذلك إلى
 أذانه وفي قوله انه كان لا يؤذن حتى يقال له أصبحت ما يدل على جواز الكل والشرب بعد دخول
 النحر وقال به جماعة ومن منع من ذلك قال معني قوله أصبحت قاربت الصباح وانهم يقولون له
 ذلك عند آخر جرم من أجزاء الليل واذنه يتبع في أول جرم من طلوع الفجر وفي الحديث جليل على
 جواز اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد يؤذن واحد به واحد وأما أذان شين معافيه قوم وقالوا
 أول من أحدثه شؤامة وقيل لا يكره الا ان يحصل بذلك تشويش قلت وفي المأخذ نظر بل لا
 لم يكن يؤذن للفريضة كما عرفت بل المؤذن لها واحد هو ابن أم مكتوم واستدل بالحديث على
 جواز تقليد المؤذن الاعمى والبصير وعلى تقليد الواحد وعلى جواز الاكل والشرب مع الشافعي
 طالع النحر اذا اصاب الليل وعلى جواز الاعتدال على الصوت في الرواية اذا عرفت وان لم يشاهد
 الراوي وعلى جواز ذكر الرجل عافيه من العامة اذا كان لقصد التمهيد وجواز نسبته الى أمه
 اذا اشترى بذلك (٢) وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان بلالاً أذن قبل التبر فأمره النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم أن يرجع فينادي ألا ان العبد نام رواءاً وداود وضعفه) فانه قال عقيب آخر لجه هذا
 حديث لم يرو عن أيوب الا جادين سلة وقال المذري قال الترمذي هذا حديث غير محفوظ
 وقال علي بن المدني حديث جادين سلة هذا غير محفوظ واخطأ فيه جادين سلة وقد استدل
 به من قال لا يشرع الاذان قبل النحر ولا يفتي أنه لا ياقوم الحديث الذي اتفق عليه النجاشي
 ولو ثبت انه صحيح لقول علي انه قبل شرعية الاذان فانه كان بلال هو المؤذن الأول الذي أمر
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله بن زيد أن ياتي عليه الفاظ الاذان ثم اتخذ ابن أم مكتوم
 بعد ذلك مؤذناً مع بلال فكان بلال يؤذن الاذان الاول لما ذكره صلى الله عليه وآله وسلم من
 فائدة أذانه ثم اذا طلع الفجر أذن ابن أم مكتوم (٣) وعن أيوب سعيد الخدري رضي الله عنه (قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن متفق عليه)
 فيه شرعية القول لمن سمع المؤذن ان يقول كما يقول على أي حال كان من طهارة وعذبة هار وحباً
 أو حاشاً الاحال لجماع وحال التخلي لكرامة الذي كرمها واما اذا كان السامع في حال الصلاة ففیه
 اقوال الاقرب انه يؤخر الاجابة الى بعد خروجه منها والامر يدل على الوجوب على السامع على

الرادف العن فيما عناه اه

منه

من رآه فوق المنارة ولم يسمعه او كان اصم وقد اختلف في وجوب الاجابة فقال به الخنفسه وأهل
 الظاهر وآخرون وقال الجمهور لا يجب واستدلوا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم جمع مؤنثا فلما كبر
 قال على النطرة فلما تشهد قال خرجت من النار أخرجه مسلم قالوا فلو كانت الاجابة واجبة لقال
 صلى الله عليه وآله وسلم كما قال المؤذن فلما لم يقل دل على ان الامر في حديث ابن سعد للاستصحاب
 وتعب بأنه ليس في كلام الراوى ما يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل كما قاله فيجوز انه
 صلى الله عليه وآله وسلم قال مثل قوله ولم ينقله الراوى اكتفاء بالمادة ونقل الزائد وقوله مثل
 ما يقول يدل انه يتبع كل كلمة جمعها فيقول مثلها وقدرت ام سامة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان
 يقول كما يقول المؤذن حتى سكت أخرجه النسائي ولم يجاوبه حتى فرغ من الاذان استحب
 التدارك ان لم يطل الفصل وظاهر قوله في النداء انه يجب كل مؤذن اذن بعد الاول واجابة الاول
 افضل وليس المراد من الممانعة ان يرفع صوته كل مؤذن لأن رفعه لصوته بقصد لا لعلام بخلاف
 المذهب ولا يكتفي امره الاجابة على خاطره فانه ليس بقول وظاهر حديث الباب وقوله (وللنجاري
 عن معاوية مثله) أي مثل حديث ابن سعد ان السامع يقول كقول المؤذن في جميع النماز الا
 في الجمعين فيقول سافاده قوله (وليسلم عن عمر في فضل القول كما يقول المؤذن كلمة كلمة سوى
 الجمعين) حتى على الصلاة حتى على الفلاح فانه يخص ما قبله في الجمعين (فيقول) أي
 السامع (لا حول ولا قوة الا بالله) عند كل واحدة من ما وهذا المتن هو الذي رواه معاوية بكافي
 النجاري وعمر بكافي مسلم وانما اختصر المصنف فقال وللنجاري عن معاوية أي القول كما يقول
 المؤذن الى آخر ما ساقه في رواية مسلم عن عمر اذا عرفت هذا فحقولها أربع مرات ولغظه عند
 مسلم اذا قال المؤذن الله اكبر قال اكبر قال احدكم الله اكبر الله اكبر الى ان قال فاذا قال على
 على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال على الفلاح قال لا حول ولا قوة الا بالله فيجتمعا
 انه يريد اذا قال على الصلاة حولن واذا قالها ثانياً على الصلاة حولن ومثله حتى على الفلاح
 فيكون أربع مرات ويحتمل انه يكفي حوالة واحدة عند الاولى من الجمعين وقد أخرج النسائي
 وابن خزيمة حديث معاوية وفيه بقول ذلك قول المصنف في فضل القول لأن آخر الحديث انه
 قال اذا قال السامع ذلك من قلبه دخل الجنة والمصنف لم يأت بلفظ الحديث بل بعنا هذا
 والحول هو الحركة أي لا حركة ولا استطاعة الا بعنة الله وقيل لا حول في دفع شر ولا قوة في
 تحصيل خير الا بالله وقيل لا حول عن معصية الله الا بعنة الله ولا قوة على طاعته الا بموئته
 وحتى هذا عن ابن مسعود مرفوعاً وهذا الحديث مفيد لاطلاق حديث أبي سعيد الذي فيه
 فقوله او مثل ما يقول أي فيما عدا الجملة وقيل يجمع السامع بين الجملة والحوالة علماً بالحدوثين
 والاول اولى لانه تخصيص الحديث العام أوفق بسيد الملقه ولان المعنى مناسب لاجابة الجملة
 من السامع بالحوالة فانه لما دعى الى ما فيه الفوز والصلاح والنجاة واصابة الخير ناسب ان
 يقول هذا امر عظيم لا استطاع مع ضمه في القيام الا اذا وفقني الله بحوله وقوته ولان الفاظ
 الاذان ذكرته فناسب ان يجبها المذهب ذكره تعالى وأما الجملة فانتماهي دعاء الى الصلاة
 والذي يدعو اليها المؤذن وأما السامع فانتما عليه الامتنان والاقبال على ما دعى اليه واجابته
 في ذكر الله اقيامه والاعمال بالحدوثين كما ذكرناه والطريقة المعروفة من جعل المطلق على التقيد

أو تقديم الخاص على العام فهي أولى بالإجماع وعلى محجب عند الترجيع أو لا يجب وعند
 التوسيع فيه خلاف . وعيل يقول في جواب التوسيع صدق وبرت وهذا استصمان من قائله
 والأفليس فيه سنة تعمد (فائدة) أخرج أبو داود عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم أن بلالاً أخذ في الأقامة فلما أن قال قد قامت الصلاة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أقامها الله وأدامها وقال في سائر الأقامة بنحو حديث عوف بن الأذان **هـ** يريد بجديت عمر ما ذكره
 المصنف وسقاه في الشرح من متابعة المقيم في الفاظ الأقامة **و** (وعن عثمان بن أبي العاص) بن
 بشر الثقفي استعمله النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الطائف فلم يزل عليه مدة حياته وخلفه في
 بكر وسنين من خلافة عمر ثم عزله وولاه عمان والبحرين وكان من الوافدين عليه صلى الله عليه وآله
 وسلم في وفد ثقيف وكان أصغرهم سنًا **هـ** سبع وعشرون سنة ولما نزل صلى الله عليه وآله وسلم
 عزمت ثقيف على الرد فقال لهم يا ثقيف كنتم آخر الناس إسلامًا فلا تكونوا أولهم ردة فاستموا
 من الردة مات البصرة سنة ٥١ رضى الله عنه (انه قال يا رسول الله اجعلني امام قومي قال
 أنت امامهم واقتد باضعفهم) أي اجعل أضعفهم عرض أزمانه أو نحوهما فقد نزل نصل
 بصلاة يثقبننا (واتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجر أخرجه النسخة وحسنه الترمذي وصححه
 الحاكم) الحديث دليل على جواز طلب الإمامة في الخير وقدر في أدعية عباد الرحمن الذين
 وصفهم الله تعالى بتلك الاوصاف أنهم يقولون واجه لنا المؤمنين اماما وليس من طلب الرئاسة
 المكروهة فان ذلك فيما يتعلق برئاسة الدنيا التي لا يمان من طامها ولا يستحق ان يعطاها ولا يجب
 على امام الصلاة ان يلاحظ حال المصلين خلفه فيحصل أضعفهم كانه المقتدي به فيستغف لاجله ويأتى
 في أبواب الإمامة لتحقيقه وأنه يتخذ المتبع مؤذنا ليجمع الناس للصلاة وأن من صفته المؤذن
 المأمور بان يأخذ أن لا يأخذ على أذانه أجر أي أجره وهو دليل على ان من أخذ على أذانه أجر الدس
 مأمورا بان يأخذ وهل يجوز له أخذ الاجرة فذهب الشافعية الى جواز أخذ الاجرة مع الكراهة
 وذهب الحنفية الى أنه يحرم عليه الاجرة لهذا الحديث قلت ولا يخفى أنه لا بد على التعرّف
 وقيل يجوز على التأذين في محل مخصوص اذ ليست على الاذان حينئذ بل على ملازمة المصنّف
 كاجرة الرصد لكن في القلب من هذا شيء **و** (وعن مالك بن الحويرث) بنضم الحام وقع الواو اللهي
 وفد على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقام عنده عشرين ليلة وسكن البصرة ومات بها سنة ٩٤
 (قال قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم
 الحديث أخرجه السبعة) هو مختصر من حديث طولى أخرجه البخاري باللفظ أحدكم قال مالك
 أثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نفر من قومي فأقام عنده عشرين ليلة وكان حجابا فقال
 رأي تشقنا الى أهلنا قال ارجعوا فكونوا منهم وعلموهم وصلاوا فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم
 أحدكم وليؤمكم أكبركم زاد في رواية وصلاوا كما رأيت في أصل نساق المصنف قطعة منه في موضع
 ما يريد من الدلالة على الاحتى على الاذان ودليل استحبابه الا صريه وفيه أنه لا يشترط في المؤذن غير
 الايمان لقوله أحدكم **و** (وعن جابر) رضى الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
 لبلال إذا نذت فترسل) أي نال الفاظه ولا تفعل وتسرع في سردها (واذا أقت فاحذر) والحد
 الاسراع واجعل بين أذانك وأقامتك مقدارا ما يفرغ الآكل من أكله أي قبل وقاية تدربه

فراغ الآكل من أكله (الحديث) بالنصب على أنه مفعول فعل محذوف أى أقرأ الحديث أو أتم
الحديث أو نحوه ويجوز رفعه على خبرية مبتدأ محذوف وانما يأتون بهذه العبارة إذا لم يستوفوا
لقط الحديث ومنه قولهم الآية واليت وهذا الحديث لم يستوفه المصنف وقامه والشارب من
شربه والمعتصر إذا دخل قضاء الحاجة ولا تقوم واحتج تروى (رواه الترمذى وضعفه) قال
لا نعرفه إلا من حديث عبد المنعم واستند به مجهول وأخرجه الحاكم أيضا وله شاهد من حديث أبي
هريرة ومن حديث سلمان أخرجه أبو الشيخ ومن حديث أبي بن كعب أخرجه عبد الله بن أحمد
وكها وأمية إلا أنه يفتو بها المعنى الذى شرعه إلا أن قاله هذا لغير الحاضرين ليحضروا الصلاة فلا
يدمن بتقدير وقت تسع للتأهب للصلاة وحضورها والإصغاء فأنداه النداء وقد ترجم البخارى باب
كبر بين الأذان والإقامة ولكن لم يثبت التقدير قال ابن بطال لا حديث ذلك غير يمكن دخول الوقت
واجتماع المصلين وفيه دليل على شرعية التوسل فى الأذان لأن المراءى من الأعلام بالبعد وهو مع
التوسل أكثر ابلاغاً وعلى شرعية الجهر والإسراع فى الإقامة لأن المراءى بالاعلام الحاضرين
فكان الإسراع بها أنسب ليسر غنىاب سرعة فى المقصود وهو الصلاة (وله) أى الترمذى
عن أبي هريرة رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يؤذن إلا من وضئ وضعفه
أيضا) أى كما ضعف الأول فإنه ضعف هذا بالانقطاع أذهعن الزهرى عن أبي هريرة قال الترمذى
والزهرى لم يسمع من أبي هريرة اهـ والراوى له عن الزهرى ضعيف ورواه ترمذى من رواية
يونس عن الزهرى عنه موقوفاً إلا أنه يلفظ لا ينادى وهذا أصح ورواه أبو الشيخ فى كتاب الأذان
من حديث ابن عباس باللفظ أن الأذان متصل بالصلاة فلا يؤذن أحدكم إلا وهو طاهر وهو دليل
على اشتراط الطهارة للأذان من الحديث الأصغر ومن الحديث الأكبر الأولى وقالت طائفة تشرط
فيه الطهارة من الحديث الأكبر فلا يصح أذان الجنب ويصح من غير المتوضئ عملاً بهذا الحديث كما
قاله فى الشرح قلت ولا يخفى أن الحديث دل على شرطية كون المؤذن متوضئاً فلا وجه للتفرقة
بين الحديثين وأما استندالهم له من الحديث حدثنا أصغر بالقياس على جواز قراءة القرآن
فقياس فى مقابلة النص لا يعمل به عندهم فى الأصول وقد ذهب جدواً آخرون إلى أنه لا يصح
أذان الحديث حدثنا أصغر عملاً بهذا الحديث وإن كان فيه ما عرفت والترمذى صحيح وقصه على أبي
هريرة كذا فى البحر الآن فى سنن الترمذى اختلف أهل العلم فى الأذان على غير وضوء فكرهه
بعض أهل العلم وبه يقول الشافعى وأصح ورخص فى ذلك بعض أهل العلم وبه يقول سفيان
وابن المبارك وأحمد وقواه الشوكانى فى مؤلفاته وهو الأشبه لدلالة حديث الباب لا تقوم به
حجة وأما الإقامة فلا تكسر على شرطية الوضوء لها قالوا إلا أنه لم يرد أنه وقع على خلاف ذلك فى عهده
صلى الله عليه وآله وسلم ولا يخفى ما فيه وقال قوم يجوز على غير وضوء وإن كان مكرهاً وقال
آخرون يجوز بلا كراهة (وله) أى الترمذى (عن زياد بن الحرث) الصديق تابع النبى صلى الله
عليه وآله وسلم وأذن بين يديه بعد فى المصرين وصداه بضم الصاد المهملة اسم قبيلة (قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أذن عطف على ما قبله وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم
إن أخاصداه قد أذن (فهو يقيم وضعفه أيضا) أى كما ضعف ما قبله قال الترمذى انما نعرفه
من حديث زياد بن أنس الأفرقي وقد ضعفه القسطلان وغيره وقال البخارى هو مقارب الحديث

وضعه أبو حاتم وابن حبان وقال الترمذي والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أن من أذن فهو
 يقيم اهـ والحديث دليل على أن الإقامة من أذن فلا تصح من غيره وعضع حديث الباب
 حديث ابن عمر بلفظه لا يلا بل قلنا يقيم من أذن أخرجه الطبراني والعقيلي وأبو الشيخ وإن
 كان قد ضعفه أبو حاتم وابن حبان وقالت الحنفية وغيرهم يجرى إقامة غيره من أذن لعدم نهوض
 الدليل على ذلك والميل له قوله ﴿ ولا يادود في حديث عبد الله بن زيد ﴾ أي ابن عبد الله الذي
 تقدم حديثه في أول الباب (انه قال) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أمره أن يلقه على
 بلال (أنا رأيت) يعني الأذان في المنام (و) أنا (كنت أريده قال فاقم أنت وفيه ضعف)
 لم تعرض الشارح لبيان وجهه ولا ينسبه أبو داود بل سكت عليه لكن قال الحافظ المنذرى انه
 ذكر البيهقي في إسناده ومنه اختلافوا قال أبو بكر الخازني في إسناده مقال وحينئذ فلا يبره
 الاستدلال نعم الأصل جواز كون المقيم غير المؤذن والحديث يقوى ذلك الأصل ﴿ وعن أبي
 هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المؤذن أمك بالآذان ﴾ يعني وقته
 موكل الله بالآذان أمين عليه (والإمام أمك بالإقامة) فلا يقيم إلا بدلالة (رواه ابن عدي)
 والحافظ الكبير الإمام الشهاب بن عبد الله بن عدي الجرجاني ويعرف أيضا بابن القصار صاحب كتاب
 الكامل في الجرح والتعديل كان أحد الأعلام وله سنة ٢٧٧ وسمع على خلاني وعنه أئم قال
 ابن عسكركان ثقة على من فيه قال جزء السهمي كان ابن عدي حافظا متقنا لم يكن في زمانه أحد
 مثله قال الخليلي كان عديم الظفر حفظا وجلالة سالت عبد الله بن محمد الحافظ فقال زر قصص
 ابن عدي أسقط من عبد الباقي بن قانع وفي سنة ٢٦٥ (ضعفه) لأنه أخرجه في ترجمة شريك
 القاضي وتفرده شريك وقال البيهقي ليس بمحققا ورواه أبو الشيخ وفيه ضعف والحديث دليل
 على أن المؤذن أمك بالآذان أي يتدبره وقت الأذان إليه لأنه أمين على الوقت والموكل بإيقاعه
 وعلى أن الإمام أمك بالإقامة فلا يقيم إلا بإشارته بذلك وقد أخرج البخاري إذا قمت الصلاة فلا
 تقوم مواحي تروفي فدل على أن المقيم يقيم وإن لم يحضر الإمام فاقامة غيره متوقفة على أنه كذا
 في الشرح ولكن قد ورد أنه كان بلال قبل أن يقيم يأتي إلى منزله صلى الله عليه وآله وسلم يؤذنه
 بالصلاة والأبذان بها بعد الأذان استئذان في الإقامة وقال المصنف إن حديث البخاري معارض
 بحديث جابر بن سمرة أن بلالا كان لا يقيم حتى يخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
 ويجمع بينهما بأن بلالا كان يراقب وقت خروج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإذا أشرع
 في الإقامة قبل أن يراهم غالب الناس ثم أذا رءوهم قاموا اهـ وأما حين وقت قيام المؤمنين إلى الصلاة
 فقول مالك في الموالم أسمع في قيام الناس حين تقام الصلاة حتى لا يجدوا إلا أني أرى ذلك على
 طاقة لناس فإن منهم الثقيل والخفيف فذهب الأكثرون إلى أن الإمام كان معهم في المسجد
 يقوموا حتى تفرغ الإقامة وعن أنس رضي الله عنه أنه كان يقوم إذا قال المؤذن قد قامت
 الصلاة ورواه ابن المنذر وغيره وعن ابن المسيب إذا قال المؤذن الله أكبر وجب القيام وإذا قال صلى
 على الصلاة عدلت الصفوف وإذا قال لا إله إلا الله كبر الإمام ولكن هذا رأى من لم يذكره مسنة
 (وليس في نحوه) أي في حديث أبي هريرة ﴿ (عن علي) عليه السلام (من قوله وعن أنس قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرد الدعاء من الأذان والإقامة رواد الناسي وصحبه ابن

نزعة) الحديث مرفوع في سنن أبي داود أيضا واقتضه هكذا عن أنس بن مالك قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم لا ردة الدعاء بين الأذان والإقامة اه قال المنذرى وأخرجه الترمذى
 والثانى في عمل يوم وليلة اه قلت وحسنه الترمذى وزاد في آخره قيل ماذا تقول يا رسول الله
 قال سلوا الله العفو والعافية فى الدنيا والآخرة اه قال ابن القيم الله حديث صحيح وقد عين فيه صلى
 الله عليه وآله وسلم ما يدعى به يتمسوا والحديث دليل على قبول الدعاء فى هذا الموطن إذ عدم الرد
 يراد به القبول والإجابة ثم هو عام ليس دعاء ولا بد من تقديده على الأحاديث غيره فانه ما يمكن دعاء
 بأنهم أو قطع رحمهم هذا وقد ورد تعيين أدعية فقال بعد الأذان وهو ما بين الأذان والإقامة
 الاول أن يقول رزقت بالله ربنا والاحلام ديننا ومحمد رسولنا قال صلى الله عليه وآله وسلم من قال
 ذلك غفر له ذنبه والثانى أن يصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد فراغه من اجابة المؤذن قال
 ابن القيم فى الهدى وأكمل ما يصل به ويصل اليه ما علم أنه أن يصلوا عليه فلا صلاة عليه أكل
 سنقلت وستأتى صفتها فى كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى والثالث ما فى الحديث الآخر وهو قوله
 (وعن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال حين يسمع النداء
 اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آمين محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مفعلا محمودا
 الذى وعدته حلت له شفاعتى يوم التياسرة) أخرجه الأربعة) هذا الحديث لم يذكره السيد رحمه الله
 تعالى لكنه موجود فى بعض نسخ بلوغ المرام ينبغى ذكره فى هذا المقام فقصه أخرجه البخارى
 أيضا وزاد غيره أنك لا تختلف المعاد وأما زاد فى الدرجة الرفعة كما يجرى على ألسن الناس فليس
 فى الصحيح وهذا الدعاء بقوله بعد صلاته عليه صلى الله عليه وآله وسلم والرايع أن يدعوا لنفسه بعد
 ذلك ويسأل الله من فضله كأتى السنن عنه صلى الله عليه وآله وسلم قل مثل ما يقول أى المؤمن فأذا
 انتهت فصل تعطيه وروى أحمد عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من قال حين ينادى المنادى
 اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة صل على محمد وأرض عنه مرضا لا مضط بعده استجاب
 الله دعوته اه قلت أخرجه الطبرانى فى الأوسط أيضا وهو من حديث جابر بن عبد الله وفى
 اسناده ابن لهيعة وأخرج الحاكم وصححه الاسناد من حديث أبي أمامة وفيه ما يوقله السامع
 للسند اه قال ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة الصادقة المستجاب لها دعوة الحق وكلمة التقوى
 آمين على أوتى امتنا علما وابنهنا علما وابنهنا علما وابنهنا علما آمين وأما ما تم بسأل الله حاجته
 وفى اسناده عن جابر بن عبد الله وهو رواية لا يتم تصحيحها كما لم يثبت به وأخرج الترمذى من حديث
 أم سلمة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن أقول عند الأذان المغرب اللهم هذا القابل
 الحلت وأدبارنك وأصوات دعائك فأغفر لي وذكري لبي في أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول
 عند كل الإقامة قلها الله وأدامها وفى المقام أدعية أخر

«(باب شروط الصلاة)»

الشرط لفة العلامة ومنه قوله تعالى فقد جاءه أشراطها أى علامات الساعة وفى لسان الفقهاء
 ما يلزم من عدمه عدم (عن على بن طلق) تقدم طلق بن على فى نواقض الوضوء قال ابن عبد
 البر أظنه والاطلاق بن على الحنفى ومال أحمد والبخارى إلى أن على بن طلق وطلق بن على اسم ذات

واحدة رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا فدا أحدكم في الصلاة) أي في صلاته كما يشعر به السياق (فلينصرف وليتوضأ وليعد الصلاة وادناه الخمسة وجميعه ابن حبان) كانه غير هذه العبارة اختصارا والافاضلها آخره ابن حبان وجميعه وقد تقدمت له هذه العبارة مرارا ويحتمل أن ابن حبان صحح حديث خرجه غيره ولم يخرجه هو وهو بعد وقد أعل الحديث ابن القطان بحسن من كلام الحنفى فانه لا يعرف وقال الترمذى والضارى ولا أعلم لعل بن طلق غير هذا الحديث الواحد والحديث دليل على أن الفناء ناقض للوضوء وهو مجمع عليه ويقاس عليه غيره من النواقض وانها تبطل به الصلاة وقد تقدم حديث عائشة فمن أصابه في حق صلاته أو عاف أو قلص فانه يصرف ويبنى على صلاته حيث لم يكلم وهو معارض لهذا وكل منهما فيه مقال والشارح جنح الى ترجيح هذا قال لانه مثبت لاستئناف الصلاة وذلك ناف وقد يقال هذا نافي لصحة الصلاة وذلك مثبت لها فالاولى الترجيح بأن هذا قد بعثه ابن حبان وذلك لم يقل أحد بعثه فهذا أرجح من حيث الصحة (وعن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقبل الله صلاة حائض) المراد بها المكافئة وان تكلفتها لاحتمال مثلا وانما يعبر بالحض نظر الى الغلب (الاجتماع) بكسر الميم آخره راء وهو ما يغلط به الرأس والعنق (رواه الخمسة الا النسائي وجميعه ابن خزيمة) وقال الترمذى حديث حسن وأخرجه أحمد والحاكم وأعله الدارقطنى قال ان وقتشه أشبه وأعله الحاكم بالارمال ورواه الطبراني فى الاوسط والصغير من حديث أبي قتادة بلنظ لا يقبل الله من امرأه صلاة حتى توارى زينتها ولا من جارية بلغت المحض حتى تتحشم ونفى القبول المراد به هنا فى الصحة الاجراء وقد يطلق القبول ويراد به كون العبادة بحيث يترب علم الثواب فإذا نفي كان تقبلا ما تربت عليها من الثواب لا تقبلا للصحة كما ورد ان الله لا يقبل صلاة الا بى ولا من فى جوفه خمر كذا قيل وقد بين السيد فى رسالة الاسبيل وجوابه شىء شرح العمدة ان نفي القبول بالامر نفي الصحة وفى قوله الا يجامر ما يدل على انه يجب على المرأة ستر رأسها وعتقها ونحوه مما يقع عليه الجارون بانى حديث أبي داود ومن حديث أم سلمة ما يدل على انه لا بد فى صلاتها من تغطية رأسها وورقتها كما أفاده حديث البخاري ومن تغطية بقية دنها حتى ظهر قدميها كما أفاده حديث أم سلمة وسياح كشف وجهها حيث لم يأت دليل بتغطية المراد كشفه عند صلاتها بحيث لا يراه أجنى فهذه عورتها فى الصلاة وأما عورتها بالنظر الى نظر الاجنبى اليها فكذلك اجورة كما يأتى تحقيقه وذكره هناك (وعن جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان كان الثوب واسعا فالتفت به يعنى فى الصلاة واسلم خالف بين طرفيه) وذلك بأن يجعل شاعلى عاتقه (وان كان ضيقا فارتب يمتنع عليه) الاتصاف فى معنى الارتداء وهو أن يرتبها حطرى الثوب ويرتدى الطرف الآخر وقوله يعنى فى الصلاة الظاهر انه مدرج من كلام الرواة قد بدأ أخذ من القصة فان فيه انه قال جابر جئت اليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلى وعلى ثوب فاشتمت به وصلت الى جانبته فلما انصرف قال صلى الله عليه وآله وسلم لي يا هذا (٣) الاشتغال الذى رأيت قلت كان ثوب قال فان كان واسعا التفت به وان كان ضيقا فارتب به الحديث فالحديث قيدا فأفاده ان كان الثوب واسعا التفت به بعد ارتدائه بطرفه وإذا كان ضيقا فارتب به استعوزة فعوزة الرجل من تحت السرعة الى الركبة على أشهر

(٣) الاشتغال افتعال من
الشتم وهو كذا يغطى به
وتلف والنهى عنه هو
التجمل بالثوب واسعا له من
عشرين رفع طريقه هكذا
فى النهاية اه أبو النصر

الاقوال (ولهما) أي الشيخين (من حديث أبي هريرة) رضى الله عنه (لا يصلي أحدكم في
 التوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء) أي إذا كان أسعيا كجاء له الحديث الاول والمرد أن لا يترد
 في وسطه ويشذطر في التوب في حق به بل يترشح به على عاتقه فيحصل الستة لعل السند وحل
 الجمهور هذا النبي على التز به كما جازوا الأمر في قوله فالتصعب على التوب وحله أجد على الوجوب
 وإنما التصح ملاذ من قدر على ذلك فتركه وفي رواية عنه تصح الصلاة وأتم فجعله على الرواية
 الاولى من الشرائع وعلى الثانية من الواجبات واستدل الخطاي بالجمهور بصلاة صلى الله عليه
 وآله وسلم في توب واحد كان أحد طر فيتم على بعض نسائه وهي ثمانية قال ومعلوم أن الطرف الذي
 هو لاسمه من التوب غير منسحق لأن يترد به ويفضل منه ما كان له عاتقه قلت وقد يجاب عنه أن
 مرادنا مع القدرة على توب آخر لأنه لا تصح صلاته أو يأتى مطلقا كما صرح به قوله لا تصح صلاة
 من قدر على ذلك ويحتمل أنه في تلك الحالة لا يقدر على غير ذلك التوب بل صلاته فيه والحال أن
 نبضه على التائب كبر دليل على أنه لا يجزئ غيره (وعن أم سلمة) رضى الله عنها (إنها سألت النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم أتصلي المرأة في درع وخمار غير زار قال إذا كان الدرع في النحر يدرع
 المرأة تصحها (سائفا) أي وأسعيا (يفضي ظهور قدميها أخرجه أبو داود وصححه الأئمة وقفه)
 وقد تقدم بيان معناه وله حكم الرفع وإن كان موقوفًا إذا الأقرب أنه لا مسح للوجه فيه وقد
 أخرجه مالك وأبو داود وموقوفًا ونظنه عن محمد بن زيد بن قنفذ عن أمه أنها سألت أم سلمة ماذا تصلي
 فيه المرأة من الثياب قالت تصلي في الخمار والفرع السابغ إذا غشيت ظهور قدميها (وعن
 عائش بن ربيعة) بن مالك الغزني نسبة إلى غزير بن وائل ويقال له العدوي أسد قديح وأهجر
 الهجرتين وشهد المشاهد كلها مات سنة ٢٢ أو سنة ٢٣ أو سنة ٢٥ (قال تميم التي صلى
 الله عليه وآله وسلم في ليلة مظلمة فاشكت علينا القبلة فصلبنا) ظاهره من غير نظري في الأمارات
 (فالمظلمت الشمس إذا نحن صلبنا إلى غير القبلة فترأت فابجأنا ولو أقم وجهه الله أخرجه الترمذي
 وضعفه) لأن فيه أشعث بن سعيد السمان وهو ضعيف الحديث والحديث دليل على أن من
 صلى إلى غير القبلة لظلمة أو غير أنها تجزئ له صلاته سواء كان مع النظر في الأمارات والتصري أم لا
 ورواها انكشف الخطأ في الوقت أو بعده ويبدل به ما رواه الطبراني من حديث معاذ بن جبل قال
 صلبنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم غير في سفر إلى غير القبلة فلما قضى صلاته
 تجلبت الشمس فقلنا يا رسول الله صلبنا إلى غير القبلة قال قد رفعت صلاتكم بحقه إلى الله وفيه
 أبو يعقوب وقد وثقه ابن حبان وقد اختلف العلماء في هذا الحكم فالقول بالاجزأ مذهب الشيعة
 والخنفية والصكوفين فيما عدا من صلى بغير تحز وتيقن الخطأ فإنه حتى في الصرا الاجماع على
 وجوب الاعادة عليه فإن لم يجماع خص به عموم الحديث وذهب آخرون إلى أنه لا يجب عليه
 الاعادة أصلا في تحز وانكشف الخطأ وقد خرج الوقت أو ما إذا نحن الخطأ والوقت ما وجبت
 عليه الاعادة توجه الخطأ مع قضاء الوقت فلا إعادة للعدب واستطروا التصري إذا لوجب
 عليه تيقن الاستقبال فان تعذر اليقين فعل ما أمكنه من التصري فان قصر فهو غير معذور إذا إذا
 تيقن الإصابة وقال الشافعي يجب عليه الاعادة في الوقت وبعده لأن الاستقبال واجب قطعاً
 وحديث السريفة ضعيف قلت الأظهر العمل بخبر السريفة لتفوي به حديث معاذ بن جبل وروجة

وحده والاجماع قد عرف كقمة دعوهم ولا يصح (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة) رواه الترمذي وقواه البخاري
 وفي التلخيص حديث ما بين المشرق والمغرب قبلة رواه الترمذي عن أبي هريرة ثم فوجأ وقال
 حسن صحيح فكان عليه ان يذكر تعميم الترمذي له على قاعته ورأى ما في الترمذي بعد سياقه
 بسنده وساقه من طريقين حسن احدهما وصحها ثم قال وقد روى عن غيره واحد من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة منهم عشرين لخطاب وعلني بن أبي طالب
 وابن عباس وقال ابن عمرا إذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فإمامك قبلة إذا
 استقبلت القبلة وقال ابن المبارك ما بينهما قبلة لأهل المشرق اه قلت كانه يريد ان عمران
 ذلك في المدينة وأما في الهند فيكون المشرق عن يمينه والمغرب عن يساره والمشرق عن يمينه
 فيكون القبلة بينهما وأما في الهند فيكون المشرق عن خلف المصلي والمغرب أمامه والحديث دليل على ان
 الواجب استقبال الجهة لا العين في حق من تعذر عليه العين وقد ذهب إليه جماعة من العلماء
 لهذا الحديث ووجه الاستدلال به على ذلك أن المراد ان بين الجهتين قبلة لغير المعين ومن في
 حكمه وهو من في ميل مكة لأن المعين لا تنصرف قبلة بين الجهتين المشرق والمغرب بل لكل الجهات
 في حقه سواء مهما قابل العين أو شطرها فالحديث دليل على أن ما بين الجهتين قبلة وان الجهة
 كافية في الاستقبال وليس فيم دليل على أن المعين يتعين عليه العين بل لا بد من الدليل على ذلك
 وقوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام خطاب به صلى الله عليه وآله وسلم وهو في المدينة
 واستقبال العين فيها متعسراً وشعره الا ما قبل في محرابه صلى الله عليه وآله وسلم لكن الامر
 بشول وجهه صلى الله عليه وآله وسلم شطر المسجد الحرام عام لصلاته في محرابه وغيره وقوله
 وحينما كنتم تقولوا وجوهكم شطره دال على كفاية الجهة اذا العين في كل محل تتعذر على كل مصلي
 وقوله لم يقسم الجهات حتى يحصل له توجه الى العين تعميماً لم يرد به دليل ولا فقه العجاجة وهم
 خير قبيل فالقول أن الجهة كافية ولو لم يكن كان في مكة وميلها (وعن عاصم بن ذريح) رضي
 الله عنه (قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على راحلته حيث توجهت به متفق
 عليه) وفي البخاري عن عاصم بلقط كان يسبح على الراحلة وأخرجه عن ابن عمر بلقط كان
 يسبح على ظهر راحلته وأخرج الشافعي نحوه من حديث جابر بلقط رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يصلي وهو على راحلته النواقل وقوله (زاد البخاري يوثق برأيه) أي في مجرده
 وركوعه زاد ابن خزيمة ولكنه يخفف السجدة من الركعة (ولم يكن يصنع) أي هذا
 الفعل وهو الصلاة على ظهر الراحلة (في المكتوبة) أي القرينة الحديث دليل على
 صحة صلاة النواقل على الراحلة وان قائمته استقبال القبلة وظاهره سواء كان على محمل أو لا سواء
 كان السبط طويلاً وقصيراً الآن في رواية رزين في حديث جابر يادق مقر القصر وذهب الى
 شرطية هذا اجماع من العلماء وقيل لا يستمرط بل يجوز في الحضر وهو مروي عن أنس من
 قوله وقوله والراحلة هي الناقة والحديث ظاهر في جواز ذلك للراكب وأما ما لا يثبت فسكون
 عنه وأما اعتداله بين السجدة فلا يثبت فيه اذ لا يثبت الامع القيام وهو يجب عليه التعود
 بينهما وظاهر قوله حيث توجهت به انه لا يعدل لأجل الاستقبال لاني حال صلاته ولا في أولها الا

أن في قوله ﴿ ولا يجرؤ من حديث أنس ﴾ (ولا يجرؤ من حديث أنس) كان إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة
 وكبر ثم صلى حيث كان وجهر كتابه واستند بحسن) ما يدل على أنه عند تكبيرة الإحرام يستقبل
 القبلة وهي زيادة مقبولة وحديثه حسن فيعمل به وقوله ناقته وفي الأول راحلته هـ ما يعني
 واحدا وليس بشرط أن يكون ركوبه على ناقته بل قد يصح في رواية مسلم أنه صلى الله عليه وآله
 وسلم صلى على جملته وقوله إذا سافر فيه أن السفر شرط عند بعض العلماء وأنه يأخذ من
 هذا وليس بظاهر في الشريعة وفي هذا الحديث والذي قبله أن ذلك في النقل لا في الفرض بل
 صرح البخاري أنه لا يصنع في المكتوبة إلا الله قد ورد في رواية للترمذي والنسائي أنه صلى الله
 عليه وآله وسلم أتى إلى مضيق هو وأصحابه والسماء من فوقهم والبلد من أسفل منهم فحضر
 الصلاة فأمر المؤذن فأذن وأقام ثم تقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على راحلته فصلي بهم
 يومئذ يجمع الصلوة أخذ من الركون قال الترمذي حدث غريب وثبت ذلك عن أنس
 من فعله وصححه عبد الحق وحسنه الثوري وضعفه البيهقي وذهب البعض إلى أنه تصح الفريضة
 على الراحلة إذا كان مستقبلا القبلة في هودج ولو كانت سائرة كالسفينة فإن الصلاة تصح فيها
 أجماعا قلت وقد يفرق بأنه يتم في البحر وجدان الأرض ففي عنه بخلاف ذلك الوارد
 وأما إذا كانت الراحلة واقفة فتندب الشافعية تصح الصلاة للفريضة كما تصح عندهم في
 الأرجوحة المشدودة بالجبال وعلى السير بالحمول على الرجال إذا كانوا واقفين والمراجل
 المكتوبة التي كتب على جميع المكلفين فلا بد عليه صلى الله عليه وآله وسلم كان يترعى
 راحلته والوقوف واجب عليه وأما الجملة النارية التي حدثت في هذا العصر فكيفها عند الشافعية
 حكم السفينة وعند الحنفية حكم الراحلة والمسلم مبرح اجتهد ﴿ وعن أبي سعيد
 الخدري ﴾ رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الأرض كلها مسجد إلا المقبرة
 والحمام رواه الترمذي وله عنه) وهي الاختلاف في وصله وأرساله قروا جسادهم صولاعن
 عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد ورواه مسنيان مرسلان عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ورواية الثوري أصح وأثبت وقال الدارقطني المحفوظ المرسل ورجحه
 البيهقي قال صاحب الإنصاف حاصل ما علة الإرسال ولم يصب ابن دحية حيث قال هذا لا يصح
 من طريق من الطرق وأخرجه أيضا أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم
 والحديث دليل على أن الأرض كلها تصح فيها الصلاة ما عدا المقبرة وهي التي تدفن فيها الموتى
 فلا تصح فيها الصلاة وظاهره سواء كان على القبر أو بين القبور وسواء كان قبره من أو كافر
 فالؤمن تكبرته له والكافر بعد آمن خشيته وهذا الحديث يخص جعلت الأرض كلها مسجدا
 الحديث وكذلك الحمام فإنه لا تصح فيه الصلاة لقيل للجماعة فيخص بمقامه نجاسة منه وقيل
 تكبره لا غير وقال أحمد لا تصح فيه الصلاة ولوعلى سطره علما بالحديث وذهب الجمهور إلى صحته
 ولكن مع خرافته وقد ورد النبي معلل بأنه محل الشياطين والقول لا ظاهر مع أحمد فذهب أحمد
 أحمد مذهب ثم ليس التخصيص له وهو حديث جعلت الأرض مسجدا بين المؤمنين والمسلمين فقط بل
 ربما يفيد قوله ﴿ وعن ابن عمر ﴾ رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحي أن
 يصلى في سبع المزايل) هي مجمع القاء الزبل (والنجرة) محل جزر الأنعام (والمقبرة) وهما

بركة مفعلة بفتح العين وحقوق التامهم ما شاذ (وقارة الطريق) ما شرعه الاقدام بالمرور عليه
 (والجام) تقدم الكلام فيه (ومعاطن) بفتح الميم (الابل) وهو ميرك الابل حول الماء
 وفوق ظهرها اتمروا والترمذي وضعه فانه قال بعد اخراجه ما نظفه وحديث ابن عمر ليس
 بذلك القوي وقد تكلم في زيد بن جبر من قبل حفظه وجبره بفتح الجيم وكسر الباء وقال البخاري
 فيه متر ولا وقد كانت استخراجه لعل النبي عن هذه الحلات فقبل الزيلة والمجرة لاجلها
 وقارة الطريق لذلك وقيل لان فيها حق الاغرة فلا تصح فيه الصلاة واسعة كانت اوضة للعموم
 النبي ومعاظن الابل ورد التعليل فيها منصوبا بانها من الشياطين أخرجه أبو داود وورد بلفظ
 مبارك الابل وللفظ من ابل الابل وفي أخرى منافع الابل وهي أعظم من معاطن الابل وعلو النبي
 عن الصلاة على ظهره الله تعالى وقيدوماته اذا كان على طرف بحيث يخرج عن هواها لم
 تصح صلاته ولا اجتمعت الا انه لا يجزئ ان هذا التعليل ابطال معنى الحديث فانه اذا لم يستقبل
 بطلت الصلاة بعدم الشرط لا لكونه على ظهره لكعبة فلو صح هذا الحديث لم يكن بقاء النبي
 على ظاهره في جميع ما ذكره الواجب وكان مخصوصا للعموم جعلت في الارض كلها مسجدا لكن
 قد عرفت ما فيه الا ان الحديث في التبريد (١) بين هذه المذكورات قد صرح بكيفية قوله
 ﴿وعن أبي مرثد﴾ بفتح الميم وسكون الراء وفتح التاء (الفتوى) بفتح الفين والثون أسلم
 هو أبو وهب بن رافع قتل من ثديوم غزوة الرجيع شهيدا في حياته صلى الله عليه وآله وسلم (قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تصالوا الى القبور ولا تجلسوا عليها رواه مسلم)
 فيه دليل على النهي عن الصلاة الى القبر كانهي عن الصلاة على القبر والاصل فيه التحريم ولم يذكر
 المقدار الذي يكون به النهي عن الصلاة الى القبر والتأخر عنه ما بعد مستقبله عرفا وقيل على
 تحريم الجلوس على القبر وقد وردت به احاديث كحديث جابر في طواف القبر وحديث أبي هريرة لان
 يجلس احداكم على جرة فتمرق ثيابه فتخلص الى جلده خيرة من ان يجلس على قبر أخرجه مسلم
 وقد ذهب الى تحريم ذلك جماعة من العلماء ومن مالكة انه يكره القعود عليها ونحوه وانما النهي
 عن القعود لقضاء الحاجة وفي الوطاعن على عليه السلام انه كان يتوعد القبر ويصطليح عليه
 ومثله في البخاري عن ابن عمر وغيره والاصل في النهي التحريم كما عرفت فغيره وفعل العصاية
 لا يعارض الحديث المرفوع الا ان يقال ان فعل العصاية دليل على النهي على الكراهة ولا يجزئ
 بعده وعند الترمذي وقال حسن صحيح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 صالوا في مريض الغنم ولا تصالوا في أعطان الابل وهذا الحديث يخص أضغاث الحديث
 جعلت في الارض كلها مسجدا ﴿وعن أبي سعيد﴾ رضي الله عنه (قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاء أحدكم المسجد فليظن اني لم عليه كادل لقوله (فان رأى في
 قلبه أذى أو قذرا) كاشف من الراوى (فليصحبه ليل في ما أخرجه أبو داود وصححه ابن
 خزيمة) اشتراف في وصله وارساله وروح أبو حاتم وصله رواه الحارثي من حديث أنس وابن
 مسعود ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وعبد الله بن الشخير واسنادهما ضعيف
 والحديث فيه دليل على شرعية الصلاة في النعال وعلى ان مسح التعليل من الخاصة مطهر له من
 القذر والاذى والتأخر فيها عند الاطلاق الجاسة وسواء كانت شجاعة رطبة أو جافة وبذلك

بيل وفي أعطان الابل
 ما أخرجه الترمذي وقال
 فيه حسن صحيح عن أبي
 هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم
 صالوا في مريض الغنم ولا
 تصالوا في أعطان الابل اه
 أبو النصر

سب الحديث وهو اخبار جبريل عليه السلام صلى الله عليه وآله وسلم ان في نعليه آذى فقلعهما
 في صلاته واستمر فيها فانه سب هذا الحديث وان المصلي اذا دخل في الصلاة وهو متلبس بنعاسة
 غمر عا لم يأوئد اليها ثم عرفه في أثناء صلاته انه يجب عليه ان التها ثم يستمر في صلاته ويقي على
 ما صلى وفي الكل خلاف الا انه لا دليل للمخالف بقاوم الحديث فلا يظن ان كرهه يؤيده ظهوره
 النعمان بالمسيح بالقراب قوله **﴿** وعن أبي هريرة **﴾** رضي الله عنه **﴿** قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم اذا برئ أحدكم الاندي بخفيه **﴾** أي مثلاً أو آوى ملء من أقدمه
﴿ فطهورهما **﴾** أي الخفين **﴿** التراب أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان **﴾** وأخرجه ابن السكن
 والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة وسنده ضعيف وأخرجه أبو داود من حديث عائشة وفي
 الباب بهذه ما ساند لا يتخلو عن ضعف الا أنه يشده بعضها بعضاً وقد ذهب الاوزاعي الى العمل
 بهذه الا حديث وكذا الحسن والحسين وان سمع خفيه اذا كان فيه من نجاسة التراب ويصلي
 فيه أو يشده ان أم سلمة رضي الله عنها سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت اني امرأة أعطي
 ذيل وأمشي في المكان القذر فقال يطهره ما بعده أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه ونحوه
 امرأت من بني عبد الأشهل قالت قلت يا رسول الله ان لنا طائر يقال المسجيم تنسك فكيف نفعل
 لنا طيرنا فقال أليس من بعد ما طيرك هي أطيب منها قالت بلى قال فهذه من ذره أخرجه أبو داود
 وابن ماجه قال الخطابي وفي اسناد الحديثين مقال وثأله الشافعي بانه انما هو في الجوى على
 ما كان يبالى به في الثوب منه شيء قلت ولا تناسبه قوله اذا ما طيرنا وقال مالك معنى كون الارض
 يطهر بعضها بعضاً ان يطأ الارض القذرة ثم يطأ الارض الطيبة اليابسة فان بعضها يطهر بعضها
 أما النجاسة تصيب الثوب أو الجسد فلا يطهرها الا الماء قال وهو باجاع قيل وما يدل الحديث
 الباب والله اني ظاهره ما أخرجه البيهقي عن أبي المعلى عن أبيه عن جده قال أقبلت مع علي بن أبي
 طالب عليه السلام الى الجمعة وهو ماشى فقال ينهون بين المصباحين من ماء وطن نخاع فعليه
 وسراؤه قال قلت هات يا أمير المؤمنين أحدهم عنك قال لا تخاف فلبا جاون ليس فعليه وسراؤه
 ثم صلى بالناس ولم يغسل رجليه أي ومن المعلوم ان الماء يجتمع في القرى لا يتخلو عن النجاسة
﴿ وعن معاوية بن الحنك **﴾** السلمي رضي الله عنه كان ينزل المدينة وعدا في أهل الحجاز
﴿ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما
 هو التذم والتكبير وقرأ القرآن ورواه مسلم **﴾** ولحديث سبب حاصله انه عطس في الصلاة رجع
 فشمته معاوية وهو في الصلاة فأنكر عليه من له من العجاجة بما أفهمه ذلك ثم قال له النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم بعد ذلك ان هذه الصلاة الحديث وله عدة ألفاظ والمراد من عدم الصلاة
 عدم صحتها ومن الكلام مكالمة الناس ومخاطبتهم كما هو صريح السبب فدل على ان الخطأ طمة
 في الصلاة تطلها سواء كانت لاصلاح الصلاة وغيرها وانما الاحتج الى تنسبه الداخل في نكته
 وعذاذ يتبعه قول الحديث على ان تكلم الجاهل في الصلاة لا يطلها وانه معذور بجهله صلى الله
 عليه وآله وسلم لم يأمر معاوية بالاعتذار قوله انما بشرع فيها ذلك وما انضم اليه من الادعية ونحوها
﴿ فيها التسبيح والتكبير وقرأ القرآن أي انما بشرع فيها ذلك وما انضم اليه من الادعية ونحوها
﴿ وعن زيد بن أرقم رضي الله عنه انه قال ان كالتسليم في الصلاة على عهد رسول الله صلى الله

وباقى في شرح حديث ندى
الدين في باب بصود السهو

هـ

عليه وآله وسلم) المراد ما لا بد منه من الكلام كرد السلام ويحويه لانهم كانوا يتحدثون فيها تعادلات
المتجاسين كما يدل له قوله (يكلم أحدا ما حبه بحاجته حتى زالت حافظوا على الصلوات والصلاة
الوسطى) وهي صلاة العصر على أكثر الأقوال وقد ادعى فيه الإجماع (وقوموا لله قانتين)
فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام متفق عليه واللفظ لاسم) قال النووي في شرح مسلم فيه
دليل على تحريم جميع أنواع كلام الأديمين وأجمع العلماء على أن المتكلم فيها عايد العالم بصريحه
تغير مصلحته ولغيره إنقاذها لثبوتها بطلانها لانه أحد معاني القنوت وله أحد عشر معنى
الصحابه الأهم بالسكوت من قوله وقوموا لله قانتين لانه أحد معاني القنوت وله أحد عشر معنى
معروف وقولهم تأخذوا خصوص هذا المعنى من القرائن أو من تفسيره صلى الله عليه وآله وسلم لهم
ذلك والحديث فيه أبحاث قد ساقها السيد في حواشي العمدة فان اضطر المصلي إلى تنبيه غيره فقد
أباح له الشارع تواعن الالتفات كما يشهد قوله ﴿وعن أبي هريرة﴾ رضي الله عنه (قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التسبيح للرجال) وفي رواية إذا نأبكم فالتسبيح للرجال
(والتصديق للنساء متفق عليه زاد مسلم في الصلاة) وهو المراد من السياق وإن لم يأت بلفظه
والحديث دليل على أنه يشرع لمن نأب في الصلاة أمر من الأمور مكران برذنيته الإمام على
أمر ساعته أو تنبيه المسأور من برذنه أمر أو هو لا يدرى أنه يدعى فينبهه على أنه في الصلاة فان
كان المصلي رجلا قال سبحان الله وقد ورد في البخاري بهذا اللفظ وأطلق في معناه وإن كانت
المصلحة أمر أنه ثبت بالتصديق وكفيته كما قال عيسى بن أيوب أن تضر ببعضين من عيبيها على
كفة البصري وقد ذهب إلى القول بهذا الحديث جمهور العلماء وبعضهم فصل بالدليل ناهض
وحدثني علي لا تفتح على الإمام ضبعه أو يودا ويعد مساقفه فحدث السليمان على إطلاقه
لا يخرج منه صورة الأدليل ثم للحديث لا يدل على وجوب التسبيح تنبها أو التصديق أذليس فيه
أمر إلا أنه قد ورد بلفظ الأمر في رواية إذا نأبكم أمر فليسبح الرجال والتصديق للنساء وقد اختلف
في ذلك العلماء قال شارح التقریب الذي ذكره أصحابنا ومنهم الرافعي والنووي المصنف ثم قال
بعد كلام والحق انقسام التنبيه في الصلاة إلى ما هو واجب ومنسحب ومباح بحسب ما يقتضيه
الحال ﴿وعن مطرف﴾ بضم الميم وفتح الطاء تشديد الراء المكسورة والفاء (ابن عبد
الله بن الضمير) بكسر الشين وكسر الخاء المشددة ومطرف تابعي جليل (عن أبيه) عبد
الله بن الضمير وهو عن وفد إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عامي بعثني البصريين (قال
رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وفي صدره أزيز) بفتح الهمزة فزى مكسورة
تخفيف فزى وهو صوت القدر عند غليانها (كأزيز الرجل) بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم
وهو القدر (من البكاء) بيان للأزيز (أخرجه الخمسة إلا ابن ماجه وصححه ابن حبان) وصححه
ابن خزيمة والحاكم ومهم من قال أن مسلما أخرجه ومثله ما روى أن عمر صلى صلاة الصبح وقرأ
سورة يوسف حتى بلغ إلى قوله أنا أشكوي وحزني إلى الله فسمع نسيجه أخرجه البخاري
منقطعاً وصلة معدن منصور وأخرجه ابن المنذر والحديث دليل على أن مثل ذلك لا يسلط
الصلاة وقس عليه الاتين ﴿وعن علي﴾ رضي الله عنه (قال كان لي من رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم مدخلان) بفتح الميم ثمانية مدخل برنة مقتل أي وقتان أدخل عليه فاما

(فكنت اذا اتته وهو يصلي تتخفى في رءاه السائق وابن ماجه) وصححه ابن السكن وقد روى
 بلقاسم مكان تتخفى من طريق أخرى ضعيفة والحديث دليل على ان التخنغ غير مطل للصلاة
 وقد ذهب اليه الشافعي علام هذا الحديث وقال غير الحديث فيه اضطراب ولكن قد سمعت أن
 رواية تتخفى قد صححها ابن السكن ورواه شيخ ضعيفة ولا يتم دعوى الاضطراب اذ لا يكون
 الاضطراب الا بين الاحاديث انصحجه كما عرف في علوم الحديث ولو ثبت الحديث انما كان
 الجع بينهما بالله صلى الله عليه وآله وسلم كان تارة يسبح وتارة يتخفى صححها (وعن ابن عمر)
 رضى الله عنه (قال قلت لبلال كيف رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرد عليهم) أي على
 الانصار كادله السياق (حين يسلمون عليه وهو يصلي قال يقول هكذا وبسط كفه أخرجه أبو
 داود والترمذي وصححه) وأخرجه أيضاً أحمد والنسائي وابن ماجه وأصل الحديث انه خرج
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى قبائصلى فيه فقامت الانصار وسلموا عليه فقلت لبلال كبت
 رأيت الحديث ورواه أحمد وابن حبان والحاكم أيضاً من حديث ابن عمر انه سأل صهيباً عن ذلك
 بدل بلال وذكر الترمذي ان الحديثين صححهما جميعاً والحديث يدل على انه اذا سلم أحد على المصلي
 رد عليه السلام بالاشارة دون النطق وقد أخرجه سلم عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم بعثه لحاجة قال ثم أدركته وهو يصلي فسلمت عليه فأشار الى فلما فرغ دعاني وقال انك سلمت
 فاعتذر اليه بعد الاشارة وحديث ابن مسعود انه سلم على مولى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي
 فلم رد عليه صلى الله عليه وآله وسلم ولا ذكر الاشارة بل قال له بعد فراغه من الصلاة ان في الصلاة
 شغلا الا انه قد ذكر البيهقي في حديثه انه صلى الله عليه وآله وسلم وأما له رأسمه وقد اختلف العلماء
 في رد السلام في الصلاة على من سلم على المصلي على أقواله ثم أن رد الاشارة كما قاله هذا
 الحديث وهذا هو أقرب الأقوال للدليل وماعده لم يأت به دليل وأما كيفية الاشارة ففي المسند
 من حديث صهيب قال مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فرد
 علي إشارة قال الرازي لا أعلم الاقال اشارة يصححه وفي حديث ابن عمر في وصفه لرد صلى الله
 عليه وآله وسلم على الانصار انه قال هكذا وبسط جعفر بن عون الرازي عن ابن عمر كفه وجعل يطنه
 أسفل وجعل ظهره الى فوق فحصل من هذا انه يجيب المصلي بالاشارة اما برأسه أو بيده أو بأصبعه
 وانظاره وانما واجب الرد بالقول واجب وقد تعذر في الصلاة ففي الرد بأي يمكن وقد أمكن
 الاشارة وجعل الشارح رد أو سجد أو اجابته ودخل تحت قوله تعالى أو ردوها وما حديث أبي
 هريرة انه قال صلى الله عليه وآله وسلم من أشار في الصلاة اشارة تفهم منه فليعد صلاته مذكرة
 القارئ في فهو حديث باطل لا نؤمن رواية أبي عطفان عن أبي هريرة وهو رجل مجهول (وعن
 أبي قتادة رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وهو حليل أمامة) بنسب
 الهمة (بنت زينب) هي أمها وهي زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبوها أبو
 العاص بن الربيع (فاذا سجد وضعها واذا قام جملها متفق عليه وسلم) زيادة (وعرو يوم
 الناس في السجد) في قوله كان يصلي ما يدل على ان هذه العبارة لا تدل على التكرار مطلقا لان هذا
 الجمل لا مامة وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم مرة واحدة لا غير والحديث دليل على ان حمل المصلي
 في الصلاة حيواناً آدمياً أو غيره لا يضر بصلاته سواء كان لغيره أو غيره سواء كان في صلاة

فريضة أو غيرها وسواء كان منفرداً أو اماماً وقد صرح في رواية مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 كان اماماً فإذا جازى في حال الإمامة جازى في حال الانصراف وإذا جازى في الفريضة جازى في النافلة
 بالاولى ومن قال ان ذلك فعل كثير يطل الصلاة بقصد ما فقد خالف الدليل وأتى بما ليس اليه
 للدليل سبيل (الطيفة) مثل قاضي القضاة محمد بن علي الشوكاني رحمه الله تعالى عن رجل
 العمامة الساقطة عن الرأس في الصلاة هل يجوز ذلك أم لا فأجاب بقوله عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم رجل امامة في الصلاة وهي ابنة ثلاث سنين فاطنك بحمل العمامة وهي اخف منها قطعاً
 انتهى وفي الحديث دلالة على طهارة ثياب الصبيان وأبدانهم وأنه الاصل ما لم تظهر النجاسة وان
 الافعال التي مثل هذه لا تطل الصلاة فانه صلى الله عليه وآله وسلم كان يحملها ويضعها وقد ذهب
 اليه الشافعي ومنع غير من ذلك وتأولوا الحديث بأويلات يسبقون كهلادعوى بغيره وان واضح
 وقد أطلال ابن دقيق العيد القول في هذا في شرح العمدة وزاد السيد ايضا في حواشيها
 (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقولوا الاسودين
 في الصلاة الحية والعقرب أخرجه الأربعة وصححه ابن حبان) وله شواهد كثيرة والاسودان اسم
 يطلق على الحية والعقرب على أي لون كان كأي شيء كلام أئمة اللغويين وهم المصنفون في
 اللون الاسود منها وهو دليل على وجوب قتلها في الصلاة اذ هو الاصل في الامر وقيل انه
 للتدب وهو دليل على ان الفعل الذي لا يبرئ قتلها الا به لا يطل الصلاة وتأولوا الحديث بأن خروج
 من الصلاة قاسما على سائر الافعال الكثرة التي تدعو اليها الحاجة وتعرض وهو يصلي كالتأذي
 القريب ونحوه فانه يخرج لذلك من صلاته وفيه لغوهم تفاصيل لا يقوم عليها دليل والحديث حجة
 للقول الاول

• (باب سقوط المصلي) •

(عن أبي جهيم) يضم الجهم مصفر جهم هو عبد الله بن جهم وقيل ابن الحرث بن العمة
 الانصاري له حديثان اتفق الشيخان على اخراجهما هذا أحدهما والآخر في السلام على من
 يبول وقيل راوى حديث البول رجل آخر وانهما اثنان (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم لو بول المار بين يدي المصلي ماذا علي من الاثم) فقط من الاثم ليس من ألقاظ
 البخاري ولا مسلم بل قال المصنف في فتح الباري انها لا توجد في البخاري الا عند بعض رواة يعني
 الكشيحي وقدح فيه بأنه ليس من أهل العلم قال وقد عيب على الطبري نسبته الى البخاري في كتابه
 الاحكام وكذا عيب على صاحب العمدة نسبته الى الشيخين معا انتهى بالجهيم نسبة المصنف
 لها هذا الى الشيخين فقد وقع له من الوهم ما وقع لصاحب العمدة (لكان أن يقف أربعين خيرا له
 من ان يمر بين يديه متفق عليه واللفظ للبخاري) وليس فيه ذكر أربعين (ووقع في الزار)
 أي من حديث أبي جهيم (من وجه آخر) أي من طريق رجلها لغوهم رجال المتفق عليه (أربعين
 خيرا) أي عاملاً اطلاق الخريف على العام من اطلاق الجز على الكل والحديث دليل على تحريم
 المرور بين يدي المصلي أي ما بين موضع جهيمته في سجوده ومقدمه وقيل غيره وهذا هو عام في كل صل
 فرضاً وتلا سواه كان اماماً ومنفرداً وظاهر الوعيد يخص بالمر لا بالمر وقف حامداً مثلاً بين يدي

قوله وتأولوا الخ هكذا يحفظ
 مؤلفه حفظه الله ولعله
 عطف على محذوف من
 الكلام اختصاراً والاصل
 وقال قوم بالطلان وتأولوا
 الخ من رآه اه كته

المصل أوقفاً ورقد ولكن إن كانت العلة فيه التشويش على المصل فهو في معنى المارئي (وعن عائشة رضي الله عنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة بولس عن ستره المصل فقال مثل مؤثرة) يضم الميم وهمزها كنه وصكسر الخاء المعجمة وفيه الغاء آخر (الرحل) هو العود الذي في آخر الرجل (آخر جسمه) وفي الحديث نذب المصل إلى اتخاذ ستره وأنه يكفه مثل مؤثره فالرحل وهي قد تلت ذراع ويحصل بأي شيء أقامه بين يديه قال أهل العلم والحكمة في السترة كنه البصر عما وراءها ومنع من يجتاز بقربه وأخشن هذا أنه لا يمكن للطبيب أن يرى المصل وإن كان قد جاء به حديث أخرجه أبو داود أنه ضعيف ومضطرب (١) وقد أخذه الإمام أحمد بن حنبل فقال يكفي الخطو ينبغي له أن يدنو من السترة ولا يزيد ما يثبت وينها على ثلاثة أذرع فإن لم يجد عصاً نحوها جع اجاراً أو تراباً أو متاعه قال النووي استحب أهل العلم الدنو من السترة بحيث يكون ينهو منها قدر مكان السجود وكذلك بين الصفوف وقطع الراح بالوقوف منها (٢) وبيان الحكمة في اتخاذها هو ما رواه أبو داود وغيره من حديث سهل بن أبي حنيفة فوجدنا الأصل أحدكم إلى السترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته وبأن في الحديث ما يفيد ذلك والقول بان أقل السترة مثل مؤثره فالرحل ربه الحديث لا في (وعن سيرة) بفتح السين وسكون الهمزة يوزن بضم الشاء وفتح الراء وتشديد اللام وهو سيرة (بن عبد الله بن) سكن المدينة وعداده في المصنفين (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لست أحدكم في الصلاة ولو يسهم أخرجه الحاكم) فيه الأمر بالستر وتوجهه الجاهل على التدب وعرفت أن فائدة اتخاذها أنهم اتخذوها لا يقطع الله ثلاثين ومع عدم اتخاذها يقطعها ما يأتي في قوله ولو يسهم ما يفيد أنها لصيرت السترة غلظت أودقت وأنه ليس أقلها مثل مؤثره فالرحل كالأقل والاختار أن يجعل السترة عن يمينه أو شماله ولا يصعد إليها (وعن أبي ذر) بفتح الذال المعجمة وتشديد الراء هو جندب بن جنادة بضم الجيم فنون وبعد الاندال مهلة (الفخاري) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقطع صلاة الرجل المسلم) أي يفسدها أو يقال فواجب إذا لم يكن بين يديه مثل مؤثره (الرحل) أي مثلاً والافتقار جزء السهم كما عرفت (المرأة) هو فاعل يقطع أي مرور المرأة (والجار والكلب الأسود الحديث) أي أثر الحديث وتعلمه قلت قبلال الأسود من الأحمر من الأصفر من الأبيض قال ابن أبي سالت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عما سالتني فقال الكلب الأسود شيطان (وفيه الكلب الأسود شيطان) الجار يتعلق بمقدري وقال (أخرجه مسلم) وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه مختصراً ومطولاً والحديث دليل على أنه يقطع صلاة من لاسرة له مروءة المذكورات وظاهر القطع الإبطال وقد اختلف العلماء في العمل بذلك فقال قوم يقطعها المرأة والكلب الأسود دون الجار الحديث ورد في ذلك عن ابن عباس أنه يرى بين يدي الصف على جوار التي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ولم يعد الصلاة ولا أمر أصحابه بأعادتها أخرجه الشيخان فجاءوه مخصصاً لما هنا قال أحمد يقطعها الكلب الأسود قال وفي نفسه من المرأة الجارشي أما الجار فليدب ابن عباس وأما المرأة فليدب عائشة عند الصاري أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل وهي معترضة بين يديه فإذا وجد

١ وبأن في المصنف تحسينه ورده
قول من قال الله مضارب
أه منه

٢ وسألتني من فله صلى الله عليه
وسلم ما يؤيد ما قاله أه منه

نحر وجهها فكشفها فإذا قام بسطتها فإذا كانت الصلاة شطعها من وراء المرأة لقطعها اضطباعها بين
 يديه وذوهابا لجهور إلى أنه لا يقطعها شيء ثم تأولو الحديث بأن المراء بالقطع تنقص الاجر لا الإبطال
 قالوا لشغل القلب بهذه الأشياء ومنهم من قال هذا الحديث منسوخ بحديث أبي سعيد الذي
 لا يقطع الصلاة شيء وقد ورد أنه يقطع الصلاة بالهودى والنصراني والنجوسي والخنزير وهو ضعيف
 أخرجه أبو داود ومن حديث ابن عباس وضعفه **(وله)** أي لمسلم (عن أبي هريرة نحوه) أي نحو
 حديث أبي ذر (دون الكلب) كذا في نسخ بلوغ المرام يريد أن نقطة الكلب تنذر في حديث
 أبي هريرة ولكن راجعت الحديث فرأيت ولقطه في مسلم عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يقطع الصلاة المراء أو الجار والكلب وبني من ذلك مثل مؤخره الرجل (ولا يداود
 والتسائي عن ابن عباس نحوه دون آخره وقبل المراء بالخائض) ولقطه أي داود يقطع الصلاة
 المرأة بالخائض والكلب وأخرجه التسائي وابن ماجه وقوله دون آخره يريد أنه ليس في حديث
 ابن عباس آخر حديث أبي هريرة الذي في مسلم وهو قوله وبني من ذلك مثل مؤخره الرجل فاضمير
 في آخره في عبارة المصنف لا آخر حديث أبي هريرة مرة أنه لم يأت بلقطه ولا يصح أنه يريد دون
 آخر حديث أبي ذر كما لا يخفى من أن حق الضمير يعود له إلى الأقرب ثم راجعت سنن أبي داود وإذا لقطه
 يقطع الصلاة المرأة بالخائض والكلب انتهى فاحققت عبارة المصنف أن مراده دون آخر حديث
 أبي ذر وهو قوله الكلب الأسود شيطان وأودون آخر حديث أبي هريرة وهو ما ذكرناه من الأول
 أقرب لأنه ذكر لفظ حديث أبي ذر دون لقطه حديث أبي هريرة وإن صح أن يعبد الله الضمير
 وإن لم يذكر كراهة على الناظر والله أعلم وتيسر المرأة بالخائض يقتضي مع صحة الحديث حمل
 المطلق على المقيد فقالوا لا يقطع إلا الأسود فتعين في المرأة بالخائض حمل المطلق على المقيد وفي
 فتح الودود يحتمل أن المراد من بلغت الحيض أي البالغة فالصغيرة لا تقطع والله أعلم انتهى **(وعن)**
 أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى أحدكم
 إلى شيء يستتر من الناس) بحسب تعيينه من السترة وقدرها وقد ترك يكون منها وبين المصلي
 (فأراد أحدان يجتاز) أي بعض (بين يديه فليسدفعه) ظاهره وجوبا (فإن أبي) أي عن
 الاندفاع (فليقاتله) ظاهره كذلك (فإنما هو شيطان) تعليل للامر بقتاله وألغى اندفاعه
 أولهما (متفق عليه وفي رواية) لمسلم من حديث أبي هريرة (فإن معه القرين) في القاموس
 القرين الشيطان المقرين بالإنسان لا يفارقه وظاهر كلام المصنف أن رواية فأن معه القرين
 متفق عليها بين الشيخين من حديث أبي سعيد ولم أجدها في البخاري ووجدتها في صحيح مسلم من
 حديث أبي هريرة والحديث حال مفهومه أنه إذا لم يكن للمصلي سترة فليس يدفع المارين يديه
 وإذا كانت له سترة فدفعه قال القرطبي بالإشارة ولطيف المنع فإن لم يتنع عن الاندفاع قاله أي دفعه
 دفعا أشد من الأول قال وأجمعوا أنه لا يلزمه أن يقاتله بالسلاح لخالفه ذلك قاعدة الصلاة من
 الاقبال عليها والاستغلال بها والتشروع هذا كلامه وأطلق جماعة أنه قتاله حقيقة وهو ظاهر
 اللفظ ويؤيده فعل أبي سعيد راوى الحديث مع الذاب الذي أراد أن يجتاز يديه وهو يصل كما
 في البخاري وفيه دفعه أو ساعد في صدره فظهر الشاب فل يجتازها إلا بين يديه فعاد لصياغة دفعه
 أبو سعيد أشد من الأول الحديث وقيل يرد به بأسهل الوجه فإن أبي فباشد ولو أدى إلى قتله فإن

قله فلا شيء عليه لان الشارع أباح قتله والامر في الحديث وان كان ظاهره الايجاب لكن قال
 النووي لا أعلم أحدا من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع بل صرحوا بأنه مندوب ولكن قال
 المصنف قد صرح بوجوبه أهل الظاهر وفي قوله قائمها وشيطان تعليل بأن فعله فعل الشيطان
 في ارادة القشوش على المصلى وفيه دلالة على جواز اطلاق لفظ الشيطان على الانسان الذي
 يريد افساد صلاة المصلى وفتنته في دينه كما حال تعالى شياطين الانس والجن وقيل المراد ان الحامل
 له على ذلك شيطان وبذلك رواية مسلم فان معه القرين قبل الحكمة المقتضية للامر بالدفع
 دفع الاثم عن المار وقيل دفع الخلل الواقع بالمروء في الصلاة وهذا الارجح ولو قيل انه لما علمنا
 به فقد أخرج أبو نعيم عن عمرو يعلم المصلى ما ينقص من صلاته بالمروءين يديه ما مضى الى
 شيء يسترون الناس وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود ان المروءين يدي المصلى يقطع
 نصف صلاته متولها حكم الرفع الآتية في الاول فحين لم يتخذ ستره والثاني مطلق فيحصل عليه ما من
 اتخذ السترة فلا ينقص صلاته مرور المار لا بتقديم الحديث مع اتخاذه السترة لا يضره
 مرور من مر فأمره بالدفع عن المار لعل وجهه انكار المنكر على المار لتعديده ما منه اذ منه
 الشارع ولذا يقدم الانحاف على الاعتكاف (وعن أي هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى أحدكم فليجعل تلقا وجهه شيئا فان لم يجد فليصنع عصا فان لم
 يكن في شئ من أي داود فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يضره من مر بين يديه أخرجهما محمد
 وابن ماجه وصححه ابن حبان ولم يصح من زعم) وهو ان الصلاح (انه مضطرب) فانه أورد
 مثالا للمضطرب (بل هو حسن) ونازعه المصنف في التكب وقد صححه احمد وابن المديني وفي
 مختصر السنن قال سفيان بن عيينة بن محمد شيئا تشد به هذا الحديث ولم يجزى الامن هذا الوجه
 وكان اسمعيل بن أمية اذا حدث بهذا الحديث يقول هل عندكم شيء تشدونه به وقد أشار الشافعي
 الى ضعفه وقال البيهقي لا بأس به في مثل هذا الحكم ان شاء الله تعالى والحديث دليل على ان
 السترة تجزى بأي شيء كانت وفي مختصر السنن قال ابن عيينة رأيت شمر بكامل لثافي جنازة
 العصر فوضع قلنسوته بين يديه وفي الصحيحين من رواية ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 كان يعرض راحلته فيصلى اليها وقد تقدم أنه أي المصلى اذا لم يجد جمع زابا أو ابجرا واختار
 أحمد بن حنبل ان يكون الخط كاللهلال وفي قوله لا يضره شيء ما يدل انه يضره اذا لم يفعل اما
 ينقصان من صلاته أو باطلها على ما ذكرناه بقطع الصلاة اذ في المراد باطلها قطع اختلاف الذي
 تقدم وهذا فيما اذا كان للمصلى اماما أو منفردا اذا كان مؤتمما فان الامام ستره أو ستره ستره
 له وقد يوبه الضارى أو داود وأخرج الطبراني في الاوسط من حديث أنس مرفوعا ستره
 الامام سترتين خلفه وان كان فيه ضعيف والحديث عام في الامر باتخاذ السترة في القضاء وغيره
 فقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا صلى الى جدار جعل بينه وبينه قدر عمر النساء ولم يكن
 يتباعد منه بل أمر بالتقرب من السترة وكان اذا صلى الى عمود أو عمودا وشجرة جعله على جانبها
 الا بين أو الابسر ولم يصدله صعدا وكان يركز الحربة في السفرة والعرة فيصلى اليها تكون سترته
 وكان يعرض راحلته فيصلى اليها وقاس الشافعية على ذلك بسط المصلى لثو صجادة يجتمع اشار
 المار بان في صلاته وهو صحيح (وعن أبي سعيد الخدري) رضى الله عنه (قال قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم لا يقطع الصلواتي وأدروا ما استطعتم) وفي نسخة وأدروا ما استطعتم
(أخرجه أبو داود وفي حسنه ضعف) في مختصر المندري في إسناده مجال وهو أبو سعيد بن عمر
الهمداني الكوفي وقد تكلم فيه غيره واحد أخرجه مسلم حديثاً مقروناً بغيره من أصحاب
الشعبي وأخرجه فقهوا أيضاً الدارقطني من حديث أنس وأبي أمامة والطبراني من حديث جابر
وفي إسناده ضعف وهذا الحديث معارض لحديث أبي ذر وفيه أنه يقطع صلاة من ليس له سترة
المرأة والجمار والكلب الأسود ولما عارض الحديثان اختلف نظر العلماء فيهما فقبيل المراد
بالقطع نقص الصلاة وعدم القطع عدم البطلان وقيل هذا ما سمعنا وهذا ضعيف لأنه
لا نسخ مع إمكان الجمع ولأنه لا يتم النسخ إلا بقرينة التامخ ولا يعلم هذا المتقدم من التأخر على أنه
لو تعدل الجمع بينهما لرجح إلى الترجيح وحديث أبي ذر راجح لأنه أخرجه مسلم في صحيحه وحديث
أبي سعيد في حسنه ضعف

«باب الحشوع على الخشوع في الصلاة»

في القاموس الخشوع الخشوع أو قريب من الخشوع أو هو في البدن والخشوع في الصوت
والبصر والسكون والتذلل وفي البدن القام الخشوع تارة يكون في القلب وتارة يكون من قبل
البدن كالسكون وقيل لا بد من اعتبارهما أحكامه الأربعة في تفسيره مبدل على أنه من عمل القلب
حديث على كرم الله وجهه الخشوع في القلب أخرجه الحاكم قلت وبديل الحديث الخشوع
قلب هذا الخشوع جوارحه وحديث وأعوذ بك من قلب لا يصنع وقد اختلف في وجوبه في
الصلاة بالجمهور وعلى عدم وجوبه وقد أطل الفراء في الإحياء الكلام في ذلك وذكر أنه وجوبه
وأدعى النووي الإجماع على عدم وجوبه (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال نهى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم) هذا الخبر عن أبي هريرة عن نهيه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يأت بقلعه
الذي أفاد النهي لكن هذا حكم الرفع (أن يصلي الرجل) ومثله المرأة (مختصراً) من
الاختصار وهو منتصب على الحال وعامله يصلي وصاحبها الرجل (متفق عليه والفظا لم)
وفسر المصنف أيضاً بقوله (ومعناه أن يجعل يده اليمنى والبصري على خاصرته) كذلك أي
الخاصرة اليمنى والبصري أو هما معاً عليهما الآن تفسيره بما ذكره بصلاته مافي القاموس من
قوله وفي الحديث المختصرون يوم القيامة على وجوههم التوراة المصون بالليل فإذا اتعبوا
وضعوا أيديهم على خواصرهم انتهى إلا أن لم أجدهم في خروجنا فأنصح بالجمع بينهما وبين
حديث الكتاب أن توجه النبي إلى من فعل ذلك بغير تعب كما يفيد قوله في تفسيره فإذا اتعبوا
ولكن تفسير التهاية بخلافه فإنه قال أراد أنهم يأثرون ومعهم أعمال حالسة يتكئون عليها وفي
القاموس الخاصرة الشاة كلتا مابين (٣) الحرقمة القصيرة وفسر الحرقمة بضم الخاء أي رأى من
الورك وهذا التفسير الذي ذكره المصنف عليه الأكثر وقيل الاختصار في الصلاة هو أن يأخذ
يده مصابيحاً عليها وقيل أن يختصر السجدة فيقرأ من آخرها آية أو آيتين وقيل أن يحذف من
الصلاة فلا يذيقها ويركعها أو سجودها وحدودها والحكمة في النهي عنه بينها قوله (وفي
البصري عن عائشة أن ذلك أي الاختصار في الصلاة (فعل اليهود في صلاتهم) وقد نهى عن

(٣) الحرقمة بضم الخاء
وسكون الزايم وضم القاف
فهاء وهاء كذا في القاموس
مضبوطاً بالفتح اعلمه

التشبه بهم في جميع أحوالهم وهذا وجه محكمة النبي لا ما قيل أنه فعل الشيطان أو أن اليأس
أهبط من الجنة كذلك أو أنه فعل المكة كبرن لأن هذه على تخمينية وما ورد منصوصاً أي من
الصحابة هو المصلحة لأنه أعراف بسبب الحديث ويحتمل أنه مرفوع وما ورد في الصحيح مقدم على
غيره ولو رد هذه الأسماء أو أن في ذكر المصنف الحديث في باب الخشوع ما يشعر بأن العلة في
النهي عن الاختصار أنه شافي الخشوع (وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قال إذا قدم العشاء معدود كسما طعام العشي كما في القاموس (فابذوا به) أي بأكمله
(قبل أن تصالوا المغرب متفق عليه) وقد ورد بإطلاق لفظ الصلاة قال ابن دقيق العيد فيحمل
المطلق على المقيد وورد بلفظ إذا وضع العشاء وأحدكم صائم فلا يقيد به لما عرفت في الأصول من
أن ذكر حكم الخاص الموافق لا يقتضي تقييداً ولا تخصصاً والحديث الدال على إيجاب تقديم أكل
العشاء إذا حضر على صلاة المغرب وبالجهور جاءه على التلب وقالت الظاهرية بل يجب فلو قدم
الصلاة لبطلت علان ظاهر الأمر ثم إن الحديث ظاهر أنه يقدم العشاء مطلقاً سواء كان محتاجاً
إلى الطعام أو لا وسواء شئ فإد الطعام أو لا وسواء كان خفياً أو لا وفي معنى الحديث تفصيل
آخر يفيد دليل بل تبعوا عليه للأمر بتقديم الطعام فقالوا هي تشويش الخاطر بحضور الطعام
وهو يفتى إلى ترك الخشوع وهي عليه ليس علماً لدليل إلا ما يفهم من كلام بعض العصابة فإنه
آخر بياناً في شيعة من أبي هريرة وابن عباس أنهما كانا يأكلان طعاماً في التوروشة فقالوا
المؤذن أن يقيم الصلاة فقال له ابن عباس لا يجزى لا تقوم وفي أنفسنا منه شيء وفي رواية لثلاث
يعرض لنافع صلاتنا وله عن الحسن بن علي عليه السلام أنه قال العشاء قبل الصلاة ذهب
النفس القوامية ففي هذه الآثار إشارة إلى التعليل ثم هذا إن كان الوقت موسعاً واختلفوا إذا
أضيق بحيث لو قدم كل العشاء خرج الوقت فقبل يقدم الأكل وإن خرج الوقت محافظة على
تحصيل الخشوع في الصلاة قبل وهذا على قول من يقول بوجوب الخشوع في الصلاة وقبل
يبدأ بالصلاة محافظة على حرمة الوقت وهو قول الجمهور ومن العلماء فيه أن حصول الطعام عذر
في ترك الجماعة عندهم واجباً وعند غيره قبل وفي قوله فابذوا به ما يشعر بأنه إذا كان حضور
الصلاة وهو يأكل فلا يتبادر فيه وقد ثبت عن ابن عمر أنه كان إذا حضر عشاءه وسع قراءة الإمام
في الصلاة لم يقم حتى يفرغ من طعامه وقد قيس على الطعام غيره مما يحصل بتأخيره تشويش
الخطر والأولى البداهة (وعن أبي ذر) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم إذا قام أحدكم في الصلاة) أي دخل فيها (فلا يسمع الحصى) أي من جنبته أو من محل
سجوده (فإن الزحوة أوجه رواه النجاشي عن أنس بن مالك) في روايته (واحدة أو دعة)
في هذا التعليل قلنا لأنه يفهم أنه إذا جدد على هذا اللفظ الذي ساقه المصنف ومعناه على هذا فلا
يسبح واحدة أو دعة وهو غير مدلول لفظه عنداً جدد على أن ذر سالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عن كل شئ متى سألته عن مسح الحصى فقال واحدة أو دعة أي مسح واحدة أو اترك المسح
فاختار المصنف أن كل المعنى وكله انكسر في بيان معناه على لفظه من عرفه ولو قال في رواية أحد
الذين مسحوا واحدة وكانوا أضماً والحديث دليل على النهي عن مسح الحصى بعد الدخول في
الركعة الأولى لأنه إن يفعل ذلك ثلاثاً يشغل باله وهو في الصلاة والتقييد بالحصى أو التراب

كما في رواية الخفاف ولا يدل على تقيده عمداً قليل والعلة في النهي المحافظة على الخشوع كما
يقتضيه سياق المصنف الحديث في هذا الباب ولذا يكثر العمل في الصلاة وقد نص الشارع على
العلة بقوله فإن الرجة تواجهه أي تكون تلقا وجهه فلا يغير ما تلقى وجهه من التراب والحصى
ولما وجد عليه الآن يؤلفه ذلك ثم النهي ظاهر في التحريم (وفي الصحيح) أي المتفق عليه
(عن معيقب) بضم الميم ورفع العين ابن أبي قاطمة الدوسي ثم لجدا وكان أسلم قديماً بمكة
وحاجر إلى الحبشة الهجرة الثالثة وأقام بها حتى قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وكان
على خاتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستعمله أبو بكر وعمر على بيت المال مائة سنة أو بعين
وقبل في آخر خلافة عثمان (شعوبه) أي نحو حديث أبي ذر ولفظه لا تمنع الحصى وأنت نصلي
فإن كنت لا بد فاعلا فواحدة لتسوية الحصى (بغير تعليل) أي ليس فيه ان الرجة تواجهه
(وعن عائشة رضي الله عنها) قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الالتفات في
الصلاة فقال هو اختلاص بالقاء المجهضة فمنه هو الاختلاص على غفلة (يحتله الشيطان
من صلاة الصبر واد الضاري) قال الطبري معي اختلاصاً لأن المصلي يقول على ربه تعالى
وبرعتك الشيطان فوات ذلك عليه فإذا التفت استلبه ذلك وهو دليل على كراهة الالتفات في
الصلاة وجه الجمهور على ذلك إذا كان التفت لا يبلغ الاستدبار للقبلة يصدره أو عنقه كله
والأكثر ما لا يصلح الصلاة وسبب لكراهة نقصان الخشوع كما أفاده إيراد المصنف الحديث في هذا
الباب أو لترك استقبال القبلة ببعض البدن أو لمناخ من الأعراس عن التوجه إلى الله تعالى
كما أفاده ما أخرجه أحدوا من ما جبه من حديث أبي ذر لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم
يلتفت فإذا صرف وجهه انصرف أخرجه أبو داود والنسائي (ولترمذي) أي عن عائشة
ومحمدة (ابنك) بكسر الكاف لا مخطاب لمؤنس (والالتفات) بالنصب لأنه محذوم منه (في
الصلاة فإنه هلكة) لا خلاه بأفضل العبادات وأي هلكة أعظم من هلكة الدين (فإن كان لا بد)
من الالتفات (ففي التطوع) قبل والنهي عن الالتفات إذا كان لغير حاجة ولا فقد ثبت أن أبا
بكر التفت بجبهته التي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الظهر والتفت الناس بخبره صلى الله
عليه وآله وسلم في مرض موته حيث أشار إليهم ولولم يلتفتوا ما علموا بغير وجهه ولا اشارته وأقرهم
على ذلك (وعن أنس) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان
أحدكم في الصلاة فانه شايخ ربه) وفي رواية في الضاري فإن ربه ينه وينه بين القبلة والمراد من
المناجاة إقباله تعالى عليه بالرجة والرضوان (فلا يصح بين يديه ولا عن يمينه) قد علق في
حديث أبي هريرة بأن عن يمينه ملكا (ولكن عن شماله) فقد قدمه متفق عليه وفي رواية أو
تحت قدمه (الحديث ينهي عن البصاق إلى جهة القبلة أو جهة العين إذا كان العبد في الصلاة
وقد ورد النهي مطلقاً عن أي هريرة أو أي سعيد بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى رخصة
في جد إرا المسجد وتناول خصاة فخماً وقال إذا كنتم أحدكم فلا يفتنه من قبل وجهه ولا عن يمينه
وليصق عن إسناده وأثبت قدمه السري متفق عليه (١) وقد جزم النووي في كل حالة داخل
الصلاة وشارحه سواء كان في المسجد أو غيره وقد أفاده حديث أنس في حق المصلي الآن غيره من
الاحاديث قد أفادت تحريم البصاق إلى القبلة مطلقاً في مسجد وغيره وبصل وغيره ففي صحيح ابن

(١) قوله وقد جزم النووي
الح كذا بأصله وعبارة
القسطاني وقد جزم
النووي بالمتع منه في الجملة
العين داخل الصلاة الخ
هـ صحيحه

(التي عن مسلاتي) وذلك أن أبا جهم أهدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم خيصة لها إسلام
 كما روى مالك في الموطأ عن عائشة قالت أهدى أوجههم من حذيفة إلى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم خيصة لها علم فشهد فيها الصلاة فلما انصرف قال ردى هذه الخيصة إلى أبي جهم وفي
 رواية عنها كنت أنظر إلى عليها وأنا في الصلاة فأخاف أن تسقط قال ابن بطال إن الخيصة منه نوباً
 غيرها لعلها أنه لم يرد عليه هدته استخفاً فافهم وفي الحديث دليل على كراهة ما يشغل عن الصلاة
 من النقوش ونحوها مما يشغل القلب وفيه مبادرته صلى الله عليه وآله وسلم إلى صيانة الصلاة
 عما يلحق وإزالة ما يشغل عن الإقبال عليها قال الطيبي فيه إيمان بالصورة والاشياء الظاهرة
 تأثر في القلوب الطاهرة والنفس الزكية فضلاً عما دبرها وفيه كراهة الصلاة على المفارش
 والسجاد جدد المنقوشة وكراهة نقش المساجد ونحوه (وعن جابر بن سمرة رضى الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لينتبهن) يفتح اللام ويفتح الهمزة وسكون النون وكسر الهمزة
 (قوم يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة) أي إلى ما فوقهم مطلقاً (أولاً ترجع إليهم رواه
 مسلم) قال النووي في شرح مسلم فيه النهي الأكيد والوعيد الشديد في ذلك وقد نقل الإجماع
 على النهي عن ذلك والنهي يفيد تحريمه وقال ابن حزم تطلب به الصلاة قال القاضي عياض
 واختلقوا في غير الصلاة في الدعاء فكرهه قوم وجوزوه الأكثر (وله) أي سلم (عن عائشة
 قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا صلاة بخمرة طعام) تقدم الكلام في
 ذلك إلا أن هذا يشهد أن إتمام الصلاة في موضع حضر فيه الطعام وهو عام للنفل والنذر
 وللجائع وغيره والذي تقدم أخص من هذا (ولا) أي لا صلاة (وهو) أي المصلي (يدفعه
 الشيطان) البول والقاطط ويقوم ما مدافعة الرجح فهو ذم المدافعة وأما إذا كان يجرد في
 نفسه ثقل ذلك وليس هناك مدافعة فلا نهى عن الصلاة معه ومع المدافعة هي مكروهة قبل
 تنزهه نقصان الخشوع فلو خشى خروج الوقت أن قدم التبرز واستراح الأختين قدم الصلاة
 وهي صحيحة مكروهة كذا قال النووي ويحب عاداتها وعن الظاهر إنه باطل (وعن أبي
 هريرة) رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال التائب من الشيطان) لأنه
 يصدر عن الامتلاء والسكر وهما مما يصعبه الشيطان فكان التائب منه (فإذا تأسأ حدكم
 فليكنتم) أي يجمعوه (كم) ما استطاعوا مسلم والترمذي وزاد الترمذي (في الصلاة)
 فقيد الأمر بالكنه في الصلاة ولا نافي النبي عن تلك الحالة مطلقاً الواقعة المطلق المقيد في
 الحكم وهذه الزيادة هي في البخاري أيضاً وفيه بعده ولا يقلها فاعلم أن الشيطان يفتن
 منه وكل هذا مما نافي الخشوع ويضعف عن يضعفه على نفسه حديث إذا تأسأ حدكم تلتضع يده
 على فيه فإن الشيطان يدخل مع التائب أخرجه أحدو الشيطان وغيرهم لكن ليس في هذا
 الحديث ذكر الصلاة

باب المساجد

جمع مسجد بفتح العين وكسر هاء فان أردبها المكان المخصوص فهو بكسر العين لا غير وإن أردب
 به موضع السجود وهو موضع وقوع الجبهة في الأرض فإنه بالفتح لا غير وفي فضائل المساجد

أحاديث واسعة وإنما أحب البقاء إلى الله تعالى وإن من بنى لله مسجداً من مال حلال بنى الله له بيتاً في الجنة وأحاديثها في جمع الروايد وغيرها (عن عائشة) رضي الله عنها (قالت أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ببناء المساجد في الدور) يحتمل أن المراد بها البيوت وهي المنازل بناءه على أنه يطلق عليها لفظ الدور ويحتمل أن يراد بها المحال التي شُيِّت فيها الدور قال في القسامون الدور المحل يجمع البناء والعروة واللدود ستة التي صلى الله عليه وآله وسلم وموضع القبلة انتهى وكلام شرح السنة بلا ثم ما ذكر (وإن تنظف) عن الأقدار (وتطيب رواداً أحمد وأبو داود والترمذي وصحح إرملة) والتنظيف بالصور ونحوه والأمر للنسب لقوله إنما أدركت الصلاة فصل أخرجه مسلم ونحوه عند غيره وقيل هي على إرادة المعنى الأول بالدور في الحديث دليل على أن المساجد شرطها قصد التسبيل ولو كان يتم مسجداً بالتسعة لخربت تلك الأماكن التي اتخذت في المساكن عن ملك أهلها وفي شرح السنة أن المراد المحال التي فيها الدور ومنه سار يكمد دار القاسمين لاتهم كانوا يهون المحلة التي اجتمعت فيها القبلة داراً قال سفيان بناء المساجد في الدور يعني القبائل (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاتل الله اليهود) أي لمن كاذب في رواية وقيل معناه قتلهم وأهلكهم (اقتضوا قبوراً أنبياءهم مساجد متفق عليه) وفي مسلم عن عائشة قالت إن أم حبيبة وأم سلمة ذكرا كنس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأياها بالحبيبة فيها تصاور فقال إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فلت نبوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك التصورات أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة واتخذوا القبور مساجداً ثم من إن يكون معنى الصلاة إليها أو معنى الصلاة عليها وفي مسلم لا تجلسوا على القبور ولا تصالوا إليها ولا عليها قال البيضاوي وأما من اتخذ مسجداً في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا تعظيمه ولا توجه نحوه فلا يدخل في ذلك الرعيه قال السدي في الشرح قلت قوله لانه عظيمه يقال اتخذوا المسجد قربه وقصدوا التبرك به تعظيمه ثم أحاديث انتهى مطلقاً ولا دليل على التعليل بجلا ذكر والظاهر أن العلة سد الذريعة والبعد عن التشبه بعبد الأولاد التي تعظم المجادات التي لا تسمع ولا تنفع ولا تضر ولما في اتفاق المال في ذلك من العبث والتبذير الخالي عن النفع بالكلية ولانه سبب لبقاد السرح عليها المأمون فاعله ومقاسداً يبي على القبور من المشاهد والقباب لا تحصر وقد أخرج أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زائرات القبور والتخذين عليها المساجد والسرح انتهى وقد حققه السدي في رسالة مستقلة (وزأف مسلم والنسائي) زاد في حديث أبي هريرة هذا بعد قوله اليهود وقد استشكل ذلك لأن النصاري ليس لهم إلا عيسى عليه السلام فلا ينبغي منه وبين محمد صلى الله عليه وآله وسلم وهو حي في السماء وأوجب بانه كان فيهم أنبياء غيرهم سابقين كلحوارين ومرمر في قولنا وإن المراد من قوله أنبياءهم المجموع من اليهود والنصارى والمراد الانبياء وكانوا تساعدهم واكتفى بذلك ويؤيد ذلك قوله في رواية مسلم كانوا يتخذون قبوراً أنبياءهم ومسالطهم مساجد ولهذا المأثور النصاري كما في قوله (ولهما) أي البخاري ومسلم (من حديث عائشة) كانوا إذا مات منهم أي في النصاري قال (الرجل الصالح نبوا على قبره مسجداً وفيه أولئك شرار الخلق) اسم الإشارة عائداً إلى

الفرقة وكفى بهذا ولما أفرده اليهود كما في حديث أبي هريرة قال أنبأهموا أحسن من
 هذا أن يقال أنبياء اليهود أنبياء للتصاري لان التصاري مأمورون بالاعيان بكل رسول فرسل
 بني اسرائيل يسمون أنبياء في حق الفرقة والمراد من الاختاد أنهم من أن يكون ابتداء أو ابتاعا
 قاله ويرتدعت والتصاري أتعت ﴿وعن أبي هريرة﴾ رضي الله عنه (قال بعث النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم خيلا في مائة رجل فربطوه ببارية من وادي المسجد الحديث متفق عليه
 الرجل هو غمامة بن أثال صرح بذلك في الصحيحين وغيرهما وليس فيه ان الربط عن أمره صلى
 الله عليه وآله وسلم ولكنه صلى الله عليه وآله وسلم قر ذلك لان في القصة انه كان عريه ثلاثة أيام
 ويقول ما عندك يا غمامة الحديث وفيه دليل على جواز ربط الاسم بالمسجد وان كان كافرا
 وهذا يخص قول صلى الله عليه وآله وسلم ان المسجد لله (١) وسخاعة وقد أنزل صلى
 الله عليه وآله وسلم وقد تنقبت في المسجد قال الخطابي فيه جواز دخول المشرك المسجد اذا كان
 فيه حاجة مثل ان يكون له غرض في المسجد ليخرج اليه ومثل ان يحاكم الى قاض هو في المسجد
 وقد كان الكفار يدخلون مسجده صلى الله عليه وآله وسلم ويطلبون فيه الخالص وقد أخرج
 أبو داود من حديث أبي هريرة ان اليهود أتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في المسجد
 وأما قوله تعالى فلا تقربوا المسجد الحرام فالمراد لا يكتفون من حج ولا عرفة كما ورد في القصة التي
 بعث لاطلها صلى الله عليه وآله وسلم بآيات برائة الى مكة وقوله فلا يحج بعد هذا العام مشرك
 وكذلك قوله تعالى ما كان لهم أن يدخلوها الا اثنين لا يتم بهما دليل على تحريم المساجد على
 المشركين لانها زلت في حق من استولى عليها وكما تنه الحكمة والمنفعة كما وقع في سبب
 نزول الآية فانها زلت في شأن النصارى واستبلا ثم على بيت المقدس والتماء الذي فيه
 والازبال أو انها زلت في شأن قريش ومنعهم صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديبية عن العمرة
 وأما دخوله من غير استبلاء ومنع وتحرى بقوله الآية الكريمة وكان المصنف سافه لبسان جواز
 دخول المشرك المسجد وهو ذهب امامه فباعدا المسجد الحرام ﴿وعنه﴾ أي عن أبي هريرة
 (ان عمر) رضي الله عنه (مر بمحسان) بفهم الحامو وثبده السن هو ابن ثابت شاعر رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يكنى أبا عبد الرحمن أطال ابن عبد البر في ترجمته في الاستيعاب قال يوفى
 قبل الاربعين في خلافة علي عليه السلام وقيل بل مائة سنة وخمسة وثمانين وهو ابن مائة وعشرين سنة
 (يشتد) بضم حرف المضارعة وسكون النون وكسر الشز (في المسجد فلفظ الله) أي نظر اليه
 وكان حسان فهم منه نظرا لانكاره فقال قد كنت أشد دوقه أي في المسجد (من هو خير منك)
 يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (متفق عليه) وقد أشار البخاري في باب بدء الخلق في حديثه
 القصة ان حسان أنشد في المسجد ما جابه المشركين عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث
 دلالة على جواز انشاد الشعر في المسجد وقد عارضته أحاديث كما أخرج ابن خزيمة وصححه الترمذي
 من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن تشديد
 الاشعار في المسجد ولو شراها ودوجع منها وبين حديث الباب ان النبي محمول على تشديد اشعار
 الجاهلية واهل البطالة وما لم يكن فيه عرض صحيح والمأذون فيه ما سلم من ذلك وقبل المأذون فيه
 مشروط بان لا يكون ذلك مما يشغل من في المسجد ﴿وعنه﴾ أي عن أبي هريرة رضي الله عنه

(١) وقد تقدم في شرح
 حديث الاعرابي الذي مال
 في المسجد نحوه اه أبو
 النصر

(قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مع رجلا فشد) بفتح الاء وضم الشين من نشد
 الآية اذا طامها (شال في المسجد فليل لادها الله عليك) عقوبة له لا تركابه في المسجد فلا
 يجوز وظاهره ان بقوله جهر لوانه واجب (فان المساجد لم تكن لهذا روم مسلم) أي لم يثبت في ذكر
 الله والصلوة العلم والهدى كرت في تحريمه ونحوه والحديث دليل على تحريم السؤال عن ضالة الحيوان
 في المسجد وهل يطبق به السؤال عن غيرها من المتاع ولو ذهب في المسجد قيل يلحق الله وهي قوله
 فان المساجد لم تكن لهذا وان من ذهب عليه متاع فيه أو في غيره فعد في باب المسجد يسأل الخارجين
 والداخلين اليه واختلف ايضا في تعليم الصبيان القرآن في المسجد وكان المانع من تعليمه من رفع
 الاصوات المنهي عنه في حديثه وان جئوا مساجدكم بمجانينكم ومجانينكم ورفع اصواتكم
 الحديث أخرجه عبد الرزاق والطبراني في الكبير وابن ماجه (وعنه) أي أي هو يرضى الله
 عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا رأيتم من يبيع أو يشتري) يشتري (في المسجد
 فقولوا لا ابيع الله تجارتك) رواه النسائي والترمذي وحسنه (فيه دلالة على تحريم البيع
 والشراء في المساجد) وانه يجب على من رأى ذلك فيه بقول لكل من البائع والمشتري لا ابيع الله
 تجارتك بقوله جهر ازر القاع لذل ذلك والله هي قوله المتقدم فان المساجد لم تكن لذلك وهل
 ينعقد البيع قال الماوردي انه ينعقد اتفاقا (وعن حكيم بن حزام) بكسر الحاء والزاو وحكيم
 صحابي كان ناسرا في قر يش في الحاحلة والاسلام أسلم عام الفم عاشر مائة وعشرين سنة ستون
 في الحاحلية وستون في الاسلام وتوفي بالمدينة سنة ٥٤ وله أربعة أولاد صحابيون كلهم عبد الله
 وخالد يحيى وهشام (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقام الحد في المساجد ولا
 يستأق فيها) أي قيام القود فيها (رواه أحمد وأبو داود بسند ضعيف) ورؤاه الحاكم وابن السكن
 وأحمد بن حنبل والدارقطني والبيهقي قال المصنف في التلخيص لا بأس باسناده والحديث دليل على
 تحريم إقامة الحد في المساجد وعلى تحريم الاستئاق (وعن عائشة رضي الله عنها قالت أصيب
 سعد) هو ابن معاذ بنظم الميم وسعد هو أبو عمر والابو أي أسلم بالمدينة بين العقبة الاولى والثانية وأسلم
 باسلامه بنوعه الأشهل وسعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سيد الانصار وكان مقدما مطاعا
 شريفا في قومهم كزار الصحابة شهدوا واحد أصيب يوم الخندق في جولة فلم يرق دمته حتى
 مات بعد شهر توفي في ذي القعدة سنة خمس من الهجرة يوم الخندق (فرض عليه) أي نصب عليه
 (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيفة في المسجد ليعود من قرب) أي ليكون مكانه قربا منه
 صلى الله عليه وآله وسلم فيعود (متفق عليه) فيه دلالة على جواز التوم في المسجد بقاء المريض
 فيه وان كان جرحا وضربا الخفة وان منعت من الصلاة (وعنها قالت رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يسلمني وأنا أنظر الى الحشمة يلعون في المسجد الحديث متفق عليه) قد بين
 في رواية البخاري ان لهم مكانا للحد والحد في رواية المسند لم يلعون في المسجد بل جرحا وفي
 رواية البخاري وكان يوم عيدهم ابدل على جواز مثل ذلك في المسجد يوم مسرة وقيل انه منسوخ
 بالقرآن والسنة أما القرآن ف قوله تعالى في بيوت الله أن ترفع ويدك فيها اسمه وأما السنة
 فحديث جئوا مساجدكم بمجانينكم وفيه مصلح سيوفكم الحديث وثقبت بالحديث ضعف
 وليس فيه ولا في الآية تصريح بما ادعاهوا لافروا التارخ في تفسيره النسخ وقد حكى ان لهم كان خارج

مه وبجائينكم وشراءكم
 لم وخصوصا لكم ورفع
 وانكم واقامة حدودكم
 وسل سيفوكم واقتوا على
 أو ابعها المظاهر وجروها
 في الجمع اذا أخرجه ابن ماجه
 من واسله وابن عدي
 والطبراني والبيهقي وابن
 هسار كانه بقول القائل
 بالتحريم اذا نامى عن
 انصوفه وسل السوف
 فالاولى منه العالج الحار
 وفيه بعده على حسن شأن

المسجد وعائشة كانت في المسجد وهذا مردود على ما ثبت في بعض هذا الحديث ان عمر أنكر عليهم
لهم في المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعهم وفي بعض ألقاطه عمر صلى الله عليه
وآله وسلم قال له لم تعلم اليهود ان في ديننا قصة وأني بعثت بحضرة سمعة وكان عمر على
الأصل في تزينة المساجدين صلى الله عليه وآله وسلم ان التعوق والتشديد ثانی فاعترضت به
صلى الله عليه وآله وسلم من التسهل والتيسر وهذا يدفع قول الطبري انه يخفف العيش ما لا يخفف
سهرهم فقرحت ورد ويدفع قول من قال ان العرب بالحرب ليس لعاجزها في بلية بتدرب
الشجعان على مواضع الحرب والاستعداد للعدو في ذاتهم المصلحة التي تجتمع عامة المسلمين
و يحتاج اليها في اقامة الدين فأحضر فعلها في المسجد وهذا ما نظر عائشة لهم ولم يعلمون وهي
أخوية فيه دالة على جواز النظر إلى جلة الناس من دون تفصيل لأفرادهم كما نظرم هذا ما
خرجت الصلاة في المسجد وعند الملائكة في الطرقات وبأن يتحقق هذه الصلاة في محلها (وعنها)
أي عن عائشة (ان وليدة) (الوليدة الأمه) (سوداء كان لها خباء) بكسر الخاء تخيم من وبرأ غيره
وقيل لا يكون الامن شعر (في المسجد فكانت تأتينا فحدثت عندي الحديث شئت على)
والحديث يرمت في الضاري عن عائشة ان وليدة سوداء كانت على من العرب فاعقروها فكانت
معهم فخرت عبية لهم عليها وشاح أحرمر من سورا قالت فوضعت أوقع منها قرب حديثا وهو على
خشبته لما نظفتها قالت فالتصق بقلبي صبره فأنهم مني به فجعلوا ينقشون في قفني واقلها قالت
والله اني لقائمة معهم أذمرت الحدياة لقلته فالتصق بقلبي فوقع بينهم فقلت هذا الذي اتهموني به زعم وأنا
منه بريئة وهو ذاهو قالت فقامت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت قالت عائشة
فكان لها خباء في المسجد أو شمس (١) فكانت تأتيني فحدثت عندي قالت فلا تجلس عندي
لمجلس الا قالت وبوم الوشاح من تعاجيب ربنا * الا انه من دارة الكفر يخاف (٢)
قالت عائشة قلت لها ما شأنك لا تعقدن مني مقعدا الا قلت هذا حديثي من هذا الحديث فهذا الذي
أشار اليه المصنف بوله الحديث وفي الحديث دالة على اباحة الميت والميتل في المسجد ليس
له مسكن من المسلمين رجلا كان أو امرأة عندنا من القصة وجوز ضرب الخيفة ويحويها (٣) وعن
أنس رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البصاق في التماس من غراب
والساق والبزاق ما ألقم اذا خرج منه ولعده فيه فهو رين وفي لفظ البخاري البزاق ولعده
التفل (في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها متفق عليه) الحديث دليل على ان البصاق في
المسجد خطيئة والدفن يكفرها وقد عارض ما تقدم من حديث فليصق عن يسار ما وتحت قدمه
فان ظاهره سواء كان في المسجد أو غيره قال النووي هاء عو مان لكن عموم الثاني مخصوص بما إذا
لم يكن في المسجد وبقي عموم الخطيئة اذا كان في المسجد من دون تخصيص وقال القاشي عياض
انما يكون البصاق في المسجد خطيئة اذا دفن فيه وأما اذا رافده فخلا وذهب إلى هذا الثمن من أهل
الحديث وبذلك الحديث أحد الطرأين بإسناد حسن من حديث أبي أمامة مرفوعا من تضعف في
المسجد دفن دفنته فان دفن دفنته فخطيئة فليجعله سبحة لا يشبه علم الدفن ويحوي حديث أبي ذر
عند مسلم مرفوعا وجدت في مساوي أمي الخاضعة تكون في المسجد لا تدفن وهكذا فهم السلف
ففي سنن سعد بن منصور عن أبي عبد الله من الجراح أنه تضعف في المسجد لله ففسي أن دفنها حتى

(١) الخفش بكسر الخاء
البيت الصغير جدا أو من
شعره فاموس

(٢) وفي نسخة فجائي بالتضعيف أ

رجع الى منزله فاخذ شعله من نار ثم جاء فظلمها حتى دفن ما قال الحمد لله حيث لم يكتب على خطية
 الليلة فدل على انه فهم ان الخطيئة محصنة بمن تركها وقد منا وجهان الجمع وهو ان الخطيئة
 حيث كانت التفل عن العيين والى جهة القبلة لانها كان عن الشمال وتحت القدم والحديث هذا
 يخص من ذلك ومقديه قال الجهور والمراد من دفن ما ترك المسجد ورده وحصاه وقول من قال
 ان المراد من دفن ما تركه الجاهل من المسجد بعد دفن (وعنه) أي انس رضي الله عنه (قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقوم الساعة حتى يتباهى) يتفاخر (الناس في المساجد) بان
 يقول واحد مسجدى احسن من مسجدك علوا وزينة وغير ذلك (أخرج الجماعة الاثر المسمى
 ومحمد بن خزيمة) الحديث من اعلام النبوة وقوله لا تقوم الساعة قد يؤخذ عنه أنه من
 اشراطها والتباهى اما بالقول كما عرفت أو بالفعل كان سأل كل واحد في زمن مسجده ورفعته
 شأنه وغير ذلك وفيه دلالة مفهومة بذكر اذنا لثوانه من اشراط الساعة وان الله لا يحب تشديد
 المساجد ولا عمارتها الا بالطاعة (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم ما أمرت بتشديد المساجد أخرج أبو داود وصححه ابن حبان) وقامه قال ابن
 عباس لتزخر فيها كازخرف اليهود والنصارى وهو مدح من كلام ابن عباس وكأنه فهمه من
 الاخبار التوسية في هذه الامتعة وخذوا بني اسرائيل القدما لثوانه والتشديد رفع البناء
 وتزيينه بالتشديد وهو الجص كذا في الشرح والذي في القاموس شادا لحائط يشيده طلاء بالتشديد
 وهو ما يطلى به الحائط من جص وغره وانتهى فلم يجعل رفع البناء من معناه وأما قوله تعالى في بيوت
 أذن الله ان ترفع في الكشاف رفعه انساؤها كقوله شاهارفع سمكهافه واحاواذيرفع ابراهيم
 القواعد من البيت وعن ابن عباس هي المساجد تبنى أو تعظمها أو الرفع من قدرها وعن
 الحسن ما أمر الله ان ترفع بالبناء ولكن بالتعظيم والحديث ظاهر في الكراهة أو التوقير
 اقول ابن عباس كازخرف اليهود والنصارى فان التشبه بهم محرم وذلك انه ليس المقصود من بناء
 المساجد الا ان تكن الناس من الحر والبر وتزينها يشغل القلوب عن الاقبال على الطاعة فيذهب
 انشواغ النى هور وحجس العبادة والقول بأنه يجوز تزيين المساجد باطل قال في البحر الزخار
 ان تزيين الحرم لم يكن برأى ذي حسل ولا عقيد ولا سكوت رضاى من العلماء وانما فعله أهل
 الدول الجبارة من غير مؤذنة لاحد من أهل الفضل ومكت الملبون والعلماء من غير رضا انتهى
 وهو كلام حسن وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم ما أمرت تشاءه اربانه لا يحسن ذلك فانه لو كان
 حينا لا أمر الله به صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج البخارى من حديث ابن عمر ان مسجده صلى الله
 عليه وآله وسلم كان على عهده صلى الله عليه وآله وسلم مبنيا باللين وسقفه الجريد وعده خب الخلل
 فليرد فيه أبو بكر رضي الله عنه سأواذنه عمر رضي الله عنه وبناه على بناءه من عهده رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم باللين والجريد وأعاد عهده خسا ثم غره عثمان فزاده من زيادة كبير قوبى جدرانه
 بالاحجار المتقوسة والقصم وحمل عهده من حجارة متقوسة وسقفه بالساج قال ابن بطال وهذا يدل
 على ان السنة في بنان المساجد القصد وترك القلوب في تحسينها فقد كان عمر مع كثرة الفتوحات في
 أيامه وكثرة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه وانما احتاج الى تجديده لان جريد الخلل كان قد
 تخرق في ايامه ثم قال عند امارته أكن الناس من الطر ويا له أن تحمرا أو تصفر فتعق الناس ثم كان

عنان في المال في زمنه أكثر نفسه بما لا يقضى الزخرفة ومع ذلك أنكر بعض الصحابة عليه وأول من زحف المسجد الوليد بن عبد الملك وذلك في آخر عصر الصحابة وسكت كثير من أهل العلم عن انكار ذلك خوفا من الفتنة (وعن أنس) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرضت على أجوراء حتى القذا يخرجها الرجل من المسجد وما أبو داود والترمذي واستغفروا وصحبه ابن خزيمة) والقذا ترثه الحصة هي مستعملة في كل شيء يقع في البيت وغيره إذا كان يسير أو هذا الخبر ريان ما يخرجها الرجل من المسجد وإن قل وحرقه ما جوفه لأن فيه تطيب بيت الله وإزالة ما يؤذي المؤمنين ويقديقه هو من أن من الأوزار إدخال القذا في المسجد هو من مفهوم الصفة لأن يخرجها حال أو صفة لها على أن اللام للعهد الذهني لا يمنع من وصفها وبالجملة والكل مفهوم صفة وقد يناقش فيه ويقال لا يلزم من ثبوت الإجماع أن يخرجها ثبوت الزوال إن دخلها وفيه تأمل (وعن أبي قتادة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين تتفق عليه) الحديث نهي عن جلوس الناس إلى المسجد إلا بعد صلاته ركعتين وهما تحية المسجد وظاهر وجوب ذلك هو ذهب الجمهور إلى أنه نهي والاولى أولى ثم ظاهر الحديث أنه يصلي ما في أي وقت شاء ولو وقت الكراهة وفيه خلاف وقرر بالسيد حواشي شرح العمدة أنه لا يصلي ما من دخل المسجد أي أو فات الكراهة وقرر أيضا أن وجوبهما هو الظاهر لكثرة الإجماع والوارد في ظاهره أنه إذا جلس ولم يصل ما لا يشرع له أن يقوم فيصلي ما وقال جماعة بشرع له التسديد للمار وما ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر أنه دخل المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم أركعت ركعتين قال لا قال قم فأركعها وترجم عليه ابن حبان فتحة المسجد لا تقف بالجلوس وكذلك ما في من قصة سليل الغطفاني وقوله ركعتين لا مفهوم له في جانب الزيادة بل في جانب القلة فلا تبدأ سنة التسمية ركعة واحدة قال في الشرح وقد أخرج من عموم المسجد المسجد الحرام فتحة الطواف وذلك لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدأ فيه بالطواف قلت هذا ذكر ما في التميمي الهدي وقد يقال أنه لم يجلس فلا تحية للمسجد الحرام إذا التفتع اعتمد على أن جلس والداخل للمسجد الحرام يبدأ بالطواف ثم يصلي صلاة المقام فلا يجلس إلا وقد صلى ثم لو دخل المسجد الحرام وأراد التعود قبل الطواف فإنه يشرع له صلاة التحية كغيره من المساجد وكذلك قد استنتوا صلاة العبد أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل قبلها ولا بعدها لم يجاب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم ما جلس حتى يتحقق في حقه أنه ترك التحية بل وصل إلى الحياة أو إلى المسجد فإنه صلى العبد في مسجد غيره واحدة ولم يقعد بل وصل إلى المسجد ودخل في صلاة أو عسدا أو ما الحياة فلا تحية لها أليس بمسجد وأما إذا اشتغل الداخل في الصلاة كأثر يدخل وقد أقيمت الفريضة فدخل فيها فأنجزه عن ركعتي التحية بل هو منهي عنها بحد يشاء إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة

• (باب صفة الصلاة) •

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) مخاطبا للمسي في صلاته وهو بخلافه يرفع (إذا قلت إلى الله لافاسبح الوضوء) تقدم أن اسباغ الوضوء متلزم (ثم

استقبل القبلة فكبر) تكبيرة الاحرام (ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن) فيه انه لا يجب دعاء الاستفتاح اذ لو وجب لاهربه وذاهره انه يجزئه من القرآن غير الفاتحة وياتي تحقيقه (ثم ركع حتى تطمئن ركعا) فيه ان يجب الركوع والاطمئنان فيه (ثم ارفع) من الركوع (حتى تقعد) (ثم اجعد حتى تطمئن ساجدا) فيه ايضا وجوب السجود ووجوب الاطمئنان فيه (ثم ارفع) اي من السجود (حتى تطمئن جالسا) بعد السجدة الاولى (ثم اجعد) الثانية (حتى تطمئن ساجدا) كالاولى فهذه صفة ركعة من ركعات الصلاة قداما وتلاوة وقوعا واعتدال الامنة وسجودا وطما سنة وجاوسا بين السجدين ثم بعد قاطمئنان كالاولى فهذه صفة ركعة كاملة (ثم افعل ذلك) أي جميع ما ذكر من الاقوال والافعال الاتكيرة الاحرام فانما مخصوصة بالركعة الاولى لما علم شرعا من عدم تكررها (في ملائك) اي في ركعات ملائكة (كلها) أخرجه السبعة بالفاظ متعارفة (وهذا اللفظ) الذي ساقه المصنف هنا (للضاري) وحده (ولابن ماجه) أي من حديث أبي هريرة (باسناد مسلم) أي باسناد رجاله رجال مسلم (حتى تطمئن قائما) عوضا عن قوله في لفظ الضاري حتى تقعد فدل على ان باب الاطمئنان عند الاعتدال من الركوع (ومثله) أي مثل ما أخرجه ابن ماجه ما في قوله (في حديث فاعة) بكسر الهمزة وواو ابن رافع صحابي أنضاري شهيد براء أحد أوصياء المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشهد مع علي الجبل وصفي بن زوفى أول أماره معاوية (عند أحمد وابن حبان) فانه عندهما بلفظ (حتى تطمئن قائما) في لفظ (لا جد فاقم صلبك حتى ترجع العظام) أي التي انخفضت حال الركوع ترجع الى ما كانت عليه حال القيام للقرآن وذلك لاجل الاعتدال (وللسائي وأبي داود وسعيد بن رافع) أي مرفوعا (انما لم تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله في آية المائدة) تكبيرة الاحرام (ويجده) بقراءة الفاتحة الآن قوله ان كل معك قرآن يشعر ان المراد بقوله يجده غير القرآن فهو دعاء الاستفتاح فيؤخذ منه وجوب مطلق الحمد والتناء بعد تكبيرة الاحرام (ويبنى عليه) بها (وفيه) أي في رواية السائي وأبي داود عن رفاعه (فان كل معك قرآن فاقرا ولا) أي وان لم يكن معك قرآن (فاجد الله) أي بالفاظ الحمد والظهار ان يقول الحمد لله (وكبره) بلفظ الله أكبر (وهله) يقول لا اله الا الله فدل ان هذه عوض عن القرآن لمن ليس له قرآن يحفظه (ولابن داود) من رواية رفاعه (ثم اقرأ الم الكتابي وعاشه الله ولان حبان ثم عاشت) هذا حديث جليل يعرف بحديث المصلي صلواته وقد اشغل على تعليم ما يجب في الصلاة وما لا يتم الا به فدل على وجوب الوضوء لكل قائم الى الصلاة وهو كادلت عليه الآية اذا اقم الى الصلاة والمراحم كن محدثا كما عرف من غيره وقد فصل ما أخرجه رواية الضاري رواية السائي بلفظ حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فغسل وجهه ويديه الى المرفقين يسبح برأسه ويرجليه الى الكعنين وهذا التفصيل دل على عدم وجوب المضمضة والاستنشاق لكن ثبت وجوبهما بآلة أخرى ودل على اجبا باستقبال القبلة قبل تكبيرة الاحرام وقد تقدم وجوبه وبيان عقول الاستقبال للمعتدل الراكب ودل على وجوب تكبيرة الاحرام وعلى تعيين لفظها ورواية الطبراني لحديث رفاعه بلفظ ثم يقول الله أكبر ورواية ابن ماجه التي صححها ابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي جهم فعله

صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه قال الله أكبر وسئل أخرجه
 البراز من حدث على رضى الله عنه اسناد صحيح على شرط مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا
 قام إلى الصلاة قال الله أكبر فهاذين أن المراد من تكبيرة الاحرام هذا اللفظ ودل على وجوب
 قراءة القرآن في الصلاة سواء كان الفاتحة أو غيرها لقوله ما تيسر معك من القرآن وقوله فان كان
 معك قرآن ولكن رواية أبي داود بلنظ فأقرأ بألم الكتاب وعند أحمد وابن حبان ثم أقرأ بألم القرآن
 ثم أقرأ بما شئت وترجه ابن حبان باب فرض المولى فاتحة الكتاب في كل ركعة فنعصر صريح الرواية
 بألم القرآن يحمل قوله ما تيسر معك على الفاتحة لانها كانت متيسرة لحفظ المسكين لها أو يحمل الله
 صلى الله عليه وآله وسلم عرف من حال المخاطب انه لا يحفظ الفاتحة ومن كان كذلك وهو يحفظ
 غيرها فله ان يقرأه أو انه منسوخ بحيث تعين الفاتحة وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة
 لمن لم يقرأ بألم القرآن أو ان المراد ما تيسر فيلزم ادعى الفاتحة ويؤيده رواية أحمد وابن حبان فانها
 عينت الفاتحة وجعلت ما تيسر لماعداها فيصل ان الراوى حيث قال ما تيسر ولم يذكر الفاتحة
 دخل عليها ودل على ايجاب غير الفاتحة معهما لقوله بألم الكتاب وبما شاء الله أو عتد ودل على ان من
 لا يحفظ القرآن يجوز له الحمد والتكبير والتلليل وانه لا يمتنع عليه منه قدر مخصوص ولا لفظ
 مخصوص وقد ورد تعيين الاثنا عشر بقول سيمان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول
 ولا قوة الا بالله ودل على وجوب الركوع ودخول الاطمئنان فيه وفي لفظ لا جديان كقصة فقال
 فاذا ركعت فاجعل راحتيك على ركبتيك واما مد نظرك وممكن ركعوك وفي رواية ثم تكبر
 وتركع حتى تطمئن مفاصلاً وتسترخي ودل على وجوب الركوع من الركوع وعلى وجوب الاتحاب
 قائماً وعلى وجوب الاطمئنان قائماً لقوله تطمئن قائماً وقد قال المصنف انها اسناد مسلم وقد
 أخرجهما السراج أيضاً اسناداً على شرط البخاري فهي على شرط التضييق ودل على وجوب السجود
 والطمانينة فيه وقد فصلت آراء التمساق عن أحمد بن أبي طلحة بلنظ ثم تكبر وبسجد حتى يمكن
 وجهه وجبهته حتى تطمئن مفاصلاً وتسترخي ودل على وجوب القعود بين السجدين وفي رواية
 التمساق ثم يكبر فيرفع رأسه حتى يستوي فأعده على مقعده ثم يقيم عليه وفي رواية فاذا رفعت
 رأسك فأجلس على نفسك السري فدل على ان هيئة القعود بين السجدين باقتراس السري
 ودل على انه يجب أن يفعل كل ما ذكر في بقية ركعات صلاته الاتكسيرة الاحرام فانه معلوم أن
 وجوبها خاص بالخول في الصلاة أو لركعة ودل على ايجاب القراءة في كل ركعة على ما عرفت
 في تفسير ما تيسر بالفاتحة فوجب الفاتحة في كل ركعة وتحجب قراءة ما شئت من كل ركعة ويأتى
 الكلام على ايجاب ماعد الفاتحة في الآخرين والثالثة في المغرب وهذا الحديث جليل جداً تكرر
 من العلماء الاستدلال به على وجوب كل ما ذكر فيه وعدم وجوب كل ما لم يذكر فيه أما الاستدلال
 على ان كل ما ذكر فيه واجب فلا نساقه صلى الله عليه وآله وسلم بلنظ الامر به بعد قوله ان
 تتم الصلاة بالاجزاء كفيه وأما الاستدلال بان كل ما لم يذكر فيه لا يجب فلان المقام مقام تعليم
 الواجبات في الصلاة فلو تركه بعض ما يجب لكان فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو
 لا يجوز بالاجماع فاذا حصرت ألفاظ هذا الحديث الصحيح أخذنا بالانذار ثم ان عارض الوجوب
 الذي عليه ألفاظ هذا الحديث أو عدم الوجوب دليل أقوى منه على انه وان جئت مفسدة أمر

بشي لم يذكري هذا الحديث احتمل أن يكون هذا الحديث قرينة على جمل الصيغة على التنب
 واحتمل البقاء على الظاهر فصالح المريح للعمل به ومن الواجبات المتفق عليها ولم يذكري هذا
 الحديث النية كذا في الشرح قلت ولما قل أن يقول قوله أذلت إلى الصلاة على إيجابها إذ
 ليس النية الا قصد في فعل الشيء وقوله قوض أي قاض له ثم قال والقعود الاخير من الواجبات
 المتفق عليه ولم يذكري الحديث قال ومن الخلف فيه التشهد الاخير والصلاة على النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فيه والسلام في آخر الصلاة (وعن أبي حميد) بصيغة التصغير (الساعدي)
 هو ابن عبد الرحمن بن سعد الاصاري الخزرجي منسوب إلى ساعدة وهو أبو الخضر المدي غلب
 عليه كنية مات في آخر ولاية معاوية (قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كبر) أي
 للأحرام (جعل يديه) أي كفه (حذو) بفتح الحاء وسكون الذال (متكبيه) وهذا هو رفع
 اليدين عند تكبيرة الأحرام (واذا ركع) أي كمن يديه من ركبته (تقدم بيانه في رواية أحمد عند
 المسي فاذا ركعت فاجعل راسك على ركبتك وامد ظهرك ومكن ركوعك (ثم هصر) بفتح
 الهاء والصاد (ظهوره) قال الخطابي أي ثناء في استوائ من غير تقويس وفي رواية البخاري ثم حتى
 وهو بمعنى وفي رواية غير مقنع رأسه ولا صوته وفي رواية وفرج بين أصابعه (فاذا رفع رأسه)
 أي من الركوع (استوى) زاد أو دأب فقال سمع الله من حده اللهم ربنا لك الحمد ويرفع يديه وفي
 رواية لعبد الجبار زيادة حتى يهادي بين يديه متعادلا (حتى يعود كل فقار) بفتح الفاء والفاء
 وآخر ما جمع فقار وهو عظام الظهر وفي رواية تقدم المفاصل على القدم (مكاه) وهي التي عبر
 عنها في حديث رفاعته بقوله حتى ترجع العظام (فاذا جدد وضع يديه غير مفترش) أي من ما وعنده
 ابن حبان غير مفترش ذراعيه (ولا قابضهما) بأن يضمهما إليه (واستقبل بالطرف أصابع
 رجليه القبلة) يأتي بيانه في شرح حديث أم مرت أن أجد على سبعة أعظم (واذا جلس في
 الركعتين) جلوس التشهد الاوسط (جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى) وإذا جلس في
 الركعة الأخيرة (للتشهد الاخير) قدم رجله اليسرى ونصب اليمنى وقعد على مقعدته أخرجه
 البخاري) حديث أبي حميد هذا روى عنه قولاً وروى عنه فعلاً واصفاً فيهما صلواته صلى الله
 عليه وآله وسلم وفيه بيان صلواته صلى الله عليه وآله وسلم وأنه كان عند تكبيرة الأحرام
 يرفع يديه حذو متكبيه ففيه دلل أن ذلك من أفعال الصلاة وأن رفع اليدين بمقارن التكبير
 وهو الذي دل عليه حديث عثمان بن حجر عند أبي داود وقد ورد تقديم الرفع على التكبير
 وعكسه فورد بلفظ رفع يديه ثم كبر ولفظ كبر ثم رفع يديه وللعلامة قولان الأول مقارنة
 الرفع التكبير والثاني تقديم الرفع على التكبير ولم يقل أحد بتقديم التكبير على الرفع فهذه
 صفتها في المنهاج وشرحه العجم الوهاب الأول رفعه وهو الأصح مع ابتداءه لمداواة الخشخاش عن
 ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه حذو متكبيه حين يكبر فيكون أحد الوضع
 ابتدائه ولا استصحاب في انتهائه فان فرغ من التكبير قبل تمام الرفع أو بالعكس ثم أتم الآخر
 فان فرغ منهما حاد يديه ولم يستقم الرفع والثاني يرفع يديه غير مكبر ثم يكبر ويدها فان كان قد فرغ
 أرسلهما لأن أبا داود رواه كذلك استأحسن وصحح هذا البيهقي واختاره الشيخ ودله في مسلم من
 رواية ابن عمر والثالث يرفع مع ابتداء التكبير ويكون انتهائه مع انتهائه ويحطهما بنفسه فراغ

الكبير لا قبل فراغه لان الرقع للتكبير كان معه وصحبه أيضا المصنف ونسبه الى الجمهور انتهى بلفظه
وفي تحقيق الاقوال وأدلتها ودلت الأدلة على أنه من العمل الغريب فيه فلا يعين شي بعينه بل كلها
كاف شاف وأما حكمه فقال داود والأوزاعي والجيلي شيخ البخاري وجماعة أنه واجب للجمهور من
فعله صلى الله عليه وآله وسلم فإنه قال المصنف أنه روى رفع الذين في أول الصلاة فحسن صحابا
منهم العشرة المشهود لهم بالجنة وروى البيهقي عن الحاكم قال لا نعلم سنة اتفق على روايتها عن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الأربعة ثم العشرة المشهود لهم بالجنة فمن بعدهم من
أصحابه مع تفرقهم في البلاد السابعة غير هذه السنة قال البيهقي هو كما قال أستاذنا وعبد الله قال
الموجودون قد ثبتت الرفع عند تكبيرة الأعرام وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم صاوا أكبرا عوفى
أصلى فلذا قلنا للوجوب وقال غيرهم أنه سنة من سنن الصلاة وعليه الجمهور وبه قالت الأئمة
الأربعة من أهل المذهب ولم يخاف فيه الأول وأولى وأما إلى أي محل يكون الرفع فرواية أبي
جده هذه نصبت له الى مقابل المنكبين والمنكب مجمع رأس العنق والكف وبه أخذت
الشافعية وقبل أنه يرفع حتى يجاذي بهما فروغ أذنيه لحديث وأثن بن حجر بلفظ حتى
حاذى أذنيه وجمع بين الحدين بين أن المراد به يجاذي يظهر كعبه المنكبين وباطراف أمانه
الذين كما تدل رواية لوال عند أبي داود بلفظ حتى كانت حبال منكبيه ويجاذي بها بهما أذنيه
وقوله يمكن يديه من ركبتيه قد فسره هذا الامكان رواية أبي داود كأنه فاض عليه ما وقوله حصر
ظهوره تقدم قول الخطابي في معناه وقوله يعود كل فتقار المرائع منه كمال الاعتدال وتفسره رواية ثم
يمكث قائما حتى يقع كل عضو موضعه في ذكره كيفية الجلوس بين الجالس الاوسط والجالس الاعلى
دليل على تغيرهما وأنه في الجلوس الأخيرة يتورك أي يقضي نوريته الى الأرض ويصبر حمله
التي وفيه خلاف بين العلماء وهذا الحديث عمل الشافعي ومن تابعه (وعن علي بن أبي طالب
رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان إذا قام الى الصلاة قال وجهت
وجهي) أي قصدت بعبادتي وتعلمه الذي فطر السموات والأرض خفيا وما أنا من المشركين أن
صلائي ونسبي ومحاسني ومحاسن قلوب العالمين لا شريك له (الى قوله من المسلمين) وفيه روايتان
رواية وأنا أول المسلمين بالخط الآيه ورواية وأنا من المسلمين واليه أشار المصنف (اللهم أنت الملك
لا اله الا أنت انت ربّي وأنا عبدك الى آخره) رواه مسلم عنه ثلاث نفس واعترف بذنبي فاغفر لي
ذنوبي جمعا الله لا يغفر الذنوب الا أنت واهدني لاجسن الاخلاق لا هدي لاجسها الا أنت
واصرف عني سخطا يصرف عني سخطا الا أنت ليسك وسعدك والخير كله في يدك والشر ليس اليك
انا بك واليسك تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب اليك (وفي رواية له) أي سلم (ان ذلك)
كان بقوله صلى الله عليه وآله وسلم (في صلاة الليل) ويحتمل أنه يختص به هذا الذكر ويحتمل
أنه عام وبه يقول العبد بين قوله عقيب التكبيرة أو قول مأا فادام الحديث الاتي ونقل المصنف في
التلخيص عن الشافعي وابن خزيمة أنه يقال في المكتوبة وإن حديث علي عليه السلام ورد فيها
(وعن أم هانئ رضي الله عنها قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا تكبّر للسلامة)
أي تكبيرة الأعرام (سكت هنية) أي ساعة لطيفة (قبل أن يقرأ آتائه) أي عن سكونه
ما يقول فيه (قال أقول اللهم يا عبيد بني وبين خطابي) المبالغة من ادبها نحو ما حصل منها

أو العصمة عما يأتي منها (كما عادت بين المشرق والمغرب) فكلا لا يجمع المشرق والمغرب لا يجمع
هو وخطاباه (اللهم تقني من خطباي كما تقني الثوب الأبيض من الدنس) بفتح الدال والتون في
القاموس أن الوسخ والمراد أن علي الخطباي كنهه الإزالة (اللهم اغسلني من خطباي بالماء والنج
والبرد) بالترديد جمع ردة قال الخطابي ذكر النج والبرد كما كيدا ولا نهـ ما أن تسعه لهما
الأيدي وقال ابن دقيق العيد عبر بذلك عن غاية المحرقان الثوب الذي تنكر رجليه أشياء تنقيه
يكون في غاية النقا وفيه أقوال آخر (متفق عليه) وفي الحديث دليل على أنه يقال هذا الذكر
بين التكبير والقراءة ثم رواه غيره العبد بين هذا الدعاء والدعاء الذي سلف في حديث علي رضي
الله عنه أو يجمع بينهما (وعن عمر) رضي الله عنه (أنه كان يقول) بعد تكبيرة الأحرار
(سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك) رواه مسلم يستدعيه قطع قال
الحاكم قد صرح عن عمرو قال في الهدى النبوي أنه قد صرح عن عمر أنه كان يستفتح به في مقام النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ويحبه به ويحبه الناس وهو بهذا الوجه في حكم المرنوع ولذا قال الأمام
أحمد ما أنا فذهب إلى ما روى عن عمرو وإن رجلا استفتح ببعض ما روى كان حسنا وقدر في
لتوجه ألفاظ كثيرة والقول بأنه يصح الحديث قول حسن وأما الجمع بين هذا وبين وجهت وجهي
الذي تقدم فورد في حديث ابن عمر رواه الطبراني في الكبير وفي رواية ضعف (والدارقطني)
عطف على مسلم أي رواه الدارقطني (موسى لا وموقفا) على عمرو أخرجه أبو داود والحاكم من
حديث عائشة مرفوعا قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا استفتح الصلاة قال
سبحانك الحديث ورجال أسنده ثقات وفيه انقطاع وأعله أبو داود وقال الدارقطني ليس بالقوي
(ولم يوه) أي نحو حديث عمر (عن أبي سعيد مرفوعا عند الجملة وفيه وكان) يقول بعد
التكبير (أعوذ بالله السميع) لا قوالهم (العليم) بقوالهم وأفعالهم وضما بهم (من الشيطان
الرجيم) المرجوم (من همزه) المراد به الجنون (ونقيه) بالنون والمراد به الكبير (وتقنه) والمراد به
الشعر وكأله أراد به الهباء والحديث دليل على الاستعاذة وإنها بعد التكبير والقراءة إنما يضاع
التوجه بالادعية لأنها تموزا القراءة وهي قبلها (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت كان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يستفتح) أي يفتتح (الصلاة بالتكبير) أي يقول الله أكبر كما ورد
هذا اللفظ في الحديث لا في نعيم والمراد تكبيرة الأحرار ويقال لها تكبيرة الافتتاح وفيه أنه لم يرد قول
وجهت وجهي قبل التكبيرة الأولى بل وجيع التوجهات والاستعاذات قد وردت بعدها
(والقراءة) عطف على الصلاة أي ويستفتح القراءة (بالحمد) يضم الدال على الحكاية (قهر
العالمين) أي بشأته الكتاب (وكان إذا ركع لم يفتتح) يضم التحتية (رأسه) أي يرفعه (ولم
يصوبه) بضمها أيضا وقع الصاد وكسر الواو المشددة أي لم يفتتحه خفضا بلطال بين الخفض
والرفع وهو التسوية بكامله قوله (ولكن بين ذلك) أي بين المذكورين الخفض والرفع
(وكان إذا ركع) أي رأسه (من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائما) تقدم في حديث أبي هريرة
في أول الباب ما رُفِعَ حتى تقبل قائما (وكان إذا رفع رأسه من السجدة) أي الأولى (لم يسجد)
الثانية (حتى يستوي) بينهما (جالسا) وتقدم ثم أرفع حتى تطمئن جالسا (وكان يقول في كل
ركعتين) أي بعدهما (التحية) أي يشهد بالصلاة لله كما يأتي في الثلاثين والرابعة المراد به

الاوسط في الثانية الاخير (وكان يفرش رجله اليسرى ونصب اليمنى) تظاهرا من هذا الجاوس في
 جميع الجلوسات بين السجودين وحال التشهدين وتقدم في حديث أبي جند وأد جلس في الركعتين
 جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى (وكان ينهى عن عقبة الشيطان) يضم العين ويكون
 القاف ياتي تفسيرها (وينهى ان يفرش الرجل ذراعيه اقتراش السبع) بان يسطهما في
 سجوده وفسر السبع بالكلب وورد في رواية يلفظ (وكان يحتم الصلاة التسليم آخر جملة
 وله علم) هي انه آخر جملة مسلم من رواية أبي الجوزاء عن عائشة قال ابن عبد البر هو مرسل لأن أبا
 الجوزاء لم يسمع من عائشة واعل ايضا انه آخر جملة مسلم من طريق الاوزاعي مكية والحديث فيه
 دلالة على تعيين التكبير عند الدخول في الصلاة وتقدم الكلام فيه في حديث أبي هريرة اول الباب
 واستدل بقوله والقرامة بالجدة على أن البهله ليست من الفاتحة وهو قول أنس وأبي من
 الصحابة وقال به مالك وأبو حنيفة وآخر ونجحهم هذا الحديث وقد اوجب عنه ما رواه بالجد
 السورة نفسها الا هذا اللفظ فان الفاتحة تسمى بالجد مقرب العالمين كائنت ذلك في صحيح البخاري
 فلا حجة فيه على أن البهله ليست من الفاتحة وباتي الكلام عليه مستوفى في حديث أنس قريبا
 وتقدم الكلام على انه في ركوعه لا يرفع رأسه ولا يخفضه كما تقدم الكلام على قوله وكان اذا رفع
 رأسه الى قوله وكان يقول النية فيه شرعية التشهد الاوسط والاخير ولا يدل على الوجوب لانه
 فعل الان قال انه يان لاجمال الصلاة في القرآن المأمور به وجوبا او الالهيان الواجب
 واجبة ويقال بايجاب افعال الصلاة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رايتوني أصلي وقد
 اختلف في التشهدين ف قيل واجبان وقيل سنتان وقيل الاول سنة والاخر واجب والاول اولي
 وقد استدل من قال بوجوب الاوسط بهذا الحديث بقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى احدكم
 فليقل التحيات لله الحديث وقوله وكان يفرش رجله اليسرى ونصب اليمنى يدل ان هذا كان
 جالوسه صلى الله عليه وآله وسلم بين السجدين وحال التشهدين وقد ذهب اليه الحنفية ولكن
 حديث أبي جند الذي تقدم قريبا فرق بين الجالوسين بفعل هذا اصفة الجالوس بعد الركعتين وجعل
 اصفة الجالوس الاخير تقديم رجله اليسرى ونصب الاخرى والقعود على مقعد ثم العمل بخلاف
 في ذلك والتظاهرا من الافعال الخفية وفي قوله ينهى عن عقبة الشيطان أي في القعود فسرت
 بتفسيرين احدهما ان يفرش قدميه ويجلس بالتيه على عقبيه ولكن هذه القعدة اختارها
 العبادة في القعود غير الاخير وهذه تسمى اقفاه وجماعوا النبي عنه هو الهيئة الثانية وتسمى ايضا
 اقفاه وهي أن يلبس الرجل اليمنى بالارض ونصب ساقيه وتقدم يديه على الارض كما يتبع
 الكلب واقتراش الذراعين تقدم انه يسطهما على الارض حال السجود وقد نهي صلى الله عليه
 وآله وسلم عن التشبها بالكلب وان غشي عن يركب كبروك البعر واقتراش كافر السبع
 واقفاه كاقفاه الكلب وقرنته القراب ورفع الايدي وقت السلام كذنا ب خيل شس وفي
 قولها ولكن يحتم الصلاة التسليم دلالة على شرعية التسليم وأما يجلب فيستدل به بما قدمناه
 أعني قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رايتوني أصلي ونحوه (وعن ابن عمر) رضى الله عنهما
 (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه جدو) أي مقابل (منكبيه اذا افتتح الصلاة)
 تقدم في حديث أبي جند الساعدي (واذا كبر للركوع) رفعهما (واذا رفع رأسه) أي عند ان

برفعه (من الركوع عتق عليه) فيه شرعية رفع اليدين في هذه الثلاثة المواضع اما عند تكبيرة
الاحرام فتقدم فيه الكلام واما عند الركوع والرفع منه فهذا الحديث يدل على مشروعية ذلك
قال محمد بن نصر المروزي اجمع عليه الاصحاب على ذلك الا اهل الكوفة واحتجوا برواية مجاهد انه
صلى خلف ابن عمر فزيره ففعل ذلك وبعثاخرجه أبو داود ومن حديث ابن مسعود انه رأى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه عند الافتتاح ثم لا يعود واجب بان الاول فيه أبو بكر بن
عباس وقد ساه حفظه ولانه معارض بر واية نافع وسالم بن عرقمك وهما مستثنان ومجاهد نافع
والثابت مقدم وبان تركه لذلك اذا ثبت كبار واما مجاهد يكون من الجواهر وانه لا يراه واجبا وبان
الثاني وهو حديث ابن مسعود لم يثبت كآمال الشافعي ولو ثبت لكانت رواية ابن عمر مقدمة عليه
لانها اثبات وذلك نفي والاثبات مقدم وقد نقل البخاري عن الحسن وجحد بن هلال ان العصابة
رضي الله عنهم كانوا يفعلون ذلك قال البخاري ولم يستثن الحسن احدا ونقل عن شخصه على بن
الماضي قال حق على المسلمين ان يرفعوا ايديهم عند الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر هذا
وزاد البخاري في موضع آخر بعد كلام ابن المديني وكان على أعلم أهل زمانه قال ومن زعم انه
بدعة فقد طعن في العصابة وبطل قوله (وفي حديث أبي حميد عن أبي داود يرفع يديه حتى يحاذي
بهمامسكبه ثم يكبر) تقدم حديث أبي حميد من رواية البخاري لكن ليس فيه ذكر الرفع الا عند
تكبيرة الاحرام بخلاف حديثه عند أبي داود فيه اثبات الرفع في الثلاثة المواضع كما قلناه
حديث ابن عمر ولفظه عند أبي داود وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة
اعتدل قائما ورفع يديه حتى يحاذي بهمامسكبه فاذا اراد ان يركع رفع يديه حتى يحاذي بهما
مسكبه الحديث فاذا دفعه صلى الله عليه وآله وسلم يديه في الثلاثة المواضع وكان على المصنف
ان يقول بعد قوله ثم يكبر الحديث ليقدم ان الاستدلال به جميعه فانه قد يثبتهم ان حديث أبي حميد
ليس فيه الا الرفع عند تكبيرة الاحرام كما ان قوله (ولسالم عن مالك بن الحويرث نحو حديث ابن
عمر) أي في الرفع في الثلاثة المواضع (لكن قال حتى يحاذي بهما) أي اليدين (فروع اذنيه)
اطرافهما بخلاف رواية ابن عمر وأبي حميد في هذا اللفظ فذهب البعض الى ترجيح رواية ابن عمر
لكونها متفق عليها وجمع آخر وبنيتها فقالوا يحاذي يظهر كفيه المتكبين واطراف انامله
الاذنين ونأي ذلك رواية أبي داود عن وائل بلفظ كانت حبال منكبيه وحاذي بهمامسكبه اذنيه
وهذا اجمع حسن (وعن وائل) بنخ الواهو أو هندا قبضهما موقن التوث (ابن حجر) بن زبعة
الحضري رضي الله عنه كان أبوه من مولد حضرموت وقد ائتم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فاسلم ويقال انه بشر صلى الله عليه وآله وسلم انما به قبل قدومه فقال يقدم عليكم وائل بن حجر من
ارض بعدة راغب طائعا في الله عز وجل وفي رسوله وهو بقية ابناء المولود فلما دخل صلى الله
عليه وآله وسلم رجب وادنا من نفسه وبسط له رداء فاحطه عليه وقال اللهم بارك على وائل
ووالده واستعمله على الاقبال من حضرموت وروى له الجماعة الا البخاري وعاش الى زمن معاوية
ويابح له (قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى
على صدره أخرجه ابن خزيمة) أخرجه أبو داود والنسائي بلفظ ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه
اليسرى والرسخ والساعد والرسغ يضم الراس وسكون السين ويقال الرسغ بالصاد وكلاهما

فصيحان وردت بهما السنة وهو الفصل بين الساعد والكف والحديث دليل على مشروعية
 الوضع المذكور في الصلاة ومجمله على الصدر كما أفاده هذا الحديث قال النووي في التهاجد ويجعل
 يديه تحت صدره قال في شرحه النجم الوهاج عبارة الاصحاب تحت صدره يريد الحديث بلفظ على
 صدره قال وكأنهم جعلوا التفاوت بينهما سيرا انتهى وقد ذهب إلى المشروعية الشافعية والخنفية
 قال ابن عبد البر لم يأت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه خلاف وهو قول جمهور الصحابة
 والتابعين قال وهو الذي ذكره مالك في الموطأ ويحكي ابن المنذر وغيره عن مالك غيره وروى عن
 مالك الأرسال وصار إليه أكثر أصحابه قلت والحديث حجة عليهم ومعنى رواية الأرسال عنه أن
 الخليفة المنصور شره فكسرت يده فلم يستطع ضمها إلى أخرى لافي الصلاة ولا في غيرها فإزالة الناس
 يرس فروود عنه ذلك ولم يفتنوا بالمهازل والحق رواية مالك لأفعله ولا رأيه (وعن عبادة) يضم
 العيين وتحفيف الموحدة (ابن الصامت) بن قيس الخزرجي الانصاري السلمي كل من نقيض
 الانصار وشهد العقبة الاولى والثانية والثالثة وشهد بدرا والمشاهد كلها وجهه عمري الشام
 قاضيا ومعلما قام بمحصة ثم استقل في فلسطين ومات بها في الرملة وقيل بالمياصرة ٣٤ وهو
 ابن ٧٠ سنة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ ثلث القرآن متفق
 عليه هوديل على نفي الصلاة الشرعية اذا لم يقرأ فيها المصلي بالقراءة لان الصلاة من ركعتين
 أقوال وافعال والمركب يتنقأ بانقضاء جميع أجزائها وابتداء البعض ولا حاجة إلى تقدير في الكمال
 لان التقدير انما يكون عند تعدد صدق في الذات الآن الذي أفاده قوله (وفي رواية لابن حبان
 والدارقطني لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بقراءة الكتاب) دلالة على ان النبي متوجه الى الاجزاء وهو
 كالنبي للذات في الماك لان ما لا يجزئ فليس بصلاة شرعية والحديث دليل على وجوب قراءة
 الفاتحة في الصلاة ولا يدل على ايجابها في كل ركعة بل في الصلاة بجملة وفيه احتمال انه في كل ركعة
 لان الركعة تسمى صلاة وحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه في كل ركعة تسمى صلاة لقوله صلى الله
 عليه وآله وسلم بعد ان علمه ما يقوله في ركعة فاقبل ثلاث في صلاة كلها فدل على ايجابها في كل
 ركعة لانه امره ان يقرأ فيها بفاتحة الكتاب والى وجوبها في كل ركعة ذهب الشافعية والظاهرية
 وأهل الظاهر وغيرهم وعند آخرين انها لا تجب في كل ركعة بل في جملة الصلاة والحليل ظاهر مع
 القول الاول ويأتي ان بعض الفاضلة بعد تعليمه صلى الله عليه وآله وسلم قال لخلاص رافع وهو النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم في كل ركعة لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ بها في كل ركعة كما رواه مسلم وقال صلوا
 كما رأتموني أصلي ثم ظاهر الحديث وجوب قرائتها في سرية وجهه لانه رد المؤمن ما لا يفتقر
 فظاهر وأما المؤمن فدخله في ذلك واخبر وزاده بوضاؤه (وفي أخرى) من روايات عبادة
 (لا جدواي داود والترمذي وابن حبان لعلمكم تقرؤن خلف امامكم قلنا نعم قال لا تقبله الا
 بفاتحة الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها) فانه دل على ايجاب قراءة الفاتحة خلف الامام تنصيصا
 كإدله اللفظ الذي عند الشيخين لمعومه وهو ايضا ظاهر في عموم الصلاة المهرية والسرية يقرئ
 كل ركعة ايضا والى هذا ذهب من ذكرناه قريبا من الشافعية وغيرهم وقالت الخنفية لا يقرؤها
 المأموم في سرية ولا جهرية وحديث عبادة حجة على الجميع واستدلوا به بحديث من صلى خلف

امام فقرأه الامام له قراءة مع كونه صحيحاً لا يتم به الاستدلال لانه عام لان لفظ قراءة الامام اسم
ما جنس مضاف اليه كل مقرأ الامام وكذلك قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا
وحديث اذ اقرأ فاستمعوا فان هذه عومات في الفاتحة وغيرها وحديث عبادة خاص بالفاتحة
فخصص به العام قال المصنف في التلخيص انه مشهور من حديث جابر بن عبد الله عن جابر بن
الصحابه كلها معاولة انتهى وفي المتن رواه الدارقطني من طرق كلها ضعاف والصحيح انه مرسل انتهى
ثم اختلف القائلون بوجوب قراءتها خلف الامام فقيل في محل سكاته بين الابات وقيل في سكوته
بعد تمام قراءة الفاتحة ولا دليل على هذين القولين في الحديث بل حديث عبادة دل انه انتهى وعند
قراءة الامام الفاتحة ويريد ايضا حاشا أخرجه أبو داود والنسائي من حديث عبادة انه صلى خلف
أبي نعيم وأبو نعيم يحجهم بالقرأة ففعل عبادة يقرأ بهم القرآن فلما انصرفوا من الصلاة قال العبادة
من معي يقرأ سمعت قارئاً يقرأ بالقرآن وأبو نعيم يحجهم فقال أجل صلى بنا رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم بعض الصلاة التي يحجهم فيها بالقرأة قال قالت سمعت عليه القراءة فليأمر غزاة بل عدنا
بوجهه وقال انه قارئاً فقرأنا بالقرأة فقال بعضنا نعم بالصلح ذلك قال فلا وأنا أقول ما لي
يأمرني القرآن فلا تقرأوا بشي اذا جهرت بالامام القرآن فهذا عبادتنا وروى الحديث قارئاً يحجهم
خلف الامام لانه فهم من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم انه يقرأ بها خلف الامام جهر او ان نازعه
ومعنى قوله يتلوا عنى أى يحجزنى عن القرأة وتقبل على قارئاً ففعل قارئاً كذا في فتح الودود وأما
أبو هريرة فانه أخرجه أبو داود انه لما حدث بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى صلاة لا يقرأها
فيها بالقرآن فهي خداج فهي خداج غير تمام قاله أى الراوى عنه وهو أبو السائب
مولى هشام بن زهرة تأنيهاً رفته أى كونه أحياناً نورا الامام فغمر ذراعى وقال اقرأ بها بنفسك
بألفا روى الحديث أخرجه مسلم والترمذى والنسائي وابن ماجه أيضاً وأخرج مكحول انه كان
يقول اقرأ في المغرب والعشاء والصبح بفاتحة الكتاب في كل ركعة سراً قال مكحول اقرأ بها بغير
جهر به الامام اذ اقرأ بفاتحة الكتاب وسكت فان لم يركب قارئاً قبله ومعه وبعد لا تتكلم على
حال وقد أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة انه أمره صلى الله عليه وآله وسلم أن ينادى في
المدنية انه لا صلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب فلما زاد وفي لفظ الا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب فلما زاد
الا انه يحمل على المنفرد جماعة وفي حديث عبادة الدال على انه لا يقرأ خلف الامام الا بفاتحة
الكتاب (وعن أنس) رضى الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر كانوا
يقفون للصلاة بالحقيقة رب العالمين) أى القرأة في الصلاة بهذا اللفظ متفق عليه (ولا يتم هنا
ان يقال ما قلنا في حديث عائشة ان المراد السورة فلا يدل على حذف البسملة بل يكون دليلاً
عليها الذى من معنى السورة لقوله (زاد مسلم لا بد كرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قرأة ولا
في آخرها) زيادة في المبالغة في التثنية والافادة ليس في آخرها بسملة ويحتمل انه يريد بآخرها السورة
الثانية التي تقرأ بعد الفاتحة والحديث دليل على ان الثلاثة كانوا لا يسمعون من خلفهم لفظ
البسملة عند قراءة الفاتحة جهرامع احتقال انهم يقرؤون البسملة سراً ولا يقرؤونها أصلاً الا ان
قوله (وفي رواية) أى عن أنس (لا جدوا للنسائي وابرجزجة لا يجهرون بسم الله الرحمن
الرحيم) بل يحفهم ومعه يقرؤونها سراً ولقوله (وفي أخرى) أى عن أنس (لا يخرجة كانوا

يسرون) بخط وقه على أنهم كانوا يقرؤون بأسر وأذا قال المصنف (وعلى هذا) أي على قراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر السهلة تسرا (يحمل النبي في رواية مسلم) حيث قال لا يذكرون أي لا يذكرون ونهاجهم (خلافاً لمن أعلمها) أي أيدي علماءهم لما زادهم مسلم وأعلمه أن الأوزاعي راوى هذه الزيادة عن قتادة مكاتبه وقد ردت هذه العلة بان الأوزاعي لم ينفرد بها بل قد رواها غيره رواية صحيحة والحديث قد استدل به من يقول إن السهلة لا يقرأ بها في الفاتحة ولا في غيرها بناء على أن قوله ولا في آخرها مراد به أول السورة الثانية ومن انتبه أقال المراد منه لم يجهز بها الثلاثة حال جهزهم بالفاتحة بل يقرؤها تسرا كما قرأه المصنف وقد أطال العلماء في هذه المسئلة الكلام وألف فيها بعض الأعلام ويبنى على أن حديثاً أنس مضطرب فلا حجة فيه قال ابن عبد البر في الاستدراك بعد سرد مراديات حديث أنس هذه المظنة هذا الاضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء الذين يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم والذين لا يقرؤونها وقد سئل عن ذلك أنس فقال كبرت سني ونسيت انتهى والاصل أن السهلة من القرآن وطال الجدل بين العلماء من الطوائف لاختلاف المذاهب والأقرب أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ بها تارة جهراً وتارة خفياً وقد طول السيد الجشت في حواشي شرح العمدة بالزيادة عليه وما اختار جماعة من المحققين أنهم لم يسل سائر آيات القرآن يجهز بها فيها يجهز فيه ويسر هاتفاً يسر فيه ولما الاستدلال بكونه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقرأ بها في الفاتحة ولا في غيرها في صلاته على أنها ليست بآية والقرآن متبادل على أنهم آية فلا ينهض لأن ترك القراءة بها في الصلاة ثبت لا يدل على نفي قرأتها فانه ليس الدليل على القراءة بالظهر بالقراءة بالآية في الصلاة بل الدليل اعم من ذلك وإذا تنى الدليل الخاص لم ينتف الدليل العام (وعن نفيع) يضم التون وقع المعين مصغراً (المجر) يضم الميم ومكون الجيم وكسر الميم هو أبو عبد الله. ولى عمر بن الخطاب سمع من أبي هريرة وغيره سمى بجمع الألف أن يجهز مسجد المدينة كل جمعة حين ينصف النهار (قال صلبت ورا) أي هريرة فقال بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم القرآن حتى إذا بلغ ولا الضالين فقرأ آهال آمين ويقول كلما جئوا إذا قام من المجلس) أي بعد التشهد الأوسط وكذا إذا قام من السجدة الأولى والثانية (الله أكبر وهو تكبير النعل) (ثمة ولى) أي أوهو هريرة (الاسلم والذى تسمى بيده) أي دوسخ في نصرته (اني) لا أشبهكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واه الناسي وإن خزعة) وذكروا الخاضري تعليقاً وأخرجه السراج وابن حبان وغيرهم بوب عليه التناهي الجهر بسم الله الرحمن الرحيم وهو أصح حديث ورد في ذلك فهو مؤيد للاصل وهو كون السهلة حكمها حكم السورة في القراءة جهراً وأسراراً اذهبوا ظاهري الله كان صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بالسهلة تقول أي هريرة اني لا أشبهكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإن كان محتملاً أنه يرد في أكثر أفعال الصلاة وإقوالها إلا أنه خلاف الظاهر وسد من الصحابي أن يتدعى في صلاته شياً لم يفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها ثم يقول بالخلف اني لا أشبهكم وفيه دليل على شرعية التأمين للأمام وقد أخرج الدارقطني في السنن من حديث وائل بن حجر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال آمين عن يمينه وقال انه حديث صحيح وبأنى الكلام عليه مستوفى إن شاء الله تعالى ودليل على تكبير النعل (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قرأتم الفاتحة فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم فانها
احدى آياتها رواه الدارقطني وصوب وقفه (ولابدل الحديث هنا على الجهر بها ولا على الاسرار
يدل على الامر بمطلق قراتها وقد ساق الدارقطني في السنن له احاديث في الجهر بها بالسنة في
الصلاة واسمعتم فوعة عن علي عليه السلام وعن عمار وعن ابن عباس وعن ابن عمر وعن أبي
هريرة وعن ام سلمة وعن جابر وعن أنس بن مالك ثم قال بعد سرد احاديث هؤلاء وغيرهم ما نقله
وروى الجهر بسم الله الرحمن الرحيم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن أصحابه وعن
أزواجه وغيرهم من كتبنا احاديثهم بذلك في كتاب الجهر بها مقرودا واقتصرنا على من ذكرنا هنا
طلب الاختصار والتخفيف انتهى والحديث يدل على قراءة البسملة وانها احدى آيات الفاتحة
وتقدم الكلام في ذلك (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم اذا قرع من قرأ تمام القرآن رفع صوته وقال آمين رواه الدارقطني وحسنه والحاكم وصححه
قال المساجد اسناد صحيح على شرطهما وقال البيهقي حسن صحيح والحديث دليل على انه
يشرع للامام التامين بعد قراءة الفاتحة جهرا وظاهرا في الجهر وفي السرية وبشرعيته قالت
الشافعية وقالت الحنفية يسر بها في الجهر بقولنا لا قولنا كالحنفية الثاني الله لا يقولها
والحديث حجة بينة للشافعية وليس في الحديث تعرض لتامين الامام والمنفرد وقد اخرج البخاري
في شرعية التامين للمأموم حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا آمن
الامام فآمنوا فانهم وافق تامينه تامين الملائكة تحفه ما تقدم من ذنبه واخرج ايضا من
حديثه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين
الحديث واخرج ايضا من حديثه مر فوعا اذا قال احدكم آمين وقالت الملائكة في السماء آمين
فوافق احدهما الاخرى غفر الله له ما تقدم من ذنبه فدللت الاحاديث على شرعيته للمأموم
والاخير بم المنفرد وقد جعله الجمهور من القائلين به على التسبب وعن بعض أهل الظاهر انه
للاجوب بجملة الظاهر الامر فاجوبه على كل مصل (ولاي داود والترمذي من حديث وائل بن
حجر نحوه) أي نحو حديث أبي هريرة ونقله في السنن اذا قرأ الامام ولا الضالين قال آمين ورفع بها
صوته وفي لفظ له عنه انه صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بجهر بآمين وآمين بالمد
والتخفيف في جميع الروايات وعن جميع القراء وسكن في الفات (١) ومعناه اللهم استجب وقيل
غير ذلك (وعن عبد الله بن أبي أوفى) انه علمه من قيس بن الحرث الاحمسي شهدا حديثه
وخبر وما بعدهما ولم يزل بالمدية حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقولوا الى
الكوفة ومات بها وهو آخر من مات بالكوفة من الصحابة رضى الله عنه (قال جابر بن عبد الله
صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني لا استطيع ان اخذن القرآن شيئا فعلى ما يجزىني قال قل
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الحديث)
بالنسب اي اتم الحديث وتعلم من سنن أبي داود قال أي الرجل يا رسول الله هذه التي قال
قل اللهم ارحمني وارزقني وعافني واحفظني فلما قام قال هكذا يديه فقال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم لما هذا فقدم لا يد من الخبر انتهى الا انه ليس في سنن أبي داود العلي العظيم (رواه
احمد وابو داود والسنن وصححه ابن حبان والدارقطني والحاكم) الحديث دليل على ان هذه

احدها من بالقصر وتخفيف
المسلم حكاهما تطلب ثابتهما
سكاهما الى احدي آمين بالمد
وتشديد الميم قال يروي
عن الحسن البصري ويؤيده
انه جاء عن جعفر الصادق
تاويله فاصدين اليك واث
اكرم من ان تغيب فاصد كره
التور في شرح المذهب
انتهى أبو النصر على حسن
خان

الاذ كارتاعة مقام القراءة للفاخرة وغيره لان الحسن ذلك وظاهره انه لا يجب عليه تعلم القرآن
 ليقرأه في الصلاة فان معنى لا استطيع الاحتفاظ الا منه شيئا فلم يأمره بتخطئه وامر بمذ
 الالفه اطلع الله بكنهه حفظ الفاتحة كما يحفظ هذه الالفه وقد تقدم في حديث المسمى صلاته
 ﴿وعن أبي قتادة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بنا فقرأ في الظهر والعصر في
 الركعتين الأولىين ثنيتين الأولى (شائعة الكتاب) أي في كل ركعة منهما (وسورتين) يقرأهما في
 كل ركعة سورة (ويسمعا الآية أحيانا) وكله من هنا علوا لمقدار قرأته (ويطول الركعة
 الأولى) يجعل السورة فيها أطول من التي في الثانية (وقرأ في الآخرين) ثنيتين أخرى (شائعة
 الكتاب) من غير زيادة عليها (متفق عليه) فيه دليل على شرعية قراءة الفاتحة في الأربع الركعات
 في كل واحدة وقراءة سورتيهما في كل ركعة من الأولىين وإن هذا كان عادته صلى الله عليه وآله
 وسلم كما يدل له كل من يصلي اذ هي عبارة تفيد الاستقراء غالبا واسما معهم الآية أحيانا لدليل على انه
 لا يجب الاسرار في السرية وإن ذلك لا يقتضي جود السهو وفي قوله أحيانا ما يدل على انه تكرر
 ذلك منه صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج الترمذي من حديث البراء قال كان لي خلف
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر ونسج منه صلى الله عليه وآله وسلم الآية بعد الآية
 من سورة لقمان والذاريات وأخرج ابن خزيمة من حديث أنس نحوه ولكن قال سجع اسم
 ربك الأعلى وهل أتاك حديث الفاشية وفي الحديث دليل على تطويل الركعة الأولى وجهه
 ما أخرجه عبد الرزاق في آخر حديث أبي قتادة هذا وظننا انه يريد بذلك ان يدرك الناس الركعة
 الأولى وأخرج أبو داود ومن حديث عبد الرزاق عن عطاء بن ابي حبان ان بطول الامام الزكوة
 الأولى من كل صلاة حتى يكمل الناس في الأولى ويقصر في الثانية والقصار ان التطويل يكون
 بطول السورة في الركعة الأولى وقد ادعى ابن حبان ان التطويل انما هو بترتيل القراءة فيما
 استواء المقر ومقدور على من حديث حفصة كان يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول
 منها وقيل انما طالت الأولى بدعاء الافتتاح والتعوذ واما القراءة فيها فمما سواه وفي حديث
 أبي سعيد الآتي ما يرشد الى ذلك وقال البيهقي يطول في الأولى ان كان ينتظر احدا والا
 فيسوي بين الأولىين وفيه دليل على انه لا يزاد في الآخرين على الفاتحة وكذلك الثانية في
 المغرب وإن كان مالك قد أخرج في الموطن طريق الصنابحي ان يسمع ابا بكر يقرأ فيها ربنا لاترغ
 قلوبنا بعد اذ هديتنا الآية وللشافعي قولان في استحباب قراءة السورة في الآخرين وفيه دليل
 على جواز ان يجزئ الانسان بالنظن فان معرفة القراءة بالسورة لا طريق فيه الى اليقين واجماع
 الآية أحيانا لا يدل على قراءة كل السورة وحديث أبي سعيد الآتي يدل على الاخبار عن ذلك بالنظن
 وكذا حديث خباب حين سئل لم كنتم ترفعون قراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الظهر
 والعصر قال يا ضطراب لحيته ولو كانوا يعلمون قرأته فمما يجزئ عنه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك ورو
 ﴿وعن أبي سعيد الخدري) رضي الله عنه (قال كان نضر) يعني النضر وسكون الحاء الموض
 الزاى أي نضر بن وقدر وفي قوله كان نضر ما يدل على ان المقدرين ذلك جماعة وقد أخرج ابن ماجه
 رواية ان الحازن بن ثلاثون رجلا من الصحابة (قيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الظهر
 والعصر فقرأ قيامه في الركعتين الأولىين من الظهر قد رآه تتريل السجدة) أي في كل ركعة بعد

قراءة الفاتحة (وفي الآخر بين قدر النصف من ذلك) فيسه دلالة على قراءتها غير الفاتحة معهما في
 الآخر بين ويؤيده دلالته قوله (وفي الأولين من العصر على قدر الآخر بين من الظهر) ومعلوم
 أنه كان يقرأ في الأولين من العصر سورة غير الفاتحة (والآخر بين) من العصر (على النصف من
 ذلك) أي من الأولين منه (رواه مسلم) الأحاديث في هذا قد اختلفت فقد ورد أنها كانت تقام
 فذهب الفقهاء إلى القمع فيضحي حاجته ثم أتى أهله فتوضأ فذكر الله الذي صلى الله عليه وآله
 وسألى الركعة الأولى عما يبطئها أخرجه مسلم والنسائي عن أبي سعيد وأخرج أحمد ومسلم من
 حديث أبي سعيد أيضا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين
 الأولىين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الآخر بين قدر خمس عشرة آية وقال النصف من ذلك وفي
 العصر في الركعتين الأولىين قدر خمس عشرة آية وفي الآخر بين قدر النصف من ذلك هذا لفظ مسلم
 وفيه دليل على أنه لا يقرأ في الآخر بين من العصر الفاتحة وأنه يقرأ في الآخر بين من الظهر غيرها
 معها أو تقدم حديث أبي قتادة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الآخر بين من الظهر بأم
 الكتاب وبسبعنا الآية أحيانا وظاهره أنه لا يزيد على أم الكتاب فيسماؤه له امرج من حديث أبي
 سعيد من حيث الرواية لأنه أتفق عليه الشيخان ومن حيث الدراية لأنه أخبار يمزج ومبه وخبر أبي
 سعيد أن يقرأه مسلم ولا يشرع من حوز وقد روي وتضمن ويحتمل أنه يجمع بينهما صلى الله عليه وآله
 وسلم كان يصنع هذا ثابرة فقرأ في الآخر بين غير الفاتحة معها أو يقتصر فيما أحيانا عليه فيكون
 الزيادة عليها فيه ماسة تفعل أحيانا وتترك أحيانا (وعن سليمان بن يسار) يفتح اليوم ويختص
 السين هو مولى بموتة أم المؤمنين وأخو عطاء من يسار من أهل المدينة و كبار التابعين كان قفيا
 فاضلا ثقة عابدا ورعا حجة وهو أحد الفقهاء السبعة (قال كان فلان) في شرح السنة للفقهاء
 فلا تاريد أمرا كان على المدينة قبل إجماعه عمرو بن سلمة هو عمر بن عبد العزيز كان قبل لأن ولادة
 عمر بن عبد العزيز كانت بعد وفاة أبي هريرة وأخذ يثبته مصرح بأن أبا هريرة صلى خلف فلان هذا
 (يطلب الأولين في الظهر ويختص العصر ويقرأ في المغرب بقصار المفضل) اختلف في أول المفضل
 فقبيل من الصفات أو الجائسة أو القتال أو الفتح أو الحرات أو الصف أو تبارك أو سمع أو الضحى
 وأتفق أن منتهى آخر القرآن الكريم (وفي العشاء بوسطه وفي الصبح بطوله فقال أبو هريرة
 ما صليت وراء أحد أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا أخرجه النسائي بإسناد
 صحيح) قال أهل العلم السنة أن يقرأ في الصبح والظهر بطوال المفضل ويكون الصبح أطول وفي
 العشاء والعصر بوسطه وفي المغرب بقصاره (وعن جبير بن مطعم) رضي الله عنه قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب بالطور يمتدح عليه) قديان سماعة ذلك كان قبل
 إسلامه في فتح الباري وهو دليل على أن المغرب لا يختص بقصار المفضل وقد ورد أنه في المغرب
 بالخص وأنه قرأ فيها بالصفات وأنه قرأ فيها بجم الدخان وأنه قرأ فيها بجم اسم ربك الأعلى وأنه قرأ فيها
 بالتين والرتون وأنه قرأ فيها بالعودتين وأنه قرأ فيها بالمرسلات وأنه كان يقرأ فيها بقصار المفضل وكانها
 أحاديث صحيحها ما لا دوقة في المغرب على قصار المفضل فأنما هو فعل مر وإن بن الحكم وقد ذكر
 عليه زيد بن ثابت قال لما كنت تقرأ بقصار المفضل وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ
 في المغرب بطول الطولين أخرجه البخاري وهي الاعراف وقد أخرج النسائي أنه يفرق الاعراف
 في ركعتي المغرب وقد قرأ في العشاء بالتين والرتون ووقت لمعنا فيها الشمس وضحاها والليل إذا

١ تثنية طولي والمراد بها
 الاعراف والانتام والاعراف
 أطول من الانتام أهأ والنصر

ينفى وسبح اسم ربك الأعلى ونحوها وجمع بين هذه الروايات أنه وقع ذلك منه صلى الله عليه وآله وسلم باختلاف الحالات والأوقات والأشغال عدم وجوده (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال) كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة الغدير يوم الجمعة التزويل (السجدة) أى فى الركعة الأولى (وهل فى على الإنسان) أى فى الثانية (متفق عليه) فمدليل على أن ذلك كان دأبه صلى الله عليه وآله وسلم فى تلك الصلاة إذا استمر على ذلك ما نطقه (ولطريقه من حديث ابن مسعود) رضى الله عنه (يدم ذلك) أى يجعله عادة دائمة له قال شيخ الإسلام ابن تيمية السرى فى قرآنهم ما فى صلاة فجر يوم الجمعة انهما تفتتاما كلن وما يكون فى يومهما فانهما اشتغلتا على خلق آدم وعلى ذكر العاد وحشر العباد وذلك يكون يوم الجمعة ففى قرآنهم ما ذكره العابدان كان فيه ويكون قلت اعتبروا بذكر ما كان يستعدوا لما يكون (وعن حذيفة) رضى الله عنه (قال) صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فامرت به أيقرة الاوقف عندها يسأل أى يطلب من الله رحمة (ولا آية عذاب الا تعوذ منها) أى عاذ كرفها (اخرجه النجسة وحسنه الترمذى) فى الحديث دليل على انه ينبغى للقارئ فى الصلاة تدبر ما يقرأ وهو سؤال الله رجته والاستعاذة من عذابه ولعل هذا كان فى صلاة الليل وانما قلنا ذلك لان حديث حذيفة مطلق ووورد تفسيره بحديث عبد الرحمن بن أبى ليلى عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فى صلاة ليست بقرينة فرب ذكر الجنة والنار فقال أعوذ بالله من النار ويل لاهل النار وما أجد وابن ماجه بمعناه وأخرج أحمد عن عائشة قت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له التمام فكان يقرأ بالبقرة والنساء آل عمران والابرة بة بقمه تقوى فافادعا الله عز وجل واستعاذوا بالابرة بة بقمه استبصارا لادعا الله عز وجل ورغب اليه وأخرج النسائى وأبو داود عن حديث عوف ابن مالك قت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبدأ فاستأله وتوسأتم فأم فقصى فاستفتح بالبقرة لايبر بة بقرحة الاوقف فبسال ولايبر بة عذاب الاوقف وتعوذنا لحديث وليس لاي داود فى السوائى والوضوء فهذا كله فى النافلة كاهو صريح الاول وفى قيام الليل كما يقصده الحديثان الآخران فانه لم يأت عنه صلى الله عليه وآله وسلم قط انه أم الناس بالبقرة وآل عمران فى فريضة أصلا ولقطقت بشعرانه فى الليل فتم ما ذكرناه بقولنا ولعل هذا كان فى صلاة الليل فهذا باعتبار ما ورد من قوله فلو فعله أحد فى الفريضة ففعله لايأس فيه ولايجل بصلاته سيما اذا كان منفردا ثلاثا يتق على غيره اذا كان اماما وقوله ليله التمام فى القاموس ويل تعالى أطول ليلالى الشتاء وأقوى ثلاث لا يستبان نقصانها أى اذا بلغت اثنتى عشر ساعة فصاعدا انتهى وينبغى ذلك للقارئ فى غير الصلاة أيضا (وعن ابن عباس) رضى الله عنهما (قال) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا وفى نهيت ان أقرأ القرآن را كما وصاحبنا (فكأما قيل نخذا نقول بينهما فقال) (فأما لار كوع فغظموافه الرب) تعالى قديين كسنة هذا التعظيم حديث مسلم عن حذيفة لجعل يقول أى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبحانه فى العظيم (وأما السجود فاجتهدوا) فيه (فى الدعاء متين) بفتح القاف وكسر الميم ومعناه حقيق (ان يستجيب لكم بواهم) الحديث دليل على تحريم قراءة القرآن حال الركوع والسجود لان الاصل فى النهى التحريم فظاهره وجوب تسبيح الركوع وجوب الدعاء فى السجود للامر بهما وقد ذهب الى ذلك أحد وطائفة

من الحديث وقال الجمهور انه مستحب لحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ذلك ولو كان واجبا لا امر به ثم ظاهر قوله فعظموا فيه الرب انتم تجزئ المرة الواحدة فيكون بها
 محتسلا ما امر به وقد اخرج أبو داود ومن حديث ابن مسعود اذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات
 سبحان ربّي العظيم وذلك اذا نأه ورواه الترمذي وابن ماجه الا انه قال أبو داود فيه ارسال وكذا قال
 البخاري والترمذي وذكرا البخاري في نأه بضمه الكبير وقال هرسل وقال الترمذي اسنادا ليس
 بمفضل عن ابن عبد الله بن عتبة لم يلق ابن مسعود قلت هو ابن عتبة بن مسعود الهذلي الكوفي
 انفرادا مسلم باخراج حديثه كما في مختصر السنن للمنذري وفي قوله ذلك اذا نأه ما يدل على انه لا يجزئ
 المرة الواحدة والحديث دليل على مشروعية الدعاء حال السجود بأي دعا كان من طلب خير
 الدنيا والآخرة والاستعاذة من شرهما وانما محل الاجابة وقد بين بعض الادعية بما فاده قوله
 ﴿وعن عائشة رضي الله عنها﴾ قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في ركوعه
 وسجوده سبحانك اللهم اي أنزهك ربنا بجملة الواو والمطوف والمطوف عليه
 ما يقبله ما قبله والمطوف متعلق بجملة والمعنى وان تلبس بجملة ويحتمل ان يكون الحال
 والسر أدأ بجملة وانما تلبس بجملة أي حال كوني متلبسا به اللهم اغفر لي متعلق عليه
 الحديث ورد بانفاط منها انه قالت عائشة ما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان نزلت عليه
 اذا جاء نصر الله والفتح الا يقول سبحانك ربنا بجملة اللهم اغفر لي والحديث يدل على ان هذا
 من اذ كرار كوع والسجود ولا ينافيه حديث ما أركوعه فاعظموا فيه الرب لأن هذا الذي
 زيادة على ذلك التعظيم الذي كان يقوله صلى الله عليه وآله وسلم في جميع ينه وبين هذا وقوله اللهم
 اغفر لي امتثال لقوله تعالى فسبح بحمد ربك واستغفر له فيه مسارعة صلى الله عليه وآله وسلم الى
 امتثال ما امر به فيما يباحن العبودية وتعظيم الشان الربوية زيادة الله شرفا وفضلا وقد غفر له
 ما تقدم من ذنبه وما تأخر ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه﴾ قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة أي اذا قام فيها (يكبر) أي تكبيرة الاحرام (حين يقوم) فيه
 دليل انه لا يوسعه ولا يصنع قبل التكبير شيئا (ثم يكبر حين يركع) تكبيرة النقل (ثم يقول سمع
 الله لمن حمده) أي أجاب الله من حمده فان من حمده الله من غير ان يثوابه استحباب الله له واعطاه
 ما تعرض له فتناسب بعده ان يقول ربنا والله الحمد (حين يرفع صلبه من الركوع) فهذا في حال
 أخذه في رفع صلبه للقيام (ثم يقول وهو قائم ربنا والله الحمد) باثبات الواو للعطف على
 مقدر اى ربنا أطعناك وحمدناك اول سال أوزائد ووردي رواية يجمعها وهي نسخة في بلوغ
 المرام (ثم يكبر حين يهوي ساجدا) تكبيرة النقل (ثم يكبر حين يرفع رأسه) أي من السجود
 الاول (ثم يكبر حين يسجد) أي السجدة الثانية (ثم يكبر حين يرفع) أي من السجدة الثانية
 هذا كله تكبيرة النقل (ثم يفعل ذلك) أي ما ذكرنا من التكبيرة الاولى التي للاحرام
 (في الصلاة) أي في ركعاتها كلها ويكبر حين يقوم من التين بعد الجلوس) للتشهد الاوسط
 (متعلق عليه) الحديث دليل على شرعية ما ذكره من الاذكار فاما اول التكبير فهو تكبيرة
 الاحرام وقد تقدم الدليل على وجوبها من غير هذا الحديث عما ما عداها من التكبير الذي
 وصفه فقد كان وقع من بعض امرأه بنى أمية تركه تساهلا ٢ ولكنه استقر العمل من الامة

(٢) اخرج أحمد عن مطرف
 قال قلت لعمران بن حصين
 من ترك التكبير اولا اى
 تكبيرة النقل قال عثمان بن
 عفان حين كبر وضعف
 صوته قال ابن حجر وهذا يحتمل
 ترك المهر به وروى الطبري
 عن أبي هريرة ان أول من
 ترك التكبير معاوية وروى
 أبو عبد الله أن أول من تركه
 زياد وهذا انما في ما قبله
 فان زيادا تركه معاوية
 وكان معاوية تركه عثمان
 انتهى من فتح الباري بعض
 تصرف اه أبو النصر على
 حسن خان

على فعله في كل خفض ورفع في كل ركعة خمس تكبيرات كما عرفتم من هذا الحديث وبزبد في
 الرابعة والثلاثة تكبير التهوض من التشهد الأوسط فتصلى المكتوبات الخمس تكبيرة
 الأحرار أربع وتسعون تكبيرة ويدونها تسعة وعشرون تكبيرة واختلفا لعلماء في حكم
 تكبير النفل فقل إنه واجب وروى قولاً لا جدين حنبلي وذلك لأنه صلى الله عليه وآله وسلم داوم
 عليه وقد قال صلوا كما رأيتموني أصلي وذهب الجمهور إلى أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلمه
 المسمى صلاته وإنما علمه تكبيرة الأحرار وهو موضع البيان الواجب ولا يجوز تأخير عن وقت
 الحاجة وأوجب عنه بأنه قد أخرج تكبير النفل في حديث المسمى أو داود من حديث رفاع بن
 رافع فإنه ساقه وفيه ثم يقول الله أكبر ثم ركع وذكر فيه قوله سمع الله من حمده وبقي تكبيرات
 النفل وأخرجها الترمذي والنسائي ولذا ذهب أحمد وداود إلى وجوب تكبير النفل ونظائر
 قوله يكبرين كذا وحين كذا إن التكبير بقا هذه الحركات فيشرع في التكبير عند ابتداء
 الركبن وأما القول بأنه بعد التكبير حتى يتم الحركة كافي الشرح وغيره فلا وجه له بل يأتي باللفظ
 من غير زيادة على أدائه ولا نقصان منه ونظيره قوله ثم يقول سمع الله من حمده تناولك الجدل أنه
 شرع ذلك لكل مصل من إمام ومأموم أذهو حكاية إطلاق صلاته صلى الله عليه وآله وسلم وإن كان
 يصح أن يحكاية أصلاً صلى الله عليه وآله وسلم أمماً أذ لم يبار من الصلاة عند إطلاقها
 الواجبة وكانت صلاته صلى الله عليه وآله وسلم الواجبة جماعة وهو الإمام فيها إلا أنه لو فرض هذا
 فإن قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي أمر لكل مصل أن يصلي كما صلى
 الله عليه وآله وسلم من إمام أو منفرد وبالله ذهب الشافعية وغيرهم إلى أن التسبيح مطلقاً لا يمتنع
 أو يقتض للامام والمنفرد والجدل المؤتم حديث إذا قال الإمام سمع الله من حمده فقولوا ربنا لك
 الجدل أخرجه أبو داود وأوجب أن قوله إذا قال الإمام الخ لا يثنى قول المؤتم سمع الله من حمده وإنما
 يدل على أنه يقول المؤتم ربنا لك الحمد عقب قول الإمام سمع الله من حمده والواقع هو ذلك لأن
 الإمام يقول سمع الله من حمده في حال اتقائه والمأموم يقول التحميد في حال اعتماده واستغنى
 الجمع بينهما من الحديث الأول قلت لكن أخرج أبو داود عن الشعبي لا يقول المؤتم خلف الإمام
 سمع الله من حمده ولكن يقول ربنا لك الحمد ولكنه موقوف على الشعبي فلا تقوم به حجة وقد
 ادعى المعاصرون وابن عبد البر الإجماع على كون المنفرد يجمع بينهما وذهب آخرون إلى أنه يجمع
 بينهما الإمام والمنفرد ويحمد المؤتم والجمعة الإجماع الإمام بينهما لا يحكم الإمام والمنفرد في وعن
 أبي سعيد الخدري قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رفع رأسه من الركوع قال
 اللهم ربنا لك الحمد **ك** في نسخ بلوغ المرام وراجعا لما نقل في تحفيدي رواية أبي سعيد لفظ
 اللهم ووجدناه في رواية ابن عباس رضي الله عنهما (ملء) نصب الهمزة على الصدية
 ويجوز رفعه على خبرية المبتدأ المحذوف (السماوات والأرض) وفي سنن أبي داود وغيره ومثل
 الأرض وهي في رواية ابن عباس عنده لم يهذه الرواية كلها ليست لفظ أبي سعيد لم يهذه
 اللهم في أوله ولا لفظ ابن عباس لوجود دليل الأرض فيها (ومل ما شئت من شيء بعد) يضم الدال
 على البناء لا قطع عن الإضافية المضاف إليه (أهل) تنصبه على النداء أو رفعه أي أنت أهل
 (الناس والمجد أحق ما قال العبد) بالرفع خبر مبتدأ محذوف ومأمودية تقدره هذا أي قوله

وربما لك الحمد أحق قول العبد وإنما يجعل لآماله ما أعطت خبراً أو أحق مستدلاً له محذوف
 في بعض الروايات جعلناه جله استثنائية أذ حذف (وكذلك عبد) ثم استأنف فقال (اللهم
 لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجسد منك الجسد وأمسلم) الحديث دليل
 على مشروعية هذا الذي في هذا الركن لكل مصل وقد جعل الحمد كالأجسام وجعلها ساداتها
 ذكر من الظروف العتقة في كثرة الجدوز أدهم ما في سعة بند كرمائنا أو تعالى عما لا يعلمه العبد والثناء
 الوصف الجليل والمدح والمجد العظيمة ونهاية الشرف والجسد ينفخ الجسد معناه الخط أي لا ينفع ذا
 الحظ من عقوبتك خطه بل ينفعه العمل الصالح وروى بكسر الجيم أي لا ينفعه جده واجتهاده
 وقد ضعف رواية الكسر (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم أمرت أن أجد على سبعة أعظم على الجبهة وأشار بيده إلى أنفه واليدين
 والركبتين وأطراف القدمين متفق عليه) وفي رواية أخرى أي أجماع الأمة وفي رواية أخرى أمر النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم في الثلاث الروايات للبخاري وقوله وأشار بيده إلى أنفه تفسره رواية
 للنسائي قال ابن طائوس ووضع يده على جبهته وأمره على أنفه وقال هذا واحد قال القرطبي هذا
 يدل على أن الجبهة الأصل في السجود والأنف تبع لها قال ابن دقيق العيد معناه أنه جعلها
 كأنها عضو واحد واللكات الأعضاء ثمانية والمراد من اليدين الكفان وقد وقع بلفظهما
 في رواية ثالثة في رواية المراد من قوله وأطراف القدمين أن يجعل قدميه قائمتين على بطون
 أصابعهما وعبارة ما هي تفعلان فيستقبل بظهره وقدميه القبلة وقد ورد في حديث أبي حنيفة
 في صفة السجود قيل ويندب ضم أصابع اليدين لأنها الواقعة في الصفحتين فترس بعضهما عن
 القبلة وما ياتي في حديث واثنوا إذا وجد ضم أصابعه وأما أصابع الرجلين فقد تقدم في حديث
 أبي حنيفة الساعدي في باب صفة الصلاة بلفظ واستقبل باطراف أصابع رجليه القبلة هذا
 والحديث على وجوب السجود على ما ذكرناه صلى الله عليه وآله وسلم ذكره بلفظ الأخبار
 عن أمر الله أوله ولائته والامر لا يريد إلا بوضعية الفعل وهي تقيد الوجوب وقد اختلف في
 ذلك فاحد قول الشافعي أنه للوجوب لهذا الحديث وذهب أبو حنيفة رحمه الله تعالى إلى أنه يجرى
 السجود على الأنف فقط مستدلاً بقوله وأشار بيده إلى أنفه قال المصنف في فتح الباري وقد احتج
 لابي حنيفة بهذا في السجود على الأنف قال ابن دقيق العيد والحق أن مثل هذا الاعتبار
 التصريح بالجبهة وإن أمكن أن يعتقد أنهما كعضو واحد فذلك في التسمية والعبارة لا في الحكم
 الذي دل عليه انتهى وأعلم أنه وقع هنا في النسخ أنه ذهب أبو حنيفة وأحد قول الشافعي والفقهاء
 إلى أن الواجب الجبهة فقط لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث المسمى وتمكن جبهتك فكان
 قرينة على حل الأمر الذي فيه ذكر الأنف هنا على غير الوجوب وأجيب عنه بأن هذا لا يتم إلا بعد
 معرفة تقدم هذا على حديث المسمى ليكون قرينة على حل الأمر على التنبؤ والموقوف تأخر
 لكن في هذا زيادة مشرعو ويمكن أن تتأخر شرعيته ومع جهل التاريخ يخرج العمل بالمعرب
 زيادة الاحتياط قاله الشارح وفيه وهم والذي في البحر الزخار أنه يقول أبو حنيفة إن ما يجب
 عليه أجزأه لأنهم مأمورون بواحد انتهى ثم ظاهر الحديث وجوب السجود على العضو جميعه ولا
 يكفي بعض ذلك والجبهة تضع منها على الأرض ما يمكنه بديل وتمكن جبهتك وظاهره أنه لا يجب

كشفتني من هذه الاعضاء لان مسمى السجود عليه اصدق بوضعها دون كشفها واخلاف ان
كشف ال كبتين غير واجبه بل يخالف من كشف العورة باختلاف في الجهة فقليل يجب كشفها
لما أخرجه أبو داود في المراسيل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يسجد الى جنبه
وقد اعتمر على جنبته خسر عن جنبته الا انه قد علق البخاري عن الحسن قال كان أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجدون وأيديهم في شياهم ويسجد الرجل منهم على عمامته ووصله
اليحيى وقال هذا أصح ما في السجود وهو قوف على الصلابة وقدر وبت أحاديث انه صلى الله عليه
وآله وسلم كان يسجد على كور عمامته من حديث ابن عباس أخرجه أبو نعيم في الحلية وفي أسناده
ضعف ومن حديث ابن أبي أوفى أخرجه الطبراني في الأوسط وفيه ضعف ومن حديث جابر عند
ابن عدى وفيه متروك ومن حديث أنس عند ابن أبي ساتم في العلل وفيه ضعف وقد كرهه
الاحاديث البيهقي ثم قال أحاديث كان يسجد على كور عمامته لا يثبت فيها شيء يمسى من فروع
والاحاديث من الجانبين غير ناهضة على الايجاب وقوله يسجد على جنبته يصدق على الامرين وان
كان مع عدم الحائل اظهر فالاصل جواز الامرين وأما حديث شباب شكوا الى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم حر الرضا في جباهنا وكفنا فذكر الحديث فلا دلالة فيه على كشف هذه
الاعضاء ولا عدمه وفي حديث أنس عندنا انه كان أحدهم يسطوهم من شدة الحر ثم يسجد
عليه ولعل هذا مما لا خلاف فيه انما الخلاف في السجود على سجوده فهو محل النزاع وحديث
أنس محتمل (وعن ابن نجيم) هو عبد الله بن مالك بن نجيم بضم الباء وفتح الحاء واسم لأم
عبد الله واسم أبيه مالك بن القشيب بكسر القاف وسكون الشين الا الذي مات عبد الله في ولاية
معلوية بين سنة أربع وخمسين وثمان وخمسين (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا صلى
فروج بين يديه) بفتح الفاء وتشديد الراء أخرجه أي باعد بينهما أي نحي كل يد عن الجنب الذي
يلها (حتى يبدو بياض ابطيه متفق عليه) الحديث دليل على فعل هذه الهيئة في الصلاة
قبل والحكمة في ذلك ان يظهر كل عضو بنفسه وتمتحنى يكون الانسان الواحد في سجوده
كأنه عدد ومقتضى هذا ان يستقل كل عضو بنفسه ولا يعتمد بعض الاعضاء على بعض
وقد ورد هذا المعنى صراحة في أخرجه الطبراني وغيره من حديث ابن عمر باسناد ضعيف انه قال
لا تقترش اقرش السبع واعتمد على راحتيك وأبد ضبعك فإذا فعلت ذلك جدد كل عضو
منك وعند مسلم من حديث معوية كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحافى يديه فلا يرى جهة
أرادت ان تمر مرت وتظاهر الحديث الاول وهذا مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلا كما أكرهت
أعلى يقتضى الوجوب ولكنه قد أخرج أبو داود ومن حديث أبي هريرة مليل ان ذلك غير واجب
بل يظن شكاً لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مشقة السجود عليهم اذا تفرجوا فقال
استعينوا بالركبتين ترجمه الرخصة في ترك التفرج قال ابن علقان أحد رواة هذا انه قد وضع
مر فقمه على ركبتيه اذا حال السجود ولا دلالة في الحديث على انه يمكن على ابطيه الشعر كقول
لانه يمكن ان المراد يرى أطراف ابطيه لا باطنهم لمحت الشعر وان صح ان هذا من خواصه فلا
اشكال (وعن البراء) بفتح الباء والمدو قبله ومقصوده هو أبو عمارة في الأشهر (ابن عازب)
ابن الحرث الاوسي أول مشهدينهما الخندق نزل الكوفة واقتح الرى سنة ٢٤ في قول وشهد

مع على الجبل وصفتين والنهر وان مات بالكوفة أيام مصعب بن الزبير (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أصبحت فضع كعبك وارفع طرفك رواه مسلم) الحديث دليل على وجوب هذه الهيئة للأمر بها وجعلها العلم على الاستحباب وهذا حق الرجل لا المرأة فإنها تتأخر في ذلك لما أخرجه أبو داود في حرم أسيليه عن يزيد بن حبيب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر على امرأتين يسلان فقال إذا أصبحتا فضعي بعض القدم إلى الأرض فإن المرأة في ذلك ليست كالرجل قال البيهقي وهذا المرسل أحسن من موصولين فيه ثم ذكرهما في سننه وضعهما ومن السنة تفرج الأصابع في الركوع لما رواه أبو داود عن حديث أبي حمزة الساعدي أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يركب على ركبته كالقاضي عليها ويرج بين أصابعه ومن السنة في الركوع أن يوترديه فيصافي عن جنبه كما في حديث أبي حمزة عن أبي داود بهذا اللفظ ورواه ابن خزيمة بلفظ ونحوه يديه عن جنبه وذكر المصنف حديث ابن جنيمة هذا الذي ذكر في بلوغ المرام في التنبه بضاد لئلا على التفرج في الركوع وهو صحيح فإنه قال إذا صلى فرج بين يديه حتى يسد بياض أبيه فإنه يصدق على حاله الركوع والسجود ﴿وعن وائل بن حجر﴾ رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا ركع فرج بين أصابعه) أي أصابع يديه (وإذا سجد ضم أصابعه وادهأها كم) قال أهل العلم الحكمة في ضمه أصابعه عند سجوده لتكون متوجهة إلى ست القبلة ﴿وعن عائشة قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي مترجعا﴾ وروى البيهقي من حديث عبد الله بن الزبير عن أبيه رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو أي يصلي هكذا ووضع يديه على ركبته وهو مترجع جالس ورواه البيهقي عن حماد بن أبي أنس يصلي مترجعا على فراشه وعلقه البخاري قال العلم بوصفة التربعان يجعل باطن قدمه التي تحت الفخذ اليسرى وباطن اليسرى تحت التي مطمئنا وقسمه على ركبته مفرقا أي أسله كالراكع والحديث دليل على كيفية قعود العليل إذا صلى من قعود إذا الحديث وارد في ذلك وهو في صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم لما سقط عن فرسه فابتكت قدمه فصلى مترجعا ﴿وعن ابن عباس﴾ رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بين السجدة اللهم اغفر لي وارحمني وأهذب عافني وارزقني رواه الأربعة إلا النسائي واللفظ لا في داود وصححه الحاكم) واللفظ الترمذي وأجبرني ولم يقل وعافني وجمع ابن ماجه في غطر روايته بين أرحمني وأجبرني ولم يقل أهذبني ولا عافني وجمع الحاكم بينهما لأنهم يقل وعافني والحديث دليل على شرعية الدعاء في القعود بين السجدة وتبين ظاهره أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بهجرًا ﴿وعن مالك بن الحويرث﴾ رضي الله عنه (أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينض حتى يستوي قاعدار واه البخاري) وفي لفظ له فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض ثم قام وأخرج أبو داود عن حديث أبي حمزة في صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم وفيه ثم أهوى ساجدا ثم ثني رجله وقعد حتى يرجع كل عضو في موضعه ثم نهض وقد ذكر هذه القعدة في بعض الفاظ رواية حديث المسيء صلاته. والحديث دليل على شرعية هذه القعدة بعد السجدة الثانية من الركعة الأولى أو الركعة الثالثة ثم نهض لاداء الركعة الثانية أو الرابعة وتسمى جلسة الاستراحة وقد ذهب إلى القول

بشرعها الشافعي في أحد قوله وهو غير المشهور عنه والمشهور عنه وهو رأي الحنفية ومالك وأحمد وأصح أنه لا بشرع القموي هذا مستدلين بحديث وائل بن حجر في صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم يلقظ وكان إذا رفع رأسه من السجدة استوى قائماً أخرجه البراء في مسنده الآله ضعفه النووي ولبارواه ابن المنذر من حديث النعمان بن أبي عياش أدرك غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان إذا رفع رأسه من السجدة في أول كل ركعة وفي الثالثة قام كما هو لم يجلس ويحجب عن الكل أنه لا منا هنا من فعلها فلا نهاسة ومن تركها فكذلك وإن كان ذلك كرها في حديث المسيء يشعر بوجوده لكن لم يقل به أحد فبما أعلم والله أعلم (عن أنس) رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهر بعد الركوع يدعو على أحياه من أحياه العرب ثم تركه) وورد تعيينهم أنهم رجل وعصية وبشولجان (متفق عليه) لفظه في الصاري مطولا عن عاصم الاحول قال سألت أنس بن مالك عن القنوت فقال لقد كان القنوت قلت قبل الركوع أو بعده قال قبله قلت فإن فلانا أخبرني عنك أنك قلت بعد الركوع قال كذب إنما قنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الركوع شهرا أراه كان يفتي قوميا قالهم القراء هامة من رجلا إلى قوم من المشر كين دون أولئك وكان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عهد ففقدوا وقتوا القراء ففتنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهر يدعو عليهم (ولاحدوا لمارقطين) والحاكم وصححه جمع من الحفاظ (نحوه) أي من حديث أنس (من وجه آخر) وفي الإرشاد لابن كثير أن هذا الحديث يرويه أبو جعفر الرازي وقد اختلف فيه أئمة الطرح والتعديل وهو في نفسه صدوق إلا أنه سفي الحفظ وله أوهام كثيرة انتهى ومع سوء حفظه نقد يشمعل لخطأه سائر النقات (وزاد فاما في الصحيح فلم يرتل يفتي حتى فارق الدنيا) فقوله في الحديث الأول ثم تركه أي فيما عدا القبر ويرتل على الله أرادته قوله فلم يرتل يفتي هذا والاحاديث عن أنس في القنوت قد اضطربت وتعارضت في صلاة الغداة وقد جمع بينهما في الحديث النبوي فقال أحاديث أنس كلها يصح بعضها بعضها ولا تناقض فيها والقنوت الذي ذكره قبل الركوع غير الذي ذكره بعد الذي وقته غير الذي أطلقه فالذي ذكره قبل الركوع هو الطالة القيام للقائمة الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الصلاة طول القيام والذي ذكره بعده هو الطالة القيام لغيره شهر يدعو على قوم ويدعو لقوم ثم استمر تطويل هذا الركن للدعاء والثناء إلى أن فارق الدنيا كما دل به حديث أنس أن كان إذا رفع رأسه من الركوع اتعصب قائماً حتى يقول القائل قد نسيت وأخبرهم أن هذه صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم أخرجه عنه في الصحيحين فهذا هو القنوت الذي قال فيه أنس أنه ما زال صلى الله عليه وآله وسلم عليه حتى فارق الدنيا والذي تركه هو الدعاء على أقوام من العرب وكان يصدركو عن فردا أنس بالقنوت قبل الركوع وبعده الذي أخبر أنه ما زال عليه هو الطالة القيام في هذين الحليين بقراءة القرآن والدعاء هذا مضمون كلامه ولا يخفى أنه لا يوافق قوله فاما في الصحيح فلم يرتل يفتي حتى فارق الدنيا فانه دل على أن ذلك خاص بالقبر والطالة القيام بعد الركوع عام للصوات كلها وأما حديث أبي هريرة الذي أخرجه الحاكم وصححه فإنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رفع رأسه من الركوع من صلاة الصبح في الركعة الثانية يرفع يديه فيدعو بهذا الدعاء اللهم اهدني فين هديت

الى آخره فقيه عبد الله بن سعيد المقرئ ولا تقوم به حجة وقد ذهب الى ان الدعاء عقب آخر ركوع
من القربة جماعة من السلف والخلف ومن الخلف الشافعي (وعنه) أي عن أنس رضي الله
عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يفتي الا اذا دعا القوم ودعا على قوم صحبه ابن
خزيمة) اما دعاؤه لقوم فكأنه كان يدعو للمستضعفين من أهل مكة وأما دعاؤه على قوم فكأنه
عرفته قرياً ومن هنا قال بعض العلماء من القنوت في التوازل فخدعوا بما يناسب الحادثة وهذا
قول حسن ناسبا ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في دعائه على أولئك الاحياء من العرب الا انه
قديماً لا قدر نزول صلى الله عليه وآله وسلم حوادث كحصار الخندق وغيره ولم يرو انه قنن فيه ولعله
يقال الترتل لبيان الجواز وقد ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف الى انه منهي عن القنوت في الغير
وكانهم استدلوا بقوله (وعن سعيد) كذا في نسخ البلوغ وهو سعد بن رياح (ابن طارق)
الاشجعي قال قتلا بن (ابن طارق بن أشيم) فتح الهمة وفتح السامرة أخرج قال ابن عبد البر بعد
في الكوفيين روى عنه ابنه أبو مالك السعد (باب انك قد صليت خلف رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلى أن كانوا يفتنون في الغيرة النابت بن محمد روى
الحسنه الألبانادود) وقد روى خلافه عن ذكره والجمع بينهما انه وقع القنوت لهم تارة وتركوه
أخرى وجعلها أبو حنيفة ومن معه منهي عنه لهذا الحديث لانه اذا كان محمداً فافهم بدعوة البدعة
منهي عنها (وعن الحسن بن علي عليه السلام) هو أبو محمد بسط رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ولدى النصف من شهر رمضان سنة ثلاث من الهجرة قال ابن عبد البر انه أصبح ما قبل
في ذلك قال لو كان الحسن حليماً ورعاً فاضلا ودعاه ورعه وفضله الى انه ترك الدنيا والمال رغبة فيما
عند الله لم يعبه بعداً يهبط في نحو من سبعة أشهر خليفة بالعراق وما راعها من خراسان وفضائله
لا تحصى ذكر السيد منها شطرا ما الخ في الروضة الدبية توفي سنة ٥١ بالمدينة النبوية وقد فن
بالقيم وقد اطاع ابن عبد البر في الاستعاب في عمله لقضائه (قال علي بن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم كلمت أقولهن في قنوت الوتر) أي في دعائه وليس فيه بيان لمحله وزاد الحلي كفي
المستدرك وقال علي بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في وترى اذا رفعت دعائي ولم يبق الا
السجود ورواه ابن حبان في صحيحه ولفظه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو كذا
في الهدى النبوي (اللهم اهدي فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وولني فيمن وليت وبارك لي
فيما أعطيت وقي شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذل من واليت تبارك ربنا
وعاليت ورواه الحسنه زاد الطبراني والبيهقي) بعد قوله ولا يذل من واليت (ولا يعز من عاديت
زاد النسائي من وجه آخر في آخره وصلى الله على سيدنا محمد الخ) الا انه قال المصنف في تخرجه
أما حديث الأذكار زاد النووي ان هذا الزيادة غريبة لا تثبت لأن فيها عبد الله بن علي لا يعرف وعلى
القول بأنه عبد الله بن علي بن الحسين بن علي قال السند منقطع لانه لم يسمع من عبد الحسن ثم قال فتبين
ان هذا الحديث ليس من شرط الحسن لا تقطعه أو وجهها لرواها انه منهي فكان عليه ان يقول
لا تثبت هذه الزيادة الحديث دليل على مشروعية القنوت في صلاة الوتر وهو مجمع عليه في
النصف الأخير من رمضان والشافعية يقولون انه يفتن بهذا الدعاء في صلاة الغير ويستندهم
في ذلك قوله (والبيهقي عن ابن عباس رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

بعد لما دعاهم في القنوت من صلاة الصبح وفي سنده ضعف (قلت أجهلها وذكروه في نضرهم
 إلا أن كان رواية البيهقي وقال اللهم اهدي الحديث الخ واهد البيهقي من طرق أحدهما عن يده
 ابن أبي هريرة سمعت ابن الحنفية وابن عباس يقولان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفتي في
 صلاة الصبح وورث الليل بهؤلاء الكلمات وفي أسناده مجهول وروى من طريق أخرى وهي التي
 ساق المصنف لفظها عن ابن جريح بلفظ بعد لما دعاهم في القنوت في صلاة الصبح وفيه
 ١ عبد الرحمن بن هرم بن عفيف ولما قال المصنف أخرجه البيهقي وفي سنده ضعف (وعن
 أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا مضى أحدكم فلا
 يترك كما يترك البعير وليضع يديه قبل ركبته أخرجه الثلاثة) هذا الحديث أخرجه أهل السنن
 وعلمه الضاري والترمذي والدارقطني قال البخاري محمد بن عبد الله بن الحسن لا تسلم عليه
 وقال لأدري مع من إلى الزيادة لم أقوال الترمذي غريب لا تعرفه من حديث أبي الزناد إلا من
 هذا الوجه وقد أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة أخرجه عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 ولجذ ركبته وليضع يديه قبل ركبته وقد أخرج ابن أبي داود من حديث أبي هريرة أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم كان إذا مضى أيد يديه قبل ركبته ومثله أخرج الدراويدي من حديث ابن
 عمر وهو الشاهد الذي يستشعر المصنف الموقوف أخرج ابن خزيمة في صحيحه من حديث مصعب
 ابن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال كان نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا بوضع الركبتين قبل
 اليدين والحديث دليل على أنه يقدم المصلي يديه قبل ركبته عند الاضططاط إلى السجود ونظر
 الحديث الوجوب لقوله لا يترك وهو نهى ولا امر بقوله وليضع قيل ولم يقل أحد بوجوبه فتعين
 أنه مندوب وقد اختلف العلماء في ذلك فروى عن مالك والأوزاعي العمل بهذا الحديث حتى قال
 الأوزاعي أدركنا الناس يضعون أيديهم قبل ركبتهم وقال ابن أبي داود وهو قول أصحاب الحديث
 وذهب الشافعية والحنفية إلى العمل بحديث وائل وهو قوله (وهو) أي حديث أبي هريرة
 هذا (أقوى في سنده من حديث وائل رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا مضى وضع ركبته
 قبل يديه أخرجه الأربعة فإن الأول) أي حديث أبي هريرة (شاهد من حديث ابن عمر صححه
 ابن خزيمة) تقدم ذكر الشاهد هذا قريبا (وذكره) أي الشاهد البخاري (معلقا موقوفا)
 فقال قال نافع كان ابن عمر يضع يديه قبل ركبته وحديث وائل أخرجه أصحاب السنن الأربعة
 وابن خزيمة في كتاب السكن في صحيحه ما من طريق شريك عن عاصم بن كليب عن أبيه قال البخاري
 والترمذي وابن أبي داود والبيهقي تفرد به شريك ولكن له شاهد من عاصم الأحول عن أنس قال
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخط بالتكبير حتى سبقت ركبته يديه أخرجه
 الدارقطني وأما حكم البيهقي وقال الخالكا كما هو على شرطهما وقال البيهقي تفريده العلامة عن الطائر
 والمصنف مجهول هذا وحديث وائل هو دليل الحنفية والشافعية وهو روى عن ابن عمر أخرجه
 عبد الرزاق وعن ابن مسعود أخرجه البخاري وقال به أحدوا وصح وجاعه من العلماء نفاها
 كلام المصنف ترجيح حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو خلاف مذهب امامه الشافعي وقال
 النووي لا يظهر ترجيح أحد المذهبين على الآخر ولكن أهل هذا المذهب رجحوا حديث وائل
 وقالوا في حديث أبي هريرة أنه مضى يديه عن الأمر أن يحق ابن القيم المسئلة وأطال

(١) وليس هو الآخر ج كما
 قاله المصنف في التلخيص
 قلت لأن عبد الرحمن بن
 هرم الآخر ج أبو داود المدني
 مولود بصفة بن الحرث ثقة
 ثبت عالم كانى التقرب
 اه أبو النصر

فيها وقال ان في حديث أبي هريرة قلابان الراوي حيث قال وليضع يده قبل ركبته وان أصله
وليضع ركبته قبل يده قال ويدل عليه أول الحديث وهو قوله فلا يركب كما يركب البعير فان
المعروف من بروك البعير هو تدهم الدين على الرجلين وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم الامر بمخا القمسا را الحوائيات في هات الصلاة انتهى عن الثقات كالثقات الثعلب وعن
انقراش كاتراش السبع واقعا وكافعا الكلب وتقرر كنف القرب ورفع الابدى كاذناب خيل نمنس
أي حال السلام وقد تقدم ويجمعها قولنا

اذا نحن قناني الصلاة قننا • نهينا عن الايمان فيها بسنة
بروك بعير والثقات كثعلب • وتقر غراب في سجود الفريضة
واقعا كلب او كسب طذراعه • واذناب خيل عند فعل الصلاة

وقد زنا على المذكور في الشرح قولنا

وزنا كدبيع الجار عده • لمتق ونصوب لراس بركمة

هذا السابع بالمال المهملة وروى بالجمة وهو تعصيف قال في النهاية وهو ان يطأ على المصلى رأسه
حتى يكون أخفض من ظهره انتهى الا انه قال النووي حديث التدبيع ضعیف وقيل كان وضع
اليد بين قبل الركبتين أول الامر ثم أمر بالوضع الى كبتين قبل البدن وحديث ابن خزيمة الذي
أخرجه عن سعد بن أبي وقاص وقدمناه في باب شعر بذلك وقول المصنف ان لحديث أبي هريرة
شاهدا يقيمه بعارضان حديث وائل أيضا شاهد اقدمناه وقال الحاكم انه على شرطهما
وغايته وان لم يتم كلام الغائب فهو مثل شاهد حديث أبي هريرة والذي تفرد به شرك فقد اتفق
حديث وائل وحديث أبي هريرة في القوة وعلى تحقيق ابن القيم حديث أبي هريرة على
حديث وائل واتفاق وقع في قلب ولا ينكر ذلك فقد وقع القلب في الفاظ الحديث وحاصل
البحث والتسليم ان كلامنا من الامر من يجوز كابستفاد من شرح المنتقى (وعن ابن عسيران
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا تعدل للشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى
والعني على اليمنى وعقد ثلاثا وخسين وأشار بأصبعه السبابة) قال العلامة اختصت السبابة
بالاشارة لاتصالها بنياط القلب فقص بكها سبب لمضوره (رواه مسلم وفي رواية له وقبض أصابعه
كلها وأشار بالتي تلى الاجام) لفظ مسلم وأشار بأصبعه الى الخ ووضع الدين على الركبتين يجمع
على استقبابه وعقد ثلاثا وخسين قال المصنف في التلخيص صودها ان يجعل الاجام مفتوحة
تحت المسحة وقوله وقبض أصابعه كلها أي أصابع يده اليمنى قبضها على الراحة وأشار بالسبابة
وقوله التي تلى الاجام ووصف كلف التحقيق السبابة وفي رواية وائل بن حجر خلق بين الاجام
والوسطى أخرجه ابن ماجه فهذه ثلاث هبات جعل الاجام تحت المسحة مفتوحة وسكت في
هذه عن بقية الاصابع هل توضع الى الراحة أو توضع مفتوحة على الركبة الثانية ضم الاصابع كلها
على الراحة والاشارة بالجمعة الثالثة التعليل بين الاجام والوسطى ثم الاشارة بالسبابة ورد لفظ
الاشارة كما هنا وكافي حديث ابن الزبير انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يشير بالسبابة ولا يحرر كما
أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان في صحيحه وعنه ابن خزيمة والبيهقي من حديث وائل
انه صلى الله عليه وآله وسلم رفع أصبعه قرأته يحرر كما يدعو بها قال البيهقي يحتفل ان يكون مراده

بالصبر ك الإشارة لا تكرر ويحصر يكها حتى لا يعارض حديث ابن الزبير وموضع الإشارة عند
 قوله لا اله الا الله لما رواه البيهقي من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونوى بالإشارة التوحيد
 والاخلاص فيه فيكون جاء في التوحيدين القول والفعل والاعتقاد والالتصني النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم عن الإشارة الأصبعين وقال أحد حنبلين رآه بشرياً صعبه ثم الظاهر أنه يخبر
 بين الهاتين ووجه الحكمة شغل كل عضو بعبادة وورد في البد السري عند الناطق من حديث
 ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم ألقم كفه السري ركبته وفسر الأقدام بصف الأصابع على
 الركبة وذهب إلى هذا بعضهم علامه هذه الرواية قالوا كانت الحكمة فيه منع الدعاء العبد واعلم
 أن قوله في حديث ابن عمر وعقد ثلاثاً وخمسين إشارة إلى طريقة معرفة فوائدها على العرب
 في عقود الحساب وهي أنواع من الأعداد العشرات والمئين والالوف أما الأعداد واحد عقد
 الخمصر إلى أقرب ما يليه من باطن الكف وللثلاثين عقد النضر معها كذلك ولثلاثة عقد الوسط
 معها كذلك وللاربعة عقد النضر وللخمسة عقد النضر معها دون الوسطي ولستة عقد النضر
 وحل جميع الأناهل والسبعة عقد النضر إلى أصل الإبهام مما يلي الكف وللثمانية عقد
 النضر فوقها كذلك وللتسعة عقد الوسطي فوقها كذلك وأما العشرات فلها الإبهام والسبابة
 والعشرة الأولى عقد رأس الإبهام على طرف السبابة وللعشرين إدخال الإبهام بين السبابة
 والوسطي وللثلاثين عقد رأس السبابة على رأس الإبهام عكس العشرة وللاربعة عشر ترتيب
 الإبهام على العقد الأوسط من السبابة وللخمسين عقد الإبهام إلى أصلها وللستين ترتيب
 السبابة على ظهر الإبهام عكس الأربعين وللسمعين القامر رأس الإبهام على العقد الأوسط من
 السبابة ورد طرف السبابة إلى الإبهام وللثمانين رد السبابة إلى أصلها وبسط الإبهام على جنب
 السبابة من ناحية الإبهام وللثنتين عقد السبابة إلى أصل الإبهام وضربها بالإبهام وأما المئين
 فكان لا يجادل في تسعة مائة في البد السري والالوف كالعشرات في البقي أيضاً ﴿ ومن عباده ﴾
 (ابن مسعود) رضي الله عنه (قال التفت إلينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال إذا صلى
 أحدكم فليقل التحيات) جمع تحية وموعظة البقاء أو العظمة أو السلامة من الآفات أو كل أنواع
 التعظيم (فه والصلوات) قيل الخس أو ما هو أهم من الفرض والنفل أو العبادات كلها
 أو الدعوات كلها أو الرجة وقيل التحيات العبادات القولية والصلوات العبادات الفعلية
 (والصلوات) أي ما طلب من الكلام وحسن إن في به على اقتباده كراهته أو الأقوال الصالحة
 أو ما هو أهم من ذلك وطبها كونهما كاملة خالصة من الشوائب والتحيات مبتدأ خبرها لله
 والصلوات والطببات عطف عليه وخبرها محذوف فيه تفادير آخر (السلام) أي السلام
 الذي يعرفه كل أحد (عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) خصوصاً صلى الله عليه وآله وسلم
 أولاً والسلام عليه لعظم حقه عليهم وقدموه على التسليم على أنفسهم لذلك ثم اتبعوا السلام عليهم
 في قولهم (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) وقد ورد أنه يشمل كل عبد صالح في السماء
 والأرض وفسر الصالح بأنه القائم بحقوق الله وحقوق عباده ودرجاته متقاة (أشهدان لا اله
 الا الله) لا مشركين للعبادة بحق غيره فهو قصر أفراد لان المشركين كان يعبدونه ويشركون معه
 غيره (وأشهدان محمد عبد مرسو) هكذا هو بلفظ عبده ورسوله في جميع روايات الامهات

الست وهو ابن الأثير في جامع الأصول فساق حديث ابن مسعود أن محمداً رسول الله وأنسبه
إلى الشيخين وغيرهما وتبعه على وهمه صاحب تيسر الوصول وتبعهما على الوهم الجلال في ضوء
النهار وزاد الله لفظ البخاري ولفظ البخاري كما قاله المصنف خفته (ثم ليخبر) وفي نسخة ليخبر
(من الدعاء أعجبه إليه في دعاء واللفظ للبخاري) قال الزائر أصح حديث عندي في التشهد
حديث ابن مسعود يروي عنه من ثيف وعشرين طريقاً ولا يعلم يروي عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم في التشهد أثبت منه ولا أصح اسناداً ولا أثبت رجالاً ولا أشد تطافراً وأكثره الأسانيد
والطرق وقال مسلم إنما أجمع الناس على تشهد ابن مسعود لأن أعجابه لا يخالف بعضهم بعضاً
وغيره قد اختلف عنه أعجابه وقال محمد بن يحيى الذهلي هو أصح ما يروى في التشهد وقد روى
حديث التشهد أربعة وعشرين مجاً باللفظ مختلفة اختارها الجاهل من حديث ابن مسعود
والحديث فيه دلالة على وجوب التشهد لقوله قليل وقد ذهب إلى وجوبه أثبت من العلماء
وقالت طائفة (١) أنه غير واجب لعدم تعليله بالمسيح صلاه ثم اختلفوا في اللفظ التي تجب
عندهم من أوجباً وعند من قال أنه ستة وقد سمعت أرجح حديث ابن مسعود وقد اختاره الأكثر
فهو الأربع وقد رجع جماعة غيره من ألفاظ التشهد الواردة عن العصابة وزاد ابن أبي شيبة قوله
وحده لا شريك له في حديث ابن مسعود من رواية أبي عبيد عن أبيه وسنده ضعيف لكن ثبت
هذه الزيادة من حديث أبي موسى عن مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ وفي حديث
ابن عمر عند الدارقطني إلا أنه بسند ضعيف وفي سنن أبي داود قال ابن عمر زنت فيه وحده لا شريك
له وظاهره الموقوف على ابن عمر وقوله ثم ليخبر من الدعاء أعجبه زاد أبو داود وفي دعاءه ونحوه
للسائق من وجه آخر بلفظ غلبه وظاهره الوجوب أيضاً لا مربه وأنه يدعو بما شاء من خبري الدنيا
والآخرة وقد ذهب إلى وجوب الاستعاذة التيسطاً وسقاه أمر ابنه ما لأعادة للاستعاذة لم
يعود من الأربع التي ذكرها به قال بعض الظاهرية وقال ابن حزم ويجب أيضاً في التشهد
الأول والظاهر مع القائل بالوجوب وذهب الحنفية والخنف وطائفة إلى أنه لا يدعو في الصلاة
إلا بما يوجد في القرآن وقال بعضهم لا يدعو إلا بما كان مأثوراً لو رداً لقول النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ثم ليخبر من الدعاء أعجبه وفي لفظ مالك وفي لفظ البخاري من الدعاء ما شاء فهو إطلاق
للداعي أن يدعو بما أراد وقال ابن سيرين لا يدعو في الصلاة إلا بأمر الإستعارة وقد أخرج سعيد بن
مسعود من حديث ابن مسعود فعلمنا أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم التشهد في الصلاة ثم يقول
إذا فرغ أحدكم من التشهد فليقل اللهم إني أسألك من خير كله ما علمت منه وما لم أعلم وأعوذ بك
من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم اللهم إني أسألك من خير ما سأل الله عباده الصالحون
وأعوذ بك من شر ما استعاذ منه عباده الصالحون ربنا أتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
وقناعاً عذاب النار ومن أدلة وجوب التشهد ما أفاده قوله (وللسائق) أي من حديث ابن
مسعود (وكأنقول لغير ابن يرض عننا التشهد) حلف المصنف بحلفه السلام على الله
السلام على جبريل وميكائيل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقولوا هكذا ولكن
قولوا الصلوات إلى آخره ففي قوله ان يرض عننا دليل الإيجاب إلا أنه أخرج النسائي هذا
الحديث عن طريق ابن عيينة قال ابن عبد البر في الاستذكار تفرد ابن عيينة بذلك وأخرج مثله

(١) على عليه السلام
والثوري ومالك أنه منه

الدارقطني والبيهقي وصحهما (ولاحد) أي من حديث ابن مسعود وهو من أدلة الوجوب أيضا
 (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه التشهد وأمره أن يعلمه الناس) أخرجه أحمد عن أبي
 عبد الله عن عبد الله بن يقطين قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد وأمره أن يعلمه الناس
 الثقات لله وذو كره (ولم يسم ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا التشهد
 القنات المباركة الصلوات الطيبات إلى آخره) تعلمه السلام عليك أيها النبي ورجة الله
 وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله
 هذا لفظ مسلم وأبي داود ورواه الترمذي وصححه كذلك لكنه ذكر السلام منكروا ورواه ابن ماجه
 كسلم لكنه قال وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ورواه السافعي وأحمد بن بكر السلام أيضا وقال فيه
 وإن محمدا لم يذكر تشهد وفيه زيادة المباركات وحذف الواو من الصلوات ومن الطيبات وقد اختار
 السافعي تشهد ابن عباس هذا قال المصنف انه قال السافعي لما قبله كيف صرت إلى حديث ابن
 عباس في التشهد قال لما رأيتهم وما سمعوا من ابن عباس صحبا كان عندي أجمع وأكثر لفظا
 من غيره فأخذه بن بغيره يغفلن يأخذ بغيره مما صح (وعن فضالة) بفتح الفاء بفتح حاء
 (ابن عبيد) بصيغة التصغير لعبد أنصاري أو من أول شاهده أحد تشهد ما بعدها وأبوعبث
 الشجرة ثم انقل إلى الشام وسكن دمشق ووفى القضاء بها ومات بها وقيل غير ذلك رضى الله عنه
 (قال سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جل يدعوني صلاتي لمحمد الله يوصل على النبي
 فقال بجل هذا) أي بدعائه قبل تقديم الأمرين ثم دعاه (فقال إذا صلى أحدكم فليبدأ بجمعة ربه
 أي بجمعة ربه (والثناء عليه) هو عطف تفسيره على قوله بجل إن يراد بالجمعة نفسه والثناء ما هو
 أهم بأى عبارة فيكون من عطف العام على الخاص (ثم يصلى) هو خبر محذوف أى ثم هو
 عطف جله على جله قلذ المبحر (على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يدعوا لعاشاء) من خبري
 للدينار والآخرة (رواه أحمد الثلاثة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم) الحديث دليل على
 وجوب ما ذكر من التسمية والثناء والصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم والثناء لعاشاء وهو
 موافق في المعنى لحديث ابن مسعود وغيره فإن أحاديث التشهد تتضمن ما ذكر من الحمد والثناء
 وهي ميتة لما أجله هذا وأبى الكلام في الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهذا إذا ثبت أن
 هذا الدعاء الذى سمعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك الرجل مكان في قعدة التشهد
 والأفليس في هذا الحديث دليل على أنه كان ذلك حال قعدة التشهد إلا أن ذكر المصنف له هذا يدل
 على أنه كان في قعود التشهد وكان يعرف ذلك من سابقه وقد دلس على تقديم الوسائل بن يدي
 المسائل وهو تلميذ ابائك بعدوا ابائك نستعين حيث قدم الوسيلة وهي العبادة على طلب الاستعانة
 (وعن أبي مسعود) الأنصاري اسمه عتبة بن عامر بن ثعلبة الخزرجي البصري شهد العقبة
 الثانية وهو صغير ولم يشهد بدرا وانهزل به فقتل بالمسكن الكوفة ومات بها في خلافة علي
 عليه السلام (قال قال بشر بن سعد) هو أبو التعمان بشر بن سعد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي
 والله التعمان بن بشر شهد العقبة ومات بها (بارسول الله أمرنا الله أن نصلي عليك) يريدني
 قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما (فكتب صلى عليك فسكت) أي رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وعند أحمد ومسلم زيادة حتى تمنينا أنه لم يسأل (ثم قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل

محمد كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم في العالين انك
 محمد محمد الجديصة مما لفعيل يعني مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث أي انك محمد
 بمحمد ان اللاتفة عظيمة شأنك وهو تعليل لطلب الصلاة أي لانك محمد ومن محمد فافضلت
 أنواع العبادات وزيادة البركات على نبيك الذي تقرب اليك بامتثال ما أهلكته من أداء الرسالة
 ويحتمل ان محمدا يعني حامدا أي انك حامدا من يستحق ان يحمد ويحمد من أحق عبادك بمحمدك
 وقبول دعاء من يدعوه ولا كهذا أنسب بالمقام محمد ما لفع ما حاد والمجد الشرف (والسلام
 كما علمت) بالناس للمجهول وتشديد اللام وفيه رواية بالناس للمعلوم وتخصف اللام (رواه مسلم
 وزاد ابن خزيمة فكيف نصلي عليك اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا) وهذه الزيادة ايضا رواها
 ابن حبان والدارقطني والحاكم وأخرجها أبو حاتم وابن خزيمة في صحيحهم ما وحديث الصلاة
 أخرجه الشيخان عن كعب بن عجرة عن أبي جحيد الساعدي وأخرجه البخاري عن أبي سعيد
 والنسائي عن طلحة والطبراني عن سهل بن سعد عن زيد بن خارجه والحديث دليل على وجوب
 الصلاة عليه في الصلاة لظاهر الأمر أي قولوا والي هذا ذهب جماعة من السلف والأئمة
 والشافعي وأصح دليلهم الحديث مع زيادته الثابتة يقتضي أيضا وجوب الصلاة على الأكل
 وهو قول أحمد بن حنبل ولا عذران قال أبو جوب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم مستدلا
 بهذا الحديث دون القول بوجوبها على الأكل المأمور به واحذور عوى التوى وغيره الإجماع
 على ان الصلاة على الأكل مندوبة غير مسلمة بل نقول الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم لا تتم
 ولا يكون العبد محتسبا بها حتى يأتي بهذا اللفظ النبوي الذي فيه ذكر الأكل لانه قال السائل كيف
 نصلي عليك فأجابه بالكيفية انهم الصلاة عليه وعلى آله فمن لم يأت بالأكل فله صلى الله عليه وآله الكيفية
 التي أمر بها فلا يكون محتسبا للأمر فلا يكون مصليا عليه وكذلك بقية الحديث من قوله كما
 صليت أي أخرجه من الكيفية المأمور بها ومن فسر بين القاطع هذه الكيفية بإيجاب
 بعضها ونسب بعضها فلا دليل له على ذلك ومن هنا تعلم ان حذف لفظ الأكل من الصلاة كما يقع في
 كتب الحديث ليس على ما ينبغي وقد صرح عند أهل الحديث بلاريب بكيفية الصلاة عليه صلى الله
 عليه وآله وسلم وهم رواها وكنهم حذفوها خطأ تفاقما كان في الدولة الاموية من يكره
 ذكرهم ثم اسرعه عمل الناس متابعه من الاترلاول والاغلاق وجهه وأما من هم الاكفي
 ذلك أقوال الأصح انهم من حرمت عليهم الزكاة فإنه بذلك فسرهم زيد بن ارقم والعمالي أعرف
 بمرادهم الله عليه وآله وسلم ففسره قرئته على تعين المعنى المرام من اللفظ المشترك قد فسرهم
 بالعلي وآل جعفر وآل عيسى فان قيل يحتمل أن يراد بقوله اذا نحن صلينا عليك في
 صلاتنا أي اذا نحن دعوناك في دعائنا فلا يدل على إيجاب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم في
 الصلاة قلت الجواب من وجهين الأول المتبادر في لسان العمالي من الصلاة في قوله صلاتنا
 الشرعية لا اللغوية والحقيقة العرفية مقدمة اذا ترددت بين المعنيين الثاني انه قد ثبت وجوب
 الدعاء في آخر التشهد كما عرفت من الأمر به والصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم قبل الدعاء
 واجبة لما عرفت من حديث فضالة وهذا يتم إيجاب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم بعد
 التشهد قبل الدعاء الدال على وجوبه (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم إذا تشهد أحدكم (مطلق في التشهد الاوسط والاخير وبأق قعيه بالاخير) فليستعذ بالله
من أربع (منها بقوله) اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن قسمة الخما
والمات ومن شر قسمة المسيح الدجال متفق عليه) فيه دلالة على شدة عذاب القبر قال أهل اللغة
القسمة الامتحان والاختبار وقد تطلق على القتل والاخر اقواله والتهمة وغير ذلك والمراد قسمة
الحصا ما يعرض للانسان مدة حياته من الافتان بالله والشهوات والجهالات واعظمها والعباذ
بالله أمر الحاجة عند الموت وقيل هي الابتلاء مع عدم الصبر وقسمة المات قبل المراتب القسمة
عند الموت وأضيفت اليه لقرب جهنمه ويجوز ان يراد به قسمة القبر وقيل أراد بها السؤال مع
الحيرة وقد أخرج البخاري انكم تفتنون في قبركم مثل أو قري باسم قسمة الدجال ولا يكون هذا
تكرير العذاب القبر لان عذاب القبر متفرع على ذلك والمسيح يفتح الميم ويحذف السين وفيه
ضبط آخر وهذا الاصح ويطلق على الدجال وعلى عيسى لكن إذا أراد الدجال قبده معه سمى
المسيح لمسه الارض وقيل انه مسح العين وأما عيسى فقبل له المسيح لا يخرج من بطن أمه
محمدا والدين وقيل لان ذكرهما معصوم وقيل لانه كان لا يسمع ذاعاثة الاربي وذو كصاحب
القاموس انه جمع في وجهه تسعة بذلك حسين قولا (وفي رواية لمسلم اذا فرغ أحدكم من التشهد
الاخير) هذا رواية قد ثبت إطلاق الرواية الاولى وأثبت ان الاستعاذة بالمأمور بها تكون
بعد التشهد الاخير ويدل التعقيب بالفاء انها تكون قبل الدعاء الخيرة بعاشا والحديث دليل
على وجوب الاستعاذة معاذ كرو هو مذهب الظاهرية وقال ابن حزم منهم ويجب أيضا في التشهد
الاول علامته بإطلاق اللفظ المتفق عليه وأمر طائوس انه بإعادة الصلاة لما لم يستعذ بها فكأنه
يقول بالوجوب بطلان صلاة من تركها واجهوا رجاءه على التدب (وعن أبي بكر الصديق
رضي الله عنه انه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على دعاء أدعوه به في صلاتي قال قل
اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا) يرى على المثلثة والمثلثة بضم الميم والظلمين ولا يجمع
منها لانه يرد اللاحدهما وقد اختلف في ضبطه وقال النووي في اللاحدهما حسن فينقى
أن يجمع منهما انتهى وهذا البس بذلك (ولا يغفر الذنوب الا أنت) اقرار بالوحدة (فاغفر لي)
استجلاء للمغفرة (مغفرة) تكرها للتعظيم أي مغفرة عظيمة وزادها تعظيمها بوصفها بقوله
(من عندك) لان ما يكون من عنده تعالى لا تحصى وصفه عبارة (وارجى انك أنت الغفور
الرحيم) توسل الى نيل مغفرة الله ورحمته بصفتي غفراؤه ورحمته (متفق عليه) الحديث دليل
على شرعية الدعاء في الصلاة على الإطلاق من غير تعين محل له ومن محله بعد التشهد والصلاة
عليه صلى الله عليه وآله وسلم والاستعاذة لقوله فليستعذ بالله من الدعاء ما شاءوا لاقراءه بظلمه نفسه
اعترافا بأنه لا يتجاوز البشر عن ظلم نفسه ما تركه ما نهي عنه او تقصيره عن أداء ما أمر به وفيه
التوسل الى الله تعالى باسمائه عند طلب الحاجات واستدعاء المكروهات والله يأتي من صفاته
في كل مقام بما يناسبه كلفظ الغفور والرحيم عند طلب المغفرة ويخو وأورقنا وأنت خير الزايق
عند طلب الرزق والقرآن والادعية النبوية بملاوة بذلك وفي الحديث دليل على طلب التعليم من
المعلم سبحانه في الدعوات المطلوبة فيها جوامع الكلم واعلم انه قد ورد في الدعاء بعد التشهد ألفاظا غير
ما ذكره أخرج الترمذي عن جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في صلاته بعد التشهد

أحسن الكلام كلام الله وأحسن الهدى هدى محمد وأخرج أبو داود عن ابن مسعود أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يعلمهم من الدعاء بعد التشهد اللهم أنت على الخبيرين قلوبنا وأصل صلواتنا عليكنا واحدنا وسبل السلام ونجتنا من الغلابة إلى النور وجنتنا النور وألقتنا من أهلها وأبطين وأبطلت لنا في أسعنا وأبصارنا وقلوبنا وأزواجنا وزياراتنا وحب علينا أنك أنت التواب الرحيم وأجعلنا شاكركين لنعمك مثني بها فأبليها وأتمها علينا أخرجه أبو داود وأخرج أبو داود أيضاً عن بعض الصحابة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال رجل كيف تقول في الصلاة قال تشهد ثم أقول اللهم أني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار ما لي لأحسن ذنبيك ولا ذنبة معاذ فقال صلى الله عليه وآله وسلم حول ذلك فنددت أنا معاذ ففهم أنه يدعو الإنسان بأي لفظ شاء من مأثور وغيره الذنبة كلام لا يهيم معناه ومعنى حولها فنددت أي حول الجنة والنار أو حول سألته ما أحدهما سؤال الطلب والثاني سؤال الاستعاذة ذكره النووي في الأذكار (وعن وائل بن حجر رضي الله عنه قال صلبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم فكان يلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومن شمله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته في الآخرة هنا ضرب عليها في نسخة العلامة الربيع رحمه الله التي قرأها على الصلاة السخاوي لهذا المصنف ولم أرها في نسخة صحيحة من سنن أبي داود وأخرج ابن ماجه في سننه زيادة وبركاته فيها والله أعلم قاله السديد رحمه الله قلت ليس هذا بإضافي النسخة المقروءة على شيخ الإسلام زكريا الأنصاري وقد قرأها على المصنف رحمه الله (رواه أبو داود بسناد) وفي نسخة بسند صحيح هذا الحديث أخرجه أبو داود من حديث علقمة بن وائل عن أبيه ونسبه المصنف في التلخيص إلى عبد الجبار بن وائل وقال لا يسمع من أبيه فاعاله بالاقطاع وهنا قال صحيح وراجعنا سنن أبي داود فقرأناه رواه علقمة ابن وائل عن أبيه وقد صحح سمع علقمة عن أبيه فالحديث سالم من الاقطاع فنهججه هنا هو الأولى وإن خالف ما في التلخيص وحديث التلخيصين رواه خمسة عشر من الصحابة بإحدى مختلفه فيها صحيح وحسن وضعيف ومتر وكنها بدوّن زيادة وبركاته الأفي رواية وائل هذه ورواية ابن مسعود عن ابن ماجه وعند ابن حبان ومع صحة اسناد حديث وائل كما قال المصنف هنا تبين قبول زيادته اذ هي زيادة عدل وعدم ذكرها في رواية غيره ليست رواية بعدهما وقال به السرخسي والامام والروائي في الحلية وقول ابن الصلاح انها لم تثبت قد تعجب منه المصنف وقال هي ثمانية عند ابن حبان في صحيحه وعند أبي داود وعند ابن ماجه قال المصنف الا أنه قال ابن رسلان في شرح السنن لم يجد هاهنا ابن ماجه قلت راجعنا ابن ماجه من نسخة صحيحة مقروءة فوجدنا فيها ما لفظه باب التسليم حديث شامخ من عبد الله بن عمر حدثنا عمر بن عبيد عن أبي اسحق عن أبي الاحوص عن عبد الله بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسم عن يمينه وعن شماله حتى يرى بياض خده السلام عليكم ورحمة الله وبركاته انتهى بلفظه وفي نتائج الأفكار وتخرج الأذكار للمصنف لما ذكره النووي ان زيادته وبركاته رواية فردة ما قال المصنف طر فاعده زيادة وبركاته ثم قال هذه عدة طرق ثبت بها وبركاته بخلاف ما يوهبه كلام الشيخ انها رواية فردة انتهى وبحثت ان التسليتين من فعله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة وقد ثبت قوله صلوا كما ربوتني أصلي وثبت حديث تفرع التكبير وتحليلها السلام أخرجه

أصحاب السنن بإسناد صحيح فيجب التسليم بذلك وقد ذهب إلى القول بوجوبه الشافعية وقال
الزوري أنه قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وذهب الحنفية وآخرون إلى
أنه سنة مستدلين على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر إذا رفع الإمام رأسه من
السجدة وقعد ثم أحدث قبل التسليم فقد قتل صلاته فدل على أن التسليم ليس بركن واجب
والواجب إعادة الحديث المسي صلاته فإنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر بالسلام وأجيب
عنه بأن حديث ابن عمر ضعف باتفاق الحفاظ فإنه أخرجه الترمذي وقال هذا حديث أسنده
ليس بذلك القوي وقد اضطروا في أسنده وحديث المسي صلاته لا ينافي الوجوب فإن هذه زيادة
وهي مقبولة والاستدلال بقوله تعالى أركعوا واسجدوا على عدم وجوب السلام استدلال غير تام
لأن الآية مجملة بين المطلوب منها فله صلى الله عليه وآله وسلم ولو عمل به أو حدها لما وجبت القراءة
ولا غير ما دل الحديث على وجوب التسليم على الميمن واليسار واليه ذهب جماعة وذهب الشافعي
إلى أن الواجب تسليمة واحدة والثانية مسنونة وحكي الزوري الإجماع عليه ولعل حجة الشافعي
حديث عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أوتر بثمان ركعات لم يقعد إلا في الثامنة فقصم
الله رذ كره ويدعوه ثم ينهض ولا يسلم ثم يصلي التسعة فيجلس ويذكر الله ويدعونه يسلم تسليمة
أخرجه ابن حبان وأجدو التلاني وفي رواية لأجد في هذه القصة ثم يسلم تسليمة واحدة السلام
عليكم رفع يدهما صوته حتى يوقفنا واستاده على شرط مسلم وأجيب عنه لا يعارض حديث الزيادة كما
عرفت من قبول الزيادة إذا كانت من عدل وعند المال أن المسنون تسليمة واحدة وقد بين ابن
عبد البر ضعف أصل هذا القول من الأحاديث واستدل المالكية على كفاية التسليمة الواحدة
بفعل أهل المدينة وهو عمل قارئه وكبار عن كبار وأجيب عنه بأنه قد تفرق في الأصول أن عملهم
ليس بحجة وقوله عن عينه وعن شمالة أي مضافا إلى الجهتين بحيث يرى يأسخ خذله كما ورد في
رواية سعد بن أبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلم عن عينه وشماله حتى كافي أنظر إلى صفحة
خذه وفي لفظ حتى أرى يأسخ خذله أخرجه مسلم والتلاني (وعن المغيرة بن شعبه رضي الله
عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في خير) قال في القاموس الدبر يضم الدال
ويضم تن نقض القبل ومن كل شيء عقبه ومؤخره وقال في الدرر بحر كمال واليهما الفتح الصلاة
في آخر وقتها وتسكن اليأس لا يقال بضمين فانه من لحن المحدثين (كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله
وحده لا شريك له الملك له الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما
منعت) ووقع عند عبد بن حديد بعد ولا راد الما قضيت (ولا يسفح ذا الجند منك الحمد متفق عليه)
زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة بعد قوله الملك له الحمد يحيى ويميت بيده الخير ورواه
موتفون وثبت مثله عند التلاني عن حديث عبد الرحمن بن عوف بسند صحيح لكنه في القول إذا
أصبح وأمسى ومعنى لا مانع لما أعطيت أن من قضيت به قضاء من رزق أو غيره لا يمنعه أحد عنه
ومعنى لا معطي لما منعت أن من قضيت به الحرام فلا معطي له والجد بنع الجسيم كما قال
البخاري معناه الغنا والمال لا يفسده ولا ينقصه حفظه في الدنيا والمال والولد والعظمة والسلطان
وإنما يمنعه فضله ورحمته والحديث دليل على أن استصحاب هذا الدعاء عقب الصلوات لما استحل
عليه من توحيد الله ونسبة الأمر كله إليه والتمتع والإعطاء وتعلم القدرة (وعن سعد بن أبي
وقاص أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بعد الصلاة اللهم إني أعوذ بك) أي

القبس اليك (من البخل) يضم الباء وسكون اللام وموقفة لغات (وأعوذ بك من الجبن) برتبة البخل
 (وأعوذ بك من أن أزدلى أزل العمر وأعوذ بك من قسمة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر رواه
 البخاري) دبر الصلاة هنا في الأول بحقل انه قبل الخروج منها لا دبر الحيوان منه وعليه بعض
 أئمة الحديث ويحتمل انه بعدها وهو الأقرب والمراد بالصلاة عند الاطلاق المخرضة والتعوذ من
 البخل قد كثرت في الأحاديث قبل والمقصود منه منع ما يجب بذله من المال شرعا وعادة والحين هو
 المهابة للأشياء والتأخر عن فعلها يقال منه جبان كصاحب ابن قامة والمتعوذ منه هو التأخر عن
 الاقدام بالنفس الى الجهاد الواجب والتأخر عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحو ذلك
 والمراد من الرذالي أزدل العمر هو بالغ الهرم والخرف حتى يعود كيهنته الأولى وإن الطفة وولة
 ضعف البنية مخفف العقل قليل التفهم وأما قسمة الدنيا فهو لاقتنان بشمواتها وزخارفها حتى
 يليه عن القيام الواجب الذي خلق له العبد وهو عبادة تباركته وخالفه وهو المارد من قوله تعالى إنما
 أموالكم وأولادكم فتنة وتقدم الكلام على عذاب القبر ﴿ وعن ثوبان ﴾ رضي الله عنه قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا انصرف من صلاته (أي سلم منها) استغفر الله ثلاثا
 وفي الأذكار لثوبان في قوله لا راحة له وهو أحد رواة هذا الحديث كيف الاستغفار قال يقول
 استغفر الله استغفر الله (وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام
 رواه مسلم) والاستغفار إشارة الى أن العبد لا يقوم بحق عبادة مولاه لما يرضي له من الواسوس
 والشواطر فشرعه الاستغفار تذكرا لذلك وشرعه أن يصفر ربه بالسلام كما وصفه بنفسه
 والمراد بالسلامة من كل نقص وأنة مصدر وصفه بصفة ومنك السلام أي منك يطلب
 السلامة من شره والذبا والآخر والمراد بقوله تبارك يا ذا الجلال والإكرام أي ذوالغنى المطلق
 والفضل التام وقيل الذي عنده الجلال والإكرام لصداة المخلصين وهو من عظماء صفاته تعالى ولذا
 قال صلى الله عليه وآله وسلم أنزلوا يا ذا الجلال والإكرام وحر رجل يصلي وهو يقول يا ذا الجلال
 والإكرام قال قد احتجب لك ﴿ وعن أبي هريرة ﴾ رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال من سمع الله در كل صلاة ثلاثا وثلاثين يقول سبحان الله (وجده ثلاثا وثلاثين)
 يقول الحمد لله (وكبر الله ثلاثا وثلاثين) يقول الله أكبر (قل ثلاثا وتسعون) عدد أجناس
 الله الحسنى (وقال تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء
 قدير غفرته خطاياهم لو كانت مثل زبد البحر) هو ما يعمل عليه عند اضطرابه (رواه مسلم وفي رواية
 أخرى) أي سلم عن أبي هريرة (أن التكبير أربع وثلاثون) وبه تم المائة فبني العمل مذاتارة
 وبالتلليل أخرى ليكون قد عمل بالرواية وأما الجمع بينهما كما قال الشارح وسبقه غيره فليس بوجه
 لأنه يرد الجمع بينهما ولا يخرج العدد عن المائة هذا والحديث سبب وهو أن فقرا المهاجرين
 أنزله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا يا رسول الله قد ذهب أهل الدنويات الدرجات العلى والنعم
 المقيم فقال وما ذلك قالوا يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ويتصدقون كما تصدق ويعتقون ولا
 نفق فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفلا أعلمكم شيئا تدركون به من عيشكم وتسبقون
 بهن بعدكم ولا يكون أحدكم أفضل منكم الا من صنع مثل ما صنعتهم قالوا بلى قال تصحون الله
 الحديث وشكيفة السبع وأخوه كاذرنا وقيل يقول سبحان الله والحمد لله والله أكبر ثلاثا
 وثلاثين وقدر في البخاري من حديث أبي هريرة أيضا تسبحون عشرا وتحمدون عشرا
 وتكبرون عشرا وفي رواية أخرى تسبحون خمسا وعشرين تسبيحا ومثلها تحمدا ومثلها تكبيرا

ومثلها لا اله الا الله وحده المنة مائة وأخرج أبو داود ومن حديث زيد بن أرقم كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في كل صلاة اللهم بنا ورب كل شيء أنا شهيد أنك أكرم وأحب وحده لا شريك لك اللهم بنا ورب كل شيء أنا شهيد أن محمدا عبداً لك ورسولك اللهم بنا ورب كل شيء أنا شهيد أن الصادق عليهم أخوة اللهم بنا ورب كل شيء أجمعين مخلصاً لك وأهلي في كل ساعة من الدنيا والآخرة يا ذا الجلال والإكرام اسمع واستجب الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله فورا السماوات والأرض الله أكبر لا اله الا الله وحسبي الله وفيم الوكيل الله أكبر الله أكبر وأخرج أبو داود ومن حديث علي عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سلم أو أتم الصلاة قال اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أغفلت وما أسررت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عتبة بن غصبر عن حماد بن عمار عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن قرأ بالمعوذات في كل صلاة وأخرج مسلم من حديث البراءة بن أبي العاصي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بعد الصلوات في هذا يوم تبعث عبادك وورد بعد صلاة المغرب وبعد صلاة الظهر بخصوصهما قول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك له الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات أخرجه أحمد وهو زيادة على ما ذكر في غيره ما أخرجه الترمذي عن أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال في كل صلاة الف خير وهو ثمان بطله قبل أن يتكلم لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك له الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب الله له عشر حسنة ومحامنه عشر سيئة ورفع له عشر درجة وكان يومه ذلك في حوز من كل مكروه وحسن من الشيطان ولم يفسخ لئيب أن يذكره في ذلك اليوم الا لشرك بالله عز وجل قال الترمذي عن أبي الحسن صحيح وأخرجه النسائي من حديث معاذ وزاد فيه يسبى الخبر وزاد فيه أيضاً وكان له بكل واحدة قالها اعتد رقبته وأخرج الترمذي والنسائي من حديث عمارة بن شبيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال لا اله الا الله إلى قوله قدير عشر مرات على إثر المغرب بعث الله ملائكة يحفظونه من الشيطان الرجيم حتى يصبح وكتب له بها عشر حسنة ويحى عنه عشر سيئة موافات وكانت تغفل عشر رقبات مؤمنات قال الترمذي حسن لا تعرفه الا من حديث زيد بن أسعد ولا يعرف العمارة صاحب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال السيد وأما قراءة الفاتحة فنية كذا وفيه كذا كما يفعل الآن فلم يرد فيها دليل بل هي بدعة وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد السلام التسبيح وأخويه من التناقل بعد الدعاء كرسنة والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم امام الدعاء ذلك سنة انما الاعتقاد ذلك وجعل في حكم السنن التي دعا الإمام مستقبل القبلة مستدبر المؤمنين فلم يأت به سنة بل الذي ورد أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يستقبل المؤمنين إذا سلم قال البخاري يستقبل الإمام الناس إذا سلم وأورد حديث حمزة بن جنب وحديث زيد ابن خالد أن أبا علي صلاة أقبل علينا بوجهه ونظيره المداومة على ذلك (وعن معاذ بن جبل) رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له أوصيك بالمعاد لا تدخن) فهو نهي من ودعه الا أنه غير ما ضمه في الاكثر استغنا عنه بتركه وقد ورد قليل لا قرئ ما وجدك برك (دبر كل صلاة ان تقول اللهم أعني في ذكرك وشكرك وحسن عبادتك رواه أحمد وأبو داود والنسائي بسند قوي) انتهى أصله القصر في فعله على إيجاب هذه الكلمات في الصلاة وقيل

أنهى إرشاد ولا بد من قرينة على ذلك وقيل يحتمل أنه في حق ما نهى عن تحريم وفيه بعد هذه
الكلمات عامة تلغى الدنيا والآخرة تدبر الصلاة يشعل بعدها وبعد التشميد وانظارها الأولى
(وعن أبي أمامة) رضى الله عنه هو إياس بن الأصم كما قال ابن عبد البر ابن ثعلبة الحارثي
الخرزنجي الأنصاري لم يشهد بدرا لا نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن غيره من الطرود لعنه عمر بن
واللهنه وأبو أمية الباهلي تقدم في أول الكتاب فإذا أطلق قال مراد به هذا وإذا أريد الباهلي في قوله
(قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة) أي بعدها
(مكتوبة) أي مفروضة (لم ينعمه من دخول الجنة إلا الموت ورواه الترمذي وصححه ابن حبان
وزاد الطبراني وقل هو الله أحد) وقد ورد نحوه من حديث علي بن زياد عن قرأها حين يأخذ
مصحبه آمنه الله على داره ودار جاره وأهل دياره ورواه البيهقي في شعب الإيمان وضعف
استانده ومعنى الحديث على حذف مضاف أي لا ينعمه إلا عدم موبه حذف دلالة المعنى عليه
واختصت آية الكرسي بذلك لما شئت عليه من أصول الاسماء والصفات الالهية والوحدانية
والحياة والقيومية والعلم والمات والقدرة والآراء وقل هو الله أحد متجسدة لصفات الرب
تعالى (وعن مالك بن الحويرث) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
صلوا كما رأيتموني أصلي رواه البخاري) هذا الحديث أصل عظيم في دلالة على أن أفعاله صلى الله
عليه وآله وسلم في الصلاة وأقواله لما أجله من الأمر بالصلاة في القرآن وفي الأحاديث
وفيه دلالة على وجوب التأمي به صلى الله عليه وآله وسلم فمافعله من الصلاة فكما حافظ عليه من
أفعاله وأقوالها وجب على الأمة الإلتزام به في شيا من ذلك وقد طال أهل العلم الكلام في
الحديث واستوفاه ابن دقيق العيد في شرح العمدة وزاده السيد تحقيقا في حواشيهما
عندنا موجودان وقيل الحمد (وعن عمران بن حصين رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم صل قائما فإن لم تستطع) أي الصلاة قائما (فقاعد إذا لم تستطع) أي الصلاة
قاعد (فعلى جنب والوا) أي الاستطاع الصلاة على جنب (قائما) حال السجدة الله لم يجده
في نسخ بلوغ المرام منسوبا وقد أخرجه البخاري دون قوله والأقوام والسناني وزاد فإن لم
تستطع فاستلق لا يكلف الله نفسا الا وسعها انتهى قلت وجدته في نسخة مقروءة على شيخ
الاسلام زكريا الأنصاري قرأها على المصنف ولقطعه رواه البخاري انتهى وقد رواه الدارقطني
من حديثه صلى الله عليه السلام بلفظ فإن لم تستطع ان تصدأوم واجعل سجودك أخفض من
ركوعك فإن لم يستطع ان يصلي قاعد أصلي على جنبه الا ان مستقب القبله فإن لم يستطع ان
يصلي على جنبه الا ان يصلي مستقب ارجلاه مما يلي القبلة وفي استانده ضعف وفيه متروك وقال
المصنف يقع في الحديث ذكر الأيمان وانما ورد في رافعي قال ولكنهم ورد في حديث جابر ان
استطعت والأقوام أعياه واجعل سجودك أخفض من ركوعك أخرجه البزار والبيهقي في المعرفة
قال البزار وقد سئل عنه أبو حاتم فقال الصواب عن جابر موقوف فأورفعه خطأ وقد روى أيضا
من حديث ابن عمر وابن عباس وفي استانده ما ضعف والحديث يدل على أنه لا يصلي الفريضة
قاعد الا لعذر وهو عدم الاستطاعة ويلحق بما اذا خشى ضرر بالقوله تعالى ما جعل عليكم في
الدين من حرج وكذا قوله فإن لم تستطع فعلى جنب وفي قوله في حديث الطبراني فإن نالت
مشقة جالس فإن نالت مشقة فتناع أي مضطجعا وهو يدل على أن من نالت مشقة ولو نالت

كلما عتوى أملى يدل على وجوب التشهد الاول وجبراته هنا عتدتر كدلل على انه وان كان
واجبا فانه يجبر بسجود السهو واستدل على عدم وجوبه بأنه لو كان واجبا لما جبره السجود
اذ حق الواجب أن يفعل بنفسه ولا يتم هذا الاستدلال اذ يمكن ان يقال الامام أحمد واجب
ولكنه ان ترك سهوا جبره بسجود السهو وحاصله انه لا يتم الاستدلال على عدم وجوبه حتى يقوم
الدليل على أن كل واجب لا يجزئ عنه سجود السهو وان ترك سهوا وقوله كبر دليل على شرعية
تكبيره الا حرام لسجود السهو وانما غير مختصة بالدخول في الصلاة وانه يكبرها وان كان لم يخرج
من صلاته بالسلام منها وأما تكبيره النفل فلم تذكرنا ولكن هذا كرت في قوله (وقد رواه مسلم)
أي من عبادة بن يحيى (يكبر في كل سجدة وهو جالس ويسجد ويسجد الناس معه) فيه دليل
على شرعية تكبيره النفل كما سبق في الصلاة وقوله (مكان ما نسي من الجلوس) كنه عرف
الحصاني ذلك من قرنة الحال فهذا اللفظ مدرج من كلام الراوي ليس سكاية لقطع صلى الله
عليه وآله وسلم الذي شاهدته ولا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم فيه دليل على أن جعل هذا السجود
قبل السلام ويا في ما يخالفه الكلام عليه وقد رواه مسلم دلالة على وجوب متابعة الامام وفي
الحديث دلالة أيضا على وجوب متابعة الامام وان ترك ما هذا حاله فانه صلى الله عليه وآله وسلم
أقرهم على متابعتهم مع تركهم للتشهد عمدا ونسبه تأمل لاحتمال انه ما ذكر انه ترك وتركوا الابعاد
تلبسه وتلبسهم ووجب آخر (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال صلى الله عليه وآله وسلم
وأقول مسلم إحدى صلاتي العتي) هو يفتح العين وكسر الشين وتشديد الباء قال الأزهري ما بين
زوال الشمس وغروبها وقد عتبت أوهرة قد وابتسلسل أنها الظهور وفي أخرى أنها العصر
ونائب وقد جمع بينهما أنها تعددت القصة (ركعتين ثم سلم ثم قام إلى خشبة في مقدم المسجد فوضع
يده عليها وفي القوم المصلين (أو بكر وعرفها به أن يكلمه) أي بأنه سلم على الركعتين
(ورج) من المسجد (سرعان الناس) بفتح السين وفتح الراء هو المشهور ويروي بأسكان
الراء وهم المسرعون إلى الخروج قبل بضعهم وسكون الراء على أنه جمع سرع بفتح السين وفتح الزا
(فقالوا أقصرت) بضم القاف وكسر الصاد (الصلاة) وقرئ بفتح القاف وضم الصاد
وكلاهما صحيح والاول أشهر (ورجل يدعو) أي يسجد (التي صلى الله عليه وآله وسلم
ذا اليمين) وفي رواية تدخل يقال له انظر يا بن عمرو بكسر اللام المعجمة وسكون الراء لقب بن
اليمين لطول كل يديه وفي الصحابة رجل آخر يقال له ذو الشمالين وهو عوفى السدي بن وهب
الزهرى فجعل ذا اليمين وذا الشمالين واحدا وقدين أهل العلم وهم هذا (فقال يا رسول
الله أنسيت أم قصرت الصلاة) أي شرع الله قصر الصلاة إلى اثنتين (فقال يا أنس
لم تقصر) أي في ظني (فقال بلى قد نسيت فصلى ركعتين ثم سلم ثم كبر ثم سجد مثل سجوده
أو أطول ثم رفع رأسه فكبر ثم وضع رأسه فكبر فجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر
مثنى عليه واللفظ الأضاري) الحديث قد طال أهل العلم الكلام عليه وتعرضوا لمباحثه عولية
وغیرها وأكثروا استيفاء ذلك القاضي عياض ثم المحقق ابن دقيق العيد في شرح الصمدية ثم
السيد وقد وفي المقام حقه في حواشيه والمهم هنا الحكم القرني المأخوذ منه وهو أن الحديث
دليل على أنية الخروج من الصلاة وقطعها اذا حكاك استبنا على ظن التمام لا يوجب بطلانها

ولو سلم التسليمين وان كلام الناس لا يطل الصلاة وكذلك من ظن القيام وجه هذا قال جمهور العلماء
 من السلف والخلف وهو قول ابن عباس وابن الزبير وأخيه عروة وعطاء بن الحسن وغيرهم وقال به
 الشافعي وأحمد وجميع أئمة الحديث وقال الحنابلة التكلم في الصلاة ناسياً أو جاهلاً لا يطلها
 مستلدين بحديث ابن مسعود وزيد بن أرقم في النهي عن التكلم في الصلاة وقالوا هما ما يحتاجان
 لهذا الحديث وأوجب بأن حديث ابن مسعود كان بحكمة متقدماً على حديث الباب بأعوام
 والمتقدم لا ينسخ المتأخر وبأن حديث زيد بن أرقم وحديث ابن مسعود أيضاً عومان وهذا
 الحديث خاص عن تكلم ظاهراً لا تكلم صلاً به الحديثان المذكوران فيجتمع الأدلة من
 غيرهما لطل لشيئ منها ويدل الحديث أيضاً على أن الكلام بعد الصلاة لا يطلها كما في
 كلام ذي اليمين وقوله فقالوا يريد العصاة ثم كما في رواية تأتي فانه كلام بعد إصلاح الصلاة
 وقد روى عن مالك أن الإمام إذا تكلم بما تكلم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاستفسار
 والسؤال عند الشك وأجاب المأموم أن الصلاة لا تقصد وقد أوجب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
 تكلم معقداً القيام وتكلم الصلوة معقدين للتسبيح فقلنا واحد نسد الكلام ولا يفتي أن
 الجزم باعتقادهم القيام محل نظر فانهم مترددون بين القصر والتسبيح وهم ذو اليمين ثم سرعان
 الناس اعتقدوا القصر ولا يزم اعتقاد الجميع ولا يفتي أنه لا ضرر من العمل بالحديث لمن يتقوله
 مثل ذلك قال السدوسي ما أحسن كلام صاحب المنار فإنه ذكر كلام الهذلي ودعواهم بنسخه ثم
 رده ثم قال وأنا أقول أرجو أنه للعهد الذي أتى الله تعالى عاملاً بذلك أن يشتم في الجواب بقوله صلى
 ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أحداً ممنعه وإن يعض بذلك ويناب على العمل به أو أخاف على المتكلمين وعلى
 الجهر بن على الخروجه من الصلاة للاستئناف بأنه ليس بأسوط كما ترى لأن الخروج بغير دليل
 ممنوع وباطل العمل وفي الحديث دليل على أن الأفعال الكثيرة التي ليست من جنس الصلاة
 إذا وقعت سهواً أو مع ظن القيام لا تقسم الصلاة فان في رواية أنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج
 إلى منزله وفي أخرى يجرد رداءه مغضياً وكذلك خروج سرعان الناس فانها أفعال كثيرة قطعاً وقد
 ذهب إلى هذا الشافعي وفيه دليل على صحة البناء على الصلاة بعد السلام سهواً وظناً والقيام
 والجهو وعليه وفيه دليل أيضاً على صحة البناء على الصلاة وإن طال زمن الفصل بينهما وقد روى
 هذا عن أربعة ونسب إلى مالك وليس بمشهور عنه ومن العلماء من قال يخص بوزان البناء إذا
 كان الفصل زمن قريب وقيل بقدار ركعة وقيل بقدار الصلاة وكل ذلك قيل وقال ويدل أيضاً
 على أنه يجبر ذلك بعبود السهو وجوباً بالحديث صلوا كما أوتوا على أملي ويدل على أن مجزوء السهو
 لا يتعد بعد أسبَاب السهو ويدل على أن مجزوء السهو بعد السلام خلاف الحديث الأول
 ويأتي فيه الكلام وأما تعيين الصلاة التي انتفتق فيها القصة فبذلك قوله (وفي رواية لمسلم)
 أي من حديث أبي هريرة (صلاة العصر) عوضاً عن قوله في الرواية الأولى احتج صاحبنا في الشيء
 (ولابي داود) أي من حديثه أيضاً (فقال) أي التي صلى الله عليه وآله وسلم (أصدق)
 ذو اليمين فأومئ أي نعم وهي في الصحيحين لكن يلفظ فقالوا (قلت وهي رواية لابي داود يلفظ
 فقال الناس ثم وقال أبو داود له ليذكر فأومئوا إلا جابن زيد (وفي رواية) أي لابي داود من
 حديث أبي هريرة (ولم يصدق حتى يقنه الله ذلك) ولفظ أبي داود ولم يصدق حتى يقنه الله حتى

يقفه الله ذلك أي صبر تسليمه على اثنين يقف عنده اما لو أحق وتذكر حصل له اليقين والله أعلم
 ما تستدعي أي هريرة في هذا (وعن عمران بن حصين) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم صلى بهم فسبح تسبيحاً جديدين ثم تشهد ثم سلّم رواه أبو داود والترمذي وحسنه والحاكم
 وصححه) في سياق حديث السنن أن هذا السهو هو سهو صلى الله عليه وآله وسلم الذي في خبر
 ذي الدين فان فيه بعدان سابق حديث أي هريرة مثل ما سبق من سياق الصحابين إلى قوله ثم رفع
 وكبر ما قلناه فقبل ثم سلّم في السهو وقال لم أحفظه من أي هريرة ولكن نبئت أن عمران بن حصين
 قال ثم سلّم وفي السنن أيضاً من حديث عمران قال سلّم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاث
 ركعات من العصر ثم دخل فقام إليه رجل يقال له الخرباق كان طويل اليمدين إلى قوله فقال
 أمدق فقالوا فمضى ثلاث الركعة ثم سلّم ثم سجّد سجدة ثم سلم انتهى ويحتمل أنها تعدلت القصّة
 وفي الحديث دليل أنه يسجد عقب الصلاة كما تدل له الفاء وفيه تصريح بالتشهد قبل ولم يقل أحد
 بوجوبه ولقطة تشهد تدل أنه أتى بالشهادتين وبه قال بعض العلماء وقيل يكفي التشهد الأوسط
 واللفظ في الأول أظهر وفيه دليل على شرعية التسليم كما تدل له رواية عمران التي ذكرناها
 لآل راية التي أتى بها المصنف فأما ليست بصحة إن التسليم كان لسجدة السهو لا يحفل
 أنه لم يكن سلّم للصلاة وأنه سجّد لها قبل السلام ثم سلّم تسليم الصلاة (وعن أي معبد الخدرى)
 رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا شئت أحدكم في صلاته فلم يدرك
 صلى ثلاثاً فأربعاً فليطرح الشك وليعني على ما سبق من تسليمة سجدة قبل أن يسلم فإن كان
 صلى خمسا) في رابعة (شفعن) أي السجدتان (صلاته) صبرها شفعاً لأن السجدة
 قامت مقام ركعة وكان المطالب من الرابعة الشفع وان زادت على الأربع (وان كان صلى تماماً
 كانت أربعاً لغير الشيطان) أي الصلوات الخمس بالعلم والرغام برنة غراب التراب والصلوات الأربعة
 في قولهم رغمهم كأنه كآبة عن أدائها هاته والمراد أهانة الشيطان حيث لبس عليه صلاته (رواه
 مسلم) الحديث فيسجد لآله على أن الشك في صلاته يجب عليه البناء على اليقين عنده ويجب
 عليه أن يسجد سجدة إلى هـ إذا ذهب جاهل العلماء وما لك والشافعي وأحد وذهب جماعة
 من التابعين إلى وجوب الإعادة عليه حتى يستيقن وقال بعضهم بعد ثلاث مرات فإذا شك في
 الرابعة فلا إعادة عليه والحديث مع الأولين والحديث ظاهر في أن هذا حكم الشك مطلقاً مبتدأ
 كان أو مبتدأ وفي حديث عبد الرحمن بن عوف عن أحد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك واحدة صلى أو اثنين فيصليهما واحدة وإذا لم
 يدركتين صلى أو ثلاثاً فيصليهن ثنتين وإذا لم يدرك ثلاثاً صلى أو أربعاً فيصليهن ثلاثاً ثم يسجد إذا فرغ
 من صلاته وهو جالس قبل أن يسلم سجدة (وعن ابن مسعود) رضي الله عنه (قال صلى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي إحدى الأربعين خمسا وفي رواية أنه قال إبراهيم
 النخعي زاداً وتقص (فلما سلّم قبل له رسول الله أن يحدث في الصلاة حتى قال وما ذاك قال أوصلت كذا
 فتق رجليه واستقبل القبة فمسح سجدة ثم سلّم ثم أقبل على ناوحيه فقال أنه لو حدث في الصلاة
 شيء أتأبى تكبمه ولكن أنما أنا بشر مثلكم في الشبهة وبين وجه المثلية بقوله أئسي كما تبسون
 فإذا نسيت فذكر وفي فإذا شك أحدكم في صلاته هل زاد أو نقص (فليجزم الصواب) بأن

بعل يظنهم غير تفرقة بين الشك في ركعة أو ركن وقد فسر حديث عبد الرحمن بن عوف
الذي قلناه (فليتم عليه ثم يسجد سجدتين متفق عليه) ظاهر الحديث أنهم تابعوه صلى الله
عليه وآله وسلم على الزيادة فقصه دليل على أن متابعة المؤتمر للإمام فيما ظنه واجبا لا تصد صلاته
فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمرهم بالاعادة وهذا في حق الصحابة في مثل هذه الصورة تجوزهم
التفسير في عصر النبوة فاما ما اتفق الآن قيام الامام الى الخامسة صحيح من خلفه فان لم يقعد
استطروعه فعدوا حتى يشهدوا يشهدوا يسلموا ابتداء فانه لم تقصد عليه حتى يقال يزلون بل
فعل ما هو واجب في حقه وفي هذا دليل على أن محل سجود السهو بعد السلام الا أنه قد يقال
انه صلى الله عليه وآله وسلم ما عرف سهو في الصلاة الا بعد أن سلم منها فلا يكون دليلا وقد اختلفت
الاحاديث في محل سجود السهو واختلف بسبب ذلك أقوال الأئمة قال بعض أئمة الحديث
أحاديت باب سجود السهو وتعدت منها حديث أبي هريرة عمن شذ فليذكر صلى وفيه الامر انه
يسجد سجدتين ولم يذكر موضعهما وهو حديث أخرجه الجماعة ولم يذكر وفيه محل السجدتين
هل قبل السلام أو بعدهم عند أبي داود وابن ماجه من ياد قبل أن يسلم وحديث أبي سعيد من
شذ وفيه انه يسجد سجدتين قبل التسليم وحديث أبي هريرة وفيه التقيام الى الخشبة وانه يسجد بعد
السلام وحديث ابن جينة وفيه السجود قبل السلام ولما وردت هكذا اختلفت آراء العلماء في
الاختصاص فقال داود تستعمل في مواضعها على ما جاز به ولا يقاس عليها ومثله قال جدي في هذه
الصلوات خاصة وخالف فيمسواها فقال يسجد قبل السلام لكل سهو وقال آخرون هو مخفي في كل
سهو ان شاء الله بعد السلام وان شاء قبله في الزيادة والنقص وقال مالك ان كل السجود للزيادة
يسجد بعد السلام وان كان للنقصان يسجد قبله وقالت الحنفية الاصل في سجود السهو بعد السلام
وتأوله الاحاديث الواردة في السجود قبله ونأى أدلته وقال الشافعي الاصل في السجود قبل السلام
ورده ما خلفه من الاحاديث ادعاه نسخ السجود بعد السلام وروى عن الزهري قال يسجد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سجدة في السهو قبل السلام وبعده وآخر الامر من قبل
السلام وأبده رواية معاوية انه صلى الله عليه وآله وسلم يسجد قبل السلام وصحبه متأخرة
وذهب الى مثل قول الشافعي أبو هريرة ومكحول والزهري وغيرهم قال في الشرح وطريق
الانصاف ان الاحاديث الواردة في ذلك قولها وفعلا فيها نوع تعارض وتقدم بعضها وتأخر البعض
غير ثابت برواية صحيحة حتى يستقيم القول بالنسخ فالاولى الجدل على التوسع في جواز الامر من
ومن أدلة الحنفية التي أفادها قوله (وفي رواية للبخاري) أي من حديث ابن مسعود (فليتم
ثم يسلم ثم يسجد) ما يدل على انه بعد السلام وكذلك رواية مسلم التي أفادها قوله (وليس) أي
من حديث ابن مسعود (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسجد سجدة في السهو بعد السلام
من الصلاة والكلام) أي الذي خطوب به وأجاب عنه بما أفاده اللفظ الاول ويدل به أيضا قوله
(ولا جدواي داود والتسائي من حديث عبد الله بن جعفر مرفوعا عن شذ في صلاته فلا يسجد
سجدتين بعد ما يسلم وصحبه ابن حزيمة) فهذه أدلة من يقول انه يسجد بعد السلام مطلقا ولكنه
قد عارضها ما عرفت فالقول بالخشية أقرب الطرق الى الجمع بين الاحاديث كما عرفت قال الحافظ
أبو بكر البيهقي روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه يسجد لله وقبل السلام وانه أمر بذلك

وروي أنه بعد السلام وأنه أمر به كلاهما صحبان ولهما شواهد يطول بذكرها الكلام
ثم قال الأشبه بالصواب جواز الأمرين جميعاً قال وهذا مذهب كثير من أصحابنا **❦** (وعن
المغيرة بن شعبة) رضي الله عنه (قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا شئت أحدكم
فقام في الركعتين فاستمع قائماً فلمض ولا يعود) للتشهد الأول (وليسجد سجدتين) لم يذكر
مجلسهما (فإن لم يستمع قائماً فليجلس) لائق بالتشهد الأول (ولاسهو عليه أخرجه أبو داود
وابن ماجه والدارقطني واللفظ به بسند ضعيف) وذلك أن مداره في جميع طرقه على جابر الجعفي
وهو ضعيف وقد قال أبو داود ليس في كتابي عن جعفر الجعفي غير هذا الحديث وفي الحديث دلالة
على أنه ليسجد السهو الألقوات التشهد الأول لا الفعل القيام لقوله ولا سهو عليه وقد ذهب
إلى هذا جماعة وذهب ابن حنبل إلى أنه يسجد السهو لما أخرجه البيهقي من حديث أنس أنه تحررك
للقيام من الركعتين الأخيرين من العصر على جهة السهو فسجدوا فقعده ثم يسجد السهو
وأخرجه الدارقطني والكل من فعل أنس موقوفاً عليه الآن في بعض طرقه أنه قال هذه السنة
وقد رجع حديث المغيرة عليه لكونه مرفوعاً ولا يؤيده حديث ابن عمر مرفوعاً لاسهو إلا في
قيام عن يونس وأجلاس عن قيام أخرجه الدارقطني وأما كمال البيهقي وفيه ضعف ولكن
يؤيد ذلك أنهم قد وردت أحاديث كثيرة في الفعل القليل وأفعال صدرت منه صلى الله عليه وآله
وسلم ومن غيرهم مع علم بذلك ولم يأمر فيها بسجود السهو ولا يسجد السهو منها قلت وأخرج
الشافعي من حديث ابن خزيمة أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في الركعتين فسجدوا بقضى
فلم يفرغ من صلاته يسجد سجدتين ثم سلم وأخرج أحمد والترمذي وصححه من حديث زباد بن
علاقة قال صلى بنا للمغيرة بن شعبة فلبس الركعتين قام ولم يجلس فسجد به من خلفه فاشاد اليهم
أن يقوموا فلم يفرغ من صلاته سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم ثم قال هكذا صنع بنا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم إلا أن هذه فبين معنى بعدان سجوداً فيصتدل أنه يسجد ترك التشهد وهو الظاهر
❦ (وعن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على من خلف الإمام سهو
فإن سعى الإمام ففعله وعلى من خلفه رواه الزائر والبيهقي بسند ضعيف) وأخرجه الدارقطني
في السنن بلفظه وفيه زيادة قواسم من خلف الإمام فليس عليه سهو والإمام كافيه والكل من
الروايات فيها خارجة من مصعب ضعيف وفي الباب عن ابن عباس الآن فيسهو مقروكاً والحديث
دليل على أن لا يجب على المؤتم سجود السهو إذا سعى في صلاته وانما يجب عليه إذا سعى الإمام
فقط وإلى هذا ذهب الحنفية والشافعية **❦** (وعن ثوبان) رضي الله عنه (عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم أنه قال لكل سهو وسجدتان بعد ما يسلم روماً أبو داود وابن ماجه بسند ضعيف)
قالوا إن في إسنادهما سهيل بن عياش وفيه مقال وخلاف قال البخاري إذا حدث عن أهل بلد
يعني الشاميين فصيح وهذا الحديث من روايته عن الشاميين فتضعف الحديث به فيه نظر
والحديث دليل لمسلتين الأولى أنه إذا تعدد مقتضى السجود السهو تعدد لكل سهو وسجدتان
وقد حكى عن ابن أبي ليلى وذهب الجمهور أنه لا يتعد السجود وإن تعدد موجب لان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم في حديث ذي الدين سلم وتكلم ورثي ناسياً ولم يسجد إلا سجدتين ولئن قيل
أن القول وأولها العمل به من التعني بالخواب أنه لا دلالة فيه على تعدد السجود لتعدد مقتضيه بل

هو الصوم لكل ساه فقيدها الحديثان كل من سها في صلاته نهي سهو كان بشرعه مجتهدان ولا يتصان بالمواضع التي سها فيها التي صلى الله عليه وآله وسلم ولا بالانواع التي سها بها والاحمل على هذا المعنى أولى من حمله على المعنى الأول وإن كان هو الظاهر فيه بجائيه وبين حديثي الدين على أن ذلك أن تقول ان حديث ذي الدين لم يقع فيه السهو المذكور في حال الصلاة فانه محل النزاع فلا يعارض حديث الكتاب والمسئلة الثانية يصحح به من يرى صبود السهو بعد السلام وتقدم فيه تحقيق الكلام ﴿وعن أبي هريرة﴾ رضي الله عنه ﴿قال صعد نافع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اذا السماء انشقت واقرأ باسم ربك الذي خلق رواه مسلم﴾ هذا من أحاديث صبود التلاوة وهو داخل في ترجمة المصنف الماضية كما عرفت حيث قال باب صبود السهو وغيره والحديث دليل على مشروعية صبود التلاوة وقد أجمع على ذلك العلماء وانما اختلفوا في الوجوب وفي مواضع الصبود فالجمهور على أنه سنة وقال أبو حنيفة واجب غير فرض ثم هو سنة في حق التالى والمسمع ان صبود التالى قبل وان لم يسجد وأما مواضع الصبود فقال الشافعي يصعد في بعد الفصل فيكون أحد عشر موضعاً وقالت الحنفية في أربعة عشر محلاً إلا ان الحنفية لا يعدون في الحج الا سجدة واحدة واعتبروا بسجدة سورة ص وقال أحمد وجاعة بسجدة في خمسة عشر موضعاً وصعد في الحج وسجدة ص واختلفوا في اهل بشرط فيها ما يشترط في الصلاة من الطهارة وغيرها فاشتراط ذلك قوم وقال قوم لا يشترط قال البخاري كان ابن عمر يسجد على غير وضوء وفي مسند ابن أبي شيبة كان ابن عمر ينزل عن راحلته فيعزق المله ثم يركب فيقرأ السجدة فيسجد وما يوشأ وافقه الشعبي على ذلك وروى عن ابن عمر انه لا يسجد الرجل الا وهو طاهر وجمع بين قوله وفعله على الطهارة من الحدث الاكبر قلت والاصل انه لا يشترط الطهارة الا بدليل وأدلة وجوب الطهارة وردت للصلاة والسجدة لا تسمى صلاة فالجواب على من شرط ذلك وكذلك أوقات الكراهة ورد النهي عن الصلاة فيها فلا تشمل السجدة القردة وهذا الحديث يدل على الصبود للتلاوة في الفصل ويأتى انشلافي ذلك ثم رأيت لابن حزم كلاماً في شرح المعنى لفظه السجود في قراءة القرآن ليس ركعة ولا ركعتين فليس صلاة وإذا ليس صلاة فهو جائز بلا وضوء وللجنب والخاص والى غير القبلة كسائر الله كرو ولا فرق اذا لا يلزم الوضوء الا للصلاة لم يأت بما يجامع للصلاة قرآن ولا سنة ولا قياس فان قيل السجود من الصلاة وبعض الصلاة صلاة قلنا التكبير بعض الصلاة وقراءة القرآن بعض الصلاة والجلوس والقيام والسلام بعض الصلاة فهل يلتزمون ان لا يفعل أحدهما من هذا الافعال والاقرال الا وهو على وضوء هذا لا يقولونه ولا يقوله احد انتهى بتلخيص ﴿وعن ابن عباس﴾ رضي الله عنه ﴿قال ص ليس من عزائم السجود دو قرأت يسجد لله صلى الله عليه وآله وسلم بسجدة﴾ رواه البخاري أى ليست مما ورد في السجود فيها أمر ولا تحرير ولا تخصيص ولا ثبوت وانما ورد بصيغة الاخبار عن داود عليه السلام بالاعطال وسجدتين صلى الله عليه وآله وسلم فيها التنباه لقوله تعالى فهداهم اقتده وفيه دلالة على ان المستوفى قد يكون بعضها آكس من بعض وقد ورد انه قال صلى الله عليه وآله وسلم سجدها داود نومة وسجدها شاكراً وروى ابن المنذر وغيره باستثناء حسن عن علي كرم الله وجهه ان العزائم حم والتجيم واقرأ والم تنزل وكذا ثبت عن ابن

عباس في الثلاثة الاخر وقيل الاعراف وسبحان وحده والمرأخرجه ابن أبي شيبة (وعنه) أي
عن ابن عباس (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل التيمم رواة البخاري) وهو دليل على
الصحوة في المصطلح كان الحديث الاول دليل على ذلك وقد خالفه مالك وقال لا يصحود لتلاوة
في المصطلح وقد قدمنا الخلاف في أول المصطلح لما روى عن ابن عباس انه صلى الله عليه وآله
وسلم لم يصح في حق من المصطلح من التحول الى المنيئة أخرجه أبو داود وهو ضعيف الاسناد فيه أبو
قدامة واسمه الحرث بن عبد الله ابا دي بصرى ولا يخرج حديثه كما قاله الحافظ المنذرى في مختصر
السنن ومحتمل أيضاً بقوله (وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال قرأت على النبي صلى الله
عليه وآله وسلم التيمم فلم يصح فيه استيق عليه) وزيد بن ثابت من أهل المدينة وقرأه فيها
كانت في المدينة قال مالك فأيد حديث ابن عباس وأجيب عنه بان ترك الصحوة تارة وفعلة تارة
دليل السنية أو لما عارض ذلك ومع ثبوت حديث ابن عباس فهو نافي وحديث غيره مثبت
والثابت مقدم (وعن خالد بن معدان) يفتح الميم وسكون العين الشامي السكاكي تابعي من
أهل حص قال لقنت سبعين رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكل من نكثت
الشمسين مائة سنة أربع ومائة وقيل سنة ثلاث (قال فضلت سورة الحج بسجدة رواة أبو داود
في المراسيل) كذا انسخه المصنف الى امر اسيل أبي داود وهو موجود في سنته مرفوعاً من حديث
عقبة بن عامر بن لفظ قلت يا رسول الله في سورة الحج سجدة ان قال نعم ومن لم يصحدهما فلا يقرأهما
فالجواب كيف ينسبه المصنف الى امر اسيل أبي داود مع وجوده في سنته مرفوعاً ولكنه قد وصله في
قوله (رواه أجدوا الترمذي موصولاً من حديث عقبة بن عامر وزاد) أي الترمذي في روايته
(فن لم يصحدهما فلا يقرأهما وسنده ضعف) لان فيه ابن لهيعة قيل انه تفرد به وأبدع الحاكم
بان الرواية حجت فيهم من قول عمر وابنه وابن مسعود وابن عباس وأبي الدرداء وأبي موسى وعمار
وساقوا موقوفة عليهم وأكده السبقي بجمار واقفي المعرف من طريق خالد بن معدان وفي الحديث رد
على أي حنفية وغيره عن قال انه ليس في سورة الحج الامسدة واحدة في الاخرة منها وفي قوله
فلا يقرأهما تأكيده لشرعية الصحوة فيها ومن قال بالاجابة فهو ممن أدلته ومن قال ليس واجب
قال لما ترك السنة وهو موجود التلاوة بفعل التدوير وهو القراءة كان الاليق الاعتبار بالمسنون
والايتير كما ذكره قال الحسن له ان لا يقرأ السورة (وعن عمر رضي الله عنه قال ما أبها الناس
انما هم بالصحود) أي بآتيه (فن يصحدهما صاب) أي السنة (ومن لم يصحدهما لم يقرأ عليه
رواه البخاري وفيه) أي البخاري عن عمر (ان الله لم يفرض الصحود) أي لم يجعله فرضاً (الا
ان يشاء وهو في الموطأ) فيه دلالة على ان عمر كان لا يرى وجوب صحود التلاوة واستدل بقوله الا ان
يشاء ان من شرع في السجود وجب عليه اتمه لانه يخرج من بعض حالات عدم فرضية
الصحود وأجيب بأنه استثناء منقطع والمراد ولكن ذلك موكل الى مشيئتنا (وعن ابن عمر
رضي الله عنهما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ علينا القرآن فإذا امر بالسجدة كبر وسجد
ويجدها معه رواة أبو داود بسند فيه لين) لانهم رواية عبد الله المكبر العمري وهو ضعيف
وأخرجه الحاكم من رواية عبيد الله المصغر وهو ثقة ويقال انه على شرط الشيخين وفي الحديث
دلالة على التكبير والتمشروع وكان الثوري يجهل هذا الحديث قال أبو داود ويجهل لانه كبر

وهل هو تكبير الافتتاح والنقل الاول اقرب ولكنه يجزئ بها عن تكبيرة النقل لعدم تركيبة اخرى وقيل يكبره وعدمه انك ليس دليلاً قال بعضهم ويشهد وبسليم قياساً للتكبير على التحريم وأجيب بأنه لا يجزئ هذا القياس فلا دليل على ذلك وفي الحديث دليل على شرعية سجود التلاوة للسمع لقوله وسجدنا وظاهره سواء كاناه صليين معاً أو أحدهما في الصلاة وروى نافع عن ابن عمر أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ علينا السورة في غير الصلاة فيسجد فنهض معه أخرجه أبو داود وقد ثبت من فعله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ علينا السورة في غير الصلاة الانشقاق وسجدوا سجدة من خلفه وكذلك سورة تنزيل السجدة قرأها وسجد فيها أخرجه أبو داود والحاكم والطحاوي من حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم يسجد في الظاهر فرأى أصحابه أنه قرأ آية سجدة فسجدوا لها واعلم أنه قد ورد في سجود التلاوة أن يقول سجدة وجوباً للذي خلفه وصوت رده وشقحه وبصره يحوله وقوته أخرجه أحمد وصحاب السنن والحاكم والبيهقي وصححه ابن السكن وزاد في آخره ثلاثاً وزاد الحاكم في آخره تسبارك اللهم أحسن الخلقين وفي حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في سجود التلاوة اللهم كبر بها عندك أخر أوجها لها عندك ذكر أوضع عن أبي داود وقيل لها مني كما تقدمت من عبد الله بن داود (وعن أبي بكر رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا جاءه أمر يسره سر ساجداً لله رواء الخمسة إلا الناسي) هذا مما خله الترجمة بقوله وغيره هو دليل على شرعية سجود الشكر وذهب إلى شرعته الشافعي وأحمد خلافاً للمالك ورواية لا يخيصة بأنه لا كراهة فيها ولا لب والحديث دليل للآولين وقد سجده صلى الله عليه وآله وسلم في آية ص وقال هو لنا شكر وأعلم أنه قد اختلف هل يشترط لها الطهارة أم لا فقيل يشترط قياساً على الصلاة وقيل لا يشترط لأنها ليست بسجدة وهو الأقرب كما قدمنا (وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه) قال يسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأطال السجود ثم رفع رأسه فقال ان جبريل أتاني فبشرني وجاء تفسير النبوي بأنه تعالى قال من صلى عليه صلى الله عليه وآله وسلم صلاة صلى الله عليه بها عشراً رواء أحمد في المستند من طرق (فصحت لله شكر أدواه أحمد وصححه الحاكم) وأخرجه البراء وابن أبي عاصم في فضل الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم قال البيهقي في الباب عن جابر وابن عمرو أنس وجبريل أبي جحيفة (وعن البراء بن عازب رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث علياً إلى اليمن فذكر الحديث قال فكتب علي بإسلامهم فلما قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكتاب سر ساجداً شكر الله على ذلك ودعا البيهقي وأصله في الضمير وفي معناه يسجد كعب بن مالك لما نزل الله توبته فانه يدل على أن شرعية ذلك كانت مقررة عندهم

باب صلاة التطوع

أي صلاة العبد التطوع فهو من إضافة المصدر إلى المفعول وحذف فاعله في القاموس صلاة التطوع التافهة (عن ربيعة بن مالك الأسدي) رضي الله عنه هو من أهل الصدقة كان خادماً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صحبه قد عايناهم حضراً وسفرهم سنة ٦٣ من الهجرة وكتبته أبو فراس بكسر الفاء (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سل فقلت سألت

من افعلك في الجنة فقال لا وأغير ذلك قلت هو ذلك قال فاعني على نفسك) أي على من ارادى من نفسك (بكثرة السجود واه وسلم) جل المصنف السجود هنا على الصلاة تفلا تفعل الحديث دليل على التطوع وكأنه صرح عن الحقيقة كون السجود بغير الصلاة غير مرغ فيه على اقتراعه والسجود وان كان يصرف على الفرض لكن الاتيان بالقرآن لا بد منه لكل مسلم وانما ارشده صلى الله عليه وآله وسلم الى شيء يخص به نبال به ما طلبه فانه السيد والحق ان السجود هنا غير الصلاة تفلا لادلة صحيحة دلت على ذلك ذكرناها في نزل الاراء واتيانها في دليل الطالب وحقيقة السلامة الشوكاني رحمه الله في الفتح الباني وأجاب على من جعله على صلاة التطوع فهو في هذا الحديث وفي أمثاله من أحاديث أخر على حقيقته لا صارفه عن ذلك فأراد المصنف هذا الحديث في هذا الباب تسامح واضح والذي ذهب اليه المحدث هو الاتيان بكثرة السجود من غير صلاة فانه مرغ فيه مندوب اليه من الشارع الحكيم هذا وفي الحديث دلالة على كمال ايمان ربيعة المذكور وهو حفته الى أشرف المطالب وأعلى المراتب وعرف نفسه عن الدنيا وشهواتها ودلالة على ان السجود أفضل الاعمال في حق من كان مثله فانه لم يرشده صلى الله عليه وآله وسلم الى نيل ما طلبه الا بكثرة السجود مع ان مطلوبه أشرف المطالب قال البيهقي من آيات في مناجاة

ولو ان شقي مذبراها ملكها • مضى عمرها في حصيد لقليل

(وعن ابن عمر) رضي الله عنه (قال حفظت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم عشر ركعات) هذا اجل فله بقوله (ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب في بيته) تفسيدها يدل على ان ما عداها كان يفعله في المسجد وكذلك قوله (وركعتين بعد العشاء في بيته وركعتين بعد الصبح) لم يشدهما مع انه كان يصلح في بيته وكان ترك التسديد لم يرد ذلك من فعله صلى الله عليه وآله وسلم (متفق عليه وفي رواية لهما وركعتين بعد الجمعة في بيته) فيكون قوله عشر ركعات قلنا الى التكرار كل يوم (ولم يسم) أي من حديث ابن عمر (كان اذا طلع الفجر لا يصل الا ركعتين خفيقتين) هما المحدثان في العشر وانما افاد لفظ مسلم خفيتم او انه لا يصل بعد طلوعه سواهما ويخففهما مذهب مالك والشافعي وغيرهما وقد جاء في حديث عائشة حتى أقول أقرأ أم الكتاب بآتي قريبا والمحدث يدل على أن هذه النوافل للصوات وقد دل في حكمة شرعيتها ان ذلك ليكون ما بعد الفريضة جبر الماتر فانه من آدابها وما قبلها كذلك وليدخل الى الفريضة وقد انشرح صدره للاتيان بها وأقبل قلبه على فعلها قلت قد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث عبيد الداري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاته فان كان أتتها كتبت له تامة وان لم يكن أتتها قال الله تعالى لا تكتب له انظر واهل الجحود لبدي من تطوع فتمكثون بها فريضة ثم ازل كاذ كذلك ثم تؤخذ الاعمال على حسب ذلك انتهى وهو دليل لما قيل من حكمة شرعيتها وقوله في حديث مسلم انه لا يصل بعد طلوع الفجر الا ركعتين قد يستدل به من يرى كراهة النقل بعد طلوع الفجر وقد قلتم ذلك (وعن عائشة) رضي الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يدع أربعة اقبل الظهر وركعتين قبل الغداة واه البصري) هذا الاثنان في حديث ابن عمر في قوله

وركعتين قبل الظهر لان هذا زيادة علمنا عائشة ولم يعلمها ابن عمر ثم يحتل أن الركعتين الترتيب ذكرهما
من الأربع وأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصليهما منى وإن ابن عمر شاهداهما اثنتين فقط ويحتل
أنهما من غيرها وأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصليهما أو يصليهما واحدة ويؤيد هذا حديث أبي أيوب
عند أبي داود والترمذي في الشمال وإن ما جوهوا من خزعة بلطف أربع قبل الظهر ليس نهي
تسليم فتفتح لهن أبواب السماء وحديث أنس أربع قبل الظهر كعدلهن بعد العشاء أخرجه
الطبراني في الأوسط وعلى هذا فيكون قبل الظهر ست ركعات ويحتل أنه كان يصلي الأربع تارة
ويقتصر عليها وعنها أخرت عائشة وتارة يصلي ركعتين وعنها أخبر ابن عمر **﴿﴾** (وعنها) أي
عن عائشة (قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على شيء من النوافل أشد تعاضدا منه على
ركعتي الفجر متفق عليه) تعاضدا أي محافطة وقد ثبت أنه كان لا يتركهما أحضرا ولا سفرا وقد
حكى وجوه ما عن الحسن البصري **﴿﴾** (ولم) أي عن عائشة مرفوعا (ركعتا الفجر خير من
الدنيا وما فيها) أي أجرهما خير كانه أريد الدنيا الأرض وما فيها من ثباتها وما فيها وفيه يدل على
الترغيب في فعلهما وانهما ليستا بواجبتين إذ لم يذكر العقاب في تركهما بل الثواب في فعلهما
﴿﴾ (وعن أم حبيبة أم المؤمنين) تقدم ذكر اسمها وترجمنا رضى الله عنها (قالت سمعت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من صلى اثنتي عشرة ركعة في يومه وليته) وفي نسخة في يوم
وليلة كان المراد في كل يوم وليته لا في يوم من الأيام وليته من الليالي (يأتيه من بيت الجنة)
وبأن يقصيها في رواية الترمذي (رواه مسلم وفي رواية) أي مسلم عن أم حبيبة
(نطوقا) تميز لاثنتي عشرة زيادة في البيان والألفاء معلوم **﴿﴾** (والترمذي) أي عن أم حبيبة
(شعوه) أي نحو حديث مسلم (وزاد) تفصيل ما جلتهم وأجمعهم (أربع قبل الظهر)
هي التي ذكرتها عائشة في حديثها السابق (وركعتين بعدها) هي التي في حديث ابن عمر
(وركعتين بعد المغرب) هي التي قبلها حديث ابن عمر في بيته (وركعتين بعد العشاء) هي
التي قبلها أيضا في بيته (وركعتين قبل صلاة الفجر) هي التي اتفق عليها ابن عمر وعائشة في
حديثيهما السابقين **﴿﴾** (والنمسة عنها) أي عن أم حبيبة (من حافظ على أربع قبل الظهر
وأربع بعدها) يحتمل أنها غير الركعتين المذكورتين سابقا ويحتمل أن المراد أربع منها الركعتان
اللتان مر ذكرهما (حرمه الله على النار) أي منعه عن دخولها كما يمنع الشيء المحرم عن حرم عليه
﴿﴾ (وعن ابن عمر) رضى الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رحم الله امرأ
صلى أربع بعقل العصر) هذا الأربع لم تذكر فيما سبق من النوافل فالأضحية إلى حديث أم
حبيبة الذي عند الترمذي كانت النوافل قبل الفرائض وبعدها ست عشرة ركعة (رواه أحمد
وأبو داود والترمذي وحسنه وابن خزيمة وصححه) وأما صلاة الركعتين قبل العصر فقط
فبما علمنا حديث بين كل اثنتين صلاة **﴿﴾** (وعن عبد الله بن مغفل) بضم الميم وفتح المجهة
وتسديد الفاء بن غنم هو أبو سعيد في الأشهر كان من أصحاب الشجرة يسكن المدينة ثم تحول إلى
البصرة والحق بها أدارا وكان أحد العشرة الذين يسمون عمر البصرة يفتقون الناس ومات عبد
الله ما سمعتهين وقبل قبلها بسنة رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
صلا قبل المغرب صلا قبل المغرب ثم قال في الثالثة لمن شاء زاهية) أي كراهية (أن يتنذرها

(الناس سنة) أي طريقة لا يختلفون عنها فقد يؤدي إلى فوات أول الوقت (رواه
 البخاري) وهو دليل على أنها تندب الصلاة قبل صلاة المغرب أنها المراد من قوله قبل المغرب
 لأن المراد قبل الوقت لما علم من أنه نهى عن الصلاة فيه (وفي رواية لابن حبان) أي من
 حديث عبد الله بن كور (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى قبل المغرب ركعتين) فنبت
 شرعيتهما بالقول والفعل (ولم يسم عن ابن عباس) رضي الله عنهما (كان يصلي ركعتين بعد
 غروب الشمس وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينافل بأمرنا ولم ينهنا) فتكون ثالثة
 بالتقريب أيضاً فنبت هاتان الركعتان بأقسام السنة الثلاثة ولعل أنسما يبلغه حديث عبد الله
 الذي فيه الأمر بهما وبه سنة تكون التوافل عشرين ركعة مضافة إلى القرائض وهي سبعة عشر
 فيتم لمن حافظ على هذه التوافل في اليوم والليله تسبع وثلاثون ركعة وثلاث ركعات الوتر فتكون
 أربعين ركعة في اليوم والليله قال ابن القيم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يحافظ في اليوم
 والليله على أربعين ركعة سبع عشرة القرائض واثنى عشر ذاتي روت أم حبيبة واحدة عشرة
 صلاة الليل فكانت أربعين ركعة انتهى ولا يخفى انه يبلغ عدد ما ذكرهنا من التوافل غير الوتر
 اثنين وعشرين إن جعلنا الأربع قبل الظهر وبعد غروب داخل تحتها الاثنتان اللتان في حديث
 ابن عمر وزاد في حديث أم حبيبة التي بعد العشاء فجميع أربع وعشرون ركعة من دون الوتر
 والقرائض (ومن عائشة) رضي الله عنها (قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحفظ
 الركعتين اللتين قبل الصبح) أي نافله الغير (حتى اني أقول أقرأ بأهم الكتاب) يعني أم لم
 تحفظه قاضيهما (متفق عليه) والى تحفيقه ما ذهب الجمهور ويأتي تعيين قدر ما يقرأ منهما
 وذهب الخليفة إلى تطويلهما ونقل عن النخعي وأورد فيه البيهقي حديثاً مرسلين عن سعيد بن
 جبير وفيه رأو لم يسم وما ثبت في الصحيح لا يعارض مثل ذلك (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه
 (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في ركعتي الغير قل يا أيها الكافرون) أي في الركعة الأولى
 بعد الفاتحة (وقل هو الله أحد) أي في الثانية بعد الفاتحة (رواه مسلم) وفي رواية لمسلم
 عن أبي هريرة قرأ الآيتين أي في ركعتي الغير قولوا آمنا بالله وما أُنزل إلينا من الآيات في
 البقرة عوسا عن قل يا أيها الكافرون وقل يا أهل الكتاب تعالوا إلى آية آل عمران أي عوسا عن
 قل هو الله أحد وفيه دليل على جواز الاختصار على آية من وسط السورة (وعن عائشة)
 رضي الله عنها (قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى ركعتي الغير اضطلع على
 شقها الايمن رواه البخاري) والمعاني في هذه النجعة بين مقرط ومقرط ومتوسط فأقرط جماعة
 من أهل الظاهر منهم ابن حزم ومن تابعه فقالوا بوجوبها وأبطلوا صلاة الغير بتركها وذلك لعدم
 المذكور في هذا الحديث ولحديث الأمر بهما في حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم إذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطلع على جنبه الايمن قال الترمذي حسن صحيح
 غريب وقال ابن تيمية ليس بصحيح لأنه يفرده عبد الرحمن بن زياد في حفظه مقال قال المصنف
 والحق أنه تقوم به الحجة الا أنه صرف الأمر عن الوجوب ما ورد من عدمه وما امته صلى الله عليه
 وآله وسلم على فعلهما انتهى قلت وهو ما أخرجه البخاري عن عائشة أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم كان إذا صلى فإن كنت مسنة فخذني والا اضطلع حتى يؤذن بالصلاة وترجم

له البخاري باب من تحدث بعد الركعتين ولم يضطجع وبطل ترجمه ابن خزيمة وأخرجه البخاري في التهجد بلفظ فان كنت تقضي تحدث معي وإن كنت نائماً اضطجع وفطر جماعة فقالوا بكرهتها واحتموا ابن عمر كان لا يفعل ذلك ويقول كفي بالتسليم أخرجه عبد الرزاق وبناه كان يصحب من يصفهما وقال ابن مسعود لمالك الرجل إذا صلى الركعتين تمكك كما تمكك الحمار ونوسط فيها طائفة منهم مالك وغيره فزروا بها بالناس ففعلها واحدة وكروها لمن فعلها استنأنا ومنهم من قال يا شبيب اعلني الاطلاق سوا ففعلها استراحة أم لا وقيل تنزع عن يمين جسدك الليل لما أخرجه عبد الرزاق عن عائشة كانت تقول إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يضطجع ليلته لكنه كان يذأب إليه فيضطجع ليستريح منه وفيه راو لم يسم وقال النووي المختار أنها سنة ظاهر حديث أبي هريرة قلت وهو الأقرب وحديث عائشة لوضع فغابته أنه اخبار عن فهمه أو عدم استقراره صلى الله عليه وآله وسلم عليه دليل من حيث لم يسن على الشئ الاين قال ابن حزم فان تعدد على الاين فانه يؤتى ولا يضطجع على الايسر (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى أحدكم الركعتين قبل صلاة الصبح فليضطجع على جنبه الاين رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه) وانه كان صلى الله عليه وآله وسلم يفعلها وهذا رواية في الأثرين وتقدم انه صرح عن الإيجاب ما عرفت وعرفت كلام الناس فيه (وعن ابن عمر) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الليل منى منى فإذا خشى أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى متفق عليه) الحديث يدل على أن مشروعية نافلة الليل منى منى فيسلم على كل ركعتين واليه ذهب جماهير العلماء وقال مالك لا تجوز الزيادة على اثنتين لأن مفهوم الحديث الحصر لانه في قوة ما صلاة الليل الاثنى منى لأن تعريف المبدأ قد يفيد ذلك على الأغلب وأجاب الجمهور بأن الحديث وقع جواباً لمن سأل عن صلاة الليل فلا دلالة فيه على الحصر وبناه لو سلم فقد عارضه فعلم صلى الله عليه وآله وسلم وهو نبوت إتياره بخمس كما في حديث عائشة عند الشيخين والفعل قرينة على عدم إرادته الحصر وقوله فإذا خشى أحدكم الصبح وأوتر ركعة دليل على أنه لا يوتر ركعة واحدة الا لختم طالع الفجر والاوتر بخمس أو سبع أو نحوها لا ثلاث اللهم عن الثلاث فانما أخرج الدارقطني وابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة فوعا وأوتر واختم أو سبع أو تسع أو واحدة عشرة زاد الحاكم ولا يوتر وثلاث لا شبهة وبطلان المغرب قال المصنف وزاد كلامه ثقات ولا يضر موقف من وقفه وقد عارضه حديث أبي أيوب من أحب أن يوتر ثلاث فليقل أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم وقد جع بينهما ان النبي عن الثلاث إذا كان يقعد للشيء الاوسط لانه يشبه المغرب وأما الذي شهد الا في آخره فانه لا يشبه المغرب وهو جمع حسن قد آيد حديث عائشة عند أحمد والنسائي والبيهقي والحاكم كان صلى الله عليه وآله وسلم يوتر ثلاث لا يجلس الا في آخرهن ولفظاً أحمد كل يوتر ثلاث لا يشغل يثنى ولفظ الحاكم لا يقعد هنا أو لم يفهم أنه لا يوتر واحدة الا تشهد طالع الفجر فانه يعارضه حديث أبي أيوب هذا فان فيه من أحب أن يوتر واحدة فليقل وهو أقوى من مفهوم حديث الكتاب وفيه من حديث أبي أيوب دليل على صحة الاحرام ركعة واحدة (وللمهمة) أي من حديث أبي

هريرة (وصحبه ابن حبان بلفظ صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وقال الترمذي هنا خطأ) أخرجه
المذكورون من حديث علي بن عبد الله السارقي الأزدي عن ابن عمر هذا وأصله في الصحيحين
بدون ذكر النهار قال ابن عبد البر لم يقله أحد عن ابن عمر غير علي وأكروه عليه وكان ابن معين
يضعف حديثه هذا ولا يحتج به ويقول إن نافع وعبد الله بن دينار وجعاه وروى عن ابن عمر
بدون ذكر النهار وروى بسند عن يحيى بن معين أنه قال صلاة النهار أربع لا يفصل بينها فقبله
فإن أحد من قبل يقول صلاة الليل والنهار مثنى مثنى قال يحيى حديث فقبله به حديث الأزدي
قال ومن الأزدي حتى أقبل منه قال الترمذي هذا الحديث عندى خطأ وكذا قال الحاكم في علوم
الحديث وقال الدارقطني في العلل ذكر النهار فيه وهم وقال الخطابي روى هذا الحديث
طاوس ونافع وغيرهما عن ابن عمر فليذكر فيه أحد النهار لأن سبل الزيادة من الثقة إن قبل
وقال البيهقي هذا حديث صحيح وقال السارقي صحيح بمسلم والزائد من الثقة مقبولة انتهى كلام
المصنف في التلخيص فأنظر إلى كلام الأئمة في هذه الزيادة فقد اختلفوا فيها اختلافا شديدا
ولعل الأمرين جائزان وقال أبو حنيفة يخبر في النهار بين أن يصلي ركعتين ركعتين أو أربعاً
ولا يزيد على ذلك وقد أخرج البخاري ثمانية أحاديث في صلاة النهار ركعتين ﴿وعن أبي
هريرة﴾ رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الصلاة بعد
الفرصة) فإنها أفضل الصلاة (صلاة الليل أخرجه مسلم) يحتتمل أنه أراد بالليل جوفه
لحديث أبي هريرة عند الجماعة إلا البخاري قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي الصلاة
أفضل بعد المكتوبة قال الصلاة في جوف الليل وفي حديث عمرو بن عبسة عند الترمذي وصحبه
أقرب ما يكون الربيع العبد في جوف الليل الآخر فإن استطعت أن تكون ممن يذكر الله في تلك
الساعة فكن وفي حديثه أيضاً عند أبي داود قلت يا رسول الله أي الليل أجمع قال جوف الليل
الآخر فصل ما شئت فإن الصلاة في مكتوبة وفي مكتوبة والمراد من جوفه الآخر هو الثلث الآخر
كما وردت في الأحاديث ﴿وعن أبي أيوب الأنصاري﴾ رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم قال الوتر حق على كل مسلم) هو دليل لمن قال بوجوب الوتر (من أحب أن يوتر بحسن
ظيفه ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعله) قد قلنا الجمع منه وبين ما عارضه (ومن أحب أن
يوتر واحدة) من دون أن يضيف إليها غيرها كما هو الظاهر (فليفعله رواد الأربعة إلا الترمذي
وصحبه ابن حبان ورجع الترمذي وقفه) وكذا صحح أبو حاتم والمذاهب والدارقطني في العلل والبيهقي
وغير واحد وقفه قال المصنف وهو الصواب قلت وله حكم الرفع إذا لم يحسحح للاجتماع فيه أي في
القدار والحديث دليل على إيجاب الوتر ويدل له أيضاً حديث أبي هريرة عند أحمد بن حنبل لم يقل
من أولى وجوبه هذه الحقة وذهب الجمهور إلى أنه ليس بواجب مستدل بحديث علي الوتر
ليس بحتم كهيئة المكتوبة ولكنه سنة شها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وباقى ولفظه
عند ابن ماجه أن الوتر ليس بحتم ولا كصلاتهم المكتوبة ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أوتر وقال أهل القرآن أوتر وأما الله وتر يحب الوتر وذكر الجحداب تيمية ابن المنذر
روى حديث أبي أيوب بلفظ الوتر حق وليس بواجب وحديث ثلاث من على فرائض ولكم
تطوع وعندهم الوتر وإن كان ضعيفا فله ما عاتل تأييدهم على أن حديث أبي أيوب استدل

به على الإيجاب قد عرفت أن الأصح وقصده عليه إلا أنه سبق أن حكم المرفوع ولكنه لا يباين
الأدلة الدالة على عدم الإيجاب والإيجاب قد أطلق على المستون تأكيذا كما سلف في
غسل الجمعة وقوله بنحو أو ثلاث أي ولا يقعد إلا في آخرها وبأن حديث عائشة في
النجس وقوله بواحدة ظاهراً مقتصر عليها وقد روي فعمل ذلك عن جماعة من الصحابة فانخرج
محمد بن نصر وغيره باسناد صحيح عن السائب بن زيد أن عمر قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل
غيرها وروي البخاري أن معاوية أوتر بركعة وإن ابن عباس استصوبه (وعن علي رضي
الله عنه ليس الوتر بجمعة ولكن سنة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم رواه الثقات
والترمذي وحسنه والحاكم وصححه) تقدم أنه من أدلة الجمهور على عدم الوجوب وفي حديث
علي هذا عاصم بن ضمرة تكلم فيه غير واحد من كرام القاضى عبد الرحمن النخعي في حواشيه
على بلوغ المرام ولم أجده في التلخيص بل ذكرناه أنه بحقه الحاكم ولم يعقبه فإدري من أين
نقل القاضى ثم أتت في التتريب ما نقله عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي صدوق من الثالثة
مات سنة أربع وسبعين (وعن جابر بن عبد الله) رضي الله عنه (أن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قام في شهر رمضان ثم استظروا من الليلة التالية فلم يخرج وقال اني خشيت
أن يكتب عليكم الوتر رواه ابن حبان) أعلنا المصنف الصفة والحديث في البخاري إلا أنه لفظ
أن تفرض عليكم صلاة الليل وأخرجه أبو داود عن حديث عائشة ولفظه أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم صلى في المسجد فبقي بصلاته فأسلم ثم صلى من القابلة فكثر الناس ثم اجتمعوا من
الليلة الثالثة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما أصبح قال قد أتت الذي صنعتم
ولم يعنى من الخروج السك إلا خشيت أن يفرض عليكم هذا والحديث في البخاري بقرين
من هذا واعلم أنه قد أشكل هذا التعليل لعدم الخروج بخشعة الفرضية عليهم مع ثبوت حديث
هي خمس وعن جسون لا يبدل القول الذي فإذا أمن التسديد كيف يقع الخوف من الزيادة وقد
نقل المصنف عنه أجوبة كثيرة فزيفها وأجاب ثلاثة أجوبة قال أنه فتح الباري عليه ما ذكرها
واستبعد منها أن خوفه صلى الله عليه وآله وسلم كان من افتراض قيام الليل يعني جعل التهجد
في المسجد جماعة شرطاً في صحة التنفل بالليل قال وروى عنه قوله في حديثه بدين ثابت حتى
خشيت أن يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قلتم به فصاروا أبا الناس في سؤيتكم فنعهم من
التجميع في المسجد اشفاقاً عليهم من اشتراطه انتهى قلت ولا يخفى أنه لا يطاق قوله أن يفرض
عليكم صلاة الليل كما في البخاري فإنه ظاهر أنه خشية فرضه مطلقاً وكان ذلك في رمضان فدل
حديث عائشة الذي أخرجه أبو داود على أنه صلى بهم ليلتين وحديث الكلب أنه صلى بهم ليلة
واحدة وفي رواية أحدهما صلى بهم ثلاث ليل بالوعص المسجد باله في الليلة الرابعة وفي قوله
خشيت أن يكتب عليكم الوتر دلالة على أن الوتر ليس بواجب واعلم أن من أثبت صلاة التراويح
وجعلها سنة في قيام رمضان استدل بهذا الحديث على ذلك وليس فيه دليل على كشيء مما يفعله
ولا يكتبه فأنهم يصلونها جماعة عشر بركعة يترجون بين كل ركعتين فأما الجماعة فإن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم جماعة ثم ترك خشية أن يفرض عليهم ثم إن عمر أروا لهم جمعهم
على امام معين وقال إنها بدعة كما أخرجه مسلم في صحيحه وأخرجه غير من حديث أبي هريرة أنه

صلى الله عليه وآله وسلم كان يرغمهم في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بعزة فيقول من قام
 رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه قال ونوفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 والأمر على ذلك وفي خلافه ما يكره وسد من خلافة عمر زاذني رواية عند البيهقي قال عروة
 فاختبرني عبد الرحمن التماري أن عمر بن الخطاب خرج ليلة في رمضان فطاف في المسجد وأهل
 المسجد وأزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصليون بصلاته الرجل فقل الله أكبر
 لا طير ولا جنة على ما لي فأرى واحداً كان أمثل فعزم عمر على أن يجمعهم على فأرى واحداً فأمراً
 ابن كعب أن يقوم بهم في رمضان فخرج عمر والناس يصلون بصلاته فقال عمر نعم البدعة هذه
 وساق البيهقي في السنن عدة روايات في هذا المعنى إذا عرفت هذا عرفت أن عمر هو الذي جعلها
 جماعة على معنى وجهها بدعة وأما قوله وتم البدعة فليس في البدعة ما يمدح وأعلم أنه ينعين
 حل قوله بدعة على جماعة لهم على معنى والزامهم بذلك لأنه أراد أن الجاهل بعد بدعة لانه صلى الله
 عليه وآله وسلم قد جمع بهم كما عرفت وأما الكمية وهي جعلها عشرين ركعة فليس فيه حديث
 مرفوع إلا ما رواه عبد بن حمد والطبراني عن طريق أبي شيبة إبراهيم بن عثمان عن الحكم عن
 مقسم عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي في رمضان عشرين
 ركعة والوتر قال في سبيل الرشاد أو شبيهة بضعه أحد وابن معين والبخاري ومسلم وأبو داود
 والترمذي والنسائي وغيرهم وكذبته شعبة قال ابن معين ليس بثقة وعده هذا الحديث من
 منكراته وقال الأذري في المتوسط وأما ما نقل أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في اللتين اللتين
 خرج جمعاً عشرين ركعة فهو منكر وقال الزركشي في الخادم دعوى أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 صلى بهم في تلك الليلة عشرين ركعة لم يصح بل الثابت في الصحيح الصلاة من غير ذكر العدد وجاء
 في رواية جابر أنه صلى بهم ثمان ركعات والوتر ثم استطرو في القابلة فلم يخرج إليهم رواه ابن خزيمة
 وابن حبان في صحيحهما انتهى وأخرج البيهقي رواية ابن عباس من طريق أبي شيبة ثم قال أنه
 ضعيف وساق روايات أن عمر أمر أبا أيوب بن عبد الله بن قيس بن عمار بالناس بعشرين ركعة وفي رواية
 أنهم كانوا يقومون في زمن عمر بعشرين ركعة وفي رواية ثلاث وعشرين ركعة وفي رواية
 أن علياً كان يؤمهم بعشرين ركعة ووتر ثلاث وقال وفيه قوة وإذا عرفت هذا عرفت أنه ليس
 في عشرين ركعة رواية مرفوعة بل يأتي حديث عائشة الملقق عليه قرياً ما كان يزيد في رمضان ولا
 في غيره على إحدى عشرة ركعة عرفت من هنا كله أن صلاة التراويح على هذا الأسلوب الذي
 اتفق عليه الأكثر بدعة نعم قيام رمضان سنة بلا خلاف والجماعة في نافلتها لا تنكر فقد اتفق ابن
 عباس وغيره على أنه صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الليل لكن جعل هذه الكيفية والكمية سنة
 والجماعة على ما هو الذي تقول الله بدعة وهذا عمر رضي الله عنه خرج أولاً والناس أزاع
 متفرقون منهم من يصلي منفرداً ومنهم من يصلي جماعة على ما كانوا عليه في عصره صلى الله عليه
 وآله وسلم وخبر الأمر ما كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأما تسميتها
 بالتراويح فكان وجهها ما أخرجه البيهقي من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يصلي أربع ركعات في الليل ثم يترشح الحديث قال البيهقي تفرد به المغيرة بن زياد وليس
 بالقوي فإن ثبت فهو أصل في ترويح الأمام في صلاة التراويح انتهى وأما حديث علي بن

وسنة الخلفاء الراشدين بعدى عسكواهم وعضوا عليها بالنواجذ أخرجه أجدوا أبو داود وابن ماجه والترمذى وصححه الحاكم وقال على شرط الشيخين ومثله أقصد والباقي من بعدى أبو بكر وعمر أخرجه الترمذى وقال حسن وأخرجه أجدوا ابن ماجه وابن حبان وله طرق فيها مقال إلا أنه يقوى بعضها بعضاً فإنه ليس المراد بسنة الخلفاء الراشدين الاطراف يقتضيه الموافقة بطريقته صلى الله عليه وآله وسلم من جهاد الأعداء وتقوية شعائر الدين ونحوها فإن الحديث عام لكل خليفة راشد لا يخص الشيخين ومعلوم من قواعد الشريعة أنه ليس خليفة راشد أن يشرع بغيره غير ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم إن عمر بن الخطاب نفسه الخليفة الراشد سعى ما رام من تجميع صلاته ليالى رمضان بدعوة ولم يقل إنها سنة فتأمل على أن الصيام رضى الله عنهم خالفوا الشيخين في مواضع ومسايل فدل على أنهم لم يحملوا الحديث على أن ما لا يؤدوا وتعالوه حجة وقد سبق البرماوى الكلام في شرح أنفسه في أصول الفقه مع أنه قال اتصال الحديث الأول يدل على أنهم إذا اتفق الخلفاء الأربعة على قول كان حجة لا إذا انفرد واحد منهم أو اثنين والتحقق أن الاقتداء ليس هو التقليد بل هو غيره كما حقه السيد رحمه الله في شرح نظم الكافل في بحث الإجماع والله أعلم بالصواب (وعن خارجة) بأنها المأجدة وبعد الرأى (ابن حبان) يضم الحارثى عمرو بن عبد الله بن فارس روى عن عمرو بن العاص أحق من عمر ثلاثة آلاف فارس فأمد به ثلاثة وهم خارجة هذا وإن يبرهن العوام والمقداد بن الأسود على خارجة القضاء بمصر لعمر بن العاص وقيل كان على شرطه وعداوى أهل مصر قسده الحارثى فلما سمع أنه عمرو بن العاص حين تعاقدت الخوارج على قتل ثلاثة على ومعاوية وعمرو بن العاص فتم أمر الله في أمير المؤمنين عليه السلام دون الآخرين وإلى الغلط بخارجة أشار من قال

فلما انفذت عمر لخارجة * قدت عليها من شامت من البشر

وكان قتل خارجة سنة أربعين رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم قلنا وما هي يا رسول الله قال الوتر ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر رواه النسائي وصححه الحاكم) قلت قال الترمذى عقيب آخر أجبه حديث خارجة بن حذافة حديث غريب لا نعرفه إلا من حديثين يدين أى حبيب وقدهم بعض الحديثين في هذا الحديث ثم ساق الوهم فيه فكان يحسن من المصنف التنبه على ما قاله الترمذى هذا وفى الحديث ما يشهد عدم وجوب الوتر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم أمدكم فإن الأمد أهو الزيادة بما يقوى المز بدعاه يقال مد الجش وأمدته إذا زاده وألحق به ما يشق ويعوبه وكده ومددوا وادها ما زادها ما يصلحها ومددت السراج والارض إذا أصلحت ما باليت والسماد (قائدة) في حكمه نشر عية التوافل تقم حديث قيم الدارى عند جدو وغيره في هذا الباب وأخرجه الحاكم في المستكن من حديث ابن عمر فروعا بالنظر أول ما اقتضى الله على امتي الصلوات الخمس وأول ما رفع من أعمالهم الصلوات الخمس وأول ما يشلون عنه الصلوات الخمس فن كان ضيع شأنها يقول الله سارك وتعالى انظروا هل تجدون لمبدى نافله من صلاة تتجوز بها ما نقص من القرية وانظروا فى صيام عبدى شهر رمضان فإن كان ضيع شأنها فانظروا هل تجدون

لعبدى نافلة من صيام تحون بها ما نقص من الصيام وانظر واقد كاه عدى فان ضيع شيئا منها
فانظر واهل يجدون لعبدى نافلة من صدقة تحون بها ما نقص من الزكاة فهو خذ ذلك على فراض
الله وذلك برحة الله وعده فان وجدته فضلى وضع في ميزانه وقيل له ادخل الجنة مسرورا وان لم
وجدته منى من ذلك أمرت الزبانية فاخذت سده ورجليه ثم قذف في النار وهو كالشرح
والتفصيل الحديث يتم الدارى المتقدم في باب صلاحات التطوع تحت الحديث الثاني من أحاديث
الباب (روى أحمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه) أى نحو حديث خارجة
فشرحه شرحه (وعن عبد الله بن بريدة) بضم الباء وفتح الراء هو ابن الحبيب بضم الحاء وفتح
الصاد الاسمى وعبد الله من ثقات التابعين سمع أبا هريرة بن جندب وآخرين وتولى قضاء مرو
ومات بها (عن أبيه) رضى الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الوتر حق)
أى لازم فهو من أدلة أهل الإيجاب (فمن لم يوتر فليس منا) أخرجه ابوداود بسندين (لأن فيه
عبد الله بن عبد الله العنكي ضعفه البخارى والنسائى وقال ابو حاتم صالح الحديث (وصحبه
الحاكم) وقال ابن معين انه موقوف (وله شاهد ضعيف عن أبي هريرة عند أحمد) رواه بلفظ من
لم يوتر فليس منا وفيه التحليل بن مرة منكر الحديث واستاد منقطع كما قال أحمد ومعنى ليس منا
ليس على مستنا وطريقنا والحديث محمول على تأكد السنة للوتر بعد أئمنه وبين الأحاديث الدالة
على عدم الوجوب (وعن عائشة رضى الله عنها قالت ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة) ثم فصلتها بقولها (يصل أربعا) يحتمل أنها
متصلات وهو الظاهر ويحتمل أنها مفصلات وهو بعيد لأنه وافق حديث صلاة الليل مثنى
مثنى (فلتسأل عن حسنهن وطولهن) نهت عن سؤال ذلك لأمالانه لا يقدر الخياط على مثله
فأى ساجدة في السؤال أو كانه قد علم حسنهن وطولهن لشهرته فلا يستل عنه أولانها لا تقدر
أصف ذلك (ثم يصل أربعا فلانها عن حسنهن وطولهن ثم يصل ثلاثا قالت عائشة فقلت
يا رسول الله اتام قبل ان توتر) كانه كان ينام بعد الأربع ثم يقوم صلى الثلاث وكانه كان قد تقرر
عند عائشة ان النوم ناقص للوضوء فسأله فأجابها بقوله (باعتائشة ان عيني تنامن ولا ينام
قلبي) دل على أن الناقص نوم القلب وهو حاصل مع كل من نام مستغفرا فيكون من النصاص
وان النوم لا يقص وضوءه صلى الله عليه وآله وسلم وقد صرح المصنف بذلك في التلخيص واستدل
بهذا الحديث وحديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم نام حتى نفع ثم قام فصلى ولم يترضا
وفي البخارى ان الانبياء اتام أعينهم ولا تنام قلوبهم (مشق عليه) اعلم انه قد اختلفت الروايات
عن عائشة في كيفية صلاته صلى الله عليه وآله وسلم في الليل وعدها فقد روى عنها سبع وتسع
واحدى عشرة سوى ركعتي الفجر ومنها هذه الرواية التي أفادها قوله (وفي رواية لهما) أى
التحيين (عنها) أى عن عائشة (كان يصل عشر ركعات من الليل) وظاهره انها موصولة
لا يقعدنهما (ويوتر بسجدة) أى ركعة (ويركع ركعتي الفجر) أى بعد طوعه (فتتق)
أى صلاته في الليل مع تغليب ركعتي الفجر أو تلك الصلاة جميعا (ثلاث عشرة ركعة) وفي رواية
انه كان يصل من الليل ثلاث عشرة ركعة ثم يركع إذا سمع النداء ركعتين خفيفتين فكانت خمس
عشر ركعة ولما اختلفت ألفاظ حديث عائشة زعم البعض انه حديث مضطرب وليس كذلك

بل الروايات مجمولة على أوقات متعددة وأوقات مختلفة بحسب النشاط وسان الجواز وإن الكل
 جائز وهذا لا يناسبه قولها ولا في غيره والاحسن أن يقال إنها اشترت عن الأغلب من فعله صلى
 الله عليه وآله وسلم فلا يناسبه ما نقله لأنه اخبار عن النادر ﴿وعنها﴾ أي عن عائشة (فأنت)
 كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة لم تفصلها وبين على
 كم كان يصلي كانت ذلك في الحديث السابق انما بينت في هذا الوتر بقولها (وتر من ذلك) أي
 العدد المذكور (بمجلس لا يجلس في شيء إلا في آخرها) كان هذا أحد أنواع أتيار صلى الله عليه
 وآله وسلم كما أن الأتيار ثلاث أحدها كما أفاده حديثه السابق ﴿وعنها﴾ أي عن عائشة
 (فأنت من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي من أوله وأوسطه وآخره
 (وأنعمى وتر ما في السجدة متفق عليهما) أي على الحديثين هذا الحديث بيان لوقت الوتر وأنه
 الليل كله من بعد صلاة العشاء وقد أفاد ذلك حديث خارجة حيث قال الوتر ما بين صلاة العشاء إلى
 طلوع الفجر وقد ذكر السبأ أنواع الوتر التي وردت في حاشية ضوئ المنار ﴿وعن عبد الله بن عمرو
 ابن العاص﴾ رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجزئكم من الليل مثل
 فلان كان يقوم من الليل فترك قيام الليل متفق عليه) قوله مثل فلان قال المصنف في فتح الباري
 لم أقف على تفسيره في شيء من الطرق وكان إيهام هذا القصد لتركه قال ابن العربي في هذا
 الحديث دليل على أن قيام الليل ليس واجباً إذ لو كان واجباً لم يكف لتركه بهذا القدر بل كان
 يذمه أبلغ ذم وفيه استصحاب الدوام على ما اعتاده المرء من غير قنوط ويستنبط منه كراهة
 قطع العادة ﴿وعن علي بن عليه السلام﴾ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أوتر وأوتر بأهل
 القرآن فإن الله وتر في النبأية أي واحد في ذاته لا يقبل الانقسام ولا التفرقة واحد في صفاته
 لا شبيهه ولا مثل واحد في أفعاله لا شريك له ولا معين (يحب الوتر) فيب عليه وقبله
 (رواه الخمسة وصححه ابن خزيمة) المراد بأهل القرآن المؤمنون لأنهم الذين صدقوا القرآن وخاصة
 من سولى حفظه ويقوم سلاوته ومراعاة حدوده وأحكامه والتعليل بأنه تعالى وتر فيه كما
 قال القاضى عياض إن كل ما ناسب الشيء أدنى مناسبة كل ما أحب إليه وقد عرفت أن الأمر
 للندب الأدلة التي سلفت على عدم وجوب الوتر ﴿وعن ابن عمر رضي الله عنهما﴾ إن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال اجعلوا أتر صلاةكم بالليل وتر متفق عليه (في فتح الباري) أنه اختص الباق
 في موضعين أحدهما في مشروعية ركعتين بعد الوتر من جلوس والثاني من أوتر ثم أراد أن يتفصل
 من الليل هل يكفي وتره الأول ويتفصل ما شاء أو يشق وتره ركعة ثم يتفصل ثم إذا فعل هذا هل
 يحتاج إلى وتر آخر أو لا أما الأول فوقع عندهم من طريق أبي سبرة عن عائشة أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس وقد ذهب إليه بعض أهل العلم وجعل الأمر في
 قوله اجعلوا الخ مختصاً بغير أوتر آخر الليل وأجاب من لم يقل بذلك بأن الركعتين المذكورتين هما
 ركعتي الفجر وجهله النووي على أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لسان جواز التفل بعد الوتر
 وجواز التفل جالسا وأما الثاني فذهب الأكثر إلى أنه يصلي شفعاً ما أراد ولا ينقص وتره الأول
 عملاً بالحديث الآخر وهو قوله ﴿وعن طلق بن علي﴾ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم يقول لا وتران في ليلة رواه أحمد الثلاثة (وصححه ابن حبان فدخل على أنه لا وتر بل يصلي

شفعا ماشاء وهذا نظر الى ظاهر فعله والا فانه لما شفع وتره الاول لم يبق الا وتر واحد هو ما يقبله آخره
وقدرى عن ابن عمر انه قال لما سئل عن ذلك اذا كنت لا تخاف الصبح ولا النوم فاشفع ثم صل
مبدأ التمام وتر ﴿﴾ وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
(وتر) أى يقرأ صلاة الوتر (بسم ربك الاعلى) أى فى الاولى بعد قراءة التمام
(وقل يا أيها الكافرون) أى فى الثانية بعدها (وقل هو الله أحد) أى فى الثالثة بعدها (رواه
أحمد وأبو داود والنسائي وزاد) أى النسائي (ولا يسم الا فى آخرهن) الحديث دليل على
الابتداء بثلاث وقد عارضه حديث لا وتره بثلاث عن أبي هريرة وصححه الحاكم وقد صحح الحاكم
عن ابن عباس وعائشة كراهية الوتر بثلاث وقد تقدم وجه الجمع ثم الثلاث أحد أنواعه فلا
يتعين فيه وبذهبت الخفصة الى تعين الابداء بثلاث تصلى موصولة قالوا لان العصابة أجوعا على
ان الابداء بثلاث موصولة جائز وأختلفوا فيما عداها فلا خذها أخذ بالإجماع ورد عليهم بعدم
حصه الإجماع كما عرفت (ولابى داود والترمذى نحوه) أى نحو حديث أبى (عن عائشة وفيه
كل سورة) من سبع والكافرون فى ركعة من الاولى والثانية كما بيناه (وفى الاخير يقل هو
الله أحد والمعوذتين) فى حديث عائشة لئن لآن فيه خصيصة الجزاء فى ورواه ابن حبان
والدارقطني من حديث يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة قال العقيلي اسند صالح وقال ابن
الجوزى أنكرا جدوا بن معين زيادة المعوذتين وروى ابن السكن له شاهدان حديث عبد الله بن
سريع بن أسد غريب ﴿﴾ (وعن أبي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أو تروا
قبل أن تصبحوا أو امسلم) هو دليل على أن الوتر قبل الصبح ﴿﴾ (ولابن حبان) أى من حديث
أبى سعيد (من أدرك الصبح ولم يوتر فلا تره) فيه دليل على أنه لا يشترع الوتر بعد خروج الوقت
وأما أنه لا يصح قضاءه فلا اذا المراد من تركه متعمدا فانه قد فاته السنة العظمى حتى انه لا يمكنه
تدراكه وقد سكت ابن المنذر عن جماعة من السلف ان الذى يخرج بالغيم وقته الاختيارى ويبقى
وقته الاضطرارى الى قيام صلاة الصبح وأما من نام عن وتره أو نسى فقد بين ~~حكمه~~ وقوله
~~﴿﴾~~ (وعنه) أى عن أبى سعيد (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نام عن الوتر أو
نسى فليصل اذا أصبح أو ذكر) فلو نشر مرتب حيث كان نائما أو ذكر اذا كان نائما (رواه
الحسين الا النسائي) فدل على ان من نام عن وتره أو نسى فحكمه حكم من نام عن الفريضة
أو نسى فانه باقى بم عند الاستيقاظ أو الذكر والقسم انه أداه كما عرفت من نام عن الفريضة
أو نسى ﴿﴾ (وعن جابر) بن عبد الله رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
من خاف ان لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع ان يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلاة
آخر الليل مشهودة وذلك أفضل رواه مسلم) فيه دلالة على أن تأخير الوتر أفضل ولكن ان خاف
أن لا يقوم فقدمه ثلاثا فوته فعله وقد ذهب جماعة من السلف الى هذا وإلى هذا وقبل كل بالمالين
ومعنى كون صلاة آخر الليل مشهودة تشهد بها ملائكة الليل وملائكة النهار ﴿﴾ (وعن ابن عمر
رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا طلع الفجر فقد ذهب وقت كل صلاة
الليل) أى التوافل المشروعة فيه (والوتر) عطف خاص على عام فانه من صلاة الليل مضمومة عليه
لبين شرفه (فأوتر وأقبل طلوع الفجر) تخصيص الامر بالابتداء بزيادة العناية بشأنه وبين انه

أهم صلاة الليل وأنه يذهب وقته بذهاب الليل وتقدم في حديث أبي سعدان التائري والناسي
بأنهما ما لوتر عند العقلة إذا أصبح والناسي عند الذكر فهو مخصص لهذا فبين أن المراد بذهاب وقت
الوتر ذهاب الليل على من تركه الوتر لغير العذر ين وقى ترك ذلك للتموم ما رواه الترمذي عن عائشة
قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا لم يصل من الليل منه من ذلك النوم أو غلبته
عيناه صلى من النهار اثنتي عشرة ركعة وقال حسن صحيح وكذا تدرك لمافات (رواه الترمذي)
قلت وقال عقبه سليمان بن موسى قد تفرده على هذا اللفظ (وعن عائشة) رضي الله عنها
(قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الضحى أربعين ركعة أو ثمانين ركعة أو مائة ركعة
يدل على شرعية صلاة الضحى وإن أقلها أربع ركعة وقبل ركعتان لمافي الصحيحين من رواية أبي
هريرة ركعتي الضحى وقال ابن دقيق العيد لهذا كذا الأقل الذي وجدنا كيدفعه قال
وفي هذا دليل على استحباب صلاة الضحى وإن أقلها ركعتان وعدم مواظبة النبي صلى الله عليه
وآله وسلم على فعلها إلا نافي استحبابها لأنه حاصل بدلالة القول وليس من شرط الحكم أن يستأنف
عليه أدلة القول والفعل لكن ما واجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم على فعله مرجح على ما لم
يواظب عليه انتهى وأما حكمه فقد جمع ابن القيم الأقوال فبلغت ستة أقوال يؤيد كرهاً
مستند كل قول وأرجح الأقوال أنها تسعة كذا رواه ابن دقيق العيد وقد عارض حديث
عائشة هذا حديث الذي أفاده قوله (وله) أي لمسلم (عنها) أي عن عائشة (أنها سئلت
هل كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الضحى قالت لا إلا أن يجي من مغيبه) فإن الأول
دل على أنه كان يصليها دائماً لتدل عليه كلمة كان فأنتم تدل على التكرار والثانية تدل على أنه
كان لا يصليها إلا في حال مجيبته من مغيبه وقد جمع بينهما ما بان كلمة كان يفعل كذا لتدل على الدوام
دائماً بل غالباً فإذا قامت قرينة على خلافه صرحنا عنه كما هنا فإن اللفظ الثاني صرفها عن الدوام
أو أنها أرادت بقولها إلا إلا أن يجي مان من مغيبه في رؤيتها صلاة الضحى وإن لم تزل يفعلها إلا
في ذلك الوقت واللفظ الأول أخبر عنها بلغها من أنها كان يترك صلاة الضحى إلا أنه يصف هذا
قوله (وله) أي لمسلم وهو أيضاً في البخاري بلفظه فلا قالوا لمسلم كان أولى (عنها) أي عن
عائشة (ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي قط صلاة الضحى) بضم السين
وسكون الباء أي نافيتها (وإني لأسميها) فنصف رؤيتها لفعله صلى الله عليه وآله وسلم وأخبرت
أنها فعلها كما أنه استناداً إلى ما بلغها من الحديث عليها ومن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لها
فإنها لم تلتزم بغيره حتى تدل على اليقين المراد بقولها ما رأيت يصليها أي دائم عليها وقولها وإني
لأسميها إذا دوماً عليها وقال ابن عبد البر مرجح ما اتفق عليه الشنقان وهي رواية أبيان دون
ما تفرده مسلم وهي رواية تفهمها قال وعدم روية عائشة لذلك لا يستلزم عدم وقوع الذي
أنبته غيرها وهذا معنى كلامه قلت وعمماً اتفاقاً على أبيان ما حدثت أبي هريرة في الصحيحين أنه
أوصاه صلى الله عليه وآله وسلم بأن لا يترك ركعتي الضحى ولفظه أو صافى خليلي صلى الله عليه
وآله وسلم بثلاث صباب ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وإن أوتر قبل أن أرقد وفي الرغبة
في فعلها أحاديث كثيرة وفي بعضها كذلك مبدوعة في كتب الحديث (وعن زيد بن أرقم)
رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صلاة الأوابين) الأواب الرجاع إلى

الله يترك الذنوب وقيل الخيرات (حتى يرض القصال) يشق الميم من رمضت بكسر هاء أي يفتق
من الرضا وهو شدة حر الأرض من وقع الشمس على الرمل وغيره وذلك يكون عند ارتفاع
الشمس وتأثيرها الحر والقصال جمع فصل وهو ولد الناقة سمي بذلك لفصله عن أمه (رواه
الترمذي) ولم يذكر لها عددا وقد أخرج البرازين حديث ثوبان أن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم كان يستحب أن يصلي بعد نصف النهار فقالت عائشة يا رسول الله إنك تستحب أن تصلي
هذه الساعة قال تفصح فيها أبواب العاصي ينظر الله تبارك وتعالى فيها إلى رجلك إلى خلقه وهي صلاة
كان يحافظ عليها آدم عليه السلام ونوح وإبراهيم وعيسى وفيه راحة ووردت أحاديث
كثيرة أنها أربع ركعات (وعن أنس) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم من صلى الضحى اثنتي عشرة تركعة بنى له قصر في الجنة واه الترهذي واشتغره) قال
المصنف واستاده ضعيف وأخرج البرازين ابن عمر قال قلت لأبي ذر يا أبا عبد الله وصني قال سألتني عما
سألت عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن صليت الضحى ركعتين لم يكتب من
الغافلين وإن صليت أربع ركعات لم يكتب من العابدين وإن صليت ستا لم يلقن ذنبا وإن صليت ثمانا
كتب من القانتين وإن صليت اثنتي عشرة بنى لك بيت في الجنة وفيه سبعين عطاء ضعفه أبو
حاتم وغيره وذكر ابن حبان في الثقات وقال يخطئ ويدلس وفي الباب أحاديث لا تحفل من قال
(وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيتي فصلى
الضحى ثمان ركعات روى ابن حبان في صحيحه) قد تقدم رواية مسلم عنها أنها أمرت أن تصلي الله
عليه وآله وسلم يصلي سبعة الضحى وهذا الحديث أثبت فيه صلاته في بيتها وجمع بينهما بأنها أتمت
الركعة وصلاته في بيتها يجوز أنها لم ترمز لمكانه ثبت لها برواية واختار القاضي عياض هذا الوجه
ولا يصح ذلك وإن كان في بيتها لم يواز غفلتها في ذلك الوقت ولانفاقة الجمع ههنا ما يمكن هو
الواجب ومن فوائد صلاة الضحى أنها تجزئ عن الصدقة التي تصعب على مفاسد الإنسان في كل
يوم وهي ثلثمائة وستون مقصلا كما أخرج مسلم من حديث أبي ذر الذي قال فيه ويجزئ من
ذلك ركعتا الضحى

باب صلاة الجماعة والامامة

(عن عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صلاة
الجماعة أفضل من صلاة الفرد) بالناو والذال المجهية (بسبع وعشرين درجة متفق عليه
ولهما أي الشيعين) عن أبي هريرة بخمس وعشرين جزءا عوضا عن قوله سبع وعشرين
درجة (وكذا) أي وبلغت بخمس وعشرين (للضاري عن أبي سعيد وقال درجة) عوضا
عن جزأه ورواه جماعة من الصحابة غير الثلاثة المذكورين منهم أنس وعائشة وصهيب ومعاذ
وعبد الله بن زيد بن عبد الرحمن قال الترمذي عامة من روى قالوا اجتمعوا عشرين إلى ابن عمر فقال
سبعوا وعشرين وله رواية فيهم اجتمعوا عشرين ولا منافاة فإن مفهوم الحديث غير من ادروا به
الخمس والعشرين داخله تحت رواية السبع والعشرين أو أنها أخير صلى الله عليه وآله وسلم
بالأقل عددا أولا ثم أخير بالاكثر وأنه زيادة تفضل الله بها وقد زعم قوم أن السبع مجعولة على
من صلى في السجدة والخمس لمن صلى في غيره وقيل السبع لبعيد المجيد والخمس لأقربه ومنهم

من أبدى مناسبات وتعليلات استوفاه المصنف في فسخ الباري وهي أقوال تخمينية ليس عليها
نص والبرهان والدرجة بمعنى واحد خالاه عبر بكل واحد منهما عن الآخر وقد وردت تفسيرهما
بالصلاة وإن صلاة الجمعة تسبع وعشرين صلاة فرادى والحديث حث على الجمعة فيه دليل
على عدم وجوبها وقد قال بوجوبها جماعة من العلماء مستدين بالحديث إلا في وهو قوله
﴿وعن أبي هريرة﴾ رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال والذي نفسي
بيده) أي في ملكه ويحت تصرفه (لقد هممت) هو جواب القسم والاقسام منه صلى الله
عليه وآله وسلم لبيان عظم شأن ما ذكره زبر اعن ترك الجمعة (أن أمر يحط بحط فيصطب ثم أمر
بالصلاة فوجدن لها ثم أمر رجلا فيؤم الناس ثم أثناف) في الصحاح ثأف الى فلان أي تأمنا إذا
غاب عنه (الرجل لا يشهدون الصلاة) أي لا يحضرون الجمعة (فاخرج عليهم يومهم الذي
نفسى بيده) فيه اثبات حصة الجمعة تعالى (لو يعلم أحد أن يجدهم عرا) بفتح العين وسكون
الراء ثم قال هو العظم إذا كان عليه علم (سبينا أو مرأيتين) مرأيتا بكسر الميم وقد ضيع
ما بين ضلعي الثمانين الاسم (حسنتين) من الحسن (لشهد العشاء) أي صلاة في جماعة
(متفق عليه) أي بين الشيخين (واللفظ للضاري) والحديث دليل على وجوب الجمعة
عينا لا كناية إذ قد قام غيرهم فلا يتحققون العقوبة ولا عقوبة الأعل ترك واجب أو فصل
محرم وإلى أنها فرض عين ذهب عطاء والوزاعي وأجدوا وثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن
حبان وقالت به الظاهرة وقال داود أنها شرط في صحة الصلاة بناء على ما يختاره من أن كل
واجب في الصلاة فهو شرط فيها ولم يسلم له هذا لأن الشرط لا يدلها من دليل ولذا قال أجد
وغیرها أنها واجبة غير شرط وقبل أنها فرض كفاية والذهب الجمهور من متقدي الشافعية
وكثير من الحنفية والمالكية وذهب أبو حنيفة وصاحبا إلى أنهم استعملوا كذا واستدل القائل
بالوجوب بحديث الباب لأن العقوبة البالغة لا تكون إلا على ترك الفرائض وبغيره من
الاحاديث بحديث ابن أم مكتوم أنه قال يا رسول الله قد علمت ما لي وليس لي قائد وإن عني وبين
المسجد شجر أو شجلا ولا أقدر على قائد كل ساعة قال صلى الله عليه وآله وسلم أسمع الأظامة قال ثم
قال فأحضرها أخرجه أجدوا ابن خزيمة والحاكم وابن حبان بنقط تسمع الأذان قال ثم قال فأتها
ولو جوبا والاحاديث في معناه كثيرة وبقي حديث ابن أم مكتوم وحديث ابن عباس وقد أطلق
الضاري الوجوب على ما يوجب بقوله باب وجوب صلاة الجمعة وقالوا في فرض عين أدل كانت
فرض كفاية لكان قد سقط وجوبها فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معها وأما
التعريض في العقوبة بالنار فإنه وإن كان قد ثبت النبي عنه عامها فها هنا خاص وأدلة القائل بأنها
فرض كفاية أدلة من قال أنها فرض عين بناء على قيام الصارف للأدلة على فرض عين الفرض
الكفاية وقد أطال القائلون بالسنة الكلام في الجوابات عن هذا الحديث بما لا ينبغي وأقربها
أنه خرج مخرج الزجر لا الحقيقة بدليل أنه لم يقله صلى الله عليه وآله وسلم واستدل القائل بالسنة
بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي هريرة صلاة الجمعة أفضل من صلاة الفقد افتد اشتراك
في الفضيلة ولو كانت فرادى غير مجزئة لما كانت لها فضيلة أصلا وحديث إذا سلمت في حالها
فأثبتت الصلاة في رسالهما وليس أنهما إذا كانت جماعة وسيا في الحديث ﴿وعنه﴾ أي عن

أبى هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنقل الصلاة على المنافقين) فيه أن الصلاة كلها عليهم تقبله فانهم الذين إذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى ولكن الأثقل عليهم (صلاة العشاء) لانها في وقت الراحة والسكون (وصلاة الفجر) لانها في وقت النوم وليس لهم داع ديني ولا تصديق باجرهما حتى يعيّنهم على اتيانهم ما لو يحق عليهم الاتيان بهما ولا نهما في ظلمة الليل وداعى الربا الذي لاجله يصاون منتقل لعدم مشاهدتهم براونهم الناس الا القليل فانتهى الباعث الدينى منهما كما انتهى في غيرهما ثم انتهى الباعث الدينوى الذى في غيرهما ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم فانظر الى انتفاء الباعث الدينى عندهم (ولو يعلمون ما فيها) أى فى فعلهما من الاجر (لا توها) الى المسجد (ولو حبا) أى ولو شوا حبا أى كحبوا حبى على يده وركبته وقيل هو الخ على الركب وقيل على الاسباب وفى حديث أبى أمامة عند الطبرانى ولو حبا على يديه ورجليه وفي رواية جابر عندما أيضا لفظ ولو حبا أو زحفا وفيه حديث يلىخ على الاتيان اليهما وان المؤمن اذا علم ما فيه سما فى اليهما على أى حال فانه ما حال بين المنافق وبين هذا الاتيان الا عدم تصديقهما (متفق عليه) وعن أبى هريرة رضى الله عنه (قال أبى التى صلى الله عليه وآله وسلم رجل أعمى) قد وردت بتفسيره الرواية الأخرى وانه ابن أم مكتوم (فقال يا رسول الله ليس لى فأنشدت فى الى المسبح ففرخص له) أى عدم اتيان المسجد (فما ولى دعاء فقال هل تسمع النداء) وفي رواية الأمامة (بالصلاة) قال نعم قال فاجب رواه مسلم) كان الترخيص أو لا مطلقا عن التقيد بسما عا لنداء ففرخص له ثم سأله هل تسمع النداء قال نعم فأمره بالاجابة ومفهومه انه اذا لم يسمع النداء كان ذلك مذكرا له وأذاعه لم يكن له عذر عن الحضور والحديث من أدلة الإيجاب للجماعة عينا لكن ينبغى ان يقيد الوجوب عينا على سماع النداء التقيد حديث الأعمى وحديث ابن عباس له وما أطلق من الأحاديث يحمل على التقيد واذا عرفت هذا فاعلم ان الدعوى وجوب الجماعة عينا أو كفاية والدليل هو حديث الهب بالتصريق وحديث الأعمى وهما اعتمادا على وجوب حضور جماعته صلى الله عليه وآله وسلم في مسجده لسماع النداء وهو أخص من وجوب الجماعة ولو كانت الجماعة واجبة لمطلقا لى صلى الله عليه وآله وسلم للأعمى ولقال له انظر من يصلى معك ولقال فى المتصلين انهم لا يحضرون جماعته صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجتمعون فى منازلهم والبيان لا يجوز تأخيرها عن وقت الجماعة فالأحاديث اعتمادا على وجوب حضور جماعته صلى الله عليه وآله وسلم على سماع النداء لا على وجوب مطلق الجماعة كفاية ولا عينا وفيه انه لا يرخس لسماع النداء عن الحضور وان كان له عذر فان هذا ذكر العذر وأنه لا يجب قائما فم بعينه اذن ويحتمل ان الترخيص له ثابت العذر ولكنه أمره بالاجابة تدل على وجوب الاجر فى ذلك والمشقة تقتصر عما يجده فى قلبه من الروح فى الحضور ويدل لكون الأمر للتدب أى مع العذر الحديث اللاحق وهو قوله (وعن ابن عباس) رضى الله عنهما (عن التى صلى الله عليه وآله وسلم قال من سمع النداء فلم يأت فلا صلاة الا من عذر رواه ابن ماجه والدارقطنى وابن حبان والحاكم واسناده على شرط مسلم لكن رجع بعضهم وقفه) الحديث أخرجه من طريق شعبة موقوفوا مرفوعا والموقوف فيه زيادة العذر فان الحاشا كم وقفه عند أكثر أصحاب شعبة

وأخرج الدارقطني في الكبير من حديث أبي موسى عنه صلى الله عليه وآله وسلم من سمع النداء فلم يجيب من غير ذرر ولا عذر فلا صلوة له قال الهيثمي في مجمع من الربيع وثقه وشيخان التورى ووضعه في جملة ما أخرجه حديث ابن عباس المذكور أبو داود زيادة قال أو ما العذر قال خوف أو مرض لم يقبل الله منه الصلاة قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يصح له الحديث دليل على تأكيد الجماعة وهو حجة لمن يقول إنها فرض عين ومن يقول إنها سنة يقول فلا صلوة له أي كماله وأنه نزل في الكمال منزلة في الذات مائة والاعذار في ترك الجماعة منها ما في حديث أبي داود ومنها المطر والريح الباردة ومنها كل كراث أو نحوهم من ذوات الريح الكريمة فليس له أن يقرب المسجد قبل ويحفل أن يكون النهي عنهم المأبوز من أكلها من تقويت الفريضة فيكون أكلها احتمالاً تسببه من ترك الفريضة ولكن لعلم من يقول إنها فرض عين نسيق بهذا الاعذار الصالحة في المسجد لا في البيت فصلها جماعة (وعن يزيد بن الأسود) السوائي يضم السنين وتقفب الواو والمعو يقال الخراي ويقال العامر يروى عنه أنه جابر وعداده في أهل الطائف وحديثه في الكوفيين رضي الله عنه (أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصبح فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فرغ من صلاته (إذا هو رجلان لم يصلوا) أي معه (فدعا بهما في مهماترعد) يضم العين (فرائصهما) جمع فريضة وهي السعة التي بين جنب الهابة وكفها أي ترجف من الخوف قاله في النهاية وفي الفائق الفريص والقرائن جمع فريضة وهي لجة عند نقض الكتف في وسط الجنب عند منقض القلب وترعد وتورع عند الفريضة والغضب انتهى وجنب الإنسان ماتحت البطة إلى كتفه كذا في الصباح (فقال لهما ما منعكما أن تصليا معنا لا قد صلينا في رحلتنا) جمع رحل يقع الأوسكون المأهول المنزل ويطلق على غيره ولكن المراد هنا به المنزل (قال فلا تفعل إذا صلتما في رحلتكما أدركتما الامام وإن وصل فصلتما معه فأنما) أي الصلاة مع الامام بعد صلاتهما الفريضة (لكما فله) والفريضة هي الأولى سواء صليت جماعة أو فرادى لا إطلاقاً للخبر (رواه أحمد واللفظه والسنلة وصححه الترمذي وابن حبان) زاد المصنف في التلخيص والحاكم والدارقطني وصححه ابن السكن كلهم من طريق يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه وقال الشافعي في القديم اسناد مجهول قال البيهقي لأن يزيد بن الأسود ليس له رواية عنه ولا لآبائه جابر يعلى قلت يعلى من رجال مسلم وجابر وثقه النسائي وغيره ٨١ وهذا الحديث وقع في مسجد النصف من حجة الوداع فدل على مشروعية الصلاة مع الامام إذا وجد يعلى أو سبطي بعد أن كان قد أدى جماعة أو فرادى والأولى هي الفريضة الأخرى نافذة كما صرح به الحديث وظاهره أنه لا يحتاج إلى إرضاء الأولى وهو قول الشافعي وذهب مالك وهو قول الشافعي إلى أن الثانية هي الفريضة لما أخرجه أبو داود ومن حديث يزيد بن عامر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا جئت الصلاة فوجدت الناس يصلون فصل معهم إن كنت قد صليت تكن لك نافذة وهذه مكتوبة وأجيب بأنه حديث ضعيف ضعفه التورى وغيره وقال البيهقي هو مخالف لحديث يزيد بن الأسود وهو أصح ورواه الدارقطني باللفظ ولجعل التي صلى في حقه نافذة قال الدارقطني هذه رواية ضعيفة شاذة وعلى هذا القول لا بد من إرضاء الأولى بعد دخوله في الثانية وقبل بشرط فراغه من الثانية

صحيحة وللشافعي قول ثالث ان الله تعالى يحسب بآبهم ما شاء يقول ابن عمر بن ساه عن ذلك ان ذلك
 اليسك انما ذلك الى الله تعالى يحسب بآبهم ما شاء أخرجه مالك في الموطأ وقد عورض حديث
 الباب بما أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما عن ابن عمر برفعه لا تصلوا صلاة في يوم من
 يحب عنده بان النبي ان يصلي كذلك على انهما فرضة لا على ان احدهما نافلة أو المراد
 لا يصلحهما من اثنين منفردا ثم ظاهر حديث الباب عموم ذلك في الصلوات كلها واليه ذهب الشافعي
 وقال أبو حنيفة لا تماد الا الظهر والعشاء أما الصبح والعصر فلا للنهي عن الصلاة بعدهما وأما
 المغرب فلا ثم اوترائهما فلو أعادها صارت شفه أو قال مالك اذا كان قد صلاها في جماعة لم يعدها
 وان كان صلاها منفردا أعادها والحديث ظاهر في خلاف ما قاله أبو حنيفة ومالك بل في حديث
 يزيد بن الاسود ان ذلك كان في صلاة الصبح فيكون أظهر في رد ما قاله أبو حنيفة ويخص به عموم
 النبي عن الصلاة في الوقتين (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر) أي لا حرام أو مطلقا فيشعل تكبيره النقل
 (فكبروا ولا تكبروا حتى يكبر) زائدة كيدلها فأقدم مفهوم الشرط كما في ما تراجل الآية
 (واذا ركعوا لا تكونوا جاحدين) أي حتى يأخذ في الركوع لا حتى يفرغ منه كما يشاهد
 من اللفظ (واذا قال مع الله من حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد) أخذ في السجود
 (فاحمدوا ولا تسجدوا حتى يسجدوا) أي فاحمدوا فاقبلوا ما واصلها (فاعدوا) لعذر (فصلوا)
 (فعدوا أجمعين) هكذا بالنصب على الحال وهي رواية في البخاري وكثيرا روايت على أجمعين
 بالرفع تأكيد للتصريح بالجمع (رواه أبو داود وهذا الظاهر وأصله في الصحيحين) انما يفيد جعل الامام
 مقصودا على الانصاف بكونه مؤتم به لا يتجاوز المؤتم الى مخالفته والالتزام بالاعتقاد والاتباع
 والحديث دل على انه شرعت الامامة ليقسدى بالامام ومن شأن التابع والمأموم أن لا يقدم
 مشروعه ولا يساويه ولا يتقدم عليه في موقفه بل يراقب أحواله ويأق على اثره بفعله
 ومقتضى ذلك لا يخالفه في شيء من الاحوال وقد فصل الحديث ذلك بقوله فاذا كبر الى آخره
 ويقاس ما يهذرك من أحواله كال تسليم على ما ذكر في سابقه في شيء مما ذكر فقد أتم ولا تنقد صلاته
 بذلك الا ان كان خالف في تكبيرة الاحرام بتقدمه على تكبيرة الاحرام فانها لا تنقد معه صلاته
 لانه لم يجعله اماما اذا انخول بها بعد موحي عنوان الاقتداء به واتخاذها اماما واستدل على عدم فساد
 الصلاة لخالفته لانه صلى الله عليه وآله وسلم توعد من سبق امامه في ركوعه أو سجوده بان
 الله تعالى يجعل رأسه رأس حمار ولو لم يأمر بإعادة صلاته ولا قال فانه لا صلاة ثم الحديث لا يشترط
 المساواة في النية فدل على انها اذا اختلفت في الاجام والمأموم كان شوى أحدهما فرضا والآخر
 نفلا أو شوى هذا ظهرا وهذا عصر أو انما تصح الصلاة جماعة واليه ذهب الشافعي ويأتى
 الكلام على ذلك في حديث جابر في صلاته معاذ وقوله اذا قال سمع الله لمن حمده على أنه الذي
 يقوله الامام ويقول المأموم اللهم ربنا لك الحمد وقد وردت زيادة الواو ووردت بحذف اللهم والتم
 جازوا الارجح العمل بزيادة اللهم وزيادة الواو لانها مفعلة ان معنى زائد وقد احتج بالحديث
 من يقول انه لا يجتمع الامام والمؤتمين التسميع والتحميم فهو الحنفية قالوا يشرع للامام
 والمؤتمين التسميع وقال أبو يوسف ومحمد يجمع بينهما الامام والمؤتمرون في التسميع بان حنيفة

يقول ان المأموم لا يقول التسميع لحديث أي هريرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك
وظاهره منفرداً أو أماً فان صلاته مؤتمراً تدرك وقال عليه فإن الدليل على أنه يفعل المؤتمرات
التي في حديث أي هريرة هذا أنه يحمده وذهب الثوري والأوزاعي إلى أنه يجمع بينهما الإمام
والمنفرد ويحمده المؤتم لفهوم حديث الباب إذ فهم من قوله فتقولوا اللهم الخ أنه لا يقول المؤتم
الأذلك وذهب الشافعي إلى أنه يجمع بينهما المصلي مطلقاً مستنداً لما أخرجه مسلم من حديث
ابن أبي أوفى أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع قال مع الله من جده اللهم
رسالتك الحمد الحديث قال والظاهر عزم الأحوال وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما
رأيتوني أصلي ولا حجة في سائر الروايات على الاختصار إذ عدمنا ذكره في النقط لا يدل على عدم
الشريعة فتقوله إذا قال الإمام مع الله من جده لا يدل على نفي قوله رسالتك الحمد وقوله لو ان ثالث
الجد لا يدل على نفي قول المؤتم مع الله من جده وحديث ابن أبي أوفى في حكاية لقوله صلى الله عليه
وآله وسلم زيادة وهي مقبولة لأن القول غير معارض لها وقد روى ابن المنذر هذا القول عن عطاء
وابن سيرين وغيرهما فلم يتقدمه الشافعي ويكون قوله سمع الله من جده عند رفع رأسه وقوله رسا
للك الحمد عند استناباه وقوله فصلوا قعوداً أجمعين دليل على أنه يجب متابعة الإمام في القعود وأنه
يقعد المأموم مع قدرته على القيام وقد وردت عليه في فعل فارس والروم أي القيام مع قعود الإمام
فإنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ان كدتم أنفالتفعلون فعل فارس والروم يقومون على ماؤكهم
وهم قعود فلا تفعلوا وقد ذهب إلى ذلك أحمد بن حنبل وإسحق وغيرهم وذهب مالك وغيره إلى أنه
لا تصح صلاة القائم خلف القاعداً لا قائماً ولا قاعداً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تتخلفوا على
إمامكم ولا تتابعوه في القعود كذا في شرح القاضى ولم يسند إلى كتاب ولا وحلت قوله ولا تتابعوه
في القعود في حديث فينظر وذهب الشافعي إلى أنه تصح صلاة القائم خلف القاعداً ولا يتابعوه
القعود قالوا الصلاة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرض موته قياماً حين خرج
وأبو بكر قد افتتح الصلاة فبعد عن يساره فكان ذلك ناسخاً لما صلى الله عليه وآله وسلم لهم
بالجلوس في حديث أي هريرة فإن ذلك كان في صلاته حين بخش وانسكت قدومه فكان هذا آخر
الأمرين فتعين العمل به كذا قرره الشافعي وأجيب بأن الأحاديث التي أمرهم فيها بالجلوس لم
يختلف في صحتها ولا في سياقها وأما صلاته صلى الله عليه وآله وسلم في مرض موته فقد اختلف
فيها هل كان أماً أو مأماً والاستدلال بصلاته في مرض موته لا يتم إلا على أنه كان أماً ومنها
أنه يحتمل أن الأمر بالجلوس للندب وتقرر القيام قرينة على ذلك فيكون هذا جماعين الروايتين
خارجين المذهبين جماعاً لأنه يقتضى التخيير للندب وتبين القيام والقعود ومنها أنه قد ثبت فعل ذلك
عن جماعة من الصحابة بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم أنهم أتوا قعوداً ومن خلفهم قعوداً أيضاً
منهم أسد بن حضير وجابر وأفتى به أبو هريرة قال ابن المنذر ولا يحفظ عن أحد من الصحابة خلاف
ذلك وأما حديث لا يؤتمن أحدكم بعدى فاعداً فوماقياً فإنه حديث ضعيف أخرجه الباقى
والدارقطنى من حديث جابر الجعفى عن الشعبي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجابر ضعيف
جداً وهو مع ذلك مرسل قال الشافعي قد علم من احتج به أنه لا حجة فيه لأنه مرسل ومن رواه
رجل يرغب أهل العلم عن الرواية عنه يعنى جعفر الجعفى وذهب أحمد بن حنبل في الجمع بين

الحديثين إلى أنه إذا ابتدأ الإمام الصلاة فالتزم المأمومين أن يصلوا خلفه قياماً سواً مطراً ما يقتضي
 قعوداً وإذا ابتدأ الإمام الصلاة فالتزم المأمومين أن يصلوا خلفه قياماً سواً مطراً ما يقتضي
 صلاة امامهم فاعداً لا يلقى إلا حديثاً التي في مرض موته فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم
 يأمرهم بالقعود لانه ابتدأ امامهم صلاته فالتزمهم بقية الصلاة فاعداً يختلف صلاته
 صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الاول فانه ابتدأ صلاته فاعداً فامرهم بالقعود وهو جمع
 حسن ﴿وعن أبي سعيد الخدري﴾ رضي الله عنه ﴿ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى
 في أحجابه ناخراً فقال تقدموا فاقفوا بي وليأتكم بكم من بعدكم رواه مسلم﴾ كانوا ثم ناخروا عن
 القرب والذنوب صلى الله عليه وآله وسلم وقوله اتقوا بي أي اقتدوا بأفعالي وليقتد بكم من بعدكم
 مستلبدان بأفعالكُم على أفعالي والحديث دليل على أنه يجوز اتباع من خلف الإمام عن لاراه
 ولا يسمع كاهل الصف الثاني يقتدون بالاول وأهل الصف الثالث الثاني وشهوة وأجن يبلغ
 عنه وفي الحديث حث على الصف الاول وكراهة البعد عنه ونظام الحديث لا زال قوم ناخرون
 حتى يؤخرهم الله ﴿وعن زيد بن ثابت﴾ رضي الله عنه ﴿قال احتجب﴾ هو بالراء المتع اتخذ شياً
 كالحجوة من الخصف وهو الحصر ويرى بالراء أي اتخذ حاجزاً بينه وبين غيره أي مانعاً ﴿رسول﴾
 الله صلى الله عليه وآله وسلم حجراً مخضفة فصل فيهما اقتبس إليه رجال وجاؤا يصلون بصلاته الحديث
 وفيه أفضل صلاة المرفي بينه الامكنة متفق عليه وقد تقدم في شرح حديث جابر في باب
 صلاة التطوع وفيه دلالة على جواز فعل مثل ذلك في المسجد اذ لم يكن فيه تضييق على المصلين
 لانه كان يقفه بالليل ويسطه بالنهار وفي رواية مسلم ولم يقضه دائماً والتبع الطلب والمعنى طلبوا
 موضعه فاجتمعوا اليه وفي رواية البخاري فصار اليه وفي رواية فضلي فيمالي فصل بصلاته ناس
 من أصحابه فإليه لهم جعل بقية من خرج اليهم فقال قد عرفت الذي رأيت من صنعكم فصولاً بها
 الناس في يومكم فان أفضل الصلاة صلاة المرفي بينه الامكنة وفيه هذا القوله وفي مسلم قرب
 منه والمصنف ساق الحديث في أبواب الامامة لا فائدة شرعية الجماعة في النافلة وقد تقدم معناه في
 التطوع ﴿وعن جابر﴾ رضي الله عنه ﴿قال صلى معاذ بأصحابه العشاء فطول عليهم فقال النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم أتريدوا معاذ أن تكون فتناً اذ أتمت الناس فافراً بالشمس وضحاها وسبح اسم
 ربك الأعلى واقرا باسم ربك والليل اذا يغشى متفق عليه واللفظ لمسلم﴾ الحديث في البخاري انظروا
 أن قبل رجل ناخمين وقد خرج الليل فوافق معاذ ابصلي فترك ناخمين وأقبل إلى معاذ فقرأ معاذ سورة
 البقرة والنساء فانطلق الرجل بعد ان قطع الاقتداء بمعاذ وأتم صلاته متفرداً وعليه بوب البخاري
 بقوله اذا طول الامام وكان الرجل أي المأموم حاجة فخرج وبلغه ان معاذ اتاه منه وقد جاءه قاله
 معاذ منسجراً باللفظ فبلغ ذلك معاذ فقال الله منافق فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر
 معاذ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفتان أنت امعاذاً فأتى ثلاث مرات فوصلت
 بسبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها والليل اذا يغشى فانه صلى الله عليه وآله وسلم راء الكبر والضعف
 وكراهة الحاجة وله في البخاري ألقاها غيره هذا المراد بفتان أي تعذب أصحابك بالطويل وهو محمول
 على كراهة المأمومين للاطالة والافادة صلى الله عليه وآله وسلم قرأ الأعراف في المقرب وغيرهما
 وكان مقدار قبسه في الظاهر بالسنتين أي قرأ بأقصر من ذلك والحاصل أنه يختلف ذلك

باختلاف الأوقات في الامام والمؤمنين والحديث دليل على صحة صلاة ما تقرض خلفه من الخلف
 فان معاذاً كان يصلي فريضة العشاء معه صلى الله عليه وآله وسلم ثم يذهب الى أصحابه فيصلحهم
 فلا وقد أخرج عبد الرزاق والساجي والطحاوي من حديث جابر بسند صحيح وفيه هي لغة طر
 وقد طول المصنف الكلام على الاستدلال بالحديث على ذلك في فتح الباري والحق ما دل عليه
 حديث الباب وبه قال جمعهم من أهل العلم بالحديث والحديث أقاد أنه يخفف الإمام من قراءة
 وصلاته وقدره صلى الله عليه وآله وسلم مقدراً لقراءته وبأنه حديث إذا أم أحدكم الناس
 فليخفف ﴿وَعَنْ عَائِشَةَ﴾ رضي الله عنها (في قصة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بالناس وهو مريض قالت فجاء حتى جلس عن يسار أبي بكر) هكذا في رواية البخاري في باب
 الرجل يأتيه بالامام تعيين مكان جلوسه صلى الله عليه وآله وسلم وأنه عن يسار أبي بكر وهذا هو مقام
 الامام ووقع في البخاري في باب حد المريض أن يشهد الجماعة باقظ جلس الى جنبه ولم يعينه
 محل جلوسه لكن قال المصنف انه عن المحل في رواية اسناد حسن انه عن يساره قلت حدث قد
 ثبت في الصحيح في بعض رواياته فهي تبين ما أجل في أخرى وبه يضح انه صلى الله عليه وآله وسلم
 كان اماماً يصلي بالناس جالساً أو بكراً فاعلم يقتدى أبو بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ويقتدى الناس بصلاة أبي بكر متفق عليه) فيه دلالة على انه يجوز وقوف الواحد عن عين الامام
 وان حضر معه غيره ويحتمل أنه صنع ذلك ليلغ عنه أبو بكر ولو كان اماماً أول الصلاة
 أو لو كان الصف قد ضاقت أو لتبر ذلك من الخلفات ومع عدم الدليل لعل فعله لو احدهما فظاهر
 الجواز على الإطلاق وقوله يقتدى أبو بكر يحتمل أن يكون ذلك الاقتداء على وجه الانتماء فيكون
 أبو بكر اماماً ومأموماً ويحتمل أن يكون أبو بكر قائماً كان مبلغاً وليس اماماً واعلم انه وقع الاختلاف
 في حديث عائشة وفي غيره هل كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اماماً ومأموماً ويرتد
 الى روايات بما يفيد هذا وما يفيد هذا الكاظمين اظهروا أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان اماماً من
 العلماء من ذهب الى الترجيح بين الروايات فمن جهة صلى الله عليه وآله وسلم كان الامام لوجوه من
 الترجيح مستوفاة في فتح الباري وتقدم فيما سبق بعض وجوه ترجيح خلافه ومن العلماء من قال
 بتعدد القضية وأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى تارة اماماً وتارة مأموماً في مرض موته هذا وقد
 استدلل بحديث عائشة هذا وقوله يقتدى أبو بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويقتدى
 الناس بصلاة أبي بكر ان أبي بكر كان مأموماً اماماً وقد بوب البخاري على هذا فقال الباب الرجل
 يأتيه بالامام ويأتيه الناس بالمأموم وقال ابن بطال هذا يوافق قول مرزوق والشعبي ان الصفوف
 يوم بعضهم بعضاً خلافاً للجمهورية ويؤيد قوله صلى الله عليه وآله وسلم تقدموا فانتم ابني وليأتكم
 بكم من بعدكم وما تقدم في رواية مسلم ان أبي بكر كان يجمعهم التكبير دليل على انه يجوز رفع
 الصوت بالتكبير لا مع المأمومين ويطعون به ويجوز للمقتدى اتباع صوت الكبير وهذا المذهب
 الوجه وروفيه خلاف المالكية ولهم تفاصيل ليس على دليل وكأنيهم يقولون في هذا الحديث
 ان أبي بكر كان هو الامام ولا كلام انه يرفع صوته لاعلام من خلفه ﴿وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ﴾ رضي
 الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أم أحدكم الناس فليخفف فان فيه الصغير
 والصغير والكبير وذلك الحاجة) وهو لا يريدون التخفيف فيما حظهم الامام (واذا صلى وحده

فليس كيف شامتن على) أي تخفقا وطولا وفيه دليل على جواز تطويل المتعدد الصلاة في جميع أركانها ولو خشي خروج الوقت وصحبه بعض الشافعية ولكنه معارض بحديث أبي قتادة أنما التفرقة ان يؤخر الصلاة حتى يدخل وقت لاخرى أخرجه مسلم فإذا تعارضت مصلحة المبالغة في الكمال بالتطويل ومفسدة إيقاع الصلاة في غير وقتها كانت مراعاة ترك المفسدة أولى ويحتمل أنه اعتبار بدلا لمؤخر حتى يخرج الوقت من لم يدخل في الصلاة أصلا حتى يخرج وأما من خرج وهو في الصلاة فلا يصح عليه ذلك (وعن عمرو بن سلمة) بكسر اللام هو أبو زيد من الزيادة كما قاله البخاري وغيره وقال مسلم وآخرون يريد بضم الباء فتح الراء قال ابن عبد البر أدرك عمرو بن سلمة زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان يوم قومه على عهده صلى الله عليه وآله وسلم لأنه كان أقراهم للقرآن وقيل أنه قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أبيه ولم يختلف في قدومه أبيه نزل عمرو البصرة وروى عنه أبو قتادة وعامر وأبو الزبير المحكي (قال قال أبي) أي سلمة من نفع بضم التوت وأبو ابن أي يفتح اللام وسكون الهمزة على الخلاف في اسمه قال (حسبك من عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم حقا) نصب على صفة المصدر المحذوف أي نبوة حقا أي أنه مصدر مؤلف كالعلة المتضمنة اذ هو في قوة هو رسول الله حقا فهو مصدر مؤلف كد لغويا وحسبك مجازا حقا من عنده لا من عند غيره (فقال اذا حضرت الصلاة فقلو ذنأ أحدكم وليؤمكم أ كثرهم قرأنا قال) أي عمرو بن سلمة (فتنزلوا فليكن أحدا كثر مني قرأنا) قد ورد بيان سبب أ كثره قرأنا أنه كان يلقى الركبان الذين كانوا يقدون إليه صلى الله عليه وآله وسلم ويروون بصمرو وأهله فكان يلقى منهم ما يقرئونه وذلك قبل إسلام أبيه وقومه (فقد سمعوني وأنا ابن ست أو سبع سنين رواء البخاري وأبو داود والنسائي) فيه دلالة على أن لاحق بالإمامة الا كثر قرأنا ياتي الحديث بذلك قريبا وفيه ان الامامة أفضل من الاذان لأنه لم يشترط في المؤذن شرطاً وتقدمه وهو ابن سبع سنين دليل لما قاله الحسن البصري والشافعي وأصح من أنه لا كراهة في امامة المعين وكرها مالك والثوري وعن أحمد وأبي حنيفة وإتيان المشهور عنهما الاجزاء في التوافل دون القرائن لأنه لم يرد أن ذلك كان عن أمره صلى الله عليه وآله وسلم ولا تقريره وأوجب بأن دليل الجواز وقوع ذلك في زمن الوصي ولا يقرئ نفسه على فعل ما لا يجوز سيما في الصلاة التي هي أعظم أركان الاسلام وقد نبه صلى الله عليه وآله وسلم بالوصي على الفذي الذي كان في فعله فلا يحل ان امامة الصبي لا تصح لنزل الوصي بذلك وقد استدلل أبو سعيد جابر بنهم كانوا يعززون والقرآن ينزل والوفد الذين تقدموا عمرأ كانوا اجلسوا من الصحابة قال ابن حزم ولا تعلم لهم مخاضا في ذلك واحتمال انه أهمهم في نافله يتعد ساق القصة فانه صلى الله عليه وآله وسلم علمهم الاوقات للقرآن ثم قال لهم ان يؤمهم أ كثرهم قرأنا وقد أخرج أبو داود وفي سننه قال عمر ونجاشيد من شهدا في جرم اسم قبيلة الا كنت امامهم وهذا يوم القرائن والتوافل قلت ويحتاج من ادعى لتفرقة بين القرائن والتوافل وأنه يصح امامة الصبي في هذا دون هذا الدليل ثم الحديث فيه دليل على القول بصفة صلاة المقرئ خلف المتفعل وفيه تأمل (وعن ابن مسعود) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم تقوم أقرؤهم لكتاب الله) الظاهر ان المراد أ كثرهم حفظا وقيل

أعلمهم بأحكامه والحديث الأول يناسب القول الأول (فإن كانوا في القراءات سواء فاعلمهم بالسنة
فإن كانوا في السنة سواء فاعلمهم بحديثهم فإما كانوا في الحديث سواء فاعلمهم بمسألة) أي أسلاما
(وفي رواية سننا) عوضاً عن سننا (ولا يؤمن الرجل بالرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على
تكرمه) بفتح التاء وكسر الراء القراء ونحوه مما يحيط لمصاحب المنزل ويختص به (الأبانه
رواه مسلم) الحديث دليل على تقديم الأثر على الأفعه وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد وقيل يقدم
الأفعه على الأثر ولا يخفى أنه يعد هذا قوله فإن كانوا في القراءات سواء فاعلمهم بالسنة فإنه دليل
على تقديم الأثر مطلقاً والأثر على ما خبر به هو الأثر بالسنة فلو أراد به ذلك لكان القسمان
قسم واحد أو قوله فاعلمهم بحديثهم وهو شل لئلا يقدم حجة سواء كان في زمنه صلى الله عليه وآله
وسلم أو بعده كمن جاز من دار الكفر إلى دار الإسلام أو ما حديث لا يهجرة بعد الفتح فالمراد من حجة
إلى الملة: أنه لا تنما جبهه أصار داراً إسلاماً ولعله يقال أولاً ولذا لما جاز من أهلهم حكم أبائهم في التقديم
وقوله سلباً أي من تقدم إسلامه تقدم من تأخر وكذا رواه سنن الأبي بكر وقد ثبت في حديث
مالك بن الحويرث لبؤنكم أكبركم ومن الذين يستحقون التقديم قرئ حديث تقدموا قرئنا
قال المصنف أنه قد جمع طرقه في جرح كبير ومنهم الأحسن وجهاً الحديث ورد فيه وفيه راو
ضعف وأما قوله ولا يؤمن الرجل بالرجل في سلطانه فهو نهى عن تقديم غير السلطان عليه والمراد
قوله لا يتسواء كان السلطان الأعظم أو نائبه وظاهره وإن كان غيره أكثر قراءاً ما وقعها فيكون هذا
خاصاً بأول الحديث عام ويطبق بالسلطان صاحب البيت لأنه ورد فيه حديث بخصوصه به
الآخر أخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود ولقد عرفت أن من السنة أن يقدم صاحب البيت
قال المصنف رحمه الله تعالى وأما إمام المسجد فإن كان عن ولاية من السلطان أو عمله فهو داخل في
حكم السلطان وإن كان باتفاق من أهل المسجد فيصير له نصيب بذلك الحق وإنما لا ية خاصة
وكذلك النهي عن القعود مما يختص به السلطان في منزله أو الرجل من فراش وسرر فلا يقعد فيه
أحد إلا بإذنه ونحو قوله (ولابن ماجه من حديث جابر ولا تؤمن امرأته بحلال ولا أعراسي مهاجرة
ولا فاجر مؤمناً واستأموه) فيه عبد الله بن محمد العدوي عن علي بن زيد بن جلدان والعدوي
أتمه وكيع وضع الحديث وشيخه ضعيف وله طريق أخرى فمع المالك بن حبيب وهو موثم
بسرقة الحديث وتخليط الأسانيد وهو يدل على أن المرأة لا تؤمن الرجل وهو مذهب الحنفية
والشافعية وغيرهم وأجاز المنزى وأبو نورا مائة المرأة أجاز الطبري إمامته في التراجع إذ لم يحضر
من يحقق القرآن ويحكمهم حديث أم ورقة سبأني ويحفلون هذا النهي على التزيم أو يقولون
الحديث ضعيف ويدل أيضاً على أنه لا يؤمن الأعزاني مهاجرة أو لعله محمول على الكراهة إذ كان في
صدرا الإسلام ويدل أيضاً على أنه لا يؤمن الفاجر وهو المنعطف في المعاصي مؤمناً وذهبت الشافعية
والحنفية إلى صحة إمامته مستلذين بما يأتي من حديث ابن عمر وغيره وهي أحاديث كثيرة دالة على
صحة أصلا تخلف كل بروفاير إلا أنها كلها ضعيفة وقد عارضها حديث لا يؤمنكم ذو أذن في نه
ونحوه وهي أيضاً ضعيفة قالوا لمحضف الأحاديث من الحديثين رجعت إلى الأصل وهي أن من
صحت حلته صحت إمامته وأيد ذلك فعل العصاة فإنه أخرج البخاري في التاريخ عن عبد الكريم
قال أذكرت عشر قمن أصحاب محمد صلى الله عليه وآله ولم يصلون خلفاً لثمة الجور ويؤيد أيضاً

حديث مسلم كيف أتت إذا كان عليكم أمره يؤخرون الصلاة عن وقتها أو يميتون الصلاة عن وقتها قال فأتا منى قال صل الصلاة لو قتها فإن أدركتم معهم فصل فإنها آتية نافذة فقد أدركت الصلاة خلفهم وجعلها نافذة لأنهم أخرجوها عن وقتها ونظروا أنهم لم يصلوها في وقتها فكان ما مورا بصلاتهم خلفهم فربضة ﴿وعن أنس﴾ رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رصوا صفوفكم) ضم الراء والمصاد من رص البناء أي في صلاة الجماعة تضام بعضهم إلى بعض (وقاربوا بينها) أي الصفوف (وحاذوا) أي يساوي بعضهم بعضا في الصف (بالأعناق وراة أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه وتمام الحديث من سنن أبي داود فوالذي نفسي بيده إنني لأرى الشيطان يدخل من خلل الصف كأنها الخدق يفتح الحام والذال المجهة هي صغار النعم وأخرج الشيخان وأبو داود من حديث النعمان بن بشير فقال أقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الناس بوجهه فقال أقفوا صفوفكم ثلاثا والله لتقمن صفوفكم أولها قلن الله بين قلوبكم قال فرأت الرجل يلزق منكبه عنك صاحبه وكعبه بكعبه وأخرج أبو داود عنه أيضا قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسن في الصفوف كما يقوم الأقدح حتى إذا طعن إله قد أخذ ذلك عنه وفتحنا أقبل ذات يوم بوجهه إذا رجل متبذبا صدره فقال لتسرن صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم وأخرج أيضا من حديث البراء بن عازب قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتخلل الصف من ناحية إلى ناحية فيسمع صدورنا ومناكبنا ويقول لا تخلصوا فتختلف قلوبكم وهذه الأحاديث والوعيد الذي فيها الله على وجوب ذلك وهو مما تساهل فيه الناس كأنساها لو أنما يقبده حديث أنس صلى الله عليه وآله وسلم أعوا الصف المقسّم ثم الذي يليه بما كان من نقص فليكن في الصف المؤخر أخرجه أبو داود فأنكرت في الناس في المسجد يقومون للجماعة وهم لا يعلون الصف الأول لو قاموا فيه فاذا أقيمت الصلاة يتفرقون صفوفاً على اثنين وعلى ثلاثة وتحموه وأخرج أبو داود ومسلم والنسائي وابن ماجه من حديث جابر بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصفون كما تصف الملائكة عند ربهم قلنا وكيف تصف الملائكة عند ربهم قال يتون الصفوف المقدّمة ويقراصون في الصف وورد في ستة الفرج في الصفوف أحاديث كحديث ابن عمر ما من خطوة أعظم أجراً من خطوة مشاها الرجل إلى فرجة في الصف فسدّها أخرجه الطبراني في الأوسط وأخرج أيضاً فيه من حديث عائشة قال صلى الله عليه وآله وسلم من سدر فرجة في صف رفعه الله بها درجة وفيه يتناقى الجنة قال الهيثمي فيه مسلم ابن خالد الزنجي وهو ضعيف وثقه ابن حبان وأخرج البراء من حديث أبي جحيفة عنه صلى الله عليه وآله وسلم من سدر فرجة في الصف غفله قال الهيثمي أسناده حسن وبقي عنه مصرا صفوفكم الحديث إذا الفرج انما تكون من عدم رصهم الصفوف ﴿وعن أبي هريرة﴾ رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير صفوف الرجال أولها) أي أكثرها أجراً وهو الصف الذي تقلب الملائكة على من صلى فيه كإياي (وشرها آخرها) أقلها أجراً (وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها راء ومسلم) ورواه أيضاً البزار والطبراني في الكبير والأوسط والأحاديث في فضائل الصف الأول واسعة أخرجه أحمد قال الهيثمي رجاله موثقون والطبراني في الكبير من حديث أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله وملائكته

يصلون على الصف الاول قالوا يا رسول الله وعلى الثاني قال ان الله وملائكته يصلون على الصف الاول قالوا يا رسول الله وعلى الثاني قال وعلى الثاني واخرج احمد والترمذي والبيهقي عن رجل قال سمعت من حديث النعمان بن بشير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله تبارك وتعالى وملائكته يصلون على الصف الاول او الصفوف الاول واخرج الترمذي عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استغفر للصف الاول ثلاثا وللثاني مرتين وللثالث مرة قال البيهقي فيه ايوب بن عتبة ضعف من قبله حفته ثم ورد في ميمنة الصف الاول ومسامحة الامام وفضلته على الاسير احدث فاخرج الطبراني في الاوسط من حديث ابي بردة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان استطعت ان تكون خلف الامام والافن بعينه قال البيهقي فيهم لم يجد هذا كذا اخرج ايضا في الاوسط والكبير من حديث ابن عباس عليهم بالصف الاول وعليكم بالميمنة واياكم والصفين السواري قال البيهقي فيه اسمعيل بن مسلم المكي ضعيف واعلم ان الاحق بالصف الاول اولوا الاحلام والنهي فقد اخرج الترمذي عن حديث عامر بن ربيعة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاني منكم اهل الاحلام والنهي ثم الذين بالونهم ثم الذين بالونهم قال البيهقي فيه عامر بن عبد الله العمري والاكثري في تضعفه واختلاف في الاحتجاج به واخرجه مسلم والاربعة من حديث ابن مسعود بن يادق ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم واياكم وهنات الاسواق وفي الباب احدث غيره وفي حديث الباب دلالة على جواز اصطفاة النساء صفة وظاهره سواء كانت صلاتهن مع الرجال او مع النساء وقد عاين خبره اذ خرسفوهن بانهم عند ذلك يمدن عن الرجال وعن رؤسهم وسماع كلامهم الانها على لائم الا اذا كانت صلاتهن مع الرجال واما اذا صلن وامتن امرأة فقصوهن كصفوف الرجال افضلها او لها (وعن ابن عباس قال صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة) هي ليلة ميمنة عنده المعروفة (فقامت عن يساره فاخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برأسي من وراء ظمري عن يمينه متق عليه) دل الحديث على صحة الصلاة المتنفل بالمتنفل وعلى ان موقف الواحد مع الامام عن يمينه دليل الادارة اذ لو كان اليسار وقفا له لما دار في الصلاة الى هذا ذهب الجماهير وقال القتيبي يقوم الواحد خلف الامام والحديث بحجة عليه ثم قوله فقامت عن يمينه نظاها في انه قام مساويا له وفي بعض النسخة فقامت الى جنبه قال بعض اصحاب الشافعي بجنب ان يقف دونة قليلا الا انه قد اخرج ابن جرير قال قال العطاء الرجل يصلي مع الرجل ان يكون منه قال الى شقه قلت اي حذاه حتى يصف معه لا يفوت أحدهما الاخر قال نعم قلت بحيث ان لا يبعد حتى يكون بينهما فرجة قال نعم ومنه في المواعين عن من حديث ابن مسعود انه مضمعه فخر به حتى جعله حذاء عن يمينه (وعن انس) رضي الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقامت وقيم خلفه فيه العطف على المرفوع المتصل من دون تاركه ولا فصل وهو صحيح على مذهب الكوفيين واسم التيم ضمرة وهو جد حمزة بن عبد الله بن ضمرة (وام سلم) هي أم انس واحمها اليك مضمرا (خلفنا تنق عليه والمقط للضاري) دل الحديث على صحة الجماعة في النقل وعلى صحة الصلاة للتعليم والتبرك كما يدل عليه القصة وعلى ان مقام الاثنين خلف الامام وعلى ان الصغير يتدبر قوفه ويسد الجناح فهو الظاهر

من لفظ التمس اذ لا يتم بعد احتلام وعلى ان المرأة لا تصف مع الرجال وانها تنفرد في الصف وان
 عدم امرأة تنضم اليها عند في ذلك فان انضمت المرأة مع الرجل اجزأت صلاتها لانه ليس في
 الحديث الاقرار به على التأخر وانه وقفها وليس فيه دلالة على فساد صلاتها ووصلت في غيره
 وذهب أبو حنيفة الى فساد صلاة الرجل دون المرأة ولا دليل على ذلك (وعن أبي بكر) رضى
 الله عنه (انه انسى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو راكع فركع قبل ان يصل الى الصف
 فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم زادك الله حرصا) أى على طلب الخير (ولا تعد) يصح
 التامن العود (رواه البخاري وزاد فيه أبو داود) وفرغ من الصف ثم مشى الى الصف (الحديث
 دليل على ان من وجد الامام راكعا فلا يدخل في الصف حتى يصل الصف لقوله صلى الله
 عليه وآله وسلم ولا تعد وقيل بل يدل على انه يصح منه ذلك لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره
 بالاعادة لصلاة فدل على صحته قلت له صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره لانه كان جاهلا بالحكم
 والجهل عند وأما ابن الزبير فقد روى الطبراني عنه في الاوسط من رواية عطية قال لم يجرى رجا
 رجال الصبيح انه قال اذا دخل أحدكم المسجد والتاس ركوع فليركع حين يدخل ثم يديبرا كما
 حتى يدخل في الصف فان ذلك السنة قال عطية قد رأيت يصنع ذلك قال ابن جرير وقد رأيت ابن
 عمار يصنع ذلك قلت وكأنه مبيت على ان لفظ ولا تعد بضم التامن الاعادة أى لا تعد بضم
 فانه اصحبة وروى يسكون العين من العدو ويؤيده رواية ابن السكن من حديث أبي بكر بلفظ
 أقيمت الصلاة فانطلقت أسرى حتى دخلت في الصف فلما قضى الصلاة قال صلى الله عليه وآله وسلم
 من السأى انما قال أبو بكر فقلت أنا قال زادك الله حرصا ولا تعدوا الاقرب رواية ان لا تعد
 من العود اى لا تعد الى الدخول راكعا قبل وصولك الصف فانه ليس في الكلام ما يشعر بفساد
 صلاته حتى يشته صلى الله عليه وآله وسلم بانه لا يعد هابل قوله زادك الله حرصا يشعر باجرائها
 أو لا تعد من العدو (وعن وابصة) بفتح الواو و كسر الباء هو ابو قرصافة (ابن معبد)
 بكسر الميم وسكون العين هو ابن مالك بن أبي أسد بن خزيمه الانصاري نزل وابصة الكوفة ثم
 تحول الى الحيرة ومات بالرقعة رضى الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يصلي
 خلف الصف وحده فأمره أن يعيد للصلاة واما جد وأبو داود والترمذي وحسنه وصححه ابن
 حبان) فيه دليل على بطلان صلاة من صلى خلف الصف وحده وقد قال بطلانها التضي وأجد
 وكان الشافعي يضعف هذا الحديث ويقول ثوبت هذا الحديث اقلت به قال البيهقي الاختياران
 يتوقف ذلك لثبوت الخبر المذكور ومن قال بعدم بطلانها استدل بحديث أبي بكر قوله لم يأمره
 صلى الله عليه وآله وسلم بالاعادة ثمع انه أفي بعض الصلوات خلف الصف منفردا قالوا فيحمل الامر
 بالاعادة ههنا على التنب قبل والاولى ان يحمل حديث أبي بكر على العذر وهو خشية القواطع
 انضمامه بقدر الامكان وهذا الخبر عذر في جميع الصلاة قلت وأحسن منه ان يقال هذا لا يعارض
 حديث أبي بكر بل وافقه وانما لم يأمر صلى الله عليه وآله وسلم بأبكرت بالاعادة لانه كان معذورا
 بجهله ويجعل أمره بالاعادة لمن صلى خلف الصف لانه كان عالما بالحكم ويدل على البطلان أيضا
 ما تضمنه قوله (وله) أى لابن حبان (عن طلق بن علي) الذي سلف ذكره (لأصلا لتنفرد
 خلف الصف) فان التي ظاهر في نفي العجمة (وزاد الطبراني) في حديث وابصة (الادخلت

أبي المصلي) مفقودا عن الصف (معهم) أي في الصف (أو اجتررت رجلا) أي من الصف
 فيضم اليه ويقلع حديث الطبراني ان ضايقكم المكان اعد صلاة فانه لاصلاة وهو في مجمع
 الزوائد من رواية ابن عباس اذا انتهى أحدكم الى الصف وقدمت فليجذب اليه رجلا يقبضه الى جنبه
 وقال روى الطبراني في الاوسط وقال لا يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا بهذا الاسناد وفيه
 السري بن ابراهيم وهو ضعيف جدا ويظهر من كلام مجمع الزوائد ان في حديث وابصة السري
 ابن اسمعيل وهو ضعيف والسارح ذكر ان السري في رواية الطبراني التي فيها الزيادة الا انه قد
 أخرج أبو داود في المراسيل من رواية مقاتل بن حيان مرفوعا ان جاء أحدكم فليجذب موضعا فليجلس
 اليه رجلا من الصف فليقيم معه ثم أعظم أمر المحتلج وأخرج الطبراني في الاوسط من حديث ابن
 عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الآتي وقدمت الصفوف بان يجذب اليه رجلا يقبضه
 الى جنبه واسناده واه (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم اذا سمع الإقامة) أي للصلاة (فاسهوا وعليكم السكينة) قال النووي السكينة الثانية في
 الحركات واجتناب العبث (والوقار) في الهيئة كفض الطرف وخفض الصوت وعدم الالتفات
 وقيل معناه ما واحد ذكر الثاني تأكدا وقد سفي رواية مسلم على الحكمة في شرعية هذا
 الادب بقوله في آخر حديث أبي هريرة هذا فان أحدكم اذا كان بعد الى الصلاة فانه في صلاة أي
 في حكم المصلي فينبغي اعتقاده بما ينبغي اجتنابه (ولا تسرعوا
 خأ أدركتم) من الصلاة مع الامام (فصلوا وما فاتكم فاقموا معن عليه واللفظ للآخر) فيه
 الامر بالوقار وعدم الاسراع في الاتيان الى الصلاة وذلك لتكثير الخطا فينال الفضلة فانه قد
 ثبت عن مسلم من حديث جابر ان بكل خطوة يخطوها الى الصلاة درجة وعند أبي داود مرفوعا
 اذا قرأ أحدكم فاحسن الوضوء ثم خرج الى المسجد لم يرفع قدمه اليه الا كتب الله له حسنة ولم
 يضع قدمه اليسرى الا احط الله عنه سنة فاذا أتى المسجد فصل في جماعة غفيرة فان جاء وقدموا
 بعضا وبق بعض فصل ما أدركه وأتم ما بقي كان كذلك وان أتى المسجد وقد صلوا كان كذلك وقوله
 خأ أدركتم فصلوا جواب شرط محذوف أي اذا فعلتم ما أمرت به من ترك الاسراع وضوء ما أدركتم
 فصلوا وقيد لانه على ان فضله الجماعة يدركهم او لو دخل مع الامام في أي جزء من اجزاء الصلاة ولو
 دون ركعة وهو قول الجمهور وذهب آخرون الى انه لا يصير مدركها الا بالادراك ركعة وأوجب جابر
 ذلك في الاوقات لافي الجماعة بيان الجمعة مخصوص فلا يقاس عليها واستدل بحديث الباب على
 صحة المدخول مع الامام في أي حالة أدركه عليها وقد أخرج ابن أبي شيبة مرفوعا من وجدني
 را كذا وقائما واسجد افليكن معي على حالتي التي انا عليها قلت وليس فيه دلالة على اعتداده
 بما أدركه مع الامام ولا على امره في أي حالة أدركه عليها بل فيه الامر بالسكون معه وقد أخرج
 الطبراني في الكبير رجال موثقين كما قال الهيثمي عن علي وابن مسعود قال لا يمدرك الركعة
 فلا يعتد بالركعة وأخرج أيضا في الكبير قال الهيثمي رجال موثقين من حديث يزيد بن وهب
 قال دخلت انا وابن مسعود والامام را كتم فركنا ثم شذنا حتى استوي بنا الهف فالتفت لي
 قلت أقضى فقال قد أدركته وهذا ما روى في الاخر دليل على ما ذهب اليه ابن ابي عمير
 تقدم وورد في بعض روايات حديث الباب باللفظ فاقضوا عوض اتوا والقضاء يطلق على أداء الشيء

فهو في معنى اغوا فلا مغارة ثم قد اختلف العلماء فيما يدركه الا لاحق مع امامه هل هي أول صلاته
 أو آخرها أو خلق انما أولها واختلف فيما إذا أدرك الامام را كعافر كرم معه هل تسقط قراءته تلك
 الركعة عند من أو يجب الفاتحة فيعتمد بها ولا تسقط فلا يعتد بها أو قبل يعتد بها لانه قد أدرك
 الامام قبل ان يقيم صلاته وقبل لا يعتد بها لانها كانت الفاتحة ورجع عند السيد الاجزاء قال ومن
 أدلتهم حديث أبي بكره حيث ركع وهم ركوع ثم أقره صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وانما
 نهاه عن العود إلى الدخول قبل الانتهاء إلى الصف وبه كان يقول الشوكاني في قوله القديم ثم
 حقق ان مدرك الركوع ليس مدركا للركعة وأجاب عن حديث أبي بكره وما في معناه باجوبة
 عديدة صحيحة فالخلق الحقيق بالاتباع ان لا يعتد بالمصلي بذلك ويجوز بالركعة الفاتحة بعد تسليم
 الامام واليقين ارفع درجة من الرية والاعتداء خي من الغيبة (وعن أبي بن كعب رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الرجل مع الرجل اركى من صلته مع الرجل وما كان
 أي أكثر اجرا من صلته منفردا (وصلته مع الرجل اركى من صلته مع الرجل وما كان
 أكثر فهو أحب إلى الله تعالى رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) وأخرجه ابن ماجه
 وصححه ابن السكن والعقيلي والحاكم في كرا الاختلاف فيه واخرجه البزار والطبراني في
 صلاة الرجلين يوم أحد ههما صاحبه اركى عند الله من صلاة مائة تنرى وفيه دلالة على ان أقل
 صلاة الجماعة امام ومأموم وبوافقه ما أخرجه ابن ماجه من حديث أبي موسى اثنان خافوا قوما
 جماعة فعمدوا إلى البقي انضم من حديث أنس وفيه ما ضعف وبوب البخاري اثنان خافوا قوما
 جماعة واستدل بمحدث مالك بن الحويرث اذا حضرت الصلاة فاذنا ثم أقبلوا ومكأ كبرك أو قد
 روى أحمد من حديث أبي سعيد انه دخل رجل المسجد وقد صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بأصحابه الظهر فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما حبسك يا فلان عن الصلاة فذكر شيئا اعتل
 به قال فقام يصلي فقال صلى الله عليه وآله وسلم لأرجل يتصدق على هذا فيصلي معه فقام رجل
 معه قال الهيثمي رجاله رجال الصحيح (وعن أم ورقة) بفتح الواو والراء والقاف هي بنت نوفل
 الانصاري رقت بنت عبد الله بن الحر بن عويمر كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يزورها
 ويسمها الشهد وقد كانت قد جعت القرآن وكانت تؤم أهل دارها ولما غزا صلى الله عليه وآله وسلم
 بدرها قالت يا رسول الله ائذن لي في الغزو معك الحديث وأمرها ان تؤم أهل دارها وجعل لها
 مؤذنا يؤذن وكان لها غلام وجارية فذكرتهما وفي الحديث ان الغلام والجارية قاما لها في الليل
 فقاماها بقطعة لها حتى ماتت وذهبا فاصبح عرف فقام في الناس فقال من عنده من علم هذين أو من
 رأهما فليخبرني مما فوجداهما هما انصلح ما كانا أول مصلوب بالمدينة رضي الله عنها (ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم أمرها ان تؤم أهل دارها رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة) والحديث
 دليل على صحة امامة المرأة أهل دارها وان كان فيهم رجل فإنه كان لها مؤذن وكان شيئا كالفي الرواية
 والقاهرة انما كانت تؤم وغلامها وجارية وذهب إلى صحة ذلك أبو ثور والمزني والطبري وقال
 ذلك الجاهل الحديث شمع الاولين وأما امامة الرجل انما فقط قد روى عبد الله بن أحمد من
 حديث أبي بن كعب جاءه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا رسول الله علمت الله عملا قال
 ما هو قال بنو من في الدار قلن انك ققرأ ولا تقرأ فصل بنا فصلت غاليا والوتر فسكت النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال غزياً نال سكوتاً رضا قال الهيثبي في استناذه من لم يسم قال ورواه
 أبو يعلى والطبراني في الأوسط واستناذه حسن (وعن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم استخلف ابن أم مكتوم) تقدم اسمه في الأذان (يؤم الناس وهو) رجل
 (أعشى) رواه أحمد وأبو داود وفي رواية لآدم أوداه استخلفه مرتين وهو في الأوسط الطبراني من
 حديث عائشة استخلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابن أم مكتوم على المدينة مرتين يؤم الناس
 والمراد اختلافه في الصلاة وغيرها وقد أخرجه الطبراني باللفظ في الصلاة وغيرها واستناذه حسن
 وقد عدت مرات الاختلاف له فبلغت ثلاث عشرة مرة ذكره في الخلاصة والحديث دليل
 على صحة إمامة الأعمى من غير كراهة في ذلك (ونحوه) أي نحو حديث أنس (البرجاني
 عن عائشة) تقدم أنه أخرجه الطبراني في الأوسط (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا على من قال لا إله إلا الله) أي صلوا لا الجنازة
 (وصلوا) خاف من قال لا إله إلا الله رواه الدارقطني بأسناده ضعيف (قال في البرجاني) هذا
 الحديث من جميع طرقه لا يثبت وهو دليل على أنه يصلي على من قال كلمة الشهادة وأن لم يأت
 بالإيجاب وذهب إلى هذا أبو حنيفة إلا أنه استثنى طاعم الطريق والباقي وللشافعي أقوال في طاعم
 الطريق إذا صلب والأصل أن من قال كلمة الشهادة فله ما للمسلمين ومنه صلاة الجنازة عليه وبدله
 حديث الذي قتل نفسه بمشاقص فقال صلى الله عليه وآله وسلم أما أنا فلا أصلي عليه ولم ينههم
 عن الصلاة عليه ولأنه ومشرعة صلاة الجنازة لا يخص منه أحد من أهل كلمة الشهادة لا بدليل
 وأما الصلاة خلفه من قال لا إله إلا الله فقد قدمنا الكلام على ذلك وأنه لا دليل على اشتراط الصلاة
 وأن من سمعت صلاته سمعت إمامته (وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم إذا أتى أحدكم الصلاة والامام على حال فليصنع كما يصنع الامام رواه الترمذي بإسناد
 ضعيف) أخرجه الترمذي من حديث علي ومعاذ وفيه ضعف وانقطاع وقال لا نهلم أحدنا سنده
 الامام هذا الوجه وقد أخرجه أبو داود ومن حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحابنا
 الحديث وفيه ان معاذ قال لأراه على حال الا كنت عليها وهذا يدفع الانقطاع إذا اظهر أن
 الراوي لعبد الرحمن غير معاذ بل جماعة من الصحابة والانقطاع إنما ادعى بن عبد الرحمن ومعاذ
 قالوا لا نهلم أحد الرجن لم يسمع من معاذ وقد سمع من غيره من الصحابة وقال هذا أصحابنا والمراد به
 الصحابة وفي الحديث دلالة على أنه يجب على من لحق الامام أن ينضم اليه في أي جزء كان من أجزاء
 الصلاة فإذا كان الامام ركعاً أو قائماً فانه يتبعه أدركه معه كما سلف فإذا كان قاعداً وساجداً
 فعد بقعوده وسجد بسجوده ولا يمتد به لث وتقدم ما يؤيد من حديث ابن أبي شبة من وحديث
 قائماً أو ركعاً أو ساجداً فليكن معي على حالتي التي أنا عليها أو يخرج ابن خزيمة من فروعنا أي
 هريرة إذا خرجتم ونحن بجوده فاسجدوا ولا تعوها شأوا من أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة
 وأخرجه في بعض فروعنا أي هريرة من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن ينضم الامام صليبه فقد
 أدركها وترجمه في باب ذكر الوقت الذي يكون فيه المأموم مدر كركعة إذا ركع إمامه وقوله فليصنع
 كما يصنع الامام ليس مصرحاً بأنه يدخل معه بتكبيره الاحرام بل ينضم اليه إمامها إذا كان قائماً أو
 راكعاً تكبيره الا لا من قيام غير ركع أو تكبيره معاً فقط ومن قام تكبيراً لا إماماً وعائنه أنه يستعمل

ذلك إلا أن شرعية تركية الأحرار حال النسيان للمنفرد والامام يقتضي أن لا تجزئ الأكاذيب
وذلك لأمر من دخوله بالاحتمال والله أعلم (فائدة) في الاعتذار في ترك الجماعة أخرج
الشيخان عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يأمر المتأذى فبدأ صلى الله
رحمكم في الله الباردة في الله المظرة في السفر وعن جابر بن جابر عن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم في سفره في خطر فقال لبل من شام منكم في رحله رواه مسلم وأبو داود والترمذي وصححه
وأخرج الشيخان عن ابن عباس أنه قال لمؤذنه في يوم مطير إذا قلت أشهد أن محمداً رسول الله فلا
تقل شي على الصلاة قل صلواتي يومئذ قال فكان الناس استكروا ذلك فقالوا أتجسبون من
إذا فعل ذلك من هو خير مني يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث وعند مسلم ابن
عباس أمر مؤذنه في يوم جمعة في يوم مطير بوضوءه وأخرج البخاري عن ابن عمر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان أحدكم على الطعام فلا يجعل حتى يقضى حاجته منه وإن أقيمت
الصلاة أخرجه أحمد ومسلم من حديث عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقول لأصلافة تجسروا طعام ولا وهو يدافع الأخبين وأخرج البخاري عن أبي الدرداء قال من فقه
الرجل أقباله على حاجته حتى يقبل على صلاته وقلبه فارغ

«(باب صلاة المأفرو والمريض)»

عن عائشة رضي الله عنها (قالت أول ما فرضت الصلاة) ما عدا المغرب (وكتبت)
أي حضرا وسفرا (وأقرت) أي أقر الله تعالى (صلاة السفر) بأوقاتها ركعتين (وأتممت
صلاة المأفرو) ما عدا المغرب فزيد في الثلاث الصلوات ركعتين والمأفرو أتممت زيد فيها حتى كانت
تامة بالنظر إلى صلاة السفر (متفق عليه للبخاري) وحده عن عائشة (ثم جابر) أي
النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فقرضت أربعا) أي صارت أربعا زيادة ثنتين (وأقرت صلاة
السفر على الأول) أي على القرض الأول (زاد أحد الأما) أي زاد من رواه عائشة بعد
قوله أول ما فرضت الصلاة أي إلا المغرب فأنما أقرت ثلاثا (فأنما) أي المغرب (وتر النهار)
فقرضت وتر ثلاثا من أول الأمر (والأصل) ما عدا المغرب فأنما أطول فيها القرامة) في الحديث دليل على
وجوب القصير في السفر لأن فرضت بمعنى وجبت ووجوبه مذهب الحنفية وغيرهم وقال الشافعي
وأحمد وجاءه اندرخصة والتمام أفضل وقالوا فرضت بمعنى قدرت أو فرضت لمن أراد التصر
واستدلوا بقوله تعالى ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة وإنه سافر أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم (١) معهم فمنهم من يتصر ومنهم من يتم ولا يجيب بعضهم على بعض
وبان عثمان كل يتم وكذلك عائشة أخرجه ذلك مسلم ورد بان هذه أفعال أصحاب لا جهة فيها
وأنه أخرجه الطبراني في الصغيرين حديث ابن عمر موقوف الصلاة السفر ركعتان زلتان السماء
فان شئت فردوها قال الهيثمي رجاله موثقون وهو موقوف إذا لم يصرح للاجتهاد فيه وأخرج
عنه ابن أبي الكبير رجال الصحيح صلاة السفر ركعتان من خالف السنة كثر في قوله السنة
دليل على رفعه كما هو معروف قال ابن القيم في الهدى النبوي كل من صلى الله عليه وآله وسلم
يقصر الرابعية فيصلح ركعتين من حين يخرج مسافرا إلى أن يرجع إلى المدينة ولم يشب عنه أنه
أتم الرابعية في السفر البتة وفي قولها إلا المغرب دلالة على أن شرعية في الأصل ثلاث تنضم

(١) يتطرق في قوله فلو صح
أمكن تقرر صلى الله عليه
وآله وسلم أقوم جهة ولم
يخصص الاتمام بعائشة
والله أعلم اه أبو النضر

وقولها انها ورا النهار اى صلاة النهار كانت شفعوا المغرب آخر جهال الوهم في جز من النهار فهو
 وتر صلاة النهار كما انه شرع الوتر لصلاة الليل والوتر محبوب الى الله تعالى كما تقدم في الحديث
 ان الله وتر يحب الوتر وقولها الا الصبح الجز بدانه لا تغيب في صلاتها وانها ركعتان حضرهما ورا
 لانه شرع فيها فطول بل القراءات فذلك عبر عنها في الآية بقرآن التبرع لما كانت القسامة معظم
 اركانها الطول فيها فعبّر عنها بمن اطلاق الجز الاعظم على الكل (وعن عائشة) رضى
 الله عنها (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقصر في السجود ويتم ويصوم ويقطع الاربعه
 الافعال بالعبادة اى صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل هذا وهذا (رواه الدارقطني ورواه)
 من طريق عطاه عن عائشة (نفات ١) الا انه معلول والمحموظ عن عائشة من فعلها وقالت انه
 لا يشق على آخرجه البهيقي واستسكروا جديفان عرو وروى عن انها كانت تتم وانها تأملت (٢)
 كما ناول عثمان كافي الصبح فلو كان عندها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواية لم يقل عروة انها
 تأملت وقد ثبت في الصحيحين خلاف ذلك وأخرج أيضا الدارقطني عن عطاه والبيهقي عن عائشة
 انها عرفت معه صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة الى مكة حتى اذا قدمت مكة قالت يا رسول الله
 بآي وأى أتممت وقصرت وأقربت وصحت فقالوا حسنت يا عائشة وما عابها قال ابن القيم وقد
 روى كان يقصر ويتم الاول بالآخر الحروف والثاني بالآية المستأنة وكذلك يقصر ويصوم أى تأخذ
 بالترعة في الموضوعين قال شيخنا ابن تيمية وهذا باطل ما كانت أم المؤمنين اتصاف رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم جميع أصحابه فضلى خلاف صلاتهم وفى الصحيح عنها ان الله فرض الله لا ركعتين
 ركعتين فلما هاجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة بقى صلاتها حاضرة وأقرت صلاة
 السجدة فكيف يفتن بجمع ذلك انما صلى خلاف صلاته وصلاته لمسلمين معه قلت وقد أتت
 عائشة بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن عباس وغيره انها تأملت كما ناول عثمان انتهى
 هذا وحديث الباب قد اختلف في اتصاله فانه من رواية عبد الرحمن بن الاسود عن عائشة قال
 الدارقطني انه ادرك عائشة وهو مرافق قال المصنف وكما قال في تاريخ البخاري وغيره ما يشهد
 لذلك وقال أبو حاتم أدخل عليا وهو صغير ولم يسمع منها وادعى ابن أبي شيبة والبخاري وثبت جماعه
 منها واختلف قول الدارقطني في الحديث فقال في السنن احسنه حسن وقال في العلل المرسل
 أشبه هذا كلام المصنف وراجع سنن الدارقطني فاساقه وقال انه صحيح ثم فيه العلا عن زيد بن
 الذهبي في الميزان وقعه ابن معين وقال ابن حبان كل من يروى عن الثقات ما لا ينسبه حديث
 الآيات انتهى فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الآيات وبطل بهذا ادعاء ابن حزم جهالة فقد
 عرف عنها أصلا وقال ابن القيم بعد رواية الحديث عائشة هذا ما لفظه وسمعت شيخ الاسلام
 يقول هذا كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتهى يريد رواية يقصر ويتم ثلثة التلبية
 وجعل ذلك من فعله صلى الله عليه وآله وسلم فانه ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم بأنه لم يتم رباعية
 في سفر ولا صام فيه فرضا (٣) انتهى وللسيد رسالة مستقلة في هذا البحث حقق فيه ان القصر
 رخصة لا عزيمة والحق انه عزيمة لا رخصة كما حقق ذلك الشوكاني رجا الله في موافقه (وعن
 ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى يحب ان تؤتى
 رخصه كما يكبره أن تؤتى عصىته رواه أحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان وفي رواية كما يحب ان تؤتى

(١) في سنن الدارقطني بعد

سبباته الحديث مشهور

وهذا اعتماد صحيح انتهى ابو

النصر

(٢) في شرح الهدياية

للسريجي من الخفية ان

عائشة كانت تتأمل في

سفرها انها في منازل اولادها

كانها كانت تسافر بغير

محرم لكونها ام المؤمنين

وكانت تقول انها في منازل

اولادى وامعائث فانه اتم

في حجة المزلت بنى فعب

عليه ذلك فقال انما اتم

مع رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم بقول من تأمل

في محل فانه يتم فيه صلاته

قال البيهقي انه حديث

منقطع وقد كرت معاذير

لعثمان وغيره بحصة انتهى

قلت وهذه التأويلات عن

عائشة وعثمان باطلة كما بينه

السيد في رسالة في القصر

واخر حصة انتهى ابو النصر

(٣) هذا الجز باطل فقد

أخرج مسلم انه صلى الله

عليه وآله وسلم علم النخ

وكان في رمضان مسلم حتى

بلغ كراع الغميم وسيأتي

والله اعلم انتمى ابو النصر

عزائمهم فسرت محبة الله برضاه وكرهه بخلافها وعند أهل الأصول ان الرخصة من مآثر ع من الأحكام لا من مآثر العزيمة مقابلاها والمراعاة ما سلم له بعباده ووجه عند الشافعية من ترك بعض الواجبات أو إباحة بعض المحرمات والحديث دليل على أن فعل الرخصة أفضل من فعل العزيمة كذا قيل قال السبكي ليس فيه على ذلك دليل بل يدل على مساوئهم للعزيمة والحديث لا يفي قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر في (وعن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرج من مكة ثلاثين أميالاً أو فراسخاً صلى ركعتين رواه مسلم) المراد من قوله إذا خرج إذا كان قصده مسافة هذا القدر لأن المراد أنه كان إذا أراد سقراطو بلا فلا يقصر إلا بعد هذه المسافة وقوله أميالاً أو فراسخاً شك من الراوي وليس التخصيص أصل الحديث قال الخطابي شك فيه شبهة قيل في حديث المثل أن ينظر إلى الشخص في أرضه ستوية فلا بدري أو رجل أو امرأة وغير ذلك وقال النووي هو ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون أصبعاً معترضة متعادلة والأصبع ست شعرات معترضة متعادلة وقيل هو ثمان عشر أنف قدم بقدم الإنسان وقيل هو أربعة آلاف ذراع وقيل ألف خطوة لا يمل وقيل ثلاثة آلاف ذراع بالله الشامي وهو اثنان وثلاثون أصبعاً وهو الذراع العمري المسمول عليه في صنعائه وبلاها وأما الفرسخ فهو ثلاثة أميال وهو فارسي معرب واعلم أنه قد اختلف العلماء في المسافة التي تقصر فيها الصلاة على نحو عشرين قولاً حكاه ابن المنذر فذهب الظاهرية إلى العمل بهذا الحديث فقالوا بمسافة القصر ثلاثة أميال وأوجب عليهم ما به شكوك فيه فلا يفتي به على التحديد بل الثلاثة الأميال نعم يفتي به على التحديد بالثلاثة الفراسخ إذا لم يأت فيهم أو يؤخذ بالأكثر احتياطاً لكن قيل أنه لم يذهب إلى التحديد بالثلاثة الفراسخ أحد نعم يصح الاحتجاج للظاهر بما أخرجه سعيد بن منصور عن حديث أبي سعيد أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سافر فرسخاً يقصر الصلاة وقد عرفت أن الفرسخ ثلاثة أميال وأقل ما قيل في مسافة القصر ما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث ابن عمر موقوفاً أنه كان يقول إذا خرجت ميلاً قصرت الصلاة واستدامت صحيح وقد روى هذا في البصر عن داود ويطبق بهذين القولين قول الباقر والصادق وغيرهما أنه يقصر في مسافة يزيد فاصداً مستدلين بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي هريرة مرفوعاً لا يحل لامرأة تسافر يريد الأومعة المحرم أخرجه أبو داود وقالوا فسمى مسافة البرد سقراً قلت ولا يخفى أنه لا دليل على أنه لا يسمى الأقل من هذه المسافة سقراً وإنما هذا لتحديد بل الذي يجب فيه الحرم ولا يلزم بين مسافة القصر وبين مسافة وجوب الحرم لحواز التوسعة في إيجاب الحرم تخففه ذاك على العباد وقالت الحنفية بل مسافته أربعة وعشرون فرسخاً لما أخرجه البخاري من حديث ابن عمر مرفوعاً لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر فوق ثلاثة أيام إلا مع محرم قالوا وسيزال في كل اليوم غماسة نراخ وقال الشافعي بل أربعة برد حديث ابن عباس مرفوعاً لا تقصر الصلاة في أقل من أربعة برد وسألت وأخرجه السعدي بسند صحيح من فعل ابن عباس وابن عمر والله يرى البخاري من حديث ابن عباس أنه قال يصعب الجزم أنه سهل أتقصرون مكة إلى عرفنة فقال لا ولكن إلى عسفان وإلى جدة وإلى الطائف وعندهما لا يمكن بين كل واحد منهما وبين مكة أربعة برد فأنوها والاقوال متعارضة كما جرت والدلة

متفاوتة كما عرفت قال في زاد المعاد ولم يحصل على الله عليه وآله وسلم الاستماع بمحدود فقصروا
والقطر بل أطلق لهم ذلك في مطلق السفر والضرب في الأرض كما أطلق لهم التيمم في كل سفر وأما
ما روى عنه من التعديل يومه واليومين أو الثلاثة فلم يصح عنه هنا في السنة والله أعلم وجوز الجمع
والقصير في طول السفر وقصره مذهب كثير من السلف (وعنه) أي عن أنس رضي الله عنه
(قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة إلى مكة وكان يصلي) أي الرابعة
(ركعتين ركعتين) أي كل رابعة ركعة متين (حتى رجعنا إلى المدينة متفق عليه واللفظ للبخاري)
يحتمل أن هذا كان في سفر عام النسخ ويحتمل أنه في حجة الوداع إلا أن فيه عند أبي داود زيادة أنهم
قالوا لأنس هل أقمتم أسبأ قال أقمنا عشر أو باني أنهم أقاموا في الفتح زيادة على خمسة عشر وأحسن
عشرة وقد صرح في أبي داود أن هذا أي خمس عشرة ويحتمل أن كان عام الفتح وقوله لا على العلم يتم
مع أقامته في مكة وهو كذلك كما يدل به الحديث الآتي وقوله دليل على أن نفس خروجه من البلد
بنسبة السفر يقتضي القصير ولو لم يجاوز من البلد ميلا ولا أقل وأنه لا يزال يقصر حتى يدخل البلد
ولو صلى ويؤتم بأجر أي منه (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال أقام النبي صلى الله عليه
وآله وسلم تسعة عشر يوما يقصر وفي لفظ) تسعين محل الإقامة وأنه (بمكة تسعة عشر يوما رواه
البخاري وفي رواية لأبي داود) أي عن ابن عباس (سبع عشرة) بالتذكير في الرواية الأولى
لانفرد بمن يؤم وهو مذكور بالتأنيث في رواية أبي داود لأنه حذف بمنزلة وتقديره أنه وفي
رواية لأبي داود عنه تسع عشرة كل رواية الأولى (وفي أخرى) أي لأبي داود عن ابن عباس
(خمس عشرة) أي لأبي داود (عن عمران بن حصين عن أبيه) ولفظه عند أبي داود
شهدت معه الفتح فأقام بمكة ثمانين ليلة لا يصلي إلا ركعتين ويقول بأهل البلد ما رواه ابن عباس
فأنا قوم سفر (وله) أي لأبي داود (عن جابر أقيم) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يقول)
عشرين يوما يقصر الصلاة ورواه ثقات إلا أنه اختلف في وصله (فوصله معمر عن يحيى بن
أي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر قال أبو داود غير معمر لا يسنده قلت قد تفرد
بأسناده وهو ما لم جليل وقد رواه ابن جابر والبيهقي من حديث معمر وصححه ابن حزم والنسائي
وأعله الدارقطني في العلل بالإرسال والاقطاع قال المصنف وقد أخرجه البيهقي عن جابر بلفظ
بضع عشرة واعلم أن أبا داود ترجم لباب هذه الأحاديث باب متى يتم المسافر ثم ساقها وفيها كلام
ابن عباس من أقام سبعة عشر قصروا من أقام أكثر أتم وقد اختلف العلماء في مدة الإقامة
التي أذا عمر المسافر على أقامتها أتم فيها السبيل على أقوال فقال ابن عباس إن أقل مدة الإقامة
عشرة أيام يقول على عليه السلام إذا أتمت عشر أقامت الصلاة وهو يوقف وفيه ضرابين صرح قال
المصنف في التقرير بأنه غير ثبوت وقالت الحنفية خمسة عشر يوما مستدان بأحاديث روايات ابن
عباس وبقره وقول ابن عمر إذا قدمت بلدة وأنت مسافر وفي نفسك أن تقسم خمس عشرة ليلة
فأكمل الصلاة وذهبت المالكية والشافعية إلى أن أقلها أربعة أيام وهو مروي عن عثمان
والمراد غير يومي الدخول والخروج واستدلوا بغيره صلى الله عليه وآله وسلم المهاجرين بعد مضى
النسك أن يزيدوا على ثلاثة أيام في مكة فدخل على أنه بالاربعة الأيام يصير مقبلا على أقوال أخرى
لادليل عليها وهذا كما فهم من دخل البلد عازما على الإقامة فيها وأما من تردد في الإقامة لم يعزم

فيه خلاف أيضا ذهب أبو حنيفة وأصحابه وهو قول الشافعي أنه يقصر إذا بدأ الأصل السفر
 ولعله ابن عمر قاله أقام بأذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة وروى عن أنس بن مالك أنه أقام
 بنيسابور سنة أو سنتين يقصر الصلاة عن جماعة من الصحابة أنهم أقاموا برامهرمز تسعة أشهر
 يقصرون الصلاة ومنهم من قدر ذلك بخمسة عشر وسبعة عشر وعشرة عشر على حسب ما وردت
 الروايات في مدة أقامته صلى الله عليه وآله وسلم في مكة وتبوك وأنه بعد ما تمها وزمعة ما روى عنه
 صلى الله عليه وآله وسلم بدم صلاته قال السدس رحمه الله تعالى ولا يخفى أنه لا دليل في المدة التي يقصر
 فيها على نفي التقصر عما زاد عليها وإذا لم يقم دليل على تقدير المدة فالأقرب أنه لا يزال يقصر كما فعله
 الصحابة لأنه لا يسمى بالقيام مع التردد كل يوم في الإقامة أو الرحيل مقبلا وإن طالبت المدة ويؤيده
 ما أخرجه البيهقي في السنن عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقام بتبوك أربعين يوما يقصر
 الصلاة ثم قال تفريده الحسين بن عمار وهو غير صحيح به **أ** والذي حقه الشوكاني في المختصر
 يخالف ذلك (وعن أنس) رضى الله عنه قال (كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رحل
 في سفر قبل أن ترفع الشمس) أي قبل الزوال (آخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما
 فانزاع الشمس قبل أن يتصل صلى الظهر) أي وحده ولا يضم إليه العصر (ثم ركب متفقا
 عليه) الحديث فيه دليل على جواز الجمع بين الصلاتين للمسافر تأخيرا وعلى أنه لا يجمع بينهما
 تقديم القول صلى الظهر فلو جازع التقديم لضم إليه العصر وهذا الفعل منه صلى الله عليه وآله
 وسلم يخص أم حاتيت التوقيت التي مضت فقد اختلف العلماء في ذلك فذهب ابن عباس وابن عمر
 وجماعة من الصحابة ويروي عن مالك وأحمد والشافعي إلى جواز الجمع للمسافر تقديم وتأخيرا
 عملا بهذا الحديث في التأخير وعلى ما في التقديم وعن الأوزاعي أنه يجوز للمسافر جمع
 التأخير فقط عملا بهذا الحديث وهو مروي عن مالك وأحمد واختاره ابن حزم وذهب النخعي
 والحسن وأبو حنيفة إلى أنه لا يجوز الجمع تقديم ولا تأخيرا للمسافر وتأولوا ما ورد من جمعه صلى
 الله عليه وآله وسلم بأنه جمع صوري وهو أنه أخر الظهر إلى آخر وقتها وقدم العصر في أول وقتها ومثله
 العلماء ورؤسائهم بأنه وإن غشي لهم هذا في جمع التأخير لم يتم لهم في جمع التقديم الذي أفاده قوله
 (وفي رواية للعلامة في الأربعين باسناد صحيح صلى الظهر والعصر) أي إذا زادت قبل أن يتصل
 صلى الظهر يستقيم معها (ثم ركب) فأنها أفادت ثبوت جمع التقديم من فعله صلى الله عليه وآله
 وسلم ولا يتصور فيه الجمع الصوري (ومثله) الرواية التي (لا نعيم في مسكن مسلم)
 أي في مسكنه على صحيح مسلم (كان) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إذا كان في سفر
 فزالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم ارتحل) فقد أفادت رواية العلامة وأبي نعيم ثبوت
 جمع التقديم أيضا وهما روايتان صحيحتان كما قال المصنف إلا أنه قال ابن القيم أنه اختلف
 في رواية العلامة فتمهم من صحيحها ومنهم من حسنها ومنهم من قدح فيها وجعلها موضوعة وهو
 العلامة فإنه حكم بوضعها ثم ذكر كلام العلامة في بيان وضع الحديث ثم رده ابن القيم واختاره ليس
 بموضوع وسكت المصنف هنا عليه وجزمه بأنه باسناد صحيح يدل على رده لكلام العلامة كونه قيد
 صحته قوله (وعن معاذ) رضى الله عنه (قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 في غزوة تبوك فكان يصلي الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا رواه مسلم) إلا أن

اللفظ بمحمل الجمع التأخير وأوله وجمع التقديم ولكن تقديره والترمذي يلفظ كأن إذا ارتحل قبل أن
 تزيغ الشمس آخر الظهر إلى أن يجمعها إلى العصر فيصلي ما جاء به إذا ارتحل بعد زيف الشمس
 بمحمل العصر إلى الظهر وصلى الظهر والعصر جميعاً فهو كالتفصيل لمحل رواية مسلم إلا أنه قال
 الترمذي بعد أخر إجماعه أنه حديث حسن غريب تفريده قتيبة لا تعرف أحد رواه عن أبي الليث غيرة
 حال والمروفي عند أهل العلم حديث معاذ من حديث ابن الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع في غزوة تبوك بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء اه
 وإذا عرفت هذا فجمع التقديم في ثبوت روايته مقال الرواية المختار على صحيح مسلم فإنه
 لا مقال فيها وقد ذهب ابن حزم إلى أنه يجوز جمع التأخير لثبوت الرواية به لاجتماع التقديم وهو قول
 النخعي ورواية عن مالك وأحمد أنه قد اختلف في الأفضل للمسافر هل الجمع أو التوقيت فقلت
 الشافعية ترك الجمع أفضل وقال مالك أنه مكروه وقيل يختص عن له عذر وأعلم أنه قال ابن
 القيم في الهدى النبوي لم يكن صلى الله عليه وآله وسلم يجمع ما يفي بغيره كما فعله كثير من الناس ولا
 الجمع حال نزوله أيضاً وإنما كان يجمع إذا جد به السير وإذا صار عقيب الصلاة كما في ما حديث تبوك
 وأما جمعه وهو نازل غير مسافر فنقل ذلك عنه الأربعة ومن دلفه لاجل اتصال الوقوف كما قال
 الشافعي وشيخنا وجهله أبو حنيفة من غم التمسك وأنه سبه وقال أحمد ومالك والشافعي أن
 سبب الجمع بعرفة والمزدلفة السفر وهذا كله في الجمع في السفر وأما الجمع في الحضر فذهب أكثر
 الأئمة إلى أنه لا يجوز الجمع في الحضر لما تقدم من الأحاديث المينة لأوقات الصلوات ولو أتى من
 محافظة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أوقاتهم حتى قال ابن مسعود ما رأيت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم صلى صلاة لغريميقاتها إلا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء جميعاً وصلى المغرب ومثقل
 ميقاتها وأما حديث ابن عباس أنه عندما جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء المدة
 من غير خوف ولا مطر قيل لابن عباس ما أراد إلى ذلك قال أراد أن لا يجرى أمته فلا يصح
 الاحتجاج به لأنه غير معين بجمع التقديم ولا التأخير كما هو ظاهر رواية مسلم وتعيين واحد منهما
 تحكم فيه حب العدول منه إلى ما هو واجب من البقاء على العموم في حديث الأوقات المعذور
 وغيره وتخصيص المسافر لثبوت المحض وهذا هو الجواب الخامس وأما ما روي عن الأتباع عن
 الصحابة والتابعين فغير جمة إذ لا جند في ذلك مسرح وقد أول بعضهم حديث ابن عباس بالجمع
 الصوري واستحسنه القرطبي ووجهه وزعمه المجاشون والطحاوي وقواء ابن سيد الناس بما
 أخرجه الشيخان عن عمرو بن دينار روى الحديث عن أبي الشعثة قال قلت يا أبا الشعثاء أظننه
 أخر الظهر ومثل العصر وآخر المغرب ومثل العشاء قال وأنا أظننه قال ابن سيد الناس وروى
 الحديث أدري بالمراد من غيره وإن لم يجرى أو الشعثاء بذلك وأقول إنما هو ظن من الراوي والذي
 يقال فيه أدري بما روي إنما يجري في تفسير اللفظ مثلاً على أن هذه المعنى ظناً فانه قوله صلى
 الله عليه وآله وسلم قرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ردعهم ما هم تبعين هذا التأويل فإنه صرح
 به النسائي في حديث ابن عباس ولفظه صلت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدسة ثم أتى
 جمعاً وسبجاً أخر الظهر ومثل العصر وآخر المغرب ومثل العشاء والمجب من الزوى كيف
 ضنف هذا التأويل وتغفل عن متن الحديث المروي والمطلق في رواية يحمل على التقيد إذا كان في

قصة واحدة كافي هذا القول بان قوله أراد ان لا يصح أمته بضعف الجمع الصوري لوجود الخرج فيه مدفوع بان ذلك لا يسر من التوقيت الذي يكتفي للصلاة في تأهب واحد وقصد واحد الى المسجد ووضوء واحد بحسب الاغلب بخلاف الوقتين فالخرج في هذا الجمع لا شك أخف وأما قياس الحاضر على المسافر كما قيل فوهم لان الله في الأصل هي السفر وهو غير موجود في الفرج والآن لم يمتد في القصر والفطر اه قلت وهو كلام مريض قال الشارح واعلم ان جمع التقديم فيه خطر عظيم وهو كن صلى الصلاة قبل دخول وقتها فيكون حال الله اعل كماله تعالى وهم يحسبون انهم يحسنون صنعاً الآية من ابتدائها وهذه الصلاة المقدمة لادلالة عليها بمنطوق ولا مفهوم ولا عموم ولا خصوص اه وفيه بحث (وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقصر الصلاة في أقل من أربعة بردين مكة الى عسفان روى الدارقطني باسناد ضعيف) فانه من رواية عبد الوهاب بن الجاهد وهو متروك نسبة التورى الى الكذب وقال الانزلي لا تلحق الرواية عنه وهو منقطع أيضاً لانه لم يسمع من أبيه (والصحيح انه موقوف كذا أخرجه ابن خزيمة) أي موقوفاً على ابن عباس واسناده صحيح ولكن للاجتماع فيه مسح فيصنع الله من رأيه وتقدم انه لم يثبت في الصحيح حديث مرفوع (وعن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير أمتي الذين إذا أسأروا استغفروا وإذا أسافروا أقصروا وأقسطروا أخرجه الطبراني في الأوسط باسناد ضعيف وهو في مرسل سعيد بن المسيب عند البيهقي مختصراً) الحديث دليل على ان القصر والفطر أفضل للمسافر من خلافهما وقالت الشافعية ترك الجمع أفضل فقياس هذا ان يقولوا التمام أفضل وقد صرحوا به أيضاً وكانهم لم يقولوا بهذا الحديث لضعفه واعلم ان المصنف أعاد حديث جابر بن حصين وحديث جابر وهما قوله (وعن عمران بن حصين رضى الله عنه قال كنت في واسط ف سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة) هذا لم يذكره المصنف فيما سلف في هذه الرواية (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (من لم تستطع فقام فان لم تستطع فقام فان لم تستطع فعلى جنب روى البخاري) هو كما قال ولم ينسبه فيما تقدم الى أحد وقد بنا من روى غير البخاري وما فيه من الزيادة (وعن جابر رضى الله عنه قال عاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم مريضاً فراه يصلي على وسادة فري بها وقال صلى الله عليه وآله وسلم ان استطعت الاقام اعيها واجعل سجودك اخفض من ركعتك روى البيهقي وصححه أبو حاتم وقفه) زاد ما مضى انه روى البيهقي باسناد قوي وقد تقدم ما في آخر باب صفة الصلاة قبل باب سجود السهو بلطفهما وشرحناهما هنا للترك تأشير حهما هنا لذلك ثم ذكر هنا حديث عائشة وقد تقدم أيضاً باب صفة الصلاة بلطفه وقال هناك صحبه ابن خزيمة وهذا قال صحبه الحاكم وهو قوله (وعن عائشة قالت رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي متر بترى روى النسائي وصححه الحاكم) وهو من أحاديث صلاة الرض لا من أحاديث صلاة المسافر وقد أتى به فيما سلف والحديث دليل على صفة قعود المصلي اذا كان له عذر من القيام وفيه الخلاف الذي تقدم

• (باب الجمعة) •

بضم الميم وفيها الاسكان والفتح مثل همزة قولته وكانت تسمى في الجاهلية العروبة أخرجه الترمذي

من حديث أبي هريرة قال: قال حسن صحيح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه أدخل الجنة وفيه أخرج منها ولا تقوم الساعة إلا في يوم الجمعة (عن عبد الله بن عمرو) أبي هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: على أرواد منبره) أي النبي من عود لا على الذي كان من الطين ولا على الخلع الذي كان يستند إليه وهذا المتبرع على صلى الله عليه وآله وسلم خمسة سبع وقيل ستة ثمان عمله غلام امرأته من الأنصار كان تجاراً واسمه على أصح الأقوال ميمون وكان على ثلاث درج ولم يزل عليه حتى زاده من وفاته من معاوية ستة درجات من أسفل له قصة في زيادته وهي أن معاوية كتب إليه أنه يحمله إليه إلى دمشق فأمر به فقلع فأظلمت المدينة فخرج من واهن فخطب فقال: اغتأمر أمي المؤمنين أن أرفعهم ففعل ذلك وقال: اغتأرت عليهما كثر الناس ولم يزل كذلك حتى احترق المسجد النبوي سنة أربع وخمسين وسقاة فاحترق (لنتمين أقول من عندهم) بفتح الواو وسكون الهمزة والكسر العين أي تركهم (الجمعات) ولخصم الله على قلوبهم) الختم الاستيناق من الشيء مضرب الخاتم عليه كتماله وتغطية ثلاثين وصل إليه ولا يطلع عليه شبه القلوب بسبب أراضهم عن الحق واستكبارهم عن قبوله وعدم تقوا الحق إليها الأشياء التي استوثق عليها بالحق فلا ينفذ إلى باطنها شيء وهذه عقوبة على عدم الامتثال لأمر الله وعدم إتيان الجمعة من باب تيسر السري (ثم يكون من الغافلين روي مسلم) أي بعد حقه تعالى على قلوبهم فيغفلون عن كتاب ما يتعلمهم من الأعمال وعن ترك ما ينهونهم عنها وهذا الحديث من أعظم الزواجر عن ترك الجمعة والتساهل فيها وفيه اخبار بان تركه لمن أعظم اسباب الخذلان ولقد عرفنا من يتساهل في الجمعة اسبوعاً حتى يحرم حضورها بسبب الخذلان بالكلية والاجماع قائم على وجوبها على الإطلاق والاكثر انما فرض عين وقال في معالم السنن انما فرض كفاية عند الفقهاء (وعن سلمة بن الأكوع) رضى الله عنه (قال: كنا نصل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة ثم تنصرف وليس الشيطان ظل يستظل به متفق عليه واللفظ البخاري وفيه لفظ مسلم) أي من رواية سلمة (كأنهم معه) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إذا زالت الشمس ثم رجع تتبع النبي) الحديث دليل على المبادرة بصلاته الجمعة عند أول زوال الشمس والتي في قوله وليس الشيطان ظل متوجه إلى القيد وهو قوله يستظل به لانه في الأصل الظل حتى يكون دليلاً على أنه صلاها قبل زوال الشمس وهذا التأويل معتبر عند الجمهور والفقهاء بأن وقت الجمعة هو وقت الظهور وذهب أحدوا حتى إلى صحة صلاتها الجمعة قبل الزوال واختلف أصحاب أجد فقال بعضهم وقها وقت صلاة العبد وقبل الساعة السادسة وأجاز مالك الخطبة قبل الزوال دون الصلاة وحجهم ظاهر الحديث وما بعده وأصرح منه ما أخرجه أجد ومسلم من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهب إلى جالك أقر بها حتى تزول الشمس يعني النواضح وأخرج الدارقطني عن عبد الله بن شيبان قال: شهدت مع أبي بكر الجمعة فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ثم شهدت مع ابن عمر فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول: اتصف النهار ثم شهدت مع عثمان فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول: زال النهار قبل أن يتأخذ عابداً ذلك ولا أنكره ورواه أجد في رواية ابنه عبد الله قال: وكذلك روى عن ابن مسعود وجابر وسعيد

ومعاوية أنهم صلوا قبل الزوال ودلالة هذا على مذهب أحمد واضحة والتأويل الذي سبق من الجمهور يردفعه أن صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع قراءة سورة الجمعة والمنافقين وخطبته لو كانت بعد الزوال لما هو بمن صلاة الجمعة إلا واللعين ظل يستل به كذا في الشرح وقد حقق السيد أن أول وقتها الزوال ويبدل له أيضا قوله **(وعن سهل بن سعد رضي الله عنه)** هو أبو العباس سهل بن سعد بن مالك الخزرجي الساعدي الأنصاري قبل كان اسمه من نافع جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم سهلا من مكة فسلم عليه وأله وسلم عليه وآله وسلم له ثمان عشرة سنة ومات بالمدينة سنة إحدى وتسعين وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة **(قال كاتيل)** من القبايلة **(ولا تغدو إلا بعد الجمعة شق عليه واللقط لمسلم وفي رواية في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)** في النهاية المقبل والقبايلة الاستراحة نصف النهار وإن لم يكن معها نوم فالحديث دليل على ما دل عليه الحديث الأول وهو من أدلة أحمد وإنما في المصنف بقطر رواية في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث بقول قائل إنهم يصرح الراوي في الرواية الأولى أن ذلك كان من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يقر به في رواية أخرى التي أثبت أن ذلك كان على عهد صلى الله عليه وآله وسلم وأنه لا يصلي الجمعة في المدنية على عهد سواه فهو وأخبار عن صلته وليس فيه دليل على الصلاة قبل الزوال لأنهم في المدنية ومكة لا يقيمون ويتعدون إلا بعد صلاة الظهر كما قال تعالى **وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة** ثم كان صلى الله عليه وآله وسلم يسارع بصلاة الجمعة في أول وقت الزوال بخلاف الظهر فقد كان يؤخر بعده حتى يجتمع الناس **(وعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يحضب قائما لحقته عبر)** بكسر العين وسكون الهمزة في النهاية العبر الأولى بأجلها **(من الشام فانتقل)** بالنون وفتح الفاء أي انصرف **(الناس إليها حتى لم يبق)** أي في المسجد **(الاثنا عشر رجلا رآه مسلم)** الحديث دليل على أنه بشرع في الخطبة أن يحضب قائما وأنه لا يشترط لها عدد معين كما قيل أنه يشترط لها أربعون رجلا ولا ما قيل أن أقل ما تنعقد به اثنا عشر رجلا كما روى عن مالك لأنه لا دليل أنها لا تنعقد بأقل بل تنعقد بثلثين فصاعدا وهذا القصة هي التي نزلت فيها الآية وإناراً وإيجازاً الآية وقال القاضي عياض أنه روى أبو داود في مسنده أن أسيلان خطب صلى الله عليه وآله وسلم التي انقضوا عنها إنما كانت بعد صلاة الجمعة وظنوا أنهم لا شيء عليهم في الانقضاء عن الخطبة وأنه قبل هذه القصة كان يصلي قبل الخطبة قال القاضي وهذا أشبه بحال الصحابة والمظنون بهم ما كانوا يدعون الصلاة التي صلى الله عليه وآله وسلم ولكنهم ظنوا جواز الانصراف بعد انقضاء الصلاة **(وعن ابن عمر)** رضي الله عنهما **(قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أدرك ركعة من صلاة الجمعة)** وغيره أي من سائر الصلوات **(فلخص إليها أخرى)** في الجمعة أو غيرها يضيف إليها ما بقي من ركعة فأكثر **(وقد ثبت صلته رآه النسائي وابن ماجه والدارقطني وإسناده صحيح لكن قوي أبو حاتم إرساله)** الحديث أخرجه من حديث بشير بن خزيمة حدثني يونس بن يزيد عن سالم عن أبيه الحديث قال أبو داود والدارقطني ينفرد به عن يونس وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه هذا خطأ في المتن والأسناد وإنما هو عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن فروعان أدرك ركعة من الصلاة فقتل أدركها وأما قوله من صلاة الجمعة فهوهم وقد أخرج الحديث من ثلاثة عشر طريقا عن أبي هريرة ومن

ثلاث طرق عن ابن عمر وفي جميعها مقال وفي الحديث دلالة على أن الجمعة تصم لاحق وإن لم يدرك
من الخطبة شيئاً وإلى هذا ذهب الشافعي وأبو حنيفة وهذا الحديث وإن كان قد سبق مقال لكن
كثرة طرقه يقوى بعضها ببعض أنه أخرجه الحاشيئة من ثلاث طرق أحدها من حديث أبي
هريرة قال سمعنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخطب قائماً ثم يجلس ثم يقوم عليه دليل **(و)** وعن جابر
ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخطب قائماً ثم يجلس ثم يقوم عليه دليل **(و)** وعن جابر
فأما نحن أنسأله أنه كان يخطب جالساً فقد كذباً أخرجه مسلم الحديث دليل على أنه يشرع
القيام حال الخطبتين والقصل بينهما جالساً وقد اختلف العلماء هل هو واجب أو مستفاد قال
أبو حنيفة إن القيام والقعود سنة ونهى مالك إلى أن القيام واجب فإن تركه أمراً ونهت خطبته
وهذا الشافعي وغيره إلى أن الخطبة لا تكون إلا من قيام لمن أطاعه واحتجبوا وأخطبته صلى
الله عليه وآله وسلم على ذلك حتى قال جابر بن أنس الخ ولم يروى أن كعب بن عجرة دخل المسجد
وعبد الرحمن بن أم الحكم يخطب قائماً فأنكر عليه وتلا وتذكرك قائماً في رواية ابن خزيمة
مارأيت كلباً يومئذ إماماً يؤم المسلمين يخطب وهو جالس يقول خلقك مريم وأخرج ابن أبي شيبة عن
طاوس خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائماً أو يكره وعثمان وأول من جلس
على المنبر معاوية وأخرج ابن أبي شيبة عن الشعبي أن معاوية أنما يخطب قائماً لا يكره
بطنه ولوجه وهذا الباب لا ينفك عن العذر في حكم المتفق على جواز القعود في الخطبة وأما حديث
أبي سعيد الذي أخرجه البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا
خوله فقدا جاب عنه الشافعي أنه كان في غير جمعة وهذه الأدلة تقضي بضرورة القيام القعود
المذكورين في الخطبة وأما الوجوب وكونه شرطاً في صحته فلا دلالة عليه في اللفظ إلا أنه قد تضمن
إليه دليل وجوب التأني به صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال صائراً كما رأيتوني أصلي وفيه في الجمعة
في الخطبتين وقد عيها على الصلاة من لاية الجمعة فأخطب عليه صلى الله عليه وآله وسلم فهو
واجب وما لم يخطب عليه كان في الترتيب دليل على عدم الوجوب فإن صرح أن القعود في حديث أبي
سعيد كان في خطبة الجمعة كان الأقوى القول الأول وإن لم يثبت ذلك فالقول الثاني **(هـ)** فائدة
تسليم الخطب في المنبر على الناس في حديث أخرجه الأثرم عن الشعبي كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه فقال السلام عليكم الحديث
وهو مرسل وأخرج ابن عدي أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا نزل من منبره سلم على من عند
المنبر ثم صعد فإذا استقبل الناس بوجهه سلم ثم قعد إلا أنه ضعفه ابن عدي بعد الله بن عبد الله
الأنصاري وضعفه ابن حبان **(و)** وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه **(قال)** كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم إذا خطب أجرت عينه وعلا صوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول
صحبكم ومساكم وبقولاً ما بعد فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد **(قال)** الزهري
ضبطنا في مسلم يضم الهاء مفتوح الدال فمع ما وقع الهاء وسكون الدال في ما فسرته وهو يروى على
رواية الغني عن طريق أي أحسن الطريق طريق محمد صلى الله عليه وآله وسلم وعلى رواية النعم
معناه الدلالة والإرشاد وهو الذي يضاف إلى الرسل وإلى القرآن قال تعالى إنك لم تندي أن هذا
القرآن يهدي وقد يضاف إليه تعالى وهو يعنى اللطف والتوفيق والعصمة التي لا تهدي من

أُحْيِيَتْ (وشر الامور محمد ثباتها) المراد بان محمد ثابت ما يمكن ثباته بشرع من الله ولا من رسوله (وكل بدعة ضلالة) البدعة لغة ما عمل على غير مثال سابق والمراد بانها ضلالة ما عمل من دون أن يسبق له شرعية من كتاب ولا من سنة وقد قسم العلماء البدعة خمسة أقسام واجبة كقسط العلوم بالتدوين والرد على الملاحدين قامة الادلة ومنسوبة كبناء المدارس ومباحة كال توسع في آذان الاطعمة وفاقار الثياب ومحرمة ومكرهة وهما ظاهران فقوله كل بدعة ضلالة عام مخصوص كذا قيل والحق ان لفظة الكل في هذا الحديث وفي كل حديث ورد بمعناه على حقيقة تها من العموم وقسمة البدعة الى الاقسام المذكورة والى الحسننة واليسنة ليس عليها آثار من علم لانه لم يرد دليل دال عليها ولم يرج حديث ورد في هذا الباب راجحة القسمة قط والامثلة المشار اليها ليست من البدعة على الاطلاق فان تدوين العلم دل عليه جمع القرآن في عهده صلى الله عليه وآله وسلم وفي عهده خلقه اهل الراشدين ودل عليه حديثا كتبوا لابي شاه والكتاب في التدوين بعينها والرد على الملاحدة ترشيد اليه القرآن الكريم فان فيه الرد على اهل الكتاب وعلى المشركين ونه المدارس ونحوها مسكوت عنه وما سكوت عنه فهو عفو ولم يردنه عن ذلك وما التوسع في الاطعمة والملايس فيستفاد من حديث ان الله يحب ان يرى أثر نعمته على عبده ودل عليه الكتاب قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده وحلية تلبسوها وما شتمتكم بغث وسم ولا ما محرمة والمكرهة فهي مسامحة ومكرهة كفرهما من الاشياء التي دلت الالة على تحريمها وكرهها فهاهما محرمة ومكرهة وليس تها من البدعة في شيء من ثم انكر الراشدين في علم الكتاب والسنة تقسيم البدعة الى اقسام وردوا على القاصين ونصوا على ان كل محدث بدعة على الاطلاق كانتا ما كان ومن كان وايضا كان وكل بدعة ضلالة على اطلاقها واثقه العجب من قوم فقهاء مروا بهذا الحديث وما في معناه من احاديث فيها لفظة كل رواية ههنا مرفوعة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم موصولة اليه ثم صرفوه عن ظاهر معناه وواضع معناه الى ما دعت اليه اهل اهلهم من غير دليل لان قرآن ولا من سنة ولا من اجماع ولا من قياس جلي لا يعتره شبهة وحديث الباب حجة تامة على كل قائل بالتقسيم والانواع ومن كان عنده دليل من الكتاب او برهان من السنة دال على القسمة فليفضل علينا بآبائه وأما آراء الفقهاء ومثالههم فلا يجزمهم على منكري القسمة وقد اتفق اهل المعرفة بالقرآن والحديث على ان كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار صغيرة كانت أو كبيرة فبارة كانت أو كامة لها تعلق بالعقيدة أو بالعدل ولم يتخلف منهم اثنان في ذلك والمراد باهل الحديث هنا من علمه مقصور على السنة المطهرة ودونهم من زمرة الفقهاء وان عرف من السنة بعضها فقد عرف التجربة فان من خلط الفقه المصطلح والراي المزخرف والتقليد الشرع والقياس المجرى أدلة الكتاب العزيز والسنة المطهرة فقد أبدع التبعة وانما الفقه المعول عليه والحكم المرحوع اليه ما أدى اليه هدى السلف الصالح وعمل به الصراط الاول فانهم كانوا على هدى مستقيم وصراط قويم ثم خلف من بعدهم خائف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون

وهذا الحق ليس بمخفاء • فلدعني عن نبات الطريق

(رواه مسلم) وفي الحديث دليل على انه يجب للخطيب أن يرفع بالخطبة صوته ويجزل كلامه ويبقى بجوامع الكلم من الترهيب والترهيب وبأن يقول أما بعد وقد عقد البضاري بابا في استصحابها

وز كرفها جملته من الاحاديث وقد جمع الروايات التي فيها ذكر ما بعد بعض المحدثين وأخرجها
 عن اثنين وثلاثين مصححاً ونظاره أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يلزمها في جميع خطبه
 وذلك بعد حمد الله والتسبيح والتشهد كما تقدم في الرواية المشار إليها بقوله (وفي رواية أنه) أي
 لمسلم عن جابر بن عبد الله (كانت خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة بعد الحمد لله
 وينق عليه ثم يقول على إثر ذلك وقده الاصوته) حذف القول اسكالا على ما تقدم وهو قوله
 أما بعد فإن خير الحديث إلى آخره ولم يذكر الشهادته اختصار النبوة في غير هذا الرواية فقد ثبت
 أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كالسيد الخدماء وفي دلائل
 النبوة للبيهقي من حديث أبي هريرة مرة مر فوعا حكاية عن الله عز وجل وجعلت أمك لا يجوز
 لهم خطبة حتى يشهدوا أنك عبد لله ورسوله وكان يذكر في تشهده نفسه الشريفة باسمه العلم
 (وفي رواية أنه) أي لمسلم عن جابر (من بعد الله فلا مضل له ومن ضل فلا ضل له) أي
 يأتي بعد هذا اللفاظ بعد ما بعد (وللتناسق) أي عن جابر (وكل ضلالة في النار) أي بعد
 قوله كل بدعة ضلالة كما هو في التناسق واختصره المصنف والمراد صاحبها وكان يعلم أصحابه في
 خطبة قواعد الاسلام وشرايعه ويأمرهم وينهاهم في خطبه اذ عرض أمر أو نهي كما أمر
 الداخل وهو بخطبة أبي بصير في ركعتين ويذكر معالم الشرائع في الخطبة والجنات والنار والمعاد فيأمر
 بتقوى الله ويحذر من غضبه ويرغب في محبته رضاه وقد ورد قرآنية في حديث مسلم كان
 لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطبتان يجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس ويحمد
 ونظاره مما نقلته صلى الله عليه وآله وسلم على ما ذكر في الخطبة وجوب ذلك لأن فعله شأن لما أجل
 في آية الجمعة وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وقد ذهب إلى هذا الشافعي
 وقال أبو حنيفة يكفي سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر وقال مالك لا يجوز إلا ما يسمى
 خطبة (وعن عمار بن ياسر) رضي الله عنه (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة) بفتح الميم وكسر الهمزة ثم نون مشددة (من
 فقهه) أي بما يعرف به فقه الرجل وكل شيء دل على شيء فهو مئنة (رواه مسلم) وإنما قال قصر
 الخطبة علامة على فقه الرجل لأن الفقيه هو المطلع على حقائق المعاني وجوامع الانباط فيتمكن
 من التعبير بالعبارة الجيزة المناسبة لذلك كان من تمام رواية هذا الحديث فاطمأنا الصلاة واقصر وا
 انطبعة وان من البيان لقصرافيه الكلام العامل في القلوب الجاذب للقلوب الصرا لاجل
 ما استعمل عليه من الجزالة وتناسق الدلالة واقتداء المعاني الكثيرة وتوقعه في مجاز من الترغيب
 والترهيب ونحو ذلك ولا يشدر عليه الا من فقه المعاني وتناسق دلالاتها فانه يتمكن من الاتقان
 بجوامع الكلام وكل ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم فانه أوتي جوامع الكلام والمراد
 من طول الصلاة الطول الذي لا يدخل فاعله تحت النبي وقد كان يصلي صلى الله عليه وآله وسلم
 الجمعة بالمعقوف المائة في ذلك طول بالنسبة إلى خطبته وليس بالطول بل انتهى عنه (وعن أم
 هشام بنت حارث بن النعمان) هي الانصارية روى عنها حبيب بن عبد الرحمن بن مسافر
 قال أجد بن زهير سمعت أبي يقول أم هشام بنت حارثة يا بعت يعة الرضوان ذكره ابن عبد البر
 في الاستيعاب ولم يذكر اسمها وذكرها المصنف في التقريب ولم يسمها وإنما قال صحابة مشهورة

رضي الله عنها (كانت ما أخذت في القرآن المجيد الا من لسان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يقرأها كل جمعة على المنبر اذا خطب الناس روماسلم) فيه دليل على مشروعية قراءة سورة
في الخطبة كل جمعة قال العلماء وسبب اختياره صلى الله عليه وآله وسلم هذه السورة لما اشتملت عليه
من ذكر البعث والموت والمواظبة الشديدة والزواج الاكيدة وفيه دلالة لقراءة تنقي من القرآن
في الخطبة كما سبق وقد تامل الاجماع على عدم وجوب قراءة السورة المذكورة ولا بعضها في الخطبة
وكان محافظته على هذه السورة اختيارا منه لما هو أحسن في الوعظ والتذكير وفيه دلالة على
ترديد الوعظ في الخطبة قال ولا دلالة في الحديث على ان أم هانئ أخذت تلك السورة كلها في
مرة واحدة من لسانه صلى الله عليه وآله وسلم في خطبة الجمعة بل يحتمل انها أخذتها آية آية أو
آيات آيات يقرأها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منها في الخطبة لان قراءة السورة بقسمها في
الخطبة يعارضها حديث قصر الخطبة وطول الصلاة والظاهر ان الخطبة لم تكن قراءة هذه
السورة فقط بل كانت هذه السورة في جامع غير هانئ الحمد والشوا والتشهد وأما بعد وضوحها
يسن أو يستحب في الخطب والله أعلم (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من نكلم يوم الجمعة والامام يخطب فهو كمثل الجار يحمل أسفارا والذي
يقول انتم ليست له جمعة روادا جديا سنادا لا بأس به) وله شاهد قوي في جامع جاد من سل
(وهو) أي حديث ابن عباس (يشرح حديث أبي هريرة في الصحيفين مرفوعا ان قلت لصاحبك
انصت يوم الجمعة والامام يخطب فقد لغوت) في قوله يوم الجمعة دلالة على ان خطبة غير الجمعة
ليست مثلها ينهى عن الكلام حالها وقوله والامام يخطب دليل على انه يختص النهي بحال
الخطبة وأما الكلام عند جلوسه بين الخطبتين فهو غير مخاطب فلا ينهى عن الكلام به وقيل هو
وقت يسير يشبه السكوت للتنفس فهو في حكم الخطاب وانما شبهه بالجار لانه فاته الانتفاع بما بلغ
نافع وقد تكلف المشقة وأتعب نفسه في حضور الجمعة والمشببه كذلك فاته الانتفاع بما بلغ نافع
مع تحمل التعب في استماعه وفي قوله ليست له جمعة دليل على انه لا صلاته فان المراد بالجمعة
الصلاة الا انها تجزئها اجماعا فلا بد من تأويل هذا بأنه مني للفضيلة التي يحوزها من انصت وهو كما
في حديث ابن عمر الذي أخرجه أبو داود وابن خزيمة بلقظ من لغا وتخطى رهاب الناس كانت له
ظهورا قال ابن وهب أحد رواة معناه أجره الصلاة تحرم فضيلة الجمعة وقد احتج بالحديث من
قال بجمرة الكلام حال الخطبة وهم أوجهة ومالك ورواية عن الشافعي فان تشبيهه بالمشبه به
المستنكر وملاحظة وجه التشبه تدل على قبح ذلك وكذلك تشبيهه الى فوائد الفضيلة الحاصلة
بالجمعة ماذالك الا ما يلحق التسليم من الوز الذي يقاوم الفضيلة فيصير محيطا لها ونهض أحد في
أحد قوله والشافعي الى التفرقة بين من يسمع الخطبة ومن لا يسمعها ونقل ابن عبد البر الاجماع
على وجوب الانصات على من سمع خطبة الجمعة الا عن قليل من التابعين وقوله فقد لغوت
تأكيدي للنهي عن الكلام لانه اذا علمن اللغو وهو أمر مجرؤف فأولى غيره فبلى هذا يجب
عليه ان يأمره بالاشارة اذا أئسكن ذلك والمراد بالانصات قيسل من مكالمه الناس فيصير زعي هذا
الذكر وقراءة القرآن والظاهر ان النهي شامل للجميع ومن فرق فعليه الدليل فخل جواب
التصية والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند ذكره عندهم يقول بوجوبها قد تعارض

فيه عموم النهي هنا وعموم الوجوب فيما يخصه من أحدهما العموم الآخر فيحكم من دون
 مرجع وقد يقال إن حال الخطبة أخص وإن تكررت زماناً فيخص به عموم حديث الصلاة عليه
 صلى الله عليه وآله وسلم واختلاف في معنى قوله لغت والاقرب ما قاله ابن النيران اللغويما لا يحسن
 وقيل بطلت فضيلة جعلت وصارت ظهراً (وعن جابر) رضي الله عنه (قال دخل رجل يوم
 الجمعة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم بخطب فقال صليت قال لا قال نعم هل ركعتين متفق عليه)
 الرجل هو عليك القطع في رواية مسلم وقيل غير وحذف ههنا الاستفهام من قوله
 صليت وأصله أصليت وفي مسلم قاله أصليت وقد ثبت في بعض طرق البخاري وصلى بنظم السين
 بعد اللام مصفراً القطع في شفع الغين المحبة وقوله هل ركعتين وعند البخاري وصفها بمقتضين
 وعند مسلم وتجو زفعه وأيوب البخاري لذلك بقوله بابه من جاء الإمام بخطب صلى ركعتين
 خفيفتين وفي الحديث دليل على أن تحية المسجد تلي حال الخطبة وقد ذهب إلى هذا طائفة من
 الفقهاء والمحدثين ويحفظها لغير غرض لجماع الخطبة وذهب جماعة من السلف والخلف إلى عدم
 شرعيتها ما حال الخطبة والحديث هذا حجة عليهم وقد تأولوا ما عد عشر تأويلات كلها مردودة
 سردها المصنف في الفتح برودها ونقل ذلك التلخيص في شرحه واستدلوا بقوله تعالى وإذا قرأ
 القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ولا تسل في ذلك لأن هذا خاص وذلك عام ولأن الخطبة ليست قرأناً
 وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى الرجل أن يقول لصاحبه والخطيب بخطب أنصت وهو أمر
 بعموم وجوابه أن هذا أمر الشارع وهذا أمر الشارع فلا تعارض بينهما بل القاعدة
 بنيت والدخول بركن التصة وباطفاق أهل المدينة خلفاً عن سلف على منح لنافذة حال الخطبة
 وهذا الدليل للملكية وجوابه أنه ليس إجماعهم محمولاً فجاءوا كما عرف في الأصول على أنه لا يتم
 دعوى إجماعهم فقد أخرج الترمذي وابن خزيمة وصححه أن أبا سعيداً في يومه وإن خطب
 فصلاهما فأراد حسن مروان أن يمنعوه فأبى حتى صلاهما ثم قال ما كنت لأدعهم ما بعد أن سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمهم يوماً وأما حديث ابن عمر عند الطبراني في الكبير مر فوعا
 بلفظ أذا دخل أحدكم المسجد والإمام بخطب فلا صلاة ولا كلام حتى يشرع الإمام فضعاً أي يوجب
 نهكاً متروكاً وضعه جماعة مؤذكرة ابن حبان في الثقات وقال بخطي وقد أخصن الحديث أنه
 يجوز التطيبان يقطع الخطبة بالسبح من الكلام وأجيب عنه بأن هذا الذي صدر منه صلى الله
 عليه وآله وسلم من جلة الأوامر التي شرع لها الخطبة وأمر صلى الله عليه وآله وسلم به دليل
 وجوبه والذهب البعض وأما من دخل الحرم في غير حال الخطبة فإنه يشرع له الطواف فإنه
 تحته أولاً لأنه في الأغلب لا يقعد إلا بعد صلاة ركعتي الطواف وأما ما احتج به قبل صلاة العبد فإن
 كانت صلاة العبد في حياته غير مسيلة فلا يشرع لها التيمم مطلقاً وإن كانت في مسجد فيشرع
 وأما كونه صلى الله عليه وآله وسلم لما خرج إلى صلاته لم يصل قبلها شيئاً فذلك أنه حال قدومه
 اشتغل بالبدخول في صلاة العيد ولأنه كان يصلها في الحياة ولم يصلها الأمر واحداً في مسجد
 صلى الله عليه وآله وسلم فلا دليل على أنه لا يشرع لغيره ولو كانت العيد في مسجد (وعن ابن
 عباس) رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة الجمعة سورة
 البقرة) في الأولى (والمنافقين) في الثانية أي بعد النفاحة فيهما لما علم من غيره (رواه مسلم) وإنما

خصلها بها لما في سورة الجمعة من الحديث على حضورها والحي إليها وبيان فضيلة بعثته صلى
 الله عليه وآله وسلم وذكر الأربع الحكيمة في بعثته والحديث على ذكر الله ولما في سورة المنافقين من
 توخي أهل النفاق وحتمهم على التوبة ودعائهم إلى طلب الاستغفار من رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ولأن المنافقين يكثر اجتماعهم في صلاتهم ولما في آخرها من المواعظ والحديث على
 الصدقة (وله) أي لسان (عن النعمان بن بشير) رضي الله عنه (قال كان يقرأ) أي رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم (في العيدين) القنطرة والاضحى أي في صلاتهما (وفي الجمعة) أي في
 صلاتها (يسبح اسم ربك الأعلى) أي في الركعة الأولى بعد القنطرة (وهل تألك حديث
 الغاشية) أي في الثانية بعدها وكانه كان يقرأ ما ذكره ابن عباس تارة وما ذكره النعمان تارة وفي
 سورة سميع والغاشية من التذكريات أحوال الآخرة والوعود والوعيد بما يتناسب إقرارهم بما في تلك
 الصلاة الجامعة وقد ورد في العيدين أنه كان يقرأ بخاف واقترب ﴿﴾ وعن زيد بن أرقم رضي الله
 عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم العبد أي في يوم الجمعة (ثم رخص في الجمعة) أي في
 صلاتها (ثم قال من شاء أن يصلي) أي الجمعة (فليصل) هذا بيان لقوله رخص وإعلام بأنه كان
 الترخيص بهذا اللفظ (رواه الخمسة إلا الترمذي) وصححه ابن خزيمة وأخرج أيضاً أبو داود ومن
 حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال قلنا جميع في يومكم هذا عبيدان فمن شاء أجزأه
 عن الجمعة وأما مجموعون وأخرج ابن ماجه والحاكم من حديث أبي صالح وفي إسناده بقية وصححه
 الدارقطني وغيره وأرساه في الباب عن ابن الزبير من حديث عطاء أنه ترك ذلك وأنه سأل ابن عباس
 عنه فقال أصاب السنة والحديث دليل على أن صلاة الجمعة بعد صلاة العبد تصير رخصة يجوز
 فعلها وتركها وهو خاص عن صلى العبد دون من لم يصلها وإلى هذا ذهب جماعة الأئمة حتى حق الإمام
 وثلاثة معه وذهب الشافعي وجماعة إلى أنها لا تصير رخصة مستلزمين بان دليل وجوبها عام لجميع
 الأيام وما ذكر من الأحاديث والأسماء لا يقوى على تخصيصها لما في إسناده من المقال قلت حديث
 زيد بن أرقم قد صححه ابن خزيمة ولم يطقن غيره فيه فهو يصلح للتخصيص فإنه يخص العام بالأحد
 وذهب عطاء إلى أنه يسقط فرضها عن الجميع لظاهر قوله من شاء أن يصلي فليصل ولقول ابن الزبير
 فإنه صلى يوم يوم الجمعة بعد صلاة العبد يوم الجمعة قال عطاء ثم جئنا إلى الجمعة فلم يخرج الشافعي لنا
 وحده قال وكان ابن عباس بالظاهر قبل تقدم ذكرنا لذلك فقال أصاب السنة وعنده أيضاً أنه
 يسقط فرض الظهر ولا يصلي إلا العصر وأخرج أبو داود عن ابن الزبير أنه قال عبيدان اجتماعاً
 في يوم واحد فجمعهما فصلاهما ركعتين بكرة لم يذكر عليهما حتى ضل العصر وعلى القول بأن الجمعة
 أصل في يومها والظهر يدل فهو يقتضي صحة هذا القول إذا سقط وجوب الأصل مع إمكان
 أدائه سقط البدل وظاهر الحديث أيضاً بحث رخص لهم في الجمعة ولو يأمرهم بصلاة الظهر مع
 تقدر إسقاط الجمعة للظهر يدل على ذلك قوله ﴿﴾ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربع ركعات (الحديث دليل على
 شرعية أربع ركعات بعد الجمعة والامر بها وإن كان ظاهراً الوجوب إلا أنه أخرجه عنه ما وقع
 في لفظ من رواية ابن الصباح من كان مسلماً بعد الجمعة فليصل أربع ركعات أخرجه مسلم فدل على أن
 ذلك ليس بواجب والأربع أفضل من الاثنين ووقع الأمر بذلك وكثرة فعله صلى الله عليه وآله

وسلم لها قال في الهدى النبوى وكان صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى الجمعة دخل منزله فسلم
 ركعتين ستمائة أو مائة من صلاتها ان صلى بعدها ركعتين قال شيخنا ابن تيمية ان صلى في المسجد صلى
 أربعين ركعتين في بيته صلى ركعتين وعلى هذا يدل الأحاديث وقد ذكر أبو داود عن ابن عمر انه
 كان اذا صلى في المسجد صلى أربعين ركعتين وفي البيت ركعتين وفي الصحبة عن ابن عمر انه صلى
 الله عليه وآله وسلم كان صلى بعد الجمعة ركعتين في بيته **(وعن السائب بن يزيد)** هو الكندي
 في الأشهر وله في الثانية من الهجرة وعرضه الوداع مع أبيه وهو ابن سبع سنين رضي الله عنه
(ان معاوية قال له اذا صليت الجمعة فلا تصلها) بفتح حرف المضارعة من الوصول بصلاة **(حتى)**
تتكلم أو تخرج) أي من المسجد **(فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بذلك ان)**
لا يوصل صلاة بصلاة حتى تتكلم أو تخرج) ان وما بعد بدلى وعطف بيان من بذلك **(رواه)**
(مسلم) فيه شرط وجبة فصل النافلة عن القرينة وان لا يوصل بها وظاهر انتهى الصريح وليس
 خاصا بصلوة الجمعة لانه استدل الراوى على تخصيصه بذكر صلاة الجمعة فخصه بغيرها
 قبل والحكمة في ذلك ثلاث يشبه القرض بالنافلة وقد ورد ان ذلك حكمته وقد ذكر العلماء انه
 يستحب الصلوة للنافلة من موضع القرينة والافضل ان يصل الى بيته فان فعل النوافل
 في البيوت افضل والا فالى موضع في المسجد وغيره وفيه تركت لو اضع السهو وقد اخرج
 أبو داود عن حديث أبي هريرة مرفوعا **(يخير أحدكم ان يتقدم أو يتأخر أو عن عيئه أو عن شاله)**
 في الصلاة يعني السجدة ولم يشعه أبو داود وقال الضاري في محمودة كرم أبي هريرة نفسه
 لا يتطوع الامام في مكانه ولم يصح انتهى **(وعن أبي هريرة)** رضي الله عنه **(قال قال رسول)**
الله صلى الله عليه وآله وسلم من اغتسل) أي الجمعة الحديث اذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل
 أو سلقا **(ثم أتى الجمعة)** أي في الموضع الذي تقام فيه كما يدل عليه قوله **(فصل)** من التوافل
(ما قبله ثم أتت حتى يفرغ الامام من خطبته ثم يصلي معه غفلة ما بينه وبين الجمعة الاخرى)
(وفضل) أي زيادة **(ثلاثة أيام رواء مسلم)** فيه دلالة على انه لا يفي اسر ولا زاد كرم الاجر من
 الاعتقال الا ان في رواية لمسلم من وضا فاحسن الوضوء ثم أتى الجمعة وفي هذه الرواية بيان ان
 غسل الجمعة ليس بواجب والله لا يضمن النافلة حتما يمكنه فانه لا يقدرها بعد فليس هذا الاجر
 ولو انصرف على تحية المسجد وقوله **(أتت من الانصات وهو السكوت وهو غير الاستماع اذ هو)**
الاصفا لسماع الشيء) ولذا قال تعالى فاستمعوا له وانصتوا وتقدم الكلام على الاتصال هل يجب
 أولا وفيه دلالة على ان انتهى عن الكلام انما هو حال الخطبة لا بعد الفراغ منها ولو قبل الصلاة
 فانه لا يهي عنه كادلت حتى وقوله غفلة ما بينه وبين الجمعة أي ما بين صلاتها وخطبتها الى مثل
 ذلك الوقت من الجمعة الثانية حتى تكون سبعة أيام بلا زيادة ولا نقصان أي غفلة من الخطبة
 الكاتبة فيها بينهما فضل ثلاثة أيام أي غفلة لخزوب ثلاثة أيام من السبعة حتى تكون عشرة
 وهل الغفلة الكأرا والصغارا الجهور على الاخر وان الكأرا لا ينفقها الا التوبة **(وعنه)**
 أي عن أبي هريرة رضي الله عنه **(ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر يوم الجمعة فقال)**
فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يئال الله تعالى شيئا الا اعطاه الله أو أثار) أي التبي
 صلى الله عليه وآله وسلم **(بيده يلقها)** يحضرونها **(متفق عليه وفي رواية لمسلم وهي ساعة)**

خفيفة) هو الذي أقاده لفظا بقلها في الأولى فيه إيهام الساعة بآتي تعينها ومعنى قائم أي محقق لهماتلبس بارتكائها لأبغى حال القيام فقط وهذه الجسلة ثابتة في رواية جماعة من الحفاظ وسقطت في رواية آخرين وحكي عن بعض العلماء أنه كان يأمر بحذفها من الحديث وكانه استشكل الصلاة ذوقت تلك الساعة إذا كان بعد العصر فهو وقت كراهة الصلاة كذلك إذا كان من حال جلوس الخطيب على المنبر إلى انصرافه وقد تواترت هذه الجسلة بان المراد من تنظر الصلاة والمتنظر للصلاة في صلاة كائنت في الحديث وانما قلنا ان المشير بيده هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما في رواية مالك فأشار النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقيل المشير بعض الرواة وأما كيفية الإشارة فهو وضع أظفله على بطن الوسطى وتلصص ليدن قلتها وقد طلق السؤال هنا قيده في غيره كما عند ابن ماجه ما لم يسأل الله عما وعد أحدكم ما يسأل الله أنما أوقطيه مخرج (وعن أبي برة) بضم الباء وسكون الراء هو عامر بن عبد الله بن قيس وعبد الله هو أبو موسى الأشعري وأبو برة مثنى التابعين المشهورين سمع أباه وعليه عليه السلام وابن عمر وغيرهم (عن أبيه) أبي موسى الأشعري رضي الله عنه (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول هي) أي ساعة الجمعة (ما بين ان يجلس الإمام) أي على المنبر (إلى ان تقضى الصلاة ورواه مسلم وفتح الثار قطني أنه من قول أبي برة) وقد اختلف العلماء في هذه الساعة وزكر المصنف في فتح الباري عن العلماء ثلاثة وأربعين قولاً ويشير إليها ويردتها في شرحي الفارسي مسأل الختام مع زيادة على هذا العدد وهذا المروي عن أبي موسى أحد هاور رحمه مسلم على ما روى عنه البيهقي وقال هو أوجدوني في هذا الباب وأصحهم وقال به البيهقي وابن العربي وجماعة وقال القرطبي هو نص في موضع الخلاف فلا يلتفت إلى غيره وقال أبو عمرو هو الصحيح بل الصواب قال المصنف وليس المراد انها تستوعب جميع الوقت الذي عين بل تكون في اثنا عشر لقوله بقلها وقوله خفيفة وفائدة ذكر الوقت انها تنقل في نفسه فيكون استدام منفلتها استدام الخطبة مثلاً وانتهوا عنها الصلاة وأما قوله انخرج الدار قطني وقوله فقد يجاب عنه بأنه لا يكون الأمر في وعافاته لا مخرج للاجتهاد في تعيين أوقات العبادات ويأتي ما أعلم به الدار قطني قريباً (وفي حديث عبد الله بن سلام) هو أبو يوسف بن سلام من بني قيس قاع اسرا تيلي من ولد يوسف بن يعقوب عليه السلام وهو أحد الأجداد وأحد من شهداء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة تروى عنه بناء يوسف ومحمد وأنس ابن مالك وغيرهم مات بالمدينة سنة ثلث وأربعين وسلام بتعقيب اللام قال المبرد لم يكن في العرب سلاماً بالتخفيف غيره رضي الله عنه (عند ابن ماجه) لفظه فيه عن عبد الله بن سلام قال قلت ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس أتال يجد في كتاب الله أي التوراة في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يصلي يسأل الله عز وجل فيها شيئاً الا قضى الله حاجته قال عبد الله فأشار أبو عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم أو يرض ساعة قلت صدقت يا رسول الله أو بعض ساعة قلت أي ساعة هي قال آخر ساعة من ساعات النهار قلت انما ليست ساعة صلاة قال ان العبد المؤمن اذا صلى ثم جلس لا يجلسه الا الصلاة فهو في الصلاة اتقى (وعن جابر) رضي الله عنه (عند أبي داود والنسائي انها ما بين صلاة العصر وغروب الشمس) قوله انها بفتح الهمزة مبتدأ أخبر ما تقدم من قوله وفي حديث عبد الله بن سلام إلى آخره مخرج أحد بن حنبل هذا القول

رواه عنه الترمذي وقال أحدهما كثر الأحاديث على ذلك وقال ابن عبد البر هو أثبت شيء في هذا الباب روى محمد بن منصور بإسناد صحيح إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن أن ناساً من الصحابة أتجعوا فتذاكر واسعة الجمعة ثم افتقروا ولم يفتقروا إنما أترسنا من يوم الجمعة ورجعوا صافين وغيره وحكى عنه نص الشافعي وقد استشكل هذا فإنه ترجع لقوله ما في الصحيح على ما فيه والمعروف من علم الحديث وغيره أن ما في الصحيحين أوفى أحدهما مقدم على غيره والجواب أن ذلك حيث لم يكن حديث الصحيحين أو أحدهما مما انتقده الحفاظ حديث أبي موسى هذا الذي في مسلم فإنه قد أعل بالانقطاع والاضطراب أما الأول فإنه من رواية حمزة بن بكر وقد سرح له لم يسمع من أبيه فليس على شرطه وأما الثاني فلأن أهل الكوفة انزعجوا عن أبي بردة غمر مرفوع أو بردة كوفي وأهل بلدته أعلم بحديثه من بكره فلو كان مرفوعاً عند أبي بردة لم يفتقروا عليه وهذا جنم الدارقطني بأن الموقوف هو الصواب وجمع ابن القيم بين حديث أبي موسى وابن سلام بأن الساعة تنصرف في أحد الوقتين وسبقه إلى هذا أحد جنيد بن حنبل رضي الله عنه (وقد اختلف فيه أعل كثر من أربعين قولاً ألبنيته في شرح الضاربي) تقدمت الإشارة إلى هذا وهذه العبارة قالت أن تأليف بلوغ المرام بعد تأليف فتح الباري قال الخطابي اختلف فيها على قولين فقبل قد رتبته هو شكى عن بعض الصحابة وقيل باقية واختلف في تعيينها ثم سرد الأقوال ولم يبلغ بها ما بلغها المصنف من العدد وقد اقتصر المصنف هو ناس على قولين كلهما الأرجح عندهم دليلاً وفي الحديث بيان فضيلة الجمعة للاختصاص بها من هذه الساعة ولجمعة خصائص كثيرة ذكرها المحدث في مقراء العادة والسبوطي في الجمعة (وعن جابر) هو ابن عبد الله (قال مضى السنة أن في كل أربعين فصاعداً الجمعة رواء الدارقطني بإسناد ضعيف) وذلك أنه من رواية عبد العزيز بن عبد الرحمن وعبد العزيز قال فيه أحد اقرب على أصابته فلما كذبوا موضوعه وقال الثاني ليس بثقة وقال الدارقطني منكر الحديث وقال ابن حبان لا يجوز أن يحتج به وفي الباب أحاديث لأصل لها وقال عبد الحق لا يثبت في العدد حديث وقد اختلف العلماء في النصاب الذين تقام بهم الجمعة فذهب إلى وجوبها على الأربعين لأعلى من دونهم عن ابن عبد العزيز والشافعي وفي كون الإمام أحدهم وجهان عند الشافعية وذهب أبو حنيفة إلى أنها تعتقد بثلاثة مع الإمام وهو أقل عدد تنعقد به فلا يصح إذا لم يتم هذا القدر مستدلين بقوله تعالى فاسموا قالوا والخطاب لما عتقد الله الجمعة وأقل الجمع ثلاثون فقل على وجوب السعي على الجماعة الجمعة بعد النداء لها والنداء لازمه من منادف كانوا ثلاثة مع الإمام ولادليل على اشتراط ما زاد على ذلك واعتراض بأنه لا يرب من خطاب الجماعة بشي فعلهم بمجموعين قلنا والحق أن شرطية أي شيء في أي عبادة لا يكون إلا مع دليل ولا دليل هنا على تعيين عدد لأم الكتاب لا من السنة ولا قد علم أنها لا تكون صلاتها إلا الجماعة بخلاف ذلك حديث أبي موسى عند ابن ماجه وابن عدى وحديث أبي امامة عند أحمد والطبراني والاثنا عشر أقل ما يتم بها الجمعة حديث الاثنان جماعة فتمهم في الظاهر وقد مر المشرح لثلاثة والأقوال في كية العدد المعتبر في صلاة الجمعة فباقي أربعة عشر قولاً ذكر ما ثبت بكل كافي من الدليل على مدعاء بما لا ينقض جمعة على التبرطية ثم قال والذي نقل من حال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يسلم في جمع كثير غير موقوف على عطفه على أن المعتبر هو الجمع الذي

يحمل به الشعار ولا تكون الا في كثرة يفاظ بها المناق و يكتب بها الجاحد وبسر بها المصدق
والاية الكرمة الله على الاحمر بالجاعة فلو وقف على أقل ما خلت عليه لم تنقدا انتهى قلت حكم
صلاة الجمعة هو حكم الساعات الخمس في كل شيء من الجماعة وغيرها ولم يفتقر عنها الا بالخطبة قبلها
فهو نصم يا شين ولولم يرد ما دل على الجماعة لقلنا بعصم المنقر دوك ما ذكر وفي هذه الصلاة من
شر انظم كون المصير جامع ومن أن يكون العدد كذا وكذا ومن وجود الامام الاعظم وآياته وما
يشابه هذا فقلت كما لا يرهان عليها أصلا كما حقه ذلك في الروضة الشدية وغيرها من مؤلفاتنا
راجع اليها لتكشف اليك الحقيقة ﴿ وعن سمرة بن جندب ﴾ رضي الله عنه (ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كان يستغفر المؤمنين والمؤمنات كل جمعة رواده البزار باسنادين) قلت قال البزار
لانه لم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاجمذ الاستناد في اسناد البزار يوسف بن خالد البستي
وهو ضعف ورواه الطبراني في الكبير والانه من يادة المسلمين والمسلمات وفيه دليل على مشروعية
ذلك الخطب لانها موضع الدعاء وقد ذهب الى وجوب دعاء الخطيب لنفسه والمؤمنين
والمؤمنات جامعة من العلماء وكأهم يقولون انهم اخطبوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
دليل الوجوب كما يفيد كان يستغفر وقال جماعة يندب ولا يجب لعدم الدليل على الوجوب قال
الشارح والاول أظهر ﴿ وعن جابر بن سمرة ﴾ رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كان في الخطبة يقرأ آيات من القرآن يذكر الناس رواه أبو داود وصلة في مسلم) كما أنه يرد ما تقدم
من حديث أم هانئ انها أخذت من الامم لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقرأها
كل جمعة على المنبر وروى الطبراني في الاوسط من حديث علي عليه السلام ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كان يقرأ على المنبر قبل أيها الكافرون وقل هو الله أحد وفيه رجل مجهول وفيه
رجاله موثقون وأخرج الطبراني في نفسه بضامن حديث جابر انه خطب صلى الله عليه وآله وسلم
فقرأ في خطبته آخر الامر فصرخ المنبرين وفي رواية ضعيفان ﴿ وعن طارق بن شهاب ﴾
ابن عبد شمس الاحمسي البجلي الكوفي أدرك الجاهلية ورأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابس
له منه سماع وغزافي خلافة أبي بكر ثلاثا وثلاثين أو باربعاً وثلاثين غزوة وسرية ومات سنة اثنتين
وثمانين (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة
الا أربعة مملوك وامرأة وصبي ومريض وراوما أو داود وقال لم يسمع طارق من النبي صلى الله عليه
وآله وسلم) والانه في سنن أبي داود بلفظ عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض بلفظ أو وكذا ساقه
المصنف في التلخيص ثم قال أبو داود وطارق قد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو من أصحاب
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسمع منه شيئاً انتهى (وأخرجه الحاكم من زوايه طارق
الذي كور عن أبي موسى) يريد المصنف بهذا صام موصولا وفي الباب عن عقيم الداروي وابن عمر
ومولى ابن الزبير ورواه البيهقي وحديث تميم فبأربعة أنفس ضعفاء على الولاية قاله ابن القطان
وحديث ابن عمر أخرجه الطبراني في الاوسط بلفظ ليس على مسافر جمعة وفيه بضامن حديث
أبي هريرة مرفوعا خمسة لاجعة عليهم المرأة والمسافر والعبد والصبي وأهل البادية ﴿ وعن
ابن عمر ﴾ رضي الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على مسافر جمعة
رواه الطبراني باسناد ضعيف) لهذا المصنف تضعيف في التلخيص ولا يسان وجهه ضعفة وإذا

بكسر الزاء هو مكان من شيد بارض عسفان حيث الغزاة بذلك لأن أقدمهم ثبت فلقوا عليها
 المرقق كما في صحيح البخاري من حديث أبي موسى وكانت في جلدى الأولى من السنة الرابعة من
 الهجرة (صلاة الخوف ان طائفة من أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم صفت معه وطائفة وبادوا)
 بكسر الواو ويجمع مواجهة (العدو فصل بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما أو اتوا انفسهم وصعوا)
 وفي مسلم فصفوا بالقاء (وجاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصل بهم الركعة التي بقيت ثم ثبت
 جالسا وأتوا انفسهم ثم سلم بهم متفق عليه) وهذا لفظ مسلم (ووقع في المعرفة) كتاب لابن
 مذهب) يخفى الميم ومكون التون امام كبير من ائمة الحديث ذكرنا ترجمته في الساج المكلل (عن
 صالح بن خوات عن أبيه) أي خوات بن جبر وهو صحابي فذكر الميم وانه أبوه وفي مسلم انه من
 ذكرنا هو هذه الغزاة كانت في الرابعة كما ذكرناه وهو الذي قاله ابن اسحق وغيره من أهل السير
 والمغازي ونقاه الناس عنهم قال ابن القيم وهو مشكل جدا فانه قد صرح ان المشركين حسوا
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء
 فصلاهم جمعا وذلك قبل نزول صلاة الخوف والخندق بعد ذات الرقاع سنة خمس قال
 والظاهر أن أول صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخوف بعسفان واخلاف
 بينهم ان عسفان كانت بعد الخندق وقد صرح عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى صلاة الخوف
 بذات الرقاع فلم انها بعد الخندق وبعد عسفان وقد ثبت لنا وهم أهل السراة يسمي ومن قال
 بتقديم مشروعيته على الخندق على رواية أهل السير يقول انها الاصل الخوف في الحضر وإذا
 لم يسلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق وهذه القصة التي ذكرت في الحديث
 في كسبية صلاتها واضحة وقد ذهب اليها جماعة من الصحابة ومن بعدهم واشترط الشافعي
 أن يكون العدد في غير جهة القبلة وهذا في الشامية وان كانت ثلاثة استطرف في التشهد الاقل
 وتم الطائفة الركعة الثالثة وكذلك في الرابعة ان قلنا انهم صلى صلاة الخوف في الحضر فنظر
 في التشهد أيضا وظاهر القرآن مطابق لما دل عليه هذا الحديث الجليل لقوله تعالى وثبات
 طائفة أخرى لم يسلوا فليصلوا بهن وهذه الكسبية أقرب الى موافقة المعتزلة من الصلوات
 في تقليل الاعمال المضافة للصلاة ولتأبعية الامام (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (قال
 غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل) بكسر القاف وفتح الباء أي جهة (شيد)
 كل ما ارتفع من بلاد العرب فهو شيد (قوازي) بالراء بعدها ياء أي قال بنا (العدو وضافناهم
 فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصل بنا) في المغازي من البخاري انها صلاة العصر
 ثم لفظ الضاري فصل لنا بالام قال المصنف في فتح الباري أي لا جلتا ولم يذكر ان فيه رواية
 بالمحدثة وفيه يصلي بالقل المزارع (فقامت طائفة معه وأقبلت طائفة على العدو وركع بهم
 ركعة وسجد سجدتين ثم انصرفوا) أي الذين صلوا معه ولم يكونوا أو بالركعة الثانية والصلوا
 من صلاتهم بمكان الطائفة التي لم تصل بخلاف ركع بهم ركعة وسجد سجدتين ثم سلم فقام كل واحد
 منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين متفق عليه وهذا لفظ البخاري (قال المصنف لم يثبت في
 الطرق عن ابن عمر في هذا ويحتمل انهم اتوا في حالة واحدة ويحتمل انهم اتوا على التعاقب وهو
 الرابع من حيث المعنى والاستلزام فثبت الحراسة المطلوبة فقرأ الامام وجدهم في جهدهم

(مطلب تعلق الطائفة
على الواحد)

أبو داود من حديث ابن مسعود يلقظ ثم سلم فقام هؤلاء أي الطائفة الثانية فصاروا الانسبهم ركعة
ثم سلموا ثم ذهبوا ورجع أولئك إلى مقامهم فصاروا الانسبهم ركعة ثم سلموا انتهى والطائفة
تعلق على القليل والكثير حتى على الواحد حتى كانوا ثلاثة جاز لا مام إن يصلي واحدوا الثالث
يحرص ثم يصلي مع الإمام وهذا أقل ما تحصل به جماعة الخوف وظاهر الحديث أن الطائفة الثانية
والثابتين ركعتيها ثم أتت الطائفة الأولى بعد ما وقضت هذه الركعة أو حنفية ومحمد رحهما
الله تعالى (وعن جابر) رضي الله عنه (قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة
الخوف فخصفنا صفين صف خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والعدو بيننا وبين القبلة
فكبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكبرنا جميعا ثم ركع وركعنا جميعا ثم رفع رأسه من الركوع
ورفعنا جميعا ثم اتحدوا بالسجود الصف الذي يليه) أي واتحدوا بالصف الذي يليه وهو عطف
على الضمير المتصل من دون تأكيده لانه وقع الفصل (وقام الصف المؤخر في شغل العدو فلما قضى
السجود قام الصف الذي يليه فذكر الحديث) تمامه اتحدوا بالصف المؤخر بالسجود وقاموا ثم
تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المتقدم ثم ركع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وركعنا جميعا ثم رفع
رأسه من الركوع ورفعتنا جميعا ثم اتحدوا بالسجود والصف الذي يليه الذي كان مؤثرا في الركعة
الأولى وقام الصف المؤخر في شغل العدو فلما قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم السجود والصف
الذي يليه اتحدوا بالصف المؤخر بالسجود فوجدوا ثم سلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسلمنا جميعا
قال جابر كأي صنع حسنكم هؤلاء بأمر الله انتهى لفظ مسلم قوله (وفي رواية) هي في مسلم عن جابر
وفيما بين القوم الذين حاربهم ولفظه ما غزواهم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقاموا من
جهنم فقالوا نأقنا لا نشدنا فلما صلينا الظهر قال الشتر كونوا لعلنا عليهم ميلة واحدة لا تقطعناهم
فاخبر جبريل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال وقالوا انهم سألناهم صلاة هي أحب إليهم من الأولى فلما حضرت العصر إلى أن قال (ثم سجد
وسجد معه الصف الأول فلما قاموا سجد الصف الثاني ثم تأخر الصف الأول وتقدم الصف الثاني
فذكر مثله) قال فقاموا مقام الأول فكبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكبرنا وركع وركعنا
ثم سجد وسجد معه الصف الأول وقام الثاني فلما سجد الثاني جلسوا جميعا وفي آخره (ثم سلم النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وسلمنا جميعا وروا مسلم) الحديث دليل على أنه إذا كان العدو في جهة القبلة
فإنه يخالف ما إذا لم يكن كذلك فإنه يتمكن الحراسة مع دخولهم جمعة في الصلاة وذلك إن الحاجة
إلى الحراسة إنما تكون في حال السجود فقط فيتابعون الإمام في القيام والركوع ويحرص الصف
المؤخر في حال السجود تبعا بآن يتركون المتابعة للإمام ثم يسجدون عند قيام الصف الأول ويستقدم
المؤخر إلى محل الصف المتقدم وتأخر المتقدم لتتابع المؤخر الإمام في السجودين الآخرين فيصنع مع
كل من الطائفتين المتابعة في سجدتين والحديث يدل على أنها لا تكون الحراسة إلا حال السجود
فقط دون حال الركوع لأن حال الركوع لا يتبع مع أحوال العدو وهذه الكيفية لا توافق
ظواهر الآيات ولا توافق الرواية الأولى عن صلح بن خوات ولا رواية ابن عمر الآخرة فيقال إنها
تختلف الصفات باختلاف الأحوال (ولا يداو عن ابن عباس الزرقاني مثله) أي مثل رواية
جابر هذه (وزاد) تعيين محل الصلاة (إنها كانت جهنم) يضم العين وسكون السين وهو موضع

على امر حلتين من مكة كافي القساموس (وللتسائي من وجبه آخر) غير الوجه الذي اخرج
منه مسلم عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بطائفة من اصحابه ركعتين ثم سلم على
باخرين ركعتين ثم سلم) فصرى باحداهما فزادوا الاخرى فحاله وعمل بهذا الحسن البصري
وادعى الطحاوي انه مندوخ بناء منه على انه لا يصح أن يصلي المفترض خلف المتغفل ولا دليل على
النسخ (ومثله لابي داود عن ابي بكر) وقال ابو داود وكذلك في صلاة المغرب فانه يصلي ست
ركعات والقوم ثلاثا ثم (وعن حديثه) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
صلى صلاة الخوف بمؤلة ركعة وبمؤلة ركعة ولم يقضوا راما جذا وادوا وادوا والتسائي وصححه ابن
حبان ومثله عند ابن خزيمة عن ابن عباس) وهذه الصلاة بهذه الكيفية صلاها حذيفة بن طبرستان
وكان الامير سعيد بن العاص فقال آيكم صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف
قال حذيفة أنا فصلى بهم هذه الصلاة وخرج ابو داود عن ابن عمر يزيد بن ثابت قال لا فكتات
للقوم ركعة ركعة ولتلي صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين وخرج عن ابن عباس واخرجه ايضا
مسلم والتسائي وابن ماجه قال فرض الله الصلاة على لسان نبيكم عليه افضل الصلاة والسلام في
الحضر أربعة وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة واخذ بهذا اعطاء وطائفة من الحسن وغيرهم
فقالوا يصلي في شدة الخوف ركعة يوشى ايماء وكان اصحق يقول يجوز ذلك عند المسابقة ركعة واحدة
يوشى لها ايماء فان لم تقدر فمعدة فان لم فتكيرة لانها ذكرا لله (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما
(قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف ركعة على اى وجه كان روله الزار
باسناد ضعيف) وخرج التسائي انه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها بنى قريظة بهذه الكيفية قال
المصنف وقد صححه ابن حبان وغيره وأما الشافعي فقال لا يثبت والحديث دليل على أن صلاة
الخوف ركعة واحدة في حق الامام والمأموم وقد قال به الثوري وجماعة وقال به من العصابة ابو
هريرة وابو موسى واعلم انه ذكر المصنف في هذا الكتاب خمس كيفيات لصلاة الخوف في حق من
داود عن كيفيات منها هذه الخمس وزاد ثلثا وقال المصنف في فتح الباري قد روى في صلاة
الخوف كيفيات كثيرة ورجح ابن عبد البر الكيفية الواردة في حديث ابن عمر بقوله الاسناد
وموافقة الأصول في أن المؤتم لا يتم صلاته قبل الامام وقال ابن حزم صححها اربعة عشر وجها
وقال ابن العربي فيها روايات كثيرة أصحها ست عشرة رواية مختلفة وقال النووي نحوه في شرح
مسلم ولم يثبتها قال الحافظ وقد ثبتها أصحنا الحافظ ابو الفضل في شرح الترمذي وزاد وجها
فصارت سبعة عشر ولكن يمكن أن تتداخل قال في الهدى النبوي صلاها النبي صلى الله عليه
وآله وسلم عشر مرات وقال ابن العربي صلاها اربعا وعشرين مرة وقال الخطابي صلاها النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في أيام مختلفة بأشكال متباينة يصري ما هو الا حوط للصلاة والابغ في
الحراسة وهي على اختلاف صورها متفقة المعنى اذ قالت وكلها كلف شافعي هذا قال صاحب
اللمعة الباقية وصاحب نيل الاوطار (وعنه) اى عن ابن عمر (مر فوالس في صلاة الخوف
سها وخرجه المذاريطي باسناد ضعيف) وهو مع هذا موقوف قبل ولم يقل به أحد من العلماء
واعلم انه قد اشترط في صلاة الخوف شروط منها السفر فاشترطه جماعة لقوله تعالى ولذا ضرب يميني
الا يمين الاية ولله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصح في الحضر وكالت الحنفية والشافعية

لا يشترط لقوله قيل: وإذا كنت فيهم ناعلى الصمطوف على قرة إذا مريم في الأرض فهو غير داخل في التقيد بالشرب في الأرض ولعل الأولين يجعلونه مقسداً للشرب في الأرض وإن التقدير إذا كنت فيهم مع هذه الحالة التي هي الشرب في الأرض والكلام مستوفى في كتب التفسير ومنها أن تكون في آخر الوقت لأنها بدل عن صلاة الأمن لا تجزئ إلا عند الأمن من المبدل وهذه قاعدة لقائلين بذلك وقالت الشافعية والخنفية تجزئ أول الوقت لعدم أول الأوقات ومنها حل السلاح في حالة الصلاة اشتراطه ودفعه لأصح الصلاة لا يجعله ولا دليل على اشتراطه وأوجه الشافعي للأمر به في ألا يقولهم في السلاح ففصل معروف ومنها أن لا يكون القتال محرماً ماؤه كان واجباً علينا وكفاية ومنها أن يكون المصلي مطلوباً للعدو وأطال لانه إذا كان طالباً لم يكن باقياً للصلاة تامة أو يكون شاهداً للكر العدو عليه وهذه الشرائط مأخوذة من أحوال شرعية وليس بظاهر في الشرطية وأعلم أن شرعية هذه الصلاة من أعظم الأدلة على عظم شأن صلاة الجمعة

• (باب صلاة العيدين) •

• (عن عائشة) رضى الله عنها (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القطر يوم يقطر الناس والأضحية يوم يرضى الناس روى الترمذي) وقال بعد سابقه هذا حديث حسن غريب وقصر بعض أهل العلم هذا الحديث انما معنى هذا القطر والصوم مع الجماعة ومعظم الناس انتهى بلفظه وفيه دليل على أنه يصح في ثبوت الصلوة في الناس وإن التفرقة بمعرفة يوم العيدين لا يوجب عليه واقعة غير يوم بلزمت حكمهم في الصلاة والأضحية وقد أخرج الترمذي مثل هذا الحديث عن أبي هريرة وقال حسن وفي معناه حديث ابن عباس وقد قال له كريب الله صام أهل الشام ومعاوية برؤية الهلال يوم الجمعة بالشام وقدم المدينة آخر الشهر وأخبر ابن عباس بذلك فقال ابن عباس لكلاً أياه الله السبت فلا تزال نصوم حتى تكمل ثلاثين أو ثراً قال قلت ألا كنت في يوم الجمعة والناس قال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونظائر الحديث إن كريباً من رآه أو أنه أمره ابن عباس أن يتم صومه وإن كان مستقناً أنه يوم عيده وذهب إلى هذا محمد بن الحسن وقال يجب واقعة الناس وإن خالف يشق نفساً وكذلك في الحج لأنه ورد وعرفتك يوم تعرفون وخالف الجمهور وقالوا أنه يجب عليه العمل في نفسه بما تقنه وجعلوا الحديث على عدم معرفته بما خالف الناس فإنه إذا انكشف بعد الخطأ فاجزأه قالوا ويتأخر الإمام في حق من التمس عليه وعمل بالأمر وتناولوا حديث ابن عباس فيجعل الله لهم يقل برؤية أهل الشام لا خلاف المطالع في الشام وأجبت أنه لما كان الخبر واحداً لم يعمل به لأنه وليس فيه أنه أمر كريباً بالعمل بخلاف يشق نفسه فإنه إنما أخبر عن أهل المدينة أنهم لم يعملوا بذلك لا أحد الأمرين • (وعن أبي حمير) بن أنس بن مالك الأنصاري قال إن أمه عبد الله وهو من صفار التابعين روى عن جماعة من الصحابة وعمر بعداً يميز ما طويلاً (عن عومته من الصحابة أن ركبا جازا فشهدوا أنهم رأوا الهلال على الأرض فأمروهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يشطروا وإذا أصبحوا ان يفتدوا إلى صلاهم رواءاً جذاً وأبو داود وهذا الظاهر أسنده صحيح) وآخر جبهه الشافعي وابن ماجه وصححه ابن المنذر وابن السكن وابن خزيمة وروى ابن عبد البر أن أبا

قوله والله وان كان وقتها باقيا
هكذا في نسخة المؤلف حقه
الله وخبر أن مهندس
والتقدير والله أي المذكور
حاصل وان كان باقيا هـ

عبر مجبول مردوباً به قد عرفه من صحيحه والحديث دليل على أن صلاة العبد تصل في اليوم
الثاني حيث أنكشف العبد عن ذنوبه ووجوب وقت الصلاة وظاهر الحديث الإطلاق بالنظر إلى وقت
الصلاة وأنه وان كان وقتها باقيا حيث لم يكن ذلك معلوماً من أول اليوم وقد ذهب إلى العمل به أبو
حنيفة لكن يشترط أن لا يدل إلا وقد خرج وقتها فأنها تقضى في اليوم الثاني فقط في الوقت الذي
نؤتي فيه في يومها ثم ظاهر الحديث أنها إذا ما انقضت ذهب مالك إلى أنها لا تقضى مطلقاً كما
لا تقضى في يومها ولا تساقى تفاصيل آخر وهذا الحديث يورد في عسده الأناطروفاً وأما عليه
الأضحية وفي الترتيل للبس وأما عليه سائر الأعداء وفي القياس نظر إذ لم تتعين معرفة الجامع
والله أعلم (وعن أنس) رضي الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يندو)
أي يخرج وقت الغداة (يوم القطر) أي إلى الصلاة (حتى يأكل ثمرات آخرجه الضاري وفي
رواية معلقة (أي الضاري علقها عن أنس) (ووصلها) جدواً كلهن (افراداً) وأخرجه الضاري
في تاريخه وابن جبان والحاكم من رواية عتبة بن جندب عنه بلفظ حتى يأكل ثمرات ثلاثاً وأخيراً
أوسعاً وأقل من ذلك أو أكثر والحد يبدل على مداومته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك
قال المذهب الحكمة في الأكل قبل الصلاة أن لا ينظر نيلان لزوم الصوم حتى يصل العبد فكله أراد
سده هذه الزريعة وقبل الموضع وجوب القطر عقيب وجوب الصوم استحب تعجيل القطر مبادرة إلى
امتثال أمر الله قال ابن قدامة ولا تعلم في استحباب تعجيل الأكل في هذا اليوم قبل الصلاة خلافاً
قال المصنف في الفتح والحكمة في استحباب التمر ما في الخلو من تقوية البصر الذي يصفه الصوم
ولأن الخلو ما يؤتى الإيمان ويعبر به المنام ويرق القلب ومن غمة استحب بعض التابعين أن يقطر
على الخلو مطلقاً قال المذهب وأما جعلون وترافلاً إشارة إلى الوحدة استقوا كذلك كان يفعل صلى الله
عليه وآله وسلم في جميع أمورته تبركاً بذلك (وعن ابن بريدة) يضم الباب ففتح الرا (عن أبيه) هو
بريدة بن الحبيب تقدم ولهم ابن بريدة عبد الله الأسلمي المروزي فاضياً بقعة من الثالثة قاله
المصنف في التقریب (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخرج يوم القطر حتى يعلم
ولا يطم يوم الأضحية حتى يصلي) رواه أحمد وزاد فيه شيئاً كل من أخصه الترمذي وصححه ابن
حبان) وأخرجه أيضاً ابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي وصححه ابن القطان وفي رواية
البيهقي زيادة مقلون إذا رجع أكل من كبداً أخصه قال الترمذي وفي الباب عن علي وأنس ورواه
الترمذي أيضاً عن ابن عمرو وفيه ضعف والحديث دليل على شرعية الأكل يوم القطر قبل الصلاة
وتأخير يوم الأضحية إلى ما بعدها والحكمة فيه هو أنه لما كان انظار كرامة الله للعباد بشريعة تقرر
الأضحية كان الأهم الابتداعاً كلها شكر الله على ما أنعم به من شرعية التمسك الجامعة شفع الدنيا
وثواب الآخرة (وعن أم عطية) عن الأنصارية اسمها نسيمة بنت الحارث وقيل بنت كعب كانت
تقرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثيراً ما داوى الجرحى وقرض المرضى تعد في أهل البصرة
وكان جماعة من الصحابة وعلماء التابعين بالبصرة يأخذون عن عائشة الميث لأنها شهدت غسل
بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحككت ذلك وأجنت لخدمتها ما حل في غسل الميت وما في
حديثها هذا في كتاب الجنائز (قالت امرئنا) ميثي العجول للعلما بالآخر به والله رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وفي رواية للضاري امرئنا ميثي صلى الله عليه وآله وسلم (أن يخرج) أي إلى

الخطيئة (العوائق) لبنات الايمان والمقاربات لخلق (والحيض) هو امر من الاول
 من وجبه (في الصيدين يشهدن الخبير) هو التناول في فسيحة الصلاة فليس الحيف
 (ودعوة المسلمين) يوم الجمعة (ويقبل الحيف المصلي متفق عليه) لكن لفظه عند البخاري
 امرنا ان نخرج العوائق ذوات الخدور وقال العوائق وذوات الخدور فبعض الحيف المصلي
 ولفظ امرنا يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يخرج العوائق وذوات الخدور وأمر
 الحيف ان يعتزلن مصلي المصلين فهذا اللفظ الذي أتى به المستفلس لفظاً أحدهما والحديث
 دليل على وجوب آخر اجمن وفيه ثلاثة اقوال الاول انه واجب به قال الخلقاء الثلاثة على
 وأبو بكر وعمر ويؤيد الوجوب ما أخرجه ابن ماجه والبيهقي من حديث ابن عباس انه صلى الله
 عليه وآله وسلم كان يخرج نسائه في الصيدين وهو ظاهر في استمرار ذلك منه صلى الله عليه
 وآله وسلم وهو عام لم يكن ذات هيئة وغيره ما صرح في الشواب وفي البخاري الاول والثاني
 يستعمل في الامر بخروجهن على التنبه فله جماعة وقوله الشارح مستند لانه على خروجهن
 بشهود الخبير ودعوة المسلمين قال ولو كان واجبا لم يعمل بذلك وكان خروجهن لاداء الواجب
 عليهم وامتنال الامر قلت وفيه تأمل فانه قد يعمل الواجب بعينه من الفوائد ولا يعمل بآدائه
 وفي كلام الشافعي في الامم المتفرقة بين ذوات الهيات والمجاورة فانه قال واجب شهود المجاورة
 وغير ذوات الهيات من النساء الصلاتة وان اليهود والاعباد اشد استحبابا والثالث انه منسوخ
 قال الطحاوي ان ذلك كان في صدر الاسلام للاحتياج في خروجهن لتكثير السواد فكون فيه
 اوهاب للعدو ثم نسخ وتعبا به نسخ محمد الدعوى ويدفعه ان ابن عباس شهد خروجهن وهو
 صغير وكان ذلك بعد فتح مكة ولا حاجة اليهن لقوة الاسلام حدثه ويدفعه انه عمل في حديث أم
 عطية حضورهن يشهدن الخبير ودعوة المسلمين ويدفعه انه اقتبها به أم عطية بعد وفاته صلى الله
 عليه وآله وسلم عدة ولم يخالفها أحد من الصحابة وأما قول عائشة لو رأى النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم ما حدثت النساء لمتعن عن المساجد فهو لا يدل على تحريم خروجهن ولا على نسخ الامر به
 بل فيه دليل على أن الاتمتع لانه لم يمتعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بل أمر بأخراجهن
 فليس لأن تمتع امر به (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وأبو بكر وعمر يصلون الصيدين قبل الخطبة متفق عليه) فيه دليل على ان ذلك هو الامر
 الذي خدام عليه صلى الله عليه وآله وسلم وخطبته واستمر على ذلك وظاهر وجوب تقديم الصلاة
 على الخطبة وقد نقل الاجماع على عدم وجوب الخطبة في الصيدين ومستند ما أخرجه النسائي
 وابن ماجه وأبو داود ومن حديث عبد الله بن السائب قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم الصيدين فمضى صلاة قال انما خطبتن أحب ان يجلس للخطبة فليس ومن أحب
 ان يذهب فليذهب فكانت غير واجبة فلو قدمها لم تشرع اعادتها وان كان فاعلا خلاف السنة
 وقد اختلف من أول من خطب قبل الصلاة حتى مسلم النمر وان قيل سبقه ان ذلك عثمان رضي
 الله عنه كما رواه ابن المنذر بسند صحيح الى الحسن البصري قال أول من خطب قبل الصلاة عثمان
 أمي صلاة العبد وأما وان قلنا انه تقدم الخطبة لانه قال لما تكبر عليه ابو سعيدان الناس لم
 يكونوا يجلسون لتباعد البلاء لتقليل انهم كانوا يعتمدون ترك الجماعة خطبة لم تكن سبعا

لا يستحق السب والافراط في مدح بعض الناس وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريح عن الزهري
قال أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العبد معاوية وعلى كل تقدير فإنه بدعة مخالفة لهذه
صلى الله عليه وآله وسلم وقد اعتذر لعثمان بأنه كثر الناس في المدينة وثمان البيوت فكان يقدم
الخطبة ليدرك من بعد منزلة الصلاة وهو رأي غير مخالف لهذه صلى الله عليه وآله وسلم (وعن
ابن عباس) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم العيد ركعتين لم يصل قبلها
ولا بعدها أخرجه السبعة) هو دليل على أن صلاة العيد ركعتان وهو إجماع فمن صلى مع الإمام
في الجبابة وأما إذا كانت صلاة الإمام وصلى وحده فكذلك عند الأكثر ذهب أحمد والنوري إلى
أنه يصلي أربعاً وأخرج سعد بن منصور عن ابن مسعود من فاتته صلاة العيد مع الإمام فليصل
أربعاً وهو إسناد صحيح وقال أصحابنا إن صلاة في الجبابة ركعتين والأقارب قال أبو حنيفة إذا
قضيت صلاة العيد فهو مختار بين اثنين وأربع صلاة العيدين يجمع على شرطها اختلف فيها على
أقوال ثلاثة الأول وجوبها عند أبي حنيفة وهو الظاهر من مداومته صلى الله عليه وآله وسلم
والخلفاء من بعده وأمر بمنزلة أراج النساء وكذلك ما سألنا من حديث أم هانئ القدوة في صلاة
قالوا صلاة الوجوب ومن الأدلة قوله تعالى فصل لربك وانحر على رأي من يقول المراد به صلاة
النحر وكذلك قوله تعالى قد أفلح من ترك ذكراً من به فصل في تفسيرها الأكثر بكثرة القدر صلاة عبده
الثاني أنها فرض كفاية لأنها شعار وتوقف بقيام البعض به كالجهاد الثالث أنها مستمعة
ومواظبة على الله عليه وآله وسلم عليها دليل تأكيدها وهو قول جماعة قالوا قوله صلى الله
عليه وآله وسلم خمس صلوات كتبت على العباد واجباً به استدلالهم بحديث يوم العيد وأنه يحفل
كتبت كل يوم وليلة والأول الظهور في قوله لم يصل قبلها ولا بعدها دليل على شرعية التثنية قبلها
وبعدها لأنه إذا لم يفعل ذلك ولا أمر به صلى الله عليه وآله وسلم فليس عسرو في حقه فلا يكون
مشروعاً في حقنا وبأن حديث أبي سعيد فإن فيه الدلالة على تركه لأن الله يأتي من حديث أبي
سعيد أيضاً أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد العيدين ركعتين في بيته وصحبه الحاكم قال ما روي
هنا ولا بعدها أي في المصل (وعنه) أي عن ابن عباس (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى
العيد بلا أذان ولا أقامة أخرجه أبو داود وأصله في البخاري) هو دليل على عدم شرطها في صلاة
العيد وأنهم ما بدعوا وروى ابن أبي شيبة إسناد صحيح عن ابن المسيب أن أول من أحدث الأذان
لصلاة العيد معاوية ومثله رواه الشافعي عن الثقة وزادوا خذبه الخليل حين أمر على المدينة
وروى ابن المنذر أن أول من أحدثه زياد البصرة وقيل أول من أحدثه مروان وقال ابن حبيب
أول من أحدثه عبد الله بن الزبير وأما أيضاً وقد روى الشافعي عن الثقة عن الزهري أن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر المؤذن في العيدين فيقول الصلاة جامعة قال في الشرح
وهذا من صل بعثنا لقياس على الكسوف لثبوت ذلك في عاقبة نأمل (وعن أبي سعيد
قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي قبل العيد شيئاً فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين
رواه ابن ماجه بإسناد حسن) وأخرجه الحاكم وأحمد وروى الترمذي عن ابن عمر وهو صحيح
وهو عند أحمد والحاكم وله طريق أخرى عند الطبراني في الأوسط لكن فيه يارب الجحني وهو
متروك والحديث يدل على أنه تشرع صلاة ركعتين بعد العيدين في المنزل وقد عارضه حديث ابن عمر

(مطلب بين المجد
والصلى القدر)

عندما جدم فوعا لاصلاة يوم العبد قبلها ولا بعدها وجميع منهما بان المراد لاصلاة في الحياة
 (وعنه) أى عن أبى سعيد قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخرج يوم الفطر والأضحية
 إلى الفسلى وأول شيء يبدأ به الصلاة ثم يصرف ويقوم مقابل الناس والناس على مقوفهم
 فيه عليهم يأمرهم متفق عليه) فيه دليل على شرعية الخروج إلى الصلى والمبادرة بالخروج إلى
 موضع غير مسجد صلى الله عليه وآله وسلم وهو كذلك فإن مصلاه صلى الله عليه وآله وسلم
 معروف بينه وبين مسجده القدر قاله عمر بن شبة في أخبار المدينة وفي الحديث دلالة على
 تقديم الصلاة على الخطبة وتقدم وعلى أنه لا تنقل قبلها وفي قوله يقوم مقابل الناس دليل على أنه
 لم يكن في مصلاه معتبر وقد أخرج ابن حبان في رواية خطب يوم عيد على راحلته وقد ذكر البخاري
 في علم روايته عن أبى سعيد أن أول من اتخذ المنبر في صلى العبد وان كان قدرى عمر بن
 شبة أن أول من خطب الناس في الصلى على منبر عثمان فعلم مرة ثم تركه ثم أعاده وان كان
 أبى سعيد لم يطلع على ذلك وفسد دليل على مشروعية خطبة العبد وأنها كخطب الجمع أمر وعظ
 وليس فيه أنها خطبتان كالجمعة وأنه يعقد بينهما أوله لم يثبت ذلك من فعله صلى الله عليه وآله وسلم
 وانما صنعه الناس قينا على الجمعة (وعن عمرو بن شعيب) هو أبو البراء هم عمرو بن شعيب بن
 محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص مع أباه وابن المسيب وطاوسا وروى عنه الزهري وجماعة ولم
 يخرج الشيخان حديثه (عن أبيه وجده) ضعيفا أو هو جده أن كان عائدا إليه كان معنانا أيام
 شعيبا روى عن جده محمد بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كذا فيكون من مراسلات
 جده محمد بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان كان الضمير الذي في أبيه عائدا إلى عمرو
 والضمير في جده إلى شعيب غير أدان شعيبا روى عن جده عبد الله وشعيب لم يدرك جده عبد الله
 فلهذا له أنه يخرج حديثه وقال الذهبي قد ثبت جماع شعيب من جده عبد الله وقد أخرج به
 أبواب السنن الأربعة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم (قال قال أبى الله صلى الله عليه وآله وسلم
 التكبير في الفطر) أى في صلاة عيد الفطر (سبع في الأولى) أى في الركعة الأولى (وخمسة
 في الأخرى) أى في الركعة الأخرى (والقراءة) أى قراءة الحمد وسورة (بعدهما كتبهما) أخرجه
 أبو داود وابن ماجه من حديثه أيضا واسناده صحيح كذا في شرح الترمذي (ونقل الترمذي عن
 البخاري نصه) وأخرج أحمد وعلي بن المديني وصحاه وقد روى من حديث عائشة وسعد
 القرظ وابن عباس وابن عمر وكثير بن عبد الله والكل فيه ضعف وقد روى عن أبى وابن عباس
 موقوفاً على العتيبي عن أحمد أنه قال ليس في التكبير في الصلوات حديث صحيح وأما قول
 المصنف أنه نقل الترمذي عن البخاري تضعفه وقال في تلخيص الحبر أنه قال البخاري الترمذي
 أنه أصح شيء في هذا الباب فلا تأخر من أين نقله عن الترمذي قال الترمذي لم يخرج في حديثه
 رواية عمرو بن شعيب أصلاً بل أخرج رواية كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده وقال حديث جد
 كثير أحسن شيء روى في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال في الباب عن عائشة
 وابن عمر وعبد الله بن عمرو لم يذكر عن البخاري شيئاً وقد وقع للمبني في السنن الكبرى هذا الهم
 بعينه إلا أنه ذكره بعد روايته لمحدث كثير فقال قال أبو عيسى سألت محمداً يعني البخاري عن هذا
 الحديث فقال ليس في هذا الباب شيء أصح منه وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائي عن عمرو

ابن شعب عن أبيه عن جده في هذا الباب هو صحيح أيضا انتهى كلام البيهقي ولم يجد في الترمذي شيئا
 مما ذكره وقد ثبت في تنقيح الآثار على شيء من هذا وقال الجبب ان ابن الصوري ذكر في خلاصته
 عن البيهقي ان الترمذي قال سألت محمدا عنه الى آخره وبهذا تعرف ان المصنف قلده النقل
 عن الترمذي عن البزارى الحافظ البيهقي ولهذا لم نسب حديث عمرو بن شعيب الا الى أبي
 داود قال السيد قلت وفي شرح الترمذي للحافظ زين الدين العراقي ما قلته ونقل الترمذي في
 العلل المقررة عن البخاري أنه قال ان حديث عمرو بن شعيب حديث صحيح انتهى قال ابن رشد
 انما صاروا الى الاخذ بما قالوا بالصحة في هذه المسئلة لأنه لم يثبت فيها عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم شيء والحديث دليل على أنه يكبر في الأولى من ركعتي العید سعا ويحتمل أنها تكسيرة
 الافتتاح أو أنها غيرها والأوضح انها من دونها وفيها خلاف قال في الهدى النبوي ان تكسيرة
 الافتتاح منها الآلهة لهايات بدليل وفي الثانية خصال الى هذا ذهب جماعة من الصحابة وغيرهم
 وخالف آخرون فقالوا أقوال ليس عليها آثار من علم والأقرب الصلح بحديث الباب فإنه وإن
 كان كل طريقه واحدة فإنه يشهد بعضها بعضا ولا نأخذ بما من الأقوال ليس فيها سنة يعمل بها وفي
 الحديث دليل على أن القراءة بعد التكبير في الركعتين وبه قال الشافعي ومالك وذهب أبو حنيفة
 الى أنه يقدم التكبير في الأولى ويؤخر في الثانية ليؤايل بين القراءتين والأولى الصلح بحديث
 عمرو لما عرفت فإنه أنشأ في هذا الباب وكان صلى الله عليه وآله وسلم يسكت بين كل تكبيرتين
 سكتة لطيفة ولم يحفظ عنه ذكر معينين التكبيرتين ولكن ذكر الحلال عن ابن مسعود أنه قال
 محمد الله ويثني عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان ابن عمر مع حفصة في الأضلاع
 يرفعان يجمع كل تكسيرة ﴿ وعن أبي واقد ﴾ اسم فاعل من وقد اسم الحرف بن عوف المثنى
 قديم الإسلام قبل أنه شهد بدرا وقبل انهم من مسلة الفتح والأول أصح وسأده في أهل المدينة
 وجاء رخصة ومات بها سنة ثمان وستين (المثنى) رضى الله عنه (قال كان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم يقرأ في الأضحية والمطر بقاف) أي في الأولى بعد الفاتحة (واقترت) أي في الثانية
 بعدها (أخرجه مسلم) فيه دليل على أن القراءة بينهما في صلاة الصلوة وقد صلب أنه يقرأ
 فيها سبع والفاشية والتأهرا أنه كان يقرأ هذا تأهرا وهذا تأهرا وقد ذهب الى سنة ذلك الشافعي
 ومالك ﴿ وعن جابر ﴾ رضى الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان يوم
 العيد خالف الطريق أخرجه البزارى) يعني أنه يرجع من مصلاه من جهة غير الجبهة التي خرج
 منها اليه قال الترمذي أخذ بهذا بعض أهل العلم واستحبه للإمام وبه يقول الشافعي انتهى
 وقال به أكثر أهل العلم ويكون مشروعا للإمام والمأموم (ولا يداود عن ابن عمر نحوه) وقلته
 في السنن عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ يوم العيد في طريق ثم رجع
 في طريق أخرى فيه دليل أيضا على ما دل عليه حديث جابر واختلف في وجه الحكمة في ذلك
 فقد ليس على أهل الطريقين وقيل لينال بركته القرعان وقيل يقضى حاجة من له ساجدة فيها
 وقيل ليعلم على سائر القبايح والطرق وقيل ليغيب المنافقين برؤيتهم عزاء للإسلام
 وأهله ومقام شعائره وقيل لتكثير شهادة البقاع فإن الغائب الى المسجد أو المصلح إحدى خطواته
 ترفع درجة والاخرى يحط خطيئته حتى يرجع الى منزله وقيل وهو الأصح أنه إنك كلهم الحكم

التي لا يتوافقه عنها وكان ابن عمر مع شدته تحريمه للسنة بغير منيته الى المصلى ﴿وعن أنس رضي الله عنه قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال قد أبدلكم الله بهما خيرا منهما يوم الاضحية ويوم النضار أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح﴾ الحديث يدل أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم ذلك عقب قدومه بأكثه من نضه الفاء والذي في كتب التسمية أن أول عيد شرع في الاسلام عيد الفطر السنة الثانية من الهجرة وفيه دليل على أن اظهار السر وفي العيدين مندوب وان ذلك من الشريعة التي شرعها الله لعباده اذ في ابدال عيد الجاهلية بالعيدين المذكورين دلالة على أنه يفعل في العيدين المشرع وفي ما فعله الجاهلية في أعيادها وانما الشبه في تعيين الوقتين قلت هكذا في الشرح ومراعاة من أفعال الجاهلية ما ليس بمختل ولا شغل عن طاعة وأما التوسعة على العيال في أيام الأعياد بما يحصل لهم به ترويح البدن وبسط النفس من كثرة العبادة فهو مشروع وقد استنبط بعضهم كراهة القرع في أعياد المشركين والنسب بهم وبالغ في ذلك الشيخ الكبير أبو خضر البستي من الحنفية وقال من أهدى فيه بيضة الى مشرك قطعنا اليوم فقد كفر بالله تعالى ﴿وعن علي عليه السلام﴾ قال من السنة أن يخرج الى العيد ماشيا وراه الترمذي وحسنه عنه من الترمذي وإن يأكل شاقبل أن يخرج قال أبو عيسى والحمد لله على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم يصحون أن يخرج الرجل الى العيد ماشيا وإن يأكل شاقبل أن يخرج قال أبو عيسى ويستحب أن لا يركب الا من عذرا انتهى ولم أحذفه انه حسنه ولا أظنه يحسنه لان رواه من طريق الحرث الأعور والحدثين فيمقال وقد أخرج سعد بن منصور عن الزهري مراسلاته صلى الله عليه وآله وسلم ما ركب في عيد ولا جنازة وكان ابن عمر يخرج الى العيد ماشيا وبهود ماشيا وتقيده الاكل يقبل الخروج بعيد الفطر لما من حديث ابن بريدة عن أبيه وروى ابن ماجه من حديث أبي رافع وغيره أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج الى العيد ماشيا ويرجع ماشيا ولكنه يوبأ يضاري في الصحاح على الضي والركوب الى العيد فقال باب الضي والركوب الى العيد فسوى بينهما كله لما رأى من عدم صحة الحديث فخرج الى الأصل في التوسعة ﴿وعن أبي هريرة﴾ رضي الله عنه انهم أصابهم مطر في يوم عيد فصلى بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العيد في المسجد رواه أبو داود والنسائي لأن في اسنادهم رجلا مجعولا ورواه ابن ماجه والحاك في اسناد ضعيف وقد اختلف العلماء على قولين هل الأفضل في صلاة العيد الخروج الى الجبلة أم الصلاة في مسجد البلد اذا كان واسعا الثاني قول الشافعي انه اذا كان مسجد البلد واسعا صلا فيه ولا يخرجون فكلامة هضبي بان العمل في الخروج طلب الاجتماع ولذا أمر صلى الله عليه وآله وسلم بأخراج العواتق وذوات الخدور فاتاحوا ذلك في المسجد فهو أفضل ولذلك أن أهل مكة لا يخرجون لسمعة مسجد هاضبي في أطرافها والى هذا ذهب جماعة وقالوا الصلاة في المسجد أفضل والقول الاول لما كان الخروج الى الجبلة أفضل ولو اتسع المسجد للناس وجتمع محافظته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ولم يصل في المسجد الا بعد المطر ولا يحافظ صلى الله عليه وآله وسلم الا على الأفضل ولقول علي عليه السلام فاعزوني انه خرج الى الجبلة لمصلاة العيد وقال لولا انه السنة لمصلي في المسجد

واستظف من يصلي بضعمة الناس في المسجد قالوا فان كان في الجبانة مسجد مكشوف قالوا
فيه أفضل وان كان مسقوفاً فيه تردد (فائدة) التكبير في العيدين مشرو وعنده الجاهل
فلما تكبّر عبد الاقطار قال وجبه بعضهم لقوله تعالى وتكبروا لله على ما حداكم والا كرامة
وقته تخلف فيه على قولين فعند الاكرامة من عند روج الامام للصلاة الى ابتداء الخطبة
وذكر اليه حديثين وضعهما لكن قال لما كرهه سنة تداولها أهل الحديث وقد صحبه
الرواية عن ابن عمرو عمن الصعبة والثاني للسائي انه لا يزوج الامام أو حتى يصلي أو حتى
يفرح من الخطبة أقوال عنه وأما صفته في فضائل الاوقات السبقي باسناده الى سلمان انه
كان يعلمه التكبير ويقول كبروا لله اكبر اكبر اكبر اكبر اكبر اكبر اكبر اكبر اكبر اكبر اكبر
من ان تكون الناصحبة أو يكون ثلثه أو يكون التشريك أو يكون كافي من ذلك وكبره
تكبيرا اللهم اغفرنا اللهم ارحنا وأما تكبير عبد العرفان وجبه بعضهم أيضا لقوله تعالى
واذكر الله في أيام معدودات وأقوله كذلك خضرا له تكبير والله على ما همدا كرمه
الجهو والى أئمة سنة مؤكدة رجاله والاولون منهم من خصه بالرجال وأما وقته فظاهر الآية
الكرعة والآخرين الصعبة انه لا يختص بوقت دون وقت الا انه اختلف العلماء فيهم من
خصه بعقب الصلوات مطلقا ومنهم من خصه بعقب القرائن دون التوافل ومنهم من خصه
بالجماعة دون الفرادى وبالوحدات دون القسمة وبالوقت دون المسافر وبالامصار دون القرى
والاولى والاولى لا دليل على هذه الاوقات خاصة وأما ابتداء وقتها وقته خلاف أيضا فغير
في الاولين صحيح ومعرفة وقتيل من ظهره وقبل من عصره وفي الثاني ان ظهر رآه وقبل الى آخر
أيام التشريق وقبل الى ظهره وقبل الى عصره ولم يثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك
حديث واضح فاصح ما ورد فيه من الصعبة قول على وابن مسعود انه من صحيح ومعرفة الى آخر
أيام منى أو حوجمان للثمن وأما صفته فاصح ما ورد فيه مار وعبدا الرزاق عن سلمان بسند
صحيح قال كبر والله اكبر اكبر اكبر اكبر اكبر اكبر اكبر اكبر اكبر اكبر اكبر اكبر اكبر
وابن ابي ليلى وقول السائي وزاد فيه وقته الجدوى في الشرح صفات كثيرة استحسنات عن عدة
من الأئمة وهو يدل على التوسعة في الامر والطلاق الآية يقتضى ذلك واعلم انه لا فرق بين
تكبير عبد الاقطار وصد العرف مشروعية التكبير لاستواء الآية في ذلك وان كان المعروف
عند الناس انما هو تكبير عبد العرف وقدره الاخر في الآية بالذكر في الايام المعبودات والايام
المعلومات وللعلماء قولان منهم من يقول لهما بمختلفات فالايام المعبودات أيام التشريق والايام
المعلومات أيام التشريق كراما الحجازي عن ابن عباس قطيعة ومعه خبره وأخرج ابن جرير
عن ابن عباس ان المعلومات التي قبل أيام القربى وقربى التوبة ويوم عرفة والمعبودات أيام
التشريق واسناده صحيح وظاهره ادخال يوم العدي في أيام التشريق وقدره ابن ابي شيبة عن
ابن عباس ايضا ان المعلومات يوم التشريق وثلاثة أيام بعد يوم الجمعة الطوى لقوله تعالى ويذكر
اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهمة الاعمال فانه اشعر بان المراتب بالخير امتنى
وهذا لا يخفى عليه العشر معلومات ولا أيام التشريق معدودات بل تسمية ايام التشريق
بمعدودات متفق عليه لقوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات. وقد ذكر الحجازي عن ابي

هريرة وابن عمر قتلها انما كانا يخرجان الى السوق أيام العشر يكبران ويكبر التمس بكتبيهما
وذكر البغوي والبيهقي ذلك قال الطحاوي كان ماثلاً يقولون بذلك أي التكبير أيام العشر
هـ (فأما ثالثة أخرى) * يدب ليس أحسن الشباب والطيب بأجودا لطيب في يوم العيد ويندق
الاضحية الضحية بأحسن ما يجد لها أخرجه الحائهم من حديث الحسن البسيط قال أمرنا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في العيدين أن نلبس أجود ما نجد وأن نطيب بأجود ما نجد وأن نضي
بأحسن ما نجد البقرة عن سبعة والخزور عن عشرة الحديث قال الحائهم بعد ما تراجعه من طريق
اصح من طريقين لا وجه له اصح هذا الحديث الحديث بالعدة قلت ليس يجهول فقد ضمه
الازدي ووقفه ابن حبان ذكر في التلخيص

هـ (باب صلاة الكسوف)

عن المغيرة بن شعبة قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم
مات ابراهيم أي ابنه صلى الله عليه وآله وسلم وموت في العاشرة من الهجرة وقال ابو داود في
ربيع الاول يوم الثلاثاء عشر خلون منه وفي الرابعه (فقال الناس انكسفت الشمس لموت
ابراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي رداعليم (ان الشمس والقمر اثنان من
آيات الله لا تنكسفان لموت أحد ولا حياة فادارأ نوهما فادعوا الله واصلوا) هذا قال مسلم ولفظ
البخاري فصلا وادعوا الله (حتى تنكشف) ليس هذا الا لفظ في البخاري بل هو في مسلم (متفق
عليه) يقال كسفت الشمس بفتح الكاف وقضم نادرا وانكسفت وخسفت بفتح الخاء وقضم
نادرا وانخفضت واختلقت أهل العرفي الا لفظ من هل يستعملان في الشمس والقمر أو يخص كل
لفظ واحد منهما وقد ثبت في القرآن الكريم نسبة الكسوف الى القمر وورد في الحديث
خسفت الشمس كما ثبت فيه نسبة الكسوف اليها وثبت استعمالهما مفصولين اليهما فيقال
فيهما الشمس والقمر ينخسفان وينكسفان انما الذي لم يرد في الاحاد بنسبة الكسوف
الى القمر على وجهه الا انفراد على هذا استعمال الفقهاء فانهم يخصون الكسوف بالشمس
والكسوف بالقمر واختاره ثعلب وقال الجوهري انه أفصح وقيل يقال بهما في كل منهما
والكسوف لغة التغير الى الدواد والكسوف نقصان وفي ذلك أقوال أخر وانما قالوا انها
كسفت لموت ابراهيم لانها كسفت في غير يوم كسوفها المعتاد فان كسوفها في العاشرة والرابع
لا يكاد يتفق فلذا قالوا انها لمولاجل هذا الخطب العظيم فردد عليهم صلى الله عليه وآله وسلم ذلك
وأخبرهم انهما علامتان من العلامات الدالة على وحدانية الله تعالى وقدرته وعلى خوف
عباده من سطوته والحديث مأخوذ من قوله تعالى وما زلنا آيات الا تقون بها وفي قوله ولا حياة
مع انهم لم يدعوا ذلك بيان انه لا فرق بين الاخرين فكما انكم لا تقولون بكسوفها لحياة أحد
كذلك لا تنكسفان لموته أو كان المراد من حياته مصمتين مرضه ونحوها ثم ذكر القمر مع أن
الكل خاص بكسوف الشمس زيادة في الافادة وليسان ان حكم التبرين واحد في ذلك ثم أرشد
العباد الى ما يشرع عند رؤية ذلك من الصلاة والدعاء وتأني حصة الصلاة والامر دل للوجوب
الا انه حله الجهور على ان يستعمل كسوف لا تنكسفان في الجلس السلوات وصرح أبو عوانة

في صحيحه بوجوبها ونقل عن أبي حنيفة أنه أوجبها وجعل صلى الله عليه وآله وسلم غايه وقت
الدماء الصلاة انكشاف الكسوف فدل على أنها تقوت الصلاة بالانجلاء فإذا انجلت وهو في
الصلاة فلا ريب ما قبل يقتصر على ما قبل الآن في رواية لمسلم فلم وقد انجلت فدل أنه يتم الصلاة
وان كان قد حصل الانجلاء ويؤيد القياس على ما في الصلوات فانها تقيد بركنة كما يفتى فإذا
أبى ركنة أتمها وفيه دليل على أن فعلها يتقيد بمحصل السبب في أي وقت كان من الاوقات
واليه ذهب الجمهور وعند أحدوا الحنفية ما عدا أوقات الكراهة (وفي رواية للبخاري) أي
عن المتبر (حتى تعلى) عوض عن قوله تنكشف المعنى واحد (والبخاري من حديث أبي
بكره فصولا وادعوا حتى تنكشف ما بينكم) هو أول حديث ساقه البخاري في باب الكسوف ولقظه
ينكشف والمراد يرتفع ما حل بينكم من كسوف الشمس أو القمر ﴿وعن عائشة﴾ رضي الله
عنها (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر في صلاة الكسوف بقراءته صلى الله عليه وآله وسلم في أربع ركعات
أي ركعتين وأربع سجودات متق عليه وهذا اللفظ مسلم) الحديث
دليل على شرعية الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف والمراد هنا كسوف الشمس لما أخرجه
أحد بلفظ خفت الشمس وقال ثم قرأ الجهر بالقراءة وقد أخرج الجمهور أيضا الترمذي والطحاوي
والدارقطني وقد أخرج ابن خزيمة وغيره عن علي عليه السلام من روى الجهر بالقراءة في صلاة
الكسوف وفي ذلك أقوال أربعة الاول انه يجهر بالقراءة مطلقا في كسوف الشمس والقمر
لهذا الحديث وغيره وهو ان كان واردا في كسوف الشمس فالقمر منه لجمعه صلى الله عليه
وآله وسلم بينهما في الحكم حيث قال فإذا رأى نومه أي كاسفتين فصلوا وادعوا والاصل
استواءهما في كيفية الصلاة ونحوها وهو مذهب أحدوا حتى وصاحب أبي حنيفة وابن خزيمة
وابن المنذر وأخرين الثاني يسر مطلقا حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم قام قايما
طويلا نحو من سورة البقرة فلو جهر بقدره يجازي وقد علق الشافعي عن ابن عباس انه قام
بجنب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الكسوف فلم يسمع منه سرا ووصله البيهقي من ثلاث
طرق أسانيداً وراهية فيضعف القول بأنه يحتمل ان ابن عباس كان بعيداً منه فلم يسمع جهره
بالقراءة الثالث انه يخبر بين الجهر والامر بالنبوت الامر من عنه صلى الله عليه وآله وسلم كما
عرفت من أدلة القريتين الرابع انه يسر في الشمس ويجهر في القمر وهو لمن عدا أحد من
الاربعة عملاً بهديث ابن عباس وقيل اسما على الصلوات الخمس وما تقدم من دليل أهل الجهر
مطلقاً منهم مما قالوه وقد أفاض حديث الباب ان حقة صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة وفي
كل ركعة سجدة وان باقي الخلاف في ذلك (وفي رواية) أي سلم عن عائشة (نعمت) أي
النبي صلى الله عليه وآله وسلم (منادياً نادى الصلاة جامعة) نصب الصلاة جامعة الاول
على أنه مفعول لفعل محذوف أي احضره والثاني على الحال ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر
وفيه تقدير آخر وهو دليل على مشروعية الاعلام بهذا اللفظ للاجتماع لها ولم يرد الامر بهذا
اللفظ عنه صلى الله عليه وآله وسلم الا في هذه الصلاة ﴿وعن ابن عباس﴾ رضي الله عنهما (قال
اختفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى فقام قيام طويلاً نحو من
قراءة سورة البقرة ثم ركع ركعتا طويلاً ثم رفع فقام قيام طويلاً وهو دون القيام الاول ثم ركع

ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ثم جعد ثم قام ما طويلا وهو دون القيام الأول ثم ركع
 ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ثم رفع فقام ما طويلا وهو دون القيام الأول ثم ركع
 ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ثم جعد ثم انصرف وقد خلت الشمس فخطب الناس مشق
 عليه والخطب الخضري قوله فصل في ظاهرها القاء التقيب ولا يخالف أن صلاة الكسوف رويت
 على وجه كثيرة ذكرها الشيطان وأبو داود وغيرهم وهي سنة في اتفاق العلماء كذا قيل وفي دعوى
 الاتفاق نظر لأنه صرح أبو عوانة في صحيحه بوجوبها وسكن عن مالك أنه أجازها مجرى الجمعة
 وتقدم عن أبي حنيفة إيجابها ومذهب الشافعي وجاعه أنها سن في جماعة وقال آخرون فرائد
 وجهه الأولين الأحاديث المخصصة في فعله صلى الله عليه وآله وسلم لها جماعة ثم اختلفوا في
 صحتها فإليه هو وإنه ركعتان في كل ركعة قيامان وقرأتان وركوعان والسجود سجدتان كغيرها
 وهذه الكيفية ذهب إليها مالك والشافعي واليه وآخرون وفي قوله ثم إن قرأت سورة البقرة
 دليل على أنه يقرأ فيها القرآن قال النووي اتفاق العلماء أنه يقرأ في القيام الأول من أول ركعة
 فاتحة الكتاب واختلفوا في القيام الثاني فذهب مالك إلى أن يقرأ الصلاة الإبراهيمية وفيه دليل
 على شرعية طول الركوع قال المصنف لم أرى شيئا من الطرق يان ما قاله فيه إلا أن العلماء
 اتفقوا أنه لا قرأت فيه زائعا للمشروع فيه لكن نسيج وتكبير وغيرهما وفي قوله ثم جعد
 دلالة على أن القيام الذي بعده السجود لا تطويل فيه وإن كان قد وقع في رواة لم يسلّم في حديث أبي
 الزبير عن جابر (١) أنه أطال ذلك لكن قال النووي أنها شاذة فلا يعمل بها ونقل القاضي إجماع
 العلماء أنه لا يطول الاعتدال الذي يلي السجود وتناول هذه الرواية بأنه أراد الإطالة زيادة
 الطمأنينة ولم يذكر في هذه الرواية طول السجود ولكنه قد ثبت اطالته في رواية أبي موسى عند
 البخاري وحديث ابن عمر عند مسلم قال النووي قال المحققون من أصحابنا والمختصون
 للشافعي أنه لا يطول للاحاديث الصحيحة بذلك وأخرج أبو داود والنسائي عن حديث حمزة كان
 أطول ما يصعد في صلاة قط وفي رواية لمسلم من حديث جابر ومحمد بن جهم عن جهم
 العلاء بن جهم بن جهم يقول عقب كل ركوع سمع الله من جده ثم يقول عقبه من الله الجدة إلى آخره
 ويطول الجلس بين السجدين فذهب في رواية لمسلم لحديث جابر اطالة الاعتدال بين
 السجدين قال المصنف أنصف عليه في شيء من الطرق إلا في هذا ونقل الفزاري الاتفاق على عدم
 اطالته مردود وفي قوله ثم قام ما طويلا وهو دون القيام الأول دليل على اطالة القيام في
 الركعة الثانية ولكنه دون القيام في الركعة الأولى وقد ورد في رواية عن عروة أنه قرأ آل عمران
 قال ابن بطال لا خلاف أن الركعة الأولى تقرأ بها ما يكون أطول من الركعة الثانية
 بقيامها وركوعها واختلف في القيام الأول من الثانية وركوعها هل هما أقصر من القيام الثاني
 من الأولى وركوعها أو يكونان سواء قيل وسبب هذا الخلاف في معنى قوله وهو دون القيام
 الأول هل المراد به الأول من الأولى أو يرجع إلى الجميع فيكون كل قيام دون الذي قبله وفي قوله
 فخطب الناس دليل على شرعية الخطبة بعد صلاة الكسوف وفي ما احتج به أصحابنا بذهب للشافعي
 وأصحابه أنه لا حديث عن الخطبة لا خطبة في الكسوف لأنهم لا تتقل وتقبل الأحاديث
 المصرحة بالخطبة والقول بأن الذي فعله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقصد به الخطبة بل قصد

(١) ولقوله ثم ركع فإما
 ثم رفع فقام قال النووي
 هذا ظاهره أنه أطول الاعتدال
 الذي يلي السجود ولا ذك
 في باقي الروايات ولا في رو
 جابر من جهة غير أبي الز
 وقد نقل القاضي إجماع
 العلماء أنه لا يطول الاعتدال
 الذي يلي السجود وحده
 يصح عن هذه الروا
 جوا بين أحدهما أنها شاذة
 مخالفة لرواية الأكثر
 فلا يعمل بها والثاني
 المراد بالاطالة تنقيح
 الاعتدال أو مدته فلا يلاو
 المراد اطالته نحو الزك
 اه منه

الردي على من اعتقد ان الكسوف بسبب موت أحد خلقه تعالى بان في رواية الضاري رحمه الله
 وأثنى عليه وفي رواية وشهد الله عبده ورسوله وفي رواية الضاري أنه ذكر أحوال الجنة والنار
 وغير ذلك وهذه مقاصد الخطبة ولفظها في مسلم من حديث فاطمة عن أسماء قالت خطب
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد علمن شيئا من كن
 رأيته الا قد رأيته في مقامي هذا حتى الجنة والنار والله قد أوحى الي أنكم تفتنون في القبور فربا أو
 مثل فتنة المسيح الدجال لا أدري أي ذلك قالت أسماء فوئى أحدكم فيقال ما علمن بهذا الرجل فاما
 المؤمن أو المؤمن لا أدري أي ذلك قالت أسماء فيقول هو محمد رسول الله جاء نبالا بينات والهدى
 فاجبنا وأعطنا ثلاث مرات ثم يقال ثم قد كان علم انك تؤمن به فتم ما لحا وفي مسلم في رواية أخرى
 في الخطبة بالفاظها زيادة (وفي رواية لمسلم) عن ابن عباس (صلى) أي النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم حين كسفت الشمس تعالى ركعات (أي ركوعات) في أربع مصدات في ركعتين
 لان كل ركعة لها صجدتان والمراد انه ركع في كل ركعة أربع ركوعات فصلى في الركعتين ثمانية
 ركوعات والى هذه المسئلة ذهبت طائفة (وعن علي) عليه السلام أي وأخرج مسلم عنه
 (مثل ذلك) أي مثل رواية ابن عباس (وله) أي لمسلم (عن جابر) بن عبد الله (صلى) أي
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ست ركعات بأربع مصدات) أي صلى ركعتين في كل ركعة
 ثلاثة ركوعات وصجدتان (ولابن داود عن أبي بن كعب صلى) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 (فركع خمس ركعات) أي ركوعات أي في كل ركعة (وصجد صجدتين وفعل في الثانية مثل
 ذلك) أي ركع خمس ركوعات وصجد صجدتين اذا عرفت هذه الاحاطة فقد تحصل من مجموعها ان
 صلاة الكسوف ركعتان اتفاقا نعم اختلفت في كية الركوعات في كل ركعة فحصل من مجموع
 الروايات التي ساقها المصنف أربع صور الاولى ركعتان في كل ركعة ركوعات وهذا ما أخذ
 الشافعي ومالك والليث وأحمد وغيرهم وعليه ابدل حديث عائشة وجابر وابن عباس وابن عمر قال
 ابن عبد البر هي أصح ما في الباب وباقي الروايات معلة ضعيفة الثانية ركعتان أيضا في كل ركعة
 أربع ركوعات وهي التي أفادتها رواية مسلم عن ابن عباس وعلي رضي الله عنهما والثالثة
 ركعتان أيضا في كل ركعة ثلاثة ركوعات وعليه ابدل حديث جابر الاربعة ركعتان أيضا بركع
 في كل واحدة خمسة ركوعات ولما اختلفت الروايات اختلف العلماء فالجمهور أخذوا بالاولى
 لما عرفت من كلام ابن عبد البر وقال النووي في شرح مسلم انها خيل نوع بعض الصحابة وقال
 جماعة من المحققين انه مختار بين الأنواع فاعلموا فعل فقد أحسن وهو مبنى على انه تعدد الكسوف
 وأنه فعل هذا تارة وهذا أخرى ولكن التحقيق ان كل الروايات حكاية عن واقعة واحدة هي
 صلواته صلى الله عليه وآله وسلم يوم وفاة ابراهيم ولهذا عول الآخرون على اعلال الاحاديث
 التي حكى الصور الثلاث قال ابن القيم كبار الأئمة لا يصحون التعدد ثلاث كالامام أحمد والبخاري
 والشافعي وبروه غلطاً وذهبت الخفية الى أنها تصل ركعتين كسائر التوافل (وعن ابن
 عباس) رضي الله عنهما (قال ما هبت ريح قط الا جئت بالخير والمثلثة) (النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم على ركبته) أي بركه عليه ما هي قعدة الخافعة لا يشعلها في الاغلب الا التحلف (وقال
 اللهم اجعلها رجلة ولا تجعلها عذابا رواه الشافعي والطبراني) الربيع اسم جنس صنف على

ما يأتي بالرحمة وما يأتي بالعذاب وقد ورد في حديث أبي هريرة عن ربيعة عن الربيع عن روح الله تعالى بالرحمة والعذاب فلا تسوها وقد ورد في تخليص حديث ابن عباس اللهم اجعلها رايحا لا يضرهم ريحا وهو يدل أن المفرد يخص بالعذاب والجمع بالرحمة قال ابن عباس في كتاب الله تعالى أما أرسلنا عليهم ريحا مصرأ وأرسلنا عليهم الريح العقيم وأرسلنا الريح لواقع بين آياته أن يرسل الريح مبشرات رواء الشافعي في الدعوات الكبير وهو بيان أنها جاءت مجموعة في الرحمة ومفردة في العذاب فاستشكل ما في الحديث من طلب أن تكون درجة وأجيب بأن المراد بالمال كماله الربيع لأنهم لو هلكوا بهذه الريح لم تنب عليهم ربيع أخرى فتكون ريحا لا يابسا ﴿وعنه﴾ أي عن ابن عباس (صلى في صلاة ست ركعات) أي ركوعات (وأربع سجعات) أي صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات (وقال هكذا صلاة الأتيل رواء النبي وذكر الشافعي عن علي بن محبوب آخره) وهو قوله هكذا صلاة الأتيل أخرجه المصنف في من طريق عبد الله بن الحر عنه أنه كان في صلاة في البصرة ورواه ابن أبي شيبة عن هذا الوجه مختصرا أن ابن عباس صلى بهم في صلاة أربع سجعات ركع فيها ستا وظهر اللفظ أنه صلى بهم جماعة وإلى هذا ذهب أحد بن خبيل ولكن قال كصلاة الكسوف قلت لكن في كتب الخليفة أنه يصلي الكسوف ركعتين إذا شامو ذهب الشافعي وغيره إلى أنه لا يسن التجميع وأما صلاة المفرد فحسن قال لا تلاه لم يرواه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتجميع إلا في الكسوفين

• (باب صلاة الاستسقاء) •

أي طلب السقيا من الله تعالى عند حدوث الجذب أخرجه ابن ماجه عن حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لم يتقص قوم المكال والميزان إلا أخذوا السنن وشدة المؤنة وجور السلطان عليهم ولم يمتنعوا كذا أموالهم إلا منعوا القطر من السماء ﴿عن ابن عباس﴾ رضي الله عنهما (قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي من المدينة (متواضعا متبذلا) أي أنه لا يس ثياب البذلة والمراد ترك الزينة وحن الهيئة تواضعا واطهار الحاجة (متضعضعا متضرعا) لفظ أي داود متبذلا متواضعا متضرعا والخشوع في الصوت والبصر والخضوع في الدين والترك في المشي هو التأتى وعدم الجمل والتضرع التذلل والمبالغة في السؤال والرغبة كما في النهاية (فصلى ركعتين كما يصلي في العيد لم يخطب خطبتكم هذه) تنبيه من أبي داود ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ثم صلى ركعتين كما يصلي في العيد فأخذ لفظان الصلاة كانت بعد الدعاء واللفظ الذي أتى به المصنف غير صحيح في ذلك (رواه التميمي رحمه الله وأبو عروة وابن جابر) وأخرجه الحاكم وأبو داود في الصحيحين والحدیث دليل على شرعية الصلاة للاستسقاء واليذهب جماعة وقال أبو حنيفة لا يصلي للاستسقاء وإنما شرع الدعاء فقط ثم احتج القائلون بشرعية الصلاة فقال جماعة أنها كصلاة العدي في تكبيرها وقرأتها وهو المنصوص للشافعي عملا بظاهر لفظ ابن عباس وقال آخرون بل يصلي ركعتين لأصغرها ما زائدة على ذلك واليذهب جماعة وروى عن علي بن عباس وأبو حنيفة وغيره ما لا يستدل به أخرجه البخاري من حديث عبد بن عبيد الله صلى الله عليه وآله وسلم على بهم ركعتين كما يفعله حديث عائشة إلا في قريسا ولو أحدث

ابن عباس بان المراد التشبيه في العدد لاني الصفه ويحده انه قد أخرج البخاري في حديث ابن عباس انه ذكر فيها سبعاً وخمسة كالصديقين وقرأ سبع وهل أملك وان يكن في استناده مقال فانه يؤيده حديث الباب وأما أبو حنيفة فاستدل بما أخرجه أبو داود والترمذي انه صلى الله عليه وآله وسلم استسقى عند ابحار الرزيت فداءه وأخرجه أبو عوانة في صحيحه انه شكك الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم النحر فقال اجنوا على الركب وقولوا يا رب ارب وأجيب عنه بأنه قد ثبت صلاة ركعتين وثبت تركها في بعض الاحيان لبيان الجواز وقد عد في الهدي النبوي أنواع استسقاؤه صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم فالاول خرجه الى المصلي وصلاته وخطبته والثاني يوم الجمعة على المنبر أثناء الخطبة والثالث استسقاؤه على منبر المدينة استسقى بمجردي في غير يوم جمعة ولم يحفظ عنه فيه صلاة الاربع انه استسقى وهو جالس في المسجد فرفع يديه ودعا الله عز وجل الخامس انه استسقى عند ابحار الرزيت فريامن الزور وهو في خارج باب المسجد السادس انه استسقى في بعض غزواته لماسبقه المشركون الى الماء وأجيب صلى الله عليه وآله وسلم في كل مرة استسقى فيها واختلف في الخطبة في الاستسقاء فذهب بعضهم الى انه لا يخطب لقول ابن عباس ولم يخطب الا انه لا يخطب الا في الخطبة المشابهة لخطبتهم وذكر ما قاله صلى الله عليه وآله وسلم وقيل زاد في رواية أبي داود انه صلى الله عليه وآله وسلم رقى المنبر والظاهر انه لا يرقاه الا بالخطبة وذهب آخرون الى انه يخطب فيها بالجمعة لحديث عائشة الا في حديث ابن عباس ثم اختلفوا هل يخطب قبل الصلاة أو بعدها فذهب جماعة الى الاول وذهب الشافعي وآخرون الى الثاني مستدلين بحديث أبي هريرة عند ابن ماجه وأبو عوانة والبيهقي انه صلى الله عليه وآله وسلم خرج للاستسقاء فصلى ركعتين ثم خطب واستدل الاولون بحديث ابن عباس وقد قدمنا لفظه وجمع من الحديث بان الذي بدأ به هو الدعاء فمعه بعض الرواة عن الدعاء بالخطبة واقتصر على ذلك ولم يرو الخطبة بعدها والاروى تقدم الصلاة على الخطبة اقتصر على ذلك ولم يرو الدعاء قبلها وهذا جمع بين الروايتين وأما ما يدعوه فقهرى ما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك وقد بان اللفاظ التي دعاهم صلى الله عليه وآله وسلم فقولهم (وعن عائشة رضي الله عنها قالت شكك الناس الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحوم المطر) هو مصدر كالتقط (فأمرهم فوضعوا بالمصلي ووعده الناس يوماً يخرجون فيه) عينه لهم (فخرج حين بدا حاجب الشمس فقع على المنبر) قال ابن القيم ان صم والافق القلب منه شيء (فكبر وحده الله ثم قال انكم شكوتكم فحسب دياركم فقد أمركم الله ان تدعوه) قال تعالى ادعوني أستجب لكم (وعدكم ان يستجيب لكم) كافي الاية الاولى وقوله اذا سألت عبادي عني فاني قريب أجيب دعوة الداع اذا دعان (ثم قال الحمد لله رب العالمين) فيه دليل على عدم افتتاح الخطبة بالدعاء بل بالحمد لله ولم يأت رواية عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه افتتح الخطبة بغير التسميد (الرحمن الرحيم) يوم الدين لانه الله يفعل ما يريد اللهم أنت الله لا اله الا أنت أنت الغنى ونحن الفقراء أنزل علينا الغنى واجعل ما أنزلت علينا قوة وبلانا الى حين ترفع يديه فلم يزل في سنن أبي داود وفي الرفع (حق رؤى ياضاً أبطله ثم حول الى الناس ظهوره) فاستقبل القبلة (وقلب) في سنن أبي داود وحول (رداه وهو رافع يديه ثم أقبل على الناس) فوجهه الى السم

بعد قبول ظهره عنهم (ونزل) أي عن التبر (فصل) ركنين فأنشأ الله سبحانه فرصدت
وبرقت ثم أمطرت) غمامه من منى أي داود باذن الله فلم يأت باب مسجد حتى حالت السيول
غباراً أي سرعهم إلى الكن ضحك حتى دبت فأنشد فقال أشهد أن الله على كل شيء قدير وإني عبد
الله ورسوله (رواه داود وداود قال غريب وإسناده جيد) هو من تمام قول أي داود ثم قال أبو
داود أهل المدينة يقرؤون ملك يوم الدين وإن هذا الحديث حجة لهم وفي قوله وعد الناس ما يدل
على أنه محسن تقدم تبين اليوم للناس لئلا هلاوا ويخلصوا من الظالم ونحوها ويقدموا التوبة
وهذه الأمور واجبة مطلقاً إلا أنهم مع حصول الشدة يطلب تفرجها من الله تعالى يتيسر ذلك
فقد ورد في الأسر "أليمان أن الله تعالى رحم قوماً من بني إسرائيل السقياء بدخرو وجهم لانه
كان فيهم عاص واحد ولفظ الناس يوم المسلمين وغيرهم قيل فبشرع استخراج أهل الذمة ويعزلون
المسلمين وفي الحديث دليل على شرعية رفع الدين عند الدعاء وإصكته يالغ في رفعه معاني
الاستسقاء حتى يساويهم ما وجهه ولا يجازيهم أرسوه قد ثبت رفع الدين عند الدعاء في عدة
أحاديث وصنف المنذري في ذلك جزءاً وقال النووي قد جعت فيه نحو من ثلاثين حديثاً من
الصحيحين أو أحدها وزكها في أوهاج باب صفة الصلاة من شرح المهذب وأما حديث أنس
في نفي رفع الدين في غير الاستسقاء فالمراد به نفي المبالغة لا نفي أصل الرفع وأما كيفية قلب الرداء
فبأن يرضى الضاري جعل العين على الشمال وزاد ابن ماجه وابن خزيمة جعل الشمال على العين
وقر رواية أبي داود جعل عطفه الأيمن على عاتقه الأسير وعطفه الأيسر على عاتقه الأيمن
وفي رواية أبي داود أنه كان عليه خيمعة سوداء فإذا راداً يأخذ بأسفلها ويجعلها علها فلما لفت
عليه قلبها على عاتقه وشرع الناس أن يحولوا معمل آخرجه أجدب لفظ وحول الناس معه وقال
البيهقي وأبو يوسف أنه يخصص التحول بالانمام وقال بعضهم لا تحول النساء وأما وقت التحول
فبعد استسقاها القبلة وسلم أهل أروادان يدعو استقبال القبلة وحول رداءه مومئته في الضاري وفي
الحديث دليل أن صلاة الاستسقاء ركعتان وهو قول الجمهور والمذهب الحنفية إلى أنه لا يشرع
التحويل وقد أفاده هذا الحديث المأثور زاد المصنف تقوية الاستدلال على ثبوت التحول
بقوله (وقصة التحول في الصحيح) أي صحيح الضاري (من حديث عبد الله بن زيد) أي
المأثور وليس هو راوي الأذان كما وهم بعض الحفاظ (وفيه) أي في حديث ابن زيد المذكور
(فتوجه) أي التي صلى الله عليه وآله وسلم (إلى القبلة يدعو) في الضاري بعد يدعو
وحول رداءه لفظ قلب رداء (ثم صلى ركعتين جهراً فيها القنات) قال الضاري قال
سفيان وأخبرني المسعودي عن أبي بكر قال جعل العين على الشمال انتهى زاد ابن خزيمة
والشمال على العين وقد اختلف في حكمة التحول فأنشأ المصنف البيمار أقوله (والدارقطني
من حرسل أي جعفر الباقر) هو محمد بن علي بن الحسين السبط رضي الله عنه سمع بأبي زر
العابد بن جابر بن عبد الله وروى عنه ابنه جعفر الصادق وغيره ولم ينعقد وخسب ومات
بالمدينة سنة سبع عشرة ومائة وهو ابن ثلاث وستين سنة ودفن في البقيع في القبلة التي فيها أبو
وعبهاه الحسن بن علي بن أبي طالب وسمى الباقر لأنه تفرق في العلم أي وضع فيه انتهى من جامع
الاصول (وحول رداءه ليحول القنات) قال ابن العربي هو أمانة منه وبين يعقل له حول رداءه

ليتحول حاله وتعقب قوله هذا بما يحتاج الى نقل واعتراض ابن العربي القول بان القول
للتفاؤل قال لان من شرط القول ان لا يقصد اليه وقال المصنف انه ورد في التناول حديث جلاله
ثقات قال المصنف في الفقه انه أخرجه الدارقطني والمحاكم من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن
جابر بن محمد عن محمد بن علي بن جابر اوردى عنه الا انه قال انه خرج الدارقطني لرساله قال وعلى كل
حال فهو أولى من القول بالنقل وقوله في الحديث الاول جهرا فيها بالقسامة في بعض روايات
الضاري بجهرا ونقل ابن بطل الله جميع عليه أي على الجهر في صلاة الاستسقاء وأخذ منه بعضهم
انها الاتصلي الا في النهار ولو كانت تصلي في الليل لا سرفها نهارا ونهه رفع اليلا في هذا الاخذ بعد
لا يخفى (وعن أنس) رضي الله عنه (ان رجلا دخل المسجد يوم الجمعة والنبي صلى الله
عليه وآله وسلم قائم يحطب فقال يا رسول الله هلكت الاموال وانقطعت السبل فادع الله يغثنا
فرفع يديه زاد الضاري في رواية ورفع الناس أيديهم (ثم قال اللهم أغثنا) في الضاري اسقنا
(اللهم) أغثنا فذكر الحديث بوقفة الدعاء بما كها أي السحاب عن الامطار (متفق عليه)
تمامه من مسلم قال أنس فلو انهم تراءى في السماء من حصاب ولا قزعة وما يتناوبين سلع من بيت
ولا دار قال فطلعت من ورائه صحابة مثل الترس فلما توسطت السماء اتشرت ثم أمطرت قال
فلو انهم تراءوا لنا الشمس سنا ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قائم يحطب فاستقبله قائما فقال يا رسول الله هلكت الاموال وانقطعت السبل
فادع الله يسقنا فقال فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا
ولا علينا اللهم على الآكام والطراب يطوبون الاودية ومنابت الشجر قال فانتقلت فخر حناشني
في الشمس قال شريك فسألت أنس بن ماثأ هو الرجل الاول قال لا أدري انتهى قال المصنف
لم أتص على تسمية في حديث أنس وهذا الاموال يوم الموائش والاطيان وانقطاع السبل عبارة
عن عدم السفر لضعف الابل بسبب عدم المراعي والاقوات ولا ملاءمة فدماع عند الناس من الطعام
لم يجسدوا ما يحملونه الى الاسواق وقوله يغثنا يحفل فتح حرف المضارعة على انه من غاث امان
الغيث أو الغوث ويحفل ضمعه على انه من الاغاثه ويرج هذا قوله اللهم أغثنا وفيه دلالة على انه
يدعى اذا أكثر المطر وقد يوبه الضاري باب الدعاء اذا أكثر المطر وذكر الحديث وأخرج الشافعي
في مسنده وهو مرسل من حديث المطلب بن حنبل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول
عند المطر اللهم سقنا رحمة لا سقنا عذاب ولا بلاء ولا هدم ولا غرق اللهم على الطراب ومنابت
الشجر اللهم حوالينا ولا علينا (وعن أنس) رضي الله عنه (أن عمر) بن الخطاب
رضي الله عنه (كان اذا انحوا) بضم القاف وكسر الحاء أي أصابهم الخطر استسقى بالعباس
ابن عبد المطلب (قال) أي عمر (اللهم) انما كنا نستسقي اليك بيننا فتنسقنا وانما توسل اليك بعم
بيننا فاسقنا انفسه ورواه الضاري) وأما العباس رضي الله عنه فانه قال اللهم انهم ينزل بلاء
من السماء الا يذهب ولم يستشف الا توبة وقد توجهت في القوم اليك لكافي من نيلك وهذه
أبدية اليك بالدوب وتواصينا اليك بالتوبة فاستسقنا الغيث فأرخت السماء مثل الجبال حتى
أخضبت الارض أخرجه الزبير بن كافي الانساب وأخرج أيضا من حديث ابن عمر ان عمر
استسقى بالعباس عام الرمادة وذكر الحديث وذكر البارزى ان عام الرمادة كان غثا عشرة

والرأفة بفتح الراء وتحقيق الميم سمي العالم بالمحصل من شدة الجذب فأغبرت الأرض جدا
من عدم المشرق في هذه القصيدة دليل على الاستفاد باهل الخير والصلاح وبيت النبوة فيه فضيلة
العباس وتواضع عمر ومعرفته بفتح أهل التي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه ان الاستقامة الحلي
خير من الاستقامة الجلي وان كان الميت فاضلا والحلي مفضلا ﴿وعن أنس﴾ رضي الله عنه
﴿قال أما بنا ونحن مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم مطر قال فخير نوبه﴾ أي كشف بعضه عن
بدنه ﴿حتى أصابه من المطر وقال أنه حديث عهد ببرد ويا مسلم﴾ ونوبه البخاري فقال باب
من يطر حتى يثقله من خبثه وساق حديث أنس بطوله وقوله حديث عهد ببرد أي باحد يراه
يعني ان المطر رحمة وهي قرينة العهد بخلق الله لها فتترك بها وهو دليل على استصحاب ذلك
﴿وعن عائشة﴾ رضي الله عنها ﴿ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا راي المطر
قال اللهم ميا نفعنا آخر جاء﴾ أي الشجان وهذا خلاف عادة المصنف فإنه يقول فيها آخر جاء
متفق عليه والصحيح من ما بال المطر اذا وقع ونافعا من شدة عقيدة احترار اذن الصب الفار
﴿وعن سعد بن النسي﴾ صلى الله عليه وآله وسلم دعا في الاستقامة اللهم جلنا بالميم من
التقبل والمراد تعميم الأرض ﴿صاها كنيها﴾ بفتح الكاف أي متكاثمة اركا ﴿قصفا﴾
بفتح القاف فصادفها فقام وهو ما كان عده شدة الصوت وهو من أمارات قوة المطر ﴿لوقا﴾
بفتح اللام المهملة وضم اللام وسكون الواو نقاف يقال دخل لوقا أي متدفقة شديدة الدفعة
ويقال دلق السيل على القوم أي هجم ﴿ضصوكا﴾ بفتح واؤه بزنة فعول أي ذات برق ﴿غظونا﴾
من رذاذهم بضم الراء فذال مهجمة فآخر مثلها هو ما كان مطرهم دون الشمس ﴿قطقطا﴾ بكسر
القافين وسكون الطاء الاولى قال أبو زيد القطقط أصغر المطر ثم الرذاذ وهو فوق القطقط ثم
الطش وهو فوق الرذاذ ﴿مجللا﴾ مصدر مجلت الماصلا اذا صيته صبا وصف به السحاب
مبالغة في كثرة ما يسبب منها من الماصح كاتما نقض المصدر ﴿يا ذا الجلال والاكرام واهو أبو
عزنا تقي صبحه﴾ وهذان الوصفان نطق بهما القرآن وفي التفسير أي الاستغناء المطلق
والفضل التام وقيل الذي عنده الاجلال والاكرام للمخلصين من عباده وهما من نظام صفاته
تعالى ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم أنظروا يا ذا الجلال والاكرام وروى أنه صلى الله عليه وآله
وسلم مر برجل وهو يصلي ويقول يا ذا الجلال والاكرام فقال قد احتسبك ﴿وعن أبي
هريرة﴾ رضي الله عنه ﴿ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خرج سليمان يستقي فرأى
غلة مستقيمة على ظهرها رافعة فوائها الى السماء تقول اللهم انا خلق من خلقك ليس بنا حق
عن سبائك فقال ارجعوا فقد سبقتم بدعوة غيركم رواه أحمد وصححه الحاكم﴾ فيمدلالة على ان
الاستقامة شرع قديم والخروج له كذلك وفيه انه يحسن ائراج الباطن في الاستقامة وان لها
ادرا كاتعلق بمعرفة الله ومعرفته كرو يطلب الحاجات منه وفي ذلك تخصص بطول ذكرا
وآيات من كتاب الله دل على ذلك وتاويل التأويل لها الاملية ﴿وعن أنس﴾ رضي الله عنه
﴿ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استقى فأشار بظهر كفيه الى السماء آخر جسم﴾ فيه دلالة
أما اذا ريد بالعدم رفع البلاطة ورفع يده ويحصل بظهر كفيه الى السماء واذا دعا بأول الشئ
وتخصيله جعل بطن كفيه الى السماء وقدر صرحا في حديث خلاد بن السائب عن أبيه

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا سأل جعل يطن كفيه إلى السماء وإذا استمع ما جعل
 نظره إلى السماء وإن كان قد ورد من حديث ابن عباس سلوا الله يسطون أكمكم ولا تسألوه
 نظره رها وإن كان ضعيقا واجمع بينهما أن حديث ابن عباس يقتضيهما إذا كان السؤال
 لحصول شيء لا دفع بلاء وقد فسره قوله تعالى ويدعون رغبوا رغبان الرغب بالظنون والرهب
 بالظهور

«باب اللباس»

أي ما يحل منه وما يحرم (عن أبي عاصم الأشعري) قال في الأطراف اختلف في اسمه فقيل عبد
 الله بن هاني وقيل عبد الله بن وهب وقيل عبيد بن وهب بقي إلى خلافة عبد الملك بن مروان وسكن
 الشام وليس بم أي موسى الأشعري ذلك قتل أيام حنين حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم واسمه
 عبيد بن سليم رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليكون من أمي أقوام
 يستحلون الحر) بالخاء والراء الملهملتين والمراد به استحلال الزنا وبالخاء والراء المجهتين (والحرير
 رواء أو دود أو أصله في البخاري) أخرجه البخاري تعليقا والحديث دليل على تحريم لباس الحرير
 لأن قوله يستحلون يعني يجعلونه حلالا وبقي الحديث الثاني وفيه التنصيص بغيره وفي الحديث
 دلالة على أن استحلال الحرير لا يخرج ما عداه عن مسمى الأمة كذا قيل قلت ولا يخفى ضعف هذا
 القول فإن من أسئل محرم أي اعتقد حله فإنه قد كذب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذي أخبر
 أنهم محرمة بقوله لا يزوجكم الله من كذبة وكفره لا بد من تأويل الحديث أنه أراد أن من الأمة
 قبل الاستحلال فإذا استحل خرج من مسمى الأمة ولا يصح أن يراد بالأمة هنا أمة الدعوة لأنهم
 مستحلون لكل ما حرمه الله لا هذا المذكور بخصوصه ثم اختلف في ضبط لفظة الحرق في هذا
 الحديث فظاهر إيراد المصنف في اللباس أنه يختار أنهم بالخالع والراء وهو الذي نص عليه
 الحيدري وابن الأثير في هذا الحديث وهو ضرب من ثياب الأبريسم معروف وضبطه أبو موسى
 بالخاء والراء الملهملتين قال ابن الأثير في النهاية والمشهور في هذا الحديث على اختلاف طرقه
 هو الأول وإذا كان هو المراد من الحديث فهو الخالص من الحرير وعطف الحرير عليه من عطف
 العام على الخاص لأن الحرير من الحرير وقد يطلق الخرز على ثياب تنسج من الحرير والصوف
 ولكنه غرر مدنا لما عرفت من أن هذا النوع حلال وعليه يجعل ما أخرجه أبو داود عن عبد
 الله بن مسعود الشنكي عن أبيه سعد قال أبت بخمار رجل على بغلة بضاعة عليه علامة فزسودا
 قال كسأبها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرجه الترمذي والنسائي وذكره البخاري
 وبقي في حديث عمر بن أبي حنيفة عن غير الخالص (وعن حذيفة) رضي الله عنه (قال
 نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نثر بفي آية الذهب والفضة وإننا كل قميا)
 تقدم الحديث عن حذيفة بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تثر بواقي آية الذهب
 والفضة الحديث بقوله هنا نهي أخبار عن ذلك اللفظ الذي تقدم وتقدم الكلام فيه والمنهي عنه
 هو التثر بواقي كل فهادون سائر الاستعمالات على تفصيل في ذلك ذكر في محله (وعن ليس
 الحرير والديباغ وإن يجلس عليه مرواه البخاري) أي ونهي عن لبس الحرير والتي ظاهر في
 التحريم والى تحريم لبس الحرير ذهب المجاهير من الأمة على الرجال دون النساء وحكي القاضي

عياض عن قوم اباحتهم ونسب في البصرا باحتة الى ابن علي بن قيس قال لما انعقد الاجماع بسلمة على
التحريم ولكن قال المصنف في المفتح قد ثبت ليس الحرير عن جماعة من الصحابة وغيرهم قال أبو
داود بنيسه عشر من من الصحابة وأكثروا ما بنى شيعة عن جمع منهم قال أخرجه ابن أبي شيبة
من طريق حماد بن أبي عمير قال أنتم مروان بن الحكم مطارق شرف فكساها أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ولا أصغر في تفسير الحر أنه ثياب سداه من حرير ولجتها من غيره
وقيل تنسج مخلوط من حرير وصوف أو نحوه وقيل أصله اسم دابة يقال لها الخنزير كسر دوهو
ذكر الأرائق فيسمى الثوب المتخذ من وبر من النعمومة ثم أطلق على ما خلط بجزر النعمومة
الحرير إذا عرفت هذا فقد يحتمل أن الذي لبسه الصحابة في رواية أبي داود كان من الخنزير وإن
كان ظاهر عبارته يابى ذلك وأما القز بالفتح يدل النماء المحببة فقال الرافعي أنه عند الأئمة من
الحنابلة يفرمونه على الرجال أيضا والقول بجعله وحل الحرير رأى لنا أقول الجاهل إلا ابن الزبير
فإنه يخرج مسلم عنه أنه خطب فقال لا تلبسوا نساءكم الحرير فاني سمعت عمر بن الخطاب يقول
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تلبسوا الحرير فأخذوا بالعموم إلا أنه انعقد الاجماع على
حل الحرير للنساء ومستند ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من
حديث علي بن عبد السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ حريرا وذهبوا وقال هذان
حرمان علي ذكورا متى حل لآلهم وفيه ما حديث آخر يجهله كذا في العلة حاشية شرح العمدة
للسيد رحمه الله تعالى وأما الصبيان من الذكور فيصرم عليهم أيضا عند الأصحاب كنعمة قوم قوله
صلى الله عليه وآله وسلم حرام على ذكورا متى وقال محمد بن الحسن يجوز لبسهم وقال أصحاب
الشافعي يجوز لبسهم الحلي والحرير في يوم العدة لأنه لا تكليف عليهم ولهم في غير يوم العدة ثلاثة
أوجه أحدها جوازها وأما الذي لا يجازي فهو ما عظم من ثياب الحرير وعطفه عليه من عطف الخاص
على العام وأما الجلاوس على الحرير فقد أفاض الحديث النبي عنه إلا أنه قال المصنف في المفتح أنه
قد أخرجه البخاري ومسلم حديث حديث بقمه غير وجه ليس فيه هذه الزيادة وهي قوله وإن يجلس
عليه قال وهي حجة قوية بأن قال ينع الجلاوس على الحرير وهو قول الجمهور خلافا لابن الماجشون
والكوفيين وبعض الشافعية قال بعض الحنفية الدليل على عدم تحريم الجلاوس على الحرير أن
قوله نهى ليس صريحا في التحريم وقال بعضهم أنه يحتمل أن يكون المنع ورد عن مجموع اللبس
والجلوس لا الجلوس وحده قلت ولا يخفى تكلف هذا القائل والأخرى عن الظاهر بلا حجة
وقال بعض الحنفية بمدار الجلاوس والتحريم على اللبس لعمدة الاختلاف والجلوس ليس بلبس
واحتج الجمهور على أنه يسمى الجلوس لبسا مجردا من اللبس فقامت إلى حصة لنا قد أسودت من
طويل ما لبس لأن لبس كل شيء يسميه وأما اقتراض النساء للحرير فالأصل جوازه وقد ألهن
لبسه ومنه الاقتراض ومن قال بمنع من اقتراضه فلا حجة واختلافه على تحريم الحرير على
قولين الأول الخيل أو الثاني كونه لباسا فاهية تزينه يطبق النساء حشامة الرجال (وعن
عمر رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لبس الحرير إلا موضع أصبعين أو
ثلاث أو أربع متفق عليه والنظلم) قال المصنف وأنها التخصيص والتوسيع وقد أخرج الحديث
ابن أبي شيبة من هذا الوجه بلفظ أن الحرير لا يلبس إلا هكذا أو هكذا وهكذا يعني أصبعين

أولئها وأوبها ومن قال المراد أن يكون في كل كم أصبعان فإنه يرد مرواية التفسير لم يرخص في
 الدياج التي موضع أربع أصابع وهذا أي الترخيص في الأربع الأصابع مذهب الجمهور
 وعن مالك في رواية منعه سواء كان منسوبا أو ملصقا بقياس عليه الخلو **§** (وعن أنس)
 رضي الله عنه (إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرخص لعبد الرحمن بن عوف وإن يرفي قصص
 الخمر في سفر من حكمة) بكسر الحاء وتشديد الكاف نو عن من الحرف وذ كرا الحكمة على لا قيد
 أي من أجل حكمة تثنى للتعديل (كانت يها متفق عليه) وفي رواية أنهم ما شكوا إلى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم القمل فرخص لهم في قصص الخمر يرفي غزاة لهم قال المصنف في
 الفتح يمكن الجمع بأن الحكمة حصلت من القمل فنسب العلة تارة إلى السبب وتارة إلى سبب السبب
 وقد اختلف العلماء في جواز الحكمة وغيرها فقال الطبري حلت الرخصة في لبس الحكمة إن من
 قصد بلبسها دفع ما هو أعظم من أذى الحكمة كدفع السلاح ويحوز ذلك فإنه يجوز والقائمون بالجويز
 لا يخصون بالسفر وقال البعض من الشافعية يخص به وقال القرطبي الحديث صحيح على من منع
 إلا أن يدعى الخصوصية بالبر وعبد الرحمن ولا يصح ذلك الدعوى وقال مالك وأبو حنيفة لا يجوز
 مطلقا وقال الشافعي بالجواز ووقع في كلام الشارح تعالون وي أن الحكمة في لبس الخسرير
 الحكمة للمنافية من البرودة وتعقب بأن الخمر حار قال الصواب أن الحكمة فيه بحكمة تدفع
 ما تشاءنه الحكمة من القمل وقرآن القيم إن الحكمة كانت من القمل قال يواب الخمر يابعد
 من قبول توليد القمل فيها قال وإذا اتخذ الملبوس من الخمر كان مع تدل الحرارة لئلا يجره مضنا
 للبدن وبعبارة البرد بتسخيته وتسميته إياه انتهى **§** (وعن علي) عليه السلام (قال كسائي
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم حلة سيرة) قال الخليل ليس في الكلام فعلا بكسر أوله مع المد
 سوى سيرة وحولاً وموعباً ومضببط حلة بالنون على أن سيرة مصفة لها وبغيره على الإضافة وهو
 الأجود كما في شرح مسلم (نخر حلتها فرائيت الغضب في وجهه فشققها بين نسائي متفق عليه
 وهذا لفظ مسلم) قال أبو عبد الله أثار وردا وقال ابن الأثير إذا كانا من جنس واحد وقيل
 هي برود مضطربة بالقرز وقيل حورت خالص وهو الأقرب وقوله فرائيت الغضب في وجهه زاد مسلم في
 رواية فقال إلى لم أبعثها إليك لتلبسها إنما بعثتها إليك لتشققها خرا بين النساء ولذا شققها خرا بين
 القواطع وقوله فشققها أي قطعها ففترقتها خرا وهي بالناء المجهضة مضمومة وضم الميم جمع خنجر
 بكسر أوله والتصنيف ما تقطعت به المرأ من أسرارها والقواطع فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وآله
 وسلم واطمة بنت أسد أم علي عليه السلام والثالثة قيل هي فاطمة بنت جهموذ كرت لها من رابعة
 وهي فاطمة أم عمر أعقيل بن أبي طالب وقد استدل بالحديث على جواز تأخير البيان عن وقت
 الخطاب لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أرسله إلى علي عليه السلام فبني على ظاهر الأرسال واتسع
 بها في أشهر ما صنعت وهو اللبس فبين له النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يبع له لبسا **§** (وعن
 أنس بن مالك) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أحل الذهب الحرير (أي لبسهما) لأنات
 أمي ورحم) أي لبسهما وفرأش الحرير كالمسك (على ذكره هارواه أحمد والتساق والتزمذي
 وحسبه) إلا أن أخرجهما الترمذي من حديث سعيد بن أبي هند عن أبي موسى وأعله أوحاشه بأنه
 لم يلقه وكذا قال ابن حبان في صحيحه سعيد بن أبي هند عن أبي موسى معلول لا يصح وأما ابن خزيمة

فصحه وقدروى من عنان مارق غير هذه الطريق عن غلبية من العصابة وكلها لا تخول عن مقال
ولكنه يشبهه بضع لبعضا وفي دليل على تحريم لبس الرجال الذهب والحلير وحوار لبس النساء
ولكنه قد قبل ان حل الذهب للنساء منسوخ ﴿ وعن عمران بن حصين ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال ان الله يحب اذا اُتِم على عبده نعمته ان يرى أثره - منه عليه روى البيهقي ﴾
وأخرج النسائي من حديث أبي الاحوص والترمذي والحاكم من حديث ابن عمرو ان الله يحب
ان يرى أثر نعمته على عبده وأخرج النسائي عن أبي الاحوص عن أبيه وفيه اذا قال الله
ما لا فلا أثر نعمته عليك وكرامته وفي هذه الاحاديث دلالة على ان الله يحب من العباد اظهار
نعمته فيما كلفه ولبسه فانه شكر للنعمة فعلى ولانه اذارة المحتاج في هيئة حسنة فليصدق
عليه وبذلك الهيئة سؤال وانظار للعقرب لسان الحال واذا قبل

« ولسان حال بالسكابة انطق » وقبله وكفالك شاهدمتري عن مخبري ﴿ وعن ﴾
علي عليه السلام (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن لبس) بضم اللام
(انسى) بفتح القاف وتشديد السين بعد هايا - النسبة وقبل ان المحدثين بكسر ونون القاف
واهل مصر يهتفون ما وهي نسبة الى بلديقال لها النفس وقد فسره القسبي في الحديث ما من اتياب
مضلة يؤتى من مصر والشام هكذا في مسلم وفي البخاري فيها برأئنا الا تخرج (والمصنف
رواه مسلم) وهو المصنوع بالعصر فالنهي في الاول للتحريم ان كان سريره أكثر اقله للتزيه
والكرامة وأما في الثاني فالاصول في النهي أيضا التحريم وذهب جماعة العصابة والتابعين الى
جواز لبس المصنوع به قال الفقهاء غير أحد وقيل بكونه تنزيها قالوا انهم صلى الله عليه وآله وسلم
لبس حلجرا وفي الصحاح من ابن عمر رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بالعقرة
وقد روي القمى القول بأنها حرام حرامين وقال ان الحيلة الجرام رويان عاتان منسوخان
بخطوط جرمع الاسود وهي معروف في هذا الاسم باعتبار ما يقع من الخطوط وأما لاجرا البص
فنهى عنه أشد النهي ففي الصحيحين انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المائرا الجر انتهى ونقبه
انتقاضى الشوك انى رجسه الله وقال انها كانت حراما بغير لبسها كما حققنا ذلك في
مؤلفتنا ﴿ وعن عبد الله بن عمرو قال رأى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثوبين مصفرين
فقال أمة أمركم بذا روى مسلم) فيه دليل على تحريم المصفر عاصدا للنهي الاول ويزيد قوة
في الدلالة تمام هذا الحديث عند مسلم قلت أغسلهما رسول الله قال بل احرهما ورواية
هذه من ثياب الكفار فلا لبسهما أو أخرجه أبو داود والنسائي وفي قوله أمة أمركم بذا اعلام
بأنهم لبسوا النساء وبنهن وأخلاقهن ونفسه حجة على العقوبة بانلاف المال وهو يعارض
حديث علي عليه السلام وأمر بيان بشقها بين نسائها كما في رواية قنمنا هانليستطرق وجه الجمع الآن
في سنن أبي داود عن عبد الله بن عمرو وأمرأى عليه ربيعة مضربة بالعصر فقال ما هذه الربطة التي
عليك قال فرقت ما كرهت أهلك وهم يصرون تنور الهم فقد ذنبا فيم أتم أتمته الخندق قال يا عبد
الله ما فعلت الربطة فأخبرته فقال هلاك كسوتها بعض أهلها قاله لا بأس بها التماس هذا دليل على
انها أحرها بغير أمر منه صلى الله عليه وآله وسلم فلو صحت هذه الزالة التعارض بينه وبين حديث
علي عليه السلام لكنه يبقى التعارض بين روايتي ابن عمر ووقد يقال انه صلى الله عليه وآله وسلم

أمرأ ولا يجر أقدانها ثم لما أحرقتها قال صلى الله عليه وآله وسلم لو كسرتما بعض أهلق أعلامه
 بأن هذا كان كافياً من أحرأه الوفاء وإن الأمر للندب وقال القاضي عياض في شرح مسلم أمر
 صلى الله عليه وآله وسلم بأجر أقدان من باب التغلظ والعقوبة انتهى قلت وهذا هو الظاهر (وعن
 أسماء بنت أبي بكر) الصديق رضي الله عنهما (أنها أخرجت جثة رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم مكفوفة) المكفوف من الحر برما التصديج منه من حر وكان لذه وأكله كفاف منه
 (الجيب والكمين والفريجين بالدياج) هو ما غلط من الحرير كما سلف (رواه أبو داود وأبو
 مسلم وزاد) أي من رواية أسماء (كانت) أي الجبة (عند عائشة حتى قبضت) بغير صبغة أي
 ماتت (فقبضت) وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلبسها حتى تغسلها للمرضى يستشفى بها
 الخديبة في مسلم له سبب وهو أن أسماء أرسلت إلى ابن عمر أنه بلغها أنه يحرم العلم في الثوب فأجاب
 بأنه سمع عمر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تغلبس الحر من لا خلاق
 له فقلت أن يكون العلم منه فأخرجت أسماء الجبة (وزاد البخاري في الأدب) للمفرد في رواية
 أسماء (وكان يلبسها للوفد والجمعة) قال النووي في شرح مسلم معنى المكفوف أنه جعل له ثفة
 بضم الكاف وهو ما يكف به جوانبها ويعطف عليها ويكون ذلك في الذيل وفي القربجين وفي
 الكمين انتهى وهو محمول على أنه أربع أصابع أو دونها أو فوقها إذا لم تكن مصمتاً جامعاً بين الأدلة
 وفيه جواز مثل ذلك من الحرير وجواز لبس الجبة وما له فريجان من غير كراهة وفيه الاستشفاء
 بأثره صلى الله عليه وآله وسلم وبما لبس جسده الشريف كذلك قبل الإله لا يخفى أنه فعل
 صحابة لا دليل فيه قاله السدي في قولها كان يلبسها للوفد والجمعة دليل على استحباب العمل
 بالزينة لاؤفد ونحوه وأما خياط الثوب فيلحظ الحرير وليس به جعل خطب الصفة من الحرير
 ولقطة الدواة وكيس المحف وغشاية الكتب فلا ينبغي القول بعدم جواز عدم شمول انتهى له
 وفي اللباس آداب منها في العمامة تقصير العنق فلا تطول ولا فاحشاً وأرسالها بين الكتفين
 ويجوز تركها بالاصالة وفي القميص تقصير الكم لحديث أي داود عن أسماء كان كم النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم إلى الرسغ قال ابن عبد السلام وأقراط توسعة الثياب والأكمام بدعة وسرف
 وفي المزروعة اللباس والقميص أن لا يسهل زينة على نصف الساق ويجوز أن جاوز الكعین

• كلب الجنائز •

جمع جنازة فضع الجيم وكسر هاء القاموس الجنائز الميت وتفتح أو بالكسر الميت وبالفتح السرير
 أو عسماً بالكسر السرير مع الميت (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم أكثروا ذكر هادم اللذات الموت) بالكسر يدل من هادم قال المصنف فقلنا عن
 السهيلي أن الرواية في هادم اللذات الجمجمة معناه القاطع وأما ما لمسه فعمارة المزب للشيء وليس
 مراداً هاهنا قال المصنف وفي هذا التقى نظر لا يخفى قلت يريد أن المعنى على الدال المهملة صحيح فإن
 الموت يزيل اللذات كما يقطعها ولكن الممددة الرواية (رواه الترمذي والقاسمي وصححه ابن حبان)
 والحاكم وابن السكن وابن طاهر وأعله الدارقطني بالارسال وفي الباب عن عمر وعنه أنس وما تخو
 عن مقال والحديث دليل على أنه لا ينبغي للإنسان أن يغفل عن ذكر أعظم المواعظ وهو الموت

وقد ذكر في آخر الحديث فائدة الذكركم فأنكم لا تذكرونه في كثير الاقوال ولا قليل الاكثره
وفي رواية لادبلي عن أبي هريرة أن كرواذ كرم الموت فسلمن عبداً كرم ذكره الأسي الله قلبه
وهون عليه الموت وفي لفظ لابن حبان والبيهقي في شعب الإيمان أكثر وأذكر هاذم اللغات فانه
ما ذكره عبد قطف في ضيق الأوسعه ولا في سعة الاضيقة وفي حديث أنس عند ابن لال في مكالم
الاخلاق أكثر وأذكر الموت فأن ذلك تحصيل الذنوب عزه في الدنيا وعند العزلاء أكثر وأذكر
هازم الذات فانه ما ذكره أحد في ضيق من العيش الا وسعه عليه ولا في سعة الاضيقة وعند ابن أبي
الدنيا أكثر وأمن ذكر الموت فانه يحق الذنوب يزهد في الدنيا فأن ذكره عند الغناهم وإن
ذكره عند الفقر أرضا كهم بعيشكم ﴿وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لا يتجنن أحدكم الموت لضرب له فان كان لابد أي لا نرا في ولا بهجة كما في
القاموس ﴿مقتضى قيل﴾ بدلا عن لفظ التقى الدعاء وتقوى ذلك إلى الله ﴿اللهم أحيني ما كانت
الحياة خيرا لي وتوفني ما كانت الوفاة خيرا لي متفق عليه﴾ الحديث دليل على التهي عن غنى الموت
لوقوعه في بلاء ومحنة أو خشيته من عدو أو مرض أو فاقة أو نحوها من مشاها الدنيا لما في ذلك من
الجزع وعدم الصبر على القضاء وعدم الرضا وفي قوله لضرب له بما يشدلى إنما إذا كان بغير ذلك من
خوف فتنة في الدين فانه لا بأس به وقد دل عليه حديث الدعاء إذا أردت بعدالة فتنة فأقبض اليك
غير مفتون أو كان مقتضى الشهادة لا وقع لعبد الله بن رواحة وغيره من السلف وكذا في قول ربه في التقى
مت قبل هذا فانها انما تمت ذلك لئلا هذا الأمر المخوف من كثرة من كفر وشقاوة من شقي بسببها
وفي قوله فان كان ولا بد مقتضى أي إذا ضاق صدره وفقد صبره عدل إلى هذا الدعاء والأقوال
له أن لا يجعل ذلك ﴿وعن ربيعة﴾ هو ابن الحبيب ﴿أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المؤمن
يموت بقرق﴾ بفتح العين المهملة والراء ﴿الذين رواه الثلاثة وصححه ابن حبان﴾ وأخرجه أحمد
وابن ماجه وجماعة وأخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود وفيه وجهان أحدهما أنه عبارة عما
يكابده من شدة السباق يعرق فيه حينئذ أي يشدد عليه تحصيل البقية ذنوبه والثاني أنه كناية عن
كدة المؤمن في طلب الحلال وتضييقه على نفسه بالصلاة والصوم حتى يلقي الله تعالى فيكون الجار
والجارح ويرى محل النصب على الحلال والمعنى على الأول أنه حال الموت وتزوع الر وح شديد عليه فهو
مصنف لكيفية الموت وشدة على المؤمن والمعنى على الثاني أنه يذكر الموت في حال كونه على هذه
الحالة الشديدة التي يعرق فيها الحبيب فهو مصنف لعمال الذي يشا به الموت عليه ﴿وعن أبي سعيد
وأبي هريرة﴾ رضي الله عنهما ﴿قالا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لتقوا موتاكم﴾ أي
الذين في سباق الموت فهو مجاز ﴿لا إله الا الله ورواه مسلم والترمذي﴾ وهذا لفظ مسلم ورواه ابن حبان
بلفظه وزيادة فن كان آخر قوله لا إله الا الله دخل الجنة يومئذ في الجنة وإن أصابه ما أصابه قبل
ذلك وقد غلط من نسبته إلى الشيخين وإلى الضحاري وروى ابن أبي الدنيا عن حذيفة بلفظه لتقوا
موتاكم كلاً لا إله الا الله فانه تمهيد قبلهم من الخطأ في الباب أحاديث صحيحة وقوله لتقوا المراد
تذكركم الذي في سباق الموت هذا اللفظ الجليل وذلك ليقول لها تشكون آخر كلامه فدخل الجنة
كاسبق في الحديث فالأمر بالتقنين عام لكل مسلم يحضر من حرق سباق الموت وهو أمر مدبوك
العلماء الاكتار عليه والموا لا يضره ويضيق حاله ويشدرك به فيكره ذلك بقلبه ويتكلم

بجلا يطبق فالواو اذا اتاكم مرة فبعاد عليه التعريض لتكون آخر كلامه وكان المراد بقول
 لاله الا الله أي وقول محمد رسول الله فانه لا يتقبل احداهما الا بالآخر كما علم قال المصنف في فتح
 الباري والمراد من هذا الحديث برديثه ففتح الحجة لاله الا الله وامثاله ثلث الشبهة فلا
 يرد اشكال ترك ذلك الرسالة قال ابن المنبر كذا لاله الا الله لقب جرى على التلقين بالشهادتين
 شرعا انتهى والمراد من قوله موتا كم موق المسلمين وامامو في غيرهم في مرض عليهم الاسلام كما
 عرضه صلى الله عليه وآله وسلم على آية أي طالب عند الساق وعلى الذي الذي كان يحذمه
 فعاده في مرض عليه الاسلام فاسلم وكانه خص في الحديث موق أهل الاسلام لانهم الذين يقبلون
 ذلك ولان حضور أهل الاسلام عندهم هو الاغلب بخلاف الكفار فالغالب أنه لا يحضرهم وهم
 الا الكفار (فاائدة) يحسن أن يذكر المرض سعة عرجة الله ولطفه وبره فيحسن ثلثه بره لما
 أخرجه مسلم من حديث جابر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول قبل موته لا يؤمن
 أحدكم الا وهو يحسن التلخيص بالله وفي الصحيحين من فروع الحديث أي حرره قال الله أنا عند
 ظن عبد ذي وروى ابن أبي الدنيا عن إبراهيم قال كانوا يستحبون أن يلقوا العبد بحسان
 عمله عند موته لكي يحسن ثلثه بره وقد قال بعض أئمة العلم أنه يحسن جمع أربعين حديثا
 في الرجاء قراء على المريض فيستحسن ثلثه بالله فانه تعالى عند ظن عبده به واذا أخرج خوف
 العبد برجائه عند ساقته فهو محمود أخرج الترمذي بإسناد جيد من حديث أنس أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم دخل على شاب وهو في الموت فقال كيف قبلك قال أرجو الله وأخاف ذنوبي فقال صلى
 الله عليه وآله وسلم لا يجتمعان في قلب عبد في مثل هذا الموضع الا أعطاه الله ما يرجو وآمنه مما
 يخافه (فاائدة) أخرى ينبغي أن توجه من هوق السياق القليلة لما أخرجه الحديث كما وصححه من
 حديث أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم المدينة سأل عن البراءين معروفا قالوا
 توفي وأوصى بثلثه (١) لأن رسول الله وأوصى أن توجه قبله اذا احتضر فقال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم أما باب الفطرة وقد رددت ثلثه على ولده ثم ذهب فصلى عليه وقال اللهم
 اغفر له وأدخله جناتك وقد فعلت وقال الحاكم لا أعلم في توجيه المحتضر الى القبلة غيره (٢) وص
 معقل بن يسار أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أقرأ على موتاكم قال ابن حبان أرادهم
 حضرة المنية لأن ثلثت بقرأ عليه انتهى وقال بعض الأئمة بقرأ على الميت لعدم التلفظ (يس
 رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد وابن ماجه من حديث سليمان التيمي
 عن أبي عثمان وليس بالنهني عن أبيه عن معقل بن يسار ولم يقل التلخيص وابن ماجه عن أبيه
 وأحمد ابن القطان بالاضطرار وبالقوف بوجهه قال أبي عثمان وأبي معقل عن الدارقطني أنه قال
 هذا حديث مضطرب الاسناد مجهول المتن ولا يصح وقال أحمد في مسنده حديثا مسنون قال
 كانت المشيخة يقولون اذا قرئت يس عند الموت خفف عنه بما أسنده صاحب مسند الفردوس
 عن أبي الدرداء أي فر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من ميت يموت فقرأ عليه يس
 الا هو أن الله عليه هذان يؤيدان ما قاله ابن حبان من أن المراد به المحتضر وهما أصرح في ذلك مما
 استدله وأخرج أبو الشيخ في فضائل القرآن وأبو بكر المروزي في كتاب الجنائز عن أبي الشعثاء
 صاحب ابن عباس أنه يسحب قرأ سورة الرعد زاد فان ذلك يخفف عن الميت ونحوه أيضا

لانه الا الله لقب جرى
 التلقين بالشهادتين

أي بثلث ماله اه منه

عن الشعبي كانت الانصار يستحبون أن تقرأ عليهم سورة البقرة ﴿وعن أم سلمة﴾ رضي الله عنها (قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أبي سلمة وقد شق بصره) في شرح مسلم أنه فتح السنين ورفع بصره وهو قال شق هكذا فسطاه وهو انشور ووسط بضم بصره بالنصب وهو صحيح أيضا فالشبر مفتوحة بلا خلاف يقال شق الميت بصره اذا حضر الموت وصار ينظر الى الشيء لا يرتد عنه طريقه (فانغمضه) وفي انغماضه صلى الله عليه وآله وسلم طرفه دليل على استحباب ذلك وقد أجمع عليه المسلمون وقد عدل في الحديث ذلك لما كان البصر يتبع الروح أي ينظر أين يذهب (ثم قال ان الروح اذا قبض اسعاه البصر فضع ناس من أهل القائل لا تدعوا على أنفسكم الا تبغروا فان الملائكة يؤمنون على ما تقولون) أي من الدعاء (ثم قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع درجته في المهديين وافسح له في قبره ونور له فيه واخضعه في عقبه رواه مسلم) الحديثين أدلة من يقول ان الارواح اجسام لطيفة تتجلى في البدن وتذهب الجباة من الجسد هالها وليست عرضا كما يقوله آخرون وفيه دليل على انه يدعى للميت عنده وتولد له عقبه بامر والاخرة والدينا وفيه دلالة على ان الميت يتم في قبره أو يعذب ﴿وعن عائشة﴾ رضي الله عنها (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي جريح يرد حربة) برزعة عنية (متفق عليه) التسجئة التقطية أي غطي والبرديجوز إضافة الى الحربة ووصفها والحربة كما كان لها اعلام وهي من أحب اللباس اليه صلى الله عليه وآله وسلم وهذه التقطية قبل القسمل فيما يظهر قال النووي في شرح مسلم انه يجمع عليها وحكمته مسانئة الميت عن الانكشاف وسروره المتغير عن الاعين قال وتكون التسجئة بعد نزاع ثيابه التي توفي فيها السلا يشعير بذهبها (وعنها) أي عن عائشة رضي الله عنها (ان ابا بكر الصديق قبل التي صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته راء البصاري) استدله على جواز تقبيل الميت بعد موته وعلى انه يتدب تسجئة وهذه افعال صحابة بعد وفاته لا دليل في انحصار الادلة في الاثنين والاربعة نعم هذه الافعال جائزة على اصل الاباحة وقد اخرج الترمذي من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل عثمان بن مظعون وهو ميت وهو يسي أو قال عينا ثم قال قال الترمذي حديث عائشة حسن صحيح ﴿وعن ابي هريرة﴾ رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نفس المؤمن معلقة بين يديه حتى ينفض عنه رءسا ماجد والترمذي وحسنه) وقد وردت كذلك في الحديث حتى ترك صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة على من مات وعليه دين حتى يحمله عنه بعض الصحابة وأخير صلى الله عليه وآله وسلم انه يعقر للشهد عند أول دفقة من دمه كل ذنب الا الذين وهذه الحديث من الدلائل على انه لا يزال الميت مشغولا بدينه بعد موته فنهضت على التخلص عنه قبل الموت وانه أهم الحقوق وإذا كان هذا في الدين المأخوذ برضا صاحبه فكيف بما أخذ غصبا ونهبا وسلبا ﴿وعن ابن عباس﴾ رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الذي قطع عن راحلته) ولكن ذلك وهو واقف بعرفة على راحلته كما في البصاري (فان اغصبا وسلبا وكشروا في ثوبين متفق عليه) تمامه ولا تخطوه ولا تغتروا رأس ويعد في البصاري فنهضت يوم التباة تسليبا الحديث دليل على وجوب غسل الميت قال النووي الاجماع على ان غسل الميت فرض كناية قال المصنف بعد تقه في النسخ وهو ذلول شديد فان الخلاف فيه مشهور وعند المالكية حتى ان

القرطبي ر ج في شرح مسلم أنه سنة ولكن الجمهور على وجوبه وقد رد ابن العربي على من لم يقبل بذلك وقال قد وارد القول والعمل وغسل الطاهر المطهر فكيف بين سواء وثاني كية القسطنطين في حديث أم عطية قريبا وقوله به وسدر ظاهره أنه يجلس السدر بالماء في كل مرة من مرات الغسل قيل وهو يشعر بأن غسل الميت للتنظيف لا للتطهر لأن الماء المضاف لا يتطهر به قبل وقد يقال يجلس إلى السدر بغير وصف الماخلا يصير مضافا وذلك بأن يمسك السدر ثم يغسل بالماء في كل مرة وقال القرطبي يجعل السدر في ماء ثم يصفه حتى إلى أن يخرج رغوة ثم يدلك به جسده الميت ثم يصب عليه الماء القراح فهذه غسله وقيل لا يطرح السدر في الماء أي لئلا يمزج الماء بغيره وصف الماء المطلق بمسك بظاهر الحديث بعض المالكية فقال غسل الميت اغماحه للتنظيف فيجزي الماء المضاف كما الورد وضوءه وقالوا انما يكره لاجل السرف والمشهور عند الجمهور أنه غسل تعدد بشرط فيه ما يشترط في الاغسال الواجبة والمنسوبة وفي الحديث النبي عن تحنطه ولم يذكره المصنف كما عرفت وقوله بأنه يبعث مليا يدل على أنه النسي كونه مات محرما فإذا اتفقت العلة اتفق النسي وهو يدل على أن الحنوط ليست كل أمرا مقرر راعدهم وفيه أيضا النسي عن تحنيطه وهو نقطة رأسه لاجل الاحرام فمن ليس يحرم بحنط ويحضر رأسه والتول بأنه يقطع حكم الاحرام بالموت كما يقوله الحنفية وبعض المالكية بخلاف الطاهر وقد ذكر في الشرح خلافهم وادلتهم وليست بشاهدة على مخالفة ظاهر الحديث فلا حاجة إلى سردا وقوله وكفوفه بين يدل على وجوب التكنين وأنه لا يشترط فيه أن يكون وزا قيل يحتمل أن الاقتصار على سعالاته مات فيهما وهو متلبس بتلك العبادات الفاضلة لم يحتمل أنه لم يحمله غيرهما وانهم رأوا المال لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر به ولم يستفصل هل عليه دين مستغرق أم لا وورد الثوبان في هذه الرواية مطلقين وخر رواية في البخاري في ثوبه والثاني في ثوبه الذين احرم فيها قال المصنف فيه استصحاب تكفين الميت في ثياب احرامه وان احرامه باق وأنه لا يتكفن في الحنط وقوله يبعث مليا ما يدل على شرع في عمل طاعة ثم جعل بينه وبين تمامه بالموت أنه يرجى له أن يكتبه الله في الآخر فمن أهل ذلك العمل (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت لما أرادوا غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالوا والله ما ندري نجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما نجد موتانا أم لا الحديث رواه أحمد وأبو داود وتمامه عند أبي داود قبل استلقوا أني الله عليهم الروحي ما منهم من أحد الا ودفنه في صدره كلهم مكلم من ناحية البيت لا يدرون من هو اغسلوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثيابه ففعلوه وعليه قميصه يصيبون المصنوع القميص ويدلكونه بالقميص دون البدمم وكانت عائشة تقول لو استقبلت من أمرى ما استدبرت بغسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا نسائه ورواية لابن حبان وكان الذي اجله في حجره على بن ابي طالب عليه السلام وروى الحاكم له غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على وعلى يدعى خرقة فقوله فادخل يده تحت القميص ففعله والقميص عليه وروى ذلك الشافعي عن مالك عن جعفر بن محمد عن ابي عوف في هذه التصديرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم ليس كغيره من الموق (وعن أم عطية) تقدم اسمها وفيه خلاف وهي انه ابريه رضي الله عنها (قالت دخل علينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونحن

فغسل ابنته لم يقع في شيء من روايات البخاري معاجلة المشهور كما في صحيح مسلم ان ابنه زينب زوج ابني
العاص كانت وقفا ثم في اول سنة ثمان ووقع في روايات انها ماتت ثم وقع في البخاري عن ابنه مريم
لا أدري أي بيته فقال اغسلتها ثلاثا ورجسا وأكثر من ذلك ان رأيت ذلك بموسدوا ما علم
في الأخيرة كانوا رؤسا وشيا من كانوا هو شئ من الراوي أي القنطين قال والاول محمول على الثاني
لانه تكررت في سياق الاثبات فيصدق بكل شيء منه (فلما فرغنا آذناه) قال في البخاري انه صلى الله
عليه وآله وسلم قال له ان اذنا فرغنا آذني ووقع في رواية في البخاري فلما فرغنا عوضا فرغنا
(فالتي الساقية) في لفظة البخاري فاعطى ناسقوه وهو يتبع الحمار ويجوز كسر دونهما في
ساكنة والمراد هنا الاذنا واطلق على الازرار مجازا اذ معناها الخفي في معقدا لالازار فهو من سمية
الحمال باسم المحل (فقال أشمرني اياه) أي اجعلته شعارا أي الثوب الذي يلي جسدها (متفق
عليه وفي رواية) أي لثجين عن أم عطية (ابدأن بجمامها وموضع الوضوء منها وفي نسخة
البخاري) أي عن أم عطية (نصف من شعرها ثلاثا فثقلن فاقبضا من خلفها) دل اذ مر في قوله
اغسلها ثلاثا على انه يجب ذلك العدد لا الظاهر الاجماع على اجزاء الواحدة فلا امر بذلك محمول على
التدبير وإما اصل الغسل فقد علم وجوبه من محل آخر وقيل يجب الثلاث وقوله ورجسا لأنه وهو
الظاهر وقوله او أكثر ففسر في رواية او سعاد بل قوله او أكثر من ذلك به قال احمد وكذا في نسخة
على سماع قال ابن عبد البر لا علم أحد قال مجاوزة السبع الا انه وقع عندنا في داود وسبع او أكثر
من ذلك فظاهر هاشمية الزيادة على السبع وتقدم الكلام في كيفية غسل السدر قال الواحدي
فيه انه يلبس جسد الميت واما غسل الكافر فظنه هراجه يجعل الكافر في الماء ولا يضر الماء بتغيره
والحكمة فيه انه يطيب رائحة الموضع لاجل من حضره من الملائكة وغيرهم مع أنه نجس بقا
وتبريدا وقوة تقوى وخاصة في تصليب جسد الميت وصرف الهوام عنه وردع ما به حال من
الفسلات وتبع اسراع الفساد اليه وهو أقوى الروائح الطيبة في ذلك وهذا هو السري في جملته في
الأخيرة اذ لو كان في الاولى مثلا لذهب الماء وقبلة دالة على البدانة في الغسل بالماء والمراد بها
حاي إلى الجانب الايمن وقوله وموضع الوضوء منها ليس بين الآخر من تنافى لاسكان البدانة بموضع
الوضوء بالماء معا وقيل ابدأن بجمامها في الفسلات التي لا وضوء فيها وموضع الوضوء منها في
الفلة المتصلة بالوضوء والحكمة في الأمر بالوضوء بتحديد جهة المؤمنين في ظهور أثر الغفر والتجليل
وظاهر موضع الوضوء دخول المصضة والاستئذان وقوله يا صفر يا صفر يا صفر على صفر
شعر الميت وقال الحنفية يرسل شعر المرأة خلفها على وجهها مفرقا قال القرطبي كان سبب
الخلاف ان الذي فعلته أم عطية لم يكن عن أمر صلى الله عليه وآله وسلم ولكنه قال المصفاة قد
روى سعد بن منصور ذلك بلفظ قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغسلها او تراها جعلن
شعرها مضاروا في صحيح ابن حبان اغسلها ثلاثا ورجسا وسجعا واجعلن لها ثلاثا فثقلن وبنو القرن
هذا المراد به الضعفاء وروى بعض الحفاظ البخاري ناصيتها وقرنها في لفظ ثلاثا فثقلن وتغليب الكل
سجة على الحنفية والضفر يكون بعد غسل شعر الرأس وغسله وهو في البخاري صريح بما فيه دلالة
على الفناء الشعر خلفها وذهل ابن دقيق العيد عن كون هذا الاتفاقي البخاري فنسب القول به إلى
بعض الشافعية وأنه استدل في ذلك إلى حديث غريب (وعن عائشة) رضي الله عنها قالت

كفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أبواب يضجع حوله (بضم السين والحاء من
 كرسف) بضم الكاف وسكون الراء وضم السين أي قطن (ليس فيها) أي الثلاثة (قيص
 ولا عمامة) بل أزار وردا ولقافة كما صرح به في طبقات ابن سعد عن الشعبي (متفق عليه)
 فيه أن الأفضل التكفين في ثلاثة أبواب يضأ لأن الله تعالى لم يكن يختار لنبيه صلى الله عليه وآله
 البياض فإنه أطيب وأطهر وكفوا فيه ما نوتا كم وصحبه الترمذي والحاكم وله شاهد من حديث
 سمره أخرجه وأسنده صحيح أيضا وأما ما تقدم في حديث عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم سجد
 ببرد حرة وهي برد عاني فخط على الثمن فإنه لا يعارض ما هنا لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن
 في ذلك البرد بل سجد به ليصفق فيه ثم نزعه عنه كما أخرجه مسلم على أن الظاهر أن التسمية كانت
 قبل الغسل قال الترمذي تكفينه في ثلاثة أبواب يضأ أصح ما ورد في كفته وأما ما أخرجه أحمد
 وابن أبي شيبة والبرز من حديث علي عليه السلام أنه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في سبعة أبواب
 فهو من رواية عبد الله بن محمد بن عقيل وهو يروي الحفظ يصلح حديثه في المتابعات إلا إذا انفرد
 فكيف إذا خالف كما هنا فلا يقبل قال المنصور وقد روى الحاكم من حديث أبي بصير عن نافع عن ابن
 عمر ما يعضد رواية ابن عقيل فإن ثبت جمع بينه وبين حديث عائشة فأنها روت ما طلعت عليه وهي
 الثلاثة وغيرها روى ما اطلع عليه سيما انصت الرواية عن علي فإنه كان المبشر للفصل واعلم
 أنه يجب من الكفن ما يستبرج جميع جسده لئلا يفتقر من ستر الجميع قد مر ستر العور بقفا زاد
 عليها ستر يمين جانب الرأس وفعل على الرجلين حبش كما فعل صلى الله عليه وآله وسلم في عمه حجة
 ومصعب بن عمر فإن أريد الزيادة على الواحد فالمندوب أن يكون ثرا ويحوى والاقتصار على الاثنين
 كما في حديث المحرم الذي مات وقد صرح من رواية الشعبي كيفية الثلاثة وأنه أزار وردا ولقافة
 وقيل مزر وردجان وقيل يكون منها قيص غير مخطط وأزار يبلغ من سرته إلى ركبته ولقافة يلف
 بهما قرنه إلى قدمه وتأول هذا القائل قول عائشة ليس فيها قيص ولا عمامة بأنها أرادت في وجود
 الأخرين مع الألقاميص وحده إذا أن الثلاثة غاربه عن أقميص والعمامة والمأرا إذا أن الثلاثة مما
 عداهما وإن كانا وجودين وهذا بعيد جدا قبل والاولى أن يقال إن التكفين بالقمص وعدمه
 سواء يستحب أن صلى الله عليه وآله وسلم كفن عبد الله بن أبي قيسه أخرجه البخاري ولا يقول
 صلى الله عليه وآله وسلم إلا ما هو أحسن وفيه أن قيص الميت مثل قيص الحي مكفوا فأنزروا وقد
 استحب هذا محمد بن سيرين كما ذكره البيهقي في التلخيصات قال في الشرح وفي هذا روى عن علي أنه قال
 لا يشرع التقيص إلا إذا كانت أطرافه غير مكثوفة قلت وهذا يترقب على أن كفا أطراف القيص
 كان عرف أهل ذلك العصر (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (قال لما توفي عبد الله بن أبي قيسه
 ابنه) هو عبد الله بن عبد الله (المرسول القمي) صلى الله عليه وآله وسلم فقال اعطني قيصا كفته
 فيه فأعطاه متفق عليه) هو دليل على شرعية التكفين في القميص كما سلفه في رواية ظاهر هذه
 الرواية أنه طلب القميص منه صلى الله عليه وآله وسلم قبل الكفن إلا أنه قد عارضها ما عدا البخاري
 من حديث جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم أتى عبد الله بن أبي قيسه فخرجه فنفض فيه من
 ربة وألبسه قيصه فأنه صرح أنه كان لا يعطاه إلا لباس بعد الخفن وحديث ابن عمر يخالفه وجمع

بينهم ما بان المراد من قوله في حديث ابن عمر فاعطاه أي انتم له بذلك فاطلق على الحديث قسم العطية
 مجزئ التحقق وقوعها وكذا قوله في حديث جابر بن عبد الله ما دفن أي دفن في حفرة ثم أن المراد من حديث
 جابر ان الواقع بعد اخراجه من حفرة هو التفت وأما القمص فقد كان البس واجمع بينهما الا يدل
 على وقوعهما معا لأن الواو لا تقتضي الترتيب ولا العبة فلهذا أراد أن يذكر ما وقع في الجملة من
 اكرامه صلى الله عليه وآله وسلم من غير ارادة الترتيب وقيل انه صلى الله عليه وآله وسلم اعطاه أحد
 قصبة أو لا ثم لادفن اعطاه الثاني بـ والوليد عبد الله وفي الاكليل لما كنتم ما يؤيد ذلك ولعل انه
 انما أعطى عبد الله بن عبد الله بن أبي لانه كان رجلا صالحا ولاه ساه ذلك وكان لا يرد سائلا ولا انفا
 أباه الذي ألبس قصبة صلى الله عليه وآله وسلم وكفن فيه من أعظم المتأففين ومات على نقاعة وأُتزل
 الله فيه ولا تصل على أحد منهم مات أبدا وقبل انما كساه صلى الله عليه وآله وسلم قصبة لانه كان
 كسى العباس لما أمر يسير فاراد صلى الله عليه وآله وسلم ان يكافئه **❦** (وعن ابن عباس) رضى
 الله عنهما (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اليسو من ثيابكم البيض فانما خير ثيابكم
 وكفنوا فيها موتاكم) ورواه التلمذة الا للتساق وصححه الترمذى تقدم حديث البخاري عن عائشة
 انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثلاثة أثواب بيض وظاهر الامر انه يجب التكفين في الثياب
 البيض ويجب لبسها الا انه صرف عنه الامر في اللبس انه قد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 انه لبس غير الابيض وأما التكفين فالتظاهر انه لا صارف عنه الا لأن لا يوجد جسد الابيض ما وقع في
 تكفين شهداء أحد فانه لا بأس بالضرورة وأما ما رواه ابن عدى من حديث ابن عباس انه صلى
 الله عليه وآله وسلم كفن في قطعة جوارق فضة من الربيع وهو ضعيف كأنه اشتبه عليه بحديث
 جعل في قبره قطعة جوارق وكذلك ما قبل انه كفن في بردية تقدم الكلام انه انما غشي بما ثم نزع
 عنه **❦** (وعن جابر) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كفن أحدكم
 أخاه فليحسن كفنه واهم) ورواه الترمذى أيضا من حديث أي قتادة قال حسن غريب ثم
 قال وقال ابن المبارك قال سلام ابن ابي مطيع وليحسن كفته قال هو الضيق بالمقادير والمجهر والقاء
 أي الواسع التفاض وفي الامر باحسان الكفن دلالة على اخيار ما كان أحسن في الذات وفي
 صفة الثوب وفي كيفية وضع الثياب على الميت فاما حسن الذات فينبغي أن يكون على وجه لا يعد
 من المعتادة كما ساقى النهي عنها وأما صفة الثوب فقد بينا حديث ابن عباس الذي قبل هذا
 وأما كيفية وضع الثياب على الميت فقد بينت فيما مضى وقد وردت أحاديث في احسان الكفن
 وذكرت فيما علة ذلك أخرجه الديلمي عن جابر بن عمر أن أحسنوا الكفن وناقم فاهم يتباهون بترابورون
 بها في قبورهم وأخرج أيضا من حديث أم سلمة أحسنوا الكفن ولا تؤذوا موتاكم بعزل ولا بتركه
 ولا بتأخير وصية ولا بقطعة وعملوا بوضوئه واعدلوا عن جيران السوء واعقوا انما حفرتم
 ورسوا وامنوا احسان الى الميت ما أخرجه أحد من حديث عائشة عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 من غسل ميتا فادى فيه الامانة ولم يشس عليه ما يكون منه عند ذلك خرج من ذنوبه كيوم ولدته
 أمه وقال صلى الله عليه وآله وسلم أقر بكم من كان يعلم فان لم يكن يعلم فن ترن عنده خطان وربع
 وأمانة ورواه احمد وخرج الشيخان من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 من ستر مسلم لستره الله يوم القيامة وأخرج عبد الله بن أحمد من حديث أبي بن كعب ان آدم عليه

السلام قبضته الملائكة وغسلوه وكفنوه وحطموه وحرقوه وألحدوه وصلاوا عليه ودخلوا قبره
 ووضعوا عليه اللبن ثم خرجوا من القبر ثم حنوا عليه التراب ثم قالوا يا بني آدم هذا منكهم (وعنه)
 أي عن جابر رضى الله عنه (كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجمع بين الرجلين من قتل أحدهما
 ثوب واحد ثم يقول أيهما أكثر أخذ القرآن فقدمه في اللحد) سعى لحد لأنه شق يعمل في جانب
 القبر فيميل عن وسطه والحد لفة الميل (ولم يفعلوا ولم يصل عليهم روى البخاري) دل الحديث على
 أحكام الأول أنه يجوز جمع الميتين في ثوب واحد للضرورة وهو أحد الاحتمالين والثاني أن المراد
 بقطعه جنبه ما ويكفن كل واحد على حiale وإلى هذا ذهب الأكثرون بل قبل أن الظاهر أنه لم يقل
 بالاحتمال الأول أحد فان فيه التقاء بشرق الميتين ولا يخفى أن قول جابر في غمام الحديث فكفن
 أبي وعبي في غم واحد دليل على الاحتمال الأول وأما الشارح فقال الظاهر الاحتمال الثاني كما فصل
 في حجة قلت حديث جابر وأضغ في عدم قطع الثوب بينهما فيكون أحد الحائزين والقطع
 جائز على الأصل والقرة كل شملة مخططة من ما رد العرب جمعها كذا في النهاية والظاهر فيها
 عدم الانقسام الحكم الثاني أنه دل على أنه يقدم الأكثر أخذ القرآن على غيره لفصله القرآن
 ويقاس عليه ما روي عن الفضل إذا جعوا في اللحد الحكم الثالث جوار جمع جماعة في قبر
 وكأنه للضرورة وبوب البخاري باب دفن الرجلين والثلاثة في قبر واحد وفي حديث جابر هذا وان
 صك كانت رواية جابر في الرجلين فقد وقع ذكر الثلاثة في رواية عبد الرزاق كان يدفن الرجلين
 والثلاث في القبر الواحد وروى أصحاب السنن عن هشام بن عامر الانصاري قال جاءت الانصار
 إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد فقالوا أصابتنا قرح وجهه فقال اخفروا وادوسوها
 واجعلوا الرجلين والثلاثة في قبر صحبه الترمذي ومثله المرأان والثلاث وأما دفن الرجل والمرأة
 في القبر الواحد فقد روى عبد الرزاق بإسناد حسن عن واثله بن الاسقع أنه كان يدفن الرجل
 والمرأة في القبر الواحد فيقدم الرجل ويجعل المرأة وراءه وكأنه كان يجعل بينهما حائلا من تراب
 الحكم الرابع أنه لا يغسل الشهيد واليه ذهب الجمهور ولاهل المذهب تفاصيل في ذلك ليس
 على أكثرها إثارة من علم وروى عن سعيد بن المسيب والحسن وابن شريح أنه يجب غسله
 والحديث حجة عليهم وقد أخرج أحمد بن حنبل حديث جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في قتل
 أحد لا تقف... يوم فان كل جرح أو كل دم يفوح مسكا يوم القيامة فيبين الحكمة في ذلك الحكم
 انما من عدم الصلاة على الشهيد في ذلك خلاف بين العلماء معروف فقالت طائفة يصلي عليه
 عملا بعموم آية الصلاة على الميت وبأنه روى الله عليه وآله وسلم صلى على قتل أحد وكبر
 على حزة سبعين تكبيرة وبأنه روى البخاري عن عقبه بن عامر أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى
 على قتل أحد وقالت طائفة لا يصلي عليه عملا برواية جابر عنه قال الشافعي جاءت الاخبار كأنها
 عيان من وجوه متواترة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على قتل أحد وما روى أنه صلى
 الله عليه وآله وسلم صلى عليهم وكبر على حزة سبعين تكبيرة لا يصح وقد كان ينبغي أن عارض بذلك
 هذا ما لأحد الحديث الصحيحة أن يسبح على نفسه وأما حديث عقبه بن عامر فقد وقع في نفس
 الحديث أن ذلك كان بعد ثمان سنين يعني والخالف يقول لا يصلي على القبر إذا طالت المدفونية لم
 الاستدلال وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم دعا لهم واستغفر لهم حين علم قرب أجلهم ودعا بآل

(١) وفيه صلاته على الميت
اه أو النصر

ولابد على نسف الحكم الثابت انتهى ويؤيد كونه عليهم عدم الجمعة بأصحابه اذ لو كانت صلاة
الجمعة لا شعراً بصحابه وصلاً جماعة كما فعل في صلته على الحبشي فإن الجماعة أفضل قطعاً وأهل
أحد أو في الناس بالفضل ولا نه لم يرد عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى على قبر فردي وحديث
عقبه أخرجه البخاري بلفظ (١) أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد جهنم غانية
سنتين زاد ابن حبان ولم يخرج من يمينه حتى قبضه الله تعالى (وعن علي) عليه السلام (جمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تغالوا في الكفن فإنه يسلب سلباً سر يعاروا أو داود)
من رواية الشعبي عنه رضي الله عنه وكرم وجهه وفي أسناده عرو بن هشام الحبشي فنفخ الجهم
فثوب سأكفة فوحدة مختلف فيه وفيه انقطاع بين الشعبي وعلي لأنه قال المارقون أنه لم يسمع منه
سوى حديث واحد وفيه دلالة على المنع من الغلاة في الكفن وهو زيادة الثمن وقوله أنه يسلب
سلباً سر يعا كآه إشارة إلى أن سريع البلى والذهب كافي حديث عائشة أن أبابكر نظر إلى ثوب
عليه كان يعرض فيه ردم من زعفران فقال اغسلوا ثوبي هذا وزيديا عليه بين وكفى ثوبي فيها
قلت إن هذا خلق قال إن الحى أحق بالخدين للميت انما هو للمهله ذكره البخاري مختصراً المهله
بضم الميم وكسر هاء وقعها وهي ثلاثها القبح والسديد الذي يوجب غسل من الجسد (وعن
عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها لو مت قبل غسلتك الحديث رواه جدي وابن
ماجه وصححه ابن حبان) فيه دلالة على أن للرجل أن يغسل زوجته وهو قول الجمهور وقال
أبو حنيفة لا يغسلها بخلاف العكس لارتفاع النكاح ولا عدة عليه والحديث يرد قوله هذا في
الزوجين وأما الجانب فأنخرج أو داود في المراسيل من حديث أبي بكر بن عياش عن محمد بن
سهل عن مكحول قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا ماتت المرأة مع الرجال ليس فهم
أمر أو غيرهما والرجل مع النساء ليس معهن رجل غير فأنهما ييمان ويدفنان وهما بمنزلة من
لا يجيد الماء انتهى محمد بن سهل هذا ذكره ابن حبان في الثقات وقال البخاري لا يتابع على حديثه
وعن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبرز نخلة ولا تنظر إلى
نخلة ولا ست رواه أو داود وابن ماجه وفي أسناده اختلاف (وعن أسماء بنت عيسى أن
فاطمة رضي الله عنها أوصت أن يغسلها علي) عليه السلام (رواه المارقون) هذا يدل على
مادل عليه الحديث الاول وأما غسل المرأة زوجها فاستدل به بما أخرجه أو داود عن عائشة أنها
قالت أو استقبلت من أمرى ما استدرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غرضاً أنه
وصحبه الحاكمان كان قول صحابة وكذلك حديث فاطمة عليها السلام فهو يدل على أنه كان
أمر امرؤ فأنى حاتم صلى الله عليه وآله وسلم ويؤيد ما رواه البيهقي من أن أبابكر أوصى امرأته
أسماء بنت عيسى أن تغسله واستنابا بعبد الرحمن بن عوف لضعفه عن ذلك ولم يشكر أحد
وهو قول الجمهور والخلاف فيه لأحد بن حنبل قال لا ارتفاع النكاح كذا في الشرح والفقهي
دليل الطالب من كتب الحنابلة ما نقله والرجل أن يغسل زوجته وأمته وفتادون سبع
والمرأة تغسل زوجها وسيدها وابن دون سبع (وعن يريضة رضي الله عنه في قصة الغامدية)
بالقين للهبة وبعد الميردال نسبة إلى غامد وثاني قصتها في الحدود (التي أمر النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بريحها في الزنا قال ثم أمر بها فغسل عليها ودفنت رواه مسلم) فيه دليل على أنه يغسل على

من قتل مجذوليس فيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم الذي صلى عليها وقد قال مالك أنه لا يصلي إلا امام
على مقتول في حبلان الفضل لا يصليون على الساقين زجر الهم قلت كذا في الشرح لكن قد
قال صلى الله عليه وآله وسلم في القامدية أنها ثابتة لو قسمت بين أهل المدينة لم يسمعهم أو نحو
هذا اللفظ وللعلماء خلا في الصلاة على الساق وعن من قتل في حدود على الحارب وعلى ولد الزنا
وقال ابن العربي مذهب العلماء كافة الصلاة على كل مسلم ومجذوم ومجروح وقائل نفسه وولد
الزنا وقد ورد في قائل نفسه الحديث الآخر وهو (وعن جابر بن سمرة) رضي الله عنه (أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم برجل قتل نفسه بمساقص فلم يصل عليه رواه مسلم) المشاقص جمع
مشقص وهو منصل عريض قال الخطابي وترك الصلاة عليه معناه العقوبة له وردع لغيره عن مثل
فعله وقد اختلف الناس في هذا وكان عمر بن عبد العزيز لا يرى الصلاة على من قتل نفسه وكذلك
قال الأوزاعي وقالوا كره الفقهاء يصل على منتهى وقالوا في هذا الحديث أنه صلى الله عليه الصلاة
قالوا وهذا كترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة على من مات وعليه دين أو في الأمر
وأمره بالصلاة على صاحبهم قلت إن ثبت نقل أنه أمر صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه بالصلاة
على قائل نفسه ثم هذا القول والافراء عمر بن عبد العزيز وأوفي الحديث هو قال الشوكاني في
المختصر وغيره الآن في رواية التسائي أما نافلة أصلي عليه فربما أخذ منها أن غيره صلى عليه
(وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (في قصة المرأة التي سكنت تقم المسجد) فتح حرف
المضاربة التي تخرج القمامة منه وهي الكأسة (فقال عنها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا
ماتت فقالوا فلا كنتم أذنتموني فكانهم صفروا أمرها فقال دلوني على قبرها) أي بعد قولهم
في جواب سؤاله ماتت (فدلوه فصلى عليها متفق عليه وزاد مسلم) أي من رواية أبي هريرة (ثم
قال) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله نورها لهم
بصلاقي عليهم) وهذه الزيادة لم يصرح بها البخاري لأنها مدرجة من مراسيل ثابت كمال أحد
هذا والمصنف جزم أن القصة كانت مع امرأة وفي البخاري أن رجلا أسودا وأمرأة سوداء
بالسبل من ثابت الراوي لكنه صرح في رواية أخرى في البخاري عن ثابت قال ولا أراه إلا
امرأة به جزم ابن خزيمة من طريق أخرى عن أبي هريرة فقال أمرأة سوداء ورواه البيهقي أيضا
بأسناد حسن وسماها أم محين وأفاد أن الذي جاء به صلى الله عليه وآله وسلم عن سؤال عنها هو أبو
بكر في البخاري عوض فأن عنها فقال ما فعل ذلك الإنسان قالوا مات بإرسول الله الحديث
والحديث دليل على صحة الصلاة على الميت بعد دفنه مطلقا سواء صلى عليه قبل الدفن أم لا وإلى
هذا ذهب الشافعي ويذهب أيضا صاحب سنة صلى الله عليه وآله وسلم على البراءين معروفاته مات
والنبي صلى الله عليه وآله وسلم عكة فلما قدم صلى على قبره وكان ذلك بعد شهر من وفاته ويذهب
أيضا صاحب سنة صلى الله عليه وآله وسلم على القلام الأقصاري الذي دفن ليلا ولم يشعر صلى الله عليه
وآله وسلم بعونه أخرجه البخاري ويذهب أيضا حاديث وردت في الباب عن تسعة من الصحابة وأشار
إلى الشرح واختلف في المدة التي تشرع فيها الصلاة فقيل إلى شهر ومعدن وقيل إلى أن
لا يبلى الميت لأنه إذا بلى لم يبق ما يصل عليه وقيل أبدا لأن المراد من الصلاة عليه الدعاء فهو جائز
في كل وقت قلت هذا هو الحق إذ لا دليل على التصديعة وأما القول بأن الصلاة على القبرين

خصاً نصه صلى الله عليه وآله وسلم فلا ينقض لان دعوى الخصوصية خلاف الاصل ﴿وعن
 حديثه﴾ رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينهى عن التماس
 نفعه له لقوا ونفعاً ونبأنا أخيراً بموجبه) (رواه أحمد والترمذي وحسنه) وكان صفة النبي هي
 ما أخرجه الترمذي من حديث عبد الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم أياكم والنبي فإن النبي من
 عمل الجاهلية فإن صفة التحذير في معنى النبي وأخرجه حديث حذيفة وفيه قصة فانه ساقى
 سنده الى حذيفة أنه قال لمن حضره اذا مت فلا تؤذن أحدًا فأني أخاف ان يكون نعيًا اني سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن النبي هذا لفظه ولم يحسنه ثم فسر الترمذي النبي بأنه
 عندهم أن ينادى في الناس ان فلان قد مات فاشهدوا بحضارته وقال بعض أهل العلم لا بأس أن
 يعلم الرجل قرأته وأخوانه وعن ابراهيم أنه قال لا بأس أن يعلم الرجل قرأته انتهى وقال الحرم
 ما كانت الجاهلية تفعله كقواير سألون من يعلم بحضرة الميت على أبواب الدور والأسواق وفي
 النهاية المشهورة في العرب انهم كانوا اذا مات منهم شريف أو قتل بعثوا كالأقبال نعيه اليهم
 يقولون نعي فلاناً أو نعيه العرب هل فلان أو هلكت العرب بعثت فلان انتهى ويقرب عندي
 ان هذا هو النعي عنه ومنه النبي من أعلى المراتب كانه ويرى في هذه الاعصار في موت العظماء
 بمكة وغيرها قال ابن العربي يؤخذ من مجموع الاحاديث ثلاث حالات الاولى اعلام الاهل
 والاصحاب وأهل المصالح فهذه سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجمع الكثير للمفارقة فهذه تذكره الثالثة
 الاعلام نوع آخر كالنباة ونحو ذلك فهذا يحرم انتهى وكأنما أخفست الاول من أنه لا بد من
 جماعة يطالبون بالفصل والصلوة والنفق ويدل به قوله صلى الله عليه وآله وسلم ألا تسمعون
 ونحوه ومنه الحديث الآخر وهو قوله ﴿وعن أبي هريرة﴾ رضى الله عنه (ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم نهي النجاشي) بفتح النون ويخفف الجيم بعد الالفين مبعجة ثم تحذف شدة
 وقبل مخففة لقب لكل من ملك الحشيشة واسمه أحصمة (في اليوم الذي مات فيه ونحوهم الى
 المصلى) يحتمل أنه صلى العبد أو يحمل أعة صلاة الجنائز (فصعبهم وكبر عليه أربعاً متفق
 عليه) فعدالة على ان النبي اسم للاعلام بلطون وأنه مجرد الاعلام جائز وفيه دلالة على شرعية
 صلاة الجنائز على الغائب وفيه أقوال الاول تنسخ مطلقاً وفيه قال النجاشي وأجدو غيرهما وقال
 ابن حزم لم يأت عن أحسن السلف خلافه والثاني منع مطلقاً وهو الحشيشة ومالك والثالث
 يجوز في اليوم الذي مات فيه الميت أو ما قرب منه لا اذا طالت المدة الرابع يجوز ذلك اذا كان
 الميت في جهة القبلة ووجه التفصيل في القولين معاً الجود على جهة النجاشي وقال المتع مطلقاً
 ان جللته صلى الله عليه وآله وسلم على النجاشي خاصة وقد عرف ان الأصل عدم الخصوصية
 واعتدوا بما قاله أهل القول الخامس وهو أنه يصلى على الغائب اذا مات بارض لا يصلى عليه
 فيها كالنجاشي فانه مات بارض لم يعلم أهلها واختاره شيخ الاسلام ابن تيمية ونقلها المصنف في فتح
 الباري عن الخطابي وأنه استحسنه الرواي ثم قال هو محتمل الآتي لم يصف في ثمن الاخبار انه
 لم يصلى عليه في بلد أحد واستدل بالحديث على كراهة الصلاة على الجنائز في المسجد ونحوه
 صلى الله عليه وآله وسلم والقول بالكرهية للحنفية والمالكية ورد بأنه لم يكن في الحديث نهى
 عن الصلاة فيه وإنما الذي كرهه القائل بالكرهية انما هو لخال الميت المسجد وانما خرج صلى

الله عليه وآله وسلم قطعنا الشان التماسي وتكثر الجماعة الذين يصلون عليه وفيه شرعة
 الصوف على الخنازة لانه أخرج البخاري في هذه القصة حديث جابر وانه كان في الصف الثاني
 أو الثالث ويؤبى البخاري باب من صفهين أو ثلاثة على الخنازة خلف الامام وفي الحديث من
 أعلام النبوة اعلامهم بموته في اليوم الذي توفي فيه مع بعدهما بين المدينة والحسنة (وعن ابن
 عباس) رضى الله عنه (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من رجل يوت
 فيقوم على جنازة أربعين رجلا لا يشركون بالله شيئا الا شفّعهم الله فيهم واءملى) في الحديث
 دليل على فضله تكثر الجماعة وان شفاعة المؤمن نافعة مقبولة عند الله تعالى وفي رواية لمسلم
 مسلم يصلي عليه أمة من المسلمين يلبون كلهم مائة تسعون فيه الاشفعوا فيه وفي رواية ثالثة
 صفوف رواتها أصحاب السنن قال القاضي قبل هذه الاحاديث خرجت أحوية ثلثين سألوا عن
 ذلك ناجب كل واحد عن سؤاله ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بقبول شفاعة
 كل واحد من هذه الاعداد لا تنافي بينهم انهم هم السدد بطرح مع وجود النص لجميع
 الاحاديث معمول بها وقبول الشفاعة باذناها (وعن مرة بن جندب) رضى الله عنه (قال
 صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم على امرأته ماتت في نفسها فقام وسطها متفق عليه
 فيه دليل على مشروعية القيام عند وسط المرأة اذا صلى عليها وهذا منسوب وأما الوجه فانهما
 هو استقبال من الميت رجلا كان أو امرأة واشتد العلماء في حكم الاستقبال في حق الرجل
 والمرأة فقال أبو حنيفة انهما سواء وعن الشافعي أنه يقف حذاء رأس الرجل وعند جريحته المأ
 أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس أنه صلى على رجل فقام عند رأسه وصلى على المرأة
 فقام عند جريحته فقال له العلامة زيا دة هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل قال نعم
 الا أنه قال المصنف في الفتح ان البخاري أشار باراد حديث سمرة هذا الى تضعيف حديث أنس
 (وعن عائشة) رضى الله عنها (قالت والله لقد صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على
 ابنه يضاء) هما سهل وسهيل أبوهما وهب بن ربيعة وأمهما البيضاء اسمها عدو البيضاء صفها
 (في المسجود واه مسلم) قالته عائشة رداعلى من أنكر عليها صلاتها على سعد بن أبي وقاص في
 المسجد فقالت ما أسرع ما أنسى الناس والله لقد صلى الحديث والحديث دليل على ما ذهب اليه
 الجمهور من عدم كراهة صلاة الخنازة في المسجد وذهب أبو حنيفة وما لثاني أنهما لاتصح وفي
 القدوري للنفية ولا يصلى على ميت في مسجد جماعة واحتجوا بما سبق من خرجه صلى الله عليه
 وآله وسلم الى القضاء للصلاة على الخاصي وتقديم جوايه وبعأ أخرجه أبو داود ومن صلى على جنازة
 بالمسجد فلا شيء له وأجيب بأنه نص أجده على ضعفه لانه يفرضه صالح مولى التواضع وهو ضعيف
 على انه في النسخ المشهور من سنن أبي داود يلفظ فلا شيء عليه وقد روى ان عمر صلى على أبي بكر
 في المسجد وان صبيها صلى على عمر في المسجد وتناول الخنفة والمالكية حديث عائشة بان
 المراد انه صلى على ابنه يضاء وخنازتها ما خارج المسجد وهو صلى الله عليه وآله وسلم داخل
 المسجد ولا يخفى بعده ولانه لا يطابق احتياج عائشة (وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى) هو أبو
 عيسى وليس من سنن يثبت من خلافة عمر سبع أيام وعلى بن أبي طالب وجماعة من الصحابة ووفاته
 سنة اثنتين وعشرين وفي صحيحه وفاته أقوال قيل فقد قتل قتل وقيل غرق في نهر البصر ترضى الله

عنه (قال حكان زيد بن أرقم بكبر على جنازة زنا الرها وانه كبر على جنازة خفافا لانه فقال
كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبر هار واهم لم والاربعه) تقدم في حديث أبي هريرة
انه صلى الله عليه وآله وسلم كبر في صلاته على النخاشي أربعين روي الاربع عن ابن مسعود
وأي هريرة وعقبة بن عامر والبراء بن عازب وزيد بن ثابت وفي الصحيحين عن ابن عباس صلى
على قبر فكبر أربعين روي عن ابن عباس عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
صلى على جنازة فكبر أربعين روي عن ابن عباس قال إن أبي داود ليس في الباب أصح منه فذهب إلى أنها أربع لا غير
جمهور من السلف والخلفه ثم القهواء الاربعه ورواه عن زيد بن علي عليه السلام وذهب
بعض العلماء إلى أنه يكبر خمس تكبيرات واحتجوا بما روي ان عليا كبر على فاطمة خنساء وان
الحسن كبر على أبيه خنساء وعن ابن الحنفية انه كبر على ابن عباس خنساء وأما رواية الاربعين
المراد بها ما عدا تكبيرة الافتتاح وهو بعد (وعن علي) عليه السلام (أنه كبر على سهل بن
حنيف) بضم الحاء مفتوح فيا فقهاء (متأول انه يدري) أي عن شهود وقعة بدر مع صلى الله
عليه وآله وسلم (رواه سعيد بن منصور وأصله في البخاري) والذي في البخاري أن عليا كبر على
سهل بن حنيفة زاد البرقاني في مستدرجه مستأصفا ذكره البخاري في تاريخه وقد اختلفت
الروايات في عدة تكبيرات الخنساء فخرج البيهقي عن سعيد بن المسيب ان عمر قال كل ذلك قد
كان أربعين وخمسة فاجتمعنا على أربع ورواه ابن المنذر من جماعة عن سعيد بن وهب البيهقي أيضا
عن أبي وائل قال قالوا يكبرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعين وخمسة وستين
وسبعا فجمع عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبر كل بما رأى فجمعهم عمر على أربع
تكبيرات وروي ابن عبد البر في الاستذكار بأسناده كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر على
الخنساء أربعين وخمسة وستين وسبعا وعلمنا حتى جاء موت النخاشي فخرج إلى المصلى وصف الناس
وزادوا كبر عليه أربعين تكبيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أربع حتى وقاه الله فان صعد هذا
فكان عمر ومن بعده لم يعرفوا استقرار الأمر على الأربع حتى جمعهم وشاوروا في ذلك (وعن
جابر) رضي الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبر على جنازة زنا الرها بقرأ
فاتحة الكتاب في التكبيرة الأولى ورواه الشافعي بأسناد ضعيف) سقط لفظ هذا الحديث من نسخة
الشرح فلم يكلم عليه الشارح قال المصنف في الفتح أنه أعاد شيعة في شرح الترمذي ان أسنده
ضعيف وفي الطيغص انه رواه الشافعي عن ابراهيم بن محمد بن محمد بن عبد الله بن عقيل عن جابر
انتهى وقد ضعفوا ابن عقيل وواعلم انه اختلف العلماء في قراءة الفاتحة في صلاة الخنساء ففعل ابن
المنذر عن ابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير مشروعيها ورواه الشافعي وأجلوا حتى
وقتل عن أبي هريرة وابن عمر ليس فيها قرآن وهو قول مالك والكويتيين واستدل الأولون بما
سبق وهو ان كان ضعيفا فقد شبهه قوله (وعن طلحة بن عبد الله بن عوف) أي انما روي
(قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ فاتحة الكتاب فقالوا تعالوا أناسه ورواه
البخاري) وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه والنسائي بلفظ فأخذت يده فبسطته عن ذلك فقال ثم
يا ابن أخي انه حق وسنة وأخرج النسائي أيضا من طريق أخرى بلفظ وقرأ فاتحة الكتاب وسورة
وجهر حتى أجمعنا فلما فرغ أخذت يده فبسطته فقال ستعوق وقد روي الترمذي عن ابن عباس

انه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ على الجنادة بفتح الكاف ثم قال لا يصح فالصحيح عن ابن عباس
قوله من السنة قال الخاء كم أجوعوا على ان قول الصحابي من السنة حديث حسد قال المنصف كذا
نقل الاجماع عن ان الخلاف عند أهل الحديث وعند الاصوليين شهر والحديث دليل على
وجوب قراءة الفاتحة في صلاة الجنادة لان المراد من السنة الطريقة المألوفة عنه صلى الله عليه
وآله وسلم لان المراد بها ما يقابل القرينة فانه اصطلاح عرفي وزاد الوعوب تأكيده لقوله حتى أي
ثابت وقد أخرج ابن ماجه من حديث أم شريك قالت أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ان نقرأ على الجنادة بفتح الكاف وفي استاده ضعف بسير مجيء حديث ابن عباس والاهرم من
أدلة الوجوب والى وجوبها ذهب الشافعي وأحمد وغيرهما من السلف والخلف وذهب آخرون
الى عدمه مشر وعين القول ابن مسعود لم يؤت لنارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم قرآن في صلاة
الجنادة بل قال كبر إذا كبر الإمام واستقر من أطايب الكلام ما شئت الآية لم يعز الى كتاب
حديثي ليعرف بمحض من عدمها ثم هو قول صحابي على انه ناف وابن عباس مثبت وهو مقدم
واستدل للوجوب أنهم اتفقوا أنها صلاة وقد ثبت حديث لاصلاة الا بفتح الكاف فهي داخله
تحت العموم واخراجهم يحتاج الى دليل واحاموا موضع قراءة الفاتحة فانه بعد التسمية الاولى
ثم يكبر فيصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يكبر فيدعو للميت وكيفية الدعاء قد أفاضه قوله
(وعن عوف بن مالك) رضى الله عنه (قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة
لخفظت من دعائه اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء
والثلج والبرد وثقه من الخطايا كما ثقبت) وفي نسخة بنى (الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً
خير من داره وأهلاً خيراً من أهله) (١) وأدخل الجنة وثقه قمته القبر وعذاب النار وادمس) ويحتمل
انه صلى الله عليه وآله وسلم جهر به لحفظه ويحتمل انه سألها فذكره لحفظه وقد قال الفقهاء
يندب الاسرار ومنهم من قال يخسر ومنهم من قال يسرفي النهار ويحرق الليل والدعاء للميت
يفني الاخلاص فله لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أخلصوا الدعاء وما ثبت عنه صلى الله عليه
وآله وسلم أوى وأصح الاحاديث في ذلك هذا الحديث وكذلك الحديث الآتي قلنا وانى والله
تخصلى غبطة على هذا الميت الذى دعار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له بهذا الدعاء كل
أمر على هذا الحديث بنى مطاوى الكلام وأقول فى نفسى ليتنى كنت هذا الميت المرحوم
(وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى على
جنازة يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدين) أى حاضرينا (وغائبنا وصغربنا) أى ثبته عند
التكليف للانفعال الصالح والافلاذنبه (وكبيرنا وذكوانا) أى اللهم من أحييته منافعيه
على الاسلام ومن توفيته منافقوه على الاعيان اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعدهر واهم مسلم
والاربعة) والاحاديث فى الدعاء للميت كثيرة فى سنن أبى داود وعن أبى هريرة النابى صلى
الله عليه وآله وسلم دعائى الصلاة على الجنادة اللهم أنت ربها وأنت خلقتها وأنت هديتها للاسلام
أنت قبضت روحها وأنت أعلم بسرها وعلايتها جاشنا شفعاها فاعف عنه ذنبه وابن ماجه من
حديث عروة بن الاسقع قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة رجل من
المسلمين فسمعت يقول اللهم ان فلان بن فلان فى ذمتك ورجل جوارك قم فنته القبر وعذاب النار

(١) في مسلم زادقوزج
خير من روجه بعد قوله
وأهلاً خيراً من أهله اه
مضميه

وانت أهل الوفا والجد اللهم فاعف عنه وارحمه فانك أنت الغفور الرحيم واختلاف الروايات دال على ان الامر متسع في ذلك ليس مقصورا على شيء معين وقد اختار بعض أهل العلم ادعية أخرى واختار الشافعي كذلك وأما قرأت سورة بعد الجدة فقد ثبت ذلك كما عرفت في رواية النسائي ولم يرد فيه التمسك وإنما الشأن في اخلاص الصلاة لله لأنه الذي شرعت له الصلاة والذى ورد به الحديث هو قوله **﴿وعنه﴾** أى عن أبي هريرة (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا سلمت على الميت فأخلصوا له الدعاء وادعوا ودعوه ابن حبان) لانهم شفعوا والشافعي يالغى طلبها ويرد قبول شفاعته فيه وروى الطبراني أن ابن عمر كان إذا رأى جنازة قال هذا اما وعدا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا عانا وتسلحنا ثم أسند عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من رأى جنازة فقال الله أكبر صدق الله ورسوله هذا اما وعدا الله ورسوله اللهم زدنا عانا وتسلحنا كتب له عشر وحسنة **﴿وعن أبي هريرة﴾** رضى الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أسرعوا بالجنازة فان تك (أى الجنازة والمراد به الميت) صالحة فخير خبر مبتدأ محذوف أى فهو خير ومنه شر الا ترى (تقدمونهم اليه وان تك سوى ذلك فشر تضعونها عن رقابكم متفق عليه) نقل ابن قدامة ان الامر بالاسراع للتدبير بخلاف بين العلماء وسئل ابن حزم فقال بوجوبه والمراد به شدة المشى وعلى ذلك جله بعض السلف وعند الشافعي والجمهور المراد بالاسراع ما فوق مصيبة المشى المتعدي بكمه الاسراع الشديد والحاصل أنه يحبب الاسراع في الكفن بحيث لا ينهى الى شيء يتخاف منه ما يحدث من فسدت الميت أو مشقة على الحامل والمشيوع وقال القرطبي مقصود الحديث ان لا يتباطأ بالميت عن الدفن ولان البطء ربما أدى الى التباهى والاختيال هذا بناء على ان المراد بقوله الجنازة يجعلها الى قبرها وقيل المراد الاسراع بتهيئتها فهو أهم من الاول قال النووي هذا باطل مردوده قوله في الحديث تضعونها عن رقابكم وتعقيب الجليل على الرقاب قد يعبر به عن المعاني كما يقال جل فلان على رقبة ديوانا قال ويؤيده ان الكل لا يصح فيه قال المصنف بعد ذلك في الفتح ويؤيده حديث ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا مات أحدكم فلا تحبسوه وأسرعوا به الى قبره أخرجه الطبراني باسناد حسن ولا يداود مروعا لا ينبغي لحقيقة مسلم أن تنفي بين ظهراني أهل الحديث دليل على المبادرة بتهيئتها لميت ودفعه وهذا في غير المناهج ونحوه فانه ينبغي التثبت في أمرهم **﴿وعنه﴾** أى عن أبي هريرة رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد الجنازة حتى يصلى عليها فله قيراط ومن شهد حتى يدفن فله قيراطان قيل) صرح أبو عوانة بأن القائل أبو هريرة (وما القيراطان قال مثل الجليلين العظيمين متفق عليه وسلم) أى من حديث أبي هريرة (حتى يوضع في الجدة والبخاري) أى من حديث أبي هريرة (من سب جنازة مسلم إيمانا واحتسابا وكان معها حتى يصلى عليها ويرفع من دفنها فاجر جمع بين الاثنين كل قيراط مثل أحد) فاتفقا على صدور الحديث ثم اختلفا في كل واحد منهما ما لفظه وهذا الحديث رواه اثنا عشر صحابيا قوله إيمانا واحتسابا قد به لأنه لا بد منه لأن ترتيب الثواب على العمل يستدعى سبق النية فيخرج من فعل ذلك على سبيل المكافأة المجردة وعلى سبيل المحاباة ذكر المصنف في الفتح وقوله مثل أحد ووقع في رواية النسائي فله قيراطان من الاجر كل واحد منهما ما أعظم من أحد

وفي رواية لمسلم أصغرهما مثل أحد وعثمان بن عدي من رواة واثله كسبة قرياطان من الاجر
أنقصهما في ميزانه يوم القيامة أنقل من جبل أحد والشهود الحضور وظاهروا الحضور ومعهما
أشد الخروج جوا وقد ورد في لفظ مسلم من خرج مع جنازة من يتهايم بها حتى تدفن كان له
قرياطان من الاجر كل قرياط مثل أحد ومن صلى عليها ثم رجع كان له قرياط والروايات اذارة
بعضها الى بعض نقض بأنه لا يستحق الاجر المذكور الا من صلى عليها وتبعها قال المصنف
الذي يظهر لي أنه يحصل الاجر لمن صلى وإن لم يتبع لأن ذلك وسيلة الى الصلاة لكن يكون قرياط
من صلى فقط دون قرياط من صلى وتبع وقد أخرج سعيد بن منصور عن حديث هرو عن زيد بن
ثابت اذا صليت على جنازة فقد قضيت ماعليك وأخرج ابن أبي شيبة بلفظ اذا صليت و زاد في
آخره فلا ينبتا وبين أهلها ومعناه قد قضيت حق الميت فان أردت الأسباع قلل زيادة أجر وعلق
الضاري قول جدين هلال ماعلنا على الجنازة اذنا ولكن من صلى ورجع فله قرياط وأما حديث
أبي هريرة أميران وليسا بأمير بن الرجل يكون مع الجنازة ويصلي عليها فليس له أن يرجع حتى
يستأنن ولها الحديث أخرجه عبد الرزاق فإنه حديث منقطع موقوف وقد روي في معناه
أما حديث هرو فوعه كلها ضعفة ولما كان وزن الاعمال في الآخرة ليس لتساير حتى الى معرفة
حقيقته ولا يعلمه الا الله ولم يمكن تعريضا لذلك الابتسامة بما نعرفه من احوال القادر شبه
قدر الحاصل من ذلك القرياط ليعرنا المعقول في صورة الممسوس ولما كان القرياط حق القادر
بالنسبة الى ما عرفه في الآخرة على معرفة قدره بأنه كأحد الجبل المشهور بالمدينة وقوله حتى
يدفن ظاهري وقوع مطلق الدفن وإن لم يفرغ منه كله ولفظ حتى يوضع في البعد كذلك وفي الرواية
الآخرى لمسلم حتى يفرغ من دفنها ففيها بيان وتفسير لما في غيرها والحديث غريب في حضور
الميت والصلاة عليه ودفنه وفيه دلالة على عظم فضل الله وتكرمه للميت واكرامه بمنجز لالائبة
لن أحسن اليه نعمته (تنبيه في حل الجنازة) أخرج البيهقي في السنن الكبرى بسنده الى
عبد الله بن مسعود أنه قال اذا تبع أحدكم الجنازة فلما أخذ بجواب السرر الاربعة ثم تطوع به
أو بدفنه فانه من السنة وأخرج بسنده أن عثمان بن عفان حل بين العمودين سرراهما فلم يفارق حتى
وضعه وأخرج أيضا أن أبا هريرة حل بين عمودين سرر سعد بن أبي وقاص وأخرج أن ابن الزبير حل
بين عمودين سرر المسورين مخزومة وأخرج من حديث يوسف بن ماهك قال شهدت جنازة رافع بن
خديج وفيها ابن عمرو بن عباس فانطلق ابن عمر حتى أخذ بعقد السرير بين القائمين ووضعه على
كاهن ثم شئ بها انتهى (وعن سالم) هو أبو عبد الله أو أبو عمر وسالم بن عبد الله بن عمر بن
الخطاب حديثه المديته من سادات التابعين وأعيان علماء مبرورين عن أبيه وغيره مات سنة
ست ومائة (عن أبيه) هو عبد الله بن عمر سيد التابعين للسنة المطهرة رضي الله عنهم (أنه رأى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر وهم عثون أمام الجنازة واما خمسة) من حديث
ابن عينة عن الزهري عن سالم عن أبيه به كذا في التلخيص (ومعه ابن حبان وأعله الناس
وطائفة بالارسال) اختلف في وصفه وارساله فقال أحد أتباعه عن الزهري مرسل وحديث
سالم موقوف على ابن عمر من فعله وحديث ابن عينة وهم قال الترمذي أهل الحديث يرون

المرسل أصح وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث حبيب بن أبي جرثة عن الزهري عن سالم
 بن عبد الله بن عمر كان عتي بن يديهم وأبو بكر وعمر وعثمان قال الزهري وكذلك السنة فهذا يعني
 بالرفع أصح من حديث ابن عينة وقد ذكرنا هذا قطعي في العلل اختلافا كثيرا فيه عن الزهري
 قال والصحيح قول من قال عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان عتي قال وقد عني رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر يعني بين يديهم وهذا مرسل وقال البيهقي إن الموصول
 أرجح لأنهم رواية ابن عينة وهو ثقة حافظ وعن علي بن المديني قال قلت لابن عينة ما بأحمد
 شاة في النسب في هذا الحديث فقال استيقن الزهري حديثه مما راى السأ حصيه بعينه
 ويديه سمعته من فيه عن سالم عن أبيه قال المصنف وهذا لا ينبغي الوهم لأنه ضبط الله معصمه
 عن سالم عن أبيه والأمر كذلك إلا أن فيه ادراجا يعني أنه أدرج ذكر أن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وأبا بكر وعمر في حديث ابن عمر مثنى ما علمها كما ينتمى رواية الدارقطني ولعل الزهري أدرجه
 أو حديث به ابن عينة وفصله لغيره ولا اختلاف في الحديث اختلف العلماء على أقوال الأول أن
 المشي امام الجنازة أفضل للورود من فعله صلى الله عليه وآله وسلم وفعل الخلفاء ذهب إليه
 الجمهور والشافعي والثاني للشفقة أن المشي خلفه أفضل للورود ما بين طائوس عن أبيه
 ما مشى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى مات الا خلف الجنازة ولما رواه سعيد بن منصور
 من حديث علي عليه السلام قال المشي خلفها أفضل من المشي امامها كفضل صلاة الجماعة
 على صلاة الفرد استاده حسن وهو موقوف لمحكم الرفع وحكي الاثر من أن أحدكم في استناده
 الثالث الله عتي بين يديها وخلفها وعن عتيها وعن شمالها عقبه الضاري عن أنس وأخرجه ابن
 أبي شيبة موصلا (١) وكذا علق الضاري وفيه التوسعة على المشيعين وهو يوافق سنة الاسراع
 بالجنازة وانهم لا يلزمون مكانا واحدا يعيشون فيه ثلاثين عليها وعلى بعضهم الرابع للثوري
 عتي حيث شاءوا والاصح خلفها لما أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من
 حديث المغيرة مرفوعا الراكب خلف الجنازة والمشي حيث شاء منها الخامس للنفسي ان كان مع
 الجنازة نساهم في امامها والاختلاف أصح الاقوال القول الثالث (٢) وعن أم عطية رضي الله
 عنها (قالت سمينا) معنى للسهول (عن اسمع الجنازة ولم يعزم علينا متفق عليه) جمهور أهل
 الأصول والمحدثين على أن قول الضاري ثمة أو أمرنا بدم ذكر القاعلة حكم المرفوع اذا اظهر
 من ذلك أن الأمر والنهي هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما هذا الحديث فقد ثبت فانه
 أخرجه البخاري في باب الحبس عن أم عطية لم يسمع منه لما أخرجه الطبراني عنها قالت لما دخل النبي
 الحديث الأمه مرسل لأن أم عطية لم يسمع منه لما أخرجه الطبراني عنها قالت لما دخل النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم المذبح جميع التساقى حيث تبعته الساعرة فقال ابن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يعني اليكن لا يابعدن على أن لا تسرقن الحديث وفيه ما أن يخرج في جنازة
 وقولها لم يعزم علينا ظاهر في أن النبي للكر اهلا لا تقصرم كأنها تهمته من قرنته والافاصله
 التحريم وإلى أن لا تترك اهذه جمهور أهل العلم وبطله ما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث أبي
 هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في جنازة قرأ عمر امرأته صاحبها فقال دعها
 يا عمر الحديث وأخرجه التساقى وابن ماجه من طريق أخرى وبها لها ثقات (٣) وعن أبي سعيد

(١) قوله كذا علق
 الضاري كذا بأصله وصياغة
 الضاري مع القسط لاني
 (وقال غيره) أي غير أنس
 أمس (قريتها) أي من
 الجنازة من أي جهة كان ٥١

رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا رأيت الجنائز فقوموا حتى تسعها فلا يجلس حتى توضع متفق عليه) الأمر ظاهر في وجوب القيام الجنائز إذا مررت بالمكان فمروا حتى تسعها فلا يقصد تشيعها وظاهر عموم كل جنازة من مؤمن وغيره ويؤيده أنه أخرجه البخاري قيامه صلى الله عليه وآله وسلم لجنازة يومئذ مررت به وعلى ذلك بأن الموت فزع وفي رواية ألبست نفسها وأخرج الحياكم إتماماً للملائكة وأخرج أحمد والحاكم وابن حبان أنهما تقوموا أعظاماً لا الذي يقبض النفوس ولفظ ابن حبان أعظاماً مائة التمليلين وقد عارض هذا الأمر حديث علي عليه السلام عند مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قام للجنازة ثم قعدوا لقول بأنه يحتمل أن مراده قام ثم قعد لما بعدت عنه يدفعه أن علياً أشار إلى قوم بأن يقعدوا ثم حدثهم الحديث ولما عارض الحديثان اختلف العلماء في ذلك فذهب الشافعي إلى أن حديث علي ناسخ للأمر بالقيام وروى بأن حديث علي ليس نصاً في النسخ لاحتساب أن قعوده صلى الله عليه وآله وسلم كان لبيان الجواز ولذا قال النووي المختار أنه مستحب وأما حديث عبادة بن الصامت أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يقوم للجنازة فتر به خبر من اليهود فقال هكذا فعل فقالوا هم أخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي وابن ماجه والبخاري والبيهقي فإنه حديث ضعيف فيه بشر بن رافع قال البخاري فتر به بشر وهو ابن الحديث وقوله فلا يجلس حتى توضع أقاد النبي لمن يشيعها عن الجلاس حتى توضع وتحتل المراد توضع في الأرض وقد روى الحديث باللفظين إلا أنه رجع البخاري وغيره ورواه توضع بالأرض فذهب بعض السلف إلى وجوب القيام حتى توضع الجنائز لئلا يفيد النبي هذا ولما عند النسائي من حديث أبي هريرة أنه رأى سعداً مراً يارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهد جنازة فقف جلس حتى توضع وقال الجمهور أنه مستحب وقد روى البيهقي من حديث أبي هريرة وغيره أن القائم كالحامل في الأجر (وعن أبي إسحق) هو السبيقي يقع السنن وكسر الباء المهملة الكوفي رأى علياً عليه السلام وغيره من الصحابة وهو تابعي منهم وركبه الرواية وقد استثنين من خلافة عثمان ومات سنة تسع وعشرين من وبعائه (أن عبد الله بن زيد) الخطمي الأوسي كوفي شهد الحديثية وهو ابن سبع عشرة سنة وكان أميراً على الكوفة وشهد مع علي عليه السلام صفين والجلد ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب (أدخل الميت من قبل رجل القبر) أي من جهة المحل الذي يوضع فيه رجل الميت فهمون إطلاقاً للحال على المحل (وقال هذا من السنة) أخرجه أبو داود وروى عن علي عليه السلام قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة فتر رجل من ولده عبد المطلب فأمر بالسرف فوضع من قبل رجل الميت ثم أمره فسلم ثلاثاً ذكره الشافعي ولم يصرح به في المسئلة ثلاثة أقوال الأول ما ذكره في المذهب الشافعي وأحمد والنسائي يسلم من قبل رأسه لما روى الشافعي عن الثقة مرفوعاً عن حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم سلم من ستان قبل رأسه وهذا أحد قولي الشافعي والثالث لا يحنقه أنه يسلم من قبل القبله معترضاً ذهواً يسر قلت بل ورد به النص بما يأتي في شرح حديث جابر في النبي عن الحسن في القبر لا فإنه أخرج الترمذي من حديث ابن عباس ما هو نص في ادخال الميت من قبل القبله وبقى أنه حديث حسن فيستفاد من المجموع أنه فعل بخبريه لكن الأول أفضل (فائدة) اختلف في تجليل القبر بالنوب عند مواراة الميت فقبل بجعل سواء كان المدفون امرأة أو رجلاً لا أخرجه

البيهقي من حديث ابن عباس قال جلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبر سعد بن أبي وقاص
 لا يحفظه إلا من حديث يحيى بن عتبة بن أبي العزاز وهو ضعيف وقيل يخص بالنسالة أخرجه
 البيهقي أيضا من حديث أبي إسحق أنه حضر جنازة الحارث الأعور فأتى عبد الله بن زيد بن
 بسطوا عليه ثوبا وقال له رجل وقال البيهقي وهذا إسناد صحيح وإن كان موقوفًا قلت ويؤيده
 ما أخرجه أيضا البيهقي عن رجل من أهل الكوفة أن علي بن أبي طالب عليه السلام أتاهم وهم
 يدفنون ميتا وقد بسط الثوب على قبره فحذب الثوب عن القبر وقال اتوا يصنع هذا ميتا (وعن
 ابن عمر) رضى الله عنهم (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا وضعتم موتا كفى القبر
 فقولا باسم الله وعلى ملا رسول الله أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان وأعله
 الدارقطني بالوقف) وروى النسائي وقصه على ابن عمر أيضا إلا أنه شواهد من فوعة كرهاني
 الشرح وأخرج الحاكم والبيهقي بسند ضعيف أنها لما وضعت أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم في القبر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منها خفناكم وفيها نضدكم ومنها نفخ حكم
 تارة أخرى بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملا رسول الله وللشافعي دعاء أخر أسقسه فدل كلامه
 أنه يختار الدفن من الدعاء التي ماتوا أنه ليس فيه محذور (وعن عائشة أن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال كسر عظم الميت ككسره حيا رواه أبو داود بإسناد على شرط مسلم
 وزاد ابن ماجه) أي في الحديث هذا (من حديث أم سلمة في الأئم) بيان للمثلية وفيه دلالة
 على وجوب احترام الميت كما يستعمل الحى ولكن زياد في الأئم أثبات أنه بفارق من حيث أنه
 لا يجب الضمان وهو يحتمل أن الميت يتألم كما يتألم الحى وقد ورد حديث بحكم تزيين جسد
 الميت بحكم كسر عظمه بجماع الأعلام والأئم وأبو الناس على هذا رفقاء الأنصار فأنهم
 يزفون ويحرقون أجساد الموتى ويقطعونها لاسيما المرضى منهم وهذه شريعة وأى شريعة أعاد الله
 المسلمين من ذلك (وعن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه قال الحدوا إلى الحدوا وانصبوا على اللبن
 نصبا كما صنع لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه مسلم) هذا الكلام قاله سعد بن أبي وقاص
 ألا تعذل شيئا كانه الصندوق من الخشب فقال اصنعوا وذكروا للبدن فتح اللام وضعها والحضر
 تحت الجانب القبلى من القبر وفيه دلالة أنه لحقه صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج أحمد وابن
 ماجه بإسناد حسن أنه كان بالمدية بقرجلان رجل يلعو ورجل يشق فبعت العصابة في طلبهما فقالوا
 أيهما جاء عمل عمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجاها الذي يلعو فلعو رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وشله عن ابن عباس عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال كان يضرح هو أبو عبد الله وأن
 الذي كان يلعو هو أبو طلحة الأنصاري في أسناده ضعف وفيه دلالة على أن الحدائق أفضل (والبيهقي)
 أي روى البيهقي (عن جابر بن جهم) أي نحو حديث سعد (وزاد روى قبره عن الأرض قدر يبر
 وصححه ابن حبان) هذا الحديث أخرجه البيهقي وابن حبان من حديث جعفر بن محمد عن أبيه
 عن جابر بن أبي الباسم من حديث القاسم بن محمد قال دخلت على عائشة فقلت أأما كشي لى عن
 قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبه فكشفت لى عن ثلاثة قبور لاشرفوا ولا لاطة
 مطبوحة ببطحاء العرس الجراء أخرجه أبو داود والحاكم وزادوا أن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قدما وأبو بكر راسه بين كتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعمروا سعد بن جبريل رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج أوودا وفي المراسل عن صالح بن أبي صالح قال رأيت قبر رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم شرأوا ونحوه ويعارضه ما أخرجه البخاري من حديث سفيان الثوري
 أنه رأى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسجداً أي مر تقعا كهيشة السنام وجع منهما السبق بأنه
 كان أولاً مسجداً ثم لم يسطع الجدار في زمن الوليد بن عبد الملك أصبح فجعل مسجداً طال في المصاح
 سميت القبر تسعياً لما ذكره عنه على الأرض كالسنام ويعارضه أيضاً حديث أبي الهياج الأسدي
 رفعه وفيه ولا قبراً مشرفاً إلا سوية وأجيب عنه أن رفعه شرأوا وجعله مسجداً فعل العبادة وغيرهم
 فلا يصلح للمعارضة بالحديث الصحيح الصحيح المرفوع فالخلق تسوية القبور بلا فرق بين قبر وقبر
 ﴿قائده﴾ كانت وفاته صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاثنين عند أن زادت الشمس الاثني عشرة
 ليلة خلت من ربيع الأول ودفن يوم الثلاثاء كافي الموطأ وقال جماعة يوم الأربعاء وتولى غسله
 ودفنه على العباس وأسامة أخرجه أوودا ومن حديث الشعبي وزاد حديثي مر حجب كذا في
 السرح والذي في التخصيص مر حجب أو يوم حجب بالثلث أنهم أدخلوا معهم عبد الرحمن بن عوف
 وفي رواية للبيهقي زاد تمع على والعباس الفضل بن العباس وصالح وهو شقران ولم يذكر ابن عوف
 وفي رواية ولا ابن ماجه على والفضل وقثم وشقران وزاد موسى الحد مرجل من الانصار وجع بين
 الروايات بأن من نقص فباعه ثماراً أي قبل الأمر ومن زاد أرا دبه آخر الأمر ﴿ولمعه﴾
 أي عن جابر (نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخصص القبر وإن يقع عليه وإن يبنى
 عليه) الحديث دليل على تحريم الثلاثة للذكر كونه الأصل في النهي وذهب الجمهور إلى أن
 النهي في البناء والتخصيص للترميم وهو جمع بين الحقيقة والمجاز ولا يعرف
 ما الصارف عن جعل الجميع على الحقيقة التي هي أصل النهي وقد وردت الأحاديث في النهي عن
 البناء على القبور والكتف عليها والأسراج وأن يزاد فيها وأن يطافاً أخرجه أوودا والترمذي
 والنسائي من حديث ابن مسعود مر فوعا لعن الله زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد
 والسرح وفي لفظ للنسائي نهي ابن عوف على القبر أو يزاد عليه أو يخصص أو يكتب عليه وأخرج
 البخاري من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي لم يقم منه
 لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبياءهم مساجد وأخرج الترمذي أن علياً عليه السلام
 قال لا الهجاء إلا السدي أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن لا أضع قبراً
 مشرفاً إلا سوية ولا تغتالا لأطمسته قال الترمذي حديث حسن والعمل على هذا عند بعض أهل
 العلم فكهوا أن يرفع القبر فوق الأرض قال الشارح وهذه الأخبار المقتضية بالنهي والتشبيه بقوله
 لا تجعلوا قبوراً وثنا بعد من دون الله فقد التزم للعامة والقرين والتخصيص ووضع الصندوق
 المخرق ووضع الستار على القبر وعلى مماثلهما التمسح بجدار القبر وإن ذلك قد يفضي مع
 بعد العهد وفشوا الجهل إلى ما كان عليه الأمم السابقة من عبادة الأوثان فكان في المنع عن ذلك
 بالكلية قطع لهذه الذريعة المقضية إلى الفساد وهو المناسب للحكمة المعتدة في شرع الأحكام
 من جلب المصالح ودفع المفاسد سواء كانت متباعدة أو متقاربة باعتبار ما تفضي إليه انتهى قال
 السيد وهذا كلام حسن وقد فسرنا المقام حق في مسئلة مستقلة انتهى وله رحمه الله الصلة في
 قتل من حالهم من الاعتقاد من أدركنا الإحلال والقاضي العلامة للشوكلي رحمه الله في هذا الباب

سماها شرح الصدور في تحريم رفع القبور (وعن عامر بن زبيدة) رضي الله عنه (ان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى على عثمان بن مظعون وأقي القبر فني عليه ثلاث حنات وهو
 قائم والدار قطني) وأخرجه البرزورزي بعد قوله وهو قائم عنده رأسه وزاد أيضا فمرفس
 عليه المأثور روى أبو الشيخ في مكارم الاخلاق عن أبي هريرة قمر فوعان حتى على مسلم احتسابا
 كنبه بكل ثراقة حسنة واستناده ضعف وأخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم حتى من قبل الرأس ثلاثا الا انه قال أبو حاتم حديثه باطل وروى البيهقي
 من حديث محمد بن زياد عن أبي أمامة قال توفي رجل فلم تصب له حسنة الا ثلاث حنات حناتها
 على قبر غفرت له ذنوبه ولكن هذه يشك بعضها بعضا وفيه دلالة على مشروعية الحق على القبر
 ثلاثا وهو يكون باليدين معا لثبوته في حديث عامر بن زبيدة ففيه حجة واستحب أصحاب
 الشافعي أن يقول عند ذلك منها خلقناكم الآية (وعن عثمان رضي الله عنه قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا لاختكم واسألوا له
 التثبيت فإنه لا نيسئل رواده أو دواود وصحبه الخ) فيه دلالة على استغفار الميت واستغفار الخ
 له وعليه ورد قوله تعالى ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان وقوله استغفروا لاختكم
 وللمؤمنين والمؤمنات ونحوها وعلى أنه يسئل في القبر وقد وردت به الاحاديث الصحيحة وأخرج
 ذلك الشافعيان فتهنأ من حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الميت اذا وضع في قبره وتولى
 عنه أصحابه أنه يسلمهم قرع فمالهم زلزالا ثم زاد انهم ملكان زادا من جنان والقرع يذني من
 حديث أبي هريرة عن أنس بن مالك ان أسودا بن قال لاحدهما المنكر والآخر النكير زاد الطبراني في الاوسط
 أعينهما مثل قدور النحاس وأياهما مثل صامس البقر وأصواتهما مثل العزاد عبد الرزاق
 يحقران بأياهما ما ويطآن في أشعارهما معهما زينة لو اجتمع عليا أهل منى لم يقلوها وزاد البخاري
 من حديث البراء بن عازب روجه في جسده ويستفاد من مجموع الاحاديث انهما يسألان
 ما كنت تعبدا فان كان الله هدها فيقول كنت أعبد الله فيقولان ما كنت تقول في هذا الرجل
 محمد فالؤمن يقول شهد الله عبد الله ورسوله وفي رواية أشهد أن لا اله الا الله وأشهد ان محمدا عبده
 ورسوله فيقال له صدقت فلا يسئل عن شيء غيرها ثم يقال له على اليقين كنت وعليه تمت وعلمه
 تبع ان شاء الله تعالى في ذلك فنادى مناد من السماء ان صدق عبدى فافرشوه من الجنة وافتحوا
 لها ابواب الجنة وألبسوه من الجنة ثيابا ثم من روحها وطيبها ويقسمه مدبره ويقال له انظر
 الى مقعدك من النار قد أبلك الله مقعدا من الجنة فقرأهما جميعا فيقول دعوني اذهب لأشرب اهل
 فيقال له اسكت ويقسم له في قبره سبعون ذراعا مبلغا خضر الى يوم القيامة وفي لفظ وقاله ثم
 فتنام نومة العروس لا يوقظه الا أحب أهله وأما الكافر والمنافي فيقول له الملكان من ربك فيقول
 هاهما لا أدري ويقولان ما ذنبك فيقول هاهما لا أدري فيقولان ما هذا الرجل الذي بعث فيكم
 فيقول هاهما لا أدري فيقال لا أدريت ولا تليت اى لا فهمت ولا سمعت من يفهم يضرب بعطرق
 من حديد يضربه لوضرب بها جليل لصارت اياهم صم صمجة يسبحهم من يله غمرا الثقلين واعلم انه
 وردت الاحاديث الدالة على اختصاص هذه الامة بالسؤال في القبر بدون الامة السابقة قال العلماء
 السريسيه ان الامة كانت تاتهم الرسل فان أطاعوهم فالمراد وان عصوهم اعز لوهم وعو حوا

بالعذاب فلما ارسل الله محمدا صلى الله عليه وآله وسلم رجة للعالمين أمسك عنهم العذاب وقيل
 الاسلام عن أظهرهم سواء أخلص أم لا وقض لهم من يسألهم في القبور ويجزح الله شرهم بالسؤال
 ولغير الله الخبيث من الطبيب وذهب ابن القسيم الى عموم المسئلة وبسط المسئلة في كتاب الروح
 (وعن حمزة) يفتح الضاد وسكون الميم (ابن حبيب) يفتح الحاء فباغيا فباغيا (احد التابعين)
 حمزة يفتقر وي عن شداد بن أوس وغيره (قال كانوا) نظاهرها الصحابة الذين أدرهم (يستحيون
 اذا سؤي) بضم المهملة مفتوحة من التوبة (على الميت قبره وانصرف الناس عنه ان قال
 عند قبر ما فلان قل لا اله الا الله ثلاث مرات يا فلان قل ربنا الله ودين الاسلام وربي محمد واهل بيته
 ابن منصور موقفا) على حمزة بن حبيب (والطبراني نحوه من حديث ابى امامة مرفوعا مطولا)
 ولفظه عن ابى امامة اذا نامت فاصنعوا لي كما امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تصنع
 معي تا انا امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اذا مات أحد من اخواتكم فقوموا بغيره
 على قبره فليقيم أحدكم على رأس قبره ثم لقل يا فلان بن فلانة فانه يسعه ولا يحجب ثم يقول يا فلان
 ابن فلانة فانه يستوي قاعدة ثم يقول يا فلان بن فلانة فانه يقول أرشدنا ربك الله ولكن
 لا تشعروا فقل اذ كرما كنت عليه في السامع شهادة ان لا اله الا الله وان محمد عبده ورسوله
 وانك رضى بآله راي بالاسلام شيئا محمد نبيا وبالقرآن اماما فان منكرا او منكرا ياخذ كل
 واحد منهما يد صاحبه فيقول اطلق بنا ما بقعدنا عنك من قلدن حجته فقال رجل يا رسول الله
 فان لم نعرف أمه قال تنسبه الى أمه أو ايا فلان بن حواء قال المصنف اسناداه صالح وقد رواه
 أيضا في الاحكامه قلت قال المصنف بعد سابقه ما لفظه أخرجه الطبراني في الكبير وفي اسناده
 جماعة لم أفرهم في هامشه فيه عاصم بن عبد الله ضعيف ثم قال والراوى عن أبى امامة سعيد
 الأزدى يرضى له أبو حاتم قال لا ترم قلت لأحد بن حنبل هذا الذي يصنعونه اذا دفن الميت يقف
 الرجل ويقول يا فلان بن فلانة قال ما رأيت أحدا يفعل الأهل السامع حين مات أبو المغيرة ويروى
 فيه عن أبى بكر بن أبى مرجم عن أشياخهم انهم كانوا يفعلونه وقد ذهب اليه الشافعية وقال في
 المنار ان حديث التلقين هذا حديث لا يشك أهل المعرفة بالحديث في وضعه وأنه أخرجه سعيد
 ابن منصور في سننه عن حمزة بن حبيب عن أشياخه من أهل حصن فالمسئلة حصية واما جعل
 أسأله التثنية فانه لا يتيسر شاهد هذا الغلاة شهادة فيه وكذا امر عمرو بن العاص بالوقوف
 عند قبره مقدرا ما تنص برؤي لستانس بهم عندهم اجمعت رسول ربه لاشهاد فيه على التلقين
 وابن القسيم يرمي في الهدى بمثل كلام المنار واما في كتاب الروح فانه جعل حديث التلقين من أدلة
 جماع الميت لكلام الاحياء وجعل اتصال العمل بحديث التلقين من غير تكبر كافيا في العمل به
 ولم يحكمه بالعملة بل قال في كتاب الروح انه حديث ضعيف ويحصل من كلام أئمة التحقيق انه
 حديث ضعيف والعمل به بدعة ولا يغتر بكثرة من يفعله (وعن يريضة بن الحبيب الاسدي)
 رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور
 فزوروها وامرهم وزاد الترمذي) ائمن حديث يريضة (فانها تذكر الآخرة زاد ابن ماجه من
 حديث ابن مسعود) وهو بلفظ ما مضى وزاد (وتزهد في الدنيا) وفي الباب احاديث عن أبى
 هريرة عن عبد الله بن مسعود عن ابن مسعود عن ابن ماجه والحاكم وعن أبى سعيد عن احمد والحاكم وعن

على عليه السلام عندا جدوعن عائشة عند ابن ماجه والكل دالة على مشروعية زيارة القبور
وبیان الحكمة فيها وأنها اللاعبسرافاته في لفظ حديث ابن مسعود فقاماء بمقودة كالأخرة
والترهيب في الدنيا فإذا خلعت عن هذا لم تكن مراد شرعاً وحديث بريدة جع فيه يذكر أنه
صلى الله عليه وآله وسلم كان يمشي أو يركب في زيارته ثم أذن فيها أخرى وفي قوله فزوروها أمر الرجال
بزيارة وهو أمر مندوب اتفاقاً وتناً كدفي حق الوالد بن لا يباري ذلك وأما ما يقوله الزائر عند وصوله
المقابر فيقول السلام عليكم ديناً رقوم مؤمنين ورحمة الله وبركاته ويدعو لهم بالمغفرة ونحوها
وسمى في حديث مسلم في ذلك قرياً وأما قراءة القرآن ونحوها عند القبر فيأتي الكلام فيه اقرباً
﴿ وعن أبي هريرة ﴾ رضي الله عنه ﴿ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن زائرات القبور
أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان ﴾ قال الترمذي بعد أخرجه هذا حديث حسن وفي الباب
عن ابن عباس وحسان وقد قال بعض أهل العلم ان هذا كان قبل ان يرخص النبي صلى الله عليه
وآله وسلم في زيارة القبور فلم يرخص دخل في الرخصة الرجال والنساء وقال بعضهم انما كره زيارة
القبور للنساء لقله صبرهن وكثرة جزعهن ثم ساق بسنده أن عبد الرحمن بن أبي بكر توفي ودفن بمكة
وأتت عائشة قبره ثم قالت

وكنا كندياً جذعية برهة • من الدهر حتى قيل لن يتصدعا
وعشنا بخير في الحياة وقتلنا • أصاب المنايا رط كسرى ويوحنا
ولما أفرقنا كآتي يومالكا • لطول اجتماع لم يبت لي ليلنا

انتهى ويدل لما قاله بعض أهل العلم ماروي عن عائشة قالت كفى أقول يا رسول الله اذا زرت
القبور قال قولي السلام على أهل الديار من المؤمنين والمؤمنات رحم الله المتقدمين والمتأخرين
وانا ان شاء الله بكم لاحقون وما أخرجه الحاكم من حديث علي بن الحسين ان فاطمة كانت تزور
قبرها حرة كل جمعة فتصلي وتسبيح عندها قلت وهو حديث مرسل فان علي بن الحسين لم يدركه
فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وآله وسلم وعموم ما أخرجه البيهقي في شعب الايمان مرسلان من
زار قبر الوالد بن أو أحدهما في كل جمعة عندها وكتب ما رآه وذهب شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله
الى انها لا تجوز اذ زيارة النساء بحال الحديث الباب ﴿ وعن أبي سعيد ﴾ رضي الله عنه ﴿ قال لعن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الساجدة والسجدة روعاً وأودود ﴾ النوح هو رفع الصوت
بتعديد شمائل الميت ومعانظم أفعاله والحديث دليل على تحرر ذلك وهو مجمع عليه ﴿ وعن
أم عطية رضي الله عنها قالت أخذ علي بن ابي طالب من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لا تروح متفق
عليه ﴾ كان أخذ علي بن ذلك وقت المباحة على الاسلام والحديثان دالان على تحرر فصل
النباحة وتحريم استماعها ان لا يكون اللحن الاعلى محرم وفي الباب عن ابن مسعود قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوة الجاهلية
متفق عليه وأخرجه ابن حبان حديث أبي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أنا يرى
من حلق وساق وخرق وفي الباب غير ذلك ولا يعارض ذلك ما أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه
الحاكم عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم مر نساء عبد الأشهل يكنين هلكا هن يوم أحد فقال
لكن جزؤنوا كي يفلهن النساء الانصار يكنين جزؤن الحديث فانه منسوخ عما أخرجه بلطف فلا

يتمكن على هالك بعد اليوم وهو يدل على انه غير النياحة بالكاء فان الكاء غير مهيضه كما يدل
 له ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة قال مات ميت من آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فاجتمع النساء يكن عليه فقام عمر بنانهم ويطردن فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 دعهم يا عمر فان العين تدمع والقلب يصاب والعهد قريب والميت هو رقيب بنته صلى الله عليه
 وآله وسلم كما صرح به في حديث ابن عباس أخرجه أحمد وفيه انه قال له ان كن ونعيق الشيطان
 فانهما كان من العين ومن القلب في الله ومن الرحمة وما كان من اليد واللسان فخن الشيطان
 فانه يدل على جواز الكاء وانه انما ينهي عن الصوت ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم العين تدمع
 ويحزن القلب ولا تقول الا ما رضى الرب فانه في وفاة ولده ابراهيم وأخرج البخاري من حديث ابن
 عمر ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب به اذا اشار الى لسانه أو رجم وأما
 ما في حديث عائشة عند الشيخين في قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان ينهي النساء المجتمعات
 للكاء على جعفر بن أبي طالب احث في وجوههن التراب فحصل على انه كان بكاء به صوت
 النياحة فامر بالنهي عنه ولو بحثوا التراب في أفواههن (وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال الميت يعذب في قبره بما نزع عليه متفق عليه ولهما) أي للشيخين كإدله متفق عليه
 قائمهما المراد ان به (نحوه) أي نحو حديث ابن عمر (عن المغيرة بن شعبه) الاحاديث في الباب
 كثيرة وفيها دلالة على تعذيب الميت بسبب النياحة عليه وقد استشكل ذلك لانه تعذيب بفعل
 غيره واختلفت الجوابات فانكرت عائشة ذلك على عمر وابنه عبد الله واحتج بقوله تعالى ولا تزرن
 وزارة وزرا أخرى وكذلك أنكره أبو هريرة واستبعد القرطبي انكار عائشة وذكره رواه عنه من
 الصحابة فلا وجه لانكاره مع اسكان تناوله ثم جمع القرطبي بين حديث التعذيب والآية بان
 قال حال البرزخ يلحق باحوال الدنيا وقد جرى التعذيب فيها بسبب ذنب الغير كما يشيع اليسع قوله
 تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فلا تعارض بين حديث التعذيب وآية ولا تزرن
 وزارة وزرا أخرى لان المراد بها الاخبار عن حال الأسرة واستقواء الشارح وذهب الاكثرون
 الى تناوله بوجوه الاول البخاري أنه يعذب بذلك اذا كانت سنته وطريقته وقد أقر عليه أهل
 حبانة فيعذب بذلك وان لم تكن طريقته فانه لا يعذب فلما رد على هذا أنه يعذب ببعض كآله
 وحاصله أنه قد يعذب العبد بفعل غيره اذا كان له فيه سبب الثاني المراد أنه يعذب اذا وصي بان
 يناح عليه وهو تأويل الجمهور قالوا وقد كان معروفا عند القدماء كما قال طرفه بن العبد

اذ امت فابكني بما انا اهل * وفقى على الحب يا أم عبد

ولا يلزم من وقوع النياحة من اهل الميت امتثالاه ان لا يعذب لم يمتثلوا بل يعذب على مجرد
 الاصابة فان امتثلوا وما حو اذ عذب على الاخرين الاصابة لانه فعله والنياحة لا تباينيه الثالث
 انما خص بالكفر وان المؤمن لا يعذب بذنب غير أصلا وفيه بعد لا يخفى فان الكافر لا يحبل
 عليه ذنب غير ذنبا لقوله تعالى ولا تزرن وزارة وزرا أخرى الآية الرابع معنى التعذيب ويخرج
 الملائكة الميت بما يشبه به آله كما روى أحمد من حديث أبي موسى مرفوعا الميت يعذب بكاء
 ابني اذا قالت النائحة وابعدها وناصرها واكلمها جلد الميت وقال أنت حفدة هات
 ناصرها أنت نكسها وأخرج عنه ابن ماجه والترمذي الخاضعين ان معنى التعذيب تألم الميت

بما يقع من أهل من النساجة وغيره إلا يرق لهم وإلى هذا التناول ذهب محمد بن جرير وغيره وقال
القاضي عياض هو أولى الأقوال واخبرنا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم جرير أمر أن تعن
البكاء على ابنها وقال إن أحدكم إذا بكى استعبر له صوبه عباد الله لا تعذبوا الخوانكم وراستدل
له أيضا أن أعمال العباد تعرض على موتاهم وهو صحيح وثمة تأويلات أخرى وما ذكرنا ما شئت في
الباب ❁ (وعن أنس) رضي الله عنه (قال شهدت بنتا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تدفن
ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس على القبر فرأيت عينيه تدمعان ورواه البخاري) قديين
الواقدي وغيره في رواية أن الميت أم كلثوم وقد رآها البخاري قول من قال إنها رقت بها ماتت
ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يد فلان شهد صلى الله عليه وآله وسلم دفنها والحديث دليل
على جواز البكاء على الميت بدموعه وتقديم ما يدل به أيضا إلا أنه عورض بحديث فلان وجبت فلا
تبيكين يا كية فوجع بينه وبينه محمول على رفع الصوت وأنه مخصوص بالنساجة لا أنه قد يفيض بكاء من
إلى النساجة فيكون من باب صد الذريعة ❁ (وعن جابر) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لا تدفونوا موتاكم بالليل إلا أن تضطروا وأخرجه ابن ماجه وأصله في مسلم لكن
قال زرير) بالرائي والبيوم والرايع عوض نسي (أن بقية الرجل بالليل حتى يصلي عليه) الحديث
دل على النهي عن الدفن للميت ليلا الاضروية وقد ذهب إلى هذا الحسن وورد تغليل النهي
عن ذلك بأن ملائكة النهار أرق من ملائكة الليل في حديث قال الشارح قال أعلم بصحة وقوله
أصله في مسلم لفظ الحديث الذي فيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم خطب يوما فذكر رجلا من أصحابه
قبض وكفن في كفن غير طائر وقبر ليلا ويزور بقية الرجل بالليل حتى يصلي عليه إلا أن يضطر
الإنسان إلى ذلك وهو ظاهر أن النهي انما هو حيث كان مظنة حصول التقصير في حق الميت بفعله
الصلاة أو عدم احسان الكفن فإذا كان يحصل تأخر الميت إلى النهار كثرة المصلين أو حضور من
يرجى دعاؤه حسن تأخره وعلى هذا فيؤخر عن المسارعة فيه لئلا يولوى النهار ودل ذلك دفن على
عليه السلام لمظاهرة ليلا ودفن الصحابة لا يكره ليلا وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل قبر اليفاسير له سرايح فاخذ من قبل القبلة فقال رحل الله
إن كنت لا تراها تلاء القرآن الحديث قال هو حديث حسن قال وقد خصأ كثر أهل العلم في
الدفن ليلا وقال ابن حزم لا يدين أحد ليلا إلا أن يضطر إلى ذلك قال ومن دفن ليلا من أصحابه
صلى الله عليه وآله وسلم وأزواجه فضرورة وأوجب ذلك من خوف زلزال أو خوف الحر على من
حضر أو خوف تغير أو غير ذلك مما يبيح الدفن ليلا ولا يحل لأحد أن يظن بهم رضي الله عنهم
خلاف ذلك اه ❁ (تنبيه) تقدم في الأوقات حديث عقبه بن عامر ثلاث ساعات كان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ينادي أن صلى فيه من أو أن تقبر فيه من موتا حين تطلع الشمس بازغة حتى
ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول الشمس وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب اه
وكان يحسن ذكر المصنف هنا ❁ (وعن عبد الله بن جعفر) رضي الله عنه (قال لما بلغني
جعفر حين قتل قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اصنعوا لأل جعفر طعاما فقد أتاهم ما يشاء لهم
أخرجه الحنفية إلا السائي) فيمد لاه على شرعية إتيان أهل الميت بصنع الطعام لهم ليلهم فيه
من الشفلة بالموت ولكنه أخرج أحسن حديث جرير بن عبد الله الجلي كانه عدا لا اجتماع إلى

أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النجاسة فيصلى حديث بر على أن المراد صنعة أهل الميت الطعام لمن يدفن معهم ويحضر لهم كما هو عرف بعض أهل الجهات وأما الإحسان إليهم فيصلى الطعام لهم فلا بأس به وهو الذي أقامه حديث جعفر (قائدا) وما يحرم بعد الموت العشر عند القبر ويرد النبي عنه فإنه أخرج أحدوا وبودا ومن حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تعزف في الإسلام قال عبد الرزاق كانوا يعزفون عند القبر بقرنا وشاة قال النبطي كان أهل الجاهلية يعزفون الأبل على قبر الرجل الجواد يقولون نحيه به على فمسه لانه كان يعزف هاني حياته فطعمها الأضياف ففن نعقرها عند قبره حتى تأكلها السباع والطيور فيكون مطعما بعد وفاته كما كان يطعم في حياته ومنهم من كان يذهب إلى أنه إذا عقرت راحته عند قبره حشر في القيامة كما ومن يعزف عنده حشرا جلا وكان هذا على مذهب من يقول منهم بالبعث بهذا فعل جاهلي يحرم (وعن سليمان بن بريدة) رضى الله عنه هو الأسلي روى عن أبي عمران ابن حصين وجماعت من خمسة عشر ومائة (عن أبيه) أي بريدة (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمهم) أي أصحابه (أذا خرجوا إلى المقابر) أي أن يقولوا (السلام) على أهل الدارين المسلمين والمؤمنين وأنا إن شاء الله بكم لأحقون أسأل الله لنا ولكم العاقبة روى مسلم) وأخرجهما في ضمن حديث عائشة وفيه بيان تورجهم الله المتقدمين والمتأخرين والحديث دليل على شريعة زيارة القبور والسلام على من فيها من الأموات وأنه بلفظ السلام على الأحياء قال النبطي نفسه أن اسم الدار يقع على المقابر وهو صحيح فإن الدار في اللغة يقع على الربع المكون وعلى أنفاب غير الماهول والتقسيد المشقة للترك وأمننا لا قوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذاك غدا إلا أن يشاء الله وقيل للمشيئة عائدة إلى تلك التربة بعينها وسؤاله العاقبة دليل على إيمانهم أنهم ما يطلب وأشرف ما يستل والعاقبة للميت سلامته من العذاب ومناقشة الحساب ومقصود زيارة القبور الدعاء لهم والإحسان إليهم ونذكر الأسرة والزهد في الدنيا وأما ما أحدثه العامة من خلاف هذا كدعائهم الميت والاستصراخ به والاستغاثة به والاستعانة منهم وسؤال الله بحقه وطلب الحاجات اليه والندبة أي نذكر كان فهذا من البدع والجهالات ومن أبطل الباطلات وتقدم شيء من هذا (وعن ابن عباس) رضى الله عنهما (قال حذر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبور المدنة فأقبل عليهم بوجهه فقال السلام عليكم بأهل القبور بغفر الله لنا ولكم) ثم سلقنا ونحن بالآثر روى الترمذي وقال حسن) فنه الله بسلام عليهم إذا حضر بالمقبر وقولنا لم يقصد الزيارة لهم وفيه إيمانهم بعلوم بالمباركة وصلاحه عليهم والا كان اضاعة وظاهر في جمعة غيرها وفي الحديثين الأول وهذا دليل على أن الإنسان إذا دعا لاحد واستغفره يبدأ بالدعاء لنفسه والاستغفار لها وعليه ورويت الادعية القرآنية ترنا اغفر لنا ولاخواننا فانستغفر لذنوبنا ولجميع المسلمين وغير ذلك وفيه أن هذه الادعية ونحوها نافعة للميت بلا خلاف وأما غير هاتين قرأت القرآن له قال الشافعي يقول لا يصل ذلك اليه وذهب أحد جماعت من العلماء إلى وصول ذلك له وذهب جماعة من أهل السنة والحنيفة إلى أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله لصلة كان أو صوما أو حجبا أو صدقة أو قرأت قرآن أو ذكرا أو أي أنواع القرب وهذا هو القول الأرجح دليلا وقد أخرج الدارقطني أن رجلا مال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كيف يرأبوه بعد موتهم

فاجابه صلى الله عليه وسلم ان يصوم لهم ام يصومه واخرج أبو داود من حديثه معتقلا بن
يسار عنه صلى الله عليه وآله وسلم اقرؤا على موتاكم سورة يس وهو شامل للعتب بل هو الحقيقة
فيه واخرج الشنخا أن صلى الله عليه وآله وسلم كان يضحى عن نفسه بكيش وعن أمته بكيش
وقبه إشارة إلى ان الانسان يتبعه عمل غيره وقد بسط السيد الكلام في حواشي ضوء المنار بما
يتضح منه قوة هذا المذهب (وعن عائشة) رضى الله عنها (قالت قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لا تسبوا الاموات فانهم قد انفضوا) أى وصلوا (الى ما قدموا) من
الاعمال (رواه البخارى) الحديث دليل على تحريم سب الاموات وتظاهره للعصم للمسلم
والكافر وفي الشرح الظاهر انه يخص بجواز سب الكافر بما حكاه الله من ذم الكفار في كتابه
العزیز كما دعوهم وواشبههم قلت لكن قوله قد انفضوا الى ما قدموا عليه عامة للقرنين معناه
انه لا فائدة في سبهم والتشكيك بما عارضهم وما ذكره تعالى للام الخالية وما كانوا فيه من الضلال
فليس المقصود ذمهم بل تحذير الامة من تلك الافعال التي افضت بها عليها الى الويل ويسان
بجرماته ارتكبوها وذكر الشافعي بفضل جوره لقرن جاز وليس من السب المنهى عنه فلا
تخصيص بالكفارة الحديث مخصوص لبعض المؤمنين كما في الحديث انه مر عليه صلى الله عليه
وآله وسلم بجنازة فأتوا عليه اشر الحديث وأقرهم على الله عليه وآله وسلم على ذلك بل قال وحيث
أى التارحم قال أتم شهاده ولا يقال ان الذى أتوا عليه سب السب عموما لانه قد اخرج الحاكم
في دمه بس المرء قد كان فظا غليظا والظاهر انه مسلم ان لو كان كافرا ماتوه وضوءه بغير كرمه وقد
أجاب القرطبي عن سبهم وافراده صلى الله عليه وآله وسلم لهم لم يعتقل أنه كان مستظرا بالشر
ليكون من باب لا غيبة لقاسق أو بانه يحمل النبي عن سب الاموات على ما بعد الدفن قلت وهو
الذى يناسب التعليق باقتضائهم الى ما قدموا فان الافضاء الحقيقى بعد الدفن (وروى الترمذى عن
المفسر نحوه) أى خصوص حديث عائشة في النبي عن سب الاموات (لكن قال) عوض قوله
فانهم أقضوا الى ما قدموا (فتؤذوا الاحياء) قال ابن رشد ان سب الكافر يحرم اذا تاذى به
الحى المسلم ويحرم اذا لم يحصل به الاذية وأما المسلم فيصير الا اذا ادعته اليه الضرورة كان يكون
فيه مصلحة للميت اذا أريد تخليصه من مظلة وقعت منه فانه يحسن بل يجب اذا اقتضى ذلك سبه
وهو تقدير ما استفتى من جواز القبيحة لجاعة من الاحياء لامور قاله السيد رحمه الله تعالى قلت
ذكر النووى في شرح مسلم جماعة يجوز نعيمهم لادور وتعبه العلامة الشوكاني بما دل على النهى
عن القبيحة مطلقا في دالة مستقلة وهو الحق وأجاب عن كل دليل له على جوازها جوابا شاملا
لا عذر بعده لاحد في الاختيار (قائده) نهى الله تعالى في كتابه عن سب من يدعون عن
دون الله قال فيسوا الله بعدوا بغير علم ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذه الاحاديث
عن سب الاموات مطلقا فاعتبر بسبهم من أفاضل الامة وأهل القرون المشهود لها الخير
كاحباب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاسما للخلفاء الراشدين المهديين المضلين على غيرهم من
الاصحاب على حسب ترتيب الخلافة فهذا الافضاء تأمهم الله تعالى وأباهم فاعلموا كتاب الله
وسننهم في المطهرة وقد أمروا كفهم بقوله تعالى ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان
ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا الآية ومن أدلة كفرهم قوله سبحانه ليغيظ بهم الكفار وغيط

هو لا المبتدعة على السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار يمكن لا يفتي * (قائدة) * ومن
الأذية للعت القعود على قبره لما أخرجه أحد قال الحافظ ابن حجر باسناد صحيح من حديث عمرو
ابن زهرم الأنصاري قال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأما منكى على قبر فقال لا تؤذ
صاحب القبر وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ن
يجلس أحدكم على جرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلد خيوله من الخنازير على قبر وأخرج مسلم عن
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها والله في الصبر
في فتح الباري قتلا عن النووي ان الجهور يشقون بكراهة القعود عليه وقال مالك المراد بالقعود
الحديث وهو تأويل ضعيف أو باطل اهـ ويعمل قول مالك قال أبو حنيفة كما في النسخ قلت
والدليل يقتضي تحريم القعود عليه والمرور فوقه لأن قوله لا تؤذ صاحب القبر ينهي عن أذية
المقبورين المؤمنين وأذية المؤمن بمحرمة نفس القرآن والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير
ما اكتسبوا فقد احتفلوا به أنا وإمامنا

(كتاب الزكاة)

الزكاة لغة مشتركة بين الفناء والطهارة وتطلق على الصدقة الواجبة والمستدرة والنفقة والمحق
والفقير وهي أحد أركان الإسلام الخمسة باجتماع الأمة والمسلم من ضرورة الدين واختلف في أي
سنة فرضت فقال الأصحاب فرضت في الثانية من الهجرة قبل فرض رمضان وبأنى بيان متى
فرض في بلده (عن ابن عباس) رضي الله عنهما (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث معاذاً إلى
الين فذكر الحديث وفيه ان الله قد افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد على
فقرائهم متفق عليه واللفظ الجاري) كان بعثه صلى الله عليه وآله وسلم لمعاذ إلى سنة عشر
قبل حج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كذا في الجارية في أوامر المغازي وقيل كان آخر سنة تسع
عند منصرفه صلى الله عليه وآله وسلم من غزوة تبوك وقيل سنة ثمان بعد الفتح وبني فيه إلى خلافة
أبي بكر والحديث في الجارية ولفظه عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث معاذاً إلى
الين قال له انك تقسم على قوم أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله فإذا عرفوا الله
فأخبرهم ان الله قد فرض عليهم خمس سلوات في يومهم وليلتهم فإذا فعلوا فأخبرهم ان الله قد
فرض عليهم الزكاة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم فإذا أطلعوا فخذ منهم ويوق
كرائم أموال الناس واستبدل بقوله تؤخذ من أغنيائهم أن الامام هو الذي يتولى قبض الزكاة
وصرفها ما ينفعه وما ينفع من امتعت منها أخذت عنه فخر أو قديين صلى الله عليه وآله وسلم المراد
من ذلك بعثه السعاة واستبدل بقوله ترد على فقرائهم انه يكتفي اخراج الزكاة في صنف واحد
وقيل يحقل أن يخص الفقراء لكونهم الغالب في ذلك فلا دليل على ما ذكره لهؤلاء الذين يفترون من يهل
إليه الصبر فيدخل المسكين عندهم يقول ان المسكين أعلى حالاً من الفقير ومن قال بالعكس
فالأمر واضح (وعن أنس) رضي الله عنه (ان أبا بكر الصديق) رضي الله عنه (كتبه)
لما وجهه إلى البحرين عاملاً (هذه فريضة الصدقة) أي نصف فريضة الصدقة حذف المضاف
إليه وفيه جواز إطلاق الصدقة على الزكاة خلافاً لمن منع من ذلك وفيه جواز كتابة العلم
وتدوينه واعلم ان في الجارية قصد بيان الكتاب ههنا باسم الله الرحمن الرحيم (التي فرضها)

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على السليم) فيه دلالة على ان الحديث مرفوع والمراد
 بفرضا قد ردها لان وجوبها ثابت بنص القرآن كما يذلل قوله (والتي أمر الله بها رسوله) أي انه
 تعالى أمر بتقدير أو أوجها وأجاسها والقدرا المخرج منها كما بينه التفصيل بقوله (في كل أربع
 وعشرين من الأبل فداونها الغنم) هو مبتدأ مؤخر وخبره قوله في كل الأبل فداونها (في كل خمس
 شاة) فيها تعين أخرج الغنم في مثل ذلك وهو قول مالك وأحمد فلو أخرج بعير المجزء وقال
 الجمهور يجره قالوا لان الأصل ان تحب من جنس المال وانما عدل عنه رفقا بالمالك فاذا رجع
 باختياره الى الأصل إسرأه فان كانت قيمة البعير الذي يجره دون قيمة الأربع الشاة فقه خلاف
 عند الشافعية وغيرهم قال المصنف في الغنم والأقرب انه لا يجرى (فاذا بلغت) أي الأبل (خسا
 وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أي) زاده ناكيدا والافقذعت والخاض بنت
 المير وتخصف الخاء هي من الأبل ما استكمل السنة الأولى ودخل في الثانية الى آخرها هي بذلك
 ذكرا كان أو أنثى لان ما من المخاض أي الحوامل لا واحدة من لقتنه والمخاض الحامل الى
 دخل وقت حملها وان لم تحمل وضعيها للأبل التي بلغت خسا وعشرين فانها تحب فيها بنت
 مخاض من حين تبلغ عدتها خسا وعشرين الى ان تقبض الى خمس وثلاثين وهذا قول الجمهور
 وروي عن علي عليه السلام انه يجب في الخمس والعشرين خمس شاة الحديث مرفوع وورد بذلك
 وحديث موقوف عن علي عليه السلام ولكن المرفوع ضعيف والموقوف ليس بصحة فذا لم يقل
 به الجمهور (فان لم تكن) أي توجد (فان لبون ذكر) هو من الأبل ما استكمل السنة
 الثانية ودخل في الثالثة الى تمامها هي بذلك لان أمه ذات ابن ويقال بنت اللبون لانت في البطن الثاني وانما زاد
 قوله ذكر مع قوله ابن لبون لتأكيد كما عرفت (فاذا بلغت) أي الأبل (ستاء وثلاثين الى خمس
 وأربعين ففيها بنت لبون أي) فاذا بلغت ستاء وأربعين الى ستين ففيها حقة) بكسر الحاء وتشديد
 القاف وهي من الأبل ما استكمل السنة الثالثة ودخل في الرابعة الى تمامها ويقال للذكر حق
 سميت بذلك لاستحقاقها ان يحمل عليها وبركها الفضل ولذلك قال (طروقة الجبل) بفتح أوله
 أي مطروقة وهي فعولة بمعنى مقعولة والمراد من شأنها ان تقبل ذلك وان لم يطررها (فاذا بلغت)
 أي الأبل (واحدة وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة) بفتح الجيم والمجبة وهي التي أتت
 عليها أربع وستين ودخلت في الخامسة (فاذا بلغت) أي الأبل (ثمان وسبعين الى تسعين ففيها
 بنت لبون) تقدم يسلمه (فاذا بلغت) أي الأبل (احدى وتسعين الى عشرين ومائة
 ففيها حقان طروقة الجبل فاذا زادت) أي الأبل (على عشرين ومائة) أي واحدة فصاعدا
 كما هو قول الجمهور وروى له كلب عن عيسى بن أبيه عنده فاذا حكاكات احدى وعشرين ومائة ففيها
 ثلاث نبات لبون حتى تبلغ تسعا وعشرين ومائة ومقتضاه ان ما زاد على ذلك فانز كما لا ابل
 وإذا كانت ما لا ابل فلا تحبب كانه الا اذا بلغت مائة وثلاثين فانه يجب فيها بنت اللبون وحقة فاذا
 بلغت مائة وأربعين ففيها بنت لبون وحقان وعن أبي حنيفة اذا زادت على عشرين ومائة رجعت
 الى فردضة الغنم فيكون في خمس وعشرين ومائة ثلاث نبات لبون وشاة واحدة والحديث انما ذكر
 فيه حكم كل أربعين وخمسين فلو عها احدى وعشرين ومائة ثلاث نبات لبون عن كل أربعين
 بنت لبون ولم يبين فيه الحكم في الخمس والعشرين ونحوها فيحتمل ما قاله أبو حنيفة ويحتمل انه

وقص حتى يبلغ مائة وثلاثين كأقدمنا والله أعلم (ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل تسعين حقة ومن لم يكن معه الأربع من الابل فليست فيها صدقة إلا أن يشاء ربها) ان يخرج منها نفلا منه والا فلا واجب عليه فهو استثناء منقطع ذكر دفع توهم ثلثين قوله فليس فيها صدقة ان المتني مطلق الصدقة لاحتمال اللفظ له وان كان غير مقصود فهذه صدقة الابل الواجبة فليست في هذا الحديث الجليل وظاهر وجوب اعيان ما ذكره الا انه سيأتي قريبا ان من لم يجد العين الواجبة اجزاء غيرها وأما ذكر كفا الغنم فقد بينا قوله (وفي صدقة الغنم في سائمة) بدل من صدقة الغنم بإعادة العامل وهو خبر مقدم والسائمة من الغنم الرعاة غير المملوكة وأعلم أنه أفاد لفظ السوم انه شرط في وجوب زكاة الغنم وقال بها الجمهور وقال مالك وربيعة لا يشترط وقال داود يشترط في الغنم لهذا الحديث قلنا وفي الابل لما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث بهز بن حكيم يلفظ في كل سائمة ابل وسائتي تقسم البقر لما ثبت فيها ذكر السوم وانما كاصولها على الابل والغنم (إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة) بالرفع غير مائة (شاة) مبتدأ خبره ما تقدم من قوله في صدقة الغنم فان في الأربعين ثمانية عشر ومائة (فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين ففيها شاتان فإذا زادت على مائتين إلى ثلثمائة ففيها ثلاث شاة فإذا زادت على ثلثمائة ففي كل مائة شاة) ظاهر انه لا يجب الشاة الرابعة حتى تفي أربع مائة وهو قول الجمهور وفي رواية عن أحمد وبعض الكوفيين إذا زادت على ثلثمائة واحدة وجبت الأربع (فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة) واجبة (الأن يشاء ربها) اخراج صدقة نفلا كما سلف (ولا يجمع) بالناء للمفعول (بين مقتري ولا يفرق) مثله مستدرا (بين مجموع خشية الصدقة) مفعوله والجمع بين المقتري صورة انه يكون ثلاثة نفر مثلا ولكل واحد أربعون شاة وقد وجب على كل واحد منهم الصدقة فإذا وصل اليهم المصدق جمعوهما لتكون عليهم فيها شاة واحدة فهو عن ذلك وصورة التفرق بين مجموع ان الخليطين لكل منهما مائة شاة وشاة فيكون عليهما فيها ثلاث شاة فإذا وصل اليهما المصدق فرقا عنهما قلنا يمكن على كل واحد منهما سوى شاة واحدة فنوع ذلك قال ابن الاثير هذا الذي سمعته في ذلك وقال الخطابي قال الشافعي الخطابي في هذا المصدق ورث المال قال والخشية خشيتان خشية الساعي ان تقل الصدقة وخشية رب المال ان يقل ماله فأمر كل واحد منهما أن لا يصدت في المال شيأ من الجمع والتفرق خشية الصدقة (وما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما) والتراجع بين الخليطين ان يكون لاحدهما مثلا أربعون بقرة ولا تسرون ثلثون بقرة ومالهما مشترك فأتخذ الساعي عن الأربعين حسنة وعن الثلاثين تيمنا فيرجع باذل المسنة بثلاثة أسباعها على خليطه وبأذل التسبع بأربعة أسباعها على خليطه لأن كل واحد من السنتين واجب على الشروع كأن المال ملك واحد وفي قوله (بالسوية) دليل على أن الساعي إذا اظلم أسدهما فاختصه بزيادة على فرضه فانه لا يرجع بهما على شركه وانما يفرقه قيمة ما يخص من الواجب دون الزيادة كذا في الترح ولو قيل مثلاً انه يدل أنهما يتساويان في الحق والتظلم لماء هذا الحديث عن أفاده ذلك (ولا يخرج) مبنى للمعول في الصدقة (هرمة) بفتح الهاء وكسر الهمزة الكبيرة التي سقط استئناسها (ولذا ان عوار) بفتح العين وضعها وقيل بالفتح معيبة العين والغنم عواراء

العين ويدخل في ذلك المرض والاولى ان تكون مقنونة لتشمل ذوات العيب فسدخل ما افاده
 حديث آخر داود ولا تعطى الهزيمة ولا الدرنة ولا المربضة ولا الشرط اللينة ولكن من وسط
 أموالكم فان الله لم يسألكم خبره ولا أمركم بشره له والدرنة الجراب من الدرن الوسخ والشرط
 اللينة هي رفال المال وقيل صفاره وشتراره قاله في النهاية (ولا تيس إلا أن يشاء المصدق)
 اختلف في ضبطه فالاكثر على انه بالتشديد وأصله المتصدق أدعت التام بعد قلبه اما والمراد به
 المال والاستثناء راجع إلى الاثر وهو التيس وذلك انه اذا لم يكن معه الاثر اذ دفعه ومن الخيار
 والمالك أن يخرج الافضل ويحتمل رده إلى الجميع ويضدان للمالك اخراج الهزيمة وذات العوار
 اذا كانت مضمونة فميتها كثر من الوسط الواجب في هذا خلاف بين المفسرين وقيل ان ضبطه
 بالتحقيق والمراد به الساعي فيدل على انه الاحتياط في نظر الاصلي للفقراء وأنه كالموكل بتقصيد
 مشتملها الصلحة فعود الاستثناء إلى الجميع على هذا وهذا اذا كانت الفتن مختلفة فلو كانت معينة
 كلها أو بعضها أخرج واحدة وعن المالكة يشتري شاة مخزنة عملاً بظاهر الحديث هذه
 زكاة الفتن وتقدمت زكاة الابل وثائق زكاة البقر وأما الفضة فقد افاد الواجب منها قوله (وفي
 الرقة) بفساد الرء وتخصيف القاق وهي الفضة الخالصة (ربع العشر) أي يجب اخراج
 ربع عشرها زكاة وثائق النص على الذهب (فان لم تكن) أي القضة (الاثنتين) درهمها
 (ومائة فلس) فيها صدقة الا أن يشاء بها كما عرفت وفي قوله ثمانين ومائة ما يؤهم انها اذا زادت
 على التسعين والمائة قبل بلوغ المائتين ان فيها صدقة وليس كذلك بل اعتماد كونه آخر عقد قبل
 المائتين والحساب اذا جاوز الاحاد كان تركيبة المقود كالعشرات والمئين والالوف فذكر التسعين
 لذلك ثم ذكر كما من أحكام زكاة الابل قد أشرنا إلى انه يأتي بقوله (ومن بلغت عندهم من الابل
 صدقة الجذعة) وقد عرفت في صدر الحديث العدة التي تجب فيها الجذعة (وليس عنده)
 أي في ملكه (وعنده حقيقة فأنه تقبل منه) عوضاً عن الجذعة (ويجعل معها) أي خرفعة
 لها (شاتين ان استيسر له أو عشرين درهمها) اذا لم يستيسر له الشاتان وفي الحديث دليل
 على ان هذا القدر هو خير التفاوت ما بين الجذعة والحقة (ومن بلغت عنده صدقة الحقة) التي
 عرفت قدرها (وليس عنده الحقة وعند الجذعة فأنه تقبل منه الجذعة) وان كانت زائدة على
 ما يلزمه فلا يكف بتحصيل ما ليس عنده (ويعطيه المصدق) إلى مقابل ما زاد عنده (شاتين أو
 عشرين درهمها) كما سلف في عكسه (رواه البخاري) وقد اختلف في قدر التفاوت في ما زاد الانسان
 فذهب الشافعي إلى ان التفاوت بين كل شيتين كذا في الحديث وذهب غيره إلى أن الواجب
 هو زيادة فضل القيمة من رب المال ورد الفضل من المصدق بدليل انه ورد في رواية عشر قدرها هم
 أو شاقو ما ذاك الا ان التقويم يختلف باختلاف الزمان والمكان فيجب الرجوع إلى التقويم وقد
 أشرنا البخاري إلى ذلك فانه أورد حديثاً في بكر في باب أخذ العروض من الزكاة ثم ذكر ذلك قول
 معاذ أتوني بعرض ثيابكم خصل أو ليس في الصدقة مكان الشعر والذرة أهون عليكم وخير
 لأحب محمد صلى الله عليه وآله وسلم بالمدنية وبأنى استيفاء ذلك (وعن معاذ بن جبل)
 رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعته إلى اليمن فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين
 برة تبيعاً أو تبيعة) فيها يصير بين الأمرين والتيسع فوالجواب كذا لا تبي (ومن كل أربعين

مسنة) وهي ذات الحولين (ومن كل عالم) أي محتمل وقد أخرجه بهذا اللفظ أبو داود والمراد به الجارية بمن لم يسلم (ديناراً أو عله) بفتح العين وسكون الدال (معارفياً) نسبة إلى المعارف بزة معاجد من الجن اليهم تنسب التباب المعارفة يقال ثوب معافري (رواهما النسوة واللفظ لأحد حسنة الترمذي وأشار إلى اختلاف في قوله) لفظ الترمذي بعد أخرجه وروى بعضهم هذا الحديث عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث معاذاً إلى اليمن فأمره أن يأخذ قال وهذا أصح من روايته عن مسروق عن معاذ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وصحبه ابن حبان والحاكم) وانما يرجح الترمذي الرواية المرسله لأنها اعترضت رواية الاتصال بان مسروقاً لم يلق معاذاً وأجيب عنه بأن مسروقاً همداني النسب من رادعة يميني الدار وقد كان في أيام معاذ باليمن قال القاسمي عن غناه وهو محكوم باتصاله على رأي الجمهور قلت وكان رأي الترمذي رأي البخاري أنه لا بد من تحقق اللقاء والحديث دليل على وجوب الزكاة في البقر وإن نصابها ما ذكره وهو يجمع على الأمرين وقال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء أن السنة في ذكر كذا البقرة على ما في حديث معاذ أنه النصاب المجمع عليه وفيه دلالة على أنه لا يجب فسادون الثلاثين شيئاً وفيه خلاف الزهري فقال يجب في كل خمس شاة قياساً على الأبل وأجاب الجمهور بأن النصاب لا يثبت بالتقليس وبأنه قد روي ليس فيلادون ثلاثين من البقر شيء وهو وإن كان مجهول الاستناد فقهوم حديث معاذ في قوله ﴿ (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تؤخذ صدقات المسلمين على مياهم روماً جدي ولا يداود) من حديث عمرو بن شعيب أيضاً (ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في دورهم) وعند النسائي وأبي داود في اللفظ من حديث عمرو أيضاً لا جلب ولا جنب ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في دورهم أي لا تجلب المشية إلى المصدق بل هو الذي يأتي إلى الرب المال ومعنى لا جنب أنه حيث يكون المصدق بأقصى مواضع أهباب الصدقة فتجب إليه فتهبى عن ذلك وفيه تفسير آخر يخرج عن هذا الباب والاحاديث دللت على أن المصدق هو الذي يأتي إلى الرب المال فيأخذ الصدقة وفي لفظ أحمد خاص بكذا المشية ولفظ أي داود عام لكل صدقة وقد أخرجه أبو داود عن جابر بن عبد الله عن فروع أسألتكم ربكم بعضون فإذا أنكم فرحوا بهم وخلقوا بينهم وبين ما يبتغون فإن عدلوا فلا تقسمهم وإن ظلموا فاعلموا وأرضوهم فإن عاينهم كأنكم رضاهم فهذا يدل أنهم يتركون بأهل الأموال وإنهم يرضونهم وإن ظلموهم وعند أحمد من حديث أنس قال أتى رجل من بني نعيم فقال يا رسول الله إذا أدبنا كذا الذي أرسلوك فقد برئت منها إلى الله ورسوله قال نعم ولأبى وأما ما عني من بدلهما وأخرجه مسلم من حديث جابر فروعاً أرضوا مصدقكم في جواب ناس من الأعراب أتوه صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا إن ناساً من المصدقين يأتوننا بطلونا الآن في البضاي من من سئل أكثر مما يجب عليه فلا يعطيه المصدق يرجع منه وبين هذه الأحاديث أن ذلك حيث يطلب زيادة على الواجب من غير تأجيل وهذه الأحاديث حيث طلبها امتناً ولا وإن رأى صاحب المال ظالمًا ﴿ (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يأخذ الصدقة من البقر شيء) (ليس في الصدقة الصدقة القطر) الحديث نص أنه لا زكاة في البقر شيء وهو جامع فيما كان للخدمة والركوب وأما الميل المعذرة للتأجيل فيها

خلاف الشبهة وتفاصيل واحتموا الحديث في كل فرس سائعتي ديناراً وعشرة دراهم أخرجه
 الدارقطني والبيهقي وضعفاه وأجيب بأنه لا يقام حديث النبي الصحيح وانقضت هذه الواقعة
 في زمن مروان فتشاور الصحابة في ذلك فروى أبو هريرة الحديث ليس على الرجل في عبده ولا في
 فرسه صدقة فقال مروان لزيد بن ثابت ما تقول يا أبا عبد الله فقال أبو هريرة نعمان مروان أحذره
 بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول ما تقول يا أبا عبد الله فقال زيد صدق
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما أراد به الفرس الغازي فأما تأخر طلب نسلها ففيها
 الصدقة فقال كم قال في كل فرس ديناراً وعشرة دراهم وكانت الظاهرة لا تجيب إلا كذا في
 الخليل ولو كانت للتجارة وأجيب بأن ذلك التجارة واجبة الإجماع كأنه ابن المنذر قلت كيف
 الإجماع وهذا خلاف الظاهرة وللهذه ذهب الإمام الشوكاني إلى أنه لا زكاة في أموال التجارة وهو
 الحق لعدم الدليل الدال على ذلك الذي يصلح للاحتجاج به (وعن بهز) يفتح الباب وسكون الهاء
 والراءى (ابن حكيم) ابن معاوية بن حبيدة يفتح الباب وسكون الراءى يفتح القسري يضم
 القاف وفتح الشين و بهز تابعي مختلف في الاحتجاج به فقال يحيى بن معين في هذه الترجمة أسناد
 صحيح إذا كان من دون بهز ثقة وقال أبو حاتم هو شيخ يكتب حديثه ولا يجهجه وقال الشافعي ليس
 بجهجه وقال الذهبي ما تركه عالم قط (عن أبيه عن جده) هو معاوية بن حبيدة صحابي (قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل مائة أبل في أربعين بنت لبون لا تنفرك أبل عن صاحبها)
 معناه أن المائة لا يفرق من ملك غيره حيث كانا خطين وتقدم في حديث أنس أن بنت لبون
 نجيب من ستة وثلاثين إلى خمسة وأربعين فهو يصدق على أنه نجيب في الأربعين بنت لبون
 ومفهوم العدد هنا مطرح زيادة نقصاناً لأنه عارضه المنطوق الصحيح وهو حديث أنس كما
 تقدم (من أعطاهم أو تجرأها) أي قاصد الإخراج أعطاهما (فلما جروا من منعهما فانا
 أخذوها وشرطنا له عزمة) يجوز زعمه على أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه على المصدر يقره
 مصدروهم كدلت نفسه مثل على أنه درهم اعترافاً والتأصيله فصل يدل عليه جهه فانا أخذوها
 والعزمة الحد في الأمر يعني أن أخذ ذلك بجهجه لأنه واجب بمفروض (من عزما تباركنا ليعجل
 لا ل محمد من هاشم زرواء أجدوا أو داود والناسك وصحبه وإلحاقه وعقن الشافعي القول به على
 ثبوته) فانه قال هذا الحديث لا يشته أهل العلم بالحديث ولو ثبت لقلناه قال ابن حبان كان
 يعني بهز يخطئ كثيراً ولا هذا الحديث لا دخلته في الثقات وهو ممن استخبر الله فيه والحديث
 دليل على أنه يأخذ الإمام الزكاة هراً ممنعها والظاهر أنه يجمع عليه وإنه الإمام كلفه وإنها
 تجزئ من هي عليه وإن فانه لا جرم فقد سقط عنه الوجوب وقوله وشرطنا له هو عطف على الضمير
 المنصوب في أخذوها والمراد من الشطر البعض وظاهر أن ذلك عقوبة بأخذ جرم من المال على
 منعه إخراج الزكاة وقد قيل إن ذلك منسوخ ولم يبقه مدعي النسخ دليل على النسخ بل على عدمه
 أحاديث أخر ذكرها في الشرح وأما قول المصنف أنه لا دليل في حديث بهز على جواز العقوبة
 بالمال لأن الرواية وشرطنا له بضم السين فعل مبني للجهول أي جعل ما له شرطاً ونقضه عليه
 المصدق بأخذ الصدقة من خير الشطر من عقوبة منعه الزكاة قلت وفي النهاية ما نقله قال
 الحارثي غلط الرواية في لفظ الرواية وتامها وشرطنا له أي يجعل ما له شرطاً إلى آخر ما ذكره

المصنف والى مثله بنحو صاحب ضوء التهارفة وفي غيره من رسائله وذكر السيد في حواشيه أنه
على هذه الرواية أيضا دل على جواز العقوبة بالمال إذا أخذ من خسر الشطر من عقوبة يأخذ
زيادة على الواجب أو الواجب الوسيط غير الخائر ثم رأيت الشارح أشار إلى هذا الذي قلناه في
حواشي ضوء التهارفة في الوقوف على كلامه ثم رأيت التواوي بعد مدة طوله ذكر ما ذكرناه
بعينه رداه على من قال أنه على تلك الرواية لا دليل فيه على جواز العقوبة بالمال ولفظه إذا خسر
المصدق وأخذ من خير الشطرين فقد أخذ زيادة على الواجب وهي عقوبة بالمال الآن حدثت
بهم هذا الوصف فلا يدل الأعلى هذه العقوبة بنحو وصفها في مانع الزكاة لا غير وهذا الشطر المأخوذ
يكون زكاة كله أي حكمه حكمهما أخذاً ومصرفاً ولا يلحق بالزكاة غير ما في ذلك لأنه الحاق
بالتقاسم ولا نص على علمه وغير النص من أدلة العلم لا يشهد ظنا بعمل به سيما وقد تقررت
حال المسلم بالأدلة القطعية كحرمة ماله فلا يحصل أخذ شيء منه إلا بدليل قاطع ولا دليل بل هذا
الوارد في حديثهم زكاة لا يشهد إلا الظن فكيف يؤخذ به ويقدم على القطع ولقد امتنع
أهل الأمر في هذه الأعصار في أخذ الأموال في العقوبة استرسالاً بشكره العقل والشرع وصارت
تساو الولايات بجهال لا يعرفون من الشرع شيئا ولا من الدين أمر القليس بهمهم الاقتض الأموال
من كل من ليسم عليه ولا يهوى بهونه أديا ولا يواصر فوته في حاجتهم وأقواتهم وكسب الألبان
وعامرة المساكن في الأوطان فأنافه وأنالهم راجعون ومنهم من يضيع حد السرقة وأشراب
المسكر ويضيع عنه ماله ومنهم من يجمع بينهم ما يقيم الحد ويقتض المال وكل ذلك محرم ضرورة
دنية لكنه شاب عليه الكبير وشب عليه الصغير وترك العلماء الشكر في الأمر الخطير
فإذا نثر والنثر وقوة لا يحل لآل محمد بأن الكلام في هذا الحكم مستوفى إن شاء الله تعالى
﴿وعن علي﴾ عليه السلام ﴿قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان لثما تخرهم
ونال عليهم الحول ففيها خمسة دراهم﴾ ربيع عشرها (وليس عليه شيء) أي في الذهب (حتى
يكون لثا عشر ون دينار أو حال عليه الحول ففيها نصف دينار فإذا فُصِّب ذلك وليس في مال
زكاة حتى يحول عليه الحول رواه أبو داود وهو حسن وقد اختلف في رفعه) أخرجه الحديث
أبو داود ومروان عن حديث الحارث الأعور الأقولة فإذا فُصِّب ذلك قال فلا أدري أي على يقول
فصِّب ذلك أو يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأقولة ليس في مال زكاة إلى آخره
انتهى فأناد كلام أي داود أن يرفعه بحمله اختلافاً وثمة المصنف في التلخيص على التمهول
وبين علمه ولكنه أخرج الأربعة في الجلة الأخيرة من حديث ابن عمر فروعا بلطف لا زكاة في
مال امرئ حتى يحول عليه الحول وأخرج أيضا عن عائشة من فروعا ليس في المال زكاة حتى
يحول عليه الحول وله طرق أخرى عنهما والحديث دليل على أن نصاب القضية مائة درهم وهو
اجماع وإنما اختلف في قدر الدرهم فإن فيه خلافا كثيرا سرده في الشرح ولم يأت بجائز
وتسكن إليه النفس في قدره وفي شرح العمري أن كل درهم مقدوا ثلث كل عشرة دراهم سبعة
مناقبيل والمقال لم يعرف في جاهلية ولا إسلام قال أجمع المسلمون على هذا وقد روي لنا بعض بحث
طويل أن نصاب القضية من القروش الموضوعة (١) على رأى الشافعية أربعة عشر قرشا وعلى رأى
الحنفية عشرون ويزيد قليلا وان نصاب الذهب عند الحنفية عشرون أجرة ثم قال هذا أقرب

(١) يعني على عهد السيد
رحمه الله اه منه .

وفيه ان قدر ذكر كذا الماتى الف درهم ربع العشر وهو اجماع قاله السيد وللمقرر يرى رسالة في بيان
فقود الاسلام اتي فيها عياشي في راجعه وقوله فإزاد فصاحب ذلك قد عرفت ان رفعه خلافا
وعلى مذهب غيبدل على أنه يجب في الرائد وقال بذلك جماعة من العلماء وروى عن علي وابن عمر
أنهما قالوا إزاد على النصاب من الذهب والفضة فقيه أي في الرائد ربع العشر في قليله وكثيره
وأنه لا وقص فيها ولعلمهم يحملون حديث جابر الآتي بلفظ وليس فيمادون خمس أو اتي صدقة على
ما اذا انفردت عن نصاب منهما الا اذا كانت مضافة الى نصاب منهما وهذا الخلاف في الذهب
والفضة وأما الحبوب فقال النووي في شرح مسلم انهم أجمعوا فيمادون خمسة وسق وأنه
يجب كانه بحسابه وأنه لا وقاص فيها انتهى وحملوا ما يأتي من حديث أبي سعيد بلفظ وليس
فيمادون خمسة أو ساق من تمر ولا حب صدقة على ما لم يضمن الى خمسة وسق وهذا يقرى مذهب
علي وابن عمر رضي الله عنهم الذي قد مضى في التقددين وقوله وليس عليك شيء حتى يكون لعشرون
دينارا فيه حكم نصاب الذهب وقدر كانه وانه عشرون دينارا وفيها نصف دينار وهو اربعة
عشر هار هو عام لكل فضة وذهب مضروبين وغير مضروبين وفي حديث أبي سعيد مر فوعا
أخرجه الدارقطني وفيه ولا يصل في الورق كذا حتى تبلغ خمس أو اق وأخرج أيضا من حديث
جابر مر فوعا ليس فيمادون خمس أو اق من الورق صدقة وأما الذهب ففيه هذا الحديث ونقل
المصنف عن الشافعي أنه قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الورق صدقة فآخذ
المسلمون بعده في الذهب صدقة اما يجزئ لم يبلغنا واما قياسا وقال ابن عبد البر لم يشأت من التي
صلى الله عليه وآله وسلم في الذهب شيء عن جهة نقل الاحاد الثقات وذكر هذا الحديث الذي
أخرجه أبو داود وآخر أخرجه الدارقطني قلت لكن قوله تعالى والذين يكتزون الذهب والنفضة
ولا ينفقونها في سبيل الله الآية منسبة على أن في الذهب حقه والله وأخرج البخاري وأبو داود
وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى حقه ما لا جعل له يوم القيامة صفا فمأخوذ
عليه الحديث فحقهاز كلها وفي الباب حديثا حديثا حديثا بعضها بعضها في الدر المنثور
ولأيد في نصاب الذهب والفضة ان يكونا خالصين من القش وفي شرح العمري على المتباح أنه
إذا كان القش يمتثل أجرة الضرب والتخلص فيتسامحه به وعمل الناس على الإخراج منها
ودل الحديث على أنه لا زكاة في المال حتى يحول عليه الحول وهو قول الجماهير وفيه خلاف لجماعة
من الصائبة والتابعين فقالوا أنه لا يترط الحول لإطلاق حديث في الرقة ربع العشر والاولى
(والثانية عن ابن عمر من استقامد ما لا فلاز كذا عليه حتى يحول عليه الحول) رواه مر فوعا
(والراجح وقفه) (الأن له حكم الرقة اذا لم يصرح بالإجتهاد فيه ويؤيده آثار صحيحة عن الخلفاء
الاربعة وغيرهم فإذا حال عليه الحول فينبغي المبادر بتأخيرها فقد أخرج الشافعي والبخاري
في التاريخ من حديث عائشة مر فوعا ما خلطت الصدقة ما لا طمأ الأهلكته وأخرجه المجدي
وزاد يكون قد وجب عليك في المال صدقة فلا تخير جهاتك في الحرام الحلال قال ابن تيمية في
المنتقى قد احتج به من يرى تعلق الزكاة بالعين (وعن علي) عليه السلام (قال ليس في البقر
الموامل صدقة) وأما أبو داود والدارقطني والراجح وقفه (قال المصنف قال البيهقي رواه النجاشي

عن زهير بالشك في وقته ورؤيته الآية ذكرها المصنف بلفظ ليس في البقر العوامل شيء ورواه بلفظ الكتاب بن حديث ابن عباس ونسبه للدارقطني وفيه متر وكن وأخرجه الدارقطني من حديث علي كرم الله وجهه وأخرجه من حديث جابر الآية بلفظ ليس في البقر المتعة صدقة وضعف البيهقي إسناداه والحديث دليل على أنه لا يجب في البقر العوامل شيء وظاهره كانت ساعة وأمعونة وقد ثبت شرطية السوم في الغنم في البخاري وفي الأبل من حديث بهز عند أبي داود والنسائي قال البهري وألحق البقرهما ﴿وعن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من ولي يتيمه مال فليقر به ولا يتركه حتى يأكله الصدقة ورواه الترمذي والدارقطني وإسناده ضعيف﴾ لأن فيه المتن بن الصياح في رواية الترمذي والمتن ضعيف ورواية الدارقطني فيها منديل بن علي وهو ضعيف والعزري متر ولو كن قال المصنف (وله) أي حديث عمرو (شاهد مرسل عند الشافعي) هو قوله صلى الله عليه وآله وسلم استوفوا أموال البتاي لا تأكلوا كلها إنا كنا أخرجه من رواية ابن جريج عن يوسف بن ماهك مرسلًا وكذا الشافعي يعموم الأحاديث الصحيحة في إيجاب الزكاة مطلقًا وقد روي مثل حديث عمرو بن أنس وعن ابن عمر وقوفًا وعن علي فإنه أخرجه الدارقطني من حديث أبي رافع قال كانت لآل أبي رافع أموال عند علي فليدفعها إليهم وجدوها تنقص فبهاهم الزكاة فوجدوها تامة فأولوا عليها فقال كنتم ترون أن يكون عندى مال لا أتركه وعن عائشة أخرجه مالك في الموطأ كانت تخرج زكاة تأتيا كما كانوا في حجره فاني الكل دلالة على وجوب الزكاة في مال الصبي كالملكف ويجب على وليه الإخراج وهو رأي الجمهور وروى عن ابن مسعود أنه يخرجه الصبي بعد تكليفه وذهب ابن عباس وجاءه إلى أنه يلزمه إخراج العشر من ماله للعموم أدلته لا غير حديث رفع القلم ولا يخفى أنه لا دلالة فيه وإن العموم في العشر حاصل في غيره كحديث في الزكاة ربع العشر ونحوه هكذا قالوا في هذا الباب والحق الذي لا يحصى عنه أنها لا يجب الزكاة في مال الصبي لانه ذكرها الشوكاني رحمه الله في شرح المختصر وغيره والمرفوع في هذه المسئلة غير ما ثبت والموقوف لا يحقه فيه وحكم الصبي في جميع القرائن من الصلوات والصوم والزكاة واحد لم يخص منها شيء دون شيء والله أعلم ﴿وعن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتاه قوم بصدقة منهم قال اللهم صل عليهم متفق عليه﴾ هذا منه صلى الله عليه وآله وسلم امتثال لقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة إلى قوله وصل عليهم فإنه أمره الله بالصلوة عليهم ففعلها بلفظ ما حيث قال اللهم صل على آل أبي فلان وقد ورد أنه دعا لهم بالبركة كما أخرجه النسائي أنه قال في رجل بعث بالزكاة اللهم بارك فيه وفي أهله وقال بعض الظاهريين بوجوب ذلك على الإمام كونه أخذ من الأمر في الآية ورد أنه لو وجب لعله صلى الله عليه وآله وسلم السعاة ولم يقل قال امر بحول في الآية على أنه خاص بصلى الله عليه وآله وسلم فإنه الذي صلا تمكن لهم واستدل بالحديث على جواز الصلاة على غير الأنبياء وأنه يدعو المصدق بهذا المعاملين أي بصدقه وقال الخطابي أصل الصلاة الدعاء الآية لا يتحقق بحسب المدعوة فصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أمته دعا لهم بالمغفرة وصلاتهم عليه دعا لهم بزيادة القربة والزكاة كذلك كان لا يلحق لغيره ﴿وعن علي كرم الله

وجهه) ورضي عنه (أن العباس رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نجيل صدقة
 قبل أن يحمل فرفضه في ذلك رواه الترمذي والحاكم) قال الترمذي وفي الباب عن ابن عباس
 قال وقد اختلف أهل العلم في نجيل الزكاة قبل حملها ورأى طائفتان أهل العلم أن لا يحملها وبه
 يقول مشايخنا وقال أكثر أهل العلم أن يحملها قبل حملها أجزأت عنه انتهى وقد روى الحديث
 أحمد وأصحاب السنن والبيهقي وقال قال الشافعي روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم لنفسه صدقة
 مال العباس قبل أن تحصل ولا أدري أثبت أم لا قال البيهقي عني بذلك هذا الحديث وهو معتمد
 بحديث أبي الجعفي عن علي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أنا كذا حصتنا فأسلمنا العباس
 صدقة عامين رجاله ثقات إلا أنه منقطع وقد ورد هذا من طرق باتفاق مجموعها بدل اعطى الله
 عليه وآله وسلم تقدم من العباس زكاة عامين واختلفت الروايات هل هو استلف ذلك أو تقدمه
 ولعلها واقعتان معا وهو دليل على جواز تججيل الزكاة إليه ذهب لاكثر كآله الترمذي وغيره
 ولكنه مخصوص جوازها بالملك ولا يصح من المتصرف بالوصاية والولاية واستدل من منع
 التججيل مطلقا بحديث أنه لا زكاة حتى يحول الحول كإدائه للأحاديث التي تقدمت والحجاب
 أنه لا وجوب حتى يحول الحول وهذا لا يتيقن جواز التججيل وبأنه كالصلاة قبل الوقت وأجيب
 بأنه لا قياس مع النص (وعن جابر) رضي الله عنه (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال ليس فيما دون خمس أواق) وقيل في مسلم وأبو داود في غيره يجزئها وكلاهما صحيح فانه جمع
 أوقية ويجزئ في جمعها الوضهان كإسرها أهل الفقه (من الورق) بشق الواو وكسرها وكسر
 الزا أو اسكانها الفضة مطلقا أي مضروبة وغير مضروبة (صدقة وليس فيما دون خمس ذود)
 بفتح الذال وسكون الواو هي ما بين الثلاث إلى العشر (من الأبل) لا رواه حديثه لفظه (صدقة
 وليس فيما دون خمسة أوسق من الثمر) بالثنية مفتوحة والميم (صدقة واما مسلم) الحديث
 مصرح بمفاهيم الأعداد التي سلفت في بيان الأنصبة إذ قد عرفت أنه تقدم أن نصاب الأبل
 خمس ونصاب الفضة ما يتأدروهم وهي خمس أواق وأما نصاب الطعام فلم يتقدم وإنما عرف هنا
 بنحو الواجب فيما دون خمسة أوسق أنه يجب في خمسة أوسق من الثمر (وله) أي سلم (من حديث
 أبي سعيد ليس فيما دون خمسة أوسق من ثمر) بالثنية الفوقية (ولاحظ صدقة وأصل حديث
 أبي سعيد متفق عليه) الحديث نصريح بمفاهيم الأحاديث الألفية فلم يتقدم فيه
 شيء والأواق جمع وسق بشق الواو وكسرها والوسق ستون صاعا والصاع أربعة أمداد فالثنية
 الأواسق ثلثمائة صاع والمد طر وثلث قال اللادوي، عيار (١) الذي لا يختلف أربع حفنات
 يثني الرجل الذي ليس بعظيم الكفين ولا صغيرهما قال صاحب القاموس بعد حكاية هذا القول
 وجريته ذلك فوجدته صحيحا انتهى والحديث دليل على أنه لا زكاة فيما لم يبلغ هذا القادر من
 الورق والأبل والتمر والقرطاف من الله بعباده وتحققها وهو اتفاق في الأولين وأما الثالث فخصه
 خلافا بسبب ما عارضه وهو قوله (وعن سالم بن عبد الله) بن عمر (عن أبيه) عبد الله بن عمر
 رضي الله عنهم (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيما سقت السماء) بضم الألف وفتح السين
 طر (والعمون) الانهار الجارية التي يسقي منها بأساحة الماشي غير اعتراق باله (أو كان عثريا)
 بفتح المهملة وفتح المثناة وكسر الهمزة تشديد الهمزة الخاطبي هو الذي يشرب ويرقه لانه عثري على

(١) أي الصاع كما هو كذلك
 في القاموس وأما المد فقال
 فيه صاحب القاموس هو
 رطلان أو رطل وثلث أو
 مله كنى الإنسان المعتدل
 إذا ملاهما وميديه بهما
 وبه سقى مدنا وقد جربت
 ذلك فوجدته صحيحا انتهى

الماء وكذا حثت كل الماء قريبا من وجه الأرض فيغرس عليه فيصل الماء إلى العروق من غير سقي
وقبه أقوال أخر وما ذكرناه أقرب بها (العشر) مبتدأ خبره ما تقدم من قوله فيما سقت وأنه فاعل
فعل محذوف أي فيماد كرجب العشر (وفيما سقي بالنضح) يفتح النون وسكون الصاد المعجمة
تخفيفا مهملة الرابعة ساقى بالسانية من الأبل والبقر وغيرهما من الرجال (نصف العشر رواء
الضاري ولا يداود) من حديث سالم (أو كان بعلا) عوضا عن قوله عثريا وهو يفتح الموحدة
وضم العين المهملة كذا في التشرح وفي القاموس أنها كن العين وقصر مائة كل نخل وشعير
وزرع لابقي أو ما سقته السماء وهو النخل الذي يشرب بعروقه (العشر وفيما سقي بالسواني
أو النضح) دل عطفه عليه على التغير وإن السواني المراد بها الدواب والنضح ما كان يغيرها
اكتضغ الرجال بالالة والمراد من السكل ما سكتان حقه بنصب وعناء (نصف العشر) وهذا
الحديث يدل على التفرقة بين ما سقي به السماء والأشجار وبين ما سقي بالسواني وحكمته واضحة
وهو زيادة التعب والمناخ فتقص بعض ما يجبر فسا من الله بعباده ودل على أنه يجب في قليل
ما أخرجت الأرض وكثيره الزكاة على ما ذكره وهذا معارض لحديث جابر وحديث أبي سعيد
واختلف العلماء في الحكم في ذلك فالجمهور أن حديث الأوساق يخص حديث سالم وأنه لا زكاة
فيما لم يبلغ الخمسة الأوساق ونهت جماعة عنهم أن يوحشفة إلى أنه لا يخص بل يعمل بعمومه فيجب
في قليل ما أخرجت الأرض وكثيره والحق مع أهل القول الأول لأن حديث الأوساق حديث
صحيح وروسلان القدر الذي يجب فيه الزكاة كما ورد حديث ماتي الدرهم لبيان ذلك مع ورود في
الرقع ربع العشر لم يقل أحد أنه يجب في قليل النقصة وكثيرها الزكاة وإنما الخلاف هل يجب
في القليل منها إذا كانت قد بلغت الصاب كما عرفت وذلك لأنه لم يرد في حديث في الرقع ربع العشر
إلا بيان أن هذا الجنس يجب فيه الزكاة وأما قدر ما يجب فيه فهو كقول أبي حنيفة في حديث التين له
بما تقي درهم فكذا هنا قوله فيما سقت السماء العشر أي في هذا الجنس يجب العشر وأما بيان
ما يجب فيه فهو كقول أبي حنيفة في حديث الأوساق وزاده أيضا حاقوله في الحديث (وليس فيما يكون خمسة
أو سبعة صدقة) كأنه ما ورد لا يدفع ما يتوهم من عموم فيما سقت السماء ربع العشر كما ورد ذلك
في قوله وليس فيما يكون خمس أو أقي من الورق صدقة ثم إذا تعارض العام والخاص كان العمل
بالخاص عند جهل الخارج كما هنا فإنه أظهر الأقوال في الأصول (وعن أبي موسى الأشعري
ومعاذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لهما) حين يفتح ما إلى العين بفتح النون وأمر
دينهم) لأن أخذوا في الصدقة الآن هذه الأصناف الأربعة الشعبية والحطئة والزبيب والقرواء
الطبراني والحاكم) قال وأما ما ذهب إليه صحيح قال البيهقي رواه ثقات وهو متصل وروى الطبراني من
حديث موسى بن طلحة عن عمر أن غسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة في هذه الأربعة
فذكرها قال أبو زرعة أنه مرسل وساق في الباب حديث تميم لما ذكرتم قال وهذه المراسيل
طرية مختلفة وهي يترك بعضها باعضا ومعها حديث أبي موسى ومعاذ ومعها قول عمرو بن
وعائشة رضي الله عنهم ليس في الخضر اوات صدقة انتهى والحديث دليل على أنه لا تجب زكاة
الافى الأربعة ما ذكره لا غير وإلى ذلك ذهب الحسن البصري والحسن بن صالح والنوري
والشعبي وابن سيرين وروى عن أحمد ولا تجب عندهم في الفرة ونحوها وأما حديث عمرو بن

شعيب عن أبيه عن جده فذكر الأربعة وفيه زيادة الزرة ورواه الدارقطني عن دوند ذكر الزرة وابن
 ماجه يذكرها فقد قال المصنف انه حديث واه لأن من رواه محمد بن عبيد الله المزري الكوفي
 وهو متروك انتهى وفي الباب من اسيل فيه ذكر الزرة قال البيهقي انه يقرئ به فيها كذا قال
 والظاهر انها لا تقام حديث الباب وما فيه من الحصر واتخاذ ذكرنا قول البيهقي لان المراسيل
 التي ما فيها ما يسند لها في السنن في أكثرها ذكر الزرة فيها فلو خذ منه الزرة كذا ذكره لم أخذها في
 الخضر اوات وقد ألقى الشافعي الزرة في القاس على الأربعة المذكرة كورة بجميع الاقتيات في
 الاختيار واحترز بالاختيار عما يقتات في الجماعات فانها لا تجب فيه فن كان رأيه العمل بالقاس
 لزومه هذا ان قام الدليل على ان العلة الاقتيات ومن لا يراه دليلاً لم يقل به ومال بعضهم الى أنها
 تجب في كل ما أخرجت الارض لعموم الأدلة نحو فاعلمت السماء العشر وقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم الناس شرك في ثلاث وقاسوا الخطيب على الخيش قال الشارح والحديث أي
 حديث معاذ أو أي موسى وإرد على الجميع والظاهر مع من قال به قلت لا يحصر لا يقاومه العموم
 والقاس وبه يعرف أنه لا يقاومه حديث خذ الحبيب من الحب الحديث أخرجه أبو داود وعموم
 فالأوضح دلالة المعاصرين للوجوب في الأربعة وقال في المنار ان ما عدا الأربعة محتمل احتياط
 أخذاً وتراً والذي يقوى أنه لا يؤخذ من غيرها انتهى قلت الأصل المقطوع به حرمة مال المسلم
 فلا يخرج عنه الأبدليس فاطع وهذا المذكرة لا يرفع ذلك الأصل وأيضاً فالأصل برائة القامة
 وهذا من الأصلان لم يرفعهما دليل يقاومهما فليس محتمل الاحتياط الا ترك الأخرين الزرة وغيرها
 محتمل بآية البحر المأمور الذي قد ثبت تخصيصه (والدارقطني عن عطاء قال فاما القضاء والبطيخ
 والمان والقصب) بالقاف والصاد المهملة والصاد الموحدة معاً (فقد عدا عنه رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وأسناده ضعيف) لان في اسناده محمد بن عبيد الله المزري يفتح العين وسكون
 الزاي وفتح الزاؤه كذا في حواشي بلوغ المرام بخط السيد محمد بن ابراهيم الوزر رحمه الله والذي
 في الدارقطني حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل عبد الله بن عمرو عن نبات
 الارض البقل والقشور والخيار فقال ليس في القولين كذا فهذا الذي من رواية المزري وأما
 روايته معاذ التي في الكتاب فقال المصنف في التلخيص فيها ضعف وانقطاع الآن بمضلة قد أفاد
 الحصر في الأربعة الأشياء المذكرة في الحديث الاول وحديث ليس في الخضر اوات صدقة
 أخرجه الدارقطني عن فوعان بن طريق عيسى بن طلحة عن معاذ وقول الترمذي لم يصح رفعه انما
 هو مرسل من حديث موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوسى بن طلحة تابعي
 عدل يات من يقبل المراسيل قبول ما أزره وقد ثبت عن علي وعمر وموقوفاه حكم الرفع
 والخضر اوات ما لا يكال ولا يقتات ولفظ الترمذي عن عيسى بن طلحة عن معاذ انه كتب الى
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فساله عن الخضر اوات وهي البقول قال ليس فيها شئ قال أبو
 عيسى اسناده هذا الحديث ليس بصحيح وليس يصح في هذا الباب شئ واتمروا عن عيسى بن طلحة عن موسى
 ابن طلحة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلات انتهى (وعن سهل بن أبي حنيفة) يفتح
 الحاء وسكون الناء (قال أمر ناس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما خرمتم فخذوا ودعوا
 الثالث) لاهل المال (فان لم تدعوا التلث فخذوا الربع واما الخمسة الا ان ملحه وصحبه ابن

حبان والحاكم) وفي اسناد مجهول الحال كما قال ابن القطان لكن قال الخاكم شاهد متفق
 على صحته ان عمر بن مره كان يشرى الى آخره عبد رزاق وابن ابي شيبة وأبو عبيد ان عمر كان
 يقول للآخرين دع لهم قدر ما يكون وقد يقع وأخرج ابن عبد البر عن جابر بن فروق اخفوا
 في الخمر فان في المال العربية والواطية الا كلمة الحديث وقد اختلف في معنى الحديث على
 قولين أحدهما انه يترك الثلث والربع من العشر وثانيهما ان يترك ذلك من نفس الخمر قبل ان
 يعشر وقال الشافعي معناه ان يدع ثلث الزكاة أو ربعها للفقراء هو بنفسه على أقراره بوجوبه
 وقيل يدع له ولاهله قدر ما يكون ولا يخبر من قال في الترخ والاولى الرجوع الى ما صرح به
 رواية جابر وهو الخفيف في الخمر فيترك من العشر قدر الربع أو الثلث فان الامور المذكورة
 قد تركها المصنف فلا يخفى فيه الزكاة قال ابن تيمية ان الحديث جاز على قواعد الشريعة
 ومحاسنها موافق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس في الخمر اوت صدقة لانها قد جرت العادة
 لا بدل بالمال بعد كمال الصلاح ان يأكل هو وعياله ويطعموا الناس ما لا يدنو ولا يتيقن كان ما جرى
 العرف والطعام ما كله بقرعة الخمر اوت التي لا تدنو وضع ذلك بان هذا العرف الجارى بقرعة
 ما لا يمكن تركه وانه لا بد للفقراء من الاكل من الثمار الرطبة ولا بد من الاطعام بحيث يكون ترك
 ذلك مضراً بها وشافعيها انتهى (وعن عتاب) بفتح العين وتشديد التاء آخره (ابن اسد)
 بفتح الهمزة وكسر السين وسكون الياء (أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخص
 العنب كما يخص الضل وتؤخذ زكاته زيارواه الخمسة وفيه انقطاع) لانه لو لم يعبدن المسبب
 عن عتاب وقد قال أوداد انه لم يسمع منه قال أبو حاتم الصحيح عن معبد بن المسبب أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم أمر عتاباً رسول قال التوى وهو وان كان مرسلاً فهو يعتقد بقول الأئمة
 والحديث دليل على وجوب خمر خمر العنب لان قول الراوى أمر يفهم انه أمر يفهم انه أمر الله عليه
 وآله وسلم بصيغة تقدير الامر والاصل فيه الوجوب وبالوجوب قال الشافعي وقال أبو حنيفة انه
 محرم لانه ربح الغيب وأوجب عنه بأنه على التلوي ورد بها أمر الشارع ويكفي فيه شارح واحد
 عدل لان الناس لا يقبل خبر عارف لان الماهل بالشئ ليس من أهل الاجتهاد فيه لانه صلى الله
 عليه وآله وسلم كان يعث عبد الله بن رواحة وحده يخبر على أهل خيبر ولانه كالحا كما يتحدث
 ويعمل فان احببت القرعة جائحة بعد الخمر فقال ابن عبد البر اجمع من يحفظ عنه العلم ان
 الخمر من اذا احببت جائحة قبل الجسار فلا ضمان وقائمة الخمر من أمن الخلف من رب المال
 ولا يلزم عليه البيعة في دعوى التقص بعد الخمر وضبط حق الفقراء على المالك والمطالبة
 المصدق بقدر ما ترصه وارتفاع المالك بالاكل ونحوه واعلم ان النص ورد بخص الضل والعنب
 قبل ويقاس عليه غيره مما يمكن ضبطه واطاعة النظر به وقيل يقتصر على محل النص وهو الاقرب
 لعدم النص على العلة وعند الشافعية انه لا خمر في الزرع لتعذر ضبطه لاستناره بالشمس واذا
 ادعى الخمر من عليه النص بسبب يمكن اقامة البيعة عليه وجب اقامتها والصدق بينهما وصفة
 الخمر ان يطوف بالشمس ويرى جميع ثمرها ويقول ترصها كذا وكذا وطوبى من يبيعها
 كذا وكذا (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان امرأة) هي أسماء بنت زيد بن السكن
 (أنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعها ابنة لها وفي يداها مسكان) بفتح الميم وفتح السين

الواحدة مسكة وهي الاسورة والخليل (من ذهب فقال لها أتعطين ذلك هذا قالت لا قال
أيسر لك ان يسورك الله به ما يوم القيامة سوارين من ناره قالت نعم اراء الثلاثة واستاده قوي
ورواء أبوداود ومن حديث حسين المعلم وهو ثقة فقول الترمذي انه لا يعرف الا من طريق ابن
لهيعة غير صحيح وصححه الحاكم من حديث عائشة وحديث عائشة أخرجه الحاكم وغيره لفظه
انها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأى في يدها فقلت من وري فقال لها هذا
يلعائشة فقالت صفتين لا تزين لك بهن يا رسول الله قال أفودينز كلهن قالت لا قال من حيث
من النار قال الحاكم استلذه على شرط الشيخين والحديث دليل على وجوب الزكاة في الحلية
وظاهرها انها الانصاب لها الا مهره صلى الله عليه وآله وسلم بتركه هذا المذكورة ولا تكون خرس
أوراق في الغلب وفي المسئلة أربعة أقوال الأولى وجوب الزكاة وهو مذهب جماعة من السلف
وأحد أقوال الشافعي عملا بهذه الأحاديث والثاني لا تجب الزكاة في الحلية وهو مذهب مالك
وأحد أقوال الشافعي في أحد أقواله لا تاروردت عن السلف فاضية بعدم وجوبها في الحلية ولكن
بصدقة الحديث لا أثر لآثار الثالث ان الزكاة في الحلية عار يتم الماروى الدارقطني عن أنس
وأحد أقوال أبي بكر الرابع انها تجب في الزكاة مرة واحدة رواه البيهقي عن أنس وأظهر الأقوال
دليلا وجوبها لصحة الحديث وقوله وأما نصابها فعند الموحدين نصاب التقدين وظاهر حديثها
الاطلاق وكانهم قد صوره بأحاديث التقدين ويقوى الوجوب قوله ﴿وعن أم سلمة﴾ رضي
الله عنها (انها كانت تلبس أوصافا) في النهاية هي نوع من الخي تحمل من القصة سميت بها
لبياضها واحدها وضع انتهى وقوله (من ذهب) يدل انها تسمى اذا كانت من الذهب أيضا
(فقال تبارك رسول الله أكرهه) أي قد دخل تحت آية والذين يكتزون الذهب الآية (قال اذا
أدبته) كانه فليس يكتز روله أبوداود الدارقطني وصححه الحاكم فيه دليل كافى قد قبله على
وجوبه زكاة الحلية وان كل مال أخرجه زكاة فليس يكتز فلا يشمله الوعيد في الآية ﴿وعن
سيرة بن جندب﴾ رضي الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر نائبا
تخرج الصدقة من الذي نعله للبيعة وأما أبوداود واستلذه (لأنهم رواية سليمان بن مرة
وهو مجهول وأخرجه الدارقطني والبراز من حديثه أيضا والحديث دليل على وجوب الزكاة في
مال التجارة واستدل الموحدين أيضا بقوله تعالى أعفوا من طبيعت ما كسبت الآية قال مجاهد
زادت في التجارة وما أخرجه الحاكم هم صلى الله عليه وآله وسلم قال في الأبل صدقتها وفي البقر
صدقتها وفي الزبد صدقتها والزبد الموحدة والراى المجهجة ما يبيعه البراز كذا ضبطه الدارقطني والبيهقي
قال ابن المنذر لا جاع قائم على وجوب الزكاة في مال التجارة وعن قال بوجوبها الفقهاء السبعة
قال لكن لا يكتفر باحدها للاختلاف فيها قلت الحديث غيم مجهول فلا يصلح للاحتجاج وباقى
الأدلة مجبوج لا ينتهض الاستدلال على الوجوب وفي الإجماع نظر واضح والمسئلة تختلف فيها
بين أهل العلم وقد حققنا هاهنا الرخصة التذرية وذكرنا انها لا تجب في أموال التجارة وان كانت حكم
من أحكام الترية فريضة من فرائضها لا يجوز القول بانها في مال من الأموال لا بدليل
ولا دليل صالح يدل على ذلك ﴿وعن أبي هريرة﴾ رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال وفي الزكاة) يكره الاء أخرزى المال المدفون بغيره ان يطلب بكتير على

(الجس متفق عليه) للعلماء في حقيقة الر كز قولان الاول انه المال المدفون في الارض من كنز جاهلية الثاني انه المعادن قال مالك الاول قالوا أما المعادن فتؤخذ فيها الزكاة لانها بمنزلة الزرع ومثله قول الشافعي والى الثاني ذهب أبو حنيفة ويذكر للاول قوله صلى الله عليه وآله وسلم العجماء حيار والمعدن حيار وفي الر كز الجس أخرجه البخاري فان ظاهره انه غير المعدن ونحو الشافعي المعدن بالذهب والفضة لما أخرجه البيهقي انهم قالوا وما الر كز يا رسول الله قال الذهب والفضة خلقت في الارض يوم خلقت الا انه قيل ان هذا التفسير روايته ضعيفة واعتبر انصاب الشافعي ومالك وأحمد لا يحدون ليس فيمادون خس أو اوق صدقة في نصاب الذهب والفضة والى انه يجب ربع العشر لحديث وفي الرقة ربع العشر بخلاف الر كز فيجب فيه الجس ولا يعتبر فيه النصاب ووجه الحكم في التفرقة انه أخذ الر كز بسموله من غير تعب بخلاف المستخرج من المعدن فانه لا يدعي من المشقة والسبق بالنص الذهب والفضة وما عندهما الاصل فيه علم الوجوب حتى يقوم الدليل وقد كانت هذه الاشياء اى الرصاص والقصا والمديد والنظ والمخ والطب والحنش موجودة في عصر النبوة ولا يعلم انه أخذ فيها خسا ولم يرد الاحديث الر كز وهو في الاظهر في الذهب والفضة وآية واعلموا انما غنمتم من شئ وهى في غنائم الحرب ﴿وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في كنز وجدته رجل في خربة ان وجدته في قرية مسكونة فعره وان وجدته في قرية غير مسكونة فقبسه وفي الر كز الجس أخرجه ابن ماجه باسناد حسن ﴿في قوله فقبه وفي الر كز الجس بيان انه قد صار ملكا لو اوجده وان يجب عليه اخراجه خسه وهذا الذي وجدته في قرية لم يسمه الشارع ركزا لانه لم يستخرج من باطن الارض بل ظاهره انه وجدته في ظاهر القرية وذهب الشافعي ومن تبعه الى انه يشتري الر كز امر ان يكون جاهليا او كونه في موات فان وجدته في شارع أو مسجد فلقطه لان يد المسلمين عليه وقد جهل مالكه فيكون لقطه وان وجد في ملك شخص فالشخص ان لم يقفه عن ملكه فان نشأه عن ملكه فلن يملكه عنه وهكذا حتى ينتهي الى الهي للارض ووجه ما ذهب اليه الشافعي ما أخرجه عن عمرو بن شعيب بالفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في كنز وجدته رجل في خربة جاهلية ان وجدته في قرية مسكونة أو طريق ميسرة فعره وان وجدته في خربة جاهلية أو قرية غير مسكونة فقبسه وفي الر كز الجس ﴿وعن بلال بن الحرث ﴿هو الزني وقد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنة خمس وسكن المدينة وكان أحدم من يحمل أوله من سنة يوم الفتح روى عنه انه لم يحرث ما سنة ٦٠ وله ثمانون سنة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ من المعادن القليلة ﴿فتح القاف وفتح الباء كسر اللام وباء مستدقة مفتوحة وهو موضع ناحية القرع (الصدقة أخرجه أبو داود) وفي المواطن ربيعة عن غير واحد من علمائهم انه صلى الله عليه وآله وسلم أقطع بلال بن الحرث المعادن القليلة وأخذ منها الر كز كتدون الجس قال الشافعي بعد ان روى حديث مالك ليس هذا بما يشبه أهل الحديث ولم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاقطاعه وأما الر كز في المعادن دون الجس فليست مروية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيهقي هو كما قال الشافعي في رواية مالك والحديث يدل على وجوب الصدقة في المعادن ويحتمل انه يريد بها الجس وقد

ذهب الى الاول اجدوا صحت وذهب غيرهم الى الثاني وهو وجوب الخمس لقوله وفي الر كذا
الخمس وان كان فيه احتمال كما سلف

باب صدقة الفطر

اي الافطار اُضيفت اليه لانه معها كما يدل له ما في بعض روايات البخاري ذكرنا الفطر من رمضان
(عن ابن عمر) رضي الله عنه (قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر
صاعاً) نصب على التفسير أو يدل من زكاة يان لها (من غراً وصاعاً من شعير على العبد والحر
والذكر والانثى والصغير والكبير من المسلمين) وأمر بان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة
ومتفق عليه) الحديث يدل على وجوب صدقة الفطر لقوله فرض فانه بمعنى أُرغم وأوجب قال
اصحقر هي واجبة بالاجماع وفيها خلاف فنادو بعض الشافعية فاتهم فانزلوا انها سنة وتناولوا
فرض بان المراد قدر وهذا التأويل بانه خلاف الظاهر وأما القول بانها كانت فرضاً منعت
بان كان حديث قيس بن سعد بن عبادة أمر نارسول صلى الله عليه وآله وسلم بصدقة الفطر قيل ان
تنزل ان كذا فقلت قلت لم بأمر ناولم ينهنا فهو قول غير صحيح لان الحديث فيه راو مجهول ولو سلم حصته
فليس فيم دليل على النسخ لان عدم أمره لهم بصدقة الفطر ناسا لا يشعر بانها انسخت فانه يكفي
الامر الاول ولا يرغمه عدم الامر والحديث دليل على عموم وجوبها على العبد والاحرار
الذكور والاناث صغراً أو كبيراً غنياً أو فقيراً وقد أخرج البيهقي من حديث عبد الله بن نفعلة أو
نفعلة بن عبد الله بن مرفوعاً أو صاعاً من قمح عن كل انسان ذكر أو أنثى صغيراً أو كبيراً غنياً أو فقيراً أو
مملوكاً أو أمة الغني فيزكها فهو ما الفقير فيرد الله عليه كرهماً أعلى قال المنذرى في مختصر السنن في
اسناده الثعمان بن راشد لا يجهج بحديثه ثم العبد تازم مولاه عن من يقول انه لا يملك ومن يقول
يملكه تازمه وكذلك الزوجة تازم زوجها والخدم تخدمه والقريب من تازمه نفقته الحديث
أدوا صدقة الفطر عن ثمنون أخرجه الدارقطني والبيهقي واسناده ضعيف ولذلك وقع الخلاف في
المثله كما هو مسبوط في الشرح وغيره وأما الصغير فتازم في حاله ان كان له مال كما تازمه الزكاة
في ماله وان لم يكن له مال لم تمت حقيقه كما يقوله الجمهور وقيل تازم الاب مطلقاً وقبل النكاح على
الصغير أصلاً لانها شرت طهراً لا صاماً من الفطرو الرض وطعمة للمساكين كما يأتي وأوجب
بانه خرج على الاغلب فلا يقاوم تصريح محدث ابن عمر بإيجابها على الصغير وهو أيضاً دل على
انه يجب صاع على كل انسان من الفسرو الشعر ولا خلاف في ذلك وكذلك ورد صاع من زبيب
وقوله في الحديث من المسلمين لائمة الحديث كلام طويل في هذه الزائدة لانه متفق على الرواة
لهذا الحديث لانها على كل تقدر زيادة من على فتقبل ويدل على اشتراط الاسلام في وجوب
صدقة الفطر وانما التخيير على الكافر عن نفسه وهذا متفق عليه وهل يخرجها المسلم عن عبده
الكافر فقال الجمهور ولا وقال الحنفية وغيرهم يجب مستدلين بحديث لس على المسلم في عبده
صدقة الا صدقة الفطر وأوجب بان حديث الباب خاص والخاص يقتضي به على العام فمفهوم قوله
عبده مخصص بقوله من المسلمين وأما قول الطحاوي ان من المسلمين حصة الفطر حين لا للضئج
عنهم فانه يأباه بظاهر الحديث فان فيه العبد وكذا الصغير وهم ممن يخرج عنهم فدل على ان حصة

الاسلام لا يقتصر بالخرجين يؤيده حديث مسلم بلفظ على كل نفس من المسلمين حراً وعيد وقوله
 وأمر بها أن تؤدي قبل خروج الناس إلى الصلاة يدل على أن المبادرة بها هي المأمور بها فلو
 أخرها عن الصلاة ثم خرجت عن كونها صدقة فطر وصارت صدقة من الصدقات ويؤكد
 ذلك قوله (ولأن عدي والدارقطني) أي من حديث ابن عمر (بأنها ضعيف) لأن فيه مجازين
 عن الواقدي (اغنوه) أي الفقهاء (عن الطواف) في الأوقاف والأسواق لطلب المعاش (في
 هذا اليوم) أي يوم العيد واغناؤهم بها يكون باعاً ثم صدقته أول اليوم ﴿وعن أبي
 سعيد﴾ رضي الله عنه (قال كلفها) أي صدقة الفطر (في زمان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب متفق عليه وفي رواية
 أو صاعاً من أقط) بفتح الهمزة وهو لبن مجفف يابس مستحجر يطبخ كافي النهاية ولا خلاف في هذا
 أنه يجب فيه صاعاً من الخلف في الحنطة فإنه أخرج ابن خزيمة عن سفيان عن ابن عمر أنه لما كان
 معاوية بعدل الناس نصف صاع بر صاع شعير وذلك أنه لم يأت نص في الحنطة أنه يخرج فيها صاع
 والقول بأن أبا سعيداً أراد بال طعام الحنطة في حديثه هذا غير صحيح كما حققه المصنف في فتح الباري
 قال ابن المنذر لا تعلق في القمح خيراً مما يتبعه عليه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يكن البر
 في المدينة ذلك الوقت إلا النبي السير منه فلما كثرت في زمن الصحابة رأوا أن نصف صاع منه يقوم
 مقام صاع من شعير وهم الأئمة فخرجوا أن يعدل عن قولهم إلا قول مثلهم ولا يخفى أنه مخالف
 أبو سعيد كما فيه قوله قال الرازي (قال أبو سعيد أما أن أفلا أزال أخرجه) أي الصاع (كما كنت
 أخرجه في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يداود) عن أبي سعيد (لا أخرج أبداً إلا
 صاعاً) أي من أي قوت أخرجه ابن خزيمة والحاكم قال أبو سعد وقد ذكره صدقة رمضان
 فقال لا أخرج إلا ما كنت أخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاعاً من تمر أو صاعاً
 من حنطة أو صاعاً من شعير أو صاعاً من أقط فقال له رجل من القوم أومتد من فتح قال لا تفتل فعل
 معاوية لا أقبلها ولا أعمل بها لكنه قال ابن خزيمة في الحنطة في خبر أبي سعد غير محفوظ ولا
 أدري عن الروم وقال النووي غشك بقول معاوية من قال بالتمر من الحنطة وفيه نظر لأنه فعل
 صحابي وقد خالفه فيه أبو سعيد وغيره من الصحابة ممن هو أطول صحبة منه وأعلم بحال النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وقد صرح معاوية بأنه رآه لأنه سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما أخرجه
 البيهقي في السنن من حديث أبي سعيد أنه قدم معاوية حاجياً ومعتقاً فسلم الناس على المنبر فكان
 فيما كلمهم الناس أن قال إلى أي مدى من سمعوا الشام تعدل صاعاً من تمر فأخذ بذلك الناس
 فقال أبو سعيد أما أن أفلا أزال أخرجه الحديث المذكور في الكتاب فهذا صريح امرأى من
 معاوية قال البيهقي بعد إيراد حديث في الباب ما لفظه وقد وردت أخبار عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم في صاع من بر ووردت أخبار في نصف صاع ولا يصح شيء من ذلك وقد ثبت عمله كل
 واحد منها في الخلافات انتهى ﴿وعن ابن عباس﴾ رضي الله عنهما (قال فرض رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث) الواقع منه في صومه
 (وطعمة للساكنين) أي صلاة العيد (فهى زكاة مقبولة ومن أداها
 بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات رواه أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم) فيه دليل على

وجوبها لقوله فرض كما سلف ودليل على ان الصدقات تصكف السيئات ودليل على ان وقت
اخراجها قبل صلاة العيدين وجوبها مؤقت فبطلت من غير أن يشال لقوله انهم ومن
الطوائف في هذا اليوم وقبله يجب من غروب آخر يوم من رمضان لقوله طهرة للضام وقبله يجب
بعضى الوقتين علما بالليلين وفي جواز تقديمها أقوال منهم من ألقها بالزكاة فقال يجوز تقديمها
ولو انما عين ومنهم من قال يجوز في رمضان لا قبله لان لها سيئين الصوم والافطار فلا تقدمهما
كالنصاب والاول وقبل لا تقدم على وقت وجوبها الا ما يفتقر كالיום واليومين وأدلة الأقوال كما
ترى وفي قوله طهرة للساكنين دليل على اختصاصهم بها واليه ذهب جماعة من أهل العلم وذهب
آخرون الى انها كلز كالتصريف في الثمانية الاصناف واستقوا بعضهم لهموم انما الصدقات
والتخصيص على بعض الاصناف لا يلزم منه التخصيص فليقتدوا في ذلك الى الزكاة ولم يقل أحد
بتخصيص مصرفها في حديث معاذ ما روت ان أخذها من أغنيائكم وأردتها في فقرائكم

باب صدقة التطوع

أي التفل (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سبعة
يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله فذكر الحديث) في تعداد السبعة وهم الامام العادل وشاب
نشأ في عبادته به ورجل قلبه معلق بالساجد ورجلان يحبان الله اجتماعا على ذلك واقترافا عليه
ورجل دعه امرأته ذات منصب وجمال فقال اني أخاف الله ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه
(وفيه ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شعلته ما تنفق به منتهى عليه) قبل المراد
بالنفل الحجابة والكنف كما يقال أنا في ظل فلان وقبل المراد بظل عرشه ويدل لما أخرجه سعيد بن
منصور من حديث سلمان سبعة يظلمهم الله في ظل عرشه يوم يحرم القرطبي وقوله أخفى بلقط
المخفى حال بتقدير قد وهذاعلى رواية أخرى البدر التمام بدون الفاء وأما على رواية المتن
فالفاء عاطفة لا خفاها على تصدق والله أعلم وقوله حتى لا تعلم شعلته مبالغة في الاخفاء وتبعد
الصدقة عن نظان الراي بحيث لا يعلم الله على حذف مضاف أي عن شعلته وفيه دليل على فضل اخفاء
الصدقة على ابدائها الآن يعلم ان في اظهاره ترغيبا للناس في الاقتداء وأنه يحرس سره عن داعية
الراء وقد قال تعالى ان تبدوا الصدقات فنعلمها الآية والصدقة في الحديث عامة للواجبة
والنافلة فلا يظن انها خاصة بالنافلة حيث جعلها المصنف في بابها واعلم انه لا مفهوم بعمل به في قوله
ورجل تصدق فان المرء كذلك الا في الامامة ولا مفهوم أيضا للعدد فقد وردت خصال أخرى
تقتضى الظل وأبلغها المصنف في الفتح الى ثمانية وعشرين خصلة وزاد عليها السبوطي حتى
أبلغها الى سبعين وأفردها بالتأليف ثم نصها في كرامة سماها بزوغ الهلال في الحاصل المتقدمة
للاطلاع وزاد عليه محررا لطوي في دليل الطالب (وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول كل امرئ في ظل صدقة) أي يوم القيامة أعم
من صدقة الواجبة والنافلة (حتى يفصل بين الناس رواه ابن حبان والحاكم) فيه حث على
الصدقة وما كونه في ظلها فيحصل الحقيقة وانما تأتي أعيان الصدقة فتدفع عنه حر الشمس
أو المراد في كنفها وجامعها وان من فوائد صدقة النفل انها تكون وثيقة لصدقة الفرض ان

وحديث في آخره قصة كما أخرجه الحافظ في الكنى من حديث ابن عمر وفيه انظر وافر ذكاة
 عبدى فان كان ضيع منها شيئا فانظر واهل تجدون لبدى نافلة من صدقة لتقوت بها ما نقص من
 الزكوة فتؤخذ ذلك على فراض الله وذلك برحمة الله وعده **﴿** وعن ابى سعيد الخدرى عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا ايها المسلم كسى مسلما أو باعى عرى كسا الله من خضر الجنة
 أى من ثياب الجنة الخضر (وأيامسلم أطم مسلما) متصفا بكونه (على جوع أطمعه الله من غار الجنة
 وأيهمسلى سقى مسلما) متصفا بكونه (على ظمأ سقاه الله من الرحيق) هو الخالص من الشراب
 الذى لا غش فيه (المختوم) الذى تحتم أو يائه وهو عبارة عن نقاستها (رواد أو دواووفى اسناده
 لين) لم يسن الشارح وجهه وفى مختصر السنن المنذرى ان فى اسناده أبا خالد يزيد بن عبد الرحمن
 المعروف بالذالانى وقد أتى عليه غير واحد وتكلم فيه غير واحد قال الذهبي له أوهام وهو صدوق
 وفى الحديث الحديث على أنواع البر واعطاها من هو مقتدر اليها وكون الخزانة اعلمها من جنس
 القمل **﴿** وعن حكيم بن حزام (رضى الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البذل
 الطيب خير من البذل السفلى وابدأ بمن تعول وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ومن يستعفف يعفه
 الله ومن يستغن يغنه الله استغنى عليه والفتن للبصارى **﴿** أكثر التفسير وعليه لا كثر ان البذل
 الطيب البذل المعطى والسفلى بذ السائل وقيل بذ الاستعفف ولو بعد أن عذ اليه المعطى وعلاهما معنوى
 وقيل بذ الاستغنى سؤال وقيل العلى المعطى والسفلى المانعة وقال قوم من المتسوفة لبذل
 الآخرة أفضل من المعطى فمطلقا قال ابن قتيبة ما أرى هؤلاء الا قوما استطالوا السؤال فاهم
 يستحبون الندامة ونعم ما قال وقد ورد التفسير النبوى بان البذل العلى الذى تعطى ولا تأخذ أخرجه
 اسحق بن مسنيد عن حكيم بن حزام قال يا رسول الله ما البذل العلى فاذا كرم فى الحديث دليل على
 البذل بفسقه وعمله لانه الاهم فالاهم وفيه ان أفضل الصدقة ما تبقى بعد آخر ايجها صاحبها
 مستغنيا اذ معنى أفضل الصدقة ما أتى المتصدق من ماله ما يستطيع به على حوائجه ومصلحه لان
 المتصدق بجميع ماله سدد غاليا ويحب اذا احتاج انه لم يتصدق ولقظ الطهر كما قال الخطاى
 ورد فى مثل هذا التساعافى الكلام وقيل غير ذلك واختلف العلماء فى صدقة الرجل بجميع ماله
 فقال القاضى عياض انه يجوز العلماء أو أئمة الامصار قال الطبرى ومع جواز المسحوب ان لا يقبله
 وان يقتصر على الثلث والاولى ان يقال من تصدق بماله كله وكان مسورا على الفاقة ولا عيال له
 أو له عيال يسرون قلا كلام فى حسن ذلك ويدل له قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان
 بهم خصاصة فيطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيموا أسيرا ومن لم يكن بهذا لماية كرهه
 ذلك وقوله ومن يستعفف أى عن اللسنة يعفه الله أى يعنه على العفة ومن يستغن يغنه الله
 يغنه الله التساعافى فى قلبه والقصور عما عنده **﴿** وعن أبى هريرة (رضى الله عنه) قال قيل لرسول
 الله أى الصدقة أفضل قال جهدا المثل وابدأ بمن تعول أخرجه أحمد وأبو داود وصححه ابن خزيمة
 وابن حبان والحاكم (الجهد بضم الجيم ومكون الهاء الوسع والمماقوة بالفتح المشقة وقيل بالمفاقة
 والفاقة وقيل هما الفتان بمعنى طال فى النهاية أى قد مر بما يحمله القليل من المال وهذا معنى حديث
 سبق درهم مائة ألف درهم رجل له درهمان أخذ أحدهما فصدق به ورجل له مال كثير فأتى من
 عرض مائة ألف درهم فصدق بها أخرجه الترمذى من حديث ابى ذر وأخرجه ابن حبان والحاكم

من حديث أبي هريرة روى عنه الجمع بين هذا الحديث والذي قبله ما قال السبيعي ولفظه واجمع من قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وقوله أفضل الصدقة جهدا لقل أنه
 يختلف باختلاف أحوال الناس في الصبر على العاقبة والشدق لا كثرة ما أكل الكتابة وساق
 أحاديث تدل على ذلك (وعنه) أي أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 تصدقوا فقال رجل يا رسول الله عندي دينار قال تصدق به على نفسك قال عندي آخر قال تصدق
 به على ولدك قال عندي آخر قال تصدق به على خادمك قال عندي آخر قال أنت أبصر به وراه
 أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم) ولم يذكر في هذا الحديث الوجه وقد وردت في
 صحيح مسلم مقدمة على الولد وفيه ان الثقة على النفس صدقة وأنه يداها ثم على الزوجة ثم على
 الولد ثم على العبدان كان أو مطلق من يخدمه ثم حيث شاء وبأن في النفقات تحبث الثقة على
 من يحببه أو لا قالوا (وعنه عائشة) رضى الله عنها (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم إذا نفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة) كان المراد غير مفسدة في الاتفاق (تكن لها
 أجرها بما نفقت ولزوجهما الأجر بما كتبهما للزنان مثل ذلك لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئا
 متفق عليه) فيه دليل على جواز تصدق المرأة من بيت زوجها والمراد اتفاقها من الطعام الذي
 لها فيه تصرف بصفته الزوج ومن يتعلق به بشرط أن يكون به اضراء أو أن لا يخل بشفتهم قال
 ابن العربي قد اختلف السلف في ذلك فتم من أجاز في الشيء اليسير الذي لا يؤجله ولا يظهر به
 نقصان ومنهم من حمله على ما إذا أذن الزوج ولو بطريق الأجل وهو اختيار البخاري وبطله
 ما أخرجه الترمذي عن أبي أمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنفق المرأة من
 بيت زوجها إلا بائنة قبل يا رسول الله ولا الطعام قال ذلك أفضل أم أو التا ومنهم من قال المراد نفقة
 المرأة والعبد والخنزير النفقة على عيال صاحب المال في مصالحه وهو بعيد من لفظ الحديث ومنهم
 من فرق بين المرأة والخادم فقال المرأة لها حق في مال الزوج والتصرف في بيتها لها أن تصدق
 بخلاف الخادم فلمس له تصرف في مال مولاه فيشترط الإذن فيه ويرد عليه أن المرأة ليس لها
 التصرف إلا في القدر الذي تستحقه ثم ظاهره أنهم سوا في الأجر ويجعل أن الرجل ليس له حصول
 الأجر في الجملة وإن كان أجر المكتسب أو في الأجر في حديث أبي هريرة قوله أنصف أجر وهو
 شعر بالمساواة (وعنه) أي سعيد رضى الله عنه قال سمعت زيدا امرأة ابن مسعود تقول
 يا رسول الله إنك أمرت الروم بالله صدقة وكان عندي حتى قال فارتدت أن تصدق به فزعم ابن مسعود
 أنه والله أحق من تصدق به عليهم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدق ابن مسعود زوجك
 ووليك أحق من تصدق به عليهم وراه البخاري) فيه دلالة على أن الصدقة على من كان أقرب
 من المصدق أفضل وأولى والحديث يظهر في صدقة الواجب ويحتمل أن المرادها التطوع والاول
 أوضح ويؤيده ما أخرجه البخاري عن زيدا امرأة ابن مسعود أنها قالت يا رسول الله أيجزئ
 عتاق ثوبين للصدقة في زوج فقير وابنة أخت يتام في جوارنا فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا أجر
 الصدقة وأجر الصلة وأخرجه أيضا مسلم وهو واضح في الصدقة الواجبة لقوله أيجزئ عتاق لقوله
 صدقة وصلة إذا الصدقة عند الإطلاق تتبادر في الواجبة وهو دليل على جواز صرف ثلثه للمراة في
 زوجها وهو قول الجمهور وفيه خلاف أبي حنيفة ولادليله يقام النص المذكور من استدلال

له بانها تعود اليه بالثقة فكأنها ما خرجت عنها فسد أو رد عليه أنه يلزمه منع صرفها عندقة
التطوع في زوجها مع انه يجوز صرفها اليه انفقها أو مال الزوج فاتفقوا على أنه لا يجوز له صرف
صدقة واجبة في زوجته قالوا لان نفقتها واجبة عليه فتسقى بهم عن الزكاة قاله المصنف في القبح
وعندى في هذا الاخير قول لان غنى المرأة بوجود النفقة لا يصيرها غنية الغنى الذي يمنع من حمل
الزكاة لها وفي قوله وولد ما يدل على اجزا ثمانية في الولد الا انه ادعى ابن المنذر الاجماع على عدم جواز
صرفها الى الولد وجعلوا الحديث على انه في غير الواجبة أو أن الصرف الى الزوج وهو المنفق على
الاولاد أو أن الاولاد للزوج ولم يكونوا منها كما يشعر به ما وقع في رواية أخرى على زوجها وأبناهم
في جبرها ولعلمهم ولاد زوجها مع أنها تمام باعتبار البتم من الأم ﴿وعن ابن عمر﴾ رضي الله
عنهما ﴿قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال الرجل﴾ والمرأة يسأل الناس
أموالهم حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة ﴿بضم الميم وسكون الزاي فحين مهلة﴾ (لم
متفق عليه) الحديث دليل على قبح كثرة السؤال وان كل مسئلة تذهب من وجهه قطعة لحم حتى
لا يبقى فيه شيء فقوله لا يزال والناس عام مخصوص بالسلطان كما يأتي والحديث مطلق في قبح
السؤال مطلقا وقد نهى البخاري عن يسأل كثيرا كما يأتي يعني من سأل وهو غني فانه ترجمه بباب من
سأل كثيرا لا من سأل لمادة ثم قاله سبحانه ذلك وبأن قرأ بيان الغنى الذي يمنع من السؤال قال
الخطابي معنى قوله وليس في وجهه من عظم يحتمل ان يكون المراد به يأتي ساقطا لا قدره ولا جاء
أو يذهب في وجهه حتى يسقط لحمه عقوبة له في موضع الخيانة لكونه آذله وجهه بالسؤال او انه
يعدت وجهه عظم ليكون ذلك شعاره الذي يعرف به يؤيد الاول ما أخرجه الطبراني في البزاري
حديث مسعود بن عمر ولا يزال العبد يسأل وهو غني حتى يتخاف وجهه فلا يكون له عند الله وجهه
وفيه أقوال أخر ﴿وعن أبي هريرة﴾ رضي الله عنه ﴿قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم من يسأل الناس أموالهم تكثرت انما يسأل بجر فليستقل أو ليستكثر رواه مسلم﴾
قال ابن العربي ان قوله فاما يسأل بجر اعناه انه يعاقب الناس ويحتمل ان يكون حقيقة أي انه
يسير ما يأخذ بجر أي كوي به كافي مانع الزكاة وقوله فليستقل أمر للتهكم ومثله ما عطف
عليه والله سبحانه من باب اعمال ما شئتم وهو شعر قصير السؤال للاستكثار ﴿وعن
الزبير بن العوام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لان يأخذ أحدكم حيلة فيأخذ بجرمة
الخطب على ظهره فيبيعها فكف الله بها﴾ أي بقتلها (وجهه مخبره من ان يسأل الناس اعطوه
أو منعه رواه البخاري) الحديث دل على ما دل ما قبله عليه من قبح السؤال مع عدم الحاجة وزاد
بالخش على الاكتساب ولو أدخل على نفسه المشقة وذلك لما يدخل السائل على نفسه من ذلك
السؤال وذلك (ردان لم يعطه المسؤول ولما يدخل على السؤال من الضيق في ماله ان اعطى كل من
سأل ولا شافهة في جهاز في سؤال لمن له قدرة على التكسب مع ما انه حرام لظاهر الاحاديث
والثاني انه مكروه بثلاثة شروط انه لا يذلل نفسه ولا يلج في السؤال ولا يؤذي السؤال فان فقد
أحد هاهو حرام بالاتفاق ﴿وعن سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
المسئلة كذ يكذبها الرجل وجهه الا أن يسأل الرجل مسلطاً وفي أمر لا يمتنع رواه الترمذي
ومعه﴾ أي سؤال الرجل أموال الناس كذا أي خدش وهو الاثر وفي رواية كدس وأمسأوه

من السلطان فإنه لا منصفه لانه انما يسأل عما هو حق له في بيت المال ولا منصف للسلطان على السائل لانه وكيل فهو كسؤال الانسان وكيله ان يطمع من حقه الذي له وظاهره وان سأل السلطان تكثرا فإنه لا بأس فيه ولا اثم لانه جعله قسمة للامر الذي لا بد منه وقد خسر الامر الذي لا بد منه حدث قسمة وقسمة لا يحل السؤال الا لثلاثة ذى حق مرقع أو دم موبع أو غرم مقطوع الحديث وقوله أو في امر لا بد منه أي لا بد له حصوله مع ضروره

• (باب قسمة الصدقات) •

أي قسمة الله للصدقات بين مساكنيها • (عن أبي سعيد الخدري) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحل الصدقة لغني الا لثلاثة لعامل عليها ورجل اشتراها بما له أتعارم أو غار في سبيل الله أو مسكين تصدق عليه منها فأهدى لغني منها رواء أو جدوا أو دود أو ابن ماجة ومحمصة الحائز أو آفة بالارسال) ظاهره اعلان ما خرج له المذكورون جميعا وفي الشرح ان التي أعلت بالارسال رواية الحاكم التي حكى بصحتها وقوله لغني قد اختلفت الاقوال في حد لغني الذي يحرم به قبض الصدقة على اقول وليس عليها ما سكن له النفس من الاستدلال لان البحث ليس لغوي راسخي يرجع فيه الى تفسيره لغة ولأنه في اللغة امر نسبي لا يتعين في قدر ووردت في الحديث معينة لقدر الغني الذي يحرم به السؤال كحديث أبي سعيد عند السائي من سأل وله أوقية فقد أُلغى يقال ألغف في المسئلة ألغفها ولزمتها كذا في النهاية وعند أبي داود من سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل الحافا وأثر يجاض من سأل وله ما يغنيه فأنما يستكسر من النار قالوا وما يغنيه قال قدر ما يعشيه ويقيه حصصه ابن حبان فهذا قدر الغني الذي يحرم معه السؤال عما لا يغني الذي يحرم معه قبض الزكاة قال ظاهره ان من يجب عليه الزكاة وهو من علف ما بقي درهم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم امرت أن أخذها من أغنيائكم وأردعها في فقرائكم فقابل بين الغني وأغنيائه من يجب عليه الصدقة وبين الفقير وأغنيائه من ترديه الصدقة هذا أقرب ما يقال فيه وقد بينه السيد في رسالته جواب سؤال وأفاد حديث الباب حلها للعامل عليها وان كان غنيا لانما أخذ جره على عمله لا فقره وكذلك من اشتراها بما له فأنه أقدوافقت محصرها وصارت حلكة فإذا ما عها فقد باع ما ليس بزكاة حين البيع بل هو ملكه وكذلك الغارم يحل له وان كان غنيا قال اهل العلم الغارمون اهل الدين ان استدانوا الفدية معصية أو تاي أو ليس لهم وطأ ولا صلاح ذات البين وكذلك الغارمي يحل له ان يقهر زمن الزكاة وان كان غنيا لانه ساع في سبيل الله قال الشارح ويلحق به من كان قائما بمصلحة عامة من مصالح المسلمين كلقضاء والاقتناء والتدريس وان كان غنيا وأدخل أبو عبيد من كان فيه مصلحة عامة في العالمين وأشار اليه البخاري حيث قال باب رزق الحاكم والعالمين عليها وأراد بالرزق ما رزقه الامام من بيت المال لمن يقوم مصالح المسلمين كالقضاء والقضاء والتدريس وله الاخذ من الزكاة فيما يقوم به مدة القيام بالمصلحة وان كان غنيا قال الطبري انه ذهب اليه ووالى جواز أخذها لقاضي الاجرة على الحكم لانه يشغله الحكم عن القيام بمصالحه غير ان طائفة من السلف كروانك ولم يحرموه وطأ طائفة أخذ الرزق على القضاء ان كانت جهة الاخذ من الخلال كان جائزا لاجتماع من تركه فأنما تركه أو عاها إذا كانت هناك شبهة قالوا لى التملك ويحرم إذا كان المال يؤخذ لبيت المال من غير وجهه واختار إذا كان

الغالب حراما وأما الاثنان المتماكن في جواز خلاف ومن جوزه فقد شطط له شرائط وبأنى
 ذكر ذلك في باب القضاء وانما لم تعرض له الشارح هنا تعرضنا له ﴿وعن عبد الله بن عدي بن
 خيار﴾ بكسر الميم المجهمة فيا مفتحته آخر مراد عبد الله يقال انه قد دعى على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم بعض التابعين روى عن عمرو عثمان وغيرهما (ان رجلين جذا ثم انهما أشارا رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم بسأله من الصدقة فقبلت فيهما النظر) فسرت الرواية الأخرى
 بلطف فرغم فينا النظر وخفضه (فقرأهما جلدين فقال ان شئتما أعطينكما ولا حظ فيهما الغنى ولا
 لقوى مكتسب رواء أحد وقوله أبو داود والنسائي) قال أحد بن حنبل ما أجود من حديث
 وقوله ان شئتما أى ان أخذ الصدقة ذلة فان رضى فقام أعطينكما وانما حرام على الجلفان
 شئتما تناول الحرام أعطينكما قاله قيس بن علقمة والحديث من أدلة تحريم الصدقة على الغنى
 وهو نص صريح يفهم الآية وان اختلف في تحقيق الغنى كما سلف وعلى القوى المكتسب لان
 حرفة صيرت في حكم الغنى ومن أجاز له فأول الحديث بما لا يقبل فانه قال في الحرمان أراد به القوى
 المكتسب من له كسب حاصل فيصير به غنيا ويعقب بأنه قد دخل في الغنى فلا حاجة للعطف
 ﴿وعن قبيصة﴾ بشغ القاف فيا مذكورة (ابن خنبار) بضم الميم مخافة مبهمة فزمم مكسورة
 بعد الالف (الهلالى) وقد دعى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدا حنفي اهل البصرة روى عنه
 ابنه قطن وغيره (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان المسئلة لا تقبل الا لاحد
 ثلاثة رجل) بالكسر يدل من ثلاثة ويصير دفعه بقدر أحدهم (فحمل جملة) بشغ الميم
 وهو المال يحمله الانسان عن غيره (فخلت له المسئلة حتى يصيبها ثم يسك ورجل أصابته
 جائحة) أى آفة (اجتاحت) أى أهلكت (ماله فخلت له المسئلة حتى يصيب قواما)
 بكسر القاف ما يقوم بحاجته ويدخله (من عيش ورجل أصابته فاقة) أى حاجة
 (حق) يقوم ثلاثة من ذوى الجحى (بكسر الميم) والميم مقصور والعقل (من قومه) لانهم
 أخبر بماله يقولون أو قائلين (لقد أصابت فلانا فاقة فخلت له المسئلة حتى يصيب قواما من
 عيش فأسوا من المسئلة يا قبيصة صحت) بضم السين (يا كلها) أى الصدقة اثاث
 لانه يجعل الصحت عبارة عنها والاقا الضمير له (صحتا) الصحت الحرام الذى لا يحل كسبه
 لانه يصحت البركة أى يذهبها (رواه مسلم وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان) الحديث
 دليل على انها تقصر المسئلة الثلاثة الأولى لمن تحمل جملة وذلك ان يحصل الانسان من
 غير مد بأربعة أو يصلح بحال بين طائفتين فانه يحصل له المسئلة وظاهره وان كان غنيا فانه
 لا يلزم تسليمه من ماله وهذا هو أحد الوجهة الذين يحمل لهم أخذ الصدقة وان كانوا أغنيا كما سلف
 في حديث أبي سعيد والثانى من أصاب ماله آفة مما يوهى أو أرضية كالبرد والفرق ونحوه بحيث لم
 يبق له ما يقوم بعيشه خلته المسئلة حتى يحصل ما يقوم ويسلخته والثالث من أصابته فاقة
 ولكن لا تقبل له المسئلة الا بشرط ان يشهد له من أهل بلده لانهم أخبر بماله ثلاثة من ذوى
 العقول لامن غلب عليه السأوة والتغلب والى كونهم ثلاثة ذهبت الشافعية للنص فقالوا
 لا يقبل في الاعسار أقل من ثلاثة وذهب غيرهم الى كفاية الاثنان قياسا على سائر الشهادات وحلوا
 الحديث على التسبب ثم هذا محمول على من كان معروفا بالغنى ثم افقر أما اذا لم يكن كذلك فانه

يحمل السؤال وان لم يثبت له بالثبوت وقد ذهب الى قصر السؤال ابن أبي ليلى وانما يحق به
 العدالة والتأخير من الاحاط بقصر السؤال الثلاثة للصدورين وان يكون السؤال
 السلطان كاسلف (وعن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث) بن عبد المطلب بن هاشم سكن
 المدينة ثم تحول عنها الى دمشق ومات بها سنة ٦٢ وكان في الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يطلب منه ان يجعله عاملا على بعض الزكاة فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الصدقة لا تنبغي لآل محمد
 الحديث وفيه قصة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الصدقة لا تنبغي لآل محمد
 انما هي اوساخ الناس) هو بيان لعله التحريم (وفي رواية) أي سلم عن عبد المطلب (فانما لا تحمل
 لمحمد ولا آل محمد وامسلم) فافاد ان لفظا لا تنبغي أراد به لا تحمل فقيد التحريم أيضا وليس
 لعبد المطلب المذكور في الكتب الستة غير هذا الحديث وهو دليل على قصر الزكوة على محمد صلى
 الله عليه وآله وسلم وعلى آله فاما عليه صلى الله عليه وآله وسلم فانه اجماع وكذا ادعى الاجماع على
 حرمة ما على آله ابن قدامة ونقل الجواز عن أبي حنيفة وقيل ان من عواجن النجس والتحريم هو
 الذي دلت عليه الاحاديث ومن قال بخلافه قال متاولا لها ولا وجه للتأويل وانما يجب التأويل
 اذا قام على الحاجة اليه دليل والتعليل بانها اوساخ الناس فاض بقصر الصدقة الواجبة عليهم
 لا لنافذ لانها هي التي يظهر بها من يخرجها كما قال تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم
 وتزكهم بها الا ان الآية نزلت في صدقة النفل كما هو معروف في كتب التفسير وقد ذهب طائفة الى
 تحريم صدقة النفل أيضا على الآل واختاره السدي في حواشي ضوئ التباريعوم الآية وفيه انه
 صلى الله عليه وآله وسلم كرم آله عن ان يكونوا محال للفساد وشرفهم عنها وذهب الى العلة المتصورة
 وقد ورد التعليل عند أبي نعيم مرفوعا بان لهم في خمس النجس ما يكفيمهم أو يغنيهم فمما علقان
 مخصوصتان ولا يلزم من منعهم من النجس ان تحمل لهم فان من منع الانسان عن ماله وحقه
 لا يكون منعه له محلا له ما حرم عليه وقد بسط السدي القول في رسالة مستقلة وفي المراءد الآل
 خلافاً والاقرب ما فسرهم الراوي وهو زيد بن أرقم بانهم آل علي وآل العباس وآل جعفر وآل
 عقيل انتهى قلت ويريد آل الحارث بن عبد المطلب لهذا الحديث فهذه تفسير الراوي وهو مقدم
 على تفسير غيره كافر في علم الاصول فالرجوع اليه في تفسير آل محمد هنا هو الظاهر لان لفظ الآل
 مستعمل في تفسير راويه دليل على المراد من معانيه فهو آله الذين فسرهم زيد بن أرقم في صحيح
 مسلم واما تفسيرهم هنا في حاشي الا لازم منه دخول من أسلم من أولاد أبي لهب فيكونهم فهو
 تفسير بخلاف تفسير الراوي وكذلك دخل في قصر الزكوة عليهم بنو المطلب بن عبد مناف كما
 بدخلوا معهم في قسمة النجس كما يشبهه قوله (وعن جبير) يضم الجيم وفتح الباء (ابن عطاء)
 يضم الميم وسكون الطاء ابن نوفل بن عبد مناف القرشي أسلم قبل الفتح ووزل المدينة ومات بها
 سنة ٥٤ وقيل غير ذلك رضى الله عنه (قال مشيت أنا وعثمان بن عفان الى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فقلنا يا رسول الله أعطيت بني المطلب من خمس خيرة وتركنا ونحن منهم منك عزة
 واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما بنو المطلب بنو هاشم المراد بنو هاشم
 آل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل الحارث ولهذا دخل آل أبي لهب في ذلك لانه لم يسلم منهم في عصره
 صلى الله عليه وآله وسلم أحد وقيل بل أسلم منهم عتبة وعتب ابنا أبي لهب وبنتا معه صلى الله

عليه وآله وسلم في حنين (شيء واحد رواه البخاري) الحديث يدل على ان بنى المطلب يشاركون
 بنى هاشم في نسبهم ذوى القربى وتحرىم الزكاة بضادون من عداهم وان كانوا في النسب سواء
 وعلمه صلى الله عليه وآله وسلم باستقرارهم على المولاة كما في لفظ آخر تعليقه بأنهم لم يبقوا
 في جاهلية ولا اسلام فصاروا كل شيء الواحد في الاحكام وهو دليل واضح في ذلك وذهب اليه
 الشافعي وخالفه الجهم وروى قالوا انه صلى الله عليه وآله وسلم اعطاهم على جهة التفضل لا الاستحقاق
 وهو خلاف الظاهر بل قوله شيء واحد دليل انهم يشاركونهم في استحقاق الخس وتحرىم الزكاة
 واعلم ان بنى المطلب هم اولاد المطلب بن عبد مناف وجبير بن مطعم من اولاد نوفل بن عبد مناف
 وعثمان من اولاد عبد شمس بن عبد مناف فينبو المطلب بنو عبد شمس بنو نوفل اولادهم في
 درجة واحدة فلذا قال عثمان وجبير للذي صلى الله عليه وآله وسلم انهم وبنى المطلب بمنزلة واحدة
 لان الكل ابناءهم واعلم انه كان له بمناف أربعة اولاد هاشم والمطلب وعبد شمس
 ولهاشم من الاولاد عبد المطلب وصفي وأبوصفي واسد ولعبد المطلب من الاولاد
 عبد الله وأبو طالب وحزرة والعباس وأبو لهب الخمر وعبد العزى ومجمل ومقوم
 والقيداني وضرار وزبير (وعن أبي رافع) هو ولي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قيل اسمها برهم وقيل هر من قيل كان له عباس فوهه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما سلم
 العباس بشر أبو رافع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأسأله فأنابه أسأله فقال مولى القوم من أنفسهم وما أنا بخل
 السلام كما قاله ابن عبد البر (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث رجلا على الصدقة) أي على
 قبضها (من بين مخزوم) اسمه الأرقم (فقال لا إني رافع أصحني فانيك نصيب منها فقال حتى
 أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأسأله فأنابه أسأله فقال مولى القوم من أنفسهم وما أنا بخل
 لنا الصدقة واهأجد والثلاثة وابن خزيمة وابن حبان) الحديث دليل على ان حكمهم مولى آل
 محمد صلى الله عليه وآله وسلم حكمهم في تحرىم الصدقة قال ابن عبد البر في التمهيد انه لا خلاف
 بين المسلمين في عدم حل الصدقة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وبنى هاشم ومواليهم وذهب مالك
 وخو قول الشافعي الى عدم تحريره اعلمهم لعدم المشاركة في النسب لانه ليس لهم في الخس سهم
 وأجيب بان النص لا تقدم عليه هذه العلل فهي مريدة فانه رفع النص ثم هذا نص على تحرىم
 العمالة على الموالى وبالأولى على آل محمد لانه أراد الرجل الذي عرض على أبي رافع ان يوليه
 على بعض عمله الذي ولاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيقال عمالة لأن المراد انه يعمله من اجرة
 فانه بائنا لا يرفع أخدمه فهو داخل تحت الخسة الذين يخل لهم لانه قد عمل ذلك الرجل اجرة
 فيعمله من ملكه فهو حلال لا يرفع فهو قطيع قوله فيعيلسلف ورجل تصدق عليه منها فاهدى
 منها (وعن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يعطى
 عمر العطاء فيقول أعمله أفقر مني فيقول خذ فقله أو تصدق به وما يملك من هذا المال لو أغتر
 مشرف) بالثمن المجتمعة والراء والقائم من الانراف وهو التمرض للشيء والخيرص عليه
 (ولاسائل خذ وما لا فلا تتبعه نفسك أي لا تملقه باطله وادمسلم) الحديث أفاد ان العامل
 ينبغي له أن يأخذ العمالة ولا ردها فان الحديث في العمالة كما صرح به في رواية مسلم والاكثر
 على ان الاصر في قوله خذ للندب وقيل للوجوب قيل وهو مندوب في كل عطية يعطها الانسان

فانه شديداً قبولها بالشرطين المذكورين في الحديث هذا اذا كان المال الذي يعطيه منه مذكوراً
وأعطته السلطان الجائر وغيره من ماله دلالاً وسراً فقال ابن المنذر ان أخذها جائر مريض
فيه ويحتمل ان تعالى قال في اليهود سامعون للكذب أكلون للمسحت وقد روي عن علي بن
عليه وآله وسلم يهودى على معه بذلك وكذا أخذ الجائر منهم مع علمه بذلك وان كانوا من أموالهم
ثم الخنزير ولله املاط الباطلة انتهى وقال بعضهم ان عطية السلطان الجائر لا تزدد لانه ان علم ان
ذلك من مال المسلم وجب قبوله وتسليمه الى مالكه وان كان ملتصقاً فهو مظلمة يصرفها على رخصتها
وان كان ذلك عين مال الجائر فقبه تقليل لباطله وأخذ ما يستعين باقتضاه على معصيته قال السيد
وهو كلام حسن جازع على قواعد الشريعة الا انه يشترط في ذلك ان يامن القاضى على نفسه من
حجة الحسن الذي جبلت القلوب على حب من أحسن اليها وان لا يؤهم الغير ان السلطان على الحق
حيث قبض ماعطاه وقبض السيد في حواشي ضوء النهار في كتاب البيع ما هو أوسع من هذا

«كتاب الصيام»

هولمة الامساك فعم الامساك عن القول والعمل من الناس والدواب وغيرها قال أبو عبد الله
يمك عن كلام أو طعام أو مشروب وصائم وفي الشرع امساك مخصوص في وقت مخصوص بشرط
مخصوصة تفصلها الاحاديث الآتية وهو الامساك عن الاكل والشرب والجماع وغيرها مما ورد به
الشرع في النهار على الوجه المشروع ويقتضيه ذلك الامساك عن الرث والغزو وغيرها من
الكلام المحرم والمكروه ولوجود الاحاديث التي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصوم زيادة على غيره وكان مبدأ فرضه
السنة الثانية من الهجرة (عن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
والله لو لم يزل رمضان في كل سنة لكانت الدنيا كلها في رمضان) فيه دليل على اطلاق هذا اللفظ على شهر رمضان وحده في
كل سنة عند أحد وغيره مرفوعاً لا نقولوا يا رمضان فان رمضان اسم من أسماء الله تعالى ولكن
قولوا شهر رمضان حديث ضعيف لا يقاوم ما ثبت في الصحيح (يصوم يوم ولا يومين الا رجلاً) كذا
في نسخ بلوغ المرام ولفظه في البخاري الآن يكون رجل قال المصنف يكون تأمة أى يوم واحد رجل
ولفظ مسلم الارجل بالنصب قلت وهو قياس العربية لانه استثناء متصل من مذكور لا رفع
يقدر يكون بقرينة الرواية الاخرى (كان يصوم يوماً فليصومه معتق عليه) الحديث دليل على
تحريم صوم يوم أو يومين قبل رمضان قال الترمذي بعد رواية الحديث والعمل على هذا عند أهل
العلم كرهوا ان يتجمل الرجل الصائم قبل دخول رمضان لعني رمضان انتهى وقوله لعني رمضان
تفسيره ياتي بانه مشروط بكون الصوم احتساباً لا لو كان صوماً مطلقاً كالنفل المطلق والتذرعوه
قلت ولا يخفى انه بعد هذا التقيد يلزم منه حوز تقدم رمضان بأي صوم كان وهو خلاف ظاهر
النتيجه فانه عام ليستثنى منه الا صوم اعتداد صوم أيام معلومة ووافق ذلك آخر يومين شعبان
ولو أراد صلى الله عليه وآله وسلم الصوم المقدم كمال الائمة فلا يخفى وهذا اللفظ وانما ينسب
عن تقدم رمضان لان الشارع قد علم ان دخول في صوم رمضان رتبة هلاله فالمقدم عليه
مخالف للنسب أمر او نهي وفيه ابطال لما يفعله الباطنية من تقدم الصوم يوم أو يومين قبل رتبة
هلال رمضان وزعمهم ان اللام في قوله صوموا رتبة في معنى مستقبلين لها وذلك لان الحديث
يقيد اللام لا يصح جعله على هذا المعنى وان وردت له في مواضع قال في معنى اللبيب ان اللام

قوله وهو قياس العربية الخ
أى جواز النصب على
الاستثناء وان كان المختار
الرفع على الدليل لانه يعنى
قال ابن مالك
وبعدنى أو كنى انتص
اتباع ما اتصل فالرفع في
رواية بلوغ المرام جاز على
المختار والشارح حفظه
الله جعله بتقدير يكون تقع
التهمة السليمة اه معصية

في قوله صوموا لرؤيته يعني بعدومثله وأقربوا لرؤيته انتهى وذهب بعض العلماء إلى أن النهي
عن الصوم من بعد التصف الأول من يوم سلاسل عشرين شعبان لحديث أبي هريرة رضي الله عنه
إذا تصف شعبان فلا تصوموا أخرجه أصحاب السنن وغيرهم وقيل أنه يكره بعد التصف
ويحرم قبل رمضان يوم أو يومين وقال آخرون يجوز من بعد التصف ويحرم قبله يوم أو يومين أما
جواز الأول فلا نه الأصل وحديث أبي هريرة ضعيف قاله السيد وسأقي به تصحيحه في باب صوم
التطوع ويجزى نفسه ما هنا فيستظر والله أعلم قال أحمد وابن معين أنه منكر وأما تحريم الثاني
فلحديث الباب وهو قول حسن (وعن عمار بن ياسر) رضي الله عنه (قال من صام اليوم الذي
بشك) بغير الصفة مسند إلى (فيه فقد عصى أيا القاسم ذكره البخاري تعليقا وصله) إلى عمار
(الخمس) وإذا تصف في القم الحياكم وأنهم وصلوه من طريق عمرو بن قيس عن أبي اسحق ولفظه
عندهم قال عند عمار بن ياسر فاني بشا تمسيلة فقال كلوا فتصبي بعض القوم فقال أني صائم فقال
عمار من صام الخ (وصحبه ابن خزيمة وابن حبان) قال ابن عبد البر هو مسند عندهم لا يحتقون في
ذلك انتهى وهو موقوف للظاهر فروع حكم ومعناه مستفاد من أحاديث النهي عن استقبال
رمضان بصوم وأحاديث الأمر بالصوم لرؤيته وأعلم أن يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا
لم يهزل في ليلة بغير سائر أو نحوه فيجوز كونه من رمضان وكونه من شعبان والحديث وما في
منه ما يدل على تحريم صومه والذهب الشافعي واختلاف الصحابة في ذلك منهم من قال يجوز
صومه ومنهم من منع منه وعده محسبا إلى القاسم والأدلة مع الحرمين وأما ما أخرجه الشافعي
عن فاطمة بنت الحسين بن عليا عليه السلام قال لأن أصوم يوما من شعبان أحب إلى من أن
أفطر يوما من رمضان فهو أن ينقطع على أنه ليس في يوم شك يجزى بل بعد أن شهد عند رجل على
رؤية الهلال فصام وأمر الناس بالصيام وقال لأن أصوم الخ ومما هو نص في الباب حديث ابن
عباس فإن حال ينكم ويمنه محباب فأكلوا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبال الأخرجه
أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وأبو يعلى وأخرجه الطيالسي بلفظ ولا تستقبلوا رمضان يوم
من شعبان وأخرجه الدارقطني وصححه وابن خزيمة في صحيحه ولا يداود من حديث عائشة كان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحتفظ من شعبان ما لا يحتفظ من غيره بصوم لرؤية هلال
رمضان فإن غم عليه عذ ثلاثين يوما ثم صام وأخرج أبو داود من حديث حذيفة مرفوعا لا تقبلوا
الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة وفي الباب
أحاديث واسعة معتدلة على تحريم صوم يوم الشك من ذلك قوله (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما
(قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا رايتموه) أي الهلال (فصوموا وإذا
رايتموه فافطروا فإن غم) بضم المجهة وتشديد الميم أي حال ينكم ويمنه غم (عليكم فاقبلوا
مفتق عليه) الحديث يدل على وجوب صوم رمضان لرؤية هلاله وإفطار أول يوم من شوال
لرؤية هلاله وظاهره اشتراط رؤية الجميع لمن المخاطبين لكن ظاهرا الإجماع على عدم وجوب ذلك
بل المراد ما ثبت به الحكم الشرعي من اختيار الواحد العدل أو الاثنين على الخلاف في ذلك فعني
إذا رأيتموه إذا وجدت فيما ينكم الرؤية فدل هذا على أن رؤية بلد رؤية الجميع أهل البلاد
في لزوم الحكم وقيل لا اعتبار لأن قوله إذا رأيتموه خطاب لائس بخصوصية وفي المسئلة أقوال

ليس على أحد دليل ناهض والأقرب لزوم أهل بلد الرؤية ما يتصل به من الجهات التي على
سمتها وفي قوله لرؤية دليل على أن الواحد إذا اتفرد رؤية الهلال لزمه الصوم والافطار وهو قول
أئمة المذاهب الأربعة في الصوم واختلاف في الافطار فقال الشافعي يفتقر بنفسه وقال الأكثر
يسقو صائما احتياطا كذا قاله في الشرح ولكنه تقدم في أول باب صلاة الميدير أهل بلد بأنه يتقدم
يقين نفسه ويتابع حكم الناس الإمام محمد بن الحسن الشيباني وإن الجمهور يقولون أنه يتبع عليه
حكم نفسه فيما تنقضه فناقض هنا ما أسلفه وسبب الخلاف قول ابن عباس لكرب أنه لا يتقدم
برؤية الهلال وهو بالشام بل يوافق أهل المدينة وقال ابن عباس إن ذلك من السنة وتقدم الحديث وليس
بالشام لأنه يوم الثلاثاء عند أهل المدينة وقال ابن عباس إن ذلك من السنة وتقدم الحديث وليس
بشخص فيما أجبروا به لاحتماله كان تقدم فالحق أنه يعدل يقين نفسه وما وافطاروا بحسن التكمين
بما صولنا لبعاده عن أئمة ساسة القرن به (وسلم) أي عن ابن عمر (فإن أغنى عليكم فاقدره
ثلاثين وللخاري) أي عن ابن عمر (فأكلوا العدة ثلاثين) قوله فاقدره أنه هو أمرهم من
همزة وصل وتكسر الدال وتضم وقيل الضم خطأ وفسر المراد بقوله فاقدره أنه ثلاثين بقوله
فأكلوا العدة ثلاثين والمعنى أفطروا يوم الثلاثاء أي من شعبان وحسب إتمام الشهر وهذا
أحسن تقاصره وفيه تفاسير آخر نقلها الشارح خارجة عن ظاهر المراد من الحديث قال ابن
بطال في الحديث دفع لرعاة النجسين وإتمام المعمول على رؤية الهلال وقد نهى عن التكاثر
وقد قال الساجي في الرد على من قال أنه يجوز للحاسب والتقصير وغيرهما الصوم والافطار اعتقادا
على التجوم أن إجماع السلف الماضي حجة عليهم وقال ابن بزرة وهو يذهب باطل فقتل
الشريفة عن الخوض في علم الصوم لأنه حديث حسن وتخمين ليس فيه قطع قال الشارح قلت
والجواب الواضح عليهم ما أخرجه البخاري عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال أنا أمة
أمة لا تكتب ولا تحسب الشهر هكذا وهكذا يعني تسعا وعشرين من شهر ثلاثين مرة (وله) أي
الخاري في حديث أبي هريرة (فأكلوا عدة شعبان ثلاثين) هو قصر يصح فقد الأمر بالصوم
لرؤيته في رواية فان غم فأكلوا العدة أي عدة شعبان وهذه الأحاديث نفوس في أنه لا صوم
ولا افطار إلا بالرؤية للهلال أو أكمال العدة (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (قال تراى الناس
الهلال فأخبرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنى رأيتته فصام وأمر الناس بصيامهم وما أبو داود
وصحبه ابن حبان والحاكم) الحديث دليل على العمل بخبر الواحد في الصوم دخوله فيه وهو
مذهب طائفة من أئمة العلم ويشترط فيه ائمة الله وذهب آخرون إلى أنه لا بد من الاثنين لانه شهادة
واستدلو بخبر رواه النسائي عن عبد الرحمن بن يزيد بن الخطاب أنه قال جالت أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهلهم وحذوف أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صوموا
لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما لا يشهد شاهدان فدل
بمفهومه أنه لا يكتفى الواحد وأجيب عنه بأنه مفهوم والمنطوق الذي أفاده حديث ابن عمر
وحديث الأعرابي الآخر أقوى منه ويدل على قبول خبر الواحد قبل بخبر المرأى أو العبد أو ما
اخرجه من فافطروا أن الصوم والافطار مستويان في كفاية خبر الواحد وما حديث ابن عباس
وابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم أجاز خبر واحد على هلال رمضان وكان لا يجيز شهادة الافطار

الاثني عشر طين فانه ضعفه الدارقطني وقال تفريجه حفص بن عمر الايلي وهو ضعيف وبذل لقبول
 خبر الواحد في الصوم دخولا ايضا قوله ﴿ وعن ابن عباس ان عرابيا جاء الى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال اني رأيت الهلال فقال يا تشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال تشهد ان محمدا رسول
 الله قال نعم قال فاذن في الناس يا بلال ان يصوموا غدا رواه الخمسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان
 ورجح النسائي (رسالة) فيه دليل كالذي قبله على قبول خبر الواحد في الصوم ودلالة على ان الاصل
 في المسلمين العداة اذ لم يطلب صلى الله عليه وآله وسلم من الاعرابي الا الشهادة وفيه ان الامر في
 الهلال جار مجرى الاخبار لا الشهادة وأنه يكفي في الايمان الاقرار بالشهادتين ولا يلزم التبري من
 سائر الاثني عشر ﴿ وعن حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه الخمسة ومال الترمذي والنسائي الى ترجيح وقفة)
 على حفصة (وصححه مرفوعا ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني) عن حفصة (الصيام لم
 يفرضه من الليل) الحديث اختلف الاثني في دفعه ووقفه وقال أبو محمد بن حزم الاختلاف فيه يزيد
 الخبر قوة لأن من رواه مرفوعا قد رواه مرفوعا وقد أخرجه الطبراني عن طريق أخرى وقال
 رجالها ثقات وهو يدل على انه لا يصح الصيام الا بتبنيته وهو ان شئى الصيام في أي جرم من
 الليل وأول وقتها الغروب وذلك لان الصوم على الاعمال والنيات وأجزاء النهار غيره منفسله من
 الليل بفواصل يتحقق فلا يتحقق الا اذا كانت النية واقعة في جرم من الليل وتشرط النية لكل يوم
 على انفراد وهذا مشهور من مذهب أحمد قوله قولاً أنه اذا نوى من أول الشهر تجزئته وقوى هذا
 القول ابن عقيل بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لكل امرئ ما نوى وهذا قد نوى جميع الشهر ولان
 رمضان منزلة العبادة الواحدة لان الفطر في ليلته عبادة أيضا يستعان بها على صوم شهره ورواها طلال
 في الاستدلال على هذا بما يدل على قوته والحديث عام للقرض والنفل والقضاء والتذرع بها
 ومطلقا وفيه خلاف وتقاصيل واستدل من قال بعدم وجوب التبييت بحديث الضاري انه صلى
 الله عليه وآله وسلم بعث رجلا يشادي في الناس يوم عاشوراء ان من أكل فليتم أو فليصم ومن لم
 يأكل فليأكل كل قالوا وقد كان واجبا ثم نسخ وجوبه بصوم رمضان ونسخ وجوبه لا يرفع سائر
 الاحكام فنفس عليه رمضان وما في حكمه من التذرع للمين والتطوع لخص عموم فلا يصحها به
 بالقياس والحديث عائشة الا في فاته دل على انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم تطوعا من غير
 تبنيته النية واجب بان صوم عاشوراء غير ماسا وصوم رمضان حتى يقاس عليه فانه صلى الله
 عليه وآله وسلم أكرم الامم لم يقدأ كل ولان لم يأكل فاعلم انه أمر خاص ولانه اعتما جزءا عاشوراء
 بغير تبنيته لتعذر فقياس عليه ماسا مكن نام حتى أصبح على انه لا يلزم من تمام الامساك وجوبه
 انه صوم يجزئ وأما حديث عائشة وهو قوله ﴿ وعن عائشة رضي الله عنها (قالت دخل
 على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم فقال هل عندك شيء فقلنا لا قال فاني اذا صائم ثم انما نؤمنا
 فقلنا اهدي لنا خبث) بفتح الحاء والفتح السين والواو (فقال أرأيته فقلنا امصت صائما
 فاكل رواه مسلم) فالحجاب عنه انه أعم من أن يكون يف الصوم ولا يفعمل على التمسك لان
 المحتل بدالي العام ونحوه على أن في بعض الروايات حديثها ان كنت أصبحت صائما والمحال ان
 الاصل عموم حديث التبييت وعدم الفرق بين القرض والنفل والقضاء والتذرع لم يقم ما رفع

هذين الأصلين فبين البقاء عليهما (وعن سهل بن سعد) بن مالك أنصاري خربجى يقال كان
 اسمه حنانياً سماه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إماماً النبي صلى الله عليه وآله وسلم وله خمس
 عشرة سنة ومات بالمدينة سنة ٩١ وقيل سنة ٨٨ وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة رضى
 الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يزال الناس يتخبرون ما هموا القدر متفق عليه)
 زاداً جدياً خرواً المصير وروى أبو داود أن اليهود والنصارى يؤخرون الإفطار إلى اشتغال النجوم
 قال في شرح المصابيح ثم صار في مناسباتها لأهل البدعة وسخطهم والحديث دليل على استحباب
 تجهيل الإفطار إذا تحقق غروب الشمس بالرؤية أو بإخبار من يجوز العمل بقوله وقد ذكرنا الله
 وهي مخالفة اليهود والنصارى قال المهلب والحكمة في ذلك أنه لا يزال في النهار من الليل ولا نه أرفع
 بالصائم وأقوى له على العبادة قال الشافعي تجهيل الإفطار مستحب ولا يكره تأخيرها إلا أن تعمده
 ورأى الفضل فيه قلت وفي إباحته صلى الله عليه وآله وسلم المواصلات إلى الصبر كما في حديث أبي
 سعيد ما يدل على أنه لا كراهة إذا كان ذلك سياسة للنفس ودفعاً لشهواتها الآن الحديث وهو قوله
 (ولم يمتد من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال عمر بن الخطاب أحب عبادي
 إلى الله منكم من تجهيل الإفطار أحب إلى الله تعالى من تأخير عيوان بإساحة المواصلات
 إلى الصبر لا تكون أفضل من تجهيل الإفطار وأريد بعبادي الذين يفترون ولا يواصلون إلى
 الصبر وأما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإنه خارج عن عموم هذا الحديث لخصوصه صلى
 الله عليه وآله وسلم فإنه ليس منهم كما يأتي فيهم وأحب الصائمين إلى الله تعالى وإن لم يكن إجماعهم فطراً
 لأنه قد أنزل في الوصال ولو أبا ما تمسكه كما يأتي (وعن أنس) رضى الله عنه (قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تسعروا فإن في الصبر) بفتح المهملة اسم لما يشعربه
 وروى الترمذي على أنه مصدر (بركة متفق عليه) زاداً جدياً حديث أبي سعيد فلا تدعوه
 ولو أن يتخبر أحدكم برقة من ماء فإن الله وسلاكمته يصلون على المتصبرين وظاهر الأمر
 الوجوب ولكنه صرفه إلى الذنب ما ثبت من مواصليته صلى الله عليه وآله وسلم ومواصلة أصحابه
 ويأتي الكلام في حكم الوصال ونقل ابن المنذر الإجماع على أن المتصبر مندوب والبركة المشار
 إليها اتباع السنة ومخالفة أهل الكتاب لحديث مسلم من فوجافصل ما بين صائناً وصائماً أهل
 الكتاب أكلة الصبر والتقوى على العبادة وزيادة النشاط والتسبب للصدقة على من ماله وقت
 الصبر (وعن سلمان بن عامر الضبي) قال ابن عبد البر في الاستيعاب أنه ليس في الصحابة
 ضي غير سلمان بن عامر المذکور رضى الله عنه (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
 إذا أفطر أحدكم فليطعمه غنماً لم يجد فليطعمه على ما فاته ظهور رواه الترمذي وصححه ابن خزيمة
 وابن حبان والحاكم) والحديث قد روى من حديث عمران بن حصين وفيه ضعف ومن حديث
 أنس رواه الترمذي والحاكم وصححه ورواه أيضاً الترمذي والنسائي وغيرهم من
 حديث أنس من فعله صلى الله عليه وآله وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفتقر على
 رطبان قبل أن يصلي فإن لم يكن فقلبي ثمرات فإن لم يكن حساسوات من ماء وورد في عدد الثمر
 أنه ثلاث وفي الباب روايات في معنى ما ذكره دل على أن الإفطار عاذ كره السنة قال ابن
 القيم وهذا من كمال شفقتهم صلى الله عليه وآله وسلم على أمته ونعيمهم فإن إعطاء الطبيعة الشيء

المطعم خالوا المعدة أدعى إلى قبوله وانتفاع القوى به لاسيما القوة الباصرة فانها تقوى به وأما
 الماء فان الكبد يحصل لها بالصوم نوع يس فان رطبت بالماء كمل انتفاعها بالغذاء بعد هذا مع
 ما في القيروا المسمى الخاصية التي لها تأثير في صلاح القلب لا يعالجها الا اطباء القلوب (وعن
 أبي هريرة) رضى الله عنه (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال) (هو ترك
 الفطر بالنهار وفي ليلة رمضان بالقصد) (فقال رجل من المسلمين) قال المصنف لم أقف على اسمه
 (فإنك توصل يا رسول الله فقالوا بكم مثلي اني أبت بطعمتي ربي ويسقني فلما أتوا أن ينهوا
 عن الوصال واصل بهم يوما ثم يوما ثم رأوا الهلال فقالوا تأخر الهلال لردتكم كلنكل لهم حين
 أو أن ينهوا واصلهم عليه) الحديث عند الشيخين من حديث أبي هريرة وابن عمر وعائشة
 وأنس وقد رد مسلم بأخرجه عن أبي سعيد وهو دليل على تحريم الوصال لانه الاصل في النهي وقد
 أجمع الوصال الى الصبر الحديث أبي سعيد فأيكم أراد أن يواصل فليواصل الى الصبر وفي حديث
 الباب هذا دليل على ان امساك بعض الليل مواصلة وهو يرعى من قال ان الليل ليس بمحلا
 للصوم فلا تعقد بنه وفي الحديث دلالة على أن الوصال من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم
 وقد اختلف في حق غيره فقيل التحريم مطلقا وقيل يحرم من حق من يشق عليه ويأخذه لا يشق
 عليه والاول رأى الاكثر للنهي وأصله التحريم واستدل من قال انه لا يحرم بأنه صلى الله عليه وآله
 وسلم واصل بهم ولو كان النهي التحريم لما أقرهم عليه فهو قرينة أنه للكرامة رجة لهم وتخصيضا
 عنهم ولأنه قد أخرج أبو داود عن رجل من اصحابه نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عن الظلمة والمواصلة ابقاء ولم يصرح بها على أصحابه اسناد صحيح وبقاء يتعلق بقوله نهى وروى
 البزار والطبراني في الاوسط من حديث حمزة نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال
 وليس بالمرغوب يدل أنه ايضا مواصلة الصابية فروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح ان ابن الزبير كان
 يواصل خمسة عشر يوما وذلك عن جماعة غيره فلو فهموا التحريم لما فعلوه وبطل الجواز أيضا
 ما أخرجه ابن السكن مرفوعا ان الله لم يكتب الصيام بالليل فمن شاع لم يمتنع ولا أجر له قالوا
 والتعليل أن من فصل النصارى لا يقتضى التحريم وأنه قد علل تأخير الافطار بأن من فصل أهل
 الكتاب ولا يقتضى التحريم واعتذر الجمهور عن مواصلة صلى الله عليه وآله وسلم بأصحابه بان
 ذلك كان تفرع عنهم وتنكيلهم واحتل جواز ذلك لاجل مصلحة النهي في تأخير جرهم لانهم
 اذا باشر ومظهر لهم حكمة النهي وكان ذلك أدعى إلى قبوله لما يرتب عليه من اللزوم في العبادة
 والتقصير فما هو أهم منه وأرجح من وظائف العبادات والاقر من الاقوال هو التفصيل قاله
 السيد رحمه الله والذي يترجح من النظر في الأدلة هو منع الوصال مطلقا وقوله صلى الله عليه وآله
 وسلم وأيكم مثلي استفهام انكار ونوع أي أيكم على صفى ومنزل من ربي واختلاف في قوله
 بطعمتي ويسقني فقيل هو لي حقيقته كان يطعم ويسقى من عند الله وتعقب به لو كان كذلك
 لم يكن مواصلا وأجيب عنه بان ما كان من طعام الجنة على جهة التكرم فانه لا ينافي التكليف
 ولا يكون حكم طعام الدنيا وقال ابن القيم المراد ما ينبغي به الله بمن معارفه وما يضيئه على قلبه
 من لذته متاجاته وقرعة عينه بقرعته بوجهه والشوق اليه ولو ابع ذلك من الاحوال التي هي
 غنى القلوب وتنعم الارواح وقرعة العيون بهجة النفوس والقلب والروح بها أعظم غنى

وأجودوا تفعمو قد بقى هذا الغذاء حتى ينفى عن غذاء الاجسام برهمن الزمان كما قيل
 لها أيا شئت من ذكراك تشغلها • عن الشرب وتلهيهم عن الزاد
 لها وجوهك نور يستضيء به • ومن حديثك في أعقابها حادى
 ومن له أدنى معرفة وشوق يعلم استغناء الجسم بهذا القلب والروح عن كثير من الغذاء الحيواني
 ولا سيما اللحم والشراب والنفاس يطاوبه التي قربت عنه مجبوبة وتم يقر به والرائحة وساق
 هذا المعنى واختار هذه الوجهة في الطعام والاشياء واما الوصال الى الصغر فقد اذن صلى الله
 عليه وآله وسلم فيه كما في صحيح البخارى من حديث أبي سعيد انه سمع النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم يقول لا تأصلوا فاكيم أراد ان يوصل قلبه واصل الى الصغر وأما حديث عمر بن الخطاب
 مرفوعا عاذاً أقبل الليل من ههنا وادبر النهار من ههنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم فإنه
 لا ينافي الوصال لان المراد افطر دخل في وقت الاقطار لانه صار مفطرا حقيقة كما قيل لانه لو صار
 مفطرا حقيقة لما ورد الحث على تعجيل الاقطار ولا النهي عن الوصال ولا استقام الاذن بالوصال
 الى الصغر (وعنه) أى عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمن لم يدع
 قول الزور) أى الكذب (والعمل به والجهل) أى السفه (فليس لله حاجة) أى ارادة (في
 ان يدع شرابه وطعامه رواه البخارى وأبو داود واللفظه) الحديث دليل على تحريم الكذب
 والعمل به وتحريم السفه على الصائم وهو ما يحرمان على غير الصائم أيضا الا ان التحريم في حق
 أكد كذا كد تحريم الزمان الشيخ وانسلا من التقوى والمراد من قوله فليس لله حاجة أى ارادة
 بيان عظم ارتكاب ما ذكر وان صامه كلاس صام ولا معنى لاعتبار المقهور هنا فان الله لا يحتاج
 الى أحد هو الحق سبحانه كرامين بطل وقيل هو كناية عن عدم القول كما يقول المفسر لمن رد
 شياعه لاجته في كذا وقيل ان معناه ان أبواب الصيام لا تقاوم في حكم الموانع فما يستحق من
 العقاب لما ذكر هذا وقد ورد في الحديث الاسترقان شامته أحدلوسابه فليقل انى صائم فلا يستم
 مبتدئا ولا يجاوب (وعن عائشة رضى الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يقبل وهو صائم ويأشرو وهو صائم) المباشرة للملازمة وقد تدبر معنى الوطء في الفرج وليست
 مرادة هنا (ولكنه أملككم لآربه) بكسر الهمزة وسكون الراء فهو حدة وهو حاجة النفس
 ووطئها وقال المصنف في التلخيص معناه لعضوه (متفق عليه واللفظ لمسلم وزاد) أى مسلم
 (في رواية في رمضان) قال العلمامعنى الحديث انه ينبغي لكم الاحترار من القبلة ولا تتوجهوا
 انكم مثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في استحبابه لانه يملك نفسه ويأمن من وقوع
 القبلة ان يتولد عن الزوال أو شربا أو هيأ نفس أو نحو ذلك وانتم لا تأمنون ذلك فخطر منكم كف
 النفس عن ذلك واخرج التتاسق من طريق الاسود قلت لعائشة يا ناسر الصائم قالت لا قلت
 ليس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان ياشرو وهو صائم قالت انه كان أملككم لآربه وظاهر
 هذا انها اعتقدت ان ذلك خاص صلى الله عليه وآله وسلم قال القرطبي وهو اجتهاد منها وقيل
 الظاهر انها ترى كراهة القبلة لغيره صلى الله عليه وآله وسلم كراهة تنزيه لا تحريم كما يدل قوله
 أملككم لآربه وفي كتاب الصيام ليوسف القاضي من طريق جابر بن عبد الله عن عائشة عن
 المباشرة للصائم فكبرهما وظاهر حديث الباب جواز القبلة والمباشرة للصائم دليل التامى •

صلى الله عليه وآله وسلم ولا نهاه كرت عائشة الحديث جوابا عن سؤال عن القبلة وهو صائم
 وجوابا فاضل بالاجتهاد مستدلة بما كان يفعل صلى الله عليه وآله وسلم وفي المسئلة أقوال
 الارسل للملكية أنهم مكر ومطلقا الثاني انهم مستدين بقوله تعالى قال يا بشره من فانه منع
 المباشرة في النهار وأجيب بان المراد بها في الآية الجماع وقد بين ذلك فله صلى الله عليه وآله وسلم
 كما افاده حديث الباب وقال قوم انهم يقربم القبلة وقالوا ان من قبل بطل صومه الثالث انه
 مباح بالغ بعض الظاهرية فقال انه مستحب الرابع التفصيل فقالوا يكره للشباب وبياح للشيخ
 ويروى عن ابن عباس ودليله ما أخرجه أبو داود انه صلى الله عليه وآله وسلم رجل فسأله عن
 المباشرة للصائم فرفض له وأما آخر فسأله فنهاه فاذا الذي رخص له شيخ والذي نهى شباب الخامس
 ان من ملك نفسه بآزله والا فلا وهو مروى عن الشافعي واستدل به بحديث عمر بن أبي سلمة لما
 سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرته أمه أم سلمة انه صلى الله عليه وآله وسلم يصنع ذلك فقال
 يا رسول الله قد خسر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال اني أخشأ لكم فهدل على انه لا فرق
 بين الشاب والشيخ والا لينة صلى الله عليه وآله وسلم له ولم لعمر لا سيما وعمر كان في ابتداء تكليفه وقد
 ظهر مما عرفت ان الاباحة أقوى الأقوال ويدل لذلك ما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث عمر
 ابن الخطاب رضي الله عنه قال هشتت وما فقلت وأما ما تأخر فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم فقلت صنعت اليوم أمر اعطيني فقلت وأما ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 أرايت لو تخفضت بماء وأنت صائم قلت لا بأس بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فقيم انتهى قوله هشتت بفتح الهاء وكسر الشين معناه ارتفعت وخففت واختلوا أربابا اذا
 قيل أو نظرا وبياش فأنزل أو أذن في الشافعي وغيره انه يقضى اذا أنزل في خبر النظر ولا قضاء
 في الامضاء وقال مالك يقضى في كل ذلك ويكره الا في الامضاء فيبقى فقط وغه خلافاً لا أخر
 والاظهر انه لا قضاء ولا كفارة الاعلى مجامع والحق غير المجامع به بعيد (تنبيه) قولها
 وهو صائم لا يدل انه قبلها وهي صائمة وقد أخرج ابن حبان في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها كان
 يقبل بعض نساءه في القرية والتطوع ثم ساقيا سنادا من النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
 لا يس وجهها وهي صائمة وقال ليس بين الخبرين تضاد لانه كان يملك اربه بفعله ذلك على جواز
 هذا القول لمن هو مثل حاله وترك استعماله اذا كانت المرأة صائمة علمانه بما ركب في التماس من
 الضعف عند الاشياء التي ترد عليهن انتهى (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم احتجبه وهو محرم واحتجبه وهو صائم رواه البخاري) قيل ظاهره انه وقع منه
 الامر ان المذكور ان مقتضى انه احتجبه وهو صائم واحتجبه وهو محرم ولم يقع ذلك في وقت واحد
 لانه لم يكن حائطا في احرامه اذا اريد احرامه وهو في حجة الوداع اذ ليس في رمضان ولا كان محرمافي
 شهره في رمضان علم الفتح ولا في شيء من عمره التي اعقرها وان احتمل انه صام فلا الا انه لم يعرف
 ذلك وفي الحديث روايات قال أحمد ان أصحاب ابن عباس لا يذكرون صياما وقال أبو حاتم
 أخطأ فيه شريك انما هو احتجبه وأعطى الخيام أخرجه وشريك حدث به من حفظه وقد ساعد حفظه
 فعلى هذا الثابت انما هو الجامة قلت والحديث يحتمل انه اخبار عن كل جملة على حدة وان
 المراد احتجبه وهو محرم في وقت واحتجبه وهو صائم في وقت آخر والقرينة على هذا معرفة انه لم يفتق

له اجتماع الاحرام والصيام وأما تفلط شريك وانتقاله الى ذلك اللفظ فأمر بعدوا الجدل على صحة روايته مع تأويلها أولى وقد اختلف فيمن احتجيم وهو صائم فذهب الى انها لا تقطر الصائم الاكثر من الاثثة وقالوا ان هذا ناسخ لحديث شدد بن أنس وهو قوله **﴿** وعن شدد بن أنس **﴾** رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى على رجل بالقيس وهو يحتجيم في رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم ورواه الجماعة الا الترمذي وصححه أحمد وابن خزيمة وابن حبان الحديث قد صححه البخاري وغيره وأخرجه الاثثة عن ستة عشر من الصحابة وقال السيوطي في الجامع الصغير انه متواتر وهو يدل على ان الجملة تقطر الصائم من حاجم ومحجوم وقد ذهب طائفة قليلة الى ذلك منهم آجدين حنبل وأبناء عمه حديث شدد هذا وذهب آخرون الى انه يقطر المحجوم وأما الحاجم فإنه لا يقطر عالا حديث هذا في الطرف الاول ولا أدري ما الذي أوجب العمل به فيه مدون بعض وأما الثناون انه لا يقطر حاجم ولا محجوم فأجابوا عن حديث شدد هذا بأنه نسوخ لان حديث ابن عباس متأخر لانه صحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عام حجة وهو سنة عشر وشدد صحبه عام الفتح كذا حكى عن الشافعي قال وروى الجماعة احتياطاً أحب الى ويؤيد النسخ ما يأتي في حديث أنس في قصة جعفر بن أبي طالب وقد أخرج الحازمي عن حديث أبي سعيد مثله قال أبو محمد بن حزم ان حديث أفطر الحاجم والمحجوم ثابت بلاريسلكن وجدنا في حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن الجملة للصائم عن المواصله ولم يحرهما بقا على أصحبه اسنادهم صحيح وقد أخرج ابن أبي شيبة ما يؤيد حديث أبي سعيد انه صلى الله عليه وآله وسلم رخص في الجملة للصائم والرخصة انما تكون بعد العزيمة فدل على التسخ سواء كان حاجما أو محجوما وقيل انه يدل على الكراهة ويدل لها حديث أنس الآتي وقيل انما قاله صلى الله عليه وآله وسلم في خاص وهو انه مرهما وهما يفتان الناس رواه الواحلي عن يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث الصنعاني أنه قال انما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفطر الحاجم والمحجوم لانهم كما يابفتان الناس قال ابن خزيمة في هذا التأويل انه مجعوبه لان القتال به لا يقول ان الغيبة تقطر الصائم وقال أحمد وسلم من الغيبة لو كانت الغيبة تقطر ما كان للصوم وقد وجه الشافعي هذا القول ووجه الشافعي الاطوار بالغيبة على سقوط أجر الصوم مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تمسكوا والخطيب يخطب لاجعة له ولم يأمر ما لا عادة تفعل على انه اراد سقوط الاجر وحينئذ فلا وجه لطلعه العجوبة كما قال ابن خزيمة وقال القوي المراد افطراهما تعرضهما للافطار أما الحاجم فلا نه لا يأمن وصول شيء من الدم الى جوفه عند المص وأما المحجوم فإنه لا يأمن ضعف قوته فيزوج الدم فيؤول الى الافطار قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في هذا التأويل ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم أفطر الحاجم والمحجوم أمص في حصول القطر لهما فلا يجوز ان يتقدما صومهما والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يحرم عنهما بالقطر لا سيما وقد اطلق هذا القول اطلاقا من غير ان يقرنه بشيء تدل على ان ظاهره غير مراد فلو اجاز ان يرد مقاربه القطر دون حقيقته لكان ذلك تليسا لا يابا للعلم انتهى قلت ولا ريب في ان هذا هو الذي دله الحديث **﴿** وعن أنس بن مالك **﴾** رضي الله عنه (قال أول ما كرهت الجملة للصائم ان جعفر بن أبي طالب احتجيم وهو صائم فربه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال افطر

هذه ان ثم رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد في الحجة للصائم وكان انس يحتم وهو صائم
 رواء الله ارقطى وقواه قال ابن رجاه ثقات ولا تعله وله وتقدم له من أدلة النسخ حديث شداد
 (وعن عائشة) رضى الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اكحل في رمضان وهو
 صائم رواء ابن ماجه باسناد ضعيف) قال الترمذي لا يصح في هذا الباب شيء ثم قال واختاف
 أهل العلم في الكحل للصائم فكرهه بعضهم وهو قول سفيان وابن المبارك وأحمد وصح و رخص
 بعض أهل العلم في الكحل للصائم وهو قول الثاقبي انتهى وخالف ابن شبرمة وابن أبي ليلى فقالا
 انه يقطر له صلى الله عليه وآله وسلم القطر مما دخل وليس بمأخوذ وإذا وجد طعمه فقد دخل
 وأوجب عنه بالناسم كونه داخلا لأن العين ليست بعنقفا وإنما يصل من المسام فان الإنسان قد
 يدخل قدمه بالحنظل فيجده طعمه في فيه ولا يقطر وحديث القطر مما دخل علقه البخاري عن ابن
 عباس ورواه عنه ابن أبي شيبة وأما ما أخرجه أبو داود عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال في
 الأغذية الصائم فقال أبو داود قال لي يحيى بن معين انه حديث مشكوك انتهى وسام البدن
 ثقبه التي ببر زعفره وبخار باطنه منها كذا في المصباح (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه
 (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نسي وهو صائم فأكل وشرب فليتم صومه فانما
 اطعمه الله وسقاه) وفي رواية الترمذي فانما هو رزق ساقه الله اليه (متفق عليه والحاكم)
 أى من حديث أبي هريرة (من أظفر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة وهو صحيح)
 وورود لفظ من أظفر يجمع الجماع وانما يخص الاكل والشرب لكونهما أغالب في النسيان قاله
 ابن دقيق العيد والحديث دليل على ان من أكل وشرب ناسيا الصوم فانه لا يقطر ذلك لانه
 قوله فليتم صومه على انه صائم حقيقة وهو قول الجمهور وذهب غيرهم الى انه يقطر قالوا لان
 الاسم المفعول المقطرات ركن الصوم لحكمه حكم من نسي ركنا الصلاة فانما يجب عليه
 الاعادة وان كان ناسيا وتاولوا قوله صلى الله عليه وآله وسلم فليتم صومه بان المراد فليتم أسماكه عن
 المقطرات وأوجب بان قوله فلا قضاء عليه ولا كفارة صحيح في صحة صومه وعدم قضاء له وقد
 اخرج الهارقي اسقاط القضاء في رواية أبي رافع ومعد القبرى والوليد بن عبد الرحمن وعطاء
 ابن يسار كلهم عن أبي هريرة وأقي به جماعة من الصحابة منهم على عليه السلام وزيد بن ثابت
 وأبو هريرة وابن عمر كما قاله ابن المنذر وابن حزم وفي سقوط القضاء حديث يشد بعضها بهضا ويتم
 الاحتجاج بها وأما القياس على الصلاة فهو قياس فاسد الاعتبار لانه في مقابلة النص على انه
 منازع في الاصل وقد اخرج أحمد عن مولا لبعض الصحابة أنها كانت عند النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فأقي بصعق ثم ردفأ كانه منه ثم نذ كرت انها كانت صائمة فقال لها والذين
 الا ان بهدما شئت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتجي صومك فانما هو رزق ساقه الله لك
 وروى عبد الرزاق ان انساياه الى أبي هريرة فقال له أصصت صامتا فطعمت قال لا بأس قال
 ثم دخلت على انسان ففسدت فطعمت وشربت قال لا بأس أطعمك الله وسقاك قال ثم دخلت
 على آخر فنسيت وطعمت فقال أبو هريرة أنت انسان لم تنم ود الصيام (وعن أبي هريرة) رضى
 الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذرعه النسي) بالثال والاراء والعين أى
 سبقه وظله في الخروج (فلا قضاء عليه ومن استقى) أى طلب الى ما اختياره (فليتم القضاء

رواه الجماعة وأما أحمد فإنه غلط (وقوا المارقطي) وقال البخاري لا أراد محققنا وقد
 روى من غرضه ولا يصح اسنادهم أنكره أحمد وقال ليس من ذبني قال الخطابي يريد أنه غير
 محققنا وقال يقال صحح على شرطهما والحديث دليل على أنه لا يفطر بالقيء الغالب أنه قوله فلا
 قضاء عليه إذ عدم القضاء فرع الحجة وعلى أنه يفطر من طلب التيء واستحله وفأمره وإن لم يخرج
 له في الأمر بالقضاء وإن لم ينل ابن التندوا لاجتماع على أن تعمد التيء يفطر قلت ولكنه روى عن ابن
 عباس ومالك وربيعة أن التيء لا يفطر مطلقا إلا إذا رجع منه شيء فإنه يفطر ويحتمل ما أخرجه
 الترمذي والبيهقي باسناد ضعيف ثلاث لا يفطرن التيء والجملة والاحتلام ويجب عنه عمله على
 من ذرعه التيء جمع بين الأدلة وجلا للعام على الخاص على أن العام غير صحيح والخاص أرجح منه
 سند أخاه لعل به أولى وإن عارضته البراءة الأصلية (وعن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه
 عليه وآله وسلم خرج عام الفتح إلى مكة) في رمضان سنة ثمان من الهجرة قال ابن إسحق وغيره أنه
 خرج يوم العاشر منه (فصام حتى بلغ كراع النسيم) بضم الكاف فراهو النسيم بمجئمة
 مقفوة حقه وهو وادامام عسقان (فصام) لأنهم قد دعا قدح من ماء فرفعه حتى نظرت الناس إليه
 فشرب) ليعلم الناس بافطاره (ثم قيل له بعد ذلك أن بعض الناس قد صام فقتل وأوكلت العصاة
 أو كلت العصاة وفي لفظ قيل له أن الناس قد شق عليهم الصيام وإنما ينتظرون فيما قتل فدعا
 بقدح من ماء بعد العصر فشرب واهمس) الحديث دليل على أن المسافر له أن يصوم وله أن
 يفطر وأنه لا يفطر وإن صام أكثر النهار وخالف في الطرف الأول داود وإمامة فقالوا لا يجوز
 المسافر الصوم بقوله تعالى فعدة من أيام أخر وبقوله أو كلت العصاة وقوله ليس من البر الصيام
 في السفر وخالفهم الجاهل فقالوا يجوز له صومه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا إية لأدليل فيها
 على عدم الإجزاء وقوله أو كلت العصاة إنما هو لما التهم بالأمر بالافطار وقد تعين علم وقبه له
 ليس في الحديث أنه أمرهم وإنما يتم على أن فصله يقتضي الوجوب وأما حديث ليس من البر
 الصيام في السفر فأنما قاله صلى الله عليه وآله وسلم حين شق عليه الصيام ثم الاستدلال بخرم
 الصوم في السفر على من شق عليه فأنما أفطر صلى الله عليه وآله وسلم لقوله صلى الله عليه وسلم
 الصيام فالذين صاموا بعد ذلك وصفهم بأنهم عصاة وأما جواز الافطار وإن صام أكثر النهار
 فذهبنا أيضا إلى جوازه أكثر الجاهل وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث وهذا الذي
 الصيام في السفر وأما إذا دخل فيه وهو بمكة ثم سافر في أثناء يومه فذهب الجمهور أنه ليس له
 الافطار وأجازوه أحدوا صحق وغيرهم والظاهر معهم أنه مسافر وأما الأفضل فذهب أبو حنيفة
 والشافعي إلى أن الصوم أفضل للمسافر حيث لا مشقة عليه ولا ضرر فإن ضرر فالفطر أفضل
 وقال أحدوا صحق وآخرون الفطر أفضل مطلقا واحتجوا بالأحاديث التي احتج بها من قال
 لا يجوز الصوم قالوا أولئك الأحاديث وإن دللت على المنع لكن حديث جرير بن عمرو لا وقوله
 من أحب أن يصوم فلا جناح عليه أفاد بيقينه الجناح أنه لا بأس به لأنه محرم والأفضل وأصح من
 قال بأن الصوم أفضل أنه كان غائبا فعليه صلى الله عليه وآله وسلم في سفره ولا يجزئ أنه لا بأس
 الدليل على الأكثرية وتأولوا أحاديث المنع بأنه لمن شق عليه الصوم وقال آخرون الصوم والافطار
 سواء لتعادل الأحاديث فخلق هو ظاهر حديث أنس مافرقنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم فلم يجب الصائم على القطر ولا المظطر على الصائم وظاهره التسوية (وعن جرير) بعد في أهل
الجزاز روى عنه ابنه محمد وعائشة مائتة سنة ٦١ وله نحو ثمان مائة سنة (ابن عمر والاسلم) رضى
الله عنه (انه قال يا رسول الله اجبني قوة على الصيام في السفر فهل على جناح فقال يا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم هي رخصة من الله في أخذها بغير إيجاب الصوم فلا جناح عليه
رواه مسلم وأصله في المتفق من حديث عائشة أن جرير بن عمرو سأل (وفي نسخة لمسلم في رجل
أسر الصوم فأصوم في السفر قال صم إن شئت وأفطر إن شئت في هذا اللفظ دلالة على أنهما
سواء وتقدم الكلام في ذلك وقد استدل بالحديث من يرى أنه لا يكره صوم النهر وذلك أنه
أخبرناه يسر الصوم فأقره ولم يكره عليه وهو في السفر في الحضر بالأولى وذلك إذا كان لا يضعف
به ولا يفتن بسببه عليه حتى وبشرط فطره العيدين والتشريق وأما إنكاره صلى الله عليه وآله
وسلم على ابن عمر وصوم الدهر فلا يمرض هذا لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يرضى عنه
وهكذا كان فأن ضعف آخر عمره وكان يقول يا ليتني قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وكان صلى الله عليه وآله وسلم يحب العمل الدائم ويحتملهم عليه وإن قل (وعن ابن عباس) رضى
الله عنهما (قال رخص الشيخ الكبير أن يفطر ويطمع عن كل يوم مسكيناً ولا قضاء عليه رواه
الدارقطني والحاكم ومجموعه) اعلم أنه اختلف الناس في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية
طعام مسكين فالمشهور أنها منسوخة وأنه كان أول فرض الصيام أن من شاء اطعم مسكيناً وأفطر
ومن شاء ما ثم نسخت بقوله تعالى وإن تصوموا خير لكم وقبل قوله تعالى من شهد منكم الشهر
فليصمه وقال قوم هي غير منسوخة منهم ابن عباس كما هنا وروى عنه أنه كان يقرأها وعلى
الذين يطيقونه أي بكفوفه ويقول ليست بمنسوخة للشيخ الكبير والمرأة الهمة وهذا هو الذي
أخرجه عنه من ذكره المصنف وفي سنن الدارقطني عن ابن عباس وعلى الذين يطيقونه فدية طعام
مسكين واحد فنطوع خيراً قال زاد مسكيناً فهو خير له قال وليست بمنسوخة لأنه رخص للشيخ
الكبير الذي لا يستطيع الصيام بإسناد صحيح ثابت وقبه أيضاً أنه لا يرضى في هذا إلا الكبير الذي
لا يطيق الصيام ومريض لا يشي قال وهذا صحيح وعين في رواية قدرا لإطعامه وأنه نصف صاع من
حنطة وأخرج أيضاً عن ابن عباس وابن عمر في الحامل والمرضع أنهما يفطران ولا قضاء وأخرج
مثله عن جماعة من الصحابة وإنهما يطعمان كل يوم مسكيناً وأخرج عن أنس بن مالك أنه ضعف
عاماً عن الصوم فصنع بضعه من ثريد قد عائلان من مسكينات فأتوا بضعهم في المسئلة خلاف بين
السلف فالجمهور أن الإطعام لازم في حق من لم يطق الصيام لكبره ونسوخ في غيره وقال جماعة
من السلف الإطعام منسوخ وليس على الكبير إذا لم يطق الصوم إطعام وقال مالك يستحب له
الإطعام وقيل غير ذلك وأظهر ما قاله ابن عباس والمراد بالشيخ العاجز عن الصوم ثم الظاهر
أن حديثه موقوف ويحتمل أن المراد رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم فغير الصيغة
للعلم بذلك فإن الترخيص إنما يكون توقيفاً ويحتمل أنه فهمه ابن عباس من الآية وهو الأقرب
(وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال يا رسول الله) هو سلة أو سلتان بن حضرة البياض
إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال هلكت يا رسول الله قال وما أهلكك قال وقعت على
امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تعتز رقبة) بالتصجيل من ما (قال قال فهل تستطيع

أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل يجتمع ما طعم ستين مسكناً (الجهور) وإن لكل مسكين
مدامن طعام ربع صاع (قال لا ثم جلس فاق) بضم الهمزة تغنيها الصيغة (التي صلى الله
عليه وآله وسلم يعرف) بفتح العين وراء (فيه تمر) وروى رواية في غير الصحيحين فذهبت
عشر صاعاً وفي أخرى عشرون (نقل تصديق هذا حال على أقدم مني فابن لايتها) ثمانية
لأية وهي الحررة ويقال فيها لوبة وفيه بالنون وهي غيرهموزة (أهل بيت أحوج إليه منا فحك
التي صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت أن يسيل ثم قال أذهب فأطعمه أهل بيت رواه السبعة واللفظ
للمسلم) الحديث دليل على وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان عمداً وذكر الزهري أنه
اجتمع معسرا كان أو موسراً فالمعسر قبض في ذمته على أحد قولين للشافعية ثمانية أو اثني عشر
في ذمته لأصلي الله عليه وآله وسلم لم يسن له أنها باقية عليه واختلفت في الرقبة فأنها مطلقة
فالجهور وقيل هو بالمؤمنة جلالاً لمطلق هناك على التقيد في كفارة القتل قالوا لأن كلام الله في حكم
الخطاب الواحد فبقرت عليه فيه المطلق على التقيد وقالت الحنفية لا يحمل المطلق على التقيد
مطلقاً فيجزئ الرقبة الكافرة وقيل بفصل في ذلك وهو أنه بقيد المطلق إذا اقتضى القياس
التقيد فيكون تقيداً بالقياس كالتخصص بالقياس وهو مذهب الجهور والعلة الجامعة هنا
هو أن جميع ذلك كفارة عن ذنب مكفر للخطيئة والمسئلة مبسطة في الأصول ثم الحديث ظاهر
في أن الكفارة مرسى على ما ذكر في الحديث فلا يجوز المدلول إلى الثاني مع إمكان الأول ولا
إلى الثالث مع إمكان الثاني لوقوعه مرتباً في رواية الصحيحين وروى الترمذي الترتيب عن
ثلاثين نفساً أو أكثر ورواية التخصيص موجودة مع ثبوت الترتيب في الصحيحين ويؤيد رواية
الترتيب أنه الواقع في كفارة الظهار وهذه الكفارة شبيهة بما وقوله ستين مسكيناً ظاهر مفهومه
أنه لا يجوز إلا إطعام هذا العدد فلا يجوز أقل من ذلك وقالت الحنفية يجوز الصرف في واحد
في القدرين من كتبهم فإن أطعم مسكيناً واحداً ستين يوماً أو أعطاه يوم واحد لم
يجز إلا عن يوم وقوله أذهب فأطعمه أهل بيت قوله لأن العلماء اختلفوا أن هذه كفارة عن قاعدة
الكفارات إن لا تصرف في النفس لكنه صلى الله عليه وآله وسلم خصه بذلك ورتبنا الأصل عدم
الخصوصية الثاني أن الكفارة ماقطة عنه لا عساره وبذلك حديث على عليه السلام كله أتت
وعمالك فقد كفر الله عنه لا الله حديث ضعيف وأنها باقية في ذمته والذي أعطاه صلى الله عليه
وآله وسلم صدقة عليه وعلى أهل بيته صلى الله عليه وآله وسلم من حاجتهم وأعلم صلى الله
عليه وآله وسلم لم يأمر في هذه الرواية بقضاء اليوم التي جامع فيه إلا أنه موزع في رواية أخرى بها أبو
داود من حديث أبي هريرة بلفظ كأمأتوا أهل بيتك وصبر يوماً واستغفر الله والى وجوب القضاء
ذهب الشافعي لعدم قوة تعالى فعدم من أيام أخرى في قول الشافعي أنه لا قضاء لأنه صلى الله عليه
وآله وسلم لم يأمره إلا بالكفارة لا غير وأجيب بأنه اتكلم على ما علم من الآية وهذا حكم ما يجب
على الرجل وأما المرأة التي جامعها فقد استدل بهذا الحديث أنه لا يلزم إلا كفارة واحدة وأنها
لا تجب على الزوجة وهو الأصح من قول الشافعي وهو قال الأوزاعي وذهب الجهور إلى وجوبها
على المرأة أيضاً قالوا وانما لم يذكرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع الزوج لأنهم لم تعترف واعتراف
الزوج لا يوجب عليها الحكم ولا حتم أن المرأة لم تكن صائغته أن تكون ظهرت من الخيض

بعد طلوع الفجر أو أن يان الحكم في حق الرجل ثبت الحكم في حق المرأة أيضاً لما علم من تعميم الأحكام أو أنه عرف فقها كما ظهر من حال زوجها وأعلم أن هذا حديث جليل كثير القوائد قال المصنف في فتح الباري أنه قد اعتمد على بعض المتأخرين من أدرك شيوخنا هذا الحديث بغير شك عليه في مجلدين جمع فيه ألف ألف فائدة وفائدة انتهى وما ذكرناه كفاية لما فيه من الأحكام وقد طول الشارح فيه ناقلنا من فتح الباري (وعن عائشة وأم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم جنباً من جماع ثم يقتل ويصوم متيق عليه وزاد مسلم في حديث أم سلمة ولا يقضي) فيه دليل على صحة صوم من أصبح أي دخل في الصباح وهو جنب من جماع وإلى هذا ذهب الجمهور وقال النووي أنه إجماع وقد عارضه ما أخرجه أحمد وابن حبان من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نوى للصلاة صلاة الصبح وأحدكم جنب فلا يصوم صومه وأجاب الجمهور بأنه منسوخ وأن أبا هريرة يرجع عنه لما روى له حديث عائشة وأم سلمة وأفتى به ولهما وبطل النسخ ما أخرجه مسلم وابن حبان وابن خزيمة عن عائشة أن رجلاً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستقيمه وهي تسعم من وراء حجاب فقال يا رسول الله تذكرني الصلاة وأنا جنب فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا تذكرني الصلاة وأنا جنب فأصوم قال لست مثلاً يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال والله إنني لأرجو أن أكون أشأكم ثم أعلمكم بما أتى وقد ذهب إلى التسيم ابن المنذر والخطابي وغيرهما وهذا الحديث يدفع قول من قال إن ذلك كان خاصاً به صلى الله عليه وآله وسلم ورد البخاري بأن حديث عائشة أقوى سنداً حتى قال ابن عبد البر أنه صحيح ورواه وأما حديث أبي هريرة فأكثر الروايات كان يقضي به ورواه الرفع أقل ومع أنه مريض يرجح بقوة الطريق (وعن عائشة) رضى الله عنها (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مات وعليه صوم صام عنه وليه متفق عليه) فيمدل على أنه يجوز عن الميت صام وليه عنه إذا مات وعليه صوم واجب والأخبار في معنى الأمر أي لصم عنه وليه والأصل فيه الوجوب إلا أنه قد ادعى الإجماع على أنه لا تندب والمراد من الولي كل قريب وقيل الوارث خاصة وقيل عصبته وفي المسئلة خلاف فقال أصحاب الحديث وأبو نوري وجماعة أنه يجوز صوم الولي عن الميت لهذا الحديث الصحيح وذهب مالك وأبو حنيفة أنه لا يصام عن الميت وإنما الواجب الكفارة قلنا أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر مرفوعاً من مات وعليه صيام أطعم عنه مكان كل يوم مسكين إلا أنه قال بعد أن أخرجه غرب لا تعرفه إلا من هذا الوجه والصحيح أنه موقوف على ابن عمر قالوا ولأنه ورد عن ابن عباس وعائشة التمسك بالاطعام ولأنه الموافق لآثار العبادات فإنه لا يوم به لم يكف عن مكلف والمحج مخصوص وأجيب عن الآثار المروية من قضا عائشة فأن ابن عباس لا تقاوم الحديث الصحيح وأما قيام مكلف بعبادة عن غيره فقد ثبت في الحج بالنص الثابت فينبغي في الصوم فلا عذر من العمل به واعتذار المالكة بعدم عمل أهل المدينة مبني على أن تركهم العمل بالحديث حجة وليس كذلك كما عرف في الأصول وكذلك اعتذار الحنفية بأن الراوي أفتى بخلاف ما روى عن غيره مقبول إذ العبرة بما روى لا بما روى كما عرف فيها أيضاً ثم اختلف القائلون بما رواه الصيام عن الميت هل يختص ذلك بالولي أولاً فقيل لا يختص بالولي فلو صام عنه أجنبي بامرأه أجزأ كافي الحج واعتذر بالولي في الحديث للثقال

وقيل يصح أن يستقل به الاجنبي بغير أمر لانه قد شبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالدين حيث قال قد ين الله أحق أن يقضى فكأن أن الدين لا يختص بقضائه القريب فالصوم مثله والقريب أن يستتيب قلت ظاهر الحديث اختصاص الولي بالصوم وكذا الحج ولم يرد دليل على الصيام والحج عن غير القريب بل دل حديث الباب وما ورد في معناه على انه يصوم الولي عن الميت وكذا يحج عنه القريب دون الاجنبي والغريب * وللاس فيما يمتشقون مذاهب *

❦ (باب صوم الطلوع وما ينهى عن صومه) ❦

❦ (عن أبي قتادة الانصاري رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن صوم يوم عرفة فقال يكفر السنة الماضية والباقية) قال ابن حجر في فتح الخواصر يوم عرفة وهو التاسع ذى الحجة لانه يكفر السنة التي قبله والتي بعده كما في خبر مسلم والمكفر الصغار التي لا تتعلق بالأذى ذلك لانه لا يكفرها الا التوبة العصمة وحقوق الأذى متوقفة على رضا فان لم تكن صغائر زبدى حسناته أو عصم في سنتين من اقتراف الذنب أو كثر نهضتين لأنهم خصائصا يختلف صوم يوم عاشوراء وبتنا كدصوم الثمانية قبله لكن اتسنا الحاج وغيره وهو اتسنا يسا لغير الحاج والحاج يسا في الفطر ولو قوبل بالاسماع وليستوى على الدعاء (وسئل عن صوم يوم عاشوراء فقال يكفر السنة الماضية وسئل عن صوم يوم الاثنين فقال ذلك يوم ولد فيه أو بعث فيه أو أنزل على فيه رواه مسلم) قد استشكل تكفير ما يقع وهو ذنب الآسية وأوجب بان المراد انه يوفق فيه لعدم الاتيان بذنوب وعصا تكفره المناسبة لماضية وأنه ان وقع فيه أو ذنبا ووفق للائتمان بما يكفره وأما صوم يوم عاشوراء وهو العاشر من شهر المحرم عند الجمهور فانه قد كان واجبا قبل فرض رمضان ثم صار بعده مستحبا فأما الحديث ان صوم يوم عرفة أفضل من صوم يوم عاشوراء وعلم صلى الله عليه وآله وسلم شرعية صوم يوم الاثنين بانه يوفي فيه أو بعث فيه أو أنزل على فيه وكانه شك من الراوى وقد اتفق انه صلى الله عليه وآله وسلم ولا فيه وبعث فيه ويسن صوم ناصوعاء لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لو عشت الى قابل لأصومن التاسع قلت قبله واحسانا لماشوراء ومخالفة لليهود وفيه دلالة على انه ينبغي تعظيم اليوم الذي أحدث الله فيه على عبده نعمة بصومه والتقرب فيه وقد ورد في حديث اسامة تعليل صومه صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاثنين والخميس بانه يوم تفرس فيه الأعمال وانه يجب أن يعرض عملوه هو صائم ولا منافاة بين التعليلين ❦ (وعن أبي أيوب الانصاري رضى الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من صام رمضان ثم أتبعه ستا هكذا ورد مؤتمعا ان يحرمه أيام وهي مذكر لان اسم العدد اذ الابد كرمية بازقية الوجهان كما صرح به النجاة (من شوال كان كصيام الدهر واصل فيه دليل على استحباب صوم ستة أيام من شوال وهو مذهب أحد الوهابية وقال مالك يكره صومها قال لانه ما رأى أحدا من أهل الفريضة صومها ولا تلافيز وجوبها والجواب انه بعد ثبت النص لاحكام هذه التعليلات وما أحسن ما قاله ابن عبد البر انه لم يبلغ مالكا هذا الحديث يعني حديث مسلم قال ابن حجر في فتح الخواصر ويسن صومها لمن أفطر رمضان بغفر على الأوجه وان لم يحصل له الثواب المذكور لترتفع المنية على صيام رمضان فان أفطر بعد ما حرم عليه صومها انتهى واعلم ان أجز صومها يحصل لمن صامها متقرا أو تمتوا اليه ومن صامها اعتقبا للمبدأ وفي آيات التمهيد

وفي سنن الترمذي عن ابن المبارك أنه اختار أن يكون ستة أيام من شوال وقد روى عنه أنه قال
من صام ستة أيام من شوال مستغفرة فهو جائز قلت ولادليل على كونها من أول شوال اذ من أنى
بها في شوال في أي أيامه صدق عليه أنه أجمع رمضان ثمانين شوال وانما شهره بصيام الدهر لان
الحسنة بعشر أمثالها فمضاهي عشرة أشهر وستة من شوال بشهرين وليس في الحديث دليل
على مشروعية صيام الدهر وما في بيانه في آخر الباب واعلم أنه قال التي السبكي أنه قد طعن في هذا
الحديث من لا فهم له مغتر يقول الترمذي أنه حسن يرد في رواية سعد بن عبد الله أنصاري أخى
يحيى بن سعيد قلت وجه الاعتراض أن الترمذي لم يصفه بالصححة بل بالحسن والذي رأى ما في
الترمذي بعد مساقاة الحديث ما لفظه قال أو عسى حديث أبي أيوب حدث حسن صحيح ثم
قال وسعد بن سعيد هو أخو يحيى بن عبد الله أنصاري وقد تكلم بعض أهل الحديث في سعد بن
سعيد من قبل حفظه انتهى قلت قال ابن دحية أنه قال أحمد بن حنبل سعد بن سعيد ضعيف
الحديث وقال النسائي ليس بالقوى وقال أبو حاتم لا يجوز الاشتغال بحديث سعد بن سعيد
انتهى ثم قال ابن السبكي وقد اعتنى شيخنا أبو محمد المصطفى بجمع طرقه فأسنده عن بضعة
وعشرين من رجاله وروى عن سعد بن سعيد ما كثرهم حفاظ ثقات منهم السفيانان وتابع سعد علي
روايته أخو يحيى وعبد بن وصقوان سليم وغيرهم ورواه أنصاعن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وابن أبي عمير ورواه جابر وابن عباس والبراء بن عازب وعائشة ولطف بن مان من صام رمضان
فشهر بعشرة ومن صام ستة أيام بعد الفطر فذلك صيام السنة ورواه أحمد والنسائي (وعن أبي
سعيد الخدري) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من عبد يصوم
يوماً في ميل الله) هو إذا أطلق يراد به الجهاد (الأيام ذلك اليوم عن وجهه النار سبعين
خيراً من أن يقاتل عليه لفظ مسلم) فيمدل على فضيلة الصوم في الجهاد ما لم يضعف بسببه عن قتال
عدوه وكان فضيلة ذلك لأنه جمع بين جهاد عدوه وجهاد نفسه في طعامه وشرا به وكفى بقوله بعد
الله الخ من سلامته من عذابها (وعن عائشة) رضى الله عنها (قالت كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر ويفطر حتى نقول لا يصوم وما رأت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم استكمل صيام شهر قط إلا رمضان وما رأيته في شهر أكثر منه صياماً في شعبان
متفق عليه واللفظ لمسلم) فيه دليل على أن صومه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن مختصاً بشهر دون
شهر وأنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يصر الصيام أحياناً ويسر النظر أحياناً ولعله كان يفعل
ما يقتضيه الحال من تفرغ من الأشغال فتابع الصوم وعكس ذلك فتابع الإفطار ودليل
على أنه يخص شعبان بالصوم أكثر من غيره وقد ثبت عائشة على أنه ذلك فخرج الطبراني عنها
أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم ثلاثة أيام في كل شهر فربما أخر ذلك فيجمع عليه صوم
السنة فيصوم شعبان وفيه ابن أبي ليلى وهو ضعيف وقيل كان يصوم ذلك تعظيماً لرمضان كما
أخرج الترمذي من حديث ابن عباس وغيره أنه سئل صلى الله عليه وآله وسلم أي الصوم أفضل فقال
شعبان لتعظيم رمضان قال الترمذي فيه صدقة بن موسى وهو عندهم ليس بالقوى وقيل كان
يصومه لأنه شهر يغفل عنه الناس بين رجب ورمضان كما أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن
خزيمة عن أسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله لم أره قط يصوم في شهر من الشهور ما يصوم في شعبان

قال ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين
فأحب أن يرفع فيه علي وأصحابي قلت ويحتمل أنه يصوم لهذه الحكيم كلها وقد عارض
حديث أن صوم شعبان أفضل الصوم بعد رمضان بما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه
أفضل الصوم بعد رمضان صوم الحرم وأورد عليه أهلونا كنا أفضل لحافظ على الأكتار من صيامه
وحديث عائشة رضي الله عنها أنها كانت صيامه شعبان وأحبها من فضل صوم الحرم بالنظر إلى
الشهر الحرم وفضل شعبان مطلقاً وأما عدم كثرة الصوم المحرم فقال النووي لأنه إنما علم ذلك
آخره (وعن أبي ذر) رضي الله عنه (قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن
نصوم من الشهر ثلاثة أيام) ومنها قوله (ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة واه النساء
والتيمذي ومعه ابن حبان) الحديث ورد من طرق عديدة من حديث أبي هريرة بلطفان
كنت ما تم قصم الفراء في البيض أخرجه أجدو النساء وابن حبان وفي بعض النسخ عند
النسائي فان كنت ما تم قصم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وأخرج
أصحاب السنن من حديث قتادة بن ملحان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر أن يصوم
البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وقال هي كهنة الدهر وأخرج النسائي من
حديث جرير بن رفر فوا صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر أيام البيض الحديث وأما حديث
ورددت أحاديث في صيام ثلاثة أيام من كل شهر مطلقاً ومبينة بغير الثلاث وأخرج أصحاب السنن
ومعهما بن خزيمة من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم عدة ثلاثة
أيام من كل شهر وأخرج مسلم من حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم
من كل شهر ثلاثة أيام ما يأتي في أي الشهر صام وأما المنيعة بغير الثلاث فهي ما أخرجه أبو داود
والنسائي من حديث حفصة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم في كل شهر ثلاثة أيام
الاثنين والخميس والاثنين من الجمعة الأخرى ولا معارضة بين هذه الأحاديث فانها كلها ذات علي
نذية صوم كل ما ورد وكل من الرواية حكى ما طلع عليه الآن ما أمر به وحث عليه وروى به أولى
وأفضل وأما فعله صلى الله عليه وآله وسلم فأنه كان يصوم له ما يشاء من مرأته ذلك وقد عين
الشارع أيام البيض والعلماء في تعيين الثلاثة الأيام التي ندب صومها من كل شهر أقوال عشرة
سردناها في الشرح قال ابن حجر في فتح البوارق في صيام أيام البيض وبين صوم أيام السواد لتعظيم
الأول بالذوق فكان صومها شكر أو الثانية بالسواد فكان صومها لكشف سواد القلوب ولتقلبة في
التحقق وبين صوم أيام السواد دخولاً ورهبة من ظلمة الذنوب انتهى ولم يذكر الجليل (وعن أبي
هريرة) رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل للمرأة) أي المزوجة
بدليل قوله (أن تصوم وزوجها شاهد) أي حاضر (الآن تمتنع في عليه واللفظ للضاري إذا بو
داوود وغيره رمضان) فيه دليل على أن الوفاء بمقتضى الزوج أقدم من التطوع بالصوم وأما رمضان
فإنه يجب عليها وإن كره الزوج ويقاس عليه القضاء فلو ماتت التفل بغيره أنه كانت فاعلة لمحرم
(وعن أبي سعيد الخدري) رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن
صيام يومين يوم التطير ويوم التمر متفق عليه) فيه دليل على تحريم صوم هذين اليومين لأن أصل
النهي التحريم وليس ذهب إليه ورواه فلان من صومهم ما لم ينعقد نذر في الظاهر لانه لا ينعقد

وقل يصوم مكانهم اعنهما ﴿١﴾ (وعن نيشة) بضم النون وفتح الباء وسكون الهمزة يقال له نيشة
 انظر بن عمرو وقيل ابن عبد الله الهذلي رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ايام التشريق) هي ثلاثة ايام بعد يوم النحر وقيل يومان بعد النحر (اياماً كل وشرب
 وذكره عز وجل روله مسلم) وآخرجه مسلم ايضاً من حديث كعب بن مالك وابن خبات من
 حديث ابى هريرة والنسائي من حديث بشر بن معجم واصحاب السنن من حديث عقبة بن عامر
 والبراء من حديث ابن عمر ايام التشريق اياماً كل وشرب وصلاة فلا يصومها احد واخرج ابو
 داود من حديث عمر في قصة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرهم بانظارها وبنهاهم عن
 صيامها اي ايام التشريق واخرج الدارقطني من حديث عبد الله بن حذافة السهمي ايام اكل
 وشرب ويعال البعال الواقعة النساء والحديث وما سقناه في معناه دال على النهي عن صوم ايام
 التشريق وانما اختلفوا هل هو نهي تحريم او تنزيه فذهب الى انه التحريم مطلقاً جماعة من
 السلف وغيرهم والسبب في الشافعي في المشهور وهو انه قالوا لا يصومها المتنع ولا غيره وجعلوه
 مخصوصاً بالقوله تعالى ثلاثة ايام في الحج لان الاتية عامة في كل يوم النحر وما بعده والحديث
 خاص بايام التشريق وان كان فيه عموم بالنظر الى الحاج وغيره فيخرج خصوصه الكونه
 مقصوراً بالدلالة على انها ليست محللاً للصوم وان ذاتها باعتبار ما هي مؤهلة كائناً منافية
 للصوم وذهب آخرون الى انه يصومها المتنع ومن تعذر عليه الهدي وهو المحصر والقارن
 للعموم الا يقولوا فاده الحديث وهو قوله ﴿١﴾ (وعن عائشة وابن عمر قال لم يرض) بصيغة
 المجهول (في ايام التشريق ان يصمن الا ان لم يجد الهدي واداه البخاري) فانه اذا كان يوم ايام
 التشريق جائزاً لم يصمتن لم يجدوا هدي سواء كان حقيقياً أو ظاهراً وانما يحصر الاطلاق بالحديث بناء
 على ان فاعل يرضح هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانه مرفوع وفي ذلك اقوال ثلاثة
 ثالثها ان أضف ذلك الى عهده صلى الله عليه وآله وسلم كان حجة والا فلا وقد ورد التصريح
 بالفاعل في رواية الدارقطني والطحاوي الا انها باسناد ضعيف ولفظها ورضح رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم للمتنع اذا لم يجد الهدي ان يصوم ايام التشريق الا انه خص المتنع فلا يكون
 حجة لاهل هذا القول وقد روى من فعل عائشة وأبي بكر وقتبا على عليه السلام وذهب جماعة
 الى ان النهي للتنزيه وانه يجوز صومها لكل أحد وهو قول لا ينهض عليه دليل ﴿٢﴾ (وعن أبي
 هريرة) رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تفتضوا ليلة الجمعة يقيم من بين
 اللبأ ولا تحضوا وايوم الجمعة بقسام من بين الايام الا ان يكون في صوم يومه أحدكم رواده مسلم)
 الحديث دليل على تحريم تخصيص ليلة الجمعة بالعبادة بصلاة وتلاوة وغير معتادة الا ما ورد به
 النص على ذلك كقراءة سورة الكهف فانه يرتخص ليلته الجمعة بقراءتها وسواها ثم ردت
 بها الأدب فيها قال وقد دل هذا بعمومه على عدم مشروعية صلاة العائت في اول ليلة
 الجمعة من رجب ولو ثبت حديثه كان تخصيصها من عموم النهي لم تكن حديثاً تنكلم العلماء فيه
 وحكموا بالامانة موضوع ودل على تحريم التنفل بصوم يومه لمنفرداً قال ابن المنذر ثبت النهي
 عن صوم يوم الجمعة كما ثبت عن صوم يوم العيد وقال أبو جعفر الطبري يفرق بين العيد والجمعة
 بان الاجماع منعه على تحريم صوم يوم العيد ولو صام قبله لم يعد مؤذناً بالجمعة الى ان انتهى

عن افراد الجمعة والمثلثة بمستدلين بحديث ابن مسعود كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام وقلنا كان يظفر يوم الجمعة أخرجه الترمذي وحسنه وكان فعله صلى الله عليه وآله وسلم قرينة على ان النبي ليس للتحريم واجب عنه بأنه يحفل انه كان يصوم يومه قبله أو بعده ومع الاحتمال لا يتم الاستدلال واختلاف وجه الحكمة في صومه على أقوال أظهرها انه يوم عيد كما روى من حديث أبي هريرة فروا يوم الجمعة يوم عيدكم وأخرج ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي قال من كان منكم متطوعاً عن الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشراب وذكر وهذا أيضاً من أدلة تحريم صومه ولا يلزم ان يكون كالهلعن كل وجه فإنه زوال حرمة صومه بصيام يوم قبله أو يوم بعده كما يشهد الحديث وهو قوله (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصوم من أحدكم يوم الجمعة إلا ان يصوم يومه قبله أو يومه بعده متفق عليه) فإنه دال على زوال تحريم صومه بالحكمة لانها لما فوّق دما الصوم وجب نظره كما يشهد ما أخرجه البخاري وأحمد وأبو داود من حديث جويرية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها في يوم جمعة وهي صائفة فقال لها أصمت أمس قالت لا قال اتصومين غدا قالت لا قال فأطري والاصل في الامر الوجوب (وعنه) أي عن أبي هريرة (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اتصف شعبان فلا تصوموا رواه الخمسة واستكره أحمد) وصححه ابن حبان وغيره وانما استكره أحمد لأنه من رواية العلامة ابن عبد الرحمن قلت وهو من رجال مسلم قال المصنف في التريب انه صدوق ورعا وهو الحديث خليل على النبي عن الصوفي شعبان بعد اتصافه ولكنه معقيد بحديث الأثراني وافق صومامة تاداً كما تقدم واختلف العلماء في ذلك فذهب كثير من الشافعية إلى تحريمه لهذا النبي وقيل انه يكره الا قبله رمضان يوم أو يومين فإنه محرم وقيل لا يكره وقيل انه مندوب وان الحديث منقول عن يضعفه الصوم كانوا هم استدلو بحديث انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصل شعبان برمضان ولا يخفى انه اذا تعارض القول والاهل كان القول قدماً (وعن الصمائي بن يسر) بنهم السنين اسمها بية بضم الباء وقع الهاء وتشديد الباء وقيل بجهة زيادة سيم هي اخت عبد الله بن يسر روى عنها أخوها عبد الله (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم فان لم يجد أحدكم الاطعمة) يقع الايام فاصحها ممدود (عنه) بكسر الميم وفتح النون الفا كلمة المعروف فمما مراد قشره (أو عود شجر فليصغها أي يطعمها بالنظر بهار والنجسة ورجاله ثقات الا انه مضطرب وقد أنكره مالك وقال أبو داود وهو منسوخ) أما الاضطراب فلا نرواه عبد الله بن يسر عن اخته الصمائي وقيل عبد الله بن يسر وليس فيه ذكر اخته قيل وهذه ليست له له فادحة فإنه صمائي وقيل عنه عن أبيه يسر وقيل عنه عن الصمائي عن عائشة قال التناهي هذا حديث مضطرب قال المصنف يحفل ان يكون حديث عبد الله عن أمه وعن اخته عندنا عنه بواسطة وهذه طريق من صححه ورجح عبد الحق الطريق الأولى وسع في ذلك الدار قطن لكن هذا التناول في الحديث الواحد لا يستدالوا بالواحد مع اتحاد الخبر بوجهي الرواية وبنينا بقلة الضبط الا ان يكون من الحفاظ المكثرة والمعروفين بجمع طرق الحديث فلا يكون ذلك دالاً على قلة الضبط وليس الامر هنا كذلك بل اختلافه على الراي أيضاً عن

عبد الله بن بسر وأما أن كان ماله فانه قال أبو داود عن مالك انه قال هذا كذب وأما قول أبي داود انه منسوخ فلهذا أراد أن نأخذ الحديث لا نأخذ وهو قوله (وعن أم سلمة) رضي الله عنها (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان أكثر ما يصوم من الايام يوم السبت ويوم الاحد وكان يقول انهما يوماعد المشر كين فأنا أريد أن أخالفهم) أخرجه النسائي وصححه ابن خزيمة وهذا القوله فالنهي عن صومه كان اول الامر حيث كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب الموافقة لاهل الكتاب ثم كان آخر امره صلى الله عليه وآله وسلم لمخالفهم كما صرح به الحديث نفسه وقيل بل النهي كان عن افراد ما الصوم لا اذا صام ما قبله او بعده وأخرج الترمذي من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من الشهر السبت والاحد والاثنين ومن الشهر الاخر الثلاثاء والاربعاء والخميس وحديث الكتاب دال على استحباب صوم السبت والاحد والخميس لاهل الكتاب وظاهره صوم كل على الاقراء والاجتماع (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن صوم يوم عرفه بقرعة رواه الخمسة غير الترمذي وصححه ابن خزيمة والحاكم واستكره العقيلي) لأن في اسناده هذا الهجرى ضعفه العقيلي وقال لا يتابع عليه والراوى عنه مختلف فيه قلت في الخلاصة انه قال ابن معين لا يعرفه وأما الحاكم فصحيح حديثه وأقره الذهبي في مختصر المستدرک ولم يعده من الضعفاء في المعنى وأما الراوى عنه فانه حوشب بن عبدل قال المستدرک في التقریب انه ثقة والحديث ظاهر في تحريم صوم يوم عرفه بقرعة واليه ذهب يحيى بن سعيد الانصارى وقال يجب افطاره على الحاج وقيل لا يأباه به اذا لم يشف عن الدعاء فنقل عن الشافعي واختاره الخطابي والبيهقي وروى عنه انه يستحب افطاره وأما هو صلى الله عليه وآله وسلم فقد صرح انه كان يوم عرفه بقرعة مفطرا في حجة ولكن لا يبدل ترك الصوم على شهرته ثم يدل ان الانظار هو الافضل لانه لا يفعل الا الافضل الا انه قد يفعل المفضل لبيان الجواز فيكون في حقه افضل لما فيه من التشرية والتبليغ بالفعل ولكن الاظهر التحريم لانه اصل النهي (وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا صام من صام الا بدعتي عليه) اختلف في معناه قال شارح المصابيح فسر هذا من وجهين أحدهما انه على معنى الدعاء عليه زجره عن صنيعه والآخر على سبيل الاخبار والمعنى انه يحكى دعواه الجوع وحر الفم واعتياده الصوم حتى خف عليه ولم يفتر على الصبر على الجهد الذي يتلقاه الزواب كانه لم يصم ولم يحصل له فضيلة الصوم ويؤيده أيضا حديث الترمذي عنه بلقط لم يصم ولم يفطر قال ابن العربي ان كان دعاء قبايع من دعاءه التي صلى الله عليه وآله وسلم وان كان معناه المنع او يح من آخره عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه لم يصم واذ لم يصم شرعا فكيف يكتب له ثواب وقد اختلف العلماء في صيام الابد فقال بشريه طائفة وهو اخبار ابن خزيمة لهذا الحديث وما في معناه وذهب طائفة الى جوازه وهو اخبار ابن المنذر وتأولوا حديث النهي عن صيام الدهر بان المراد من صامه مع الايام انتهى عنها من العبد بن وأيام التشريق وهو تأويل مردود بنبيه صلى الله عليه وآله وسلم لابن عمر عن صوم الدهر وتعليق بان نفسه عليه حقا ولا هله حقا واضيف حقا لقوله أما أنا فاصوم وأفطر

فمن رغب عن سنيّ فليس مني قال عزم هو الواجد دليل لا ومن أدلت ما أخرجه أحمد والسنائي وابن
سريج عن حديث أبي موسى عن فروان عن صام الدهريّ عن علي بن جهم وعقيد بن وهب وقال الجهم
يستحب صوم الدهر لمن لا يضعه عن حق وتأولوا حديث النبي تأويل غير راجح واستدلوا بأنه
صلى الله عليه وآله وسلم شبع صوم ستمين شوال مع رمضان وشعب صوم ثلاثة أيام من كل شهر
بصوم الدهر فأولاً إن صاعته يستحق الثواب المشابه وأجيب بأن ذلك على تقدير بشر وعينه
فإنه اتفق عنه كما أغت الخمس الصلوات عن الحسنين صلاة التي قد كانت فرضت مع أنه لو صلاها
أحسب لو جوعه لم يستحق ثواباً بل يستحق العقاب ثم أخرج ابن السني عن حديث أبي هريرة
عن فروان عن صام الدهريّ قد ذهب نفسه من الله عز وجل إلا بالادري ما صحته

باب الاعتكاف

هو لغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه وشتره المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة
مخصوصة (وقيام رمضان) أي قيام باليه مصلياً وتألياً حال النوى قيام رمضان يحصل
بصلاة التراويح وهو إشارة إلى أنه لا يشترط استقراق كل الليل بصلاة التافلة فيه وإن ما في كلام
النوى (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال من قام رمضان إيماناً أي تصديقاً وعداً لله للثواب واحتساباً) منصوب على أنه مغفول
لأنه لا نفي عن عطف عليه أي طلباً لرحمة الله وثوابه والاحتساب من الحسب كالاعتدال من العدد
والتأجيل لمن شؤى بعمله وجه الله احتسابه لأنه حينئذ يعتد به بفعله في حال مباشرة الفعل
كأنه معتد به قاله في النهاية (غفر له ما تقدم من ذنبه متفق عليه) يحتمل أنه أراد قيام جميع
الأيام وإن من قام ببعضه لا يحصل له ما ذكر من الغفرة وهو الظاهر وإطلاق الذنب شامل للكبائر
والصغائر وقال النووي المعروف أنه يختص بالصغائر وبجزء من الكبائر ونسبه عياض
لأهل السنة وهو مبنى على أنها لا تقهر الكبائر إلا بالتوبة وقد زاد السنائي في روايته ما تقدم
وما تأخر وقد أخرجهما أحمد وأخرج من طريق مالك وقدم معنى مغفرة الذنب المتأخر
والحديث دلل على فضيلة قيام رمضان والذي يظهر أنه يحصل بصلاة إحدى عشرة ركعة
كما كان صلى الله عليه وآله وسلم يفعل في رمضان وغيره كما سلف في حديث عائشة وأما التراويح
على ما اعتد الآن فمن تقع في عصره صلى الله عليه وآله وسلم إنما كان يدعوها عن غير خلافته
وأمر أباي أن يجمع الناس واختلف في القدر الذي كان يصلي به فقيل كل يصلي بهم إحدى عشرة
ركعة وروى إحدى عشرة وروى عشرة وركعة وقيل ثلاث عشرة وركعة وقيل غير ذلك وقد
قسمنا تحقيق ذلك (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم إذا دخل العشر أي العشر الأخيرة من رمضان) هذا القسم ملحق من كلام الرأوي (شد
مئزره) أي باعتزل النساء (وأحباله وأيقظ أهله متفق عليه) وقيل في تفسيره شدا مئزره
كتابة عن التشهير للعبادة وقيل ويحتمل أن يكون المعنى أنه شد مئزره جعده فلم يحمله واعتزل النساء
أو شمر للعبادة قالوا لا يعلمه ما روى عن علي رضي الله عنه بلقظ شد مئزره واعتزل النساء طاف العطف
يقضي المغفرة وإيقاع الأحياء على الليل يحجز عقله لكونه زماناً للأحياء نفسه والمراد به الدهر

وقوله وأيقظ أهله أى للصلاة والعبادة فيجب دفعه لانه خاتمة العمل والأعمال بخواتمها (وعنها)
 أى عن عائشة (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان
 حتى توفاه الله عز وجل ثم اعتكف أزواجه من بعده متفق عليه) فيه دليل على ان الاعتكاف
 سنة وأوجب عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأزواجه من بعده قال أبو داود عن أحمد
 لا أعلم عن أحد من العلماء خلافا ان الاعتكاف مسنون وأما المقصود منه فهو جمع القلب على
 الله بالخلاوة مع خالو المعسدة والاقبال عليه تعالى والتسبيح ذكره والاعراض عما سواه (وعنها)
 أى عن عائشة (قالت كل النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد ان يعتكف صلى الفجر ثم دخل
 معتكفه متفق عليه) فيه دليل على ان أول وقت الاعتكاف بعد صلاة الفجر وهو ظاهر في
 ذلك وقد خالف فيه من قال انه يدخل المسجد قبل طلوع الفجر اذا كان معتكفا ثم ارا وقبل
 غروب الشمس اذا كان معتكفا للاول والحديث بانه كان يطلع الفجر وهو صلى الله عليه وآله
 وسلم في المسجد ومن بعد صلاة الفجر يتخلو بنفسه في المحل الذي أعده لاعتكافه قلت ولا يخفى
 بعده فانها كانت عادة صلى الله عليه وآله وسلم انه لا يخرج من منزله الا عند الحاجة لمصلاة
 (وعنها) أى عن عائشة (قالت ان كل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخل على رأسه
 وهو في المسجد أرجله وركبته لا يدخل البيت الا الحاجة اذا كان معتكفا متفق عليه واللفظ
 للبخاري) في الحديث دليل على انه لا يخرج المعتكف من المسجد بكل بدنه وأن خروج بعض
 بدنه لا يضر وفيه انه يشرع للمعتكف النظافة والغسل والحلق والتزينة وعلى ان العمل السري من
 الاعمال الخاصة بالانسان يجوز فعلها وهو في المسجد وعلى جواز استخدام الرجل زوجته وقوله
 الحاجة بدل على انه لا يخرج المعتكف من المسجد الا للامر الضرورى والحاجة فسرها
 الزمهرى بالبول والغائط وقد اتفق على استثنائهما واختلف في غيرهما من الحاجات كاللاكل
 والشرب والخروج بالبول والغائط جواز الخروج للقصد والحاجة ونحوهما (وعنها) أى عن عائشة
 (قالت السنة على المعتكف ان لا يعوده رضاء ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يشارهنا
 ولا يخرج حاجة الينا لانه منه) مما سبق ونحوه (ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف
 الا في مسجد جامع روماً أبو داود ولا بأس برجاله الا ان الرجوع وقف آخره) من قوله ولا اعتكاف
 الا بصوم قال المصنف يلزم الدارقطني ان القدر الذى من حديث عائشة قوله لا يخرج
 الا الحاجة وما عداه ممن دونها انتهى من فتح الباري وهنا قال ان آخره موقوف وفيه دلالة على انه
 لا يخرج المعتكف لشيء مما عتبه هذه الرواية وأنه أيضا لا يخرج لشهود الجمعة وأنه ان فعل أى
 ذلك بطل اعتكافه وفي المسئلة خلاف كثير ولكن الدليل قائم على ما ذكرنا وما اشترط الصوم
 ففيه خلاف أيضا وهذا الحديث الموقوف دل على اشتراطه وفيه ما حديث عنها في شرطيته
 ومنها في اثباتها والكل لا ينقض حجة الا ان الاعتكاف عرف من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ولم
 يعتكف الا صائما واعتكافه في العشر الاول من شوال الظاهر انه صامها ولم يعتكف الا من ثاب
 شوال لان يوم العيد يوم شغل بالصلاة والخطة والخروج الى الحياة الا انه لا تقوم بمجرد الفعل حجة
 على الشرطية وأما اشتراط المسجد فلا كثر على شرطيته الا عن بعض العلماء والمراد من كونه
 جامعاً ان تقام فيه الصلاة والى هذا ذهب أحمد وأبو حنيفة وقال الجمهور يجوز في كل مسجد

الا ان تازمه الجعة فاصعب له الشافعي الجامع وفيه مثل ما في الصوم من انه صلى الله عليه وآله وسلم
 لم يمتكف الا في مسجده وهو مسجد جامع ومن الاحاديث الدالة على عدم شرطية الصيام قوله
 ﴿وعن ابن عباس﴾ رضي الله عنهم ما (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على
 المتكفف صيام الا ان يجعله على نفسه وراه الحار قطني والحا كم والرابع وقته ايضا) على ابن
 عباس قال البيهقي والحصبني انه موقوف ورفعوه وللإحتياط في هذا مبرح فلا يقوم دليل على
 عدم الشرطية وأما قوله الا ان يجعله على نفسه فالمراد ان يذرب الصوم ﴿وعن ابن عمر﴾ رضي
 الله عنه (ان رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال المصنف ألم أتفع على تسمية
 أحسن هؤلاء موقوله (أروا) بضم الهمزة على البناء المجهول (ليلة القدر في المنام) أي
 قيل لهم في المنام هي (في السبع الاواخر) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أرى) بفتح
 الهمزة أي اعلم (ربا كم قد واطأت) أي توافقفت لفظا ومعنى (في السبع الاواخر) فمن كان
 متصرفا لم يضرها في السبع الاواخر متفق عليه) وأخرج مسلم من حديث عمر مرفوعا
 المتروك في العشر الاواخر فان ضعف أحدكم أو عجز فلا يغلبن على السبع البواقي وأخرج أحمد
 رأى رجل ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم المتروكها في
 العشر البواقي في التورمها وروى أحمد من حديث علي مرفوعا فان غلبت فلا تغلبوا على السبع
 البواقي وجميع بن الروايان العشر للاحتياط منها وكذلك السبع والتسع لان ذلك هو المنة
 وهو أقصى ما ينظر في الادراك وفي الحديث ليل على عظيم شأن الر ويا وجوز الاستدلال بها في
 الامور الوجودية بشرط ان لا تخالف القواعد الشرعية وعند أحمد عن ابن عباس قال أراها
 الاله ثلاث وعشرين لسبع يقين الحديث بطوله وفيه قصة ﴿وعن معاوية بن أبي سفيان﴾
 رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليلة القدر ليلة سبع وعشرين رواء
 أبوداود) مرفوعا (والرابع وقته) على معاوية وله حكم الرفع (وقد اختلفت في تعيينها
 على أربعين قولاً أو ردتها في فتح الباري) ولأحاجة الى سردها لان منها ما ليس في تعيينها كقول
 بأنها رقت والقول بانكارها من أصلها فان هذه عددها المصنف من الأربعين وفيها أقوال أخر
 لا دليل عليها وأظهر الأقوال انها في السبع الاواخر وقال المصنف في الفتح بعد سردها الأقوال
 وأرجحها كلها انها في العشر الاواخر وانها تنقل كما يفهم من حديث هذا الباب وأرجأها آثار
 التور عنه الشافعية إحدى وعشرون وثلاث وعشرين على ما في حديثي أبي سعيد وعبد الله بن
 أنيس وأرجأها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين قال شيخ الاسلام ابن تيمية وبكل حال فلا يجوز ليلة
 بعينها انها ليلة القدر على الإطلاق بل هي مهمة في العشر كادت عليه النصوص انتهى قلت
 فأذا بقي لباغيا ان يضرها في العشر الاواخر لصل الله سبحانه يتفضل عليه بادراكها
 ﴿وعن عائشة﴾ رضي الله عنها (قالت قلت يا رسول الله أريت أني علمت أي ليلة ليلة القدر
 ما أقول فيها قال قل لي اللهم ألم عفو تحب العفو فاعف عني رواء الخمسة غير أبي داود وصححه
 الترمذي والحا كم) قل علامها ان المطلع عليها يرى كل شيء مسلحا وقيل يرى الانوار في كل مكان
 ساطعة حتى في المواضع المظلمة وقيل يسمع سلاما أو خطبا من الملائكة وقيل علامها استجابة دعاء
 من وقعت له وقال الطبري ذلك غير لازم فانها قد قصص ولا يرى شيء ولا يسمع واختلف العلماء هل

يتبع التواب المرتب على اتفق أنه واقفها ولم يظهر له شيء أو توقف ذلك على كشفه ذهب إلى الأول
 الطبري وابن العربي وآخرون والى الثاني ذهب الأكثرون وبذلك ما وقع عندهم مسلم من حديث
 أبي هريرة بلفظ من يقيم إليه القدر في واقفها قال الثوري أي يعلم أنها إليه القدر ويحتمل أن يراد
 بواقفها في نفس الأسر وأن يعلم هو ذلك ويرجع هذا المصنف وقال ولا تذكر حصول التواب الجزيل
 لمن قام لا بتعاليم القدر وإن لم يوفق له أو ناعا الكلام في حصول المعين الموعود به (وعن أبي
 سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشد) بضم الدال على
 أنه نفي وبروي يسكونها على أنه نهي (الرحل) جمع رحل وهو المعبر كالسرج للقرص كناية عن
 السقر لأنه لا زمة غالباً (إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام) أي الحرم المحترم (ومسجدى
 هذا أو المسجد الأقصى متفق عليه) اعلم أن ادخال هذا الحديث في باب الاعتكاف لأنه قد
 قيل أنه لا يصح الاعتكاف إلا في الثلاثة المساجد ثم المراد بالثاني الذي يجازا كانه قال لا يستقيم
 شرعاً أن يقصد بالزيارة هذه المقام لاختصاصها بما اختصت به من الزمة التي شرع الله تعالى
 والمراد من المسجد الحرام هو الحرم كله لملاواه أو دأود الطيالسي من طريق عطاء أنه قبله هذا
 الفصل في المسجد وحدهم في الحرم قال بل في الحرم كله ولأنه لما أراد صلى الله عليه وآله وسلم
 التعيين المسجد قال مسجدى هذا والمسجد الأقصى بيت المقدس حتى بذلك لأنه لم يكن رواءه
 مسجد كما قاله الرخيمى والحديث على فضيلة المساجد هذه ودل منه يوم الحصر أنه يحرم شد
 الرحل القصد غير الثلاثة كزيارة الصالحين أحياء وأمواتاً القصد التقرب ولقصد المواضع
 الفاضلة القصد التبرع بها والصلاة فيها وقد ذهب إلى هذا الشيخ أبو محمد الجويني وبه قال القاضي
 عياض وطائفة وبذلك علمه ما رواه أصحاب السنن من أنبكار أبي بصرة الغفاري على أبي هريرة
 خروجه إلى الطور وقال لو أدركت قبل أن يخرج ما خرجت واستدل بهذا الحديث وواقفه أبو
 هريرة ذهب إليه هو وإلى أن ذلك غير محرم واستدلوا بما لا ينهض وتأولوا حديث الباب بتأويلات
 بعيدة ولا يخفى التأويل الأبعدان نهض على خلاف ما أولوه الدليل ولادليل والاحاديث الواردة
 في الحديث على الزيارة النبوية وفضيلتها ليس في الأمر بشد الرحل التمام إنما كلها ضعاف
 أو موضوعات لا يصح شيء منها للاستدلال ولم يتقطن أكثر الناس للفرق بين مسئلة الزيارة وبين
 مسئلة السقر لها فصرقوا حديث الباب عن منطوقه الواضح بالدليل بدعوا له وقد دل الحديث
 على فضل المساجد الثلاثة وإن أفضلها المسجد الحرام لأن التقدم كرايدل على حزية التقديم ثم
 مسجد المدينة ثم المسجد الأقصى وقد دل لهذا أيضاً ما أخرجه البراء وحسن أسانيد من حديث
 أبي الدرداء صرغوا الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة في مسجدى يات صلاة
 والصلاة في بيت المقدس بمائة صلاة وفي معناه أحاديث أخر ثم اختلف أهل الصلاة في هذه
 المساجد ثم القرض والنفل أو يخص الأول قال الطحاوي وغيره وإنما يخص بالقرض لقوله صلى
 الله عليه وآله وسلم أفضل الصلاة المرعى في بيته المكتوبة ولا يخفى أن لفظ الصلاة المعروف
 بلاماً الخمس عام فيشمئ التافلة إلا أن يقال لفظ الصلاة إذا أطلق لا يتبادر منه إلا القرض
 فلا يشملها

(كتاب الحج)

بفتح الحاء و كسرهما لغتان وهو فرض من أركان الاسلام الخمسة بالاتفاق وأول فرضه سنة
ست عند الجمهور واختار الحافظ ابن القيم رحمه الله في الهدى انه فرض سنة تسع أو عشر
وفي خلاف

(باب بيان فضله ومن فرض عليه)

عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العمرة الى العمرة
كفارة لما بينهما والجمع المبرور قيل هو الذي لا يحتاج طمئني من الاثم ورجحه النووي وقيل
المقبول وقيل هو الذي تظهر غرضه على صاحبه بان تكون حاله بعده خيرا من حاله قبله وأخرج
أحمد والحاكم من حديث جابر قيل يا رسول الله ما بال جمع قال الطعام والطعام وافشاء السلام وفي
استناده ضعف ولو ثبت لتعين به التفسير (ليس له جزاء الا الجنة متفق عليه) العمرة لغة
الزيارة وقيل القصد وفي الشرع احرام ومجي وطواف وحلق أو قصه - هبت بذلك لأنه يراهم
البيت ويصدق في قوله العمرة الى العمرة دليل على تكرار العمرة وأنه لا كراهة في ذلك ولا تعدد
بوقت وقالت المالكية تكرره في السنة أكثر من مرة واحدة واستدل له بأنه صلى الله عليه وآله
وسلم لم يفعلها الا من سنة الى سنة وأفعاله صلى الله عليه وآله وسلم تحمل عندهم على الوجوب
أو الندب وأجيب عنه بأنه علم من أحوا صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان تركه الشيء وهو يستحب
فعله لدفع المشقة عن الأمة وقد ثبت في ذلك القول ونظيره الحديث عموم الاوقات في شرعها
والبعض الجمهور وروى الاصل بالنسب بالجمع وقيل الايام التثنية وقيل ويوم عرفة وقيل الايام
الجمع لغير التمتع والقارن والظاهر مشروعيتهما طلقا ونظرا صلى الله عليه وآله وسلم لما في أشهر
الجمع برذوق من قال بكرا هتافا فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعتمر عمره الا في أشهر
الجمع كما هو معلوم وان كانت العمرة الرابعة في حجة فانه صلى الله عليه وآله وسلم حج فانكسما
تظاهرت عليه الأدلة واليهذهب الاثمة الاجلة (وعن عائشة) رضي الله عنها قالت
قلت يا رسول الله على النساء جهاد هو اخبار مراده الاستسهام (قال نعم عليهن جهاد
لا قتال فيه) كأنها قالت ما هو (فقال الحج والعمرة) أطلق عليهما لفظ الجهاد مجازا
شبههما بالجهاد وأطلق عليهما مجامع المشقة وقوله لا قتال فيه ايضاح للمراد ويذكره من عن
كراهة استعارة والجواب من الاصواب الحكيم (رواه أحمد وابن ماجه واللفظ) أي لابن
ماجه (واستاده صحيح وأصده في الصحيح) أي في صحيح البخاري وأثبت عبارته أما إذا أطلق
الصحيح فالمراد به البخاري وأراد بذلك ما أخرجه البخاري من حديث عائشة بنت طلحة عن عائشة
أم المؤمنين أنها قالت يا رسول الله تسمى الجهاد أفضل العمل أفلا يجاهد قال لكن أفضل
الجهاد حج مبرور وأما تقييد إطلاق رواية أحمد للجمع وأما إذا كان الحج والعمرة تقوم مقام الجهاد
في حق النساء فأما أيضا بظاهرها ان العمرة واجبة الا ان الحديث الا في بخلافه وهو قوله
(وعن جابر) رضي الله عنه (قال أني النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعزاني) بفتح الهمزة
نسبة الى الاعراب وهم سكان البادية الذين يظلمون مساقط القيت والكلاواء كانوا من العرب
أو من مواليهم والعربي من كان نسبه الى العرب ثابوا وجعه اعراب ويجمع الاعراب على

الاعراب والاعراب (فقال يا رسول الله أخبرني عن العمرة) أي عن حكمها كما أناده
 (أو أجبني قال لا) أي لا يحب وهو من الاكتناء (وان تعمر خير لك) أي من تركها
 والأخيرة في الأجر تدل على نيتها وانها غير مستوية الطرفين حتى تكون من المباح والامتنان
 بهذه الجملة لدفع ما يوسوس بها إذا لم يحب زدت بين الإباحة والتدبيل كان ظاهرا في الإباحة
 لأنها الأصل فلما كان بها تشبها (رواه أحمد والترمذي) مرفوعا (والراجح وقفه) على جابر
 فإنه الذي سأله الأعرابي وأجاب عنه وهو ما لا اجتبا فيه مبرح (وأخرجه ابن عدي من وجه
 آخر) وذلك أنه روى عن طريق أبي عصمة عن ابن المنكدر عن جابر وأبو عصمة كذبوه (ضعيف)
 لأن في استناده بأبوصمة وفي استناد أحمد والترمذي أيضا الخلل جابر أطاعه وهو ضعيف وقد روى
 ابن عدي والبيهقي من حديث عطاء عن جابر الحج والعمره فريضان سبأ في ما فيه والقول بان
 حديث جابر لذ كور صححه الترمذي مردود وبما في الامام ان الترمذي لم يزد على قوله حسن في
 جميع الروايات عنه وافرط ابن حزم فقال انه مشرك كذب باطل وفي الباب احاديث لاتقوم بها
 حجة ونقل الترمذي عن الشافعي انه قال ليس في العمره شيء ثابت انما اطوع وفي ايضاها احاديث
 لاتقوم بها الحجة كحديث عائشة الماضي وكالحديث الآتي وهو قوله (وعن جابر) رضى
 الله عنه (مرفوعا الحج والعمره فريضان) ولو ثبت لكان نافعا على إيجاب العمره لأن
 المصنف لم يذكرها من أخرجه ولا ما قبل فيه والذي في التلخيص انه أخرجه ابن عدي والبيهقي من
 حديث ابن عمر عن عطاء عن جابر وابن الهيثم ضعف وقال ابن عدي هو غير محفوظ عن عطاء
 وأخرجه أيضا الدارقطني من رواية يزيد بن ثابت بن زائدة لا يضر بك بأها ما أت وفي إحدى طرقه
 ضعف وانقطاع في الأخرى ورواه البيهقي عن يزيد بن ثابت من طريق ابن سيرين موقوفا
 واستانده أصح وصححه الحاكم ولا اختلفت الأدلة في إيجاب العمره وعدمه اختلف العلماء في
 ذلك سافوا وخلفا فذهب ابن عمر إلى وجوبه لرواه عنه البخاري فعلقوا وصله عنه ابن خزيمة
 والدارقطني وعلق أيضا عن ابن عباس انه لم يفرق بينهما في كتاب الله واتموا الحج والعمره قلل وصله
 عنه الشافعي وغيره وصرح البخاري بالوجوب ويؤيد عليه بقوله باب وجوب العمره وفضلها وساق
 خبر ابن عمر وابن عباس واستدل غيره بالوجوب بحديث مجمع عن أبيه واعتبر وهو حديث صحيح
 قال الشافعي لأعلم في إيجاب العمره أجود منه وإلى الإيجاب ذهب الحنفية لما ذكر من الأدلة
 وأما الاستدلال بقوله تعالى واتموا الحج والعمره لله فحجة بالاجاب لا يقيد بالوجوب الاتمام
 وهو متفق على وجوبه بعد الاتمام بالعمره ولو لم يطوعا رزعت الشافعية إلى ان العمره فرض في
 الظاهر والأدلة لا تنهض عند التحقيق على الإيجاب الذي الأصل عدمه (وعن أنس) رضى
 الله عنه (قال قيل يا رسول الله ما السبيل) أي الذي ذكره الله في الآية (قال زادوا الراحلة
 رواد الدار فأتى وصحبه الحاكم) قالت والبيهقي أيضا من طريق سعيد بن أبي عمرو وعن قتادة
 عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (والراجح إرساله) لأنه قال البيهقي الصواب عن
 قتادة عن الحسن مرسل قال المصنف يعني الذي أخرجه الدارقطني وسنده صحيح إلى الحسن
 ولا يرى الموصول الاوهما (وأخرجه الترمذي من حديث ابن عمر أيضا) أي كما أخرجه غيره
 من حديث أنس (وفي استانده ضعف) وان قال الترمذي انه حسن وذلك فيه راووا بموقوف

الحديث وله طرق عن علي وعن ابن عباس وعن ابن مسعود وعن عائشة وعن غيره من طرق
 كلها ضعيفة قال عبد الحق طرقة كلها ضعيفة وقال ابن النذر لا ثبت الحديث في ذلك مسندا
 والصحيح رواية الحسن الرسالة وقد ذهب إلى هذا التفسير أكثر الأئمة قالوا لا شرط مطلقا والراية
 لمن داره على مسافة وقال ابن تيمية في شرح العمدة قدس سرمد لما ورد في ذلك فهذه الاحاديث
 مستندة من طرق حسان ومرسلة وموقوفة على ان مناط الوجوب الزاد والراحلة مع علم النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ان كثيرا من الناس لا يقدر على المشي وأيضاً فان الله تعالى قال في
 الحج من استطاع اليه سبيلا أمان يعني القدرة المستمرة في جميع العبادات وهو مطلق للمكة
 أو قدرا زاد على ذلك فان كان المعتمر هو الأول لم يخرج إلى هذا التقيد كما لم يخرج إليه في آية الصوم
 والصلاة فعلم ان المعتمر قد زاد على ذلك وليس هو الا المال وأيضاً فان الحج عبادة تقتضي الى
 المسافة فانه يتقرر وجوبها الى ملك الزاد والراحلة كالمال ودليل الاصل قوله تعالى ولا على الذين
 لا يجيدون ما يفتنون حرج الى قوله ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم الآية انهم وذهب ابن
 الزبير وجماعة من التابعين الى ان الاستطاعة هي الحجة لا غير لقوله تعالى وتزودوا فان خير الزاد
 التقوى فانه يفسر الزاد بالتقوى وأوجب بالله غير من ادمن الآية كأياله سبب نزولها وسدحت
 الباب يدل الله أن يدب الزاد الحقيقة وهو وان ضعفت طريقة فكذلك تشد ضعفه والمراية كفاية
 فاضلة عن كفاية العول حتى يعود لقوله صلى الله عليه وآله وسلم كفى بالمرء ايمانا ان يضع من يقول
 أخرجه أبو داود ويحيزي المجمع وان كان للملح اموالاً ثم عند الاكثر وقال أحمد لا يخرج في (وعن
 ابن عباس) رضى الله عنهم (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال عباس يحتمل ان يحتمل ان يحتمل
 فلم يعرفه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحتمل انهم اراؤا ولكنهم لم يرو قبل ذلك (وكما يرويه) رتبة
 حرجه محتمل قرب المدينة (فقال من القوم فقالوا بالسلمون فقالوا من أنت قال رسول الله فرقت
 اليه امرأه صياف فقال له هذا حج قال نعم والشأجر) بسبب جلها له وجهها أو بسبب سوء الهامع
 ذلك الحكم أو بسبب الامر بن (أثر جه مسلم) والحديث دليل انه يصحح الصبي ويستندوا
 كان عيذاً لم لا حدث فعل وليه عنه ما فعل الحاج والى هذا ذهب الجمهور ولكنه لا يخرج من
 حجة الاسلام لحديث ابن عباس أجمع غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى أخرجه الطيب
 والشيخ المقتضى من حديث ابن عباس وفيه زيادة وساقه الطحاوي بأسناد صحيح قال القاضي
 أجمعوا على انه لا يخرج اذا بلغ عن فريضة الاسلام الا فرقة شذت فقالت يخرج ثم لقوله ثم
 فان ظاهره انه حج والحج اذا اطلق يتبادر منه ما يسقط الوجوب ولكن العلماء ذهبوا الى خلاف ذلك
 قال النووي والولي الذي يهرم عن الصبي اذا كان غير مميز وولي ماله وهو أبوه أو جد أو الوصي
 أو القيم من جهة القاضي أو القاضي أو الامام أو ما الامم فلا يصح احرامها عنه الا ان تكون وصية
 أو قيم من جهة القاضي وقيل يصح احرامها او احرام العصة وان لم يكن لهم ولاية المال وصفة
 احرام الولي عنه ان يقول بقلبه جعلته محرماً (وعنه) أي عن ابن عباس (قال كان الفضل
 ابن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي في حجة الوداع وكان ذلك في منى
 (فقام امرأته من ختم) بفتح اللام المعجمة وسكون الشا قبله معروفة (فحمل الفضل) نظر
 الى العا وتنتظر اليه وجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصر في وجه الفضل الى الشق الآخر فقالت
 يا رسول الله ان فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي حال كونه (شيخاً) منتصب على

الحال وقوله (كبراً) يصح صفة ولا ينافي اشتراط كون الحال نكرة اذ لا يجر حصة ذلك عنها
(لا يثبت) صفة ثانية (على الراحلة) يصح صفة أيضاً ويحتمل الحال وقوع في بعض ألقاظه
وان مدته خست عليه (أفانج) نيابة (عنه قال نعم) أي جحى عنه (وذلك) أي
جميع ما ذكر (في حجة الوداع متفق عليه واللفظ للبخاري) في الحديث روايات أخر في
بعضها ان السائل رجل وأنه سأل هل يمحى عن أمه فيجو ز تعد القضية وفي الحديث دليل على انه
يجزئ الحج عن المكلف اذا كان ما وسامته القدرة على الحج بنفسه مثل الشخوصه فانه ما توس
زوالها أو ما اذا كان عدم القدرة لاجل مرض أو جنون يبرئ برؤهما فلا يصح وتظاهر الحديث
مع الزيادة أي قوله وان شددته الخ انه لا بد في صحة التصحيح عنه من امرين عدم ثبانه على
الراحلة وان شئتم من الضر وعليه من شدة من لا يضره الشد كالذي يقدر على الحقة لا يجوز له حج
الغير عنه الا انه ادعى في الضر الاجماع على ان العصة وهي التي يستلزمها قاعدة شرط
بالاجماع فان صح الاجماع فذلك والا فالدليل مع من ذكرنا قبل ويؤخذ من الحديث انه اذا تبرع
أحد بالحج عن غيره لم يسه الحج عن ذلك الغير وان كان لا يجب عليه الحج ووجهه ان المرأة لم تبت عن
أبائها طمع بالزاد ولا راحلة ولم يستفصل صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك ورد هذا بان ليس في
الحديث الا الاجزاء لا الوجوب فلم تعرض له وبأنه يجوز انما قد عرفت وجوب الحج على أبيها
بما دلل قولها ان غرضه الله الى قوله أدركت أي فانه عبارة دالة على عليها بشرط دليل الوجوب
وهو الاستطاعة واتفق القائلون باجر الحج عن فرضه الغير بانه لا يجوز الموت أو عدم
قدرة من عجز ونحوه بخلاف النفل فانه ذهب أجدوا أو حصة الى جواز التبايع به عن الغير
مطلقاً لتوسع في النفل وذهب بعضهم الى ان الحج عن فرض الغير لا يجوز أحدًا وان هذا
الحكم يخص بحسب هذه القصة وان كان الاختصاص خلاف الأصل الا انه استدل بزيادة
رويت في الحديث باللفظ جحى عنه وليس لاحد بذلك ورد بان هذه الزيادة رويت بأسناد ضعيف
وعن بعضهم انه يختص بالولد وأجيب عنه بان القياس عليه دليل شرعي وقدره صلى الله عليه
وآله وسلم على العلة بقوله في الحديث تغدين الله أحق بالقضاء كما يأتي فجعل له بنا والذين
يصح ان يقضيه غير الوالد بالاتفاق وما يأتي من حديث شبرمة قلت ظاهر حديث الباب ان الحج
نيابة تصح من قريب القرب ولذا كان أو غيره فان الروايات الواردة في ذلك كلها في الخارج
ولم ير دليل واحد على ان الجانب تصح عنهم النيابة في الحج وما ان الذين يصح قضاء عنهم الغير
فهذا عام واخبار النيابة خاصة ولا تعارض بينهما فكل منهما معمول به في محله (وعنه) أي عن
ابن عباس (ان امرأة) قال المصنف لم أقف على اسمها ولا اسم أمها (من جهنم) بضم الجيم
وتح الهاء وسكون الياء اسم قبيلة (جاءت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ان أي بنت أن
تجج ولم يفتح حتى ماتت أفانج عنها قال نعم جحى عنها أريت لو كان على أمك دين أ كنت قاضيته
اقضوا الله فانه أحق بالوفاء وما البخاري) الحديث دليل على ان التأخير بالحج اذا مات ولم يحج
أجزأه ان يحج عنه ولده أو قريبه ويجزئه عنه وان لم يكن قد حج عن نفسه لانه صلى الله عليه وآله وسلم
ولم لم يسألها بجحى عن نفسها أم لا ولا صلى الله عليه وآله وسلم شهما بالدين وهو يجوز ان يقضى
الرجل دين غير قبل دونه ورد بان سياتي في حديث شبرمة ما يدل على عدم اجزائه حج من لم يحج من

نفسه وأما مسئلة الدين فإنه لا يجوز له ان يصرف ماله الى دين غيره وهو مطالب بدين نفسه وفي الحديث دليل على مشروعية القياس وشرب المثل ليكون أَوْ قِيمَ فِي نَفْسِ السَّامِعِ وَنَشَبَهُ الْجَهْلُ حَكَمَهُ بِالْمَعْلُومِ فَاهْلُ عَلَى ان قضاء الدين عن الميت كان حلالاً ما عندهم من قرضه أو لهذا حسن الاختلاف به ودل على وجوب التعجيل عن الميت سواء أوصى أو لم يوص لأن الدين يجب قضاؤه مطلقاً وكذا ما أثر الحقوق المالية من كفارة ونحوها وإلى هذا ذهب ابن عباس وزيد بن ثابت وأبو هريرة والشافعي ويجب ان يراجح الاية من رأس المال عندهم وظاهره بتقديمه على دين الأدي وهو أحد أقوال الشافعي ولا يعارض ذلك قوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سقى لأن ذلك عام خصه بهذا الحديث وألان ذلك في حق الكافر وقيل اللام في الآية بمعنى على أي ليس عليه مثل ولهم اللعنة أي عليهم وقد بسط السيد القول في هذا في منحة الفقهاء (وعنه) أي عن ابن عباس رضي الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي عاصي حج ثم بلغ الخث بكسر الخاء وسكون النون ثلثة أي الأثم أي بلغ ان يكتب عليه حسنة (فعليه ان يحج حجة أخرى إما عبداً حج ثم اعتق فعليه ان يحج حجة أخرى وإما من أبي شيبه والبيهق ورجاله نقاب إلا انه اختلف في رفعه والمحققون انهم سقوف) قال ابن خزيمة الصحيح انه موقوف وللمسندين كلام كثير في رفعه ووقفه وروى محمد بن كعب القرظي مرفوعاً إلى أربدان أحد في صدر المؤمنين أي عاصي حج به أهله فأتت أربان أن أدركه فعليه الحج ومثله قال في العبد وامسعين منصور ورواها في مراسله واحتج به احمد وروى الشافعي حديث ابن عباس قال ابن تيمية والمرسل اذا بلغ به الصلاة حجة اتنا قال قال وهذا يجمع علمه لانه من أهل العبادات فيصعب منه الحج ولا يجوز له لانه قبل أن يتخاطب به (وعنه) أي عن ابن عباس رضي الله عنهما (قال مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي اجنبية لقوله (أي اجنبية لقوله) (الامعة) وهو محرم ولانسان المرأة الامعة ذي محرم فقام رجل) قال المصنف لم أقف على ترجمته (فقال ان امرأتى برسول الله خرجت حاجة وإني اكتنبت في غزوة) كذا وكذا فقال انطلق فحج مع امرأتك منفق عليه واللفظ مسلم) دل على تحريم الخلوقة الاجنبية وهو اجماع وقد ورد في حديث فان الثلثة الشيطان وهل يقوم غير المحرم مقامه في هذا بان يكون معهما من يزول معنى الخلوقة الظاهر انه يقوم لان المعنى المناسب لثنتي انهما خشيعة ان يقع بينهما الشيطان الفتنة وقال انتقال لابد من المحرم عملاً بلفظ الحديث ودل أيضاً على تحريم سفر المرأة من غير محرم وهو مطلق في قليل السفر وكثيره وقد وردت أحاديث مقيدة بهذا الإطلاق إلا انها اختلفت في نقلها في لفظ لاسافر أكثر أو في مسيرته إليه الامعة ذي محرم وفي آخر فوق ثلاث وفي آخر مسيرة يومين وفي آخر ثلاثة اشبال وفي لفظ بر بدا وفي آخر ثلاثة أيام قال النووي ليس المراد من التمديد ظاهراً بل كل ما يسي سفره فالمرأة تنهت عن الاغتراف وانما وقع التمديد عن أمر واقع فلا يعمل به يومه واللفظ تنهت حصل في ذلك قالوا ويجوز سفر المرأة وحدها في الهجرة من دار الحارب والحاجة على نفسها وقضاء الدين ورد الوديعة والرجوع عن التزويج وهذا يجمع عليه واختلفوا في سفر الحج الواجب فذهب الجمهور الى انه لا يجوز للشابة الامعة محرم وقتل أو لاعتق الشافعي انها تسافر وحدها اذا كان الطريق آمنًا ولم ينقض دليله على ذلك قال ابن دقيق العيد ان قوله تعالى وقطع على الناس حج البيت

عوم شابل للرجال والنساء وقوله لا تسافر المرأة الا مع ذي محرم ٤ وم لكل أنواع السفر فتعارض
 العمومان ويحاي بان أحاديث لا تسافر المرأة للبحر الامع ذي محرم مخصوص لعدم الآية ثم
 الحديث عم للنساء والعموز وقال جماعة من الأئمة يجوز للعموز السفر من غير محرم وكانهم نظروا
 الى المعنى فخصوا به العموم وقيل لا يخص به العموز كالنساء وهل تقوم النساء والتقات
 مقام المحرم المرأة فأجازه البعض مستدلا بأفعال العمابة ولا تنقض صحة على ذلك انه ليس بإجماع
 وقيل يجوز لها السفر اذا كانت ذات حشم والابدية لا تدل على ذلك وأما امره صلى الله عليه وآله
 وسلم بالنظر ويح مع امرأته فإنه أخذ منه أحد أنه يجب خروج الزوج مع زوجته الى الحج اذالم
 يكن معها غيره وغيره أحد قال لا يجب عليه وحل الأمر على التدب قال وان كان لا يعمل على
 التدب الاقرنة عليه فالقرنة عليه ما علم من قواعد الدين انه لا يجب على أحد بذل منافع
 نفسه لتفصيل غيره ما يجب عليه وأخذ من الحديث انه ليس للرجل منع امرأته من حج القرصة
 لانها عاقدة وقد وجبت عليه اولا طاعة الخلق في معصية الخلق سواء قلنا انه على القور والتراتى
 أما الاول فظاهر قيل وعلى الثاني أيضا قلنا ان تسارع الى برائتها كان لها ان تصلى أول
 الوقت وليس له منعها وأما أثر جه الدار فمضى من حديث ابن عمر فروعا في امرأته لها زوج
 وله مال ولا يذنها في الحج ليس لها ان تنطلق الا باذن زوجها فإنه محمول على حج التطوع جعابين
 الحد يشن على انه ليس في حديث ما يدل انها خرجت من دون اذن زوجها وقال ابن نعيم انه يصح
 الحج من المرأة بغير محرم ومن غير المستطوع وحاصله ان من لم يجب عليه لعدم الاستطاعة مثل
 المرض والفقر والمضوب والمقطوع طريقه والمرأة بغير محرم ونحو ذلك اذا تكافؤا شهود
 المشاهدة اجزأهم الحج ثم منهم من هو محسن في ذلك كالذي يجمع ما شأوا منهم من هو سي في ذلك
 كالذي يجمع بالمسئلة والمرأة تخرج بغير محرم وانما اجزأهم لان الاهلية تاممة والمعصية ان وقعت
 فهي في الغاريق لا في نفس المقصود (وعنه) أى عن ابن عباس رضى الله عنهما (ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم سمع رجلا يقول لبيك عن شربة) بضم الشين المعجمة نحو حذمة كنة (قال
 من شربة قال لا تخلى أو فر يبل) شل من الروى (فقال سمعت عن نفسك قال لا قال يجمع عن
 نفسك يجمع عن شربة نزوا ما أودوا بن منحه وسمعه ابن حبان والراجح عند أحمد وقفه) وقال
 البيهقي اسنده صحيح وليس في هذا الباب أصح منه وقال أحد بن حنبل رفعه خطأ وقال ابن المنذر
 لا يثبت رفعه وقال الدارقطني المرسى أصح قال المصنف هو كما قال لكنه يشقى المرفوع لأن من
 غير جاله وقال ابن نعيم ان أحد حكم في رواية ابنه صالح عنه أنه مرفوع فيكون قد اطلع على ثقة
 من رفعه قال وقد رفعه جماعة على انه وان كان موقوفا فليس لابن عباس فيه مخالفة والحديث
 دليل على انه لا يصح أن يجمع عن غيره من لم يجمع عن نفسه فإذا حرم عن غيره فإنه يعتقد امرأته
 عن نفسه لانه صلى الله عليه وآله وسلم وأله وسلم امرأته أن يجمعها عن نفسه بعد ان لم يجمع عن غيره فدل على
 أنهم لم يقد التمسع عن غيره والواجب عليه المضى فيه وان الإحرام يعتقد مع الصحة والفساد
 وينقصد مطلقا محمولا معلقة الجاز أن يقع عن غيره ويكون عن نفسه وهذا لان امرأته عن الغير
 باطل لاجل النهي والنهي يقتضي الفساد بطلان صحة الإحرام لا وجب بطلان أصله وهذا
 قولنا كذا لانه لا يصح ان يجمع عن غيره من لم يجمع عن نفسه مطلقا مستطعا كان أولا لان ترك

الاستقصاء والتشريق في حكاية الاحوال الدال على العموم ولأن الحج واجب في أول سنة من سقى
 الامكان فاذا أمكنه فعله من نفسه لم يجز أن يفعله عن غيره لأن الأول فرض والثاني نقل كن
 عليه دين وهو مطالب به ومعه درهم بقدره لم يكن له أن يصرفها الا الى دينه وكذلك كل ما يحتاج
 أن يصرفه الى واجب عنه فلا يصرفه الى غيره الا ان هذا لا يتم في المستطيع ولذا قيل انما يجوز
 بان يبدأ بالحج عن نفسه اذا كان واجبا عليه وغير المستطيع لم يجب عليه بخلاف ما يبيح عن غيره
 ولكن المستعمل بظاهر عموم الحديث أولى وقد افاد الحديث أيضا ان الحج انما يكون عن أخ أو
 قريب لاعتن أبيه وأخيه وغريب **(وعنه)** أي عن ابن عباس **(قال)** خطبنا رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فقال ان الله كتب عليكم الحج فقام الاقرع بن حابس فقال أي كل عام يا رسول
 الله فقال لو قلت الوجب الحج مرة فجازا دفعه وطوع رواه النسائي وغيره الترمذي وأصله في مسلم من
 حديث أبي هريرة وفي رواية زيادة بعد قوله لو وجب ولو وجب لم تقوموا به ولو لم تقوموا به
 عذبتم والحديث دليل على انه لا يجب الحج الا مرة واحدة في العمر على مكلف مستطيع وقد
 أخذ من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لو قلت نعم لوجبت انه يجوز أن يقضى الله الى الرسول صلى
 الله عليه وآله وسلم شرع الاحكام ومحل المسئلة الاصول وفيه خلاف بين العلماء قد اشار اليه
 الشارح

• (باب المواقيت) •

جمع بينات والميقات واحد وقت للعبادة من زمان وامكان والتوقيت التحديد ولهذا يذكر في
 هذا الباب ما حدهما الشارع للحرمان الا ما كن **(عن ابن عباس)** رضى الله عنهما (ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل المدينة هذا الحليفة) بضم الحاء وبعد اللام تحته تصغير حليفة
 والحليفة واحدة الحلفاء والحلفاء ثبت في المأوى مكان معروف يشهرون مكة عشر من اهل
 من المدينة على فرضهم وبها المسجد الذي أحرم منه صلى الله عليه وآله وسلم والبر التي تسمى الآن
 بشرى على وبعد المواقيت الى مكة (ولاهل الشام الحففة) بضم الحاء وسكون الهمزة فقاء
 سميت بذلك لان السبل استحق أهلها الى البليل الذي هنالك وهي من مكة على ثلاث مراحل
 وتسمى مهجة كانت قرية قديمة وهي الآن خراب ولذا يجرمون الآن من رابع قبلها بمرحلة
 لوجود الماسية للاغتسال (ولاهل نجد قرن المنازل) بضم القاف وسكون الراء ويقال له قرن
 النعالي يشهرون بين مكة ومرحلتان (ولاهل اليمن بيلم) يشهرون بين مكة ومرحلتان (هن) أي
 المواقيت (لهن) أي البلدان المذكوكة والمراد لاهلها ووقع في بعض الروايات من لهم
 وفي رواية الضاري من لاهلهم (ولن أتى علم من غيرهن ممن أراد الحج والعمره ومن كان دون
 ذلك) المذكور من المواقيت (ن حيث أنشأت أهل مكة بجرمون من مكة) بجمع أو مرة
(متفق عليه) فهذه المواقيت التي عينها صلى الله عليه وآله وسلم لمن ذكر من أهل الآفاق وهي
 أيضا مواقيت لمن أتى عليها وان لم يكن من أهل تلك الآفاق المعينة فانه يلزم الحرمان منها اذا أتى
 عليها فاصد الانتيان مكة لاجل التمكن ويدخل في ذلك ما اذا أراد الشئ مشالا الى حى الحليفة
 فانه يجب عليه الاحرام منها ولا يتر كحتى يصل الى الحففة فان أخر أساوره من هذا عند الجهور

وقالت المالكية انه يجوز له التأخير الى ميقاته وان كان الافضل له خلافه والحديث محتمل فان قوله من لهن ظاهره العموم لمن كان من أهل تلك القطار سواء ورد على ميقاته أو ورد على ميقات آخره فان له العدول الى ميقاته كما لو ورد الشأى على ذى الحليفة فانه لا يلزمه الا حرام منها بل يحرم من الحليفة وعموم قوله بلن أقي عليهن من غيرهن يدل على انه يتعين على الشأى فى مائلنا ان يحرم من ذى الحليفة لانه من غير أهلها قال ابن دقيق العيد قوله ولا هل الشام الحليفة يشمل من حرم من أهل الشام ذى الحليفة ومن لم يمر وقوله بلن أقي عليهن من غير أهلها يشمل الشأى اذا حرم ذى الحليفة وغيره فانه عومان قد تعارضتا انتهى حاصله قال المصنف ويحصل الاتساق بان قوله من لهن مفسر لقوله مثلاً وقت لاهل البلد بنية الحليفة وان المراد اهل المدينة ما كانوا ومن مثلاً طريق ميقاتهم انتهى قلت وان صرح ماروى من حديث عروة انه صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل المدينة ومن مريمهم ذى الحليفة بين ان الحليفة انما هى ميقات الشأى اذا لم يأت المدينة ولان هذه المواقف محيطة بالبيت كما حاطت جوارب الحرم فكل من مر بجانب من جوارب الحرم لزمه تعظيم حرمة وان كان بعض جواربه أبعد من بعض ودل قوله ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ على أن من كان بين المقات ومكة فبقائه حيث أنشأ الاحرام اما من أهله ووطنه أو من غيره وقوله حتى أهل مكة من مكة دل على ان أهل مكة يحرمون من مكة وانها ميقاتهم سواء كان من أهلها أو من الجوارين أو الواردين اليها أحرم جميعاً وعمرة وقوله بمن أراد الحج أو العمرة ما يدل انه لا يلزم الاحرام الا من أراد دخول مكة لاجل التمكن فلو لم يزد ذلك جازاه دخولها من غير احرام وقيل دخل ابن عمر بغير احرام ولا نه قد ثبت الاتفاق ان الحج والعمرة عند من أو جها المتعلق بعمرة واحدة ولو أو جها على كل من دخلها ان يخرج أو يعتمر ولو جبا كثر مرة ومن قال انه لا يجوز تجاوز المقات الا احرام الا لمن استثنى من أهل الحاجات كالحطابين فان له فى ذلك آثارا عن السلف ولا قوم بها يخفون دخول مريدها مكة لا ينوي نسكاً من حج ولا عمرة ولا وازر ميقاته بغير احرام فان بداهه ارادها أحد التمكن أحرم من حيث أراد ولا يلزمه ان يعود الى ميقاته وأعلم ان قوله حتى أهل مكة من مكة يدل ان ميقات عمرة أهل مكة كمكة كحجهم وكذلك التارن منهم ميقاته مكة ولكن قال المحب الطبري انه لا تعلم أحد جعل مكة ميقاة للعمرة وجوابه انه صلى الله عليه وآله وسلم جعلها ميقاة لها لهذا الحديث وأما ماروى عن ابن عباس انه قال يا أهل مكة من أراد منكم العمرة فليجعل بينه وبينها بطن بحسرو قال أيضاً من أراد من أهل مكة ان يعتمر فخرج الى التعميم ويجاوز الحرم فانار موقوفة لا تقاوم المرفوع وأما ما ثبت من أمره صلى الله عليه وآله وسلم لما نثرت بالهروج الى التعميم لعمرة بعمره فلم يرد الا تطيب قلبها بدخولها الى مكة معتمرة كصوابها ثبت لانها أحرمت بالعمرة معه ثم حاضت فدخلت مكة ولم تطف بالبيت كما طافن كابدل لقولها قلت يا رسول الله يصدر الناس بنسكهم وأصدر نفسك واحد قال انظرى فاسرج الى التعميم فاهل منه الحديث فانه محتمل انها انما أراد ان تشابه المهاجرين من اجل ان مكة للعمرة ولا بدل انها لا تصح العمرة الا من الحل لمن صار في مكة ومع الاحتمال لا يقاوم حديث السكبان وقد قال طائوس لا أدري الذين يعتمر من التعميم يؤجرون أو يعدون قبله فلم يعدون قال لانه يدع البيت والطواف ويخرج الى أربعة أميال ويبقى أربعة أميال قد طاف ما في طوافي وكما

طاف كان أعظم أجرام من أن يمشى في غير مسمى إلا أن كلامه في تفصيل الطواف على العمرة قال
 أحد العمرة بمكة من الناس من يختارها على الطواف ومنهم من يختار المقام بمكة والطواف وعند
 أصحاب أحمد أن المكي إذا أحرم بالصوم من مكة كانت عمرة بخصه قالوا يلزمه لم يترك من
 الأحرار من الميقات قلت وما يثبت أن الزامه العلم لادليل عليه (وعن عائشة) رضي الله
 عنها (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق) بكسر الهمزة وسكون
 الراء بهذا حاقف بينه وبين مكة من حلتان وسعى بذلك لأن فيه عرفا وهو الجبل الصغير (رواه
 أبو داود والنسائي وأصله عند مسلم من حديث جابر الأنصاري راوى عنه في رفعه) لأن في صحيح مسلم
 عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول عن المولى فقال سمعت أحسبه رفعه إلى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فلم يجز رفعه (وفي البخاري أن عمر هو الذي وقت ذات عرق) وذلك إنما لما
 بقيت البصرة والكوفة أي أرضهما والأفان الذي حصرها المسلمون طردوا من عمر بن عبد الله
 ميثاقا فمن لهم ذات عرق وأجمع عليه المسلمون قال ابن تيمية في الميثاق والنص بتوقيت ذات عرق
 ليس في القوة كغيره قال ثبت فليس يدع وقوع اجتهاد عمر في رفعه فانه كان وفقا للصواب وكان
 عمر لم يسلطه الحديث فاجتهد بما وافق النص هذا وقد انعقد الإجماع على ذلك وقد روى رفعه بلا شك
 من حديث أبي الزبير عن جابر عند ابن ماجه ورواه أحمد فروعا عن جابر بن عبد الله وابن عمر وفي
 أسناده الخطأ بن جابر طاعة ورواه أبو داود والنسائي والدارقطني وغيرهم من حديث عائشة رضي الله
 عنها وعليه وآله وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق بإسناد جيد ورواه عبد الله بن أحمد أيضا فاعلموا
 وقد ثبت من سلاسل مكمل وعطاء قال ابن تيمية وهذه الأحاديث المرفوعة الجاد الحسن يجب
 العمل بها لعلها مع تعددها وبجها مسندة وحرمة من وجود موشى انتهى وأما قوله (وعند
 أحمد وأبي داود والترمذي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل المشرق
 العقيق) فانه وإن قال فيه الترمذي أنه حسن فان مداره على يزيد بن أبي زياد وقد تكلم فيه غير
 واحد من الأئمة قال ابن عبد البر أجمع أهل العلم على أن أحرار العراق من ذات عرق أحرارهم
 الميقات وهذا العقيق أي بعد من ذات عرق وقد دلل أن كان لحديث ابن عباس هذا أصل فيكون
 ذلك وما لا وقت ذات عرق كان في حجة الوداع حين أكل الله ذبته كابدله ما رواه الحرث بن
 عمرو السهمي قال أنبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو عتي أو عرفات وقد طاف به الناس قال
 فيحيي الأعراب فإذا رواه وجهه قالوا هذا وجه مبارك قال وقت ذات عرق لاهل العراق رواه
 أبو داود والدارقطني

• (باب وجوه الأحرار) •

جمع وجه والمراد بها الأنواع التي يتعلق بها الأحرار وهو الحج والعمرة أو مجموعهما (وصفته)
 أي كيفية التي يكون فاعلها بها محرما (عن عائشة) رضي الله عنها (قالت خرجنا أي
 من المدينة وكان خروجه صلى الله عليه وآله وسلم يوم السبت لخمس بقين من ذي القعدة قصد
 صلواته الطور بالمدينة أربعين يوما بعد أن خطبهم خطبة علمهم فيها الأحرار وواجبته وسنة (مع
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حجة الوداع) وكان ذلك سنة عشر من الهجرة حيث بذلك

يحرم من الميقات لاقبله فان أحرم قبله فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم على ان من أحرم قبل
الميقات فهو محرم وهل يكره قبله أم لا؟ قلنا نعم لأن قول الصحابة وقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا أهل
الدين في هذه الخلقة يقتضي الإهلال لمن هذه المواقيت ويقتضي سبني النقص والزيادة فان لم يكن
الزيادة محزنة فلا أقل من أن يكون تركها أفضل ولو لا ما قيل من الإجماع يجوز ذلك لقلنا بضرعه
لادلة التوقيت ولان الزيادة على المقدرات من المشروعات كأعداد الصلوات ورجى الجار لا تشرع
كالنقص منها وانما لم يحزم بقصر ذلك لما ذكرنا من الإجماع ولانه روى عن علقمة بن الصحابة تقديم
الأحرام من الميقات فأحرم ابن عمر من بيت المقدس وأحرم أنس من العقبة وأحرم ابن عباس من
النساج وأهل عمران بن حصين من البصرة وأهل ابن مسعود من القادسية وورد في تفسير الآية
ان الحج والعمرة تناسلها ان يحرمهما ان يحرمهما من دورة أهلك عن علي وابن مسعود ان كان قد تولى
بان مرادهما ان ينشئ له ما سفرهما من أهل فقد ورد أن عمر بن الخطاب قال لا تنشئ له ما من
بلدك أي ينشئ له ما سفرهما من أهل فقد ورد أن عمر بن الخطاب قال لا تنشئ له ما من
والقضية مقر من بلده وبذلك هذا التأويل ان عليا لم يفعل ذلك ولا أحسن من الخلفاء الراشدين
ولم يحرموا ويحرم ولا عمرة الا من الميقات بل لم يفعلوا على الله عليه وآله وسلم فكيف يكون ذلك تمام
الحج والعمرة ولم يفعلوا على الله عليه وآله وسلم ولا أحسن من الخلفاء الراشدين ولا جاهدوا الصحابة نعم الأحرام
من بيت المقدس مخصوصه ورد في حديث أم سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقول من أهل من المسجد الأقصى يعمرة أو يحج غفر له ما تقدم من ذنبه ورواه أحمد وفيه لفظ من
أحرم من بيت المقدس غفر له ما تقدم من ذنبه ورواه أبو داود وفيه لفظ من أهل بحجة أو عمرة من
المسجد الأقصى الى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر أو وجبت له الجنة ثم من
الراوى ورواه ابن ماجه بلفظ من أهل يعمرون بيت المقدس كانت كفارة لما قبلها من الذنوب
فيكون هذا مخصوصا ببيت المقدس فيكون الأحرام منه خاصة أفضل من الأحرام من المواقيت
وبذلك أحرام ابن عمر منه ولم يفعل ذلك من المدينة على ان منهم من ضعف الحديث ومنهم من
ثابته وان المراد ينشئ له ما السفر من هناك (وعن خلاد) يفتح الخاء وتشديد اللام آخره
دال مهملة (ابن السائب) بالسبب المهمة (عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال أتاني جبريل عليه السلام فأمرني ان آمر أصحابي ان يرفعوا أصواتهم بالأهلال
رواه النسائي وصححه الترمذي وابن حبان) وأخرج ابن ماجه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم مثل أي الاعمال أفضل قال قال العيم والتج وفي رواية عن السائب عنه صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم أتاني جبريل فقال كن عجايبا تجاوب العيم رفع الصوت والتج فخر البدن كل ذلك دال على
استجاب رفع الصوت بالتلبية وان كان ظاهرا الامر بالوجوب وأخرج ابن أبي شيبة ان أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تبعوا ما همم والى هذا
ذهب الجمهور وعن مالك يرفع صوته بالتلبية الا عند المسجد الحرام ومسجدي (وعن زيد بن
ثابت) رضى الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجر دلا هلالا واعتسل رواده الترمذي
وحسنه) وغيره وضعفه العقيلي وأخرجه الدارقطني والبيهقي والطبراني ورواه الحاكم
والبيهقي من طريق يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس اغتسل رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم ثم ليس شبهة فلبا في هذا الحلقة صلى ركعتين ثم قعد على بصره فلما استوى به على البعداء حرم بالحج ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح ضعف وعين ابن عمر قال من السنة ان يغتسل اذا اراد الاحرام واذا اراد دخول مكة ويستحب التطيب قبل الاحرام لحديث عائشة كتبت اطيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم باطب ما اقدر عليه قبل ان يحرم ثم يحرم متفق عليه وبأن الكلام في ذلك (وعن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عما ليس المحرم من الثياب فقال لا تلبسوا القصص ولا العمام ولا السراويل ولا البرانس ولا الخفاف الا احدا لا يجد الثعلين) أي لا يجدهما ياعان أو يجدهما ياعان ولكن ليس معه ثمن فاضل عن حوائجها الاصلية كما في سائر الاندال (فليس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعفين ولا تلبسوا من الثياب شيئا من الزعفران ولا الورس) يفتح الواو وسكون الراء ثم سين مهذلة (متفق عليه واللفظ لمسلم) وأخرج الشافعيان من حديث ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخبط بعرفات من لم يجد ازارا فليلبس سراويل ومن لم يجد ثعلين فليلبس ثخين ومثله عندنا جسدوا لظاهره نامخ لحديث ابن عمر يقطع الخفين لانه قاله بعرفات في وقت الحاجة وحديث ابن عمر كان في المدينة قاله ان يمتد في المتقى واتفقوا على ان المراد بالقصم هناعلي الرجل ولا تنطق به المرأة في ذلك واعلم انه تحصل من الاذلة انه يحرم على المحرم الخلق لرأسه وليس القصيص والعمامة والبرانس والسراويل ولو بوجه ورس أو زعفران وليس الخفين الا لعدم غيرهما فيثبتهما وليسهما والطيب والورس والمراد من القصيص ككل ما احاط بالبدن مما كان من تفصيل وتقطيع والعمامة ما احاط بالرأس فليحرم اغبرها مما يغطي الرأس قال الخطابي ذكر البرانس والعمامة معا ليدل على انه لا يجوز تقطيع الرأس لا بالمعاد ولا بالتأدير كالبرانس وهو كل ثوب راسه منه ملتصقه به من جبهة وذراعة وغيرهما واعلم ان المصنف لم يأت بالحديث فيما يحرم على المرأة المحرمة والذي يحرم عليها في الاحاديث الانتقاة أي ليس الثياب كما يحرم ليس الرجل القصيص والخفين يحرم عليها الثياب ومثله البرقع وهو الذي فصل على قدر ستر الوجه لانه الذي ورد به النص كما ورد بالنهي عن القصيص مع جواز ستر الرجل لبدنه بغيره اتفاقا فكذلك المرأة المحرمة تستر وجهها بغير ما ذكر كالحمار والثوب ومن قال ان وجهها ككرأس الرجل لحرمة لا يغطي شيئا فلا دليل معه ويحرم عليها ليس القفازين وليس مامسة ورس أو زعفران من الثياب ويباح لها ما احبت من غير ذلك من حلية وغيرها واما الصدو الطيب وحلق الرأس فالتظاهر انها كالرجل في ذلك واما الانغماس في الماء ومباشرة الحمل بالرأس وسر الرأس باليد وكذا وضعه على الخلة عند النوم فانه لا يضرب لانه لا يسمى لباسا وانخفاف جمع خف وهو ما يكون الى نصف الساق ومثله في الحكم الجورب وهو ما يكون الى مافوق الركبة وقد اجمع لم يجد الثعلين بشرط القطع الا انك قد سمعت ما قاله في المتقى من نسخ القطع وقد رجحه في الشرح بعد اطالة الكلام به في الخلاف في المسئلة ثم الحق انه لا فدية على لباس الخفين لعدم الثعلين وخالفه الحنفية فقالوا يجب الفدية ودل الحديث على تحريم لبس مامسة الزعفران والورس واختلف في العلة التي لاجلها انتهى هل هي الزينة أو الرخصة فذهب الجمهور الى انها الرخصة فلو صار الثوب بحيث اذا أصابه الماء لم يظهر له الرخصة جازا لحرمة لبسه وقد ورد في رواية الآن يكون غسلا وان كان فيما مقل

وليس المصفر والمورس يحرم على الرجال في حال الحسل باقي الاحرام (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت كنت اطيع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لآرامه قبل ان يحرم ولعله قبل ان يطوف بالبيت متفق عليه) فيدليل على استحباب التطيب عند اراقة فعل الاحرام وجواز استدامته بعد الاحرام وانه لا يضر بقاؤه ويرتبه وانما يحرم ابتداءه في حال الاحرام والى هذا ذهب جواهر الاتعم من الصحابة والتابعين وذهب جماعة منهم الى خلافه وتكفلوا هذه الرواية ونحوها بما لا يتم به مدعاهم فانهم قالوا الله صلى الله عليه وآله وسلم تطيب ثم اغتسل بعده فذهب الطبيب قال النووي في شرح مسلم بعد ذكره الصواب ما قاله الجوهري من انه يستحب الطبيب للآرام لقوله الاحرام ومنهم من زعم ان ذلك خاص به صلى الله عليه وآله وسلم ولا يتم ثبوت الخصوصية الا بدليل عليا بل الدليل على خلافه وهو ما ثبت من حديث عائشة كانت تضع روجها على الطبيب المسك قبل ان تحرم فتعرق فيسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا ينهار واه اودا ودوا جد فقط كما يخرج جمع التي صلى الله عليه وآله وسلم الى مكة فتضع جباهها على المسك الطبيب عند الاحرام فاذا عرقنا احدا ناسل على وجهها فبأراه التي صلى الله عليه وآله وسلم فلا ينهار ولا يقال هذا خاص بالنساء لان الرجال والنساء في الطبيب سواء بالاجماع فالطبيب يحرم بعد الاحرام لا قبله وان دام حاله فانه كالنكاح لانه من دواعيه والنكاح انما يمنع المحرم من ابتداءه لامن استدامته فكذلك الطبيب وان الطبيب من التلذذ من حيث انه يقصده بدفع الرخصة الكرمية كما يقصد بالتلذذ انما لا يجمعه الشعر والتفقر من الوضوء فلا استحباب ان يأخذ قبل الاحرام من شعره وأظفاره لكونه ممنوعا عنه بعد الاحرام وان بقي أثره بعده وأما حديث مسلم في الرجل الذي يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف يصنع في عمره وكان الرجل قد أحرم وهو متضع بالطيب فقال يا رسول الله ما ترى في رجل أحرم بعمره في جعبة بعدما تصنع طبيب فقال صلى الله عليه وآله وسلم أما الطبيب الذي يك فاغسله ثلاث مرات بالحديث فقد احبب عنه بأن هذا السؤال والجواب كانا بالخبر انة في ذي القعدة تسعة ثمان وقد صلى الله عليه وآله وسلم تسعة عشر واستدام الطبيب وانما يؤخذ بالآخر فلا تحرم أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه يكون ناسحا للاول وقوله الخلة قبل ان يطوف بالبيت المراد بجعله الاحلال الكامل الذي يحصل به كل محظور وهو طواف الزيارة وقد كان حل بعض الاحلال وهو بالرى الذي يجعله الطبيب وغيره ولا يمنع بعده الامن النساء وظاهر هذا انه قد كان فعل الحلق والري بربى الطواف (وعن عثمان) رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينكح) يفتح حرف المضارعة أي لا ينكح هولنفسه (المحرم ولا ينكح) بضم حرف المضارعة لا يعقد لغیره (ولا ينكح) له ولا لغیره (رواه مسلم) الحديث دليل على تحريم المدة على المحرم لنفسه ولغيره وتحريم انطية كذلك والقول بان صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة بنت الحارث وهو محرم لرواية ابن عباس لذلك مردود بأن رواية أبي رافع انه تزوجها صلى الله عليه وآله وسلم وهو حلال أرجم لانه كان السقي بينهما أي بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين ميمونة ولا غير رواية أكثر الصحابة قال القاضي عياض لم يروها تزوجها محرما الا ابن عباس وحده حتى قال سعيد بن المسيب وحل يفتحين أي وهم أو سواهم غلط ابن عباس وان

كانت حالته ما تزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا بعد ما حل ذكره البخاري ثم يظهر النهي في السلسلة التعريم إلا أنه قيل إن النهي في الخطبة للستر به وإنه إجماع فإن صح الإجماع عندنا ولا ظن بجهته والاقتناض هو التعريم ثم رأيت بعده هذا نقلا عن ابن عقيل الخبيث أنه تعريم الخطبة أيضا قال ابن تيمية لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الجميع نهيا واحدا ولم يفصل وموجب النهي التعريم وليس ما يعارض ذلك من أثر أو نظر **❦** (وعن أبي قتادة الأنصاري) رضي الله عنه **(في قصصه الجار الوحشي وهو غير محرم)** وكان ذلك عام الحديبية **(قال فقال)** النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه وكانوا يحرمين هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشئ قالوا لا قال كلكوا ما بيني من لحمه متفق عليه **(قد استشكل عدم إجماع أبي قتادة وقد جاوز الحقائق وأجيب عنه بما جوبه منها أنه كان بعثه النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو وأصحابه لكشف عدوهم في الساحل ومنها أنه لم يخرج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل بعثه أهل المدينة ومنها أنها لم تكن المواقف قد وقعت في ذلك الوقت والحديث دليل على جواز كل المحرم للصداق والمراد إذا صادفه غير محرم ولم يكن منه إغارة على قتله بشئ وهو رأي الجاهل والحديث نص فيه وقيل لأجل أنه وإن لم يكن منه إغارة عليه ويروى هذا عن علي وابن عباس وابن عمر عدا نظاهر قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما على أنه أريد بالصيد المصيد وأجيب عنه بأن المراد في الآية الأصطياد ولفظ الصيد وإن كان مترددا بين المعنيين لكن بين حديث أبي قتادة المراد وزاده ما أحدث جابر بن عبد الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوا أو يصيد لكم أنحرجه أصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم إلا أن في بعض رواه مقلابه المصنف في التلخيص وعلى تقدير أن المراد في الآية الحيوان الذي يصيد فقد ثبت تحريم الأصطياد من آيات أخر ومن الأحاديث ووقع البيان بحديث جابر فإنه نص في المراد والحديث فيه زيادة وهي قوله صلى الله عليه وآله وسلم هل معكم من لحمه شئ وفي رواية هل معكم من شئ قالوا نعم نأرجله فأخذها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأكلها أنحرجه مسلم إلا أنه لم يفتق الشيطان على إخراج هذه الزيادة واستدل الماتم لأكل المحرم الصيد مطلقا بقوله **❦** (وعن الصعب) يفتح المهملة وسكون العين **(ابن حنبل)** يفتح الجيم وتشديد الشاء اللثمي رضي الله عنه **(أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاروا حسبا)** وفي رواية جار وحش يشطر دما وفي أخرى لحم جار وحش وفي أخرى يحرق جار وحش وفي رواية عضدان لحم صيد كلهما في مسلم **(وهو بالإناء)** بالموحدة معدود **(أو بوذان)** يفتح الواو وتشديد الدال وكان ذلك في حجة الوداع **(فردمه عليه وقال إن لم يرد)** يفتح الدال رواه المحمديون وأنكره المحققون من أهل العربية وقالوا هو أبعدهم إلا أنه القاعدة في تحريمك الساكن إذا كان بعده ضمير المذكر القائمه على الأصح قال النووي في شرح مسلم في ردده ونحوه للمدرك ثلاثة أوجه أحدها التسم والتاني الكسر وهو ضعيف والثالث الفتح وهو أضعف منه بخلاف ما إذا اتصل بضمير المؤنث فورددها فانه بالفتح **(عليك إلا أن أحرم)** يضم الحاء والراء أي يحرمون **(متفق عليه)** وقال **(١)** دل على أنه لا يحل لحم الصيد للمحرم مطلقا إلا أنه علل صلى الله عليه وآله وسلم بركونه محرما ولم يستعمل هل صاده لاجله ولا فحل على التعريم مطلقا وأجاب من جوزه بأنه يجوز أن يحول على أنه**

(١) أي الماتم له منه

صدا لاجله صلى الله عليه وآله وسلم فيكون جماعته وبين حديثي قتادة الماشي والجمع بين
الاحاديث اذا أمكن أو لي من اطراح بعضها وقدر لهذا ان في حديثي قتادة الماشي عند
أحمد وابن ماجه باسناد جديد انما صدقه له وانما أمر أصحابه بأكولهم يأكل حين أخرجه الى
اصطدنه له قال أبو بكر النيسابوري قوله اصطدنه له وانما يأكل منه لا أعلم أحدا قاله في هذا
الحديث غير معمر قلت معمر ثقة لا يضر فقره وموت به دلالة في حديث جابر الذي تقدمناه وفي
الحديث دليل على انه ينبغي قبول الهدية وبإتانة المانع عن قبولها اذا ردها واعلم ان اتفاق
الروايات اختلفت فقال الشافعي ان كان الصعب أهدي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم المخرج
فليس للمعمر ذبح جبار وحشي وان كان أهدي لحم جبار فيحتمل أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان
قد فهم انه صاده لاجله وأمر أباة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كل منه التي أخرجه اليه فقد
ضعفها ابن القيم ثم انه استقوى من الروايات رواية لحم جبار قال لان الاتفاق رواية من روى
جبارا لانه قد يسمى الجوز باسم الكل وهو شائع في اللغة ولان أكثر الروايات اتفقت انه بعض من
أعضاء الجار وانما وقع الخلاف في ذلك البعض ولا تناقض فيها فانه يحتمل ان يكون المهدي
من الشق الذي فيه العجز الذي فيه رجل (ومن عاتشة كرضي الله عنها) قالت قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم خمس من الدواب كلن فاسق يقتلن في الحرم القرب والحدأة) بكسر
الحاء ففتح الدال بعدها همزة (والعقرب) يقال على الذئب والخنزير وقد يقال عقرة (والفأرة)
بهمزة ما كنو يجوز تحذفها ألفا (والكلب العقور متفق عليه) وفي رواية في البخاري زيادة
ذكر الحية فكانت ستا وقد أخرجهما بلفظ ست أو عاتية وسر الدخس مع الحية ووقع عند أبي داود
زيادة السم العادي فكانت سمعا ووقع عند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة الذئب والفرفكانت
نهما الآية نقل عن الذهلي انه ذكرهما من تفسير الكلب العقور ووقع ذكر الذئب في حديث
مرسل رجاله ثقات وأخرج أحمد فروعا الأهر المعمر يقتل الذئب وفيه راو ضعيف وقد دللت
هذه الزوائد ان مفهوم العسد غير مراد من قوله خمس الدواب تشديد بالجمع دابة وهو
ما دمن الحيوان وظاهره انه يسمى الطائر دابة وهو يطابق قوله تعالى وما من دابة في الأرض
الا على الله رزقها وكأين من دابة لا تحسب رزقها الله يرزقها وقيل يخرج الطائر من لفظ الدابة
لقوله تعالى وما من دابة في الأرض الا طائر يطير بجناحيه ولا حجة لانه يحتمل انه عطف خاص
على عام وهذا وقد اختلف في العرف لفظ الدابة بنوات الأربع القوائم وتسميتها قوائم لان
النسق لفة الخروج ومنه ففسق عن أمر به أي خرج وسمى الماصي فاسقا لخروجه عن طاعة
ربه ووصفت المذكرة بذلك لظهور وجهها عن حكم غيرها من الحيوانات في تحريم قتل الحرم لها
وقيل لظهورها عن غيرها من الحيوانات في حل كلمة قوله تعالى وأفسقوا أهل الغنابلق به فسمى
ملا بوقل كل فسقا وقال تعالى ولا تأكلوا مما يذكر اسم الله عليه وانه لفسق وأخر وجهان حكم
غيرها بالابواب الاصادو عدم الاستماع واذا جاز قتلن الحرم جاز لللال بالاولى وقد ورد بلفظ
يقتلن في الحل والحرم عند مسلم وفي لفظ ليس على الحرم في قتلن جناح فدل انه يقتلها الحرم
في الحرم وفي الحل بالاولى وقوله يقتلن اخبار جعل قتلن وقد ورد بلفظ الامر ولفظ في الجناح
ونفي الخرج على قاتلن فدل على حل الامر على الاباحة وأخلق في هذه الرواية لفظ الغنابلق

عند مسلم من حديث عائشة لا يقع وهو الذي في ظهروه أو يطنه يباح فذهب ثمة الحديث إلى
تقسيد المطلق وهذا وهي القاعدة في حمل المطلق على المقيد والقدرح في هذه الرواية بالشذوذ
وتدليس الراوي مدفوع بأنه صرح الراوي بالصالح فلا تدليس وبأنها زائدة من عدل ثقة حافظ
فلا شذوذ وقال المصنف وقد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذي يأكل الحب ويقال
له غراب الزرع وأفتوا بجواز أكله ففي ما عداه من الغراب من لم يقصدا لا يقع والمراد بالكلب وهو
المعروف وتقسيد ما للعقور يدل أنه لا يقتل غير العقور ونقل عن أبي هريرة تفسير الكلب العقور
بالأسد وعن زيد بن أسلم تفسيره بالحية وعن سفيان أنه الذئب خاصة وقال مالك كل ما عقر الناس
وأنا فهمهم وعدا عليهم مثل الأسد والغروا لله والذئب هو الكلب العقور ونقل عن سفيان وهو
قول الجوهري واستدل بذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم سلط عليه كلبان كل ما لا يقتله
الأسد وهو حديث حسن أخرجه الحاكم (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أخطم وهو محرم) وذلك في حجة الوداع جعل يقال له لحى جعل بين مكة
والمدينة (متفق عليه) دل على جواز أكلها لمعصوم وهو أجاج في الرأس وشعره إذا كان الحاجة
فان قطع من الشعر شيئا كان عليه فدية الحلق وإن لم يقطع فلا فدية عليه وإن كانت الحاجة لمعصوم
عذر فان كانت في الرأس حرم أن قطع معها شعر الحريم قطع الشعر وإن كانت في موضع لا شعر
فيه ففيه بآخرة عند الجهور ولا فدية وكرها قوم وقيل يجب فيها الفدية وقدرته الحديث على
قاعدة مشرعية وهي أن محرمات الأحرار من الحلق وقتل الصيد وشقوها متاح للباحة وعليه
الفدية فمن احتاج إلى حلق رأسه وليس قيصة مثلا لمأربداً يبيع له فلول منته الفدية وعليه
دل قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه الآية في قدر الفدية قوله (وعن
كعب بن جحر) بضم المهمل وسكون الجيم وبالراء وكعب صحابي جليل حليف الانصار زل
الكوفة ومات بالمدينة سنة ٥١ (قال حجت) مفرصة (الرسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم والفصل شارعى وجهي فقال ما كنت أرى) بضم الهزة أى أظن (الوسع بلغ بك
مأرى) بفتح الهزة من الرؤية (أجندشة قلت لأهل تصوم ثلاثة أيام وتطعم ستة مساكين
لكل مسكين نصف صاع متفق عليه) وفي رواية البخاري مرفى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بالحديث ورأى بنتا فتلا فقال أنؤذ بك هوانك قلت نعم قال فاحلق رأسك الحديث
وفيه فقال زلت في هذه الآية فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه الآية وقدرى
الحديث بالقاطع عديدة وظاهره أنه يجب تقديم النكاح على الوعدين الآخرين إذا وجدها
وظاهر الآية الكريمة وسائر روايات الحديث أنه يجزئ في الثلاث جميعا وإذا قال البخاري في أول
باب الكفارات خبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم كعابى الفدية وأخرج أبو داود عن طريق
الشعب عن ابن أبي ليلى عن كعب بن جحر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال إن شئت فأتك نسكاً
وإن شئت فقم ثلاثة أيام وإن شئت فأطعم الحديث والظاهر أن التضييع أجاج وقوله نصف صاع
أخذ جابر العجلي بظاهره لا ما يروى عن أبي حنيفة والثوري أنه نصف صاع من خنطة وصاع
من غيرها (وعن أبي هريرة قال لما فتح الله على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أراد فتح مكة
وأطلقه لاه المعروف (فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في التماس) أى خاطبوا وكان قيامه

ثاقب الفتح (حمد الله وأثنى عليه ثم قال ان الله حبس عن مكة القبل) تعرض لهم بالمكة التي
 من بها تعالى عليهم وهي قصة معروفة كورة في القرآن (وسلط عليها رسوله والمؤمنين)
 ففصحوها عنوة (وانما لا تحل لاحد كان قبلي وانما اُحلت لي ساعة من نهار) هي ساعة دخوله
 اياها (وانما لا تحل لاحد بعد ي فلا يتحرر) بالاناء المجهول (صيدها) أي لا يرجمه احد ولا ينجيه
 من موضعه (ولا يحتل) بالاناء المجهول بمعنى المجهول أيضا (شوكها) أي لا يؤذنها ولا يقطع
 (ولا تحل ساقطها) أي لا تقطعها وهو بهذا اللفظ في رواية (اللائش) أي معزقها وقاله
 منشد ولطالها ما شد (ومن قتل له قتل فهو بخير النظرين) اما أخذ الذية أو قتل القاتل (فقال
 العباس الا الاذخر يا رسول الله) بكسر الهمزة وسكون الهمزة والفتح وكسر الهمزة والفتح
 معروف طيب الرأفة (فانما يجعله في قبورنا ويؤتاه فقال الا الاذخر متفق عليه) فمدليل على
 أن فتح مكة كان عنوة لقوله لم تحل وقوله وسلط عليها وقوله لا تحل وعلى ذلك الجاهل زهبي
 الشافعي إلى أنها فتحت صلحا مستدلا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقسمها على التامخين كما
 قسم خيبر وأجيب عنه بأنه صلى الله عليه وآله وسلم من على أهل مكة وجعلهم الطلقاء وصانهم
 عن القتل والسبي للنساء والذرية واغتنام الأموال أيضا لامنعه على قرايته وعشيرته وفيه دليل
 على أنه لا يحل القتال لاحد بعد صلى الله عليه وآله وسلم مكة قال الماوردي من خصائص
 الحرم ان لا يحارب أهل وان بقوا على أهل العسل وقال طائفة بجواز وفي المسئلة خلاف
 ويحرم القتال فيهما هو الطاهر ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم فان ترخص أحد للقتال
 رسول الله فقولوا ان الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم فدل ان حل القتال فيما من خصائصه صلى الله
 عليه وآله وسلم قال القرطبي ظاهر الحديث يقتضي تخصيصه صلى الله عليه وآله وسلم بالقتال
 لا اعتذاره عن ذلك الذي أتبع له مع ان أهل مكة كانوا اذا ذلك مستحقين للقتال لصنهم من
 المسجد الحرام واخراجهم من أهله من كفرهم وقاله غيره واحد من أهل العلم قال ابن دقيق العيد
 بآ كذا القول بالتحريم بأن الحديث يدل على أن المأذون فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يؤذن
 فيه لغيره ويدل على تحريم تنفير صيدها وبالاولى تحريم قتله وعلى تحريم قطع شوكها وبسبب تحريم
 قطع ما لا يؤذي بالاولى ومن الجب أنه ذهب الشافعي إلى جواز قطع الشوك من فروع الشجر
 كما نقله عنه أبو ثور وأجاز جماعة غيره وعلاؤ ذلك بأنه يؤذى فأشبه الفواشق فقتل وهذا من تقديم
 القياس على النص وهو باطل على المك قد عرفت أنه لم يقم دليل على أن عمله قتل الفواشق هو
 الذية وانفق العلماء على تحريم قطع شجرها الذي لم يستنبته الا كرمون في العادة وعلى تحريم
 قطع غيرها وهو الرطب من الكلا فاذ ليس فهو الحشيش واختلقوا فيما يستنبته الا كرمون
 فقال القرطبي الجهور على الجواز وأذا ناهى لا تحل لقطعها الا ان يعرفوا أداولا بملكها وهو
 خاص بقطعة مكة وأما غيرها فيجوز ان يقطعها بغير التملك بعد الشعر مثلها سنة وبأن ذكر الخلاف
 في المسئلة في باب اللقطة ان شاء الله تعالى وفي قوله ومن قتل له قتل فهو بخير النظرين دليل على أن
 الذمار للوحي وبأن الخلاف في ذلك في كتاب الجنائات وقوله يجعل في قبره أي يندبه مثل الجارة
 التي تجعل على السد وفي البيوت كذلك يجعل فيما بين الخشب على السقف وكلام العباس
 يحتمل أنه لشاعة اليه صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل أنه اجتهاده لما علم من أن الصوم غايه

التخصص كانه يقول هذا مما تدعوا اليه الحاجة وقد عهد من الشرع بعدم الحرج فقرر صلى الله عليه وآله وسلم كلامه واستثناء ما يوحى أو اجتمعت صلى الله عليه وآله وسلم (وعن عبد الله ابن زيد بن عاصم) رضى الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن إبراهيم حرم مكة) وفي رواية أن الله حرم مكة ولا منافاة فالمراد أن الله حكم بحرمتها وإبراهيم أظهر هذا الحكم على العباد (ودعا أهلها) حيث قال اجعل هذا البلد آمنا وارزق أهله من الثمرات وغيرهما من الآيات (وأنى حرم المدينة) هي علم الغلبة لمدينة صلى الله عليه وآله وسلم التي هاجر إليها فلا يتبادر عند الإطلاق إلاهى (كما حرم إبراهيم مكة) وأنى دعوت في صاعها ومدها) أى فخرنا بكالعلم لأنهم ما كانوا معروفاً (عقل مادعنا إبراهيم لأهل مكة متفق عليه) المراد من تحريم مكة تأمين أهلها من أن يقاتلوا ويحرم من دخلها لقوله تعالى ومن دخله كان آمناً ويحرم صيدها وقطع شجرها وعصدها وكما والمراد من تحريم المدينة تحريم صيدها وقطع شجرها ولا يحدث فيها حدث وفي تحريم المدينة خلاف في ورد تحريمه بالفاظ كثيرة وبحث رواية ما بين آيات التوارد الرواية عليها وأقوله (وعن علي كرم الله وجهه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة حرم ما بين عير) بالعير المهمله قسبه جبل بالمدينة (التي وردها مسلم) ثوب بالثملة قسكون الواو آخره راء في القاموس أنه جبل بالمدينة قال ومنه الحديث الصحيح ذكر هذا الحديث ثم قال وأما قول أبي عبيد بن سلام وغيره من الأكابر الاعلام إن هذا التحفيف والصواب إلى أحد لأن ثورا انما هو بمكة فغير جليل أخبرني الشجاع البعل الشيع الزاهد عن الحافظ أبي محمد عبد السلام البصري أن حذاء أحد جلائحا إلى ورأه جبلا صغير يقال له ثور وتكرسوا إلى حقه طوائف من العرب العارفين بثلث الأرض فكل أخبرني أن اسمه ثور ولما كتب إلى الشيخ عفيف الدين الهاربي عن والده الحافظ الثقة قال إن خفاف أحد عن شماله جبلا صغيرا مدورا يسمى ثورا يعرفه أهل المدينة خلفا عن سلف انتهى وهو لا يتألف حديث ما بين آياتها لأنهم ما جرت أن تكتنفها كما في القاموس وعبر ثور مكتشفان المدينة فحدث عبر ثور يفسر اللاتين

«(بابصفة الحج ودخول مكة)»

أراد به بيان المناصك والاتين بها مرتبة وكيفية وقوعها وذكر حديث جابر وهو واف بجميع ذلك (وعن جابر بن عبد الله) رضى الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حج) عبر بالمناصك لأنه روى ذلك بعد تقضى الحج حين سأله عنه محمد بن علي بن الحسين كما في صحيح مسلم (خبرناهم) أى من المدينة (حتى أتيناها الحليفة فوالت أسماء بنت عيسى) بصيغة التصغير أمرأتها في بكر الصديق رضى الله عنه يعنى محمد بن بكر (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتسلي واستغفري) بين مهمله وهشدة المرأة على وسطها شأ ثم تأخذ خرقة رضة تجعلها في جمل الدم وتضطربها من ورأها ومن قدامها إلى ذلك الذي شدته في وسطها وأقوله (ثوب) بيان لما تستغفر به (وأخرى) فيه أنه لا يمنع النقاس صحة عقد الأجرام (وصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد) مسجد ذي الحليفة أى صلاة الفجر كذا ذكره النووي في شرح مسلم والذي في الهدى النبوي أنها صلاة الظهر وهو الأول لأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى خمس

مناولات بنى الحليفة الخامسة على الظهور وما قرب بعدها (ثم ركب القصور) بفتح القاف ثم صعد
 معهم فوافوا فلف محدود وقيل بضم القاف مقصور وخطي من قاله لقب لنا قته صلى الله عليه وآله
 وسلم (حتى إذا استوت على البداء) اسم محل (أهل) رفع صوته (بالتوحيد) أى أفراد
 التلبية لله وحده بقوله (يسبِّحك اللهم ليسك لا شريك لك ليسك) وكانت الجمالية تريد في
 التلبية الأشرى كاهولك غلظتك وما لك (إن الحمد) بفتح الهمزة وكسر هاو المعنى واحد هو
 التعليل (والنعمة لك والمثل لا شريك لك حتى إذا أمنا البيت استلم الركن) أى بمصحه يده
 وأراد به الخبر الأسود وأطلق الركن عليه لأنه قد غلب على الباني (فوقل) أى فى طوافه بالبيت
 أى أسرع فى مشيه مهرو لا فيماعد بين الركنين البانيين فقط فإنه متى بينهما كما بانى في حديث
 ابن عباس قريباً (ثلاثاً) أى مرات (ومشى أربعة أمم فى مقام إبراهيم فصلى) ركعتى الطواف
 (ورجع إلى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب) أى باب الحرم (إلى الصفا فإذنا) أى قرب
 (من الصفا فرأى أن الصفا والمروة من شعائر الله) فى الأخذ بالسعى (عباداً لله فرفق)
 بكسر القاف (الصفا حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحداهم وكبره) وبين ذلك بقوله (وقال
 لا اله الا الله وحده لا شريك له المثلولة الحمد وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله أنجز وعده
 بآياته تعالى للدين (ونصر عده) بربيه نفسه الكريمة (وهزم الأحزاب) فى يوم الخندق
 (وحده) أى من غير قتال من الآتمين ولا سبب لآخر ما هم كأشار إليه قوله تعالى فأرسلنا
 عليهم ريحاً وخنوداً لم تروها والمراذل من ينجذب غربه صلى الله عليه وآله وسلم فاته هزمهم (ثم
 دعابن ذلك ثلاث مرات) دل أنه كرر الذكر المذكور ثلاثاً (ثم نزل من الصفا) منتبهاً (إلى المروة
 حتى انصبت قدماه فى بطن الوادى) قال عياض فيه اسقاط لفظة لا يمتنها وهي حتى انصبت
 قدماه فوكل فى بطن الوادى فسقط لفظ رمل وقد ثبتت هذه اللفظة فى رواية لمسلم وكذا ذكرها
 الجيلى فى الجمع بين الصحيحين (حتى إذا صعد) من بطن الوادى (مشى إلى المروة ففعل على
 المروة كما فعل على الصفا) من استقبله القبلة إلى آخر ما ذكر (فذكر) أى جابر (الحديث)
 يتقدموا قصر المصنف على محل الحاجة (وفيه) أى فى الحديث (فلما كان يوم الترويه) بفتح
 التاء وهو الثامن من شهر ذى الحجة سمى بذلك لأنهم كانوا يتروون فيه إذ لم يكن يعرفه ماء
 (توجهوا إلى المعنى وركب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصلى به الظهور والمصر والمغرب والعشاء
 والقبر ثم مكث) بفتح الكاف ثم ثلثة (قليل) أى بعد صلاة القبر (حتى طلعت الشمس
 فأجزم) أى جاوز المزدحم لم يقف بها (حتى أتى عرفة) أى قرب منها لا أنه دخلها بليل (فوجد
 القبة) خيمة صغيرة (قد ضربت به بئرة) بفتح التون وكسر الميم محل معروف (فقبل بها) فان
 نحو تلت من عرفات كذا فى الشرح وفى القاف ومن عرفة كفر حتم موضع يعرف أن الجبل الذى
 عليه أنصاب الحرم على عينك خارجاً من المازمين زيد الموقف انتهى (حتى إذا زالت الشمس
 أمر بالقصور فرحلته) مغيرة صيغة مخفف الماء المهمله أى وضع عليه راحلها (فأتى بطن
 الوادى) وادى عرفة (خطب الناس ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فى العصر) جمعاً من
 غير أذان (ولم يصل بينهما شيئاً ثم ركب حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته القصوى وإلى العضرات
 وجعل حبل) فيه مضطرباً بالحلم والماء المهمل والموحدة لمنشورة أو ما كنة (المشاة)

ومما ذكره في النهاية وفسره بطريقهم الذي لم يكن في الرمل وقيل أراد صفتهم ويحتمل معهما في
 حشيم تشبيه الجبل الرمل (بين يديه واستقبل القبلة فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس وذهبت
 الصفرة فلما لا حتى غاب القرص) قال في شرح مسلم هكذا في جميع النسخ وكذا نقله القاضي
 عياض عن جميع النسخ قال قيل موافقه حتى غاب القرص قال ويحتمل أن يكون قوله حتى غاب
 القرص سائلا له قوله غربت الشمس وذهبت الصفرة فإن هذه قد تطلق مجازا على مغيب معظم
 القرص فأزال ذلك الاحتمال بقوله حتى غاب القرص (ودفع وقد شق) بتخفيف النون ضم
 وضيق (للقصوى الزمام حتى ان دأسها بالصيب موركا) بفتح الميم وكسر الراء (رحله)
 بالماء المهمله الموضع الذي ينزل الركاب رحله عليه قد لم وسط الرجل اذا مل من الركوب
 (و يقول سده المني) أي يشربها قائل (بأبها الناس السكينة السكينة) بالنصب أي
 الزموا (تلك التي جلا) بالمهمله ومكون الميم من حال الرمل وجبل الرمل ما طال منه وضخم
 (أرضها اقلا حتى تصد) بفتح التاء وضه ما يقال معدوا معدوا حتى اذا أتت المزدلفة فصل بها
 القرب والعشاء بأذان واحد وأقامين ولم يبعث أي لم يصل (بينهم أشيا) أي نافله (ثم اضطلع
 حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وأقامة ثم ركب حتى أتى المشعر الحرام) وهو
 جبل معروف في المزدلفة يقال له قرح بضم القاف وفتح الزاي وماء مهمله (فاستقبل القبلة
 فداودا وكبر وهلل فلم يزل واقفا حتى أسفر) أي الفجر (جدا) بكسر الجيم اسفارا بليغا فدفع قبل
 ان تطلع الشمس حتى أتى بطن محسر بضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة حتى بذلك لان
 قيل أصحاب القبيل حفر فيه أي كل وأعبا (فحرك قليلا) أي حركه دأسته لتسرع على المشي
 وذلك مسافة مقدار مية حجر (ثم سلك الطريق الوسطى) وهي غير الطريق التي ذهب فيها إلى
 عرفات (التي تخرج على الجمر الكبري) وهي جرة العقبة (حتى أتى الجمره التي عند النعيرة)
 وهي حديق وليست منها والجمره اسم يجمع الحصى سميت بذلك لاجتماع الناس بها يقال أجر شو
 فلان اذا اجتمعوا (فرماها ب سبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها كل حصاة مثل حصي الخذف)
 وقدره مثل حبة الباقلاء (رعى من بطن الوادي) بيان محل الرمي (ثم انصرف إلى المنحر فنحرم
 ركب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتوا إلى البيت فصلى بمكة الظهر) فيه حذف أي
 فأتوا إلى البيت فطاف به طواف الاضائة ثم صلى الظهر وهذا يعارضه حديث ابن عمر أنه صلى
 الله عليه وآله وسلم على الظهر يوم النحر يعني وجمع منهما بأنه صلى بمكة ثم أعاده بأصحابه جامعة يعني
 لئلا يافضل الجماعة خلقه (رواه مسلم مطولا) وفيه زيادة حذفه المصنف واقتصر على محل
 الحاجة هنا واعلم ان هذا حديث عظيم مشق على جل من القوادئ ونفائس من مهمات القواعد
 قال القاضي عياض قد تكلم الناس على ما فيه من الفقه وأكثروا وصفه أبو بكر بن
 المذرر كبرا أخرجه من القصة مائة وثمنا وخمسين نوحا قال ولو قصص لي زيد على هذا العدد
 قريب منه قلت وليعلم ان الاصل في كل ما ثبت الله فعله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوديع
 لامر من أحد هما ان أفعاله في الحج سان للصح الذي أمر الله به بخلاف القرآن والأفعال في بيان
 الوجوب محمولة على الوجوب والثاني قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم فمن ادعى
 صدق وجوب شيء من أفعاله في الحج فعليه التاميل ولنذكر ما يحتمل هذا المختصر من فوائد

ودلالة فضيه دلالة على ان عمل الاحرام سنة للنفس والحائض وغيرهما الاول وعلى استقرار
 الحائض والنفساء على صحة احرامهما وان يكون الاحرام عقيب صلاة فرض أو قبلها قد
 قيل ان الر كعتين اللتين اهل بعدهما قرىسا التغير وقدمنا ذلك ان الاصح انهما ما ركعتا الطهارة
 صلاهما قصرا ثم اهل وانهم رفع صوته بالتلبية قال العلماء ويستحب الاقتصار على تلبية النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فان زاد فلا بأس فقد زاد عمر ليك ذا النعماء والتفضل الحسن ليك مروه ما منك
 ومرو غيا ليك وابن عمر ليك وسعد بن واخير يديك والربيع اليك والعمل وأنس ليك حقا قفا
 تعبدا وزهاؤه بنبي الحاج القدوم أو لا مكة ليطوف طواف القدوم وأنه يستلم الركن قبل طوافه
 ويرمل في الثلاثة الاشواط الاول والى اسرع المشى مع تقارب الخطا وهو الخيب وهذا الرمل
 يقع في ما عدا ما بين الركنين الميسرين كما قدمناه ثم يمشى أربعاً على عادته وأنه يأتى بعد تمام
 طوافه مقام ابراهيم ويتلووا تحذوا من مقام ابراهيم مصلى ثم يجعل المقام منه وبين البيت
 ويصلي ركعتين وقد أجمع العلماء انه لكل طائف اذا طاف بالبيت ان يصلي خلف المقام ركعتي
 الطواف واختلفوا هل هما واجبتان أم لا ففصل بالوجوب وقيل ان كان الطواف واجبا
 والافئنة وهل يجبان خلف مقام ابراهيم حتماً أو يجوزان في غيره ففصل بجبان خلفه وقيل يندبان
 خلفه ولو صلاهما في الحجر وفي المسجد الحرام وفي أى محل من مكة تبار وفاته الفضيلة وورد
 في القرأة مقامى الاول بعد الفاتحة الكافر وثى الثانية بعدها الصمد وامسروا على دل
 انه بشرع الاستسلام عند الخروج من المسجد كما فعله عند الدخول وانفقوا على ان الاستلام
 سنة وأنه يصلي بعد الطواف ويدأس الصفا ويرقى الى أعلاه ويقف عليه مستقبل القبلة وبذلك
 الله تعالى بهذا الذ كر ويدعو ثلاث مرات وفي الموطأ حتى اذا انصبت قدما في بطن الوادى سعى
 وقد قدمنا ذلك ان في رواية مسلم سقطت ذكر رواية الموطأ انه رمل في بطن الوادى وهو الذى
 يقال له بين الميدين وهو مشروى في كل مرة من السبعة الاشواط لافي الثلاثة الاول كما في طواف
 القدوم بالبيت والله يرقى ايضا على المروة كما رقى على الصفا وبذلك كر ويدعو وبتمام ذلك تتم عمرته
 فان حلق أو قصر صار حلالا وهكذا فعل الصفاة الذين أمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بفتح الحج
 الى المعرة قواما من كان قارنا فاته لا يخلق ولا يقصر ويسعى على احرامه ثم في يوم التروبة وهو ثامن
 ذى الحجة يحرم من أراد الحج من حبل من عمره يقطع هو ومن كان قارنا الى منى كما قال جابر فلما
 كان يوم التروبة توجهوا الى منى أى توجهوا من كان قارنا الى منى كان قارنا الى منى كان قد صار
 حلالا احرام وتوجهوا الى منى وتوجه صلى الله عليه وآله وسلم الى منى كما نزل بها وصلى بها الصلوات
 الخمس وفيه ان الركوب أفضل من المشى في تلك المواطن وفي الطريق أيضا وفيه خلافه وليلتس
 الاضامة فله صلى الله عليه وآله وسلم وان السنة ان يصلي بين الصلوات الخمس وان يستحب ما بعده
 الاضامة وهي ليلة التاسع من ذى الحجة وان السنة ان لا يخرجوا يوم عرفه من الاضامة
 الشمس وان السنة ان لا يدخلوا عرفات الا بعد زوال الشمس وبعد الصلاة فالتطهر والعصر
 جميعا عرفات فاته صلى الله عليه وآله وسلم نزل بكرة وليست من عرفات ولم يدخل الموقف الا بعد
 الصلوات وان لا يصلي يوم عاشوراء السنة ان يجنب الامام الناس قبل صلاة العصر من هذه
 احدى الخطب المسنونة في الحج والنية يوم السابع من ذى الحجة يجنب عند الكعبة بمسلة

الظهور والثالثة يوم التصور والرابعة يوم النشور الاول وهو اليوم الثاني من أيام التشريق وبقي الكلام عليها وفي قوله ثم ركب الى الموقف الى آخره سنن وآداب منها انه يجعل الذهب الى الموقف عند فراغ من الصلوات ومنها ان الوقوف راكبا أفضل ومنها ان يقف عند الصفات وهي صفات مسترشات في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي وسط أرض عرفات وامام أشهر من العوام من الاعتناء بصعود الجبل وتوهمهم انه لا يصح الوقوف الا فيه فقط بل الصواب جواز الوقوف في كل جرم من أرض عرفات وان الفضيلة في موقف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند الصفات ومنها استقبال القبلة في الوقوف ومنها انه يبقى في الموقف حتى تغرب الشمس ويكرن في وقوفه داعيا فانه صلى الله عليه وآله وسلم وقف على راحلته راكبا يدعو الله عز وجل وكان في دعائه راغبا في ان صدره وأخبرهم ان خير الدعاء يوم عرفه قد كرم دعائه في الموقف اللهم لك الحمد كالذي تقول وخيرا مما تقول اللهم لك الصلاة ونسكى ومحياي ومماتي واليك ما بيني وبينك واليك ما بيني وبينهم اني أعوذ بك من عذاب القبر وسواس الصدر وشتات الامر اللهم أعوذ بك من شر ما تجيء به الريح كره التمني ومن ان يدفع بعد تحقق غرويه بالسكينة وأمر الناس بها ان كان طعنا ويضمن زمامهم كونه كلالا يسرع في المشي الا اذا أتى جبلا من جبال الرمل ارخاه قليلا لئلا يئس على امره كونه بصعدا فاذا أتى المزدلفة نزل بها وصلى المغرب والعشاء جميعا اذ ان واحدا قاتمتين وهذا الجمع متفق عليه وانما اختلف العلماء في سببه فقيل انه نسي وقيل لانهم مسافرون وانه لا يصلي جنم عاشا وقوله ثم اضطلع حتى طلع الفجر فيه سنن قوية المبيت بمزدلفة وهو جمع على انه نسي وانما اختلفوا هل هو واجب أو سنة والاصل فيما قلناه صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوديع كما هرت وان السنة ان يصلي الصبح في المزدلفة ثم يدفع منها بعد ذلك فيأتي المشعر الحرام فيقف به ويدعو الوقوف عنده من المسالك ثم يدفع منه عند اسفار القصر اسفارا بلغا فبأن يطن محسر فيسرع السير فيه لانه محل غضب الله فيه على أصحاب الفيل فلا ينبغي الاقافيه ولا البقاء فاذا أتى الجمرة وهي جرة العقبة نزل بطن الوادي وبهاها سبع حصيات كل حصاة تحية بالقلاب يكبر مع كل حصاة ثم يصرف بعد ذلك الى المنحرف فيضرب ان كان عنده بدن يري يدحرجها واما هو صلى الله عليه وآله وسلم فانه يمشي فيه الشريعة ثلاثا وستين بدنة وكان معه مائة بدنة فقام عليها عليه السلام يمشي فاقبها ولم يذ كرا الحلق في حديث جابر هذا وسألت كرم في حديث المسورين بخمرة وانه صلى الله عليه وآله وسلم خلق بعد نضره ثم بعد ركب الى مكة فطاف طواف الاضحية وهو الذي يقال له طواف الازيار ومن بعد يصلي كل ملزم عليه بالاحرام حتى وطئ التماسا واما اذا رى جرة العقبة ولم يطف هذا الطواف فانه يجعل له ماعدا التسايف هذه الجبل من السنن والا كتاب التي أفادها هذا الحديث الجليل من أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم تسعين كشيعة أعمال الحج وفي كثير مما دل عليه هذا الحديث مما عتقنا خلافا بين العلماء كثير في وجوبه وعدمه وجوبه في لزوم العلم بتركه وعدم لزومه وفي جهة الخبر ان تركه منه شيئا وعدمه قد طول بد كذا في الترحيح واقتصر تعالى ما أفاده الحديث فالأتي بما اشغل عنه هذا الحديث هو الممثل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم والمقدسى في أفعاله وأقواله (وعن خزيمة بن ثابت) رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا فرغ من تليته في حج وعرفات ان الله

رضي الله عنه (انه كان لا يقدم مكة الا باليت) ليلة قدومه (بذي طوى) في الغمام ومن مثلثة الطاء
وتتوون موضع قريب من مكة (حتى يصبح ويتغسل ويذرك ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
أي انه فعله (متفق عليه) فيه استحباب ذلك وأنه يدخل مكة تنهارا وهو قول الأثر وقال جماعة
من السلف وغيرهم الليل والنهار سواء والنبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة في عمرة الجعرانة
ليلا وفيه دلالة على استحباب الفسل لدخول مكة ﴿١﴾ وعن ابن عباس رضي الله عنه (انه كان
يقبل الحجر الأسود ويصعد عليه واما لما كلم من نوحا والبيتي وقفا) وحسنه أحمد وقد رواه
الأزرق بسنده الى محمد بن عباد قال رأيت ابن عباس جاء يوم التروية وعليه حلة من حر جلد رأسه
فقبل الحجر وصعد عليه ثم قبله وصعد عليه ثلاثا ورواه أبو يعلى بسنده من حديث أبي داود
والطبراني عن جعفر بن عثمان الخزازي قال رأيت محمد بن عباد بن جعفر قبل الحجر وصعد عليه
وقال رأيت خالي ابن عباس يقبل الحجر ويصعد عليه وقال رأيت عمر يقبل الحجر ويصعد عليه
وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبله وحديث عمر في صحيح مسلم انه قبل الحجر
والتمزه وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يك حقايقا يده هذا فيه شرعية تقبل
الحجر والسجود عليه (وعنه) أي عن ابن عباس (قال أمرهم) أي أمر النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أصحابه الذين قدموا معه مكة في عمرة القضية (ان يرموا) بضم الميم (ثلاثة اشواط) أي
يبرولون فيها في الطواف (ويشوا أو يماين الركنين متفق عليه) حديث ابن عباس هذا أخرجه
البخاري في الحج وفي المغازي بلفظ أمرهم ان يشوا الاشواط الثلاثة وان يشوا ما بين الركنين
وأخرجه مسلم أيضا كذلك وفي لفظ له ان يرموا ثلاثا ويشوا أو يماين لفظ آخر بهما في متن بلوغ
المرام من سبق القلم اذ لا يصح الكلام مع قسطين يشوا وما بين الركنين ﴿٢﴾ وعن ابن عمر انه كان
إذا طاف بالبيت الطواف الاول خب ثلاثا ومشى أربعاً وفي رواية رأيت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم إذا طاف في الحج أو العمرة أو ما يقدم فانه يسي ثلاثة أشواط باليت ومشى
أربعة متفق عليه) واصل ذلك وجه حكمته ما رواه ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وأصحابه مكة فقال المشركون انه يقدم عليكم وقد قدوهتم حتى يرب فاجر النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه ان يرموا الاشواط الثلاثة وان يشوا بين الركنين ولم يمنعهم ان
يرموا الاشواط كلها الا لبقاء علمهم أخرجه الشيخان وفي لفظ مسلم ان المشركين جلسوا على
الحجر وانهم حين رآهم يرمون قالوا هؤلاء الذين زعمتم انهم لا جلد لهم كذا وكذا
وفي لفظ لغيره انهم الكافرون فكان هذا أصل الرمل وسماه غاطلة المشركين ودقوا لهم وكان
هذا في عمرة القضية ثم صار سنة فقهه في حجة الوداع مع زوال سببه واسلام من في مكة وإتمام
يرموا بين الركنين لان المشركين كانوا من ناحية الحجر عند قبة عات فلم يكونوا يرون من بين
الركنين وفيه دليل على انه لا بأس بقصد غاطلة الاعداء بالعبادة وأنه لا تنافي اخلاص العمل بل هو
إضافة طاعة الى طاعة وقد قال تعالى ولا يشاؤون من عدوئنا الا كتب الله بهم عمل صالح وقد ذهب
ابن الصبان الى ان الرمل لا يكون قسيما بين الركنين واجاب الجمهور القائلون بان الرمل من الحجر الى
الحجر بان ذلك انما كان في عمرة القضاء وقد كرسية وهو الابقاء عليهم واما في حجة صلى الله عليه
وآله وسلم فانه رمل من الحجر الى الحجر وكان متأخر فيكون ناسخا ويجب الاحتياط وهو ما أخرجه

النجف انما قلنا مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سئل عن رجل من الجرحى الى الجرحى انما سئل
 أن بعدا كذا في التلخيص (وعنه) أي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لم أر رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يستلم من البيت غير الركنين الباقين (رواه مسلم) اعلم ان البيت أربعة أركان
 الركن الاسود ثم الباقى ويقال لهما الباقيان يقتضف الماعود تشددوا غما قيل لهما الباقيان
 تغلبا كالباوين والقسمين والركن الآخر ان يقال لهما الشاميان وفي الركن الاسود فضيلتان
 أحدهما كونه على قواعد ابراهيم عليه السلام والثانية كونه فيه الجرحى والباقي فيه فضيلة
 كونه على قواعد ابراهيم عليه السلام وثاني تخفف عني يتعويض الاثم من احدي باي الثوب
 فبقيت الماء الاخرى تخففه وحكي سيديوه والجوهري وغيرهما التشديد أيضا على زيادة
 الاثم وقاماء الثوب بها والباقيان فليس فيما شئ من هاتين الفضيلتين فلهذا اخص
 الاسود ينسب لتقبيل والاستلام للفضيلتين واما الباقى فيستلوه ولا يقبله لان فيه فضيلة واحدة
 وانفتحت الامة على استحباب استسلام الركنين الباقين واتفق الجاهل على انه لا يصح الطائف
 الركنين الاخرين قال القاضي وكان فيه أي في مسح الركنين خلاف لبعض الصحابة والباقيين
 وانقرض الخلاف واجمعوا على انهما لا يستلن وعليه حديث الباب (وعن عمر) رضي
 الله عنه (انه قبل الجرحى وقال اني أعلم انك لا تضر ولا تنفع ولو لا اني رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يشبك ما قبلتك متفق عليه) وأخرج مسلم من حديث سيدي بن غفلة انه قال
 رأيت عمر قبل الجرحى والتزمه وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يشبك خيا وأخرج
 الضاري ان ابن جلاس قال ابن عمر عن استلام الجرحى فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يستلمه وقبله قال رأيت ان غلب فقال دع رأيت الجرحى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يستلمه وقبله وروى الاخرى من حديث عمر زيادة وأنه قال له على عليه السلام بلى يا امير
 المؤمنين هو يضر و ينفع قال واين ذلك قال في كتاب الله قال واين ذلك من كتاب الله عز وجل قال
 قال الله وإذا نذر لك من بين آدم من ظهروهم ذريتهم واشهدهم على انفسهم السبر بكم قالوا
 بلى شهدنا قال فلما خلق الله آدم مسح ظهره فاخرج ذرية من صدره فقرروهم انه الرب وهم العبيد
 ثم كتب بينناهم في دهر وكان لهذا الجرحى ان نولسان فقال له افترع فاك فاقمه ذلك الرق وجعل في
 هذا الموضوع وقال تشهدان وافاك بالاعيان يوم القيامة قال الراوى فقال عمر ان الله ان اعيش
 في قوم لست منهم يا الحسن قال الطبري انما قال ذلك عمر لان الناس كانوا يحدثن في عهد بهادة
 الاصنام فحسب عمر ان تقبيل الجرحى باب تعظيم بعض الاجبار كما كانت العرب تفعل في الجاهلية
 فاراد عمر ان يعلم الناس ان استلامه اتباع لتعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا لان الجرحى
 ينفع ويضر به كما كانت الجاهلية تعتقد في الاوثان انتهى قلت ان حصن رواية الازرق فاذا
 قاله على عليه السلام اجنبي عن المقام وليس في قوله قاله ذلك الرق دليل على انه جرحى يضر
 وينفع فان قول عمر من واد قول أبي الحسن من واد آخر

سارته مشرقه وسرت مغربا • شتان بين مشرق ومغرب

(وعنه) أي الطبق (قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطوف
 بالبيت ويستلم الركنين بعين) هو مصحح نسخة الرأس (معوه يقبل الجرحى رواه مسلم) وأخرج

الترمذي وغيره وحسنه من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتي
 هذا الحجر يوم القيامة عينا تصيران ولسان شق في دشم لمن استلمه حتى يروى الارزقي
 باسناد صحيح من حديث ابن عباس قال ان هذا الركن بين الله عز وجل في الارض يضاف به عباده
 مصافحة الرجل اياه وآخر رجلا الركن بين الله في الارض يضاف به خلقه والذي نقص ابن
 عباس يده ما من امرئ مسلم سأل الله عنه شيئا الا اعطاه اياه وحديث أبي الطفيل دال على يجرى
 عن استلامه بالداستلامه بالة وتقيل الالة كالحجج والعساو كذلك اذا استلمه يده قبل يده
 فقد روى الشافعي انه قال ابن جريج لعطاء بن رباح ما رأيت أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اذا استلموا قبلوا أيديهم قال نعم رأيت جابر بن عبد الله وعمر بن الخطاب وأبا هريرة إذا
 استلموا قبلوا أيديهم فان لم يكن استلامه لأجل الزجة قام حياله ورفع يده وكبر لما روى الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال يا عمر انك رجل قوى لا تراحم على الحجر فتؤذي الضعفة ان وجدت خلوة
 فاستلموا لا فاستقبلوه هل وكبروا ما جدوا لارزقي واذا أشار يده فلا يقبلها لانه لا يقبل الا اظفر
 أو ما من الحجر فالمراد من قوله اذا استلموا قبلوا أيديهم أن ذلك حيث مسحوا الحجر بأيديهم (وعن
 يعلى بن أمية) رضى الله عنه (قال طواف النبي صلى الله عليه وآله وسلم مضطجعا بدار حضر
 رواد الخلة إلا النساء وصحبه الترمذي) الاضطجاع افعال من الضجع فتح المجبهة وسكون
 الموحدة وهو العضو ويسمى التباطؤ به جعل وسط الرء تحت الايط ويدي ضعبة الايمن وقبل
 يدي ضعية وفي النهاية هو ان يأخذ الأزار والبرد ويجعله تحت ابطة الايمن ويأتي طريقه على
 كتفه الأيسر من جهتي صدره وظهره وأخر رجلا أو دود عن ابن عباس اضطجع فكبر واستكبر
 واستلم وكبر ثم دل ثلاثة أطواف كانوا اذا بلغوا الركن الثاني وقعيوا من قرش مشوا ثم يطعون
 عليهم ثم يلحون تقول قرش كأنهم الفزلان قال ابن عباس فكانت سنة أول ما اضطجعوا في عمرة
 القضاء المستعينوا بذلك على الرمل ليرى المشركون قوتهم ثم صار سنة وبسطيع في الإشراف
 السبعة فإذا قضى طوافه سوى ثيابه ولم يسطيع في ركعتي الطواف وقيل في الثلاثة الأولى لا غير
 (وعن أنس) رضى الله عنه (قال كان من أهل مكة فلا يسكن عليه ويكبرنا المكبر فلا يسكن
 عليه متفق عليه) تقدم ان الأهل لا يرفع الصوت بالتلبية وأول وقته حين الاحرام الى الشروع
 في الأهل وهو في الخ إلى أن يأخذ في رمي جمرة العقبة وفي العمرة إلى الطواف ودل الحديث
 على انهم كبر مكان التلبية فلا يسكن عليه بل هو سنة لا يبريد أنس انهم كانوا يفعلون ذلك
 ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهم فيركل على ما قاله الان الحديث ورد في صفته وهم
 الى عرفات وفيه رد على من قال تقطع التلبية بعد صبح يوم عرفة (وعن ابن عباس) رضى الله
 عنهما (قال بعثني النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النفل) بفتح التاء والقاف وهو متاع
 المسافر كافي النهاية (أو قال في الضعفة) ثلثين الراوى (من جمع) بفتح الجيم وسكون الميم علم
 لزدة حيث به لان آدم وحواء لما اخطأ اجتماعها كافي النهاية (بابل) قد علم ان من السنة انه
 لا بد من المبيت بجميع وانه لا يفيض من باتم الا بعد صلاة الفجر بها ثم يقف على الحرم ولا
 يدفع منه الا بعد اسفار الفجر جدا يدفع قبل طلوع الشمس وقد كانت الجاهلية لا يقضون من
 جمع حتى تطلع الشمس ويولون اشرق شعركم انفعير فافهم صلى الله عليه وآله وسلم الان

حدث ابن عباس هذا ونحوه دل على الرخصة للضعفة في عدم استحكال الميت والنساء كانه حقة
 أيضا الحديث أسماء بنت أبي بكر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذن للظعن بضم الظاء
 والعين وسكنها جميع طعينة وهي المرأة في الهودج ثم اطلق على المرأة بلا هودج وعلى الهودج بلا
 امرأة كافي النهاية وحديث أسماء أخرجه الشيخان عن عبد الله، ولي أسماء بنت أبي سلمة جمع
 عند المزدلفة فأقامت فصل فصلت ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت لا فصلت ساعة ثم قالت
 يا بني هل غاب القمر قلت لا فصلت ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت نعم قالت فارتحلوا
 فارتحلنا ومضينا حتى رمت جرة العقبة ثم رجعت فصلت الصبح في منزله اقبلت باخشاء ما أرانا الا
 قد غلسنا قالت يا بني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذن للظعن ﴿وعن عائشة﴾ رضي الله
 عنها ﴿قالت استأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة المزدلفة ان تدفع قبله وكانت
 نبطا﴾ بضم النطاسة وسكون الموحدة فسر ها قوله ﴿فمنى فقله فاذن لها﴾ تنق عليه ﴿على
 حديث ابن عباس وعائشة وفيه دلل على جواز الدفع من مزدلفة قبل التبر ولكن للعدركا
 آفاده قوله وكانت نبطا وجهه والعلماء يحب الميت بمزدلفة ويلزم من تركه دم وذهب آخرون الى
 انه سنة ان تركه فاته الفضلة ولا ثم عليه ولادم وبيت أكثر الليل وقيل ساعة من النصف الثاني
 وقيل غير ذلك والذي فعله صلى الله عليه وآله وسلم الميت به الى ان صلى التبر وقد قال خنوخا
 مناسككم ﴿وعن ابن عباس﴾ رضي الله عنهما ﴿قال قال لارسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم لا ترموا الجسرة حتى تطلع الشمس رواه المسند الا النسائي وفيه انقطاع﴾ وذلك لان فيه
 الحسن العرفي بجلي كوفي ثقة اخرج به مسلم واستشهد به البخاري غير ان حديثه عن ابن عباس
 منقطع قال أجد الحسن العرفي لم يسمع عن ابن عباس وفيه دلل على ان وقت رمي جرة العقبة
 من بعد طلوع الشمس وان كان الراي عن أبي جريحه التقدم الى منى وأذنه في عدم الميت بمزدلفة
 وفي المسئلة أربعة أقوال الاول جواز الراي بعد نصف الليل للقادر والعاجز قاله أجدو الشافعي
 الثاني لا يجوز الا بعد التبر مطلقا وهو قول أبي حنيفة والثالث لا يجوز للقادر الا بعد طلوع
 التبر ولين له عذر بعد نصف الليل والرابع للشورى والتضي انه بعد طلوع الشمس للقادر وهذا أقوى
 الاقوال دللا وأرجحها قبلنا ﴿وعن عائشة﴾ رضي الله عنها ﴿قالت أرسل رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم بام سلمة ليلة النحر فرمت الجرة قبل التبر ثم مضت فأفاضت رواه أبو داود واسناده
 على شرط مسلم﴾ الحديث دليل على جواز الراي قبل التبر لان الظاهر انه لا يفتي عليه صلى الله
 عليه وآله وسلم ذلك فقره وقد عارضه حديث ابن عباس وجمع بينهما لا يجوز الراي قبل التبر لان
 له عذر وكان ابن عباس لا عذره قلت قد صح في هذا الجمع ما أخرجه الستة جدي عن ابن عباس
 قال أباي من قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة المزدلفة من ضعفة أهله وقد ذهب الشافعي الى
 جواز الراي من بعد نصف الليل للقادر والعاجز وقال آخرون لا يجوز الا من بعد طلوع الشمس
 للقادر وهو الذي يدل عليه صلى الله عليه وآله وسلم وقوله في حديث ابن عباس المتقدم قريسا هو
 وان كان فيه انقطاع فقد عذر ضعفه صلى الله عليه وآله وسلم مع قوله خذوا عني الحديث وقد
 تقدمت أقوال العلماء في ذلك ﴿وعن عمرو بن مضر﴾ بضم الميم وتشديد الراء موكرها
 وبالضاد المعجمة والسين المهملة كوفي شذويع الوداع ومصدر حديثه انه قال ثبت رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم بالموقف يعني جعاف قلت جئت يا رسول الله من جبل طى فأكالت عطيتى
 واتعبت نفسى وفى لفظ قسرى والله ما تركت من جبل الاوقفت عليه فهل لى من مع خذ
 الحديث (قال قال رسول صلى الله عليه وآله وسلم من شهد صلاتنا) يعنى صلاة الفجر هذه يعنى
 بالمزدلفة (نوقص معنا) أى فى المزدلفة حتى يدفع وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً وأنها انقدت
 بحجه وقضى تشهروا له المصحة والتمسذى وابن خزيمة) فيه دلالة على انه لا يتم الحج الا
 بشهو وصلاة الفجر بمزدلفة والوقوف بها حتى يدفع الامام وقد وقف بعرفة قبل ذلك فى ليل أو نهار
 ودل على اجزاء الوقوف بعرفة فى نهار يوم عرفة اذا كان من بعد الزوال وفى ليلة الاضحية والله
 اذا فصل ذلك فقد قضى نفسه وهو قضاء المناكس وقيل اذهب الشعر وسقوهم الشرط ان من لم
 يفعل ذلك لم يتم حجه وادعى ابن حزم وابن رشد فى النهاية الاجماع على انه لا يحزى الوقوف يوم عرفة
 قبل الزوال وفى كتب فقه الحنابلة ان وقت الوقوف بعرفة من طالع فجر يوم عرفة الى طالع فجر
 النحر قال السلف منحة الغفار والحاصل انه لا دليل على انه لا يقف الا من بعد الزوال فانها مع
 أحمد قال ابن تيمية فى المتن بعد ساق حديث عروة بن مضر من هو حجة فى ان نهار عرفة كله وقت
 الوقوف انتهى واما الوقوف بعرفة فانه جمع عليه واما بمنزلة فذهب الجهور الى انه يتم الحج وان
 قات ويازم فيه دم وذهب ابن عباس وجاعة من السلف الا انه ركن كعرفة وهذا المقوم دليل له
 ويؤيده رواية التستائى ومن لم يدرك جعاف فلاج له وقوله تعالى واذا فرغ الله عند المشعر الحرام
 وفعله صلى الله عليه وآله وسلم مع قوله خذوا عني مناسككم وأجاب الجهور بان المراد من
 حديث عروة من فعل جميع ما ذكر فقدم حجه وأتى بالكامل من الحج ويدل به ما خرجه واهل
 السنن وابن حبان والحاكم والدارقطنى والبيهقى انه تأمه صلى الله عليه وآله وسلم وهو واقف
 بعرفات ناس من اهل نجد فقالوا كيف الحج قال الحج عرفة من جاعل صلاة الفجر من ليلة جمع
 فقدم حجه وفى رواية لابي داود من أدرك عرفة قبل ان يطلع الفجر فقد أدرك الحج وفى رواية
 الدارقطنى الحج عرفة الحج عرفة قالوا فهذا صريح فى المراد وأجابوا عن زيادة ومن لم يدرك جعاف
 فلاج به باحتمالها التناول أى فلاج كامل الفضيلة وبانها رواية تكسرها أبو جعفر العقبلى والف
 فى انكارها جزأ وعن الآية انها لا تدل الا على الامر بالذكر عند المشعر لاعلى انه ركن وبان قوله صلى
 الله عليه وآله وسلم بيان للواجب المستكمل للفضيلة (وعن عمر) رضى الله عنه (قال ان
 المشركين كانوا لا يفيضون أى من مزدلفة حتى تطلع الشمس ويقولون أشرك) يفتح الهمزة ففعل
 أمر من الاشراق أى ادخل فى الشروق (شبر) يفتح التاء وكسر الباء فتصغر اجبل معروف
 على يسار الانساب الى منى وهو أعظم جبال مكة (وان النسي صلى الله عليه وآله وسلم خلفهم
 فافاض قبل ان تطلع الشمس رواه البخارى) وفى رواية زيادة كما انهم أخرجهما الا جمعى وابن
 ماجه وهو من الآثار الاسراع فى هذا الفرض وفيه انه يشرع الدفع وهو الاضاقة قبل شروق
 الشمس وتقدم حديث جابر حتى أشرف جعاف (وعن ابن عباس وامامة من زيد) رضى الله
 عنهم (قالا لم يزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلى حتى رى حجة الفجر رواه البخارى)
 فيه دليل على مشروعية الاسراع الى التلبية الى يوم النحر حتى يرى الجرة وهل يقطع عندئذ لى
 برك حصاة أو مع فراغه منها ذهب الجهور الى الاول واجمداً الى الثانى ودل به ما رواه التستائى فلم

بل يلج حتى رى الجرة فلما رجع قطع التلبية وما رواه أيضا ابن خزيمة قال حديث صحيح من
 حديث ابن عباس بن الفضل انه قال أقسمت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يلج بلجي
 حتى رى جرة العقبة ويكره كل حصة ثم قطع التلبية مع آخر حصة وهو بين السرادين قوله
 حتى رى جرة العقبة أى أتم رميها وللعلماء خلاف من يقطع التلبية وهذه الاحاد قد ثبتت
 وقت تركه صلى الله عليه وآله وسلم لها ﴿ (وعن عبد الله بن مسعود) رضى الله عنه (انه
 جعل البيت عن يساره) عند رميه جرة العقبة (ومضى عن يمينه) أى وقف تحت الجرة فى بطن
 الوادى ويجعل متى عن يمينه (ومكة عن شماله ويستقبل الجمر نورى الجمر تسمع حصيات
 هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة) متفق عليه فام الاجماع على ان هذه الكيفية ليست
 واجبة وانما هي مستحبة وهذا قاله ابن مسعود داعلى من رميها من فوقها وانفقوا على ان صار
 الجمر رى من فوقها ونص سورة البقرة قاله كرا نغالب أعمال الحج مذكورة فيها اولانها
 اشتملت على أكثر أمورا القابات والمؤملات وفيه حوازي ان يقال سورة البقرة فخلاطان
 قال يكره ولادليل له ﴿ (وعن جابر رضى الله عنه قال رى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 الجمرة يوم العرضى وأما بعد ذلك فاذنالت الشمس ورامسمل) تقدم الكلام على
 وقت رى جرة العقبة والحديث دليل ان وقت رى الثلاث الجمر من بعد زوال الشمس
 وهو قول جاهد العلماء ﴿ (وعن ابن عمر) رضى الله عنهما (انه كان رى الجرة النسي) بضم
 الدال وبكسر هاى الدينية الى مسجد الخيف وهي أول الجمرات التى ترى يوم نلقى العصر
 (بسمع حصيات يكره على اترك كل حصة ثم تقدم ثم يهل) بضم حرف المضارع وسكون المهملة
 أى يقصد السبل من الارض (فيقوم يستقبل القبلة فيقوم طويلا فسدع ويرفع يده
 ثم رى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال) أى يمشى الى جهة شماله ليقف داعى فيقول
 لا يصيبه الرى (فيسلم ويقوم مستقبل القبلة) ثم يدعو ويرفع يده ويقوم طويلا ثم رى جرة
 ذات العقبة من بطن الوادى ولا يقف عندها ثم ينصرف فيقول ﴿ كذا رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يقوله رواه البخارى) فيه ما قد دلت عليه الأدلة الماضية من الرى
 بسمع حصيات لكل جرة والتكبير عند كل حصة وفيه زيادة انه يستقبل القبلة بعد الرى
 للبروتين ويقوم طويلا يدعو الله تعالى وقد فسر مقدار القسام ما أخرجه ابن أبى شيبة
 باسناد صحيح ان ابن عمر كان يقوم عند الجمرتين مقدار ما تقرأ سورة البقرة وأنه رفع يده عند الدعاء
 قال ابن قدامة ولا تعلم في ذلك خلافا إلا ما روى عن مالك انه لا يرفع يده عند الدعاء وحديث
 ابن عمر دليل بخلاف ما قال مالك ﴿ (وعنه) أى ابن عمر (ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قال اللهم ارحم الملقين) أى الذين حلقوا رؤسهم فى حج أو عرة عند الاحلال منها
 قالوا) يعنى السامعين من الصحابة قال المستنفى الشيخ انه لم يقف فى شئ من الطرق على اسم
 الذى بولى السؤال بعد البحث الشديد عنه (والمقصرون) هم من عطف التلقين كما فى قوله تعالى
 قالوا من كفر على أحد الوجهين فى الآية كلفه قبل قل وارسم المقصرون (يارسول الله قال فى
 الثالثة والمقصرون متفق عليه) ونظاها انه دعا للملقين من رين وعطف المقصرون فى الثالثة
 وفي رواية انه دعا للملقين ثلاثا ثم عطف المقصرون ثم انه استخف فى هذا الدعاء من كل من
 صلى الله عليه وآله وسلم فقيل فى عرة الحديبية وجزمه امام الحرمين وقيل فى حجة الوداع وقواه

النوى وقال هو الصحيح المشهور وقال القاضي عياض كان في الموضوعين قال النووي ولا يعد ذلك وعنه قال ابن دقيق العيد قال المصنف وهذا هو المعنى لتطافر الزايات بذلك والحديث دليل على شرعية الحلق والتقصير وإن الحلق أفضل هذا ويجب في حق الرأس استكمال حلقه عند مالك وأحمد وقبل هو الأفضل ويجزئ الأقل فتقبل الريع وقبل النصف وقبل أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات وقبل شعرة واحدة والخلاف في التقصير في التفصيل مثل هذا وأما مقدار ما فيكون قدراً ثملة وقبل إذا اقتصر على دونها أخرأ وهذا كله في حق الرجال ثم هو أي تقصير الحلق على التقصير أيضاً في حق الحياض والمعتز وأما المتعمق فانه صلى الله عليه وآله وسلم خبره بين الحلق والتقصير كما في رواية البخاري بلفظ ثم يحلق أو يقصر وأما ظاهر الحديث استواء الأمرين في حق المتعمق وفصل المصنف في الغنخ فقال إن كان حيث يطلع شعرة قالوا له الحلق والأقل التقصير يقع الحلق في الحج وبين وجه التقصير في الفتح وأما النساء فالشروع في حقهن التقصير جماعة وأخرج أبو داود ومن حديث ابن عباس ليس على النساء حلق وإنما على النساء التقصير وأخرج الترمذي من حديث علي بن أبي طالب أن خلق المرأة رأساً ثم هو أي يجزئ لو حلق قال بعض الشافعية يجزئ ويكره له ذلك (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص) رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقف في حجة الوداع) أي يوم النحر بعد الزوال وهو على راحته يحط بعمدة الجرة (فجعلوا يسألونه فقال رجل) قال المصنف لم أقف على اسمه بعد البحث الشديد (لم أشعر) أي لم أفطن أو لم أعلم لم يذكر في هذه الرواية متعلق الشعور في لفظ مسلم لم أشعر أن الرى قبل النحر (خلفت قبل أن أذبح قال أذبح) أي الهدى والأذبح ما يكون في الحلق (ولأخرج) لا أثم (وجاء آخر فقال لم أشعر فصرن) النحر ما يكون في اللبة (قبل أن أرى) جرة العقبة (قال أرم ولا أخرج فما مثل يومئذ عن شيء ولم ولا أخر إلا قال أفل ولا أخرج متفق عليه) أعلم أن الوظائف على الحاج يوم النحر أربع الرى بجمرة العقبة ثم نحر الهدى وأذبح ثم الحلق أو التقصير ثم طواف الأفاضة هذا هو الترتيب المشروع فيها وهكذا فعل صلى الله عليه وآله وسلم في حجة في الصحيحين أنه صلى الله عليه وآله وسلم أتى في فاني الجرة ثم ما حاتم أتى منزهة حتى قصر وقال السائق شذوذ ولا نزاع في هذا الصالح مطلقاً وإن بعض الفقهاء في القارن فقال لا يحلق حتى يطوف والحديث دليل على أنه يجوز تقديم بعض هذه الأشياء وتأخيرها وإنه لا ضيق ولا إثم على من قدم وأخر فاختلف العلماء في ذلك فذهب الشافعي ومعهود السلف وفقهاء أصحاب الحديث والعلماء إلى الجواز وأنه لا يجب الإثم على من فعل ذلك لقوله صلى الله عليه وآله وسلم للسائل لأخرج فانه ظاهر في الإثم والله مدقة عالان في التسيق يتملها قال الطبري لم يسقط الذي صلى الله عليه وآله وسلم لأخرج الأوقد أخرج الفعل إذ لم يجزئ لأمره بالاعادة لأن الجهل والتسبان لا يضاعف عن المكلف الحكم الذي يلزمه في الحج كما لو ترك الرى ونحوه فإنه لا يثم تركه ناسباً أو جاهلاً لكن يجب عليه الاعادة وأما القدبة فالظاهر سقوطها عن الناس والجاهل وعدم سقوطها عن العالم قال ابن دقيق العيد القول بسقوط الدم عن الجاهل والناسي دون العائد قدوى من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحج بقوله خذوا عني مناسككم وهذه المناسك لا تتركها إلا بالقدرة

في الخلق السؤال عنه التماثل في قول السائل لما شعر فخص الحكم بهذا الحالة ويجعل قوله
 لا يخرج على نفي الاثم والدميمة في النسي والجاهل ويبقى العامد على أصل وجوب اتباع الرسول
 صلى الله عليه وآله وسلم في الحج والعمرة والتفرقة بين العامد وغيره مقدم على ما يضاعف القاعدة في
 أن الحكم اذا ترتب على وصف يمكن أن يكون معتبر الميزان أحسن ولا شك أن عدم الشعور
 وصف مناسب لعدم التكليف والمواخذة والحكم على من لا يمكن اطراحه بالخاق العامد به
 اذ لا يساويه حال وأما التمسك بقول الراوي فليس كذلك في الخلق لا شعاريان الترتيب مطلقا غير
 مراعى لجوابه ان هذه الاخبار من الراوي تتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة الى
 حال السائل والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بينهما فلا يرق حجة في حال العمد (وعن
 المسور) بكسر الميم وسكون السين ونحو الواو فرأى (ابن محمرة) بفتح الميم وسكون النون وفتح
 الراء زهرى قرئى مات النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو ابن ثمان سنين وجمع منه وخلفه
 اتفق من المدينة بعد قتل عثمان في مكة ولم يزل بها إلى أن حادى رها عكر بن ينفقة فجهز
 أحمدا بن عنتق وهو يصلى في أول سنة ٦٤ وكان من أهل النضل والدين (ان رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يقول أن يخلق وأمر أصحابه بذلك رواه البخاري) فيه دلالة على تقديم النص
 قبل الحلق وتقديمه في سنة المشروع قيل وحديث المسور هذا الخبر عن قتله صلى الله
 عليه وآله وسلم في عمرة الحديبية حيث أحصر فقتل على الله عليه وآله وسلم بالذبح وقديريه
 البخاري باب النص قبل الحلق في الحصر وأشار البخاري إلى أن هذا الترتيب يخص بالحصر على
 جهة الوجوب فإنه أخرجه عنهما هذا وقد أخرجه بطوله في كتاب الشروط وفيه أنه قال لأصحابه
 قروا فاحمروا ثم احلقوا وفيه قول أم لجة صلى الله عليه وآله وسلم أخرجه ثم لا تكلم أحدكم أحدكم
 بكلمة حتى تعبر بذلك فخرج فصر بذه ثم دعا حلقه فحلقه وكان الحسن تأخير الحصر في باب
 الأحصار (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا
 رميت وحلقتم فقد حل لكم الطيب وكل شيء إلا التماسا وأما جد أو دود وفي أسناده ضعف)
 لأنه من رواية الجراح بن أريطة وطرق أخرجه إرواه عليه وهو يدل على أنه مجموع الأمرين
 جرحا لهفة والحلق يدل كل محرم على المحرم إلا التماسا فلا يحل وطوئن الإبهام طواف الأضحية
 والظاهر أنه يجمع على حل الطيب ونحوه إلا الوطئ بعد الرمي وإن لم يحلق (وعن ابن عباس) رضي
 الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على التماس الحلق وإنما قصرن رواه أبو داود
 بإسناد حسن) تقدم ذكر هذا الحكم في الشرح وأنه ليس في حقهن الحلق فإن حلقن أجزأ
 (وعن ابن عمر) رضي الله عنه (أن العباس بن عبد المطلب استأذن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم أن يبيت بمكة إلى متى من أجل سقائه) وهي ما من منم فانهم كانوا يفترون بالليل
 ويصعقونه في الحياض سبيلا (فأذن له متفق عليه) فيه دليل على أنه يجب الميت حتى يلبس ثلثي
 الحر وثالثه الإلابة عفر ولذا يرى عن أجدوا الخليفة أنه سنة قبل أنه يخص هذا الحكم
 بالعباس دون غيره وقيل بل وإن يحتاج إليه في سقائه وهو الظاهر لأنه لا يتم وحده عند ادعاء
 لأشاريين وهل يخص بالماء أو يلحق بما في معانيس الأكل وغيره وكذا أحفظ ما له ولاحق من ربه
 وهذا لا خلاف رأى الشافعي وبطلان الحلق قوله (وعن عاصم بن عدي) رضي الله عنه هو أبو

عبد الله وأعرأ وعرو وحليف بنى عبد بن زيد بن عرو بن عوف من الانصار شهدوا المشاهدة
بعد هدا وقيل لم يشهدوا وانما خرج الهامة صلى الله عليه وآله وسلم فرقة إلى أهل مسجد
الضرار ثلثي بلعة عنهم وضرب له بسهمه وأجره فكان كن شهد معه مائة ٤٥ وقيل احتشبه
يوم الجمعة وقد بلغ مائة وعشرين سنة (إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نخص رعاة الأبل
في البيوت عن متى يرمون يوم الترميم يومين) أي اليوم الثالث لذلك اليوم واليوم الذي
فاتهم الرعى فيه هو اليوم الثاني (ثم يرمون يوم النحر) أي اليوم الرابع اذ لم يتجهوا (رو
الخمس وحسبه الترميم وابن حبان) كان فيه دليل على أنه يجوز لأهل الاعذار عدم الميتة
وأنه غير خاص بالعباس ولا بسقايته وأنه لو أحدث أحد سقاية جاز له ما جاز لأهل سقاية زم
(وعن أبي بكر) رضى الله عنه (قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الله
الحديث متفق عليه) فيه شرعية الخطبة يوم النحر وليست خطبة العيد فأتى الله عليه وآله
وسلم ليصل العيد في حجة ولا خطب خطبته وأعلم أن الخطب المشروعة في الحج ثلاث عند المالكية
والخمس في الأولى سابع ذي الحجة والثانية يوم عرفة والثالثة ما أتى النحر وزاد الشافعي رابعة في يوم
النحر وجعل الثالثة في ثالث النحر لاقى ثابته قال لأنه أول النحر وقالت المالكية والخمس أن خطبة
يوم النحر لا تعد خطبة لأنه ما وصا به إلا أنها مشروعة في الحج ورد عليهم بيان الصحابة سمعوا
خطبة وبأنها اشتملت على مقاصد الخطبة كما أفاده لفظها وهو قوله أتدرون أي يوم هذا قلنا الله
ورسوله أعلم فسكت حتى قلنا أنه سمعهم يقرأه فقال أليس يوم النحر قلنا بلى قال أي شهر هذا
قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى قلنا أنه سمعهم يقرأه فقال أليس ذا الحجة قلنا بلى قال أي بلد
هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى قلنا أنه سمعهم يقرأه فقال أليس البلد الحرام قلنا
بلى قال فإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام بكم يومكم هذا في الشهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم
تلقون ربكم الأهل بلغت قالوا نعم قال اللهم أشهد فيلسف الشاهد الغائب مبلغ وعجم
سامع فلا ترجعوا بعلى كفار يضرب بعضكم رقاب بعض أخرجه البخاري فاشتمل الحديث على
تعظيم البلد الحرام ويوم النحر وشهر ذي الحجة والنهي عن الدماء والأموال والنهي عن رجوعهم
كفاراً وعن قتال بعضهم بعضاً والأمر بالابلاغ عنه وهذه من مقاصد الخطب ويدل على شرعية
خطبة ثاني يوم النحر قوله (وعن سراق) رفع السنين وتشديد الأمر مدود (بنت تهبان) رفع
التون وسكون الباء (قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الروس) سمي بذلك
لأنهم فيه رؤس الهدي (فقال أليس هذا أوسط أيام التشرى الحديث رواه أبو داود وبإسناد
حسن) وهذه الخطبة الرابعة يوم الروس هو ثاني يوم النحر بالاتفاق وقوله أوسط أيام التشرى
يحمل أقلها ويحمل الأوسط بين الطرفين وفيه دليل أن يوم النحر منها ولفظ حديث السراق قالت
سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أتدرون أي يوم هذا قالت وهو اليوم الذي يدعو به
يوم الروس قالوا الله ورسوله أعلم قال هذا أوسط أيام التشرى قال أتدرون أي بلد هذا قالوا الله
ورسوله أعلم قال هذا المشعر الحرام قال أتدرون أي بلد هذا قالوا الله ورسوله أعلم
هذا حتى تلقون ربكم فيسألهم عن أعمالكم أفأفيلع أذنكم أم أصاكم الأهل بلغت فلما قلنا
المدينة لم يثبت الاقليداس حتى مات صلى الله عليه وآله وسلم (وعن عائشة رضى الله عنها أن النبي

وله بعد على هذا في عامكم
هذا كذا في أمسه ولعله
يعدوي هذا في عامكم هذا
وجز لفظ الحديث اه

صلى الله عليه وآله وسلم قال لها طوافك البيت وبين الصفا والمروة يكفيك حلقك وعزتك رواه
 مسلم فيه دليل على ان القارن يكفيه طواف واحد وسعي واحد والحج والعمرة واليهذه جماعة
 من الصحابة والشافعي وغيره ذهب الحنفية الى أنه لا بد من طوافين وسعين والاحاد متوادة
 على معنى حديث عائشة عن ابن عمر بن الخطاب وغيرهما واستدل من قال بالطوافين بقوله تعالى
 برأعوا الحج والعمرة لله ولادليل في ذلك فان التمام حاصل وان لم يطف الاطوافا واحدا وقد اكنى
 صلى الله عليه وآله وسلم بطواف وسعي واحد وكل كان فارنا كما هو الحق واستدلوا ايضا بحديث رواه
 ثرياد بن مالك قال في الميزان زياد بن مالك عن ابن سعد ليس بحجة وقال البخاري لا يصرفه مباح
 بن عبد الله وعنه مروى حديث القارن بطواف طوافين ويسعي معين انتهى واعلم ان عائشة
 كانت قد اهلقت بعمره ولكنها حاضت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ارضي عرتك
 اقال النووي معنى رفضها انما هو رفض لا حمل فيها وانما افعال التي هي الطواف والسعي وتقصير
 شعر الرأس فامرها صلى الله عليه وآله وسلم بالاعراض عن افعال العمرة وان لم تقصر بالتحج فصر
 حائزته وتقف بهرات وتقبل المناسك كلها الا الطواف فتؤخر حتى تظهر ومن ادلة آياتها
 حائزته قوله صلى الله عليه وآله وسلم طوافك البيت الحديت فانه صريح انها كانت متلبه بهج
 وعمره وتعين تأويل قوله صلى الله عليه وآله وسلم ارضي عرتك عباد كره التورق فليس معنى
 رفض العمرة الخروج منها وايضا لما لكيفية فان الحج والعمرة لا يصح الخروج منه ما بعد الاحرام
 به ما ينسب الخروج وانما يصح بالتعلل منهم ما بعد فراغهما (وعن ابن عباس) رضى الله عنهما
 (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل في السبع التي افاض فيه رواه النسبة الا الترمذي
 وصححه الحاكم) فيه دليل على أنه لا يشرع الرمل الذي حلفت مشروعه في طواف القدوم في
 طواف الزيارة فعله الجمهور (وعن أنس) رضى الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 صلى التطهر والعصر والمغرب والعشاء ثم رقد وقد حاضها المحصب) فالمهلكتين فوحدة تركتم كرم اسم
 مفعل الشعب الذي يخرج الى الابطح وهو خيف بني كنانة (ثم ركب الى البيت فطاف به) أي
 طواف الوداع (رواه البخاري) وكان ذلك يوم النفر الاخر وهو ثالث ايام التشريق فانه صلى الله
 عليه وآله وسلم رعى الجمار يوم النفر بعد الظهر وأخر صلاة الظهر حتى وصل المحصب ثم صلى الصلوات
 فيه كما ذكرنا واشتلف السلف والخلف هل التحصيص سنة أم لا فقبل سنة وقبل لا وانما هو بمنزلة
 التي صلى الله عليه وآله وسلم وقد فعله الخلفاء بعده تأسياد صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم وذهب ابن
 عباس الى ان ليس من المناسك المحصية واليه ذهب عائشة كما دل عليه قوله (وعن عائشة)
 رضى الله عنها (انما لم تكن تفعل ذلك اي التزول بالابطح وتقول انما تزل رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لانه كان من لا يسمع ظهر وجهه وامه) أي أسبل ظهر وجهه من مكة راجعا الى المدينة
 قبل والحكمة في نزوله أن فيه اظهار نعمة الله عليه باعزاز دينه واظهار كلمته وظهوره على الدين
 كله فان هذا المحل هو الذي تقاسمت فيه قرين على قطعة بنى هاشم وكتبوا صحيفة الله مطعنة في
 القصة المعروفة واذا كانت الحكمة هي هذه فهي نعمة على الامة اجمعين فنبش نزوله ان حج
 من الامة الى يوم الدين (وعن ابن عباس) رضى الله عنه (قال امر) بضم الهمزة (التاس)
 نائب الفاعل (ان يكون آخر عهدهم بالبيت الا انه خفف عن الحاض متفق عليه) الا

الناس هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك لما تخفف عن الخائض وغيره الرقاق الصنيعة العلم
 بالفاعل وقد أخرجه مسلم وأحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان الناس ينصرفون من كل وجه فقال
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تنصرفوا حتى يكون آخر عهدهم البيت وهذا دليل على وجوب
 طواف الوداع وأنه قال جاهدوا المشركين والخالفوا ما لا يؤمنون وكانوا جبالا تخفف عن
 الخائض وأوجب بان التخفيف دليل الإيجاب إذ لو لم يكن واجبا لما أطلق عليه لفظ التخفيف
 والتخفيف عنها دليل على أنه لا يجب عليها فلا تنتظر الطهر ولا يلزمها دم بتركه لأنه ساقط عنها من
 أحله ووقت طواف الوداع من ثالث الحجر فانه يجزئ أجماعا وهل يجزئ قبله والانه ظهر عدم اجرائه
 لأنه آخر التماسك واختلقوا إذا قام بعده لم يعد ما لم لا قبل إذا بقي بعده لشرائطه زاد وصلاة جماعة
 لم بعده وقبل بعده إذا قام لقرض ومحوه وقالوا حشفة لا يعيد ولو أقام شهرين من أهل ينشع في
 حق المعتمر قبل لا يلزمه لأنه لم يرد إلا في الحج وقال الثوري يجب على المعتمر أيضا والأربعة منهم
 (وهو ابن الزبير) هو عند الإطلاق يراد به عبد الله رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم صلاة في مسجد هذا) الإشارة تفيد أنه الموجود عند الخطاب فلا تدخل في
 الحكم ما زيد فيه (أفضل من ألف صلاة) وفي رواية أخرى وفي أخرى تعدل ألف صلاة (فمساواة
 إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجد هذا بمائة صلاة) وفي لفظ
 عند ابن ماجه وابن زنجبر به وابن عباس كمن حديث أنس صلاة في مسجد يجمع بين ألف صلاة
 واسناده ضعيف وفي لفظ عند أحمد بن حنبل حديث ابن عمر صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة
 ألف صلاة فمساواة وفي لفظ عن جابر أفضل من ألف صلاة فمساواة أخرجهما أحمد وغيره (رواه
 أحمد وصححه ابن حبان) وروى الطبراني عن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة في مسجد يبال صلاة في الصلاة في بيت
 المقدس بمائة صلاة ورواه ابن عبد البر من طريق البراءة قال البراءة هذا الإسناد حسن قلت
 فعلى هذا يجعل قوله في حديث ابن الزبير عائة صلاة أي من صلوات مسجد فتكون بمائة ألف
 صلاة فتوافق الحديثان قال أبو محمد بن حزم رواه ابن الزبير عن عمر بن الخطاب بسند كالشمس
 في الصحة ولا يخالف لهم من العبادة فصار كالاجماع وقد روي بالفاظ كثيرة عن جماعة من العبادة
 وعددهم فيما اطلعت عليه خمسة عشر جمعا باورسدا جماعهم وهذا الحديث وما في معناه دال على
 أفضلية المسجدين على غيرهما من مساجد الأرض وعلى تفاضلها ما فيها بينهم وقد اختلفت الأعداد
 المتفاوتة كما عرفت والأكثر دال على عدم اعتبار مفهوم الأقل والحكم لاكثر لا يصرح
 وسبق الإشارة إلى أن الأفضلية في مسجد صلى الله عليه وآله وسلم خاصة بالموجود في عصره قال
 الثوري لقوله في مسجد والاهانة للعهد قلت ولقوله هذا مثل ما قاله الثوري من الاختصاص
 نقل المصنف عن ابن عقيل الحنبلي وقال آخرون أنه لا اختصاص بالموجود حال تكلمه صلى الله
 عليه وآله وسلم بل كل ما زاد فيه داخل في الفضيلة قالوا فائدة الإضافة الدلالة على اختصاصه دون
 غيره من مساجد المدينة لأنهم لا يحتاروا غير أفضيه قلت بل فائدة الإضافة الأمر ان معناه قال
 من عمدة الفضيلة فمما زيد فيه أنه يشهد هذا زمانه أي شنيعة والذليل في منسند الثوري من
 حديث أبي هريرة من فواعل هذا المسجد إلى صنعته أن كان مسجد يروي الدليل من فواعلها

مسجدى وما ز يدنيه فهو منه وفي سنة عبد الله بن سعد المقرئ وهو وأخرج الحمالي أيضا حديثا آخر في معناه إلا أنه حديث معضل وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن أبي عمرة قال زاد عمر في المسجد من شاميه ثم قال لو زدنا فيه حتى يبلغ الجبانة لكان مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه عبد العزيز بن عمران المدنى مقروك ولا يثبتني عدم نهوض هذه إلا ما إذا المرفوع معضل وغيره كلام جهلي ثم هل تم هذه المضاعفة القرض والتفضل أو تقتص بالاول قال النواوى إنها تعد بها ما وافقه الطحاوى والمالكية مستدلين بحديث أفضل صلاة المرفوعة في بيته المكتوبة وقال المصنف يمكن بتمام حديث أفضل صلاة المرفوعة على عموم فتكون النافلة في بيته مكة أو المدينة تضاعف على مسلاتها في البيت بقدرهما وكذا في المسجد وإن كانت في البيوت أفضل مطلقا قلت لا يثبتني أن الكلام في المضاعفة في المسجد لا في البيوت في المدينة ومكة أذا تم دفعها المضاعفة بل في مسجد ما قال الزركشى وغيره أنها تضاعف النافلة في مسجد المدينة ومكة وصلاتها في البيوت أفضل قلت يدل لأفضلية النافلة في البيوت مطلقا عما فقهه صلى الله عليه وآله وسلم على صلاة النافلة في بيته وما كان يخرج إلى مسجده إلا لأداء الفرائض مع قرب بيته من مسجده ثم هذا الضعيف لا يثبتني بالصواب بل قال الغزالي كل عمل في المدينة يلقى وأخرج البيهقي عن جابر مرفوعا الصلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة في مساواة إلا المسجد الحرام والجمعة في مسجدى هذا أفضل من ألف حجة في مساواة إلا المسجد الحرام وشهر رمضان في مسجدى هذا أفضل من ألف شهر رمضان في مساواة إلا المسجد الحرام وعن ابن عمر نحوه وقرب منه لعلباني في التكميل عن بلال بن الحرث

باب القنات والأحصار هـ

الحصر المتسع قال أكثر أئمة الفقه والأحصار هو الذي يكون بالمرض والهجز والخوف وقصورها وإذا كان بالعدو قيل له الحصر وقيل هما بمعنى (عن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال قد أحصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلقا وجامع نساءه ونحوه حتى اعتمر عامًا فابلا رواه البخاري) اختلف العلماء بما إذا يكون الأحصار فقال الأكثر يكون من كل حابس بحبس الحاج من عدو مرض وغير ذلك حتى أفتى ابن مسعود بجلالغ بانه محصر واله ذهب بطوائف من العلماء منهم الحنفية وقالوا أنه يكون بالمرض والكسر والخوف وهذه منصوب عليها ويقاس عليها سائر الاعتذار المانعة ويدل عليه عموم قوله تعالى فإن أحصرتم الآية وإن كان سبب نزولها الحصار الذي صلى الله عليه وآله وسلم بالعدو والقام لا يصر على سببه وفيه ثلاثة أقوال أحدها أنه خاص به صلى الله عليه وآله وسلم وأنه لا حصر بعده صلى الله عليه وآله وسلم الثاني أنه خاص بمنزل ما اتفق له صلى الله عليه وآله وسلم فلا يلحق به إلا من أحصره عدو كثر الثالث أن الأحصار لا يكون إلا بالعدو وكذا أكثر ما كان وأباغيا القول بالمصدر (١)

(١) هو قوله فيما تقدم
فقال الأكثر الخ أنه منه

هو أقوى الأقوال وليس في غيره من الأقوال الآثار وفتاوى للعبادة وقد تقدم حديث البخاري
وأما صلى الله عليه وآله وسلم فخر قبل أن يخلق وذلك في قصة الحديبية قالوا وحديث ابن عباس
هذا لا يقتضي الترتيب كما عرفت ولم يقصد ابن عباس أنما قصد وصف ما وقع من غير نظر إلى ترتيب
وقوله وشره هدي هو اختيار بانه كان معه صلى الله عليه وآله وسلم هدي شجره هناك ولا يدل كلامه
على إيجابه وقد اختلف أهلنا في وجوب الهدى على المحصر فذهب الأكثر إلى وجوبه وخالف
ما لم يقل لا يجب والحق معه فإنه لم يكن مع كل المحصرين هدى وهذا الهدى الذي كان معه صلى
الله عليه وآله وسلم ساقه من المدينة متقلبا وهو الذي أراد الله بقوله والهدى معكوفاً أن يلغ
محله والاية لا تدل على الإيجاب أعني قوله تعالى فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى وقوله
اعقر عما بالأكفيل الله يدل على إيجاب القضاء على من أحصر والمراد من أحصر من التقل وأما
من أحصر من واجب من حج وعمرة فلا كلام أنه يجب عليه الاتيان بالواجب أن منع من أدائه
والحق أنه لا دلالة في كلام ابن عباس على إيجاب القضاء أن ظاهره أنه أخرجه صلى الله عليه
وآله وسلم اعقر عما بالأكفيل ولا كلام له صلى الله عليه وآله وسلم اعقر في عام القضية ولكن ما عر
أخرى ليست قضاء عن عمره بالحديبية أخرجه مالك بلاغا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حل
هو وأصحابه بالحديبية ففصر والهدى وحلقوا رؤسهم وحلوا من كل شيء قبل أن يطوفوا بالبيت
وقبل أن يصل إلى الهدى ثم لم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر أحد من أصحابه ولا
من كان معه أن يذبحوا شيئا ولا أن يعودوا إلى وقال الشافعي خيفت أحصر ذبح وحل ولا قضاء
عليه من قبل أن الله لم يذبح كقضائهم قال لا علمنا من فإحدى حديثهم أنه كان معه في عام الحديبية
رجال معروفون ثم اعقر وعمرة القضاء فقتل بعضهم في المدينة من غير ضرور وفي نفس ولا مال
ولولزمهم القضاء لأمرهم بأن لا يتلقوا عنه وقال إنما ميتة حمرة القضاء والقضية للبقاء ما أتى
وقعت بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين قريش لأعلى أنه واجب قضائهم في العمر وقول ابن
عباس شره هدي اختلف العلماء هل شره يوم الحديبية في الحل أو في الحرم وظاهر قوله تعالى
والهدى معكوفاً أن يلغ محله أنهم فصره وفي الحل وفي محل شجر الهدى للمعصر أقوال الأول
البيهور أنه يذبح هدي حيث يصل في حرم أو حل الثاني للحنفية أنه لا يضره إلا في الحرم الثالث
لأن عباس وجماعة أنه ان كان يستطيع البعث به إلى الحرم وجب عليه ولا يصل حتى يضر في محله
وان كان لا يستطيع البعث به إلى الحرم فخر في محل أحصاره وقيل أنه شجر في طرف الحديبية وهو
من الحرم والأول أظهر (وعن عائشة) رضي الله عنها (فالتدخل النبي صلى الله عليه وآله
وسلم على ضياعة) يضم الضاد ثم يخففه بنت الزبير بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بنت
عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها المقداد بن عمرو فولدت له عبداً له وكرعقروى
عن ابن عباس وعائشة وغيرهما أنه ابن الأثير في جامع الأصول (فالت يا رسول الله) أن يذبح

وأما شاكية فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عجي واشترط على أن محلي حيث حبستني متفق
 عليه) فيدلي على أن الحرم إذا اشترط في إحرامه ثم عرض له المرض فإنه إن بطل واليه ذهب
 طائفة من الصحابة والتابعين ومن أئمة المذاهب أجمعين وهو الصحيح من مذهب الشافعي
 ومن قال أن عند الإحصار يدخل فيه المرض قال يصبر المريض محصر المحصر ونظائر هذا
 الحديث أنه لا يصبر محصر بل يحل حيث حصره المرض ولا يلزم ما يلزم المحصر من هدي ولا غيره
 وقال طائفة من الفقهاء أنه لا يصح الاشتراط ولا حكم له قالوا وحديث شبيعة قصة بين وقوفة
 أو منسوخة أو أن الحديث ضعيف وكل ذلك مردود إذا الأصل عدم الخصوصية وعدم النسخ
 والحديث ثابت في الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وسائر كتب الحديث المعتمدة
 من طرق متعددة أصابيد كثيرة عن جماعة من الصحابة ودل مفهوم الحديث أن من لم يشترط في
 إحرامه فليس له التحلل ويصبر محصر المحصر على ما هو الصواب إن الإحصار يكون بغير
 العدو (وعن عكرمة) هو أبو عبد الله عكرمة مولى عبد الله بن عباس أصله من البربر سمع من
 ابن عباس وعائشة وأبي هريرة وأبي سعيد وغيرهم ونسب إليه أنه يرى رأى الخوارج وقد أطال
 المصنف في ترجمته في مقدمة الفتح وأطال الذهبي في الميزان ولا أكثر على اطراحه وعدم قبوله
 (عن الطحاوي بن عمرو) بن أبي غزوة يخضع المجهدة وكسر الزاوي وتشديد الباء (الانصاري) رضي الله
 عنه المازني نسبة إلى جده مازن بن النجار قال البخاري له حصيرة روى عنه صلى الله عليه وآله
 وسلم حديثين هذا أحدهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كسر) مغيرة
 (أو عرج) يخضع المجهلة وكسر الراء وهو محرم لقوله (فقد حل وعليه الحج من قابل) إذا لم يكن
 قد أتى بالقرينة (قال عكرمة فسألت ابن عباس وأبا هريرة عن ذلك فقالا صدق) في إخباره عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم (رواه الترمذي وحسنه الترمذي) الحديث دليل على أن من
 أحرم فاصابه مانع من مرض مثل ما ذكرنا وغيره فإنه بمجرد حصول ذلك المانع يصبر حلالا وإن لم
 يشترط ولا يصبر محصر والمراد بقوله فقد حل أي أبيع له ذلك وصار حلالا فأبانت السلسلة
 الأحاديث أن الحرم يخرج عن إحرامه بأحد ثلاثة أمور إما بالإحصار بإي مانع كمن أو بالاشتراط
 أو بحصول ما ذكر من كسر أو عرج وهذا فحين أحصر وفاته الحج وأما من فاته الحج بغير
 إحصار فإنه اختلف العلماء في حكمه فذهب جماعة إلى أنه يتحلل بإحرامه الذي
 أحرمه للحج بعمرة وعن الأسود قال سألت عمر بن قاتل الحج وقد أحرم به
 فقال حل بعمرة وعليه الحج من قابل ثم لحقت يزيد بن ثابت فسأله
 فقال مثله أخرجهما البيهقي وقيل حل بعمرة ويستأنف
 لها أو أمارا أخره طائفة الشافعية والخنفية لا يجب
 عليه الهدم إذا شرع التحلل والتحلل
 بعمرة والأظهر ما قالوه لعدم
 الدليل على إيجاب
 الهدم والله أعلم

كل النصف الاول من فتح العلام شرح بلوغ المرام
قال جامعهم مع ائمة بجهته وبارك للمسلمين بطول بقاءه كان الفراغ من زبره صبيحة يوم الخميس
ولعله الاحد والعشرون من شهر رجبى الاولى سنة الف وثلثمائة وواحدة من الهجرة المقدسة
عها ائمة بالخيرات واكتساب الليرات وحسن الختام والحمد لله تعالى جدا كثيرا لا يقف عند حد
وصلى الله وسلم على رسوله محمد وعلى آله واصحابه اهل الجند والجود يتلوه النصف الاخر
ان شاء الله تعالى اوله كتاب البيوع

فهرسة الجزء الاول من فتح العلم
لشرح بلوغ المرام

«(فهرسة الجزء الاول من فتح العلام لشرح بلوغ المرام)»

| | |
|------|---|
| صيفة | |
| ٧ | «(كتاب الطهارة)» |
| ٧ | باب الماء |
| ١٤ | باب الآنية |
| ١٧ | باب ازالة النجاسة وبيانها |
| ٢١ | باب الوضوء |
| ٣٥ | باب المسح على الخفين |
| ٣٩ | باب نواقض الوضوء |
| ٤٨ | باب آداب قضاء الحاجة |
| ٥٧ | باب الفسل |
| ٦٤ | باب التيمم |
| ٧٠ | باب الحوض |
| ٧٥ | «(كتاب الصلاة)» |
| ٧٦ | باب المواقيت |
| ٨٥ | باب الاذان |
| ٩٦ | باب شروط الصلاة |
| ١٠٥ | باب ستمرة المصلي |
| ١٠٩ | باب الحث على التشروع في الصلاة |
| ١١٣ | باب المساجد |
| ١١٩ | باب صفة الصلاة |
| ١٥٣ | باب مصود السهو وغيره من مجزئات التلاوة والشكر |
| ١٦١ | باب صلاة التطوع |
| ١٧٤ | باب صلاة الجمعة والامامة |
| ١٩٠ | باب صلاة المسافر والمريض |
| ١٩٦ | باب الجمعة |
| ٢٠٩ | باب صلاة الخوف |
| ٢١٣ | باب صلاة العيدين |
| ٢٢١ | باب صلاة الكسوف |
| ٢٢٥ | باب صلاة الاستسقاء |
| ٢٣٠ | باب لباس |
| ٢٣٤ | «(كتاب الجنائز)» |

صفحة

| | |
|--------------------------------|-----|
| (كتاب الزكاة) | ٢٦٢ |
| باب صدقة الفطر | ٢٧٧ |
| باب صدقة التطوع | ٢٧٩ |
| باب قصة الصدقات | ٢٨٣ |
| (كتاب الصيام) | ٢٨٧ |
| باب حرم التطوع وما نهى عن صومه | ٣٠١ |
| باب الاعتكاف | ٣٠٧ |
| (كتاب الحج) | ٣١٠ |
| باب بيان فضل هومن فرض عليه | ٣١١ |
| باب المواقيت | ٣١٧ |
| باب وجوه الاحرام | ٣١٩ |
| باب الاحرام | ٣٢٠ |
| باب قصة الحج ودخول مكة | ٣٢٨ |
| باب القوافل والاحصار | ٣٤٥ |

(تم)

